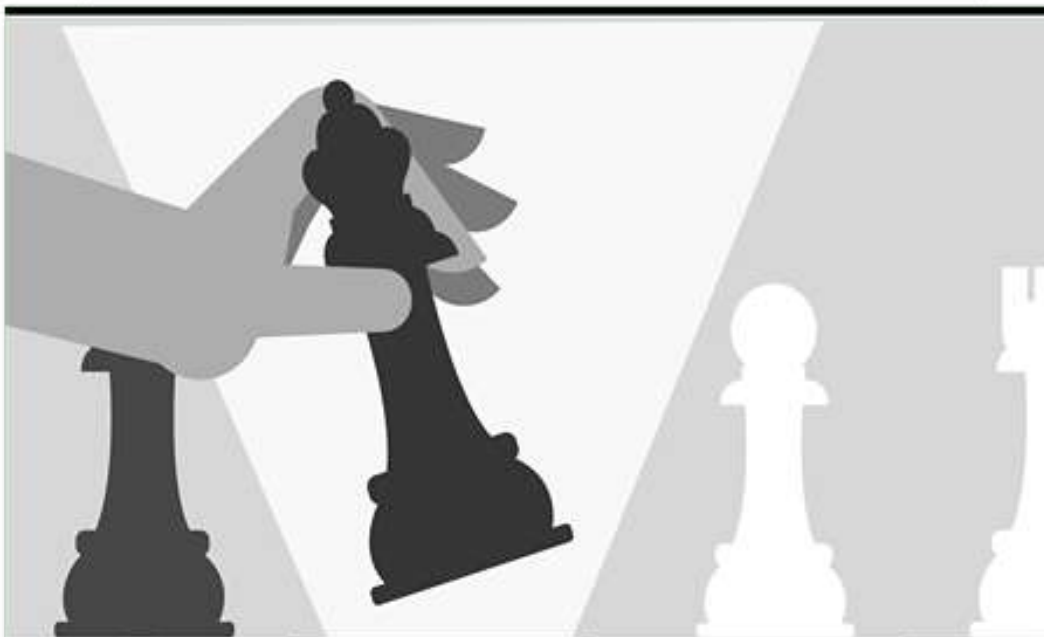


دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات الاستراتيجية والعسكرية



رقم التسجيل: VR.3373.6325.B



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

**Journal of
Strategic and military studies**
International scientific periodical journal



Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
<http://democraticac.de>

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal

Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-093X

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتمهئة المجال والحكمة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إن في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التاييري

نائب رئيس: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طایل

تنسيق العدد:

الدكتور بنيونس بنعائشة

العدد الواحد والعشرون

المجلد السادس

ديسمبر 2023 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

- د. المصطفى طایل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات-المغرب
- دة. مليكة الزخيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. فؤاد الربيع، باحث في القانون والعلاقات الدولية، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي-تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول، أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالك، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الأفريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د. عبد الهادي أحمد عبد الكريم محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا - تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. الرواص بدر الدين: دكتوراه في الجغرافيا البشرية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعته الكاظم، العراق

- د. محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز تريندز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الإنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قلعة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. المصطفى طایل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. حياة بوبشير، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، أستاذة زائرة بالمدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة، المغرب

المحتويات

الصفحة	المقال
10	محمد قرفاشي - نسبية بوزيد الخصائص الديمغرافية والمجالية لمرتكبي الجرائم: دراسة ميدانية على الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء
26	عادل أقلووش - عزيز محجوب - رشيد الراحي التشخيص المجالي للشبكة المائية بالمدينة العتيقة فاس "السقايات نموذجاً"
40	محمد المرصعي - عبد القادر السباعي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات القضاء على الفقر والهشاشة: حالة الجماعة الترابية لمغراوة بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي (المغرب)
56	بنيونس بنعائشة - عبد القادر السباعي - يونس بالمسيح دراسة حول غياب خدمة النقل الحضري بالحافلة بمدينة تاوريرت من خلال البعد الديموغرافي والاجتماعي والنسيج الحضري
75	لمى عبد العزيز مصطفى العوامل المؤثرة في رسم السياسة النفطية العراقية 1958-2014
102	يوسف حاسين الهجرة والصحة: أي مكانة للرعاية الصحية للمهاجرين في سياسات الهجرة واللجوء بالمغرب؟
109	فاطمة الزهراء الرملي هجرة العودة والتنمية بالمغرب: محاولة في رصد الصعوبات والتحديات بجهة الشرق
128	محمد بمخيواض الهوية البصرية للمؤسسة الأمنية، الشعار مدخلاً: الشروط والمقاصد
140	لالة إكرام العلي خصوصية التحقيق الإحصائي في الجرائم العسكرية - دراسة مقارنة -
152	عبد السلام سالم مسعود البوسيفي السمات الشخصية (الأكاديمية) التي تميز الطلاب الصم وضعاف السمع الموهوبين من وجهة نظر معلمهم
172	علواش إسماعيل مقدمات منهجية: النساء والفعل الديني بالمجتمع القروي بالمغرب
182	يانغ فان تطور القوة البحرية للسلطة العربية الإسلامية وأهميتها التاريخية من القرن السابع إلى أوائل القرن الثامن الميلادي

193	مهند عبد الواحد النداوي مستقبل السلم الدولي في ظل تنامي النزاعات والحروب الداخلية
208	الناجي بليق الحصون والقلاع بشرق الأندلس الوسيط العلاقة بين الجبل والسهل من خلال أنموذجين "حصن أنيشة وقلعة رياح"
223	ازهار هاشم شيت الدعم اللوجستي للجيش الاشوري
236	مونية رحيبي أزمة طرد السفير الفرنسي من النيجر في ضوء اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية

Sommaire

Article	Page
Nail Abdulrahman Moqbel Saif, Ghazi Abdelkhalik The reality of human influences, natural phenomena, and legal protection for the Lake of Sidi Boughaba Reserve- Western Coastal Region, Morocco	261
Ismail Hajji, Boutaïna HASSANI L'ECOTOURISME À SKOURA : LA FERME D'HOTE SAWADI	281
CHIKI ASSIA, MANSOUM MOHAMED Le littoral de la région Souss Massa : Une transition vers une économie bleue	310
Hajar LAHSINI L'évolution de la politique de la planification au Maroc et l'impératif du développement territorial	316
Hindou BADDIH, Fatima Zohra AZIZI, Mohamed ELASSIMI Accord d'association Maroc - Union Européenne: Portée de la coopération et impact sur l'économie marocaine	330
Zerouali Sanae Pourquoi et Comment développer les soft skills chez les étudiants ?	343
Zerouali Sanae Soft skills et marché de travail : quelles relations ?	351
Ismail Hajji, Boutaïna HASSANI La gastronomie juive berbère dans la région d'Ouarzazate	362

الخصائص الديمغرافية والمجالية لمرتكي الجرائم: دراسة ميدانية على الجناة الأحداث من مرتكي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء

محمد قرفاشي: حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-المحمدية- جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء (المغرب)

نسبية بوزيد: أستاذة التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-المحمدية- جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء (المغرب)

الملخص

تعتبر فئة الأحداث من أهم الفئات العمرية داخل أي مجتمع، فهم الطبقة النشيطة داخل المدن الكبرى وقاعدة صلبة لبناء المجتمع. فلهذه الاعتبارات وجب اعطاء العناية والرعاية الكافيين لهذه الفئة السنية، نظرا للهشاشة التي تعانيها وخاصة في شقها النفسي والاستقرار العقلي الذي يؤثر على إمكانية انحراف وإجرام عدد مهم منهم، وخاصة خلال تعرضها للضغوطات السوسيواقتصادية والأسرية والثقافية. فمدينة الدار البيضاء باعتبارها مجالا للدراسة ونتيجة لتفشي ظاهرتي البطالة والفقر من الناحية الاقتصادية ورفقاء السوء والحاجة ثم ضعف الوازع الديني وكذا التفكك الأسري من الناحية الاجتماعية، إضافة إلى الإدمان على المخدرات بأنواعها المختلفة والهشاشة السكنية التي ميزت عدد من المناطق والأحياء التي تقطن بها هذه الفئة داخل عمالة الدار البيضاء. فكل هذه عوامل أثرت سلبا على ظهور سلوكيات انحرافية وإجرامية والتي همت ارتكاب جرائم السرقات بأنواعها: السرقة والسرقة الموصوفة وجرائم إخفاء مسروق، وهو ما أكدته الدراسة خلال فترتها الزمنية 2016-2020 والتي وصل عدد الجناة الأحداث من مرتكي جرائم السرقات فيها إلى 6854 جانيا.

الكلمات المفتاحية: الحدث، جرائم، السرقات، الدار البيضاء، المغرب.

The demographic and spatial characteristics of the perpetrators of crimes: a field study on juvenile offenders who committed theft crimes in Casablanca

Summary :

Minors are considered one of the most important age groups in every society, they are even the most active part in large economic countries, as well as a solid base for the construction of society; this is why it is necessary to take this phase into consideration and give more importance and take care of them, taking into account the fragility from which he suffers, especially on the psychic side and the mental stability which could affect the possibility of delinquency and criminality of a large number of them, in particular during their exposure to socio-economic, family and cultural pressures. Noting that the city of Casablanca being considered a field of study, it has contributed in the spread of unemployment and poverty from an economic point of view, not to mention bad company and from a social point of view, there is family disintegration as well as addiction to drugs of all kinds. All these factors negatively affected the emergence of deviant and criminal behaviors that concerned the perpetration of theft offenses of all kinds : thefts, described thefts and stolen receiving offenses, which was confirmed by the study over its period 2016- 2020, in which the number of juvenile perpetrators of young offenders of theft offenses reached 6854 offender

مقدمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمعات البشرية، وقد عانت منها الشعوب لأثارها الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والقانونية، إذ تزايد الجريمة وتتطور مع تطور المجتمعات سواء أكان هذا التطور كماً أم كيفاً، لذا تعددت الأنواع والطرق المستخدمة فيها، بل إن بعض مرتكبي الجرائم اتخذوا من الأفعال الإجرامية مهنة لهم وعملوا على تطوير أساليبها وتقنياتها، وهذا الجانب يختص به بعض الباحثين في مجال الإجرام والجريمة. أما في مجال الجغرافية فإن بحثها ودراساتها تتركز حول التباين المجالي والزمني للظواهر الطبيعية والبشرية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية، وإن هذه الاختلافات أو التباينات هي التي تمثل فكر وميدان علم الجغرافية، وبذلك ميز الجغرافيون أنفسهم عن باقي العلوم الطبيعية والبشرية كونهم اتجهوا لدراسة الحقيقة الانسانية في المجال والكشف عن طبيعة هذه العلاقة. فالجريمة كظاهرة بشرية في المجتمعات المختلفة يتباين معدل حجمها ونوعها من مجتمع الى اخر ومن مدينة إلى أخرى، بل اختلفت في المدينة نفسها من منطقة لأخرى، وبذلك تحكمها جملة من العوامل المختلفة والتي ستقوم الدراسة بتحديددها وتبيان تأثير كل منها على انتشار الجريمة أو الحد منها، فالدار البيضاء تتميز عن باقي المدن المغربية الأخرى بتطورها السوسيواقتصادي والعمراني، إلا أن هذا التطور لم يقف حائلاً أمام ظهور الجرائم بأنواعها المختلفة ومنه تطور معدلات مرتكبها، فقد أثبتت الدراسة الميدانية في هذا المجال تبايناً واضحاً في التوزيع المجالي والزمني لجناة جرائم السرقات في مختلف المدن المكونة لجهة الدار البيضاء - سطات، وذلك باختلاف العوامل المؤثرة والظروف المحيطة بالسكان المحلية لكل عمالة أو اقليم ينتمي للجهة.

إن المعرفة العلمية للجوانب المجالية للجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات، والخصائص الديمغرافية للسكان وخاصة في المدن الكبرى، أمر حاسم لاحتواء هذه النوعية من الجرائم وتحسين الأمن العام¹، وقد اهتم علم الجغرافية بالجريمة وعمل على دراستها بمعطيات وأنواع مختلفة شملت التوزيع المجالي وكثافة السكان والمباني والأقاليم والمدن، ومع تطور هذا العلم توجه إلى دراسة الصفات والمميزات الخاصة بالعناصر المحددة للتركيبية الحضرية لجغرافية الجريمة ومدى توافر فرصها، حيث تم التمييز بين موقع الجريمة وموضوعها، وتزايد نسبة الجناة الأحداث في مناطق وضعها في مناطق أخرى. بالإضافة إلى البحث في خصائص الجناة الديمغرافية والسوسيواقتصادية والسكنية ومعرفة الأسباب الكامنة في سلوكهم الإجرامي².

أما فيما يتعلق بالجريمة في جهة الدار البيضاء- سطات فقد أشارت التقارير الإحصائية الجنائية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية الصادر عن الجهات المعنية، والمتمثلة بالأساس في المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إلى ارتفاع أعداد الجناة وجرائم السرقات المرتكبة من طرف فئة الأحداث في بعض المدن والأقاليم عنها في مناطق أخرى داخل المجال الترابي للجهة، خلال الفترة الزمنية للدراسة 2016-2020.

1. إشكالية البحث

تعد جرائم السرقات من أخطر الظواهر الإجرامية التي تشهدها المجتمعات وتهدد تماسكها، بالإضافة إلى أنها تعتبر عقبة أمام التنمية والتطور، وتتمثل هذه النوعية من الجرائم والجناة الأحداث على الخصوص من مرتكبها في كونها رد فعل ناتج

¹ Dutkowska, Natalia, Leitner, Michael (2017), Land Use Influencing the Spatial Distribution of Urban Crime P 2

² الدويكات قاسم فيصل خالد 2010 "تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية" ص 294

عن خلل وارتباك في السلوك والعلاقات الاجتماعية والتناقضات في حياة الإنسان¹، وبالتالي ترتبط بمتغيرات متعددة منها السوسيواقتصادية والسكنية والتنشئة والمجتمع وغيرها. هذا ما يحيلنا الى طرح التساؤل الاشكالي التالي:

■ ما هي الخصائص الديمغرافية والمجالية للأحداث من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء؟

ومن هذا المنطلق تتحدد تساؤلات الدراسة على الشكل التالي:

✓ هل يوجد تباين مجالي وزماني لمعدلات الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء؟

✓ ما هي الأسباب التي أدت إلى ارتكابهم لهذه النوعية من الجرائم؟

2. الفرضيات

انطلاقاً من الاشكالية العامة للبحث يمكن عرض فرضيتين أساسيتين:

✓ هناك تباين مجالي وزماني لمعدلات الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء، وهذا التفاوت ناتج عن التباين الحاصل فيما يخص الخصائص السكانية والاقتصادية للوحدات الادارية داخل المجال الترابي لعمالة المدينة.

✓ ثمة تنوع في جرائم السرقات المرتكبة من طرف فئة الأحداث، وهذا التنوع يعود لتنوع الأسباب التي تقف وراء اقتراف كل نوع على حدا.

3. أهداف البحث

يهدف البحث الى تبين حجم الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء خلال فترة الدراسة الممتدة بين 2016-2020، ثم توزيعهم المجالي والعوامل الدافعة لاقترافهم لهذه النوعية من الجرائم. بالإضافة الى خصائصهم الديمغرافية ونوعية جرائم السرقات المهيمنة على معالم الانحراف لديهم.

4. توطئـن مجال الدراسة

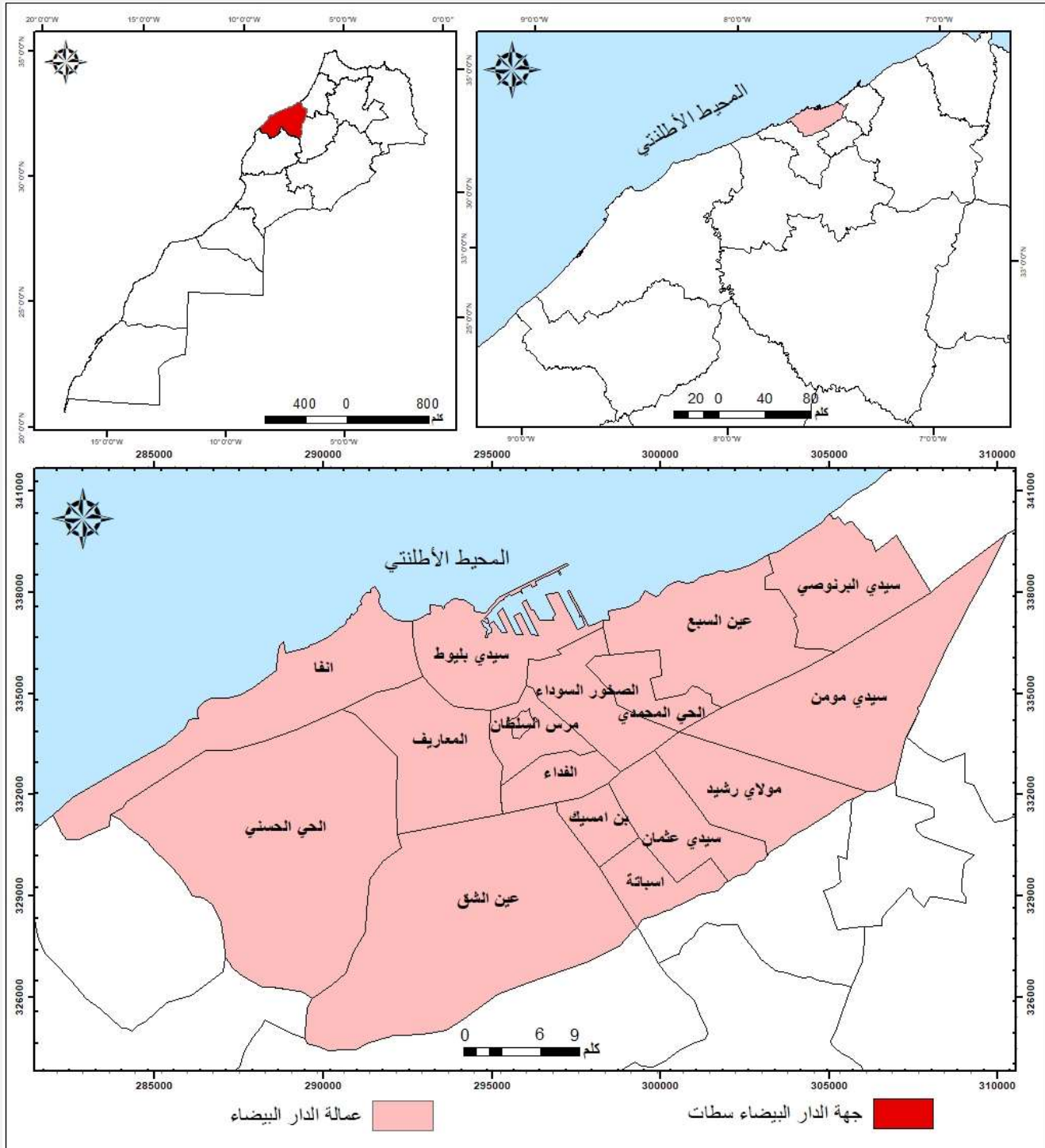
تقع مدينة الدار البيضاء على الواجهة الأطلسية وسط الجهة الغربية للمملكة المغربية، وتبلغ مساحتها ما يقارب 873 كلم مربع، يحدها غرباً المحيط الأطلسي وشمالاً مدينة المحمدية وشرقاً إقليم سطات أما جنوباً إقليم الجديدة، ويمتد ساحلها على مسافة 50 كلم²، فمقارنة مع مدن أطلسية أخرى نجد أن الدار البيضاء تتميز بمزايا عدة تستثنى عنها غيرها من المدن الأخرى، منها موقعها الاستراتيجي على اعتبار أنها تشكل حلقة وصل بين جميع الميادين الاقتصادية بالبلاد، فهي تتموقع في وسط المحور المتروبولي القنيطرة-الجرف الأصفر. كما تتميز المدينة بموضعها المتميز فوق الهضاب الساحلية بارتفاع حوالي 167 متر جنوباً، وانحدار خفيف في اتجاه المحيط لا يتعدى في المتوسط 2% والذي يقل في اتجاه الغرب والجنوب ليصل إلى أقل من 0,6%، إضافة إلى سهول داخلية (الشاوية، دكالة) ذات المؤهلات الفلاحية المتميزة من خلال زراعة الحبوب والخضروات والصناعة من خلال مقالع الفوسفات³.

¹ أبو سويلم معتز "المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة" ص 43

² المندوبية السامية للتخطيط لجهة الدار البيضاء - سطات، النشرة الإحصائية 2014 ص 9

³ منوغرافية الدار البيضاء 2010، غرفة الصناعة والتجارة والخدمات لجهة الدار البيضاء - سطات ص 6

الخريطة 1: مدينة الدار البيضاء ضمن جهة الدار البيضاء - سطات



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

5.1 المنهجية والأدوات

ل للوصول الى أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال استغلال قاعدة المعطيات الإحصائية الخاصة بالجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات خلال فترة الدراسة، ثم الإحصاءات الديمغرافية السكانية، مع العمل على إنتاج الخرائط التي همت على الخصوص التوزيع المجالي للفئة المستهدفة بالوحدات الادارية داخل مجال عمالة الدار البيضاء.

6. مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة مرتكبي جرائم السرقات من فئة الأحداث في مدينة الدار البيضاء، وشملت الدراسة الجانحات من الأحداث المعتقلات بالسجن المحلي عين السبع 2 نساء، والجنات الأحداث الذكور المعتقلين بمركز الإصلاح والتأهيل عين السبع بالدار البيضاء، وتم اختيار عينة تشمل مرتكبي هذه النوعية من الجرائم والتي شملت 140 نزيلاً ونزيلة من الذين صدرت في حقهم عقوبات سالبة للحرية. أي الذين ثبت ارتكابهم لأفعالهم الإجرامية.

7. مفاهيم البحث

■ **الحدث:** يعرف الحدث في اللغة: شاب حدث أي فتي السن ورجل حدث أي شاب، ويثير بالمفهوم القانوني للحدث إلى كل من أتم السن الذي حدده القانون للتمييز وهو السابعة أو التاسعة، ومن لم يتجاوز السن الذي حدده القانون لبلوغ سن الرشد وهو سن الثامنة عشر في معظم القوانين، وإن كانت بعض القوانين تخفض الحد الأقصى لسن الحدث إلى ستة عشر سنة كالقانون الهندي والباكستاني. وترفع بعض القوانين الحد الأقصى لسن الحدث إلى إحدى وعشرين سنة كالقانون السويدي¹. يتحدد سن الرشد الجنائي ببلوغ ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة بحسب القانون الجنائي المغربي، ويعتبر الحدث إلى غاية سن اثني عشر سنة غير مسئول جنائياً لانعدام تمييزه، إلا أن الحدث الذي يتجاوز سنه اثني عشر سنة، وإلى بلوغه ثمان عشرة سنة مسئولاً مسؤولية ناقصة بسبب عدم اكتمال تمييزه².

■ **الجريمة:** تُعرف الجريمة في اللغة بالذنب والتعدي فنقول (الجُرمُ: التَّعدي، والجُرمُ: الذَّنْب، والجميع أْجرامٌ وجُرُومٌ) وهي الجريمة³. عُرِفَت الجريمة في الشريعة الإسلامية بأنها المحظورات الشرعية التي زجر الله عنها بحِدٍّ وهي آتيان فعل مُحَرَّم معاقب على فعله أو ترك فعل واجب مُعاقب على تركه⁴. ومن الناحية الاجتماعية هي جميع الأفعال والتصرفات التي فيها انتهاك وخروج عن قيم ونظم المجتمع، لكون هذه المجتمعات تختلف في عاداتها وتقاليدها وقيمها، لذا فإن الجريمة تختلف هي الأخرى من مجتمع لآخر⁵، وعليه فإن الجريمة هي كل سلوك يخالف نظم الجماعة ويرفضها المجتمع. أما من الناحية النفسية فالجريمة سلوك إجرامي صادر عن الشخصية المضطربة نفسياً وهي دلالة وتعبير عن الصراعات النفسية التي تدفع صاحبها بالوقوع في الجريمة⁶.

في حين يتم تعريف الجريمة من الناحية القانونية بأنها نشاط خارجي إيجابياً كان أم سلبياً مخالفاً للأحكام حرمة القانون وافر له عقاباً إذا صدر من إنسان مسئول⁷، إذن فالجريمة من وجهة نظر القانون هي ارتكاب العمل المخالف للقانون ولقيم المجتمع الذي يؤدي إلى الضرر بالمصلحة العامة. ويستنتج من ذلك بان الجريمة وبكافة أشكالها وأصنافها ما هي إلا مجموعة من الأفعال التي تتعارض مع القيم والمبادئ التي تسود المجتمع.

■ **السرقات:** جرائم السرقات هي سلب ما يمتلكه الآخرون بقصد اقتنائه، فالشخص الذي يختلس أشياء ترجع في ملكيتها للآخرين أو المجتمع بطريقة الغش والخداع يكون قد ارتكب فعل السرقات⁸.

¹ لمياء ياسين الركابي 2013 "التشرد وانحراف السلوك" الطبعة الأولى، دارالجنان عمان - الأردن، ص 46

² حسب المادة 458 من قانون المسطرة الجنائية من القواعد الخاصة بالأحداث

³ أبي الفضل جمال الدين ابن منظور الأفرقي "معجم لسان العرب" (مادة جرم)، الجزء الثالث، ط4، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005م، ص129

⁴ بشير سلطان شهاب 2014 "الجريمة والعقاب في الشريعة الإسلامية والقانون" مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد الأول، كانون الثاني، ص139

⁵ محمد توفيق محمد الحاج حسن 2008 "أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية (دراسة تحليلية لمدينة نابلس)" رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين ص28-29

⁶ سعد ياسين عباس "الجريمة والانحراف السلوكي لدى الشباب (دراسة ميدانية)" مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد (39)، نيسان، ل سنة 2009م، ص6.

⁷ صلاح حسن أحمد 2008 "الوقاية من الجريمة (دراسة قانونية تحليلية عن بعض طرائقها)" مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، كلية القانون، المجلد 15، العدد4، ص218.

⁸ رعد ياسين مهدي الحسن 2001 "تباين النمط العمراني و أثره في وقوع جريمة السرقة" أطروحة دكتوراه جامعة البصرة كلية الاداب ص 68

وفي تعريف آخر هي قيام شخص بأخذ مال شخص ما منقول من دون رضاه سواء كان المال نقوداً أم بضائع وكل ما يقوم مقام المال، ولا تتم السرقة إلا بتمام الاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء لا يجعله في حوزة صاحبه أو يصبح في يد السارق وتحت تصرفه تماماً،¹ ويندرج ضمن هذا الإطار كل من يقوم بانتحال صفة موظف أو ارتداء إشارات أو زي أو بالتدرب بأمر من السلطة أو يهدد السارقين كلهم أو أحدهم أو بالتوسل بأحد صور العنف، أو تامين هرب الفاعلين أو الاستيلاء على المسروقات، وبهذه الحالة تكون العقوبة مشددة. وقد تكون السرقة عن طريق النشل وتعني أيضاً سرقة أموال الناس بأخذها من جيوبهم أو محافظهم أو حقائبهم بغتة أو بعد صرف أنظارهم وانتباههم إلى أمر آخر، وتكون السرقة كذلك عن طريق السلب وهو ارتكاب جريمة السرقة بالقوة وفي الطريق العام، وهذا النوع من السرقة تكون عقوبته مشددة إذا حصل السلب ليلاً أو من شخصين فأكثر وباستعمال العنف.²

1-التوزيع الجغرافي لجناة جرائم السرقات من الأحداث

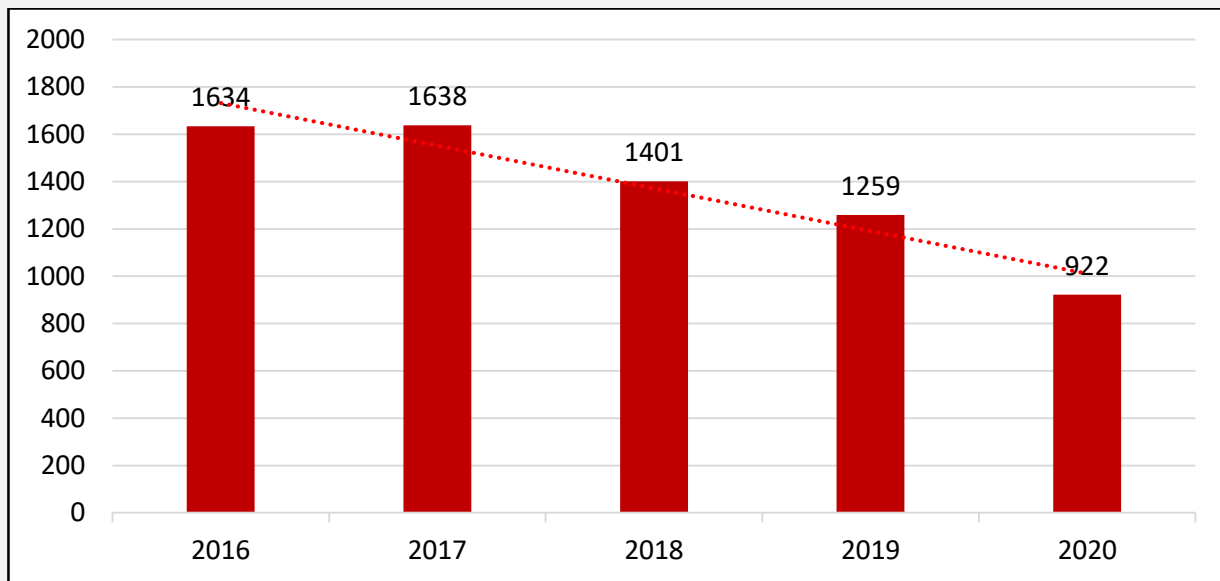
1.1.التوزيع الزمني

تتباين الجرائم بحسب أنواعها وأعدادها من فترة إلى أخرى سواء أكان التباين على مستوى السنوات أو على مستوى الفصول وشهور السنة الواحدة، بل يتعدى الأمر إلى وجود تباين في الوقت الذي ترتكب فيه الجريمة خلال ساعات اليوم الواحد. وبالرجوع إلى المعطيات الإحصائية للجنة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات بالدار البيضاء، يتبين أن سنة 2016 بلغ عدد الجناة فيها 1634 محتلتا بذلك المرتبة الثانية خلال السنوات الخمسة للدراسة، فيما أعلى عدد من الجناة سجلته سنة 2017 بحيث ارتفع المعدل إلى 1638 حدث جانح، لينخفض العدد إلى 1401 خلال السنة الموالية 2018 أعقبها انخفاض آخر خلال سنة 2019 وينحصر بذلك عدد الجناة الأحداث في 1259. أما السنة الأخيرة من الدراسة 2020 فقد عرفت أدنى معدلات الجناة ضمن هذه الفئة بعدد لم يتجاوز 922 حدث فقط. ويرجع هذا التباين الواضح بين مختلف سنوات الدراسة إلى أنهم بالأساس طبيعة الظروف الأمنية التي تتعرض لها المدينة والتي تختلف في طبيعة العمليات التي تقوم بها الجهات الأمنية المختلفة المحلية منها أو تلك القادمة من مدن أخرى، والتي تُستقدم لفرض الأمن في المدينة وملاحقة مرتكبي الجرائم المختلفة وجرائم السرقات على الخصوص، وبالتالي تنفيذ عمليات إلقاء القبض على المدانين بها خلال مراحل زمنية متفرقة، إذ إن فرض القانون هيئته له دور كبير في الحد من هذه النوعية من الجرائم. أما الانخفاض الملاحظ في عدد الجناة الأحداث خلال سنة 2020 فهو راجع بالأساس إلى الظروف الصحية التي عانى منها العالم والمغرب ومدينة الدار البيضاء على الخصوص جراء تفشي مرض كوفيد - 19، وما رافق ذلك من فرض اجراءات وقائية من قبيل الحجر الصحي الشامل على المواطنين وبالتالي تقليص حركيتهم مع إغلاق معظم المراكز التجارية والاقتصادية والسياحية المعروفة بجذبها للجناة من مرتكبي جرائم السرقات بالمدينة.

¹ بركات المهيترات 2000 جغرافيا الجريمة دار مجدلوي للنشر والتوزيع عمان الطبعة الاولى ص 28

² محمود ابوزيد المعجم في علم الاجرام والاجتماع والقانون والعقاب دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ص 529.

الشكل 1: توزيع الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات خلال سنوات الدراسة 2016-2020



المصدر: مصلحة الضبط القضائي بمركز الإصلاح والتهديب عين السبع بالدار البيضاء

2. التوزيع المجالي

يرتبط علم الجغرافيا بالمجال بأبعاده المختلفة، فالجرائم تحدث بأنواعها المختلفة في مجال معين وكل ما يحدث في هذا المجال هو قابل للدراسة الجغرافية، لذلك فإن جميع اصناف الجرائم وتطور معدلاتها عبر مختلف سنوات الدراسة ما هو إلا انعكاس للتركيب الاجتماعي والتنظيم المجالي للسكان ونشاطهم الاقتصادي. ومن هذا المنطلق أكد الباحثون الجغرافيون على أن دراسة التباين المجالي للجريمة داخل مدينة أو منطقة ما هو مرتبط بالتوزيع الجغرافي للجناة من مرتكبيها، وبالمكانة السوسيو اقتصادية والديمقراطية لهذه الوحدات الادارية. فقد عرفت مدينة الدار البيضاء تباينا مجاليا وزمانيا واضحا في حجم الجناة الاحداث من مرتكبي جرائم السرقات خلال فترة الدراسة. الامر الذي تأكده الدراسة الميدانية المنجزة من خلال معطيات الجدول رقم 01 والخريطة رقم 02. اذ يمكن التمييز بين وحدات إدارية من المستوى الأول أي تلك المقاطعات التي احتلت المراتب الأولى فيما يخص جرائم السرقات المرتكبة داخل مجالها الترابي مقارنة بعدد الجناة القاطنين بها، والمتماثلة أساسا في مقاطعات أنفا والمعاريف بالدرجة الاولى ثم مقاطعات عين السبع، الحي المحمدي والصخور السوداء وسبابة وعين الشق ثم سيدي بليوط وابن امسيك كلها مقاطعات سجلت نسبيا عالية في أعداد جرائم السرقات مقارنة بمجموع الجناة من مرتكبيها القاطنين في المنطقة نفسها، وهو ما يفسر أن الجناة القاطنين بالوحدات الإدارية الأخرى هم من يرتكبون جرائمهم بالمقاطعات السالفة الذكر، ويرجع سبب ذلك إلى المكانة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والعمرانية التي تميز مجمل هذه المناطق، فالتباينات والتفاوتات بين هاتين المجموعتين من المقاطعات دفع الجناة إلى ارتكاب سرقاتهم داخل تلك المجالات. أما المستوى الثاني فيهم وحدات إدارية تميزت بانخفاض جرائم السرقات المرتكبة داخل مجالها مقارنة بإجمالي الجناة القاطنين فيها، وهي مقاطعات سيدي البرنوصي والحي الحسني وسيدي عثمان ثم مقاطعة مولاي رشيد بالدرجة الاولى، بالإضافة الى مقاطعات سيدي مومن والفداء ومرس السلطان وهذا دليل على أن الجناة داخل هاته الوحدات الإدارية يلجئون إلى ارتكاب جرائمهم من السرقات بمقاطعات أخرى والتميزة بخصائص مساعدة أكثر على اقتراف مثل هاته الأفعال الإجرامية بمناطق سكناهم. أما بخصوص المستوى الثالث والذي يهم المقاطعات التي عرفت نسبيا متساوية بين مكان ارتكاب جرائم السرقات مع مناطق سكنى الجناة فيمكن ان نميز بين وحدة إدارية واحدة فقط وهي مقاطعة الصخور السوداء، في حين ان الجناة القاطنين خارج عمالة الدار البيضاء وخاصة بالمدن

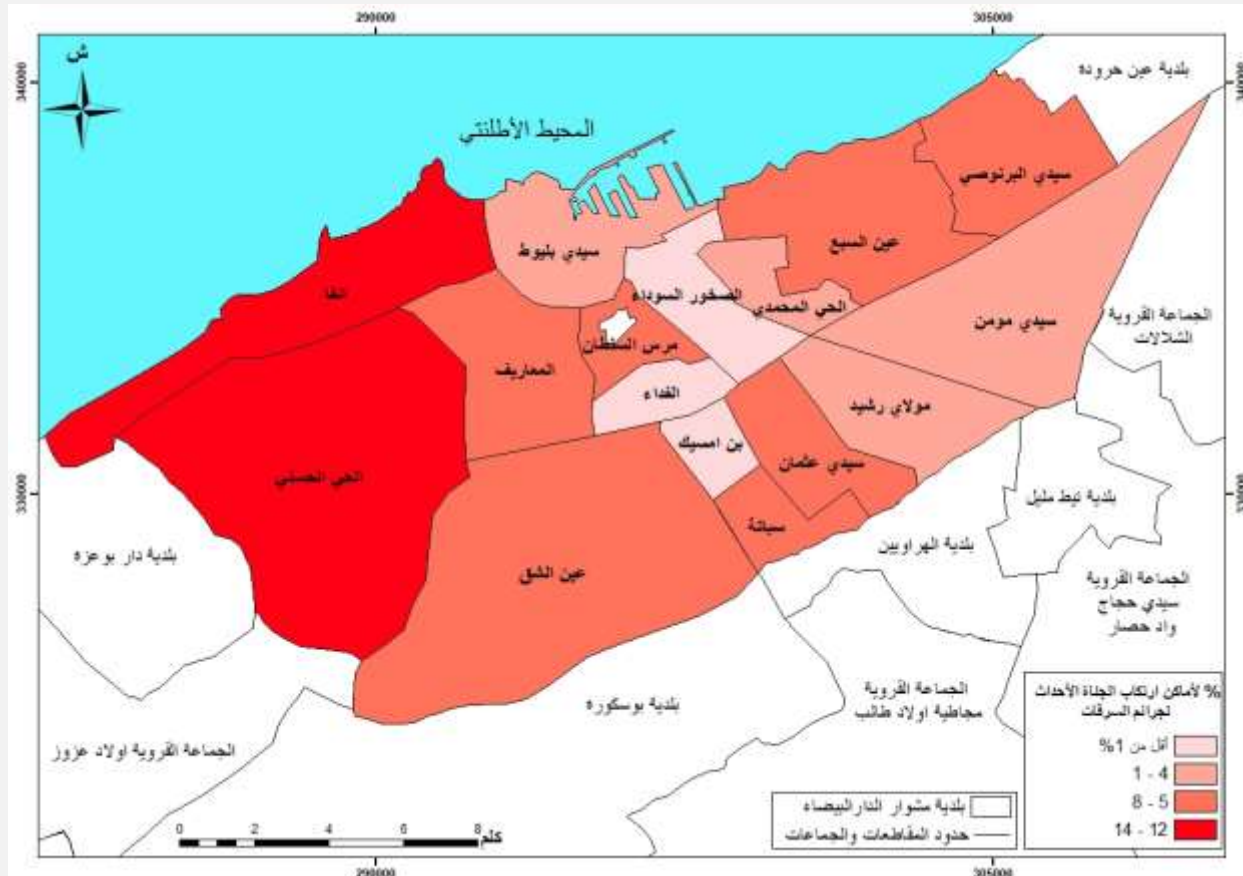
والمناطق الضاحوية كمدينة ابن اسليمان وبوزنيقة وإقليم مديونة والنواصر ومدينة الرحمة، فان أغلبهم يرتكبون جرائمهم بالقرب من مناطق سكناهم، ويعود سبب ذلك إلى بعد المسافة بين الوحدات الإدارية لمقرات سكناهم والوحدات الإدارية داخل عمالة الدار البيضاء إضافة إلى قلة حجمهم السكاني.

الجدول 1: توزيع الجناة الأحداث حسب مناطق سكناهم وأماكن ارتكابهم لأفعالهم الإجرامية

الوحدات الادارية	سكن الجناة الأحداث	النسبة %	أماكن ارتكاب جرائم السرقات	النسبة %
ابن مسيك	0	0	1	0,7
اسباطة	5	3,6	7	5
سيدي البرنوصي	14	10	7	5
سيدي مومن	7	5	4	2,9
الحي الحسني	24	17,1	17	12,1
عين الشق	6	4,3	8	5,7
الحي المحمدي	3	2,1	5	3,6
عين السبع	3	2,1	8	5,7
الصخور السوداء	0	0	0	0
الفداء	2	1,4	1	0,7
مرس السلطان	8	5,7	7	5
انفا	1	0,7	19	13,6
المعاريف	4	2,9	11	7,9
سيدي بليوط	2	1,4	5	3,6
سيدي عثمان	15	10,7	7	5
مولاي رشيد	11	7,9	5	3,6
خارج عمالة البيضاء	35	25	28	20
المجموع	140	100	140	100

المصدر: البحث الميداني 2020

الخريطة 2: نسبة جرائم الأحداث من السرقات حسب مقاطعات مدينة الدار البيضاء



المصدر: البحث الميداني 2020

II- الخصائص الديمغرافية للجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات

1. التركيب النوعي للأحداث من مرتكبي جرائم السرقات

يكتسي توزيع جناة جرائم السرقات الأحداث من حيث الجنس إلى ذكور وإناث أهمية كبيرة لتبيان الخصائص النوعية لمرتكبي هذه النوعية من الجرائم، إذ يوجد إجماع من قبل الباحثين على ضوء الإحصاءات الجنائية على أن الجرائم المرتكبة من قبل الجانحات من الإناث تختلف من حيث الكم والنوع والوسيلة عن الجرائم المرتكبة من قبل الذكور، وسبب ذلك يرجع بالأساس إلى الفوارق البيولوجية والنفسية فيما بين الجنسين، ومدى الاستجابة لتأثير عوامل البيئة والدور الاجتماعي لكل منهما.

الجدول 2: توزيع الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات حسب الجنس

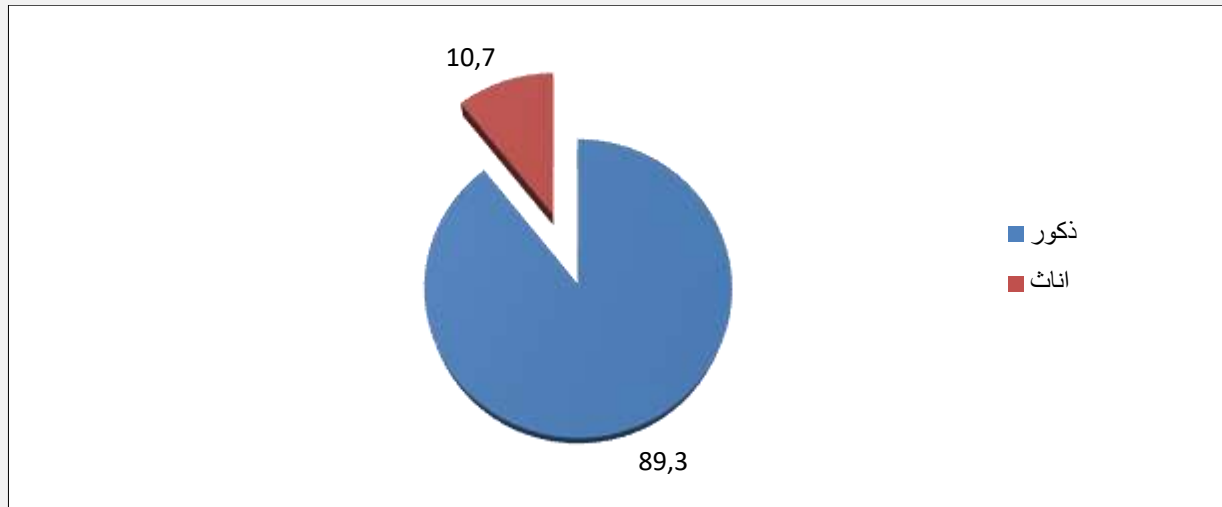
الجنس				عدد الجناة الأحداث
%	انثى	%	ذكر	
10,7	15	89,3	125	140

المصدر: البحث الميداني 2020

في حين يرى علماء الاجتماع أن تفوق الرجال على النساء في عدد الجرائم يعود إلى دور المرأة في الحياة الاجتماعية وصرفها لمعظم وقتها في رعاية أفراد العائلة. وهو ما توافق مع الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء، الشيء الذي تؤكد عن طريق الدراسة الميدانية، إذ يبين الجدول رقم 2 والشكل البياني رقم 2 أن العدد الأكبر من جرائم

السرققات ارتكبت من قبل الذكور ب 125 جاني مشكلين نسبة تصل الى 89,3%، أما الإناث فلم يتجاوز عددهم 15 جانية بنسبة 10,7%.

الشكل 2: التركيب النوعي للجناة الاحداث من مرتكبي جرائم السرققات بمدينة الدار البيضاء



المصدر: البحث الميداني 2020

2. التركيب التعليمي للأحداث مرتكبي جرائم السرققات

يلعب المستوى التعليمي دورا مهما في مجال الجريمة والانحراف، ويتجلى ذلك في المعرفة المسبقة للأشخاص بمضامين ومواد القانون الذي يؤثر الحياة داخل مجتمعه وبالناتج المترتبة على اختراقه، لكن هذا لا يعني أن الانحراف والسلوكيات الإجرامية هي حكر على الأميين وأفراد المجتمع ذا المستوى التعليمي المتدني، وأن المتعلمين في حصن منيع عن ارتكاب السلوك المنحرف. فهناك العديد من الاشخاص لديهم مستوى تعليمي عال ولكن سلوكياتهم يغلب عليها الانحراف والانصياع وراء ارتكاب الجرائم و من ضمنها جرائم السرققات، ومنه فيمكن اعتبار المستوى التعليمي ليس دافعا وسببا رئيسيا في ارتكاب الافعال الاجرامية.¹

الجدول 3: توزيع الجناة الاحداث من مرتكبي جرائم السرققات حسب مستواهم التعليمي

النسبة %	عدد الجناة الاحداث	المستوى التعليمي
35,7	50	ابتدائي
50,7	71	اعدادي
3,6	5	امي
10	14	ثانوي
0	0	جامعي
100,0	140	المجموع

المصدر: البحث الميداني 2020

اذ يتبين من معطيات الجدول 3 أن 50,7% من الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرققات بمدينة الدار البيضاء والبالغ عددهم 140 جاني وجانية تعليمهم ذو مستوى اعدادي، و 35,7% منهم تعليمهم من مستوى الثانوي التأهيلي، في حين سجل الجناة الاميون سجلوا أقل نسبة والتي لم تتعدى 3,6% من اجمالي الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرققات.

¹ حمد صبيحي نجم 2008 اصول علم الاجرام وعلم العقاب الطبعة الاولى دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ص 82

3. الحالة الاجتماعية للجناة الأحداث

تعد الحالة الزوجية من أهم المظاهر الديموغرافية حيويةً (كالولادات والوفيات)¹ الحالة الزوجية للفرد دلالة مهمة في علاقته بالجريمة وهذا يعني بأن العزاب يكونون أكثر اندفاعاً واستعداداً للانحراف وارتكاب الجرائم، في حين نجد العكس عند المتزوجين. إذ نجد بأن الشخص المتزوج يكون في حالة مستقرة نفسياً تساعد على التوجه نحو الأعمال الأكثر عقلانية وتحدد لديه في كثير من الأحيان حالة الطيش والتهور جراء انشغاله في مواجهة مشاكل الحياة وتدبير وسائل العيش لأسرته بالإضافة إلى شعوره بالمسؤولية في مقابل ذلك أن حالات الطلاق والتمرل تتسبب في التفكك والانحلال الأسري².

تباين الحالة الزوجية للسكان بين المجتمعات فهي ظاهرة دائمة التغير وغير ثابتة تبعاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع³، وتقسم الحالة الزوجية إلى أربعة أقسام هم العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج والمتزوجون والمطلقون والمترملون⁴، ويساعد هذا التقسيم على فهم الأحوال الأسرية للسكان.

فالدراسة الميدانية المنجزة على فئة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء بحسب الحالة الاجتماعية، أشارت الى أن فئة العزاب هم الفئة الأكثر ارتكاباً لجرائم السرقات بأنواعها، فقد بلغت نسبتهم 100% بإجمالي كلي بلغ 140 جاني وجانية، وهذا ما يؤكد مدى تأثير الحالة الاجتماعية، حيث يكون العزاب أكثر اندفاعاً وتهوراً وطيشاً وأكثر ميلاً للسلوك الإجرامي. أما فئة المتزوجين أو المطلقين فلم تتم تسجيل اية حالة وهذا راجع بالأساس لسن الجناة الأحداث والذي لم يتجاوز 19 سنة في أقصاه وهي سن مبكرة بالرجوع الى عادات وتقاليد الساكنة المحلية عكس ما هو حاصل بالمناطق الريفية مثلاً.

4. التركيب العمري للجناة الأحداث

يُعد التركيب العمري للسكان من أهم عوامل تحديد النشاط الإجرامي إذ تتضح العلاقة بين عمر الجاني والجانية ونسبة الإسهام في ارتكاب الجريمة والتي تختلف من فئة عمرية إلى أخرى، وهناك صلة بين مراحل العمر والسلوك الإجرامي. إذ تم الكشف عنها من الإحصائيات الجنائية بأن لكل مرحلة من مراحل العمر خصائص وسمات عضوية ونفسية تترك أثرها على الجناة، حيث ترتفع نسبة الجرائم مع بداية مرحلة المراهقة ثم تبلغ ذروتها في مرحلة الشباب، بينما تنخفض هذه النسب تدريجياً في مرحلة النضج والشيخوخة.

اذ أوضحت المعطيات الإحصائية الجنائية الفرنسية على أن مرحلة الشباب تتسم بارتفاع نسبة الأجرام والتي تصل ما بين ربع وثلث عدد الإجرام الكلي، ويعزى السبب في ذلك لكون هذه المراحل العمرية تتسم بالقوة البدنية والنضج الكامل للغريزة الجنسية مع تزايد متطلبات بناء المستقبل، حيث بلغت نسبة مرتكبي الجرائم من الشباب لسنة 1994 ما يزيد على 31% من جملة المتهمين المحكوم عليهم⁵

¹ فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 338.

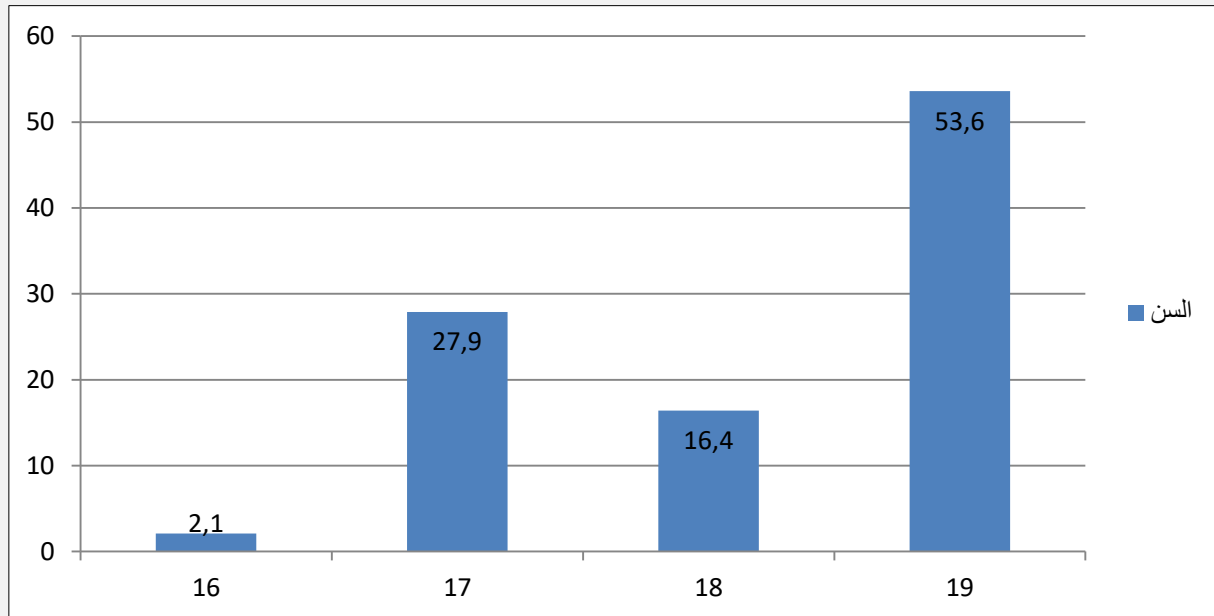
² حسين عليوي ناصر الزبادي، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس وتطبيقات، مصدر سابق، ص 85-86.

³ Hawley, A.H. population composition in the study of population Ed by Hauser and don can o.p. new York, 1963, p.366

⁴ United nation, department of Economic and social Affairs, women successin the work fieled, new York, 1999, p10

⁵ عماد محمد ربيع 2010، وآخرون، أصول الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ص 130.

الشكل 3: توزيع الجناة الأحداث حسب السن



المصدر: البحث الميداني 2020

ويبدو أن العلاقة ما بين العمر من ناحية والجريمة من ناحية أخرى تجد قبولاً كبيراً بين علماء الإجرام، بحيث إن قضية العلاقة السببية بين تقدم العمر وانخفاض حجم الجريمة تُعد واحدة من أقدم القضايا في علم الإجرام وأكثرها قبولاً بين علمائه، وهناك نظريات تؤكد على أن العمر هو العامل الرئيس في تكوين مثل هذه الاختلافات وذلك لأن عمر الإنسان يمثل قدرته الطبيعية وطاقته الجسمانية وقوته البدنية، وهذا معناه أن الجريمة تزداد كلما بلغت القوة البدنية أقصاها أي مرحلة الشباب¹. فالدراسة الميدانية المنجزة اتضح من خلالها على أن الجناة الأحداث في سن 19 سنة هم الأكثر ارتكاباً لجرائم السرقات ب 75 جاني وجانية، أي أكثر من نصف العينة المستجوبة التي بلغت 140 من الجناة الأحداث بنسبة وصلت إلى 56,6%. لتأتي الفئة من الجناة الأحداث سنها 17 سنة في المرتبة الثانية بتعداد بلغ 39 جاني وجانية أي بنسبة 27,9%، بينما جاءت الفئة من مرتكبي جرائم السرقات الأحداث والتي يصل سنها إلى 18 سنة في المرتبة الثالثة ب 23 جاني وجانية أي بنسبة 16,4%، أما المرتبة الرابعة والأخيرة فكانت من نصيب فئة الأحداث التي لم يتجاوز سنها 16 سنة بعدد جناة لم يتجاوز 3 أي بنسبة لم تتعدى 2,1% فقط. فارتكبت فئة الأحداث عموماً لجرائم السرقات بمدينة الدار البيضاء هو راجع بالأساس لأسباب تخص الاحتكاك الكبير لهم بأصدقاء السوء وخاصة من فئة الراشدين أصحاب السوابق العدلية، إضافة إلى عامل الادمان على المخدرات بأنواعها وخاصة الأقراص المهلوسة ومخدر الشيرا، وذلك نتيجة إلى ضعف الرقابة الأسرية وكذا التفكك العائلي الذي تعانيه هذه الفئة الهشة من قبيل طلاق الوالدين أو زواج الوالد على الوالدة والعكس أو الطرد من المنزل أو الهروب منه.

¹ جاسم محمد حمزة 2003 "إجرام النساء في العراق بعد حرب" دراسة اجتماعية ميدانية في دائرة إصلاح الكبار في منطقة الكاظمية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الثالث، ص 458.

III-أنواع جرائم السرقات المرتكبة من طرف الجناة الأحداث وأسبابها

1.توزيع الجناة الأحداث حسب أنواع جرائم السرقات

تتنوع جرائم السرقات المرتكبة من طرف الجناة الأحداث في مدينة الدار البيضاء وذلك تبعا لتعدد أسبابها، فقد احتلت جرائم السرقة باعتبارها من الجناح المرتبة الاولى اذ بلغ عدد مرتكبيها 3960 جاني مشكلين نسبة 57,8% وذلك خلال مدة الدراسة 2016-2020، ويمكن إرجاع ذلك الى عوامل مرتبطة على الخصوص بسهولة ارتكاب مثل هاته جرائم، والتي تهتم بالأساس جرائم السرقة بالنشل أو الخطف أو سرقة السلع والبضائع البسيطة، فأغلب هاته الجرائم لا تصل الى درجة الخطورة ومعظم الجناة الأحداث لا يعرفون عواقب أفعالهم داخل هذا الصنف الإجرامي إلا خلال مرحلة متابعتهم القضائية بها، يلهمها الجناة المرتكبين لجرائم السرقة الموصوفة والذين بلغ عددهم 2850 جاني بنسبة 41,6%.

الجدول 4: أنواع جرائم السرقات المرتكبة من طرف الجناة الأحداث للمدة 2016-2020

السنة	أنواع جرائم السرقات			
	المجموع	اخفاء مسروق	السرقة الموصوفة	السرقة
2016	1634	12	611	1011
2017	1638	17	696	925
2018	1401	8	628	765
2019	1259	7	567	685
2020	922	0	348	574
المجموع	6854	44	2850	3960
النسبة %	-----	0,6	41,6	57,8

المصدر: المديرية الجهوية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لجهة الدار البيضاء – سطات (مصلحة الضبط القضائي)

فالمعروف أن هذا النوع الاجرامي هو الاكثر خطورة داخل صنف جرائم السرقات عموما، فالجناة الأحداث نظرا لطيشهم وعدم معرفتهم المسبقة بخطورة أفعالهم الاجرامية ثم الرفقة السيئة وضعف الدور الرقابي للأبوين الشيء الذي يؤدي بهم إلى ارتكاب مثل هاته الأنواع الإجرامية الخطرة، من قبيل تعدد جرائم السرقات الموصوفة بالليل مع استعمال ناقلة ذات محرك، أو جرائم السرقات الموصوفة المقرونة بالضرب والجرح والتي غالبا ما يترتب عنها إلحاق عاهات مستديمة بالضحايا، أما جرائم إخفاء مسروق فقد احتلت المركز الثالث بين جرائم السرقات المرتكبة من طرف الجناة الأحداث بمدينة الدار البيضاء خلال مدة الدراسة، والتي لم يتجاوز عدد مرتكبيها 44 جاني بنسبة لم تتعدى 0,6% فقط، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بباقي الأنواع الإجرامية الأخرى. فالجناة الأحداث بطبعهم ونظرا لسنهم الصغيرة لا تكون لديهم فكرة شراء مواد مسروقة أو اخفائها بل هم المبادرون في ارتكاب جرائم السرقات بأنفسهم.

2.أسباب جرائم السرقات لدى الأحداث

ان معرفة الاسباب الكامنة وراء ارتكاب الجناة الأحداث لجرائمهم من السرقات من الأمور المستعصية نوعا ما، وهذا راجع لتدخل وتشابك هذه الظروف. فالواضح هو أن هذه الفئة أثناء تنشئهم لم تجد العناية اللازمة والاهتمام المطلوبين لا من طرف الأسرة ولا المجتمع. فالدراسة الميدانية التي تم انجازها خلصت لنتائج همت الأسباب السوسيواقتصادية الخاصة بالجناة أنفسهم اضافة الى الأسباب المتعلقة بمناطق سكنهم ووضعتهم النفسية والثقافية.

الجدول 5: توزيع الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات حسب الأسباب السوسيو اقتصادية الدافعة لارتكابهم لجرائمهم

المجموع العام	النسبة %	عدد الجناة	الأسباب
140	77,9	109	الفقر
	22,1	31	البطالة
140	62,9	88	رفقاء السوء
	37,1	52	الحاجة

المصدر: البحث الميداني 2020

اذ يترتب عن تردّي الوضع الاقتصادي للجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات تفاقم وظهور عدة مشاكل، وخاصة تلك المرتبطة بإشكالية البطالة والتي وصلت نسبتها إلى 22,1% من مجموع الجناة الأحداث المشتغلين، والذين أكدوا بمدى مساهمة العوامل الاقتصادية في ارتكابهم لجرائمهم، الشيء الذي يساهم في تفاقم إشكالية الفقر والتي وصلت نسبتها إلى 77,9% من مجموع الفئة المستجوبة. فانعدام الدخل أو محدوديته تساهم في عدم قدرة الجناة وعائلاتهم على توفير حاجاتهم المعيشية، مما دفع هذه الفئة على ارتكاب هذه النوعية من الجرائم من أجل الحصول على الأموال بغية توفير مستلزمات الحياة البسيطة. أما الوضع الاجتماعي فيعتبر أصدقاء السوء والحاجة من أبرز المؤثرات الاجتماعية في ارتكاب الجناة الأحداث لجرائمهم من السرقات، فالعديد من مرتكبي جرائم السرقات الأحداث بمدينة الدار البيضاء ونسبة 62,9% من العينة المستجوبة أكدوا أن ارتكابهم لهذه النوعية من الجرائم، هي مشاركة أصدقائهم لهم والظهور بمظهر الشجاعة أمامهم نتيجة إخضاعه لنفس سلوك رفقاءه، في حين شكلت الحاجة نسبة 37,1%. فبالإضافة إلى جرد مختلف هاته العوامل المساعدة على ارتكاب جرائم السرقات من طرف الجناة الأحداث داخل المجال الترابي لمدينة الدار البيضاء يمكن إضافة الوضع الأسري للجاني الحدث، والذي يكون سببا في ارتكابهم لهذه النوعية من الجرائم، كعدم متابعة الابوين لهم وانفصال الزوجين أو وفاة أحد الابوين الشيء الذي يؤدي إلى تفكك الأسرة مما يدفع الابناء إلى الانحراف وبالتالي ارتكاب جرائم السرقات. فالجناة الأحداث حسب الدراسة الميدانية المنجزة أكد 26 منهم على وجود طلاق بين الابوين و2 من الجناة شكل طردهم من المنزل دافعا لارتكابهم لجرائمهم في حين زواج الوالد على الوالدة أو العكس فلم يتعدى العدد جاني واحد فقط، مع الإشارة على أن 111 جاني وجانية علاقة أبائهم بأمهاتهم عادية. هذا ويمكن أن نظيف بعض العوامل الأخرى والتي ترتبط بكل ما هو ثقافي من خلال تأثير وسائل الإعلام بمختلف تلاوينها وأنواعها المرئية أو المقروءة أو المسموعة على اكتساب المجتمع تربية معينة والتي تتماشى مع العادات والقيم المجتمعية السائدة. كل هذا يحكم ما تعرضه هذه الوسائل الإعلامية وخاصة في الجانب العقلي الحسي والانفعالي من خلال العنف الذي يؤثر على نفسية الحدث، وبالتالي سلوكه الذي يتحول إلى سلوك إجرامي.

النتائج والتوصيات

النتائج

- 1- شهدت مقاطعة العي الحسني النسبة الأكبر من مجموع الجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات والتي وصلت إلى 17,1% داخل عمالة الدار البيضاء.
- 2- انخفاض المستوى التعليمي للجناة الأحداث من مرتكبي جرائم السرقات، فكانت نسبتهم 50,7% ممن لم يتعدى مستواهم التعليمي الإعدادي، فأغلب هذه النسبة تتوفر فقط على المستوى الأولي اعدادي.

3- تتميز الأسباب الدافعة للجناة الاحداث في ارتكابهم لجرائمهم من السرقات بالتنوع، منها ما هو سوسيواقتصادي من خلال عوامل الفقر والبطالة وغياب دور الاسرة ورفقاء السوء، اضافة الى مشاكل عائلية تعاني منها هذه الفئة من قبيل طلاق الوالدين أو الطرد من المنزل.

4- كشفت الدراسة تأثير الجناة الاحداث بأصدقاء السوء في ارتكابهم لجرائمهم من السرقات.

5- جريمة السرقة هي الجريمة الأكثر ارتكابا من قبل الجناة الأحداث، لكونها جريمة ملائمة مع أعمارهم وسهولة القيام بها مقارنة مع باقي الجرائم ولا تحتاج الى تخطيط.

6- الوضع الاقتصادي المتردي أدى الى تمكين الجناة الاحداث من تلبية جميع احتياجاتهم، مما يدفعهم إلى ارتكاب جرائمهم من السرقات لاسيما في حالة غياب الرقابة الاسرية.

7- تساهم العوامل البيولوجية والنفسية إلى جانب ذكورية المجتمع إلى حد كبير في ارتفاع جرائم السرقات لدى الذكور منها عند الاناث، حيث بلغت نسبة الجناة الاحداث الذكور 89,3% من اجمالي مرتكبي جرائم السرقات.

التوصيات

1- العمل على تطوير دور الأسرة من خلال حثها على المتابعة الدقيقة في تربية الاطفال وحمايتهم من الوقوع في الاخطاء، فضلا عن اشراك المدرسة والمؤسسات التربوية في التنشئة الصحية للطفل.

2- المراقبة الصارمة لكافة وسائل الاعلام بأنواعها المختلفة في شأن عرض البرامج التي تساعد الاحداث على القيام بالأفعال الاجرامية وحثها على الاهتمام بالبرامج التوعوية.

3- حث الأسر على إلزامية التعليم الخاص لأطفالهم.

4- العمل على إيجاد حلول ناجعة لإشكالية الفقر التي ترخي بضلالتها على اجرام الجناة الاحداث.

5- تطوير البرامج الإدماجة الهادفة الى اعادة ادماج وتأهيل الجناة داخل المجتمع وثنيتهم عن ارتكاب جرائمهم من السرقات.

6- دعم البرامج التأهيلية التي تسهر على إعدادها وتنفيذها المؤسسات السجنية من طرف المؤسسات الحكومية وكذا فعاليات المجتمع المدني.

المصادر

بالعربية

- 1- أبو سويلم معتز "المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة".
- 2- أبي الفضل جمال الدين ابن منظور ال أفريقي 2005، معجم لسان العرب (مادة جرم)، الجزء الثالث، الطبعة الرابعة، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.
- 3- بركات المهيترات 2000 "جغرافيا الجريمة" دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الطبعة الاولى.
- 4- بشير سلطان شهاب 2014، "الجريمة والعقاب في الشريعة الإسلامية والقانون" مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد الأول.
- 5- الدويكات قاسم فيصل خالد، 2010 "تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية".
- 6- رعد ياسين مهند الحسن 2001 "تباين النمط العمراني وأثره في وقوع جريمة السرقة" اطروحة دكتوراه جامعة البصرة كلية الآداب.

- 7- سعد ياسين عباس 2009، الجريمة والانحراف السلوكي لدى الشباب (دراسة ميدانية)، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد (39).
- 8- صلاح حسن أحمد 2008، الوقاية من الجريمة (دراسة قانونية تحليلية عن بعض طرائقها)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، كلية القانون، المجلد 15، العدد (4).
- 9- قانون المسطرة الجنائية من القواعد الخاصة بالأحداث.
- 10- لمياء ياسين الركابي 2013 "التشرد وانحراف السلوك" الطبعة الأولى، دار الجنان عمان - الأردن.
- 11- محمد توفيق محمد الحاج حسن 2008 "أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية (دراسة تحليلية لمدينة نابلس)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 12- محمود بوزيد المعجم في علم الاجرام والاجتماع والقانون والعقاب دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة.
- 13- منوغرافية الدار البيضاء 2010، غرفة الصناعة والتجارة والخدمات لجهة الدار البيضاء- سطات الأجنبية

1- Dutkowska, Natalia, Leitner, Michael (2017), Land Use Influencing the Spatial Distribution of Urban Crime.

الادارات

- 1- السجن المحلي عين السبع 2.
- 2- المديرية الجهوية لإدارة السجون واعادة الادماج لجهة الدار البيضاء-سطات.
- 3- مركز الاصلاح والتهذيب عين السبع بالدار البيضاء.
- 4- المندوبية السامية للتخطيط لجهة الدار البيضاء - سطات، النشرة الإحصائية 2014.

التشخيص المجالي للشبكة المائية بالمدينة العتيقة فاس "السقايات نموذجاً"

عادل أفلوش¹، عزيز محجوب²، رشيد الراحي³

³⁻¹ جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس – ظهر المهرارز

² جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء – كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن امسيك

البريد الإلكتروني: adil.akallouch@usmba.ac.ma

ملخص:

يعالج هذا المقال موضوع التراث المائي في مدينة فاس، ويركز على نموذج السقايات كجزء من هذا التراث. يتم تناول الموضوع من خلال بحث ميداني استناداً إلى استمارات تم توزيعها على السكان، مستعرضة التحولات التي طرأت على السقايات العمومية في المدينة. كما يتم التطرق إلى التشخيص والتدبير المجالي للمدن العتيقة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، حيث يتم التأكيد على أهمية استخدام هذه التقنية في إدارة المواقع الأثرية والتراثية. يتم تسليط الضوء على التدخلات الممكنة والدقة من خلال تبني أساليب التخطيط الحديثة بدلاً من الطرق التقليدية.

الكلمات المفتاحية: التراث المائي، مدينة فاس العتيقة، نظم المعلومات الجغرافية، تدبير التراث، التشخيص المجالي.

Spatial diagnosis of the water network of the Medina of Fez (case of fountains)

Abstract:

This article discusses the water heritage in the city of Fez, with a focus on the model of public fountains, as a part of this heritage. The topic is explored through field research based on distributed questionnaires to the residents, examining the transformations that public fountains in the city have undergone. The article also delves into the spatial diagnosis and management of ancient cities using Geographic Information Systems (GIS), emphasizing the advantages of employing this technology in the management of archaeological and heritage sites. The benefits include time and effort savings, flexibility in changing characteristics and objectives, and the ability to quickly generate accurate results. The study underscores the importance of combining planning expertise with computer skills and GIS software utilization in the development of GIS for the effective management of archaeological sites.

Keywords : Geographic Information Systems (GIS), Spatial Diagnosis, Water Heritage, Heritage Management

مقدمة

تشهد المدن العتيقة حول العالم على ثراء التاريخ والثقافة، ومن بين هذه المدن تبرز مدينة فاس كواحدة من أبرز الوجهات التي تحمل في طياتها تراثاً مائياً غنياً. يأتي هذا التراث في صورة سقايات عمومية، تعكس جمالية الهندسة المائية وتميزها البارز في عالم المدن القديمة. تمثل هذه السقايات نموذجاً حيوياً للتواصل بين المياه والمجتمع، حيث تحمل في طياتها قصصاً تاريخية وثقافية تعكس عراقة المكان.

في هذا السياق، يأخذ بحثنا الميداني على عاتقه استكشاف التحولات التي أثرت على السقايات العمومية في المدينة، وكيفية تفاعل المجتمع مع هذا الجزء الهام من التراث المائي. باستخدام استمارات الاستبيان والتحليل الجغرافي، نحاول فهم الأبعاد الثقافية والاجتماعية لهذا التراث، وكيف يمكن تحسين إدارته للمساهمة في حفظه وترويجه كجزء لا يتجزأ من الهوية الحضرية لفاس.

بالإضافة إلى ذلك، نقدم نظرة عن كثب إلى كيفية استخدام نظم المعلومات الجغرافية في التشخيص والتدبير المجالي للمدن العتيقة، وكيف يمكن أن تكون هذه التقنية الحديثة وسيلة فعالة للحفاظ على التراث وتحسين إدارته. يتعامل البحث أيضاً مع التحديات والفرص التي يمكن أن تطرأ في سياق تطبيق تكنولوجيا المعلومات الجغرافية في هذا السياق الخاص.

المحور الأول: التراث المائي بفاس البالي نموذج السقايات.

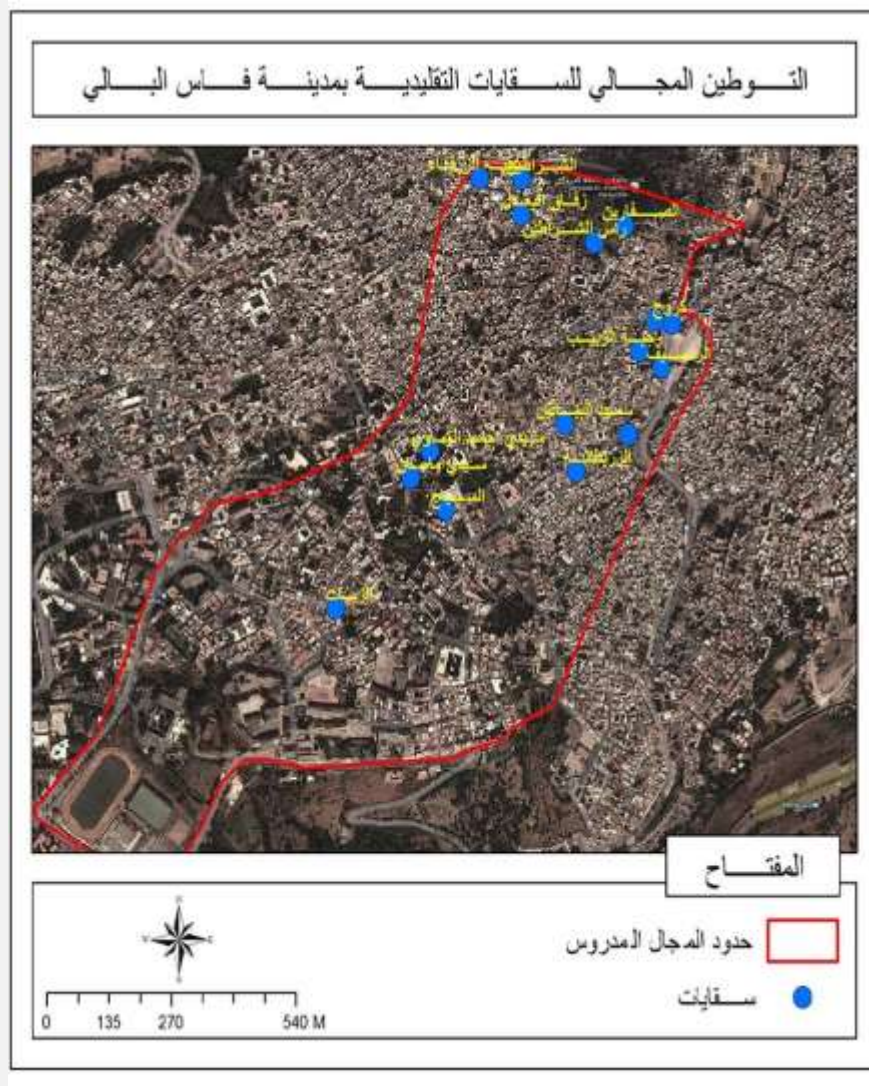
أُجريت دراسة ميدانية في سياق البحث حول التراث المائي في المدينة العتيقة فاس، حيث ركزت الدراسة بشكل خاص على السقايات العمومية. تم توزيع استمارات استبيان على السكان بهدف تشخيص التحولات التي طرأت على السقايات المتواجدة على جانبي محور الرصيف والزيات. شملت الاستمارات أسئلة موجهة بشكل رئيسي إلى السكان الذين يتفاعلون بشكل كبير مع هذا المرفق العمومي. من خلال تحليل البيانات المستخلصة من الاستمارات، تم التركيز على التحولات الوظيفية الرئيسية التي حدثت في هذه السقايات على مستويات متعددة، بهدف فهم كيفية إدارة وحفظ هذا التراث المائي التوزيع المجالي:

لعب السقايات العمومية لمدينة فاس العتيقة أدواراً متعددة حسب الموقع الذي توجد به. وتتمركز بثلاث نقط أساسية: مركز الحي: يوجد بمركز كل حي سقاية على الأقل، حيث كان قديماً يشكل النقطة المنظمة لباقي المجال، تتجمع به مختلف الأنشطة الحيوية والمرافق العمومية، كالمسجد، الحمام، الفرن...، وكل ما تحتاجه الساكنة في حياتها اليومية، وبالتالي كانت هذه السقايات تلعب وظيفة كبرى خدمة لساكنة الحي والمارة.

قرب الجامع: جميع السقايات التي شملتها الاستمارة تقع بمحاذاة مسجد أو بالقرب منه.

قرب المرحاض: كانت للمراحيض علاقة وظيفية مع السقايات، حيث كان يتم إعادة استغلال مياه السقايات المستعملة مرة ثانية في تنظيف المرحاض بطريق تقنية جد متطورة في تلك المرحلة، لذلك نجد معظم السقايات تتواجد بالقرب من المرحاض.

خريطة رقم 1: التوزيع المجالي للسقايات العمومية بفاس البالي التي شملها البحث الميداني:



المصدر: مرئية فضائية وتشخيص ميداني

1) الأهمية الحضارية:

تختلف الأهمية الحضارية للسقايات العمومية بالمدينة العتيقة حسب الموقع الذي تحتله، والتي تظهر من خلال النقوش والزخارف التي تزينها، وكذا المواد المستعملة في بنائها. فمن خلال البحث الميداني وجدنا بعض السقايات التي تشكل تحفا فنية متميزة من حيث هندستها المعمارية وزخرفتها، حيث كانت تعطي في الماضي أهمية بالغة للسقايات التي توجد في مواقع مميزة أو بالقرب من المعالم الكبرى، كالمساجد والمدارس... وغيرها من المعالم الأخرى. فمثلا سقاية الشراطين والرصيف (الصورة 1 و 2) وعلى الرغم من حالتها المتدهورة ماتزال بها بعض العلامات الدالة على قيمتها الفنية، نظرا لتواجدها بموقع جد متميز بالقرب من الأسواق الرئيسية بالمدينة العتيقة، ويظهر ذلك من خلال الفسيفساء والآيات القرآنية المنقوشة على الزليج، والقرمود المستعمل في أسقفها.

صورة رقم 2: سقاية الشراطين



صورة رقم 1: سقاية الرصيف



أما السقايات المتواجدة بالمناطق السكنية، فهي بسيطة الهندسة وتنعدم بها بعض العناصر الفنية، لكونها تستغل فيما هو وظيفي فقط وليس لهدف التزين (الصورة 3 و4). وهذا النوع من السقايات هو السائدة بالمنطقة المدروسة، لكونها مناطق سكنية بالأساس، تستغل من طرف ساكنتها المحلية أكثر من المارة أو الغرباء عن المنطقة.

صورة رقم 3: سقاية سيد البياض. صورة رقم 4: سقاية الزيات.

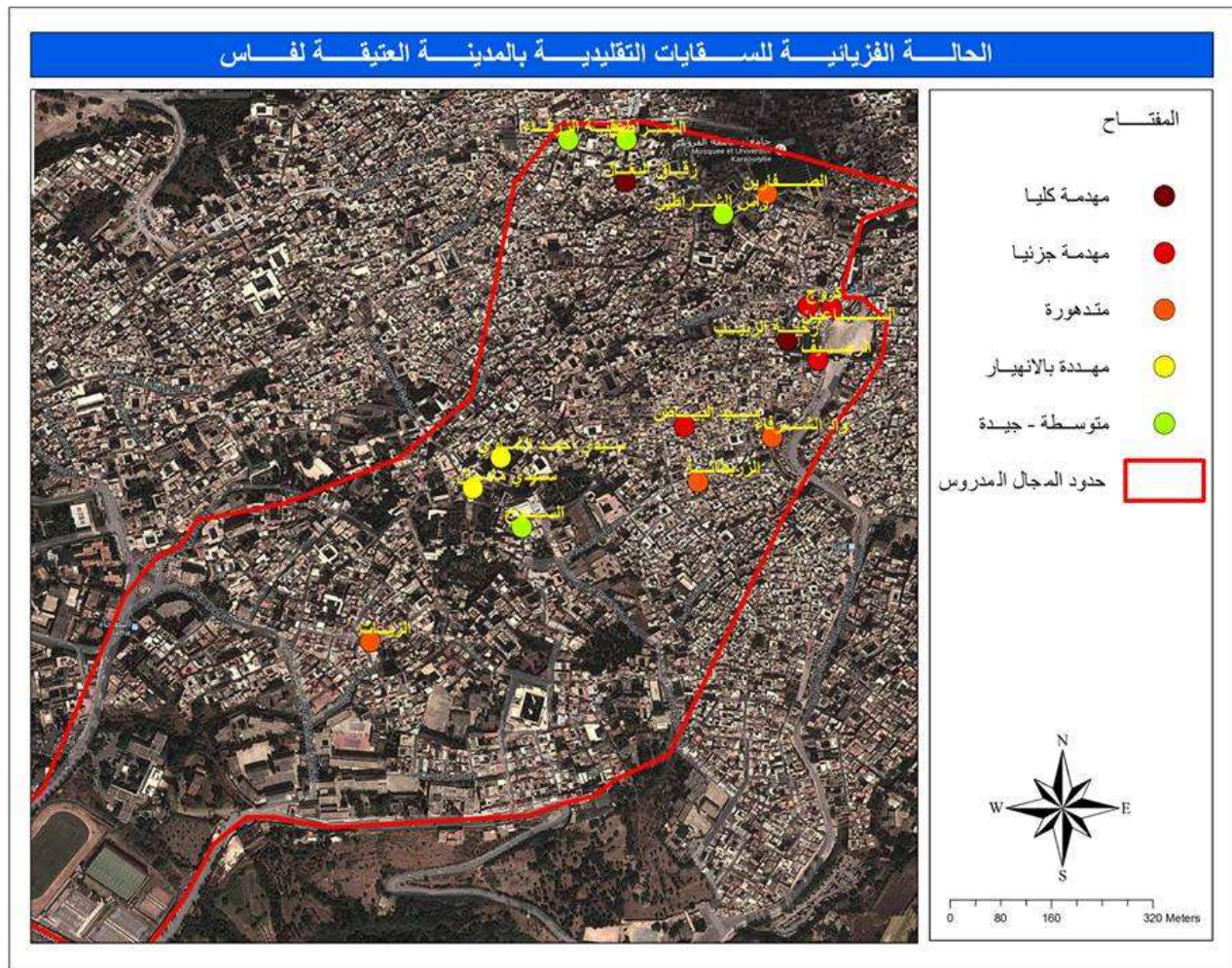


(2) الحالة الفيزيائية:

تتباين الحالة الفيزيائية لهذا المرفق العمومي، فمعظم السقايات في حالة لا ترقى بالقيمة الحضارية والتاريخية التي كانت تحضها بها سابقا (الخريطة رقم 2)، فـ 25% من مجموع السقايات التي شملها البحث الميداني هي اليوم جد متدهورة. حيث فقدت العديد من العناصر الفنية التي كانت محط اهتمام أجدادنا من ذي قبل، بسبب الاستغلال المفرط وعدم الاكتراث لقيمتها. كون أغلب سكان المدينة القديمة اليوم هم من أصول قروية وبالتالي يجهلون مدى أهميتها.

من خلال تحدثنا مع الساكنة أكدوا لنا أن العديد من هذه السقايات عرفت عمليات الترميم، سواء من طرف منظمات دولية ووطنية أو من خلال مبادرات فردية.

خريطة رقم 2: التوزيع المجالي للسقايات حسب الحالة الفيزيائي:



المصدر: مرئية فضائية وتشخيص ميداني

(3) الوظيفة:

فيما يتعلق بوظيفتها، كانت هذه السقايات في الماضي تؤدي أدوارًا متعددة كمرفق عمومي ذو دور حيوي يعود بالفائدة على مختلف فئات المجتمع، سواء كانوا مارين عابرين أو سكان محليين. كانت توفر المياه للاستهلاك الشخصي من خلال توفير مياه الشرب والاستخدامات المنزلية مثل التنظيف والطهي. كما كانت تلبي احتياجات الحرفيين والتجار الذين كانوا يعتمدون على هذا المصدر في أعمالهم الاقتصادية.

ومع ذلك، تشهد هذه السقايات اليوم تراجعًا في أدائها، حيث فقدت معظم وظائفها السابقة. يعزى ذلك جزئيًا إلى أن 87.5٪ من السقايات التي تم استقصاؤها لا تعمل حاليًا، ويُشدد على ضياع دورها بسبب غياب الكهرباء، حيث لا تتوفر هذه المادة الحيوية في جميع السقايات.

إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ألمانيا - برلين

صورة رقم 6: المحل الذي بني مكان سقاية رحبة الزبيب



صورة رقم 5: سقاية رأس الشراطين



(4) النفايات:

ظهرت مجموعة من السلوكيات غير الحضريّة بسبب عدم الوعي ولامبالاة الساكنة، والتي تسيء وتتنافى مع القيمة الحضارية للمدينة العتيقة. حيث أصبح العديد من السقايات عبارة عن مطارح للنفايات، والتي تنقسم إلى نوعان: نفايات منزلية؛ والأكثر انتشاراً، فحوالي 38% من السقايات التي شملتها الدراسة تعاني من مشكل رمي الأتربة المنزلية بها، بسبب تركيز عدد مهم من السقايات بالمناطق السكنية، مخلفة بذلك منظراً مشوه وروائح كريهة لا تحتمل.

صورة رقم 7: سقاية سيدي ماسان التي حولتها الساكنة إلى مطرح للنفايات.



نفايات مخلفات البناء: تعرف المدينة العتيقة عمليات ترميم متعددة، وانهيال لبعض الخرب، تخلف كميات كبيرة من الأتربة والأوساخ، يتم رمي بعض منها بالسقايات (الصورة 8)، مما يؤثر سلباً عليها ويفقدها جمالياتها. الشيء الذي يتنافى مع ما كان سائداً في القديم، حيث نص الفقهاء على عدم الإضرار بطرقات ومرافق المدينة.

صورة رقم 8: سقاية سيد احمد الشاوي.



المحور II : التشخيص والتدبير المجالي للمدن العتيقة من خلال نظم المعلومات الجغرافية

تتميز الطرق التقليدية المستخدمة في إدارة المواقع الأثرية والمدن القديمة بمحدودية قدرتها في عملية المعالجة والتحليل، فهي تعتمد على تركيب الخرائط الورقية بصورة يدوية، وتستغرق الكثير من الجهد والوقت، ولا تُمكن المخطط من أخذ جميع المحددات الطبيعية والبشرية في الاعتبار، ولا تعطى العدد الكافي من الخيارات والبدائل التخطيطية التي يمكن تنفيذها باستخدام نظام المعلومات الجغرافي بسهولة ويُسر، ومن خلال دراسة الحالات التطبيقية لاستخدامات نظم المعلومات الجغرافية في إدارة المواقع التراثية، والتي عاجت الكثير من السلبات والعيوب الناجمة عن العمل التقليدي، فهي تعمل على توفير الوقت والجهد، وتعطي إمكانية تغيير الخصائص والأهداف بصورة أكثر مرونة، وتتيح الكثير من البدائل والخيارات بصورة سريعة مع توفر نتائج دقيقة، ولكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى الجمع بين الفكر التخطيطي والخبرة في استخدام الحاسوب، والقدرة على استخدام برمجيات نظام المعلومات الجغرافي، إضافة إلى توفر الإمكانيات المادية لشراء البرمجيات والمعدات.

1) بناء نظام معلوماتي جغرافي

يشترط عند بناء نظام معلومات جغرافي لأي موقع أثري، التعرف على نطاق العمل الأساسي الذي يهدف إلى تنمية المهام الفنية التي يقوم بها القائمون على إدارة الموقع بصورة يدوية تستغرق الكثير من الوقت والجهد، بمعنى أن النظام التخطيطي المقترح بالدراسة يهدف إلى العمل الفني الذي يتعامل مع البيانات الجغرافية من خرائط وصور فضائية وجوية ومخططات، إضافة إلى القدرة على ربط البيانات الوصفية بالبيانات المكانية على الخرائط، ومن أبرز مهام نظم المعلومات في تدبير المواقع التراثية:

- القدرة على بناء نطاقات التأثير (Buffers) حول المواقع التراثية.
- القدرة على بناء النماذج من خلال Model Maker.
- المرونة في إضافة طبقات أخرى مستحدثة وإدخالها إلى قاعدة البيانات الأثرية.

- القدرة على ترتيب البدائل التخطيطية بصورة آلية تعتمد على الأوزان الرياضية.¹

ويمكن تلخيص الخطوات والمراحل الأساسية لبناء نظام معلوماتي جغرافي داخل أي موقع في الخطوات الآتية:

أولاً: تحديد منطقة الدراسة

ثانياً: وضع الأسس والمعايير التخطيطية وتشمل:

- دراسة التربة والغطاء النباتي، واستخدامات الأرض المختلفة بمنطقة الدراسة.
- دراسة انحدار سطح الأرض. من خلال تحليل معالجة لخرائط الارتفاعات الرقمية MNT للحصول على درجة انحدار المجال طبوغرافيا ومعرفة المناطق المهددة والأمنه.
- دراسة أثر العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة على المواقع الأثرية.
- تحديد المواضع الأثرية التي تحتاج لعمليات الترميم والصيانة.
- دراسة شبكة الطرق الرئيسية والفرعية في منطقة الدراسة.

وتعتبر هذه الأسس أو المعايير هي المؤشرات (Paramètres) المغذية للنموذج الرياضي (Model) الذي يقوم عليه النظام المقترح باستخدام نظام المعلومات الجغرافي.²

ثالثاً: جمع وتصنيف البيانات المستخدمة في النظام المقترح.

رابعاً: تحليل وتصميم النظام

System Analysis Design وتتضمن مرحلة تحليل وتصميم النظام ثلاث مراحل تشمل تحليل النظام System Analysis Design وتصميم النظام System Design والتصميم العملي والمنطقي لقواعد البيانات Conceptual Data Base Physical Design.

خامساً: بناء التطبيقات والتشغيل وعرض وتقييم النتائج.

سادساً: مرحلة التشغيل وتقييم النتائج.

مما سبق يمكن وضع تصور عن النظام المقترح، بحيث يستطيع التعامل مع كم لا نهائي من البيانات، ولديه القدرة على ربط البيانات الوصفية بمواقعها الجغرافية، والقيام بعمليات معقدة من التحليل للعناصر، والتعرف على المواضع الأرضية داخل أي موقع أثري بناءً على شروط معينة يتم تحديدها مسبقاً، مما يسهل العمل على إدارة وتطوير الموقع الأثري بالصورة المثلى.

¹Fisher, P. F. 2007. Editorial:Welcome to the International Journal of Geographical Information Science. International Journal of Geographical Information Science, 11(1), pp. 1-3

²Goodchild, M. F., Haining, R., & Wise, S. 2007. Integrating GIS and spatial data analysis:problems and possibilities. International Journal of Geographical Information Systems, 6(5), pp. 407-423

- التشخيص والدراسة الميدانية اما عن طريق نظام GPS او بطرق عادية (خرائط موضوعية.. صور جوية....)
- تم خلاله توطین كل السقایات ضمن مجال محدد مسبقا على الخريطة مع اعتماد تقنية الترميز لكل سقاية على حدة زیادة على الاستمارة الميدانية التي تضم مجموعة من الأسئلة حول المكونات و الحالة الفيزیائیة....، في خطوة موالیة تم القيام بتفريغ الاستمارة في احد برامج الإحصاء ك Spss او Excel.

[illegible]

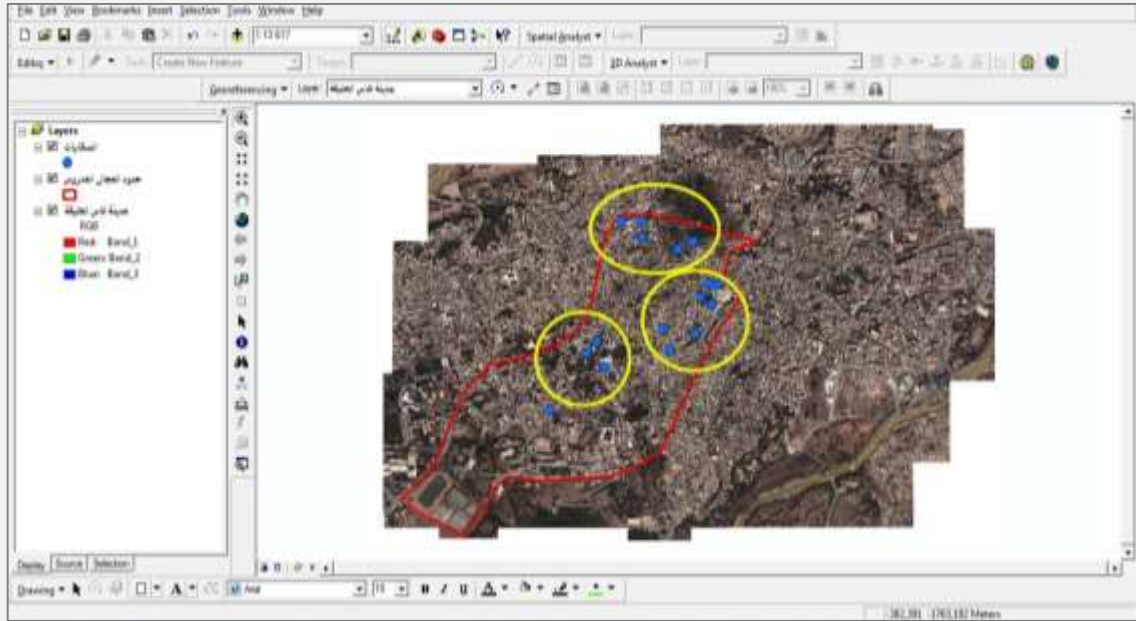
مرئية فضائية من Google Maps للمدينة العتيقة فاس



✓ النظام المعلوماتي الجغرافي:

بالإمكان الاعتماد على برامج مختلفة ويبقى استخدام برنامج (ARCGIS) أهم هذه البرامج حيث يسهل عملية التحليل المجالي بأشكال وأساليب مختلفة وذلك بتتبع مجموعة من الخطوات الأساسية كما يلي:

- تحويل مرئية فضائية من الاسقاط العالمي WGS1984 الى الاسقاط المخروطي للمغرب بالاعتماد وذلك لتجاوز نسبة الخطأ بين الاسقاطين.
- انشاء طبقات للتمثيل المعطيات Shapfile الأولى خطية لتحديد المجال المدروس والثانية نقطية لتمثيل السقايات.

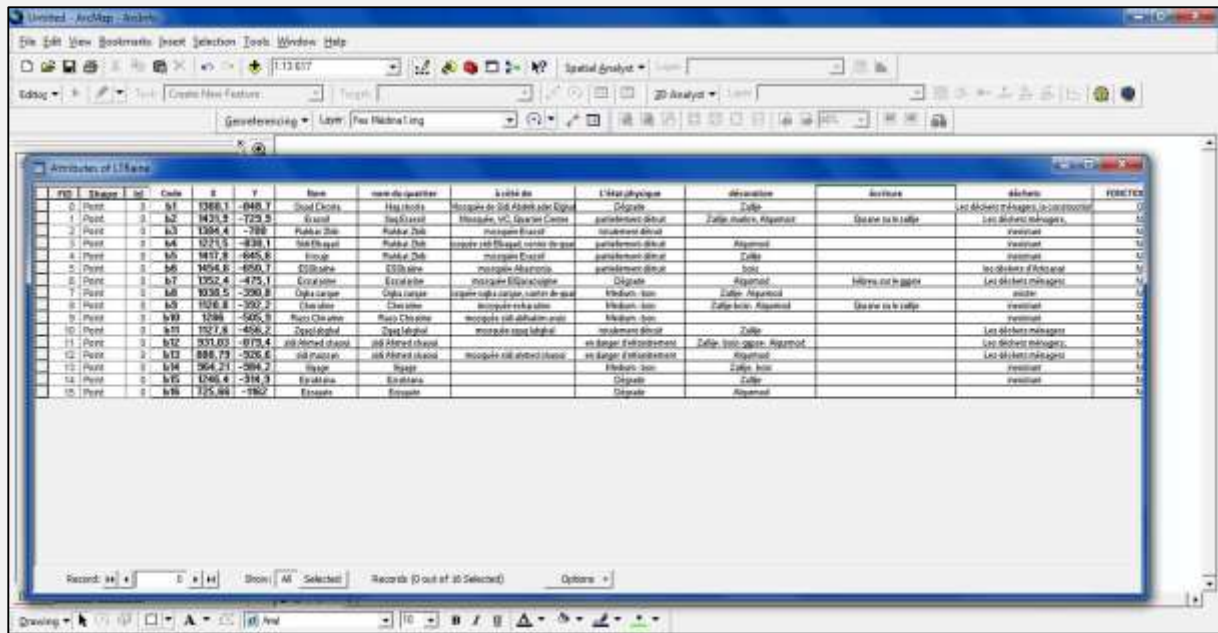


من خلال التوطين النقطي ضمن إطار المجال المدروس يتضح التوزيع المجالي للسواقي في شكل دوائر متجمعة في أماكن محددة حول المساجد (القرويين، مسجد الرصيف، مسجد سيد احمد الشاوي) وهنا ينبغي استحضار هذا العامل التاريخي لمركزية المسجد في المدن القديمة وما تلعبه من دور ديناميكي في توزيع المرافق والأنشطة.

✓ قاعدة البيانات في نظام SIG

تتضمن خريطة السقايات العتيقة، عدد الطبقات Layers، وتحتوي هذه الطبقات على كافة المعلومات والمقومات، ترتبط بقاعدة البيانات بالدراسة الميدانية وخصائص كل سقاية ومكوناتها إضافة الى مميزاتها والمشاكل التي تتواجهها. يتم ربط قاعد المعطيات بنظام SIG بطريقتين أساسيتين اما عن طريق التفريغ المباشر للاستمارة في جدول البرنامج Attributes of Table. او بطريقة افراغ الاستمارة في برنامج Excel و حساب X و Y لكل نقطة تمثل سقاية وبعد ذلك يتم ربط Excel بـ ArcGis مع مراعاة الاحداثيات السينية والصادية X و Y.

ليصير ذلك على الشكل الاتي:



ID	Shape	Int	Code	S	T	Name	nom de quartier	la note du	L'état physique	observation	description	résumé	PERIODE
0	Point	3	31	1388.1	-948.7	Soud Chetou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
1	Point	3	32	1431.5	-729.9	Sioud	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
2	Point	3	33	1388.4	-729.9	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
3	Point	3	34	1271.5	-838.1	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
4	Point	3	35	1417.8	-645.8	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
5	Point	3	36	1454.9	-650.7	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
6	Point	3	37	1352.4	-475.1	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
7	Point	3	38	1338.5	-390.8	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
8	Point	3	39	1316.8	-392.7	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
9	Point	3	40	1388	-525.9	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
10	Point	3	41	1327.8	-458.2	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
11	Point	3	42	1331.03	-679.4	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
12	Point	3	43	886.73	-505.6	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
13	Point	3	44	954.21	-584.2	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
14	Point	3	45	1246.4	-314.3	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté
15	Point	3	46	125.98	-782	Hou Hou	Hou Hou	Montagne de Hou Hou	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté	partiellement dévasté

تمثل هذه القاعدة اهم النقط التي تميز كل سقاية عن أخرى ومستويات تدهورها حيث تزودنا برمجية ARCGIS القيام بالعديد من التحليلات على الخريطة، حيث أن كل ظاهرة داخل الخريطة، تم ربطها بالمكانية / الجغرافية بـ Spatial Data، وترتبط هذه البيانات الوصفية بالبيانات المكانية عن طريق نظام الترميز Encoding. ويعد تحديد الهدف Define Objective من قاعدة البيانات المطلوبة، إلى جانب ت بجدول البيانات الوصفية Attribute Data، وهي البيانات التي تضم معلومات تصف البيانات حديد ما المطلوب إنجاز: Decide What You Need to Achieve، دورا هاما في معرفة نوع البيانات المطلوبة.

ونستطيع من خلال قاعدة البيانات الخاصة بالخريطة الكشف او الاطلاع عن أي فعالية يريدتها المستخدم لهذا النظام، وتضم قاعدة البيانات عدداً من الجداول على شكل مجالات تتناول مختلف الجوانب الخاصة بمنطقة الدراسة ويمكن للمستخدم من خلال النظام المقترح فتح الـ Link. الارتباط التشعبي. الخاص بأي سقاية، والاطلاع على كافة المعلومات عنه، من خلال الأداة التي تسمى Identify، ليظهر الجدول الخاص ببيانات هذه السقاية.

العمليات التحليلية التي يقدمها نظام المعلومات الجغرافي لتشخيص السقايات.

يوجد مجموعة من المعلومات التي يمكن للنظام (SIG) أن يوفرها بدقة وبشكل دائم، دون وجود أي اعتبار للزمان والمكان، وهي الإدخال و المعالجة و الإدارة و الاستفسار و التحليل.

تعريف معلم أو ظاهرة معينة (السقاية). Identifying Specific Feature.

عند النقر Click على أي ظاهرة أو عنصر على الخريطة، باستخدام الأداة Identify  يظهر جدول به اسم المعلم أو الظاهرة ونوعها وال ID العنوان.

تعريف سقاية معينة او مجموعة من السواقي بشرط معين . Identifying Features Based On Conditions ()

يزودنا النظام المقترح لإدارة السقايات التراثية، إمكانية قيام المستخدم بالبحث عن التي هي في حالة جيدة والتي في حالة متدهورة وكذا التي تعمل ثم أيضا حسب المميزات.

إيجاد ظاهرة أو معلم بعينه Locate A specific Feature or Attribute .

ويتم ذلك باستخدام الأداة Find، حيث يظهر للمستخدم صندوق حوار يطلب منه إدخال اسم الموقع التراثي أو الأثري الذي يرغب بالبحث عنه، وبعد إيجاد السقاية يتيح النظام للمستخدم مجموعة اختيارات تتمثل في Flash Feature أو Select Feature أو Zoom to Feature أو Identify Feature أو Unselect Feature، والذي يوضح إيجاد أحد السقايات على الخريطة الرقمية مع عمل تحديد Select له وكذلك Zoom to Feature.

انطلاقاً من هذه النماذج التي تم الإشارة إليها يمكن الاعتماد عليها في مختلف المجالات التي تهتم المدن العتيقة خصوصاً في تسجيل وتمثيل المباني المهددة بالانهيار وذات الأهمية الكبرى بالتالي فنظم المعلومات الجغرافيا تمكن من تحديد نقط الضعف والقوة لمجال معين بشكل مبسط ودقيق وسريع تمكن من اتخاذ القرار في وقت وجيز، لكن ترتبط قاعدة المعطيات لنظم المعلومات الجغرافيا بمدى تحيينها بشكل مستمر ومستمر.

(3) النتائج:

- تتعدد استخدامات نظام المعلومات الجغرافي، وفقاً لتعدد المجالات التطبيقية المستخدمة في تدبير وتطوير المواقع، وتعتمد هذه الاستخدامات على اختلاف وجهات النظر حول تحديد وتصنيف الأهداف التطبيقية لها.
- يتميز تطوير وتشخيص الشبكة المائية التقليدية والمدن العتيقة عامة باستخدام نظام المعلومات الجغرافي بتوفير الوقت والجهد واعتماده على الصور الجوية والفضائية والخرائط الطبوغرافية بدقة عالية، وإجراء التحليلات والوصول إلى نتائج دقيقة في فترة زمنية قصيرة جداً إذا ما قورنت بالمدة الزمنية اللازمة عند تخطيط أي موقع أثري، ولكن التخطيط باستخدام نظام المعلومات الجغرافي يحتاج في الوقت نفسه إلى الجمع بين الفكر التخطيطي والخبرة في استخدام الحاسوب، والقدرة على استخدام برمجيات نظام المعلومات الجغرافي.
- يستطيع نظام المعلومات الجغرافي القيام بالعديد من المهام في مجال إدارة المواقع الأثرية، من خلال استخدام الخرائط متعددة الأغراض Multi Map ذات الصورة والصوت إلى جانب إمكانية النظام في إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة وتحليل شبكات الطرق.
- إن إدارة وتطوير المدن التراثية والمحافظة عليها باستخدام GIS، يتيح للمستخدم خيارات متعددة استناداً إلى معطيات معينة، ويعرض هذا النظام العديد من المعلومات المتنوعة، وتشمل الصور الجوية والمرئيات الفضائية وخرائط تفصيلية توضح العناصر المكونة لموقع معين ويبين المعلومات المعمقة المختارة، كما يتم عرض مخطط للبناء التنظيبي مع صورة رأسية للمعلم الأثري.

خاتمة

في الختام، تعد المدينة العتيقة فاس محطة غنية بالتاريخ والثقافة، والتراث المائي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الإرث الثقافي الفريد. من خلال البحث الميداني حول السقايات العمومية، كان لنا الفرصة للوقوف عن كثب عند أهم التحولات التي أثرت على هذه المعالم البارزة. استخدام استمارات الاستبيان وتحليل البيانات فتح الأبواب أمام فهم أعماق العلاقة بين المجتمع والتراث المائي، وكيفية التفاعل معه على مدى الزمن.

من الملفت للنظر أن هذه الدراسة لم تقتصر على تحليل التحولات الوظيفية فقط، بل نظرت أيضاً إلى الأبعاد الثقافية والاجتماعية لتلك السقايات. يظهر ذلك أن التراث المائي ليس مجرد بنية هندسية، بل هو جزء حيوي من الهوية الثقافية للمدينة.

وفي سياق تطور التكنولوجيا، يبرز دور نظم المعلومات الجغرافية في تحسين إدارة هذا التراث، حيث يمكن أن تكون وسيلة فعالة للحفاظ على التوازن بين التقليد والتطور. إن إدراك التحديات والفرص في استخدام هذه التكنولوجيا يساهم في توجيه جهود الحفاظ والتطوير نحو الطرق الأمثل.

بهذا، يظهر أن تراث المدينة العتيقة فاس ليس مجرد ماضي تاريخي، وإنما هو حاضر يستجيب لتطورات العصر، مع الحفاظ على جوهرها الثقافي والتاريخي كجزء لا يتجزأ من إرثنا العظيم.

المراجع المعتمدة:

- امريغ عبد المجيد (2002) الاودية بموريطانيا (مملكة المغرب القديم)، اطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ القديم، كلية الاداب و العلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط،
- بونبات محمد "حقوق الماء في المغرب مقارنة للنوازل و الاعراف و قانون الماء"، سلسلة افاق القانون المطبوعة والوراقة الوطنية، مراكش
- عبد المتجلي محمود 1999، "تحقيق ابواب احياء الموات والعارية والهبية والصدقة و العدة من" كتاب الدخيرة " لمام شهاب الدين القرافي، رسالة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر مصر
- أبو جعفر الطبري 2000، جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة، ج 124، راجع كذلك، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، 2003.
- D'escuac (H.P) 2000, irrigation et vie paysanne dans l'afrique du nord antique, KTEMA, Strasbourg, 1980, P188, Saumagne (Ch), tablettes Albertini, acte privé de l'époque vandale, Paris 1952
- Coppock, J. T., & Rhind, D. W. 2001. The History of GIS. In D. J. Maguire, M. F. Goodchild, & D. W. Rhind (editors), Geographical Information Systems: Principles and Applications (Vol. 1). Harlow, U.K.: Longman Group
- Dangermond, J. 2005. A classification of software components commonly used in geographic information systems. In D. J. Peuquet, & D. F. Marble (editors), Introductory Readings in Geographic Information Sy.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات القضاء على الفقر والهشاشة: حالة الجماعة الترابية لمغراوة بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي (المغرب)

محمد المرصعي وعبد القادر السباعي: جامعة محمد الأول (مختبر دينامية الأوساط الجافة الإعداد والتنمية الجهوية - شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب)

mohammed.elmrissi@ump.ac.ma

الملخص:

هدفت الدراسة إلى كشف وتحليل دور فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في القضاء على الفقر والهشاشة بالجماعة الترابية لمغراوة، نظرا للرهانات المرتبطة بالجمعيات والتعاونيات لتعزيز المجهود الوطني المبذول من أجل القضاء على آفة الفقر والهشاشة والحد من استفحال ظاهرة البطالة، إلى جانب الحفاظ على البيئة وإدماج المرأة في دورة الاقتصاد المحلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن هشاشة الظروف السوسيو اقتصادية، إلى جانب عوامل أخرى مرتبطة بالتنظيمات المحلية، جعلت دور الاقتصاد الاجتماعي بمغراوة، غير واضح وبدون آثار بارزة على الساكنة ومجال عيشها، حيث استمرارية الهوة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وعدم تلبيةها لتطلعات المتعاونين، انعكس على مواكبة الفئات النشيطة من صغار الفلاحين وأصحاب المهارات، وضعف من جاذبية الاقتصاد الاجتماعي للفئات النشيطة، إلى جانب محدودية مشاريع التعاونيات في الرفع من دخل المتعاونين وتقليص هشاشتهم السوسيو اقتصادية.

وأكدت الدراسة على أن تفعيل الأدوار الاجتماعية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال التأطير والتوعية، بما يساهم في تطلعات الساكنة ويراعي الخصوصيات المحلية، من شأنه أن يثمن مجهودات باقي الفاعلين ويجعل من تعاونيات المنطقة فاعلا محوريا في مساهمة النسيج الاقتصادي والاجتماعي في القضاء على الفقر والهشاشة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاجتماعي، التعاونيات، الفقر، الهشاشة، الفاعلون.

Social economy and the stakes of eradicating poverty and fragility with the socio-territorial integrity of Maghraoua in the North-Eastern Atlas (Marocco)

Abstract :

This study aims to discover and analyze the role of socio-economical activities in the elimination of poverty and fragility in the territorial community of Maghraoua. This is due to the rational challenges attached to it in order to strengthen the efforts of the national program for eradicating poverty and marginalization as well as limiting the high rates of unemployment, preserving the environment besides integrating women into development.

This research concludes, then, that the vulnerability of socio-economic conditions, as well as other factors linked to local organizations, contributed in these economic problems though without any significant effects on the population and space. Consequently, the gap between economic and social objectives continues despite the link and the great interaction that exists between what is economic and what is social. More important, this was, unfortunately, reflected on the social support of active groups and the small size of farmers and skills in addition to the low attractiveness of the fabric of the active groups' social economy, as well as the very limited cooperative projects to increase the incomes of employees and reduce their socio-economic vulnerability.

The study, furthermore, asserts that the realization of social projects for the benefit of employees is one of the fundamental objectives stipulated in the regulations and the basic law of cooperatives. This, also, makes it an effective factor of social contribution in the national economic and collective social fabric which is tempted to support it and adopt its development's perceptions in accordance with Regional and national trends.

Key Words: Social economy, cooperatives, poverty, vulnerability, actors.

تقديم:

لقد أصبح في السنوات الأخيرة يعول على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتحقيق التنمية المنشودة وتوزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع لتوفير التوازن في التنمية البشرية والحد من التباينات والفوارق الاجتماعية، وتنتهي لخانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تركز بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي من خلال استراتيجيات اقتصادية، تقوم على الاستغلال الحسن للموارد الترابية المحلية وجعلها رافعة للتنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر.

وقد وضع المغرب استراتيجية وطنية جديدة لهذا الاقتصاد في أفق 2028، لتنمية الاقتصاد الوطني على غرار تجارب الدول الأوروبية، وتعويض استراتيجية 2010-2020، التي أطلقتها وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي التابعة لوزارة السياحة¹.

وفي السياق ذاته، عرفت الجماعة الترابية لمغراوة تأسيس العديد من التعاونيات والجمعيات ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، منطلقة من رصيد المنطقة التقليدي في التضامن وتعدد الموارد الترابية المحلية، وعلى شاكلة الطموحات التي ينطلق منها تأسيس التنظيمات المحلية، تحملت على عاتقها تأطير الساكنة في مبادرات تهدف إلى الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، لخلق الثروة وفرص الشغل وتجاوز التحديات الاجتماعية والبيئية والمجالية.

وتتمثل إشكالية هذا المقال في كون الجماعة الترابية لمغراوة، من أكبر الجماعات الترابية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، وهي الجماعة الأم التي تفرعت عنها كل من جماعة تازرين وبوبلان والصميعة وتاهلة، كما تزخر بالعديد من الموارد الترابية والخصوصيات الثقافية والبشرية. وفي نفس الوقت تصنف من أكثر الجماعات الترابية هشاشة وفقرا، لكون الإمكانيات المحلية لا توظف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لساكنتها، وهو ما يجزنا إلى التساؤل عن آلية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومدى مساهمته في خلق تنمية حقيقية ومستدامة، تحرك مختلف الموارد وتراعي في نفس الوقت المحافظة على التوازنات البيئية المحلية.

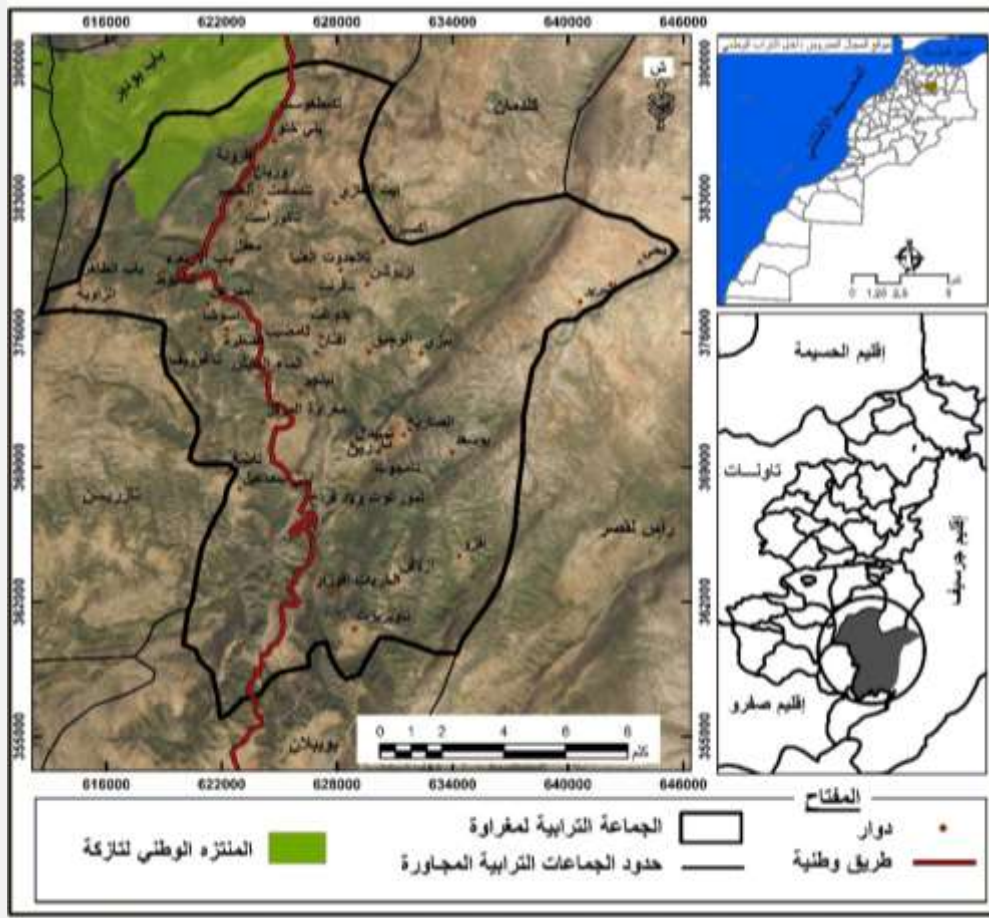
وفي هذا الإطار، تأتي أهمية هذه الورقة، لتسلط الضوء على دور الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي بالجماعة الترابية لمغراوة، لتثمين الموارد المحلية وجعلها منطلقا للقضاء على الهشاشة والفقر، وهو ما يتطلب التساؤل حول: فرص وإكراهات الموارد الترابية بالجماعة الترابية لمغراوة؛ مكونات نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجماعة الترابية لمغراوة؛ وحول آثار العمل التعاوني والجمعوي في الحد من الهشاشة والفقر.

منهجية وأدوات الدراسة:

¹ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، 21.10.2023، على موقع www.Cese.ma ص 39 و 38.

1. تقديم مجال الدراسة

تنتهي الجماعة الترابية لمغراوة لدائرة تاهلة إقليم تازة (خريطة رقم 1)، وهي توجد على بعد حوالي 54 كلم من مدينة تازة، تحدها من جهة الشمال الجماعة الترابية لكلممان وباب بودير، ومن الجنوب بجماعة بويبلان ومن جهة الغرب والشرق بكل من جماعة تازرين ورأس لقصر، وتعد أكبر جماعة ترابية مساحة في الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، حيث تضم 13 دائرة و7 مشيخات، وهي معقل التراث الثقافي والتاريخي لقبيلة أيت وراين، حيث إن الجماعات الترابية المحيطة بها، ماهي إلا نتيجة للتقسيم الإداري الذي عرفته الجماعة سنة 1992، وهو سبب اختيارها كمجال للدراسة من بين الجماعات الترابية التي تمتد على الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي.



المصدر: الخريطة الطبغرافية لمغراوة+ البحث الميداني

خريطة رقم 1 : موقع جماعة مغراوة ضمن تراب إقليم تازة

تقدر المساحة الإجمالية للجماعة الترابية لمغراوة ب 716 كلم²، وتمتد بمجال جبلي يتميز بوعورة التضاريس التي يشهد بها الانحدار وتعلو بها القمم، حيث يحيط بها جبلا وريرت والأحمر من جهة الشرق بقمة تصل إلى 2100 م، وسلسلة أوزو وخصص غربا بارتفاع يبلغ 1500م، مما يقلص من مساحة الأراضي الفلاحية ويحصرها في بطون الأودية، كما يرغم الساكنة على الرعي بدلا من الأنشطة الفلاحية التي تبقى مقلة ومرهونة بالظروف المناخية القاسية.

يخترق تراب الجماعة مجموعة من الأودية المتعمقة، تشكل روافد مهمة لواد ملوية وإيناون، كما تسمح طبيعة التكوينات الجيولوجية التي تغطي عليها الطبقة الكلسية السمكية والمسامية، من جعلها خزاناً مائياً مهماً، ونتيجة لتكويناتها الجيولوجية كذلك تنتشر فيها التربة الطينية والصلصالية الضعيفة التي ترجع للرباعي الأوسط¹.

ينخفض بها متوسط التساقطات إلى أقل من 407 ملم، "لتواجد الحاجز المتمثل في تازكة الذي يمنع من توغل معظم المؤثرات الرطبة، رغم ارتفاع المنطقة بحوالي 1200 متر عن السطح"²، مع التمييز بين فصلين: فصل حار وفصل رطب، الفصل الرطب يمتد بين أكتوبر وماي ويعرف أكثر التساقطات، أما الفصل الجاف فيمتد من يونيو إلى شتنبر، كما تستقبل الجماعة كميات مهمة من التساقطات الثلجية³، حيث "تبدأ بالتساقط في الغالب انطلاقاً من 1200 م. وتتركز في الارتفاعات التي تتراوح بين 1600 و2000 م، وتبقى سائدة في القمم التي يفوق ارتفاعها 2600 م. هذه التساقطات الثلجية التي تعم غالبية المجال المدرس، تعطي رونقا وجمالاً لطبوغرافية المنطقة، وتجعل منها عاملاً للجذب السياحي، لكنها تشكل أكثر عناصر المناخ تسبباً في هشاشة السكان وتفاقم معاناتهم من جهة أخرى، فهي عائق أمام تمدد التلاميذ، واستغلال الساكنة للأرض، والحركية داخل المجال.

تزرع الجماعة الترابية لمغراوة بالعديد من الموارد الترابية والثقافية، التي يمكن أن تشكل منطلقاً لنشاط فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فمن حيث الموارد الترابية، فهي تشمل على مجال غابوي مهم يمثل 44.69 % من المساحة الإجمالية ويتميز بتنوع الأصناف الشجرية: الأرز - البلوط الأخضر - الصنوبر البحري - الصنوبر البري - الصمغيات - أزر - العرعار - ساسنو، وهي مورد مهم بالنسبة للجماعة الترابية، بالإضافة إلى توفرها على العديد من الأوساط الجيومورفولوجية التي تشكل منطلقاً للسياحة الطبيعية، أما من حيث الموارد الثقافية يمكن الحديث عن المهارات المحلية التي تتقدمها الصناعات اليدوية كالزربية الوراينية وصناعة الفخار، بالإضافة إلى الفلكلور المتمثل في فرق أحيدوس، كما يسمح محيطها الجبلي بتطوير أنشطة تربية النحل والماشية، التي تكتسي أهمية بجودتها وقيمتها كموارد ترابية في محيطها الجهوي والوطني.

2. بنية سكانية فتية تعيش الفقر والهشاشة

بلغت ساكنة الجماعة الترابية لمغراوة سنة 2014 حوالي 7886 نسمة، تمثل فيها الفئة النشيطة ما بين 15 و59 نسبة 60,2 %، مع أهمية نسبة الأطفال من مجموع السكان بنسبة تقدر ب 7,84 %، وتستقر ساكنة الجماعة في دواوير مشتتة، تبعد عن الطرق الإقليمية والجهوية، كما تفتقر لأغلب التجهيزات الاجتماعية، "الثيء الذي ساهم في تراجع عدد السكان بالمقارنة مع إحصاء 2004، بسبب الهجرة للبحث عن العمل، إلى جانب الاستفادة من المرافق الاجتماعية في أفق تحسين الوضعية الاجتماعية"⁴، حيث تقلص عدد الكوادر⁵ من 1354 كانون إلى 1292 سنة 2014.

¹ - Zaanoun El H. *La confédération des tribus Ait-Warin Etude géographique d'évolution d'une tribu berbère*, Thèse de 3ème cycle en Géographie Paris 7, 1983, p 67.

² - الوزاني محمد، *الموارد الترابية والتنمية الترابية بجماعة باب بويدير- إقليم تازة*، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 2016، ص 27.

³ - Youssef Ben Brahim. *La neige dans la commune de Maghraoua et son pourtour Moyen Atlas septentrional, présentation et interprétation des données préliminaires et potentialités du développement local*, In Revue Geomagreb, n5, 2009, p61.

⁴ - بوبرية ع. البوشيخي م، الثقافة ورهانات التنمية، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة الحادية والعشرون، 2010، ص 124.

تساهم الوضعية الديمغرافية إلى جانب الهشاشة الطبيعية، في رفع مؤشرات الهشاشة بالمجال المدروس، حيث تسجل الجماعة أعلى معدلات الفقر والهشاشة في محيطها الإقليمي والجهوي، بما لا يخفي درجة التهميش الذي عرفته الجماعة لعقود طويلة:

جدول رقم 1 : مؤشرات الهشاشة والفقر بالجماعة الترابية لمغراوة 2014

المؤشرات المستوى المجالي	نسبة الهشاشة	حدة الفقر المالي	معدل الفقر	متوسط المسافة الفاصلة بين الدواوير والطريق المعبدة (كلم)
الإقليم	21,72	6,60	10,04	4.5
الجهة	22,58	5,61	10,15	7.5
مجال الدراسة	25,25	7.17	18,99	9,63

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكنى 2014.

يبلغ معدل الفقر المالي في الجماعة 18.99، حيث ما يقرب ربع الساكنة تعيش وضعية الفقر المالي الذي لا تستطيع معه تلبية المتطلبات المعيشية الأساسية، فيما تشمل الهشاشة 25.25% من الساكنة، بمعنى أن ربع الساكنة يعانون نقصا في الجوانب الاجتماعية، ويعيشون تحت تهديد السقوط في الفقر المادي، بحيث لا يتجاوز معدل نفقاتهم السنوية 3539 درهما، كما حدته المندوبية السامية للتخطيط في دراستها حول عتبات الفقر والهشاشة بالأوساط القروية سنة 2010.

تنعكس وضعية الفقر والهشاشة داخل المجال المدروس، على مؤشرات التنمية البشرية، من خلال وضعية الصحة والتعليم والدخل الفردي، حيث تصل نسبة الأمية في الفئة ما بين 15-45 سنة إلى 70%، وعلى المستوى الصحي نجد قلة المراكز الصحية وبُعدها عن الدواوير، بمسافة فاصلة بين الدواوير وأقرب مرفق صحي تزيد عن 18,44 كلم، أما الدخل الفردي فيسجل الفقر المالي المرتبط بدخل الفرد في الجماعة نسبة 7.17%، وهي نسبة تفوق المعدل الإقليمي والجهوي.

يؤكد البحث الميداني الذي شمل الجماعة الترابية لمغراوة، من ضمن مجال البحث لأعداد أطروحة الدكتوراة حول الفقر والهشاشة، إلى جانب المعطيات الرسمية، وضعية الفقر والهشاشة الاجتماعية إلى جانب مظاهر أخرى للهشاشة الطبيعية، بالرغم من أهمية الموارد الترابية التي تتوفر عليها، ومن هذا المنطلق يأتي التساؤل عن فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تحريك الموارد وتحسين وضعية الساكنة اجتماعيا واقتصاديا.

3. منهجية وأدوات الدراسة

لمعالجة هذه الإشكالية، تم الاعتماد على توظيف أدوات المنهج الجغرافي لوصف وضعية فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذا المجال الذي تنشط داخله، وعلى تفسير الأدوار التي تحدد آثار العمل التعاوني والجماعي على تامين الموارد المحلية وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انتهاءً باقتراح مجموعة من التوصيات، لجعل أدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سبيلا للحد من الهشاشة والفقر.

كما تم الاعتماد على معطيات مختلف المصالح الإدارية، بالإضافة إلى الملاحظة ونتائج الاستمارة الميدانية التي شملت 780 أسرة، بالإضافة إلى المقابلات التي شملت 12 جمعية وتعاونية، كما تم استثمار حصيلة الاحتكاك مع المجتمع المدني

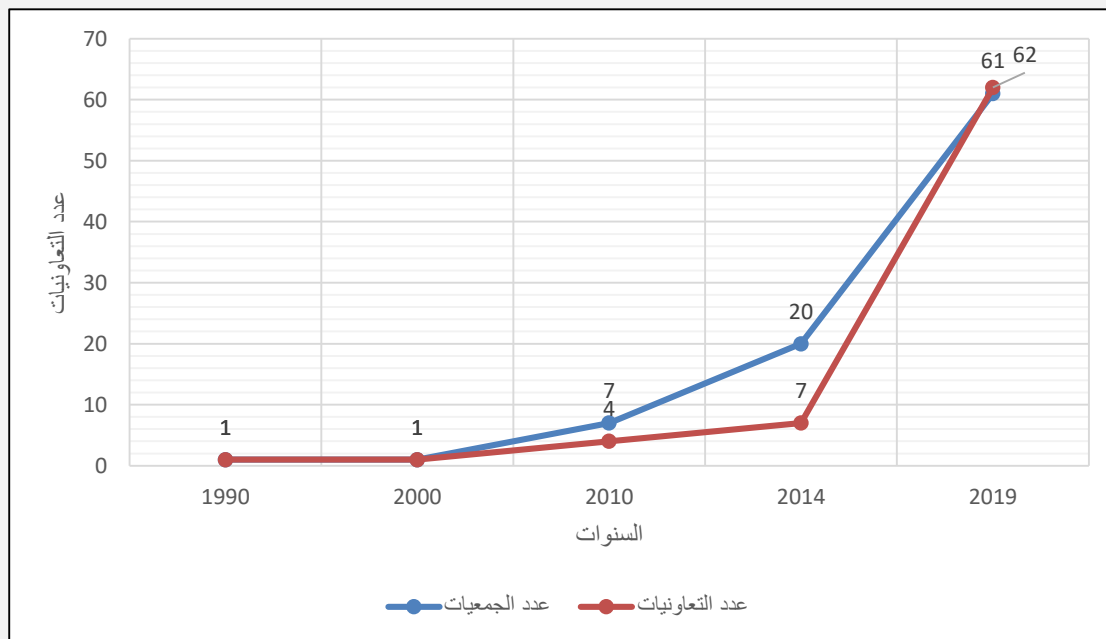
بمنطقة الدراسة، كالمشاركة في العديد من الندوات واللقاءات مع المجتمع المحلي، كالندوة التي نظمتها جمعية أدرار للتنمية والبيئة، حول المجتمع المدني بتاهلة الواقع والآفاق، بتاريخ 5 نونبر 2023.

نتائج ومناقشة

1. مكونات ومكانة نسيج الاقتصاد الاجتماعي بالجماعة الترابية لمغراوة

1.1. نسيج تعاوني حديث النشأة يستمد جذوره من ثقافة التعاون المحلية

تستمد ثقافة التعااضد والتعاون جذورها في الوسط الريفي المغربي، من مجموع الممارسات المرتبطة بشعائر ديننا الحنيف كالزكاة والوقف ومن القيم المجتمعية المغربية الأصيلة، وبالرجوع إلى العادات والتقاليد التي تميزت بها قبائل أيت وراين، نجد أن التضامن كان يتم في طقوس عريقة ما زالت ممتدة إلى حدود الساعة، في التوزيع والشرط والوزيعة والنجعة، وهي قيم "رغم التغيرات التي طرأت على المجتمع القروي في الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، لزال السكان متمسكين بمبادئ النظام التعاوني الذي يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، والتي تعتبر بمثابة تقاليد عريقة تتوارثها عبر الأجيال"¹. تعبر عن روح التضامن الاقتصادي والاجتماعي التقليديين، التي أسست للمرحلة الراهنة، عند "محاولة الدولة احتضان البنيات الاجتماعية عبر تمكينها من الدعم العمومي موازاة مع البرامج الكبرى"² والمهيكلية، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومشاريع التعاون الدولي، وفي نفس السياق تطورت تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي بمغراوة (مبيان رقم 1).



مبيان رقم 1: تطور تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي بمغراوة ما بين 1990 و 2019

المصدر: وثائق من الجماعة الترابية لمغراوة

¹ - الفلاق أيمن، الموارد المحلية والتنمية الترابية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي من أجل قطب لاقتصاد التراث، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، 2013، ص 162.

² - مدني منتصر وآخرون، الاقتصاد التقليدي المحلي في مواجهة الاقتصاد الرأسمالي العصري، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد 30، أكتوبر 2019، ص 267.

تطور العمل الجماعي بمجال الدراسة، في المرحلة الأولى التي تعود لنهاية التسعينيات، بوتيرة متقطعة وبشكل بطيء، حيث لم يتجاوز عدد التنظيمات التي ظهرت إلى حدود سنة 2004 سبع تعاونيات، وهي تعاونية الهلال لتربية النحل، التعاونية الغابوية السلام، تعاونية الواد البارد لتربية النحل، تعاونية الادريسية لتربية النحل، تعاونية إسافن لتربية الماعز، تعاونية الازدهار لتربية الأغنام، وتعاونية النماء للنحل.

شكل انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 بداية المرحلة الثانية، فتزايد عدد التنظيمات بوتيرة ملحوظة، حيث وصل إلى 7 تعاونيات و20 جمعية سنة 2014، وستعرف الفترة الممتدة ما بين 2014 و2017 تناسل التعاونيات، ليرتفع عددها إلى 46 تعاونية نهاية سنة 2017، وسيبلغ تأسيس الجمعيات والتعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والتضامني أوجه في الثلاث سنوات الأخيرة، حيث ناهز إجمالي التنظيمات في الوقت الحاضر 113 منظمة، تتشكل من 62 تعاونية و61 جمعية للمجتمع المدني، وقد انخرط في عملية التشبيك، ائتلافان جمعيان الأول جمع عشر جمعيات لتربية النحل، والثاني ست جمعيات لتربية الماشية.

إن الوتيرة التي تطورت بها تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مغراوة، لا تتلاءم واستمرارية أدوارها على الواقع، فمن أصل 62 تعاونية نجد فقط 4 تستمر في نشاطها، وواحدة منها من استطاعت المشاركة في بناء وحدة إنتاجية اقتصادية بمساعدة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لتأطير وثمانين إنتاج العسل بالقرب من مركز الجماعة، وهي وحدة مغلقة لم تبدأ نشاطها بعد.

2.1. سيادة التعاونيات الفلاحية خاصة المهتمة بتربية النحل

تتألف التعاونية الفلاحية من مجموعة من الفلاحين المجتمعين بشكل إرادي من أجل بلوغ استغلال مشترك للأراضي الفلاحية المملوكة لهم أو المستغلة من طرفهم، وذلك عن طريق إنشاء مقالة مسيرة تسييرا ديمقراطيا، يساهم هؤلاء فيها بأنصبة متساوية في رأسمالها ويتضامنون في تحمل الأخطار المهددة لهم، كما يعملون على تحسين دخلهم وتوزيع المنتجات الفلاحية بينهم بشكل عادل¹. وقد شجع المغرب انخراط الفلاحين في التعاونيات الفلاحية بموازاة مع التحديث الفلاحي في إطار المغرب الأخضر والجيل الأخضر حاليا، للرفع من مستوى الإنتاج وتعبئة الطاقات المستغلة وتحويلها إلى رأسمال إنساني، يمكن استثماره لإنجاز أعمال مربحة والتقليص من الهجرة والرفع من الدخل، بالإضافة إلى تقليص هشاشة الفلاحين والتقليص من معدلات الفقر التي تخففها الأنشطة الفلاحية المقالة والمعاشية.

وعلى غرار النسيج التعاوني المغربي الذي يتميز بهيمنة القطاع الفلاحي بنسبة 65 %، يتبين من خلال جرد أنشطة وتوجهات النسيج التعاوني بالجماعة الترابية لمغراوة (جدول رقم 2)، أن جل التعاونيات تشتغل في أنشطة فلاحية، ترتبط أساسا بتربية الماشية وتربية النحل، وهو ما لا يتماشى وغنى الموارد الترابية التي تتوفر عليها الجماعة.

¹ - بلال العروسي، الاقتصاد التضامني ودوره في تحقيق التعاون الفلاحي بالمغرب، مقال منشور بموقع www.montadacum.ma، تاريخ الاطلاع 12.10.2023، ص3.

جدول رقم 2 : مكونات وأنشطة التعاونيات بمغراوة

القطاع الاقتصادي	النشاط الاقتصادي للتعاونيات	عدد التعاونيات	
		العدد الإجمالي	التعاونيات النسوية
الزراعة والغراسة	زراعة الحبوب – زراعة القطني- الأشجار المثمرة	9	00
التربية	الأبقار- الأغنام – الماعز – تربية النحل	46	00
الأنشطة المرتبطة بالغابات	تعاونيات غابوية مرتبطة بـ النباتات العطرية	6	01
باقي القطاعات	باقي الأنشطة	1	00
المجموع		62	

المصدر: وثائق من الجماعة الترابية لمغراوة

تسود التعاونيات الفلاحية المرتبطة بتربية الماشية والنحل على النسيج التعاوني بـ 46 تعاونية، فيما تنشط 9 تعاونيات في ميدان الغراسات والزراعة، و6 تعاونيات فقط في الأنشطة المرتبطة بالغابة، وإن كان هذا التوجه يستمد أسسه من الأنشطة التقليدية لسكان المجال، التي ارتبطت بتربية الماشية التي ضببت استغلال المجال ونمط عيش السكان، بالإضافة لتربية النحل التي تتيح آفاقاً واسعة في استثمار واستغلال الإمكانيات الجبلية، فإن تمركز النشاط التعاوني في هذه الأنشطة فقط، ينم عن عدم انفتاح التعاونيات على أنشطة أخرى تكون أكثر إنتاجية واستثماراً للموارد المحلية، ونذكر في هذا الإطار التعاونيات الحرفية، الخاصة بالصناعة التقليدية التي من شأنها تجميع إنتاج الزربية الوارينية، والتعاونيات الثقافية التي من شأنها الترويج للثقافة الشعبية والفلكلور الواريني المتمثل في رقصات أحيادوس، ناهيك عن التعاونيات السياحية بموازاة ارتفاع دور الضيافة.

تقل التعاونيات النسائية في مجال الدراسة، بالرغم من الأدوار الفاعلة التي تلعبها المرأة الوارينية في دورة الاقتصاد المحلي، سواء في الإنتاج الحرفي أو الأعمال الفلاحية، والتي لا يمكن أن تظهر آثاره إلا باستثمار قدراتها وتأطيرها في تنظيمات توحد مجهودها وتحمل اسمها، كشكل من الاعتراف بها وتحسين وضعيتها، فالمرأة الوارينية توجد في مواجهة تحديات الحياة في الوقت الذي يذهب فيه الرجل للبحث عن العمل، في ظل الأوضاع الاجتماعية الهشة، وبالتالي تحسين مشاركتها الاقتصادية يعد مدخلا لتمكينها والتقليص من هشاشة الأسرة بمجال الدراسة.

3.1. جمعية تاسيوين لتربية النحل، نموذج لجمعية فلاحية توقف نشاطها

تأسست جمعية تاسيوين لتربية النحل بدوار تمورغوت التابع لتراب جماعة مغراوة سنة 2013، وبدأت بانخراط 7 متعاونين منهم ثلاثة مأجورين، وقد عرفت في بدايتها تمويلاً من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (صورة رقم 1)، حيث مدت المتعاونين بـ 38 خلية لتربية النحل، استفادت التعاونية لاحقاً من دعم برنامج FIDA، الذي قدم للتعاونية 32 خلية، وقد واجهت التعاونية عدة مشاكل تنظيمية داخلية وخارجية، جعلتها تتوقف عن نشاطها منذ 2018.



صوررقم 1: بعض معدات ووسائل العمل للجمعيات والتعاونيات الحاملة لمشاريع تربية النحل بالجماعة الترابية لمغراوة، المقدمة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

يظهر أن المعدات التي وزعت في إطار مشروع دعم تعاونيات إنتاج العسل، متطورة وتغطي كل مراحل إنتاج العسل، ولكن عند الوقوف عند العديد من الممارسين لتربية النحل خاصة في الجماعة الترابية لمغراوة، يتبين أن المعدات لم تصل لأغلبهم وأنهم مازالوا يعتمدون على طرقهم البدائية، وهذا ما يجعل أن ممارستهم تحيط بها العديد من الإكراهات، كما يمكن التساؤل حول طبيعة المشاركة والمقاربات التي تم اعتمادها لاختيار المشاريع، وخصوصا اختيار المعدات التي غالبيتها لا تستعمل، وإن استعملت لا توظف بالشكل الجيد، مما أدى إلى ضياع المنتج عند بعض التعاونيات (صورة رقم 2)، بسبب عدم توافقها مع الطرق المحلية والظروف التي يتم فيها الإنتاج، وتقديم تكوينات ملائمة وتوظيف تمثلات الساكنة وأخذها بعين الاعتبار في صياغة المشروع.



المصدر: البحث الميداني 2022

صوررقم 2: فساد صناديق النحل وهجرة النحل من مزارع النحل بالقرب من دوار تامطروش، الجماعة الترابية لمغراوة

كما تتمظهر الآثار التنموية الضعيفة للمشروع، في عدم تطوير الإنتاجية، والاستمرار في استعمال الوسائل التقليدية بالنسبة لشريحة واسعة من الممارسين، ناهيك عن ضعف الانخراط في التعاونيات والجمعيات واعتبار أن النشاط الفردي والمعارف الفردية كافية للإنتاج، حيث بقي معظم الإنتاج يمر عبر الوسطاء ويباع غالبا بشكل محلي وبأثمان لا تساوي الجهود المبذولة في الإنتاج، مما ينعكس على غالبيتهم وبالتالي على وضعهم الاجتماعي الهش.

أفرزت الاستبانة الموزعة على التعاونيات، وكذا المقابلات والجلسات مع رؤساء التعاونيات وبعض أعضائها، أنه بالرغم من كون التعاونية تعد من أهم وسائل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق منافع مباشرة لمنخرطيها، فإن هناك نواقص تواجه هذه التنظيمات، منها ما هو داخلي وآخر خارجي، ومن المشاكل التي واجهت جمعية تاسيوين وتنطبق على العديد من بقية تعاونيات تربية النحل بمجال الدراسة، وانتهت بتوقف نشاطها، نذكر:

- عدم انخراط المتعاونين، وتفضيل الاشتغال بالطرق الفردية والأشكال التقليدية للتعاون؛
- فقدان مصداقية التمويلات والدعم المقدم من طرف الممولين، خاصة دعم الأعلاف والغش في مكونات خلية النحل (في كل 60 خلية، وجد 20 صندوق لا يتوفر على ملكة النحل)؛
- عدم توفر المتعاونين على قدرات تطوير المشروع؛
- تعدد الأمراض في خلايا النحل المقدمة لدعم وسائل عمل التعاونيات؛
- عدم تتبع الجهات الوصية على القطاع، لممارسي تربية النحل، خاصة مندوبية الفلاحة والمياه والغابات؛
- تعدد رؤساء التعاونيات، واختلاف توجهاتهم حسب المكاتب، مع تقلدهم لمناصب إدارية في نفس وقت تسيرهم للتعاونيات أو الجمعيات.

II. إسهامات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في محاربة فقر هشاشة المتعاونين، الأدوار والحدود

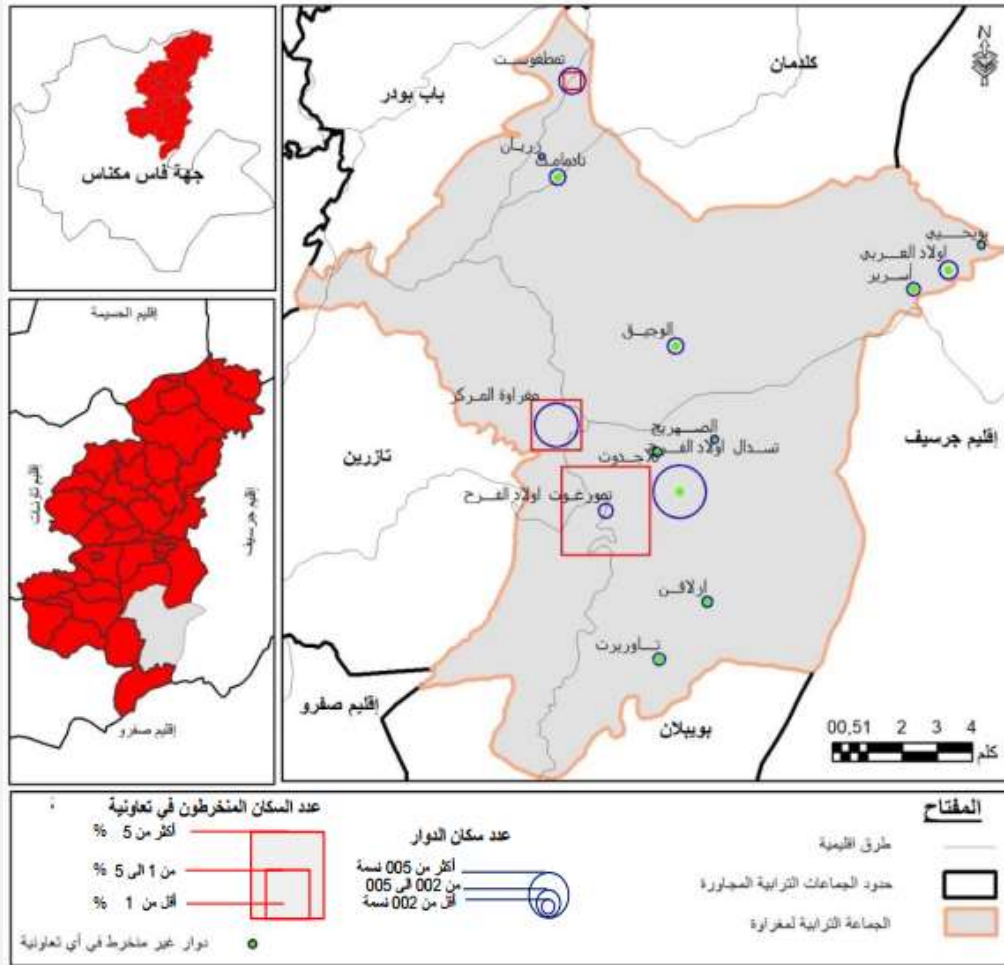
مكننا معالجة إسهامات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، بمستوياته العصرية والتقليدية، إلى تصنيفها لثلاثة مجالات للمساهمة والمبادرة: وهي "المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، ومستوى التمكين والمواكبة"¹. وفي مسار تطوره، هناك من يؤكد على محتواه الإنساني والتضامني الهادف لمحاربة الإقصاء والفقر، ومن يستنكر إفراغه من محتوياته وتسخير لهيكل النظام الاقتصادي الهامشي من خلال وحدات للمراقبة، تستفيد منها النخبة وكبار المستثمرين، سواء عن طريق التهرب الضريبي أو الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها الدولة لتشجيع الرأسمال التعاوني الموجه للفئات القروية الهشة، وما بين إسهامات ومسار تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، ما موقع أدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في محاربة فقر الهشاشة بمجال الدراسة؟

1. II. ضعف انخراط الفئات النشيطة في نسيج الاقتصاد الاجتماعي

تحد الأوضاع السوسيو-اقتصادية، المتمثلة في تفشي مشكل الأمية وارتفاع معدلات الفقر والهشاشة، وغيرها من المعوقات البنيوية التي تشل التنمية بالمنطقة، من انخراط الساكنة في نسيج الاقتصاد الاجتماعي وثقتها به، حيث إن أعداد المنخرطين من الساكنة المحلية في نسيج الاقتصاد الاجتماعي النشط يبقى ضعيفاً ومتبايناً حسب الدواوير، وتتحكم فيه الأعراف والتقاليد القوية المرتكزة على التكتلات القبلية، أكثر من تصورات التنظيمات الهادفة لتحديث الأنماط التقليدية للتضامن وجعلها في خدمة تنوع الإنتاج والرفع من المستوى السوسيو-اقتصادي للساكنة.

¹ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، م.س، ص 11.

في دواوير الحيز الترابي لمغراوة الكبرى، نلاحظ أنه مازال انخراط الساكنة المحلية في بعض الأنشطة التعاونية المشتركة قويا، كالمساهمة لصالح الأئمة في إطار عرف الشرط، والتعاون في الأفراح والأعراس، إلى جانب إحياء بعض التقاليد والطقوس المرتبطة بالعادات الوارثية. إلا أن هذا الحماس التعاوني نجده ضعيفا في الأنشطة التضامنية داخل تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي، حيث إن الساكنة ما زالت تراها غريبة عن منظومتها الثقافية والاجتماعية، خاصة إذا تعلق الأمر بالتعاونيات التي يكون مؤسسوها من خارج الدوار، مما يستدعي التفكير في الوحدة المجالية المتمثلة في الدوار وما يحيط به من خصوصية، كمنطلق أولي لكل تنظيم اقتصادي واجتماعي يصبو لتطوير البنية الاقتصادية المحلية، في الأوساط الجبلية، التي ما زالت تحافظ على إرثها الثقافي الثمين كمغراوة.



المصدر: مخرجات البحث الميداني، صيف 2021

خريطة رقم 2: توزيع عدد المنخرطين في التعاونيات وعدد ساكنة بعض الدواوير بالجماعة الترابية لمغراوة

يمكن أن نسوق مجموعة من الملاحظات التي تخص مؤشر انخراط الساكنة المحلية لقياس درجة التأطير التي تمارسه ومدى فعاليتها، في مواجهة الهشاشة السوسيو اقتصادية:

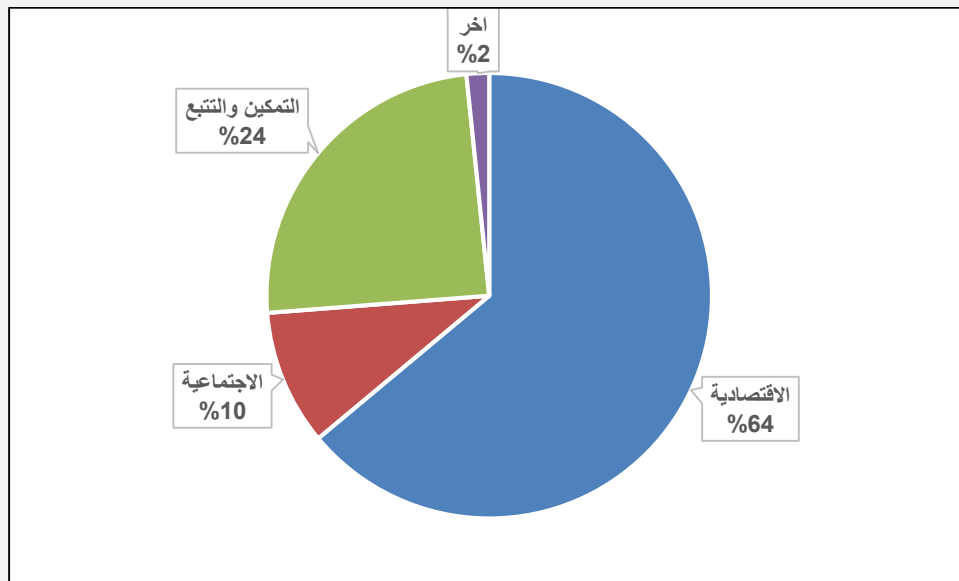
- تنخرط دواوير معينة في العمل التعاوني والجماعي، وهي في غالبيتها الدواوير التي احتضنت أعيان القبيلة قديما، والتعاونيات الأسرية، والتي تقرب من السلطة المحلية في الحاضر، فيما تبقى أغلبية الدواوير لا تنخرط في العمل التعاوني.

- تجمع التعاونيات في دواوير دون الأخرى، مما يزيد من عزلة صغار الفلاحين في مناطق العزلة المرتفعة، ويرفع التباين بين عدد السكان وعدد التعاونيات.
- الفراغ في التعاونيات بالدواوير التي تتميز بظروف طبيعية صعبة، تعيق العمل الفلاحي، وتعتبر في واقع الأمر في حاجة أكثر من غيرها إلى التأطير والمواكبة.
- تأسيس تعاونيات من طرف فاعلين من خارج الدواوير، مما يفقد التعاونية مصداقيتها ويضعف انخراط الساكنة فيها لاعتبار توجهاتها بعيدة عن تطلعات واقعهم المعاش، المهدد بخطر الهشاشة والفقر.

2.11. مواكبة اجتماعية محتشمة

تتمثل الأدوار الاجتماعية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في تعزيز التضامن وتحسين جودة حياة الفرد داخل المجتمع وتقوية الروابط التي تجمعهم، وتقوم فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأهدافها الاجتماعية سواء بشكل مباشر أو عن طريق الجمعيات أو التعاضديات.

تقل الأهداف الاجتماعية المنجزة لفعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمغراوة (مبيان رقم 2)، إذ يغيب هذا الجانب عن اهتمام المتعاونين، وهذا ما أفرزه تصنيف 61 مشروعاً أنجزته التعاونيات والجمعيات، خلال المقابلات الميدانية مع رؤساء 12 جمعية وتعاونية:



المصدر: البحث الميداني 2023

مبيان رقم 2 : تصنيف المشاريع المنجزة من طرف جمعيات وتعاونيات مجال الدراسة ما بين 2018 و 2022

ترتكز توجهات فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من داخل مجال الدراسة على المشاريع ذات النفع الاقتصادي بنسبة 64%، أما المشاريع ذات الطابع الاجتماعي فلا تشكل سوى 10% من مجموع المشاريع المنجزة، وحسب البحث الميداني، فالتبريرات التي أعطيت لتلك التوجهات، أن التمويلات التي تقدم للتعاونيات من أجل تطوير وضعيتها، آليات اقتصادية فقط، وكون المسألة الاجتماعية مرتبطة بمؤسسات الدولة والفاعلين الاجتماعيين، وفي حقيقة التبريرات المقدمة، فهي تصب في كون الفاعلين والمتعاونين في مجال الدراسة، لا يفهمون العلاقة بين الاجتماعي والاقتصادي من

داخل التعاونيات، وهي مسؤولية تقاس بكفاءة المسيرين، ودورهم في تكوين وتوعية المتعاونين والسكنة بأدوار فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المسألة الاجتماعية للأسر.

هذا وتقتصر الأدوار الاجتماعية من داخل الجماعة، على الجمعية المسيرة لدار الطالب والطالبة بمغراوة، التي يستفيد من خدماتها 85 فردا بما يزيد عن طاقتها الاستيعابية المحددة في 48 سريراً¹، أما الخدمات الاجتماعية الأخرى فتغيب مع غياب مراكز التربية والتكوين ودور الشباب، التي من شأنها تقديم التكوينات الحرفية والتعليم الأولي ومحو الأمية والمساعدة الاجتماعية وضمان انخراط الشباب في الحياة الاجتماعية.

وكنتيجة لذلك، نجد نشاط الجمعيات المهتمة بالشأن الاجتماعي، لا يكاد يظهر على أرض الواقع، باستثناء بعض المساعدات التي تبقى سطحية ومحدودة، كتأدية واجبات 7 تلاميذ لاستخلاص رسوم المشاركة في دور الطالب، الذي تكفلت به جمعية حماية المجال الغابوي بالجبل الأحمر، زد على ذلك أن الشراكات التي تنخرط فيها الجمعيات مع باقي الفاعلين تبقى ضعيفة. فقط جمعيتان من أصل 62 جمعية ذات أهداف اجتماعية، لها شراكة مع التعاون الوطني، وهي الجمعية الخيرية الإسلامية التي تشرف على تسير دار الطالب وجمعية النهضة للمرأة.

كل هذا ينعكس سلباً على المجتمع المحلي، والذي حسب البحث الميداني لا يستشعر دور هذه الجمعيات، بل يردف تدخلها بمواكبة إجراءات السلطة العمومية أثناء توزيع المؤونة أو فك العزلة في أوقات الشتاء الطويلة المسببة للعزلة، مما يستدعي إعادة بناء تصور أدوار المجتمع المدني بالجماعة انطلاقاً من خصوصيات المجال، خاصة وقد أصبحت المخاطب الأول والوسيط بين الدولة والمجتمع المحلي، في إطار تصورات التنمية والاعداد الراهنة.

3.11. محدودية مشاريع التعاونيات في الرفع من دخل المتعاونين وتقليص هشاشتهم السوسيو اقتصادية

انطلاقاً من تتبع تدخلات فعاليات الاقتصاد الاجتماعي بالمجال في الفترة الممتدة ما بين 200 و2020 (جدول رقم 3)، يمكن أن نستجلي مجموعة من الملاحظات التي تصب في محدودية مشاريع التعاونيات، للرفع من دخل المتعاونين وتقليص هشاشتهم السوسيو اقتصادية، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

¹ - Agence urbaine de Taza Taounat, étude de développement des centres émergents de la province de Taza, (2018),p36.

جدول رقم 3 : تدخلات فعاليات الاقتصاد الاجتماعي بمغراوة ما بين 2006 و 2020

المنظمات الحاملة للمشاريع	السنة	اسم المشروع	عدد المستفيدين	التكلفة بالدرهم
تعاونية الهلال تعاونية الواد البارد	2006	تربية النحل وإنتاج العسل بطرق عصرية	48	30.000,00
الجمعيات: المبادرة – باب الطاهر – النجاح. التعاونيات: الإدريسية – إسافن.	2007	تربية النحل وإنتاج العسل بطرق عصرية	56	427.550,00
جمعية تاغروت	2009	اقتناء خلايا النحل	18	111.000,00
الجمعيات: الزيريات- تسيدال – الادارسة	2010	اقتناء خلايا النحل	--	169.500,00
الجمعيات: تيسوراف- الوحدة- افاق- الصاريح- التعاونيات: النماء- السلام	2011	اقتناء خلايا النحل مملوءة وفارغة، مع وسائل ومعدات العمل	72	339.000,00
جمعية المبادرة بدوار تلاجدوت	2011	اقتناء الزعفران	24	-

المصدر: مخرجات البحث الميداني، صيف 2021

- هشاشة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المحمولة من طرف التعاونيات والجمعيات ذات النفع الاقتصادي، مع طول مدة تنزيل تصوراتها تنعكس على المتعاونين الذين يأملون من الانخراط في التعاونية تحصين مدخلهم اليومي المرتبط بالقطاع الفلاحي الضامن لمعيشتهم.
- ضعف استفادة صغار المنتجين من مشاريع التعاونيات أمام التكلفة الكبيرة لبعض المشاريع التي لم يوظف في صياغتها الخبرات المحلية التي راكمتها الساكنة في المرحلة السابقة للتعاونية، خاصة تربية النحل، وذلك للتخفيف من تكلفة المشاريع والتسريع بتنزيلها.
- معظم العمليات التي نفذتها الجمعيات والتعاونيات، هيمنت عليها تربية النحل، هذا ما يغيب إمكانية استثمار باقي الموارد التي تزخر بها المنطقة، خاصة على المستوى السياحي والغابوي، ما من شأنه توسعة دائرة المستفيدين وتنويع موارد دخلهم.
- ضعف عمليات تسويق المنتوجات، حيث نجد فقط تعاونية واحدة من بين تعاونيات تربية النحل، التي تتوفر على علامة التسمية وملصق (label) الذي يخص المنتجات المحلية، الشيء الذي يغيب أرباح إضافية على المتعاونين، والتي من شأنها أن تقوي مداخيلهم وبالتالي انتشالهم من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

خاتمة:

يفرض اندماج المتعاونين بشكل عام في مسلسل التحديث، وعي المتدخلين بالعلاقات بين المعيش والأحداث المحلية والنظام السياسي، انطلاقا من أسئلة الأولويات الاجتماعية، وعلى مستوى آخر "فالقرويون دائما يتبنون قيما ومواقف من السلطة تشوبها الممانعة، التي تحدث عند بعضهم في تقبل المشاريع وإنجاحها، حيث ترجع إلى عدم الثقة فيمن يعدون

المشاريع، لارتباطها بالدولة الرعية، مما يفسر إنكار جهود المتدخلين¹، ومن هذا المنطلق فاستعادة ثقة المتعاونين والتركيز على الآثار الاجتماعية لأهداف التعاونيات، من شأنه تفعيل المسار الصحيح للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لبلوغ التنمية ورفع هشاشة الساكنة وتقليص الفقر الذي يحد من قدراتها.

كما أن تفعيل مقاصد وأدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما هي آليات لإنتاج نماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية لخدمات وسلع، تركز على العنصر البشري وتندرج في محاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي، لا يمكن أن يتم إلا من خلال المواكبة الممنهجة والواضحة المعالم من طرف الدولة لفعاليات الاقتصاد الاجتماعي، تعاد فيها سبل تصور المشاريع، خاصة منها المدعومة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بناء على ديمقراطية محلية تنطلق من أدنى مستويات الاجتماع بالبوادي، في كل من الدوار والمداشر، مع محاولة ربط الاقتصاد الجبلي بالاقتصاد الجهوي والوطني عبر خلق قنوات التسويق والتعريف بالمنتوج الترابي، والمراهنة على تغيير التصورات النمطية التي تسوق على ساكنة الجبل، من تقاعس و تهاون عكس ما عرفت به عبر الزمان من مكابدة للظروف البشرية والطبيعية، حيث أن استثمار الرأسمال البشري يصبح محوريا لتأهيل الاقتصاد الاجتماعي.

الببليوغرافيا

بالعربية:

- أشرخان أحمد ، حسن مومني. (2013). قبائل تازة التاريخ والثقافة، آفاق التنمية المستدامة. تازة ومحيطها الموارد الترابية و آفاق التنمية المستدامة، منشورات مرايا، 113 صفحة.
- سعيد موساوي. (2015). الفقر والاقصاء الاجتماعي دراسة اليات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري فاس نموذجا، أطروحة في علم الاجتماع ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ظهر المهرز فاس. 312 صفحة .
- محمد الزرهوني، محمد زعزوع. (2013). العمل الجمعي و الفعل التنموي بجماعة مغراوة (تازة)، حالة جمعية المبادرة للتنمية و البيئة بدوار تلاجدوت. منشورات إغزران، 175 صفحة.
- مكتب تنمية التعاون. (الثنين 12 دجنبر، 2019) . تم الاسترداد من مكتب تنمية التعاون: <http://www.odco.gov.ma>
- نعيمة الخدالي. (1992). تعاونيات الاصلاح الزراعي بسايس فاس وانعكاساتها السوسيواقتصادية و المجالية " دراسة لثلاثة نماذج غير متشابهة ". بحث لنيل شهادة استكمال الدروس، كلية الاداب ظهر المهرز فاس المغرب ، 274 صفحة .

بالفرنسية:

- Agence Urbaine de Taza Taounat (2018), étude de développement des centres émergents de la province de Taza.

¹ - Bernard Kayser. La renaissance rurale : sociologie des campagnes du monde occidentale, Armand colin. Paris, 1990, p144.

- Bernard Kayser.1990, La renaissance rurale : sociologie des campagnes du monde occidental, Armand Colin. Paris.
- Berthelot. (1972). des cooperatives agricoles en économie concurentielle. Ed Cujas, Paris .
- Doukali, R. (1980). Coopération agricole et intervention de l'Etat. Mémoire de 3ème cycle en Agronomie IAV, Rabat .353 pages.
- HCP .(2010) .Carte de pauvreté .2007 Rabat: Haut Commissariat au Plan du Maroc.
- Youssef Ben Brahim. 2009, La neige dans la commune de Maghraoua et son pourtour Moyen Atlas septentrional, présentation et interprétation des données préliminaires et potentialités du développement local, In revue Geomagreb, n5.
- Zaanoun El H. 1983, La confédération des tribus Ait-Warin Etude géographique d'évolution d'une tribu berbère, Thèse de 3eme cycle en Géographie Paris 7.

دراسة حول غياب خدمة النقل الحضري بالحافلة بمدينة تاويرت من خلال البعد الديموغرافي والاجتماعي والنسيج الحضري

بنيونس بنعائشة: دكتوراه في الجغرافيا، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة

benyouness.benaicha@ump.ac.ma

عبد القادر السباعي: أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة

يونس بالمسيح: طالب باحث في الجغرافيا، كلية متعددة التخصصات تازة

ملخص:

إن التطور الذي أصبح يعرفه اليوم قطاع النقل على المستوى العالمي، يعبر بشكل جلي على التقدم الذي وصلته الحضارة الإنسانية. فتطور وسائل النقل يرتبط أكثر فأكثر بظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي، وتطور وسائل الاتصال والتواصل. ويعتبر النقل ركيزة أساسية من ركائز التنمية، ويمثل تطوره في المجالات الحضرية، مظهرا من مظاهر المدن الذكية. ورغم هذا المسار المتقدم الذي عرفته مدن اليوم، ورغم كون النقل الحضري بالحافلة يعمل على ربط مرافق المدينة، وأحيائها وتنشيط الحياة العامة، والدينامية الاقتصادية بها، إلا أن بعض المدن لازالت تعاني من غياب وجود النقل الحضري العمومي بالحافلة. ولعل أبرز مثال نجده بمدينة تاويرت بجهة الشرق بالمغرب، التي عرفت تجربتين غير ناجحتين للنقل الحضري. لذا سنحاول من خلال هذا المقال الوقوف على دور كل من البعد الديموغرافي والاجتماعي وكذا النسيج الحضري في غياب وعدم استمرار النقل الحضري بالحافلة بمدينة تاويرت، معتمدين في معالجة هذا الموضوع على الاستمارة والمعاينة الميدانية، والمقابلة الشفوية، وكذا الاطلاع قدر الإمكان على البحوث والكتابات المتعلقة بالموضوع.

الكلمات المفتاحية: نقل حضري، حافلة، بعد ديموغرافي، بعد اجتماعي، نسيج حضري، استمرارية، تاويرت، المغرب

The absence of urban transport by bus in Taourirt city through the demographic and social dimensions and the urban fabric

Abstract: The progress that the transport sector is experiencing today clearly reflects the progress achieved by human civilization. This progression of transport is increasingly linked to globalization, technological development and means of communication. Transport currently is a fundamental pillar of the development of all sectors; likewise, the degree of progress of urban transport has become a manifestation of smart cities.

Despite this process of development that cities have experienced, some of them still suffer from the lack of urban public transport by bus, and the city that can be taken as an example is Taourirt city in the Oriental Region of Morocco. This city had experienced two unsuccessful urban transport projects. It should be mentioned that the urban bus transport helps connect the city's neighborhoods and boosts public life and the urban economy.

Through this article, we attempt to identify the role of the demographic and cultural dimensions, as well as the urban fabric, in the absence and non-sustainable urban busses' transport in the city of Taourirt, relying on a field survey for the treatment of this problem, which combines between a observation, interviews and questionnaire, in addition to a documentation study and the subject related researches.

Keywords: Urban transport, bus, demographic dimension, social dimension, urban fabric, sustainability, Taourirt, Morocco.

مقدمة

تعتبر وسائل النقل الحلقة الأهم في منظومة النقل داخل وخارج المدار الحضري، خاصة وأن الوسيلة المستعملة للتنقل تتداخل في اختيارها عدة عوامل، حيث يختلف نظام النقل من مدينة إلى أخرى¹. وهنا تبقى للمجال الحضري، خصوصياته في اختيار وتوافر وسائل النقل. وعموماً، يمكن الحديث عن وسائل تهتم بنقل البضائع، وأخرى مخصصة لنقل الأشخاص. والنقل يبقى العنصر الأساس في دعم التنمية، حيث يعمل على توزيع البضائع والمنتجات بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، وتحريك اليد العاملة التي تسهر على عملية الإنتاج والاستهلاك. من هنا، للحافلة في المدار الحضري، دور مهم في صيرورة التنمية بحكم كونها وسيلة من وسائل نقل الأشخاص.

يبقى النقل الحضري، بكل مكوناته من آليات تأهيل تراب الجماعة الحضرية، وتحضيرها للمساهمة في التنمية الشاملة لتراب الإقليم. لذا فغياب هذه الخدمة يمكن أن يعكس مدى الإكراهات التي تواجه اندماج هذا المجال في التنمية المحلية، وكذا التأخر الذي قد يسجله على مستوى التنافسية مع باقي المجالات التابعة لنفس الجهة.

وبما أن المدن مجالات ترابية تختلف من حيث المساحة وعدد السكان والأنشطة الاقتصادية والنسيج الحضري، فإن وجود وسيلة النقل الحضري بالحافلة واستمرار هذه الخدمة، رهين بهذه العناصر ومدى تداخلها.

من هذا المنطلق، فمدينة تاوريرت بجهة الشرق بالمغرب، عرفت كغيرها من المدن المغربية، تجربتين للنقل الحضري بالحافلة، غير أنهما لم تنجحا في الاستمرار. ومن بين ما يسعى هذا المقال إلى الإجابة عنه، هو الوقوف عن أسباب غياب وعدم استمرار خدمة النقل الحضري بالحافلة بهذه المدينة، من خلال دراسة العلاقات الترابطية للعامل الديموغرافي والثقافي وكذا للنسيج الحضري.

إشكالية الموضوع

إن غياب حافلة النقل الحضري العمومي بمدينة تاوريرت يطرح عدة أسئلة حول الأسباب الكامنة وراء هذا الغياب. ولعل العوامل ذات البعد الديموغرافي والاجتماعي والثقافي وكذا النسيج الحضري، يمكن أن تكون من بين أهم الأسباب التي تعيق وجود النقل العمومي الحضري بالحافلات، وسبب عدم استمرار هذه الخدمة العمومية بهذه المدينة.

فرضيات البحث

من خلال الإشكالية السالفة يمكننا طرح الفرضيات التالية:

- ضعف عدد السكان يحرم مدينة تاوريرت من خدمة النقل العمومي الحضري بالحافلة،
- العامل الاجتماعي والثقافي يقف حاجزا أمام نجاح خدمة النقل العمومي بالحافلة بتاوريرت،
- النسيج الحضري لتاوريرت لا يساعد على نجاح خدمة النقل الحضري بالحافلة.

التساؤلات

للإجابة على الفرضيات التي تطرحها الإشكالية العامة، سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

¹ - Iragaël Joly, Sophie Masson et Romain Petiot « Les déterminants de la demande en transports collectifs urbains: comparaison internationale et analyse économétrique », Article, https://www.researchgate.net/publication/49130083_Les_determinants_de_la_demande_en_transports_collectifs_urbains_comparaison_internationale_et_analyse_econometrique. janvier 2006, vu le 20 mars 2022 à 12h30

- هل عدد السكان غير كاف لنجاح خدمة النقل الحضري العمومي بالحافلات بمدينة تاويرت؟
- هل يؤثر العامل الاجتماعي والثقافي على خدمة النقل الحضري العمومي بالحافلات بتاويرت؟
- كيف يؤثر النسيج الحضري لتاويرت على النقل العمومي بالحافلات؟

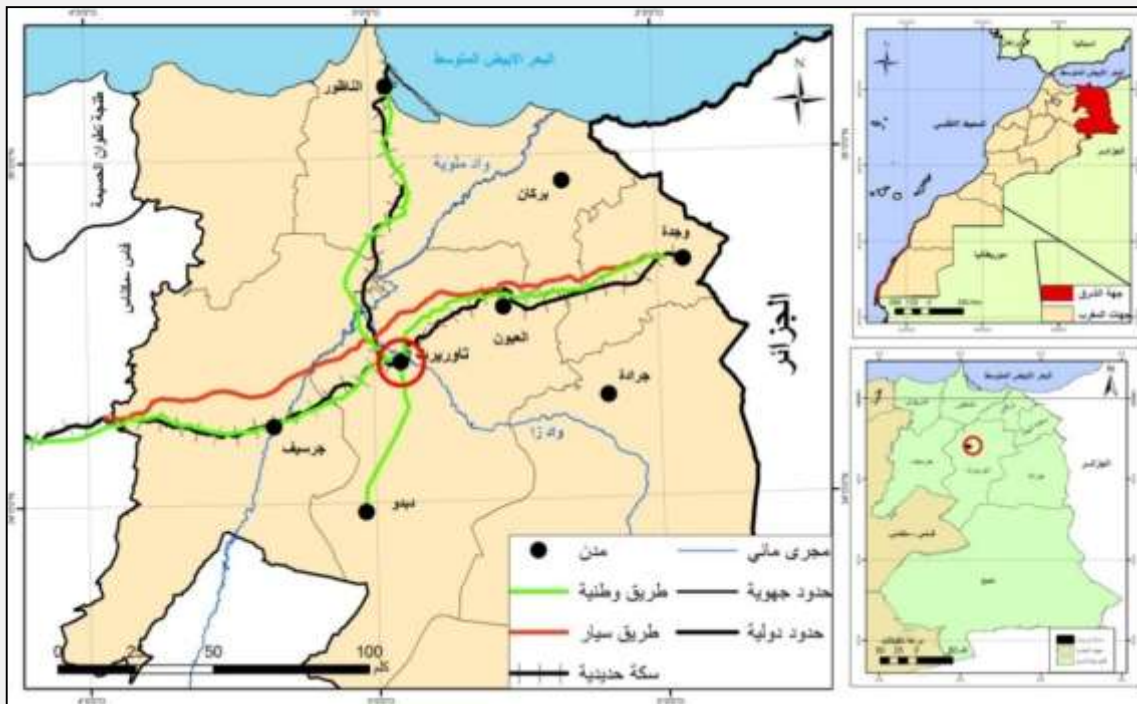
منهجية البحث:

ارتكزت معالجة إشكالية المقال على منهجية عمل متنوعة ومتكاملة، تقوم على: الاطلاع قدر الإمكان على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وكذا الاستعانة بالصورة الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية، واستعمال الاستمارة الميدانية الموجهة لسكان تاويرت، وإجراء مقابلات، واعتماد الملاحظة الميدانية.

1- دراسة الإطار الجغرافي والمفاهيمي للموضوع

1-1: مدينة تاويرت من خلال الموقع والموضع

تعتبر مدينة تاويرت إحدى المدن الكبرى بجهة الشرق بالمغرب، وهي عاصمة إقليم تاويرت. تحتل المدينة موقع تقاطع له أهمية اقتصادية كبرى، يربط بين مدينة الناظور شمالا ومدينة دبدو والنجود العليا جنوبا، وبين مدينة وجدة وبركان والعيون شرقا ومدينة جرسيف وباقي التراب الوطني غربا. كما يمر بالمدينة خطان من السكة الحديدية يربط الأول المدينة بشرق وغرب المملكة والثاني يربطها بمدينة الناظور شمالا (خريطة رقم 1).



المصدر: عمل شخصي 2022-03

خريطة 1: موقع مدينة تاويرت

تعد تنمية مدينة تاويرت أهم ركائز النهوض باقتصاد الإقليم. فالموقع الجغرافي له دور مهم في تنشيط الحركة الاقتصادية بالإقليم والجهة عامة. فالمدينة تحتل موقع تقاطع، وهي حلقة وصل كبير للجمع والتوزيع على صعيد الإقليم. لكن تنمية المدينة تواجه عائقا كبيرا، يتمثل في المسافات الكبيرة التي تفصلها عن التجمعات الحضرية، بحيث تبعد عن مدينة دبدو جنوبا ب حوالي 56 كلم، ومدينة الناظور شمالا بحوالي 130 كلم، ومدينة العيون شرقا بحوالي 60 كلم،

وجرسيف غربا ب 45 كلم. هذه الوضعية تجعلها كجزيرة منقطعة عن باقي المجالات الأخرى، وهذا ما يؤثر على ديناميتها الاقتصادية وحركية السكان من وإليها.

1-2: تعريف النقل وحافلة النقل الحضري

لمعالجة إشكالية المقال، كان لابد من التعرض للجانب المفاهيمي المرتبط بها. من هنا يمكن تعريف النقل على أنه "نشاط بشري اقتصادي يعتمد على أساس تحريك البضائع والأشخاص من مكان لآخر، وذلك لقطع مسافة معينة عبر الزمن، ويعتمد ذلك على عناصر عديدة منها وسائل النقل المختلفة...."¹، من هنا يمكن القول أن النقل هو شريان الاقتصاد الذي يقوم على تحريك البضائع والأشخاص في المجال، أي يقوم على خلق التوازن. وبما أن المدينة مجال واسع، فحركة السكان داخل هذا المجال تدخل في إطار الدينامية الاقتصادية.

بخصوص حافلة النقل الحضري، فهي وسيلة من وسائل نقل الأشخاص تجوب شوارع وأزقة المجال الحضري للمدينة، مقابل تعريفه محددة لكل راكب، وتختلف أحجامها من مدينة إلى أخرى. وهي تدخل في إطار وسائل النقل الحضري العمومي الذي يرمي عموما "...إلى تحقيق أهداف منها: أن يكون في متناول عامة الأفراد، وغير مكلف، وبسيطا يسهل أعمال الصيانة لوسائله وهياكله ومتصفا بالديمومة، أي يمكن استعماله لفترة طويلة، وعادلا لجميع أفراد المجتمع، أي لهم كافة الحظوظ في خدماته، ومحافظة على سلامة المحيط، والموارد غير المتجددة، ومقبولا اجتماعيا"².

وتبقى الحافلة هي "وسيلة النقل العام الأكثر استخدامًا في العالم. مع القيام بملايين الرحلات يوميًا، نعلم أنه لا توجد بالفعل إمكانية تنقل مستدامة في مدننا دون ركوب الحافلة"³، ورغم كون الدراسات أثبتت أن التنقل بالسيارة هو الأكثر شيوعا، إلا أن النقل الجماعي يبقى في نفس الوقت: "نقل اجتماعي"⁴.

من هنا، فالنقل الحضري بالحافلة، عبارة عن منظومة تتداخل فيها مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها، مشكلة بنية متكاملة، وأي خلل في عناصر هذه المنظومة سيؤثر لا محالة على تماسكها وبناءها، وكما يقول مجيد ملوك السامرائي فإن "أي ضمور أو تراجع لأي عنصر في أي نظام يعني تردي أداء أو تلف ذلك النظام"⁵.

2 - العامل الديموغرافي والاجتماعي وعلاقته بالنقل الحضري بالحافلة بتاوريرت

يعتبر عدد السكان وتوزيعهم وحركيتهم داخل المجال الحضري للمدينة من العوامل الأساسية في عملية تدبير واستدامة النقل الحضري بالحافلة، "إذ أن النقل والسكان عمليتان مكملتان لبعضهما وأن العلاقة بينهما هي علاقة

¹ - مجيد ملوك السامرائي، "جغرافية النقل المعاصرة وتطبيقاتها الحاسوبية"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، مطبعة رشاد برس، 2015، ص 15.

² - سليم بوقنة: "المميزات الأساسية الإستراتيجية الوطنية لنقل حضري مستدام في الجزائر: دراسة ميدانية" مقال: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 27 دجنبر 2012، ص: 173-208، ص: 180-181.

³ - Autobus, <https://www.uitp.org/topics/bus//>

⁴ - Iragaël Joly, Sophie Masson, Romain Petiot « Les déterminants de la demande en transports collectifs urbains : comparaison internationale et analyse économétrique », Article : les Cahiers Scientifiques du Transport N° 50/2006 - Pages 91-120. P:92

⁵ - مجيد ملوك السامرائي: "جغرافية النقل المعاصرة وتطبيقاتها الحاسوبية"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، مطبعة رشاد برس، 2015، ص 15

إيجابية ومتباينة مكانياً¹. كما أن العامل الاجتماعي والثقافي بالمدينة يتدخل في نجاح أو إخفاق خدمة النقل الحضري بالحافلة. من هنا سنحاول الوقوف على علاقة هذين البعدين بالنقل الحضري بالحافلة بمدينة تاويرت.

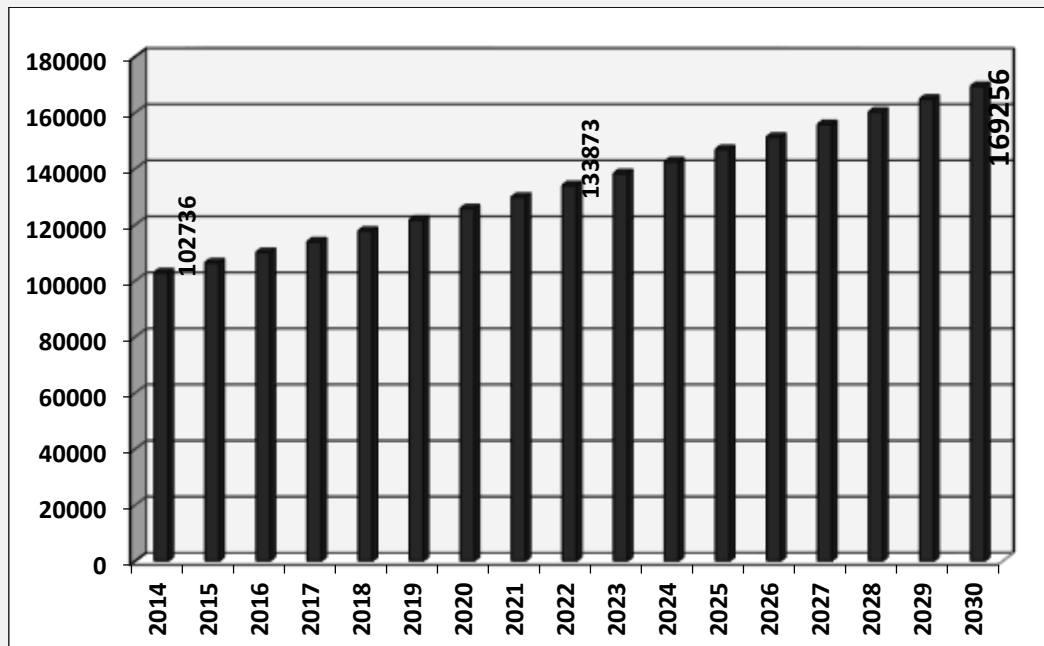
2-1: بعض الخصائص الديموغرافية لسكان مدينة تاويرت

2-1-1: سكان مدينة تاويرت في تزايد مستمر

من الناحية الديموغرافية، بلغ عدد سكان إقليم تاويرت، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، 206762 نسمة، وفي سنة 2014 وصل العدد 233188 نسمة²، وفي سنة 2017، بلغ عدد سكان الإقليم 241507 نسمة³ حسب النشرة الإحصائية المغربية لسنة 2018، في حين بلغ عدد السكان الحضريين 164101 نسمة (مع العلم أن إقليم تاويرت يضم ثلاث جماعات حضرية، هي تاويرت والعيون ودبدو).

واستقطبت مدينة تاويرت لوحدها حوالي 69% من مجموع السكان الحضريين بالإقليم⁴، أي 103398 نسمة سنة 2014. ووصل عدد سكانها سنة 2020، حوالي 125 615 نسمة⁵. في حين بلغت نسبة التمدن بإقليم تاويرت سنة 2020، 71.4%، ومن المنتظر أن تصل 81% سنة 2030⁶.

وثيقة 1 توقعات تطور عدد سكان بلدية تاويرت بين 2013 و2030



¹ - نجلاء غرابي: "الحركية المجالية بين العرض والطلب، محاولة للتقييم: حالة التجمع الحضري العنابي"، علوم وتكنولوجيا: د، الهندسة المعمارية وعلوم الأرض، مجلد 2019، عدد 50، ص 5-15، ص: 07

² - المديرية للجهوية للشرق، المندوبية السامية للتخطيط: "المغرب في أرقام"، يونيو 2017، مجلة علوم وتكنولوجيا د، علوم الأرض؛ عدد 50 (2019): العدد 50 ديسمبر 2019؛ 05-18، ص: 07.

³ - HCP: «Annuaire statistique des régions année 2018» Publié le: 28-07-2020.

⁴ - منوغرافية مدينة تاويرت سنة 2017، ص: 16.

⁵ - HCP, DIRECTION REGIONALE de l'ORIENTAL: " Projections de la population des provinces et des communes de la Région de l'Oriental 2014-2030. Décembre 2017. P:11

⁶ - HCP, Direction Régionale de l'Oriental: " Projections de la population des provinces et des communes de la Région de l'Oriental 2014-2030. Décembre 2017. P:07

المصدر: HCP, Direction Régionale de l'Oriental : " Projections de la population des provinces et des communes de la Région de l'Oriental 2014-2030. Décembre 2017. P:29

نلاحظ من خلال الوثيقة¹ أن عدد سكان تاويريرت في تزايد مستمر، حيث من المتوقع أن يصل 169256 نسمة سنة 2030م. وترتبط هذه الزيادة عادة بالهجرة القروية من المناطق المجاورة. من هنا نستنتج أن عدد سكان المدينة يستدعي أن تتوفر المدينة على خدمة النقل الحضري بالحافلة. وكما سبق أن أشرنا فإن المنطقة تعرف نسبة تمدن مرتفعة، وهي في تزايد مستمر.

وفيما يخص علاقة عدد السكان بغياب خدمة النقل الحضري بالحافلة بمدينة تاويريرت، فقد بينت نتائج الاستمارة الميدانية أن فقط 13.5% من المستجوبين من يرى أن قلة عدد سكان المدينة، هو سبب عدم نجاح هذه الخدمة وغيابها (وثيقة 4 ص 11)، لذا يمكن اعتبار عامل توزيع السكان على المجال الحضري، أكثر أهمية من عامل الحجم.

2-1-2: أحياء المدينة ذات عدد سكان متباين جدا

يعتبر توزيع عدد السكان على المجال الحضري عنصرا رئيسا في نجاح خدمة النقل الحضري بالحافلة. لذا فعدد سكان الحي ووظيفته يساهمان في تحديد خطوط النقل الحضري وعدد الحافلات التي يمكن تخصيصها لكل خط.

بالنسبة لمدينة تاويريرت، فغالبيتها الأحياء خاصة بالسكن، مع وجود حي صناعي بالجهة الجنوبية للمدينة. وتبقى بعض الأحياء ذات عدد كبير من السكان، كحي المختار السوسي والتقدم (الحلفاء). وبسبب عدم تمكننا من الحصول على معطيات حول عدد سكان المدينة حسب الأحياء، كان من الصعب معالجة علاقة حجم عدد سكان الأحياء السكنية بالنقل الحضري بالحافلة بهذه المدينة. وبالرغم من شح المعطيات، إلا أننا استطعنا تكوين صورة عن توزيع عدد سكان بعض الأحياء، من خلال معطيات تعود إلى سنة 2013¹، وتتعلق بحي موجنية الذي بلغ عدد سكانه حوالي 5000 نسمة موزعة على 980 أسرة على مساحة تقدر بحوالي 42 هكتار²، وحي الفتح الذي بلغ عدد سكانه في نفس السنة حوالي 3500 نسمة، مقسمة على حوالي 700 أسرة على مساحة 8,7 هكتار³، بينما حي البساتين، فبلغ عدد سكانه 600 نسمة مقسمة على 120 أسرة⁴، وهو حي صغير جنوب المدينة. ومن هنا نستشف أن نجاح خط أم جنيبة-اللوجستيك يرجع إلى عامل ديموغرافي بالدرجة الأولى، يتجلى في العدد الكبير للسكان، وعامل جغرافي يرتبط بوجود الحي على الهامش الشرقي للمدينة واللوجستيك على الهامش الغربي، بحيث تصل مسافته حوالي 11 كيلومتر.

2-1-3: الفئات الاجتماعية المستهلكة لخدمة النقل الحضري بالحافلة

فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية التي تحتاج خدمة النقل الحضري بالحافلة بمدينة تاويريرت، اتضح من خلال المقابلة الشفوية مع سائق الحافلة أنه بالنسبة للركاب حسب الجنس " أن أغلبية الزبناء كانوا من النساء والأطفال، لأن الأطفال أقل من خمس سنوات معفيون من دفع ثمن التذكرة، وهو ما شجع النساء على استعمال الحافلة."⁵ ويتعلق الأمر

¹ - لا بد من الإشارة هنا إلى أن أول تجربة للنقل الحضري بتاويريرت انطلقت سنة 2010 مع شركة كرامة بيس.

² - بلدية تاويريرت، مصلحة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافة والرياضة (2023-06-90)

³ - نفس المرجع السابق

⁴ - نفس المرجع السابق

⁵ - المقابلة الشفوية مع سائق الحافلة السابق

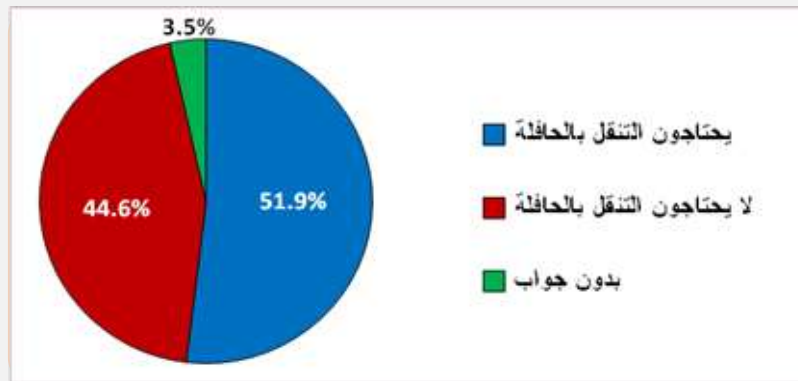
أكثر بالأحياء الهامشية كحي موجنية وتجزئة النصر (حي محرش). كما أن فئة تلاميذ الثانوي الإعدادي والتأهيلي في حاجة ماسة إلى هذه الخدمة، بحكم التنقل الدائم بين المؤسسة ومحل السكن. بالإضافة إلى هاتين الفئتين، هناك فئة عمال وعاملات المصانع المنتشرة جنوب المدينة، والتي تحتاج إلى التنقل بالحافلة الحضرية لربح الوقت وترشيد النفقات.

ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه، هو تشييد معهد متخصص في مهن النقل الطرقي واللوجستيك بمدينة تاويرت، والذي يهدف إلى مواكبة جهة الشرق عبر تكوين الموارد البشرية المؤهلة، تماشياً مع الأهداف المسطرة في الإستراتيجية الوطنية لقطاع النقل الطرقي واللوجستيك. ويوفر المعهد مجموعة واسعة من التكوينات، تم وضعها بتشاور وتنسيق مع مهنيي هذا القطاع¹، غير أن طلبة هذا المعهد، الذي يتموقع بالجهة الغربية للمدينة على الطريق الوطنية رقم 6، لا يتوفرون على النقل الحضري بالحافلة، وهو ما يزيد من معاناتهم في الذهاب والإياب، خاصة بالنسبة للذين يقطنون أحياء بعيدة كحي موجنية وحي الرحمة وحي مولاي علي الشريف وحي النهضة.

2-2: العوامل الاجتماعية والثقافية والطلب على النقل العمومي بالحافلة بتاويرت

2-2-1: مستوى الطلب على النقل العمومي بالحافلة بتاويرت

لابد من الإشارة إلى أن الطلب على النقل بالحافلة هو أحد أسباب نجاح هذه الخدمة واستمرارها داخل المجال الحضري لأي مدينة كانت، "فالحركية توازي في معناها الطلب على التنقل وتكون يوميا، أسبوعيا، شهريا، موسميا، أو سنويا، أي عدد تنقلات الشخص من مكان إلى آخر"². رغم أن هذا الطلب تتحكم فيه عدة عوامل منها، مساحة المجال الحضري، والدينامية الاقتصادية للمدينة، والانتشار المجالي للخدمات والإدارات العمومية، وكذا قيمة العرض المقدم من طرف شركات النقل، من حيث عدد الحافلات وجودة الخدمة، بالإضافة إلى الحالة المادية للمتقل. وعلى أرض الواقع، يختلف الطلب على النقل من فئة إلى أخرى: أي بين الغني والفقير، وبين العامل والعاقل، وبين الموظف وغير الموظف، وبين الإناث والذكور، وكذلك بالنسبة للتلاميذ. الوثيقة 2 تقدم صورة عن حاجة ساكنة المدينة للحافلة الحضرية.



المصدر: الاستمارة (عمل شخصي 2022)

وثيقة 2: حاجة ساكنة تاويرت للتنقل بالحافلة

¹ - منوفاية إقليم تاويرت 2017، ص: 48

² - Émile MÉRENNE: « Géographie des transports contraintes et enjeux », Ed Collection « Didact Géographie », Presses universitaires de Rennes, France, septembre 2013. P : 109

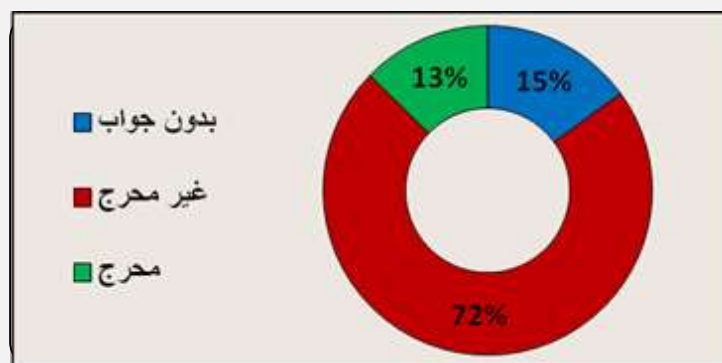
من خلال الوثيقة 2، يتضح أن 51.9% فقط من المستجوبين بمدينة تاويرت، من هم في حاجة للحافلة الحضرية للتنقل داخل المجال الحضري للمدينة. في حين أن 44.6% لا يحتاجون هذه الخدمة.

ويختلف الطلب عن النقل حسب الفصول وحسب أيام العمل والعطل، وحسب ساعات اليوم الواحد، وبين الليل والنهار. إن الطلب على النقل يرتفع في بعض الأوقات من اليوم، خاصة أوقات الذروة وينخفض في أوقات أخرى، كما يرتفع الطلب على النقل الحضري في النهار مقارنة بالليل. كما أن الطلب يرتفع ببعض الخطوط مقارنة بأخرى، وهذا ما أكدته المقابلة الشفوية التي أجريناها مع سائق الحافلة، حيث أوضح أنه "كان هناك إقبال فقط على الخط الذي يربط اللوجستيك بحي موجنية. بالنسبة للخطوط الأخرى، كان الإقبال ضعيفا، وهذا ما أثر بشكل كبير على مداخيل الشركة من هذه الخطوط".

وهذا ما يلاحظ كذلك في بعض المدن التي تعمل على خفض عدد الحافلات في كل خط خلال عطلة نهاية الأسبوع، كما تعمل على تحويل أو نقل عدد من الحافلات من خط إلى خط آخر، خلال فترة معينة من الصيف أو الشتاء (كالمدينة الشاطئية: تعمل على رفع عدد الحافلات المتجهة للشواطئ خلال فترة الصيف وذلك للإقبال المصطافين عليها).

2-2-2: العامل الثقافي حاجز لاستعمال الحافلة بتاويرت

من العوامل التي تم طرحها كعائق أمام نجاح تجربة النقل الحضري بالحافلة بمدينة تاويرت كان العامل الثقافي، على اعتبار أن الساكنة خاصة النساء تجدن حرجا في استعمال الحافلة. وهذا ما أكدته في البداية المقابلة الشفوية مع عضو في المجلس البلدي، الذي أكد في جوابه حول الإشكال الحقيقي الذي يقف وراء عدم توفر مدينة تاويرت على الحافلة الحضرية، بكون "المسألة المادية لا تطرح أي إشكال، لأن المسألة ثقافية، حيث أن عامل الحشمة في المجتمع يمنع النساء من استعمال الحافلة خوفا من الاختلاط والنظرة الدونية، لذا يحتاج السكان لمدة طويلة للاستئناس بالحافلة"¹. لكن النتائج المحصل عليها من خلال الاستمارة الميدانية، توضح عكس ذلك (الوثيقة 3 و4).

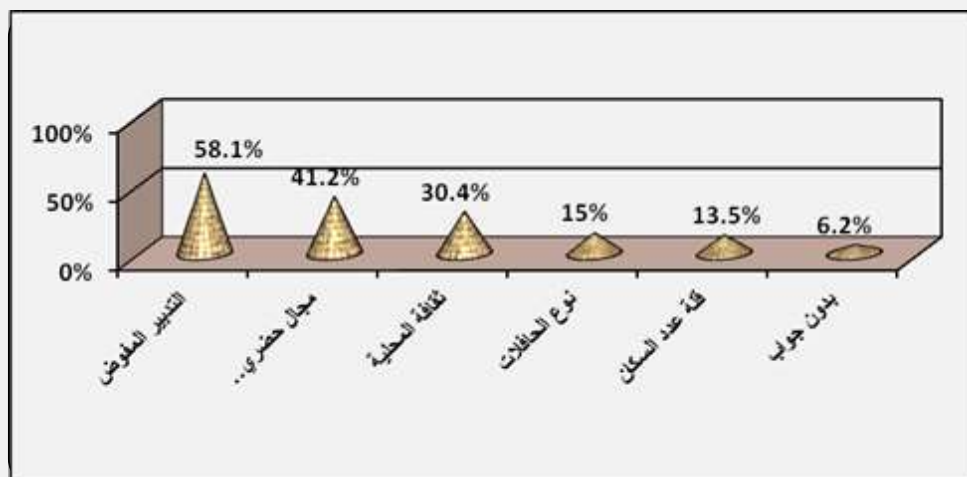


المصدر: الاستمارة الميدانية (2022)

وثيقة 3: الإحساس بالإحراج عند استعمال الحافلة الحضرية بتاويرت

تبين الوثيقة 3 أن 72% من المستجوبين بمدينة تاويرت لم يجدوا حرجا في استعمال الحافلة. كما أوضح بعض المستجوبين أثناء ملء الاستمارة أنه ليس لديهم أي حرج في استعمال الحافلة بمدينة تاويرت في حالة وجودها. مع العلم أن 52.7% من المستجوبين هم إناث و 46.5% هم ذكور.

¹ - مقابلة شفوية مع عضو في المجلس البلدي



المصدر: الاستمارة 2022 (جواب باختيارات متعددة)

وثيقة 4: أسباب غياب خدمة النقل الحضري بتاوريرت حسب المستجوبين

تبين الوثيقة 4 أن السبب في عدم توفر مدينة تاويرت على خدمة النقل الحضري بالحافلة، يرجع بالأساس إلى مسألة التدبير المفوض الذي تعتمد عليه الجهات المختصة المكلفة بتدبير هذا الشأن، بحيث نجد أن 58.1% من المستجوبين عبروا عن ذلك، بينما فقط 30.4% من يربطون غياب خدمة النقل الحضري بالحافلة بمدينة تاويرت بالعامل الثقافي.

3 – المجال الحضري لمدينة تاويرت وعلاقته بالنقل الحضري بالحافلة

عندما نتحدث عن النسيج الحضري، فإننا نقصد ثلاثة عناصر أساسية، وهي المحاور، والكتل السكنية (الأحياء) والفضاءات الحضرية، حيث تتداخل هذه العناصر في تكوين المشهد الحضري. كما أنها تتداخل فيما بينها لجعل المدينة قابلة لاستقبال وعدم استقبال حافلات النقل الحضري، وحركتها المجالية. من هنا سنحاول معالجة علاقة هذه العناصر بالنقل الحضري بالحافلة بتاوريرت.

3-1: مدينة تاويرت مجال حضري في تطور بطيئ

يتميز النسيج الحضري لمدينة تاويرت بعدم الانسجام، فجّل أحياء المدينة ناتجة عن توسع عمراني عشوائي، ولا زالت المدينة في توسع مستمر يمتاز في غالب الأحيان بالعشوائية كذلك، ولا ينضبط لمعايير التخطيط الحضري إلا نادرا. وهذا التوسع العمراني غالبا ما يكون نتيجة الهجرة التي تعرفها المدينة من المناطق المجاورة. هذه الوضعية تخلق عددا من الأحياء في كل الاتجاهات.

من حيث المساحة، يغطي إقليم تاويرت 8541 كلم²، أي حوالي 854100 هكتار. بالنسبة لمدينة تاويرت، تصل مساحتها حاليا (2022) حوالي 11.7 كلم². في حين أن مساحتها كانت سنة 2004، 8,44 كلم²، ومن هنا نستنتج أن في 18 سنة توسعت المدينة بحوالي 3.2 كلم² (الوثيقتان 5 و6)

وثيقة 6: المجال الحضري لمدينة تاويريرت سنة 2022



وثيقة 5 : المجال الحضري لمدينة تاويريرت سنة 2004



Date des images satellite : 16/9/2022 34°24'07.04"N 2°53'39.93"E elev. 403 m altitude 6.63 km

المصدر: Google Maps بتصرف

نستخلص من الوثيقتين 5 و6، أن المدينة عرفت توسعا ملحوظا في الجهة الغربية مع توسع ضعيف في الجهة الجنوبية الشرقية. كما أنها منقسمة إلى جزئين: شمالي وجنوبي (خريطة 2 ص14) يفصلهما خط السكة الحديدية بشكل طولي من الشرق نحو الغرب. وقد بين عضو المجلس البلدي في جوابه عن مساحة المجال الحضري لتاويريرت هل يسمح بنجاح خدمة النقل الحضري بالحافلة، أن المجال الحضري لمدينة تاويريرت ضيق جدا وغير واسع، مما يعيق نجاح هذه الخدمة¹. في حين بين السائق السابق للحافلة بتاويريرت أنه "من حيث شساعة المجال الحضري تحتاج المدينة حاليا إلى الحافلة، لكن بعدد أقل من الخطوط: خط واحد يربط اللوجستيك بحي موجنية"² أي بين غرب وشرق المدينة.

2-3: تباين أحياء مدينة تاويريرت من حيث التنظيم

يصل عدد أحياء المدينة إلى 28 حي وتجزئة (الجدول 1)، منها حي يعود إلى العهد الاستعماري، وهو الحي القديم، الذي يتميز بأزقة وشوارع منتظمة جدا، ذات شكل هندسي متوازي، يسمح بحركية كبيرة بالنسبة للمركبات والراجلين.

جدول 1: أحياء مدينة تاويريرت

الحي		الحي	
1	تجزئة مولاي علي الشريف تمديد	15	حي الرحمة
2	تجزئة مولاي علي الشريف	16	تجزئة المسيرة
3	حي الفتح	17	حي موجنية
4	حي الشهداء (البام)	18	الحي لقديم
5	حي التقدم	19	الحي الجديد
6	حي السلام (الملعب)	20	تجزئة النسيم
7	حي النهضة	21	الحي الصناعي
8	حي المختار السوسي	22	تجزئة القدس
9	حي المسيرة	23	حي البساتين

¹ - مقابلة شفوية مع عضو في المجلس البلدي

² - مقابلة شفوية مع سائق الحافلة السابق بتاويريرت

المصدر: بلدية تاوريرت

المصدر: عمل شخصي باعتماد معطيات من عمالة تاوريرت

يمتاز النسيج الحضري لتاوريرت بارتباطه بالشوارع الكبرى، سواء التي جاءت في إطار التخطيط العمراني أو التي نتجت بشكل عشوائي، خاصة على هوامش المدينة، أي ارتباطها بالنمو المحوري. إلا أن غالبية هذه المحاور ترتبط بمركز

المدينة، ما يرفع من وتيرة حركة التنقل من وإلى وسط المدينة، وهذا ما يقلل من إمكانية خلق مراكز ثانوية تقلل من الضغط على المركز.

3-3: ضعف الشبكة الطرقية بتاويريرت الصالحة لحركة حافلة النقل الحضري

تعتبر الشوارع والأزقة الواسعة المحاور الرئيسية لحركة الحافلات داخل المجال الحضري، وكلما ارتفع عدد هذه الشوارع والأزقة وتقاطعها، ارتفعت نسبة نجاح هذه الخدمة ومرويتها. فالمساحات التي تخلقها هذه الشبكة تسمح بحركية سلسلة للمركبات، دون ضياع وتبذير للوقت في الازدحام، كما أنها تسمح بالربط بين الأحياء المكونة للمدينة. لكن هناك عاملين أساسيين يتدخلان في جودة المحاور وهي الشساعة وحالة الطريق وجودته. وبالتالي، فسائق الحافلة هو الشخص الوحيد الذي له الدراية الكافية حول تأثير هذين العاملين على حافلة النقل بالمجال الحضري. من هنا بين سائق الحافلة السابق بخصوص تأثير حالة الطرق وجودتها على تنقل الحافلة داخل المجال الحضري أنه: "باستثناء شارع مولاي عبد الله وشارع المغرب العربي، كانت طرق المسارات الأخرى متردية، خاصة طريق حي المختار السوسي وبالأخص زنقة الفاسي، وكذلك أزقة 20 غشت وحي التقدم وشارع مولاي علي الشريف تعاني هي الأخرى منذ مدة من كثرة الحفر، خاصة في نقطة التقاطع مع المدار الحضري قرب مسجد التاج، علما أنه شارع ضيق إلا أنه يعرف حركة سير كبيرة".

أما فيما يتعلق بتأثير عرض الطريق على عملية تنقل الحافلة داخل المجال الحضري لتاويريرت، فهناك "نفس الملاحظة، فباستثناء شارع مولاي عبد الله وشارع المغرب العربي وبعض المقاطع من المدار الحضري، تعاني أغلبية المسارات التي كانت تقطعها الحافلة من الضيق، الأمر الذي كان يؤثر بشكل كبير على سرعة ووقت وصولها إلى وجهتها. ونذكر على سبيل المثال زنقة الفاسي بحي المختار السوسي التي غالبا ما كانت سيارة أو شاحنة تعرقل سير الحافلة لمدة تتعدى 5 دقائق".

3-4: التهيئة الحضرية أساسية لتسهيل حركية وسائل النقل الحضري

من المنطقي والبديهي في العصر الحالي أن تأخذ التهيئة الحضرية بعين الاعتبار متطلبات النقل في أي تخطيط حضري أو تهيئة مجالية، حيث يجب أن يراعى تفادي الازدحام، وضيق الممرات ومحاور الشبكة الطرقية الحضرية، لتسهيل حركية الحافلات. لذا فإن سياسات تدبير المجال الحضري بمدينة تاويريرت يجب أن تراعي ضيق هذا المجال، الذي تقسمه السكة الحديدية إلى جزئين، بحيث تعد السكة الحديدية أهم عوائق ربط شمال المدينة بجنوبها (الصورة 1 والخريطة 2)



المصدر: عمل شخصي (27 نونبر 2022)

صورة 1: منظر من أعلى قنطرة تاويريرت يوضح تقسيم السكة الحديدية للمدينة

توضح الصورة أن السكة الحديدية تقسم المدينة إلى جزئين، لذا فهناك فقط أربع ممرات يمكن للمركبات استعمالها للانتقال بين قسبي المدينة، وهي حسب أهميتها على الشكل التالي:

- قنطرة وسط المدينة: تم إنشاؤها سنة 1998. استغرقت الأعمال بها حوالي سنتين، تهدف هذه القنطرة رغم عيوبها، إلى تحقيق سيولة المركبات وحركتها بين جزئي المدينة، حيث أن هذه السيولة والحركية كانت تتوقف عدة مرات في اليوم عند مرور القطار.

تصميم هذه القنطرة لم يأخذ بعين الاعتبار كافة الشرائح الاجتماعية، بحيث تم إغفال حق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التنقل بين قسبي المدينة. كذلك بالنسبة للنساء التي تستعمل عربة الأطفال، فهن لا يجدن المكان المناسب للسير، ما يضطرهن إلى الاستعانة بالمارة لتخطي الدرج على حواف القنطرة.



المصدر: عمل شخصي (27 نونبر 2022)

صور 2 و3 و4: الممرات الضيقة التي يستعملها المارة على قنطرة تاويرت

كما أن المجال المخصص للراجلين العاديين الأصحاء فوق القنطرة صغير جدا، ويخلق الازدحام بين المارة، ما يضطرهم إلى السير في المكان المخصص للسيارات. هذا بالإضافة إلى المشكل الذي تطرحه حوادث السير فوق القنطرة، بحيث تغلق من الجانبين، وذلك لاستحالة المرور بسبب عدم وجود مسلك آخر للمركبات، ما يعرقل عملية الجولان لمدة غير محددة.

- قنطرة المختار السوسي: عبارة عن ممر تحت السكة الحديدية، يسهل حركية المرور والانتقال بين قسبي المدينة في الجزء الغربي منها. ويربط بين حي الحرية وحي المختار السوسي. وعلى العموم، تساهم في تخفيف الضغط المروري في هذه المنطقة

لكن بالنسبة للحافلات، فهي غير قابلة للاستعمال بسبب ضيق الطريق وتعرجها، إضافة إلى أن الطريقة التي أنشئ بها الممر، تعاني من تجمع المياه في الأيام المطيرة، ما يدفع المارة والمركبات إلى تجنب استعمالها.

- قنطرة حي النسيم: هي قنطرة حديثة نشأت مع توسع المدينة في اتجاه الغرب خاصة مع بداية أشغال البناء في تجزئة النسيم. بنيت القنطرة فوق السكة الحديدية في منحدر كبير تربط بين الأحياء الغربية للمدينة. جاءت في إطار التهيئة الحضرية التي عرفتها المدينة خاصة ببناء الطريق الدائري (لاروكاد) الذي يربط بين غرب وجنوب المدينة.

- قنطرة حي النهضة: لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه القنطرة صغيرة جدا (صورة 5)، تقع في شرق المدينة تحت السكة الحديدية، وهي في الأساس مخصصة لتصريف مياه الأمطار.



المصدر: معاينة ميدانية 15 أبريل 2023

صورة 5: ممر تحت قنطرة السكة الحديدية بشرق المدينة

تستعمل هذه القنطرة من طرف المركبات الصغيرة والدراجات النارية والعادية والراجلين، وتخفف نوعا ما من الضغط على قنطرة وسط المدينة، بحيث تربط حي تجزئة المسيرة بالجزء الجنوبي الشرقي لحي النهضة. لكن لا يمكن استخدامها من طرف الحافلة، وهذا ما كان يدفع تلك القادمة من والمتجهة إلى حي موجنية، إلى تغيير مسارها والمرور فوق قنطرة وسط المدينة، وهو ما يزيد من المسافة المقطوعة ووقت الوصول بسبب الازدحام.

3-5: انعدام ممرات آمنة للراجلين بين جزئي المدينة

يجب التذكير هنا، على أنه للانتقال بين طرفي المدينة الشمالي والجنوبي، يستعمل المارة بشكل يومي مجموعة من الممرات الضيقة وغير القانونية وغير الآمنة، وتقطع السكة الحديدية بشكل مباشر. هذه الممرات يتجاوز عددها سبعة¹. ورغم عدم قانونيتها، إلا أنها المجالات الوحيدة التي يمكن للراجلين استعمالها للتنقل بين طرفي المدينة. فالقنطرة بوسط المدينة مخصصة للعربات وليس للراجلين. كما تم تشييد درج ملتصق بالقنطرة (صورة 6) صعب الاستعمال، ولا يمكن لمجموعة من الفئات الاجتماعية استعماله كالمرضى والنساء الحوامل والشيوخ والأطفال والنساء بعربات الأطفال وحتى الأشخاص الأصحاء يجدون صعوبة في استعماله.

¹ - معاينة ميدانية (ماي 2023)



المصدر: معاينة ميدانية (2023)

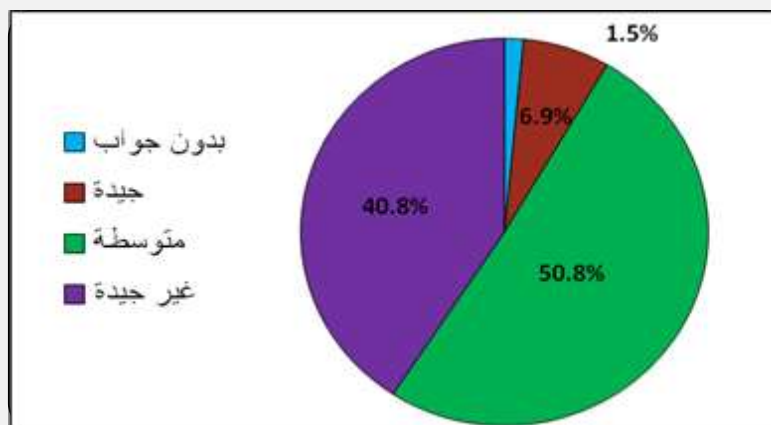
صور6: ممر الراجلين ملتصق بقنطرة تاويرت صور7 و8: ممر عشوائي على السكة الحديدية بوسط المدينة

تقدم الصورتان 7 و8، نموذجا لأحد الممرات غير الآمنة، التي يستعملها الراجلون من أجل الانتقال بين جنوب وشمال المدينة. نلاحظ في الصورة 8 وجود أشخاص داخل السور المخصص للحماية، وقت مرور القطار. ومن خلال الملاحظة الميدانية، اتضح أن كل الممرات تقطع بشكل مباشرة السكة الحديدية، لذا نرى أن هناك عدة ممرات تحتاج إلى إعادة النظر في تأهيلها، بسبب كثرة مستخدميها يوميا من الراجلين (خاصة الشيوخ والنساء) ومستعملي الدراجات الهوائية. لذا فعملية تأهيل هذه الممرات، سيخفف الضغط على قنطرة وسط المدينة خاصة من طرف الراجلين، كما سيعمل على خلق ممرات آمنة تأخذ بعين الاعتبار جميع شرائح المجتمع.

4- تعاني المحاور الطرقية بمدينة تاويرت من بعض الاكراهات

4-1: شوارع وأزقة ذات أرضية متردية

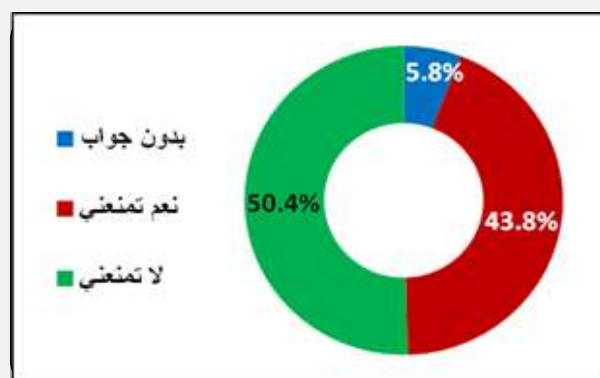
من خلال المعاينة الميدانية، يتضح أن أرضية الطرق بالمدينة تواجه عددا من الإشكالات. حيث يلاحظ تردي وضعيية الغالبية العظمى من الطرق والمحاور بسبب التشقق ووجود حفر وضعف جودة تشييدها. لذا من الضروري معرفة وجهة نظر الساكنة فيما يخص جودة أرضية شوارع وأزقة المدينة وتأثيرها على النقل الحضري بالحافلة (وثيقة 7).



المصدر: الاستمارة الميدانية (2022)

وثيقة 7: موقف ساكنة تاويرت المستجوبة من وضعية أرضية الشوارع والأزقة

يتضح من خلال الوثيقة 7، أن 50,8% من الساكنة المستجوبة ترى أن أرضية الطرق والأزقة غير جيدة، بينما 40,8% ترى أنها متوسطة الجودة، في حين فقط 6,9% ترى أن أرضية الطرقات والأزقة جيدة. ومن خلال المقابلة الشفوية مع سائق الحافلة، أوضح فيما يخص تأثير حالة الطرق وجودتها على عملية التنقل بالحافلة داخل المجال الحضري بتاويرت، أنه "باستثناء شارع مولاي عبد الله وشارع المغرب العربي، كانت طرق المسارات الأخرى متردية، خاصة طريق حي المختار السوسي وبالأخص زنقة الفاسي، وكذلك أزقة 20 غشت. وشارع مولاي علي الشريف يعاني هو الآخر منذ مدة من كثرة الحفر، خاصة في نقطة التقاطع مع المدار الحضري قرب مسجد التاج (الخلفاء)، علما أنه شارع ضيق، إلا أنه يعرف حركة سير كبيرة"¹. وفي نفس السياق، أوضح المستجوبون (وثيقة 8) تأثير هذه الوضعية على النقل باستعمال الحافلة خلال التجربة السابقة.



المصدر: الاستمارة الميدانية (2022)

وثيقة 8: رأي المستجوبين حول تأثير جودة أرضية الأزقة والشوارع بمدينة تاويرت عند استعمالهم للحافلة

من خلال الوثيقة، نلاحظ أن 50,4% من المستجوبين لم تمنعهم هذه الوضعية المتردية لأرضية الشوارع والأزقة من استعمال الحافلة. في حين نجد 43,8% من المستجوبين كانت هذه الوضعية تمنعهم من استعمال الحافلة.

¹ - مقابلة شفوية مع سائق الحافلة السابق

4-2: عرض المحاور الطرقية يؤثر على عملية التنقل بالحافلة داخل المجال الحضري لتاوريرت

من الواضح جدا أن حافلات النقل الحضري تستعمل المحاور الكبرى، التي تجمع بين عدد من الأحياء والمرافق العمومية، بحيث تبقى "الحافلة وسيلة تقرب الزبون من وجهته وليس إيصاله إلى وجهته"¹. غالبا ما يطرح عرض هذه المحاور، إشكالات تقف حاجزا أمام أداء الحافلة لمهمتها بشكل طبيعي، أبرزها مشكل الازدحام.

بالنسبة لمدينة تاوريرت، فالمحاور الكبرى داخل مجالها الحضري محدودة جدا، حيث نجد شارع المغرب العربي، والذي هو عبارة عن جزء من الطريق الوطنية رقم 6، عرضه حوالي 20 متر²، وطوله حوالي 4.2 كلم³، ويمر من وسط المدينة. يضم هذا الشارع عددا من المرافق والخدمات العمومية كالمستشفى الإقليمي، والمحكمة الابتدائية ومقر العمالة، والمحطة الطرقية وعددا من الوكالات البنكية. كما أنه قريب من مرافق أخرى كالبريد ومحكمة الأسرة، ومحطات سيارات الأجرة التي تتجه شرق وغرب المدينة. وهناك شارع مولاي عبد الله الذي يبلغ عرضه حوالي 12 متر، وطوله حوالي 3 كلم⁴، وهو جزء الطريق الوطنية رقم 19، ويربط وسط المدينة بجنوبها في اتجاه مدينة دبدو، كما يعرف حركة تنقل كبيرة جدا، ويعاني دائما من الضغط الكبير والانسداد بسبب الازدحام، ما يقلل من طاقته الاستيعابية، لارتباطه بقنطرة وسط المدينة. وهناك الطريق الدائري (لاروكاد) الذي يختلف في عرضه من منطقة إلى أخرى، كما تدخل في طول بعض الأزقة الأخرى التي كانت موجودة قبل تشييده.

وبخصوص تأثير عرض المحاور الطرقية على حركة الحافلة في المجال الحضري لتاوريرت، يقول السائق السابق: "باستثناء شارع مولاي عبد الله وشارع المغرب العربي وبعض المقاطع من المدار الحضري، تعاني أغلبية المسارات التي كانت تقطعها الحافلة من الضيق، والذي كان يؤثر بشكل كبير على سرعة ووقت وصول الحافلة إلى وجهتها. ونذكر على سبيل المثال زنقة الفاسي بحي المختار السوسي التي غالبا ما كانت سيارة أو شاحنة تعرقل سير الحافلة لمدة تتعدى 5 دقائق"، (صورة 9 و10).



المصدر معاينة ميدانية (2023)

صورة 9 و10: جزء من زنقة الفاسي وسط حي المختار السوسي

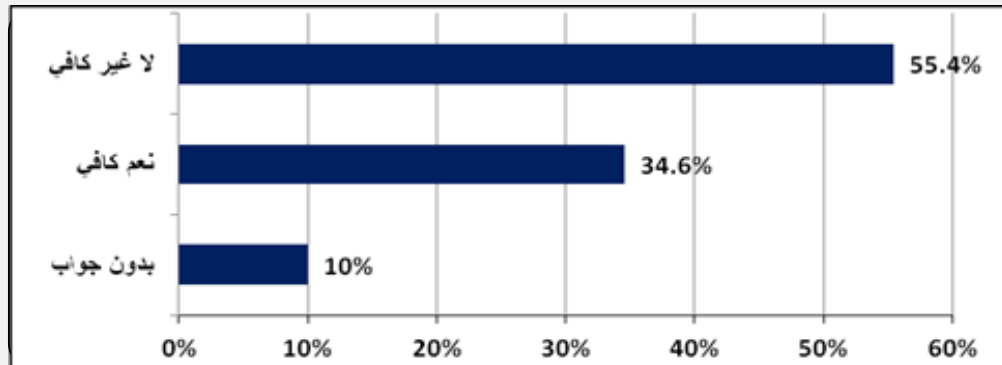
¹ - مقابلة شفوية مع سائق الحافلة السابق

² - معاينة ميدانية (2022)

³ - تم حساب المسافة باستعمال Google Earth Pro، 29 ماي 2023، 9 و20د.

⁴ - تم حساب المسافة باستعمال Google Earth Pro، 29 ماي 2023، 9 و28د.

لابد من الإشارة هنا إلى أنه خلال التجارب السابقة، فالحافلة كانت تستعمل عددا من الأزقة الضيقة نظرا لوجود زبناء أكثر من المحاور الكبرى. نجد هنا أن المستجوبين قد عبروا كذلك عن تأثير عرض المحاور الطرقية على الحافلة (وثيقة 9).



المصدر: الاستمارة الميدانية (2022)

الوثيقة 9: رأي المستجوبين حول تأثير عرض الأزقة والشوارع بمدينة تاويرت على للحافلة

من خلال الوثيقة 9، نلاحظ أن 55,4% من المستجوبين أوضحوا أن عرض المحاور والطرق التي كانت تستعملها الحافلة غير كافية لأداء مهمتها بشكل سلس، في حين 34,4% منهم بينوا أن عرض المحاور كان كافيا لحركة الحافلة.

خاتمة

عموما ما يمكن استنتاجه بخصوص تداخل كل من العامل الديموغرافي والاجتماعي والنسيج الحضري في غياب واستمرار النقل الحضري بالحافلة بمدينة تاويرت، كون عدد السكان في تزايد مستمر، وهذا ما يدفع إلى العمل من أجل تمكين هذه المدينة من خدمة النقل الحضري بالحافلة. كما أن البعد الاجتماعي لم يؤثر بشكل كبير على عدم استعمال الساكنة للحافلة في التجارب السابقة.

وبخصوص عامل النسيج الحضري وتوسع المدينة، نجد أن تاويرت لم تعرف توسعا كبيرا، لكن هذا لا يمنع من ضرورة تمكين المدينة من هذه الخدمة، مع ضرورة الاهتمام بالمحاور الطرقية وإعادة تأهيلها، وكذا العمل على خلق ممرات آمنة لتنقل الساكنة بين شمال وجنوب المدينة. بالإضافة إلى أن المدينة هي عاصمة الإقليم وتتوفر على عدد من الوحدات الصناعية التي توظف النساء بشكل أساسي، ما يجعل من النقل الحضري بالحافلة ضرورة ملحة.

المراجع

- مجيد ملوك السامرائي "جغرافية النقل المعاصرة وتطبيقاتها الحاسوبية"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، مطبعة رشاد برس، 2015.
- سليم بوقنة "المميزات الأساسية الإستراتيجية الوطنية لنقل حضري مستدام في الجزائر: دراسة ميدانية" مقال: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 27 دجنبر 2012. ص: 173-208.
- نجلاء غورابي: "الحركية المجالية بين العرض والطلب، محاولة للتقييم: حالة التجمع الحضري العنابي"، علوم وتكنولوجيا: د، الهندسة المعمارية وعلوم الأرض، مجلد 2019، عدد 50، ص 5-15.

- المديرية للجهوية للشرق، المندوبية السامية للتخطيط: "المغرب في أرقام"، يونيو 2017، مجلة علوم و تكنولوجيا د، علوم الأرض; عدد 50 (2019): العدد 50 ديسمبر 2019; 18-05،
- منوغرافية مدينة تاويرت سنة 2017،
- بلدية تاويرت، مصلحة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافة والرياضة
- Autobus, <https://www.uitp.org/topics/bus//>
- Émile MÉRENNE :« Géographie des transports contraintes et enjeux », Ed Collection «Didact Géographie», Presses universitaires de Rennes, France, septembre 2013.
- Google Maps
- Google Earth Pro
- HCP, Direction Régionale de l'Oriental «projections de la population des provinces et des communes de 2014-2030. Décembre 2017. la Région de l'Oriental»
- HCP «Annuaire statistique des régions année 2018» Publié le : 28-07-2020.
- Iragaël Joly, Sophie Masson, Romain Petiot «Les déterminants de la demande en transports collectifs urbains : comparaison internationale et analyse économétrique», Article : **les Cahiers Scientifiques du Transport N° 50/2006**
https://www.researchgate.net/publication/49130083_Les_determinants_de_la_demande_en_transports_collectifs_urbains_comparaison_internationale_et_analyse_econometrique- vu le 20 mars 2022 à 12h30.

العوامل المؤثرة في رسم السياسة النفطية العراقية 1958-2014

لى عبد العزيز مصطفى: جامعة الموصل- كلية الآداب- قسم التاريخ

ملخص البحث:

يعد موضوع النفط واحداً من المواضيع التي شغلت اهتمام الأوساط السياسية والاقتصادية في العراق منذ اكتشافه ولحد الآن وتكمن هذه الأهمية انطلاقاً من كون النفط واحداً من أهم مصادر الدخل الرئيسية فضلاً عن كون عوائد النفط المصدر الوحيد في تمويل المشاريع التنموية التي تم إقرارها خلال تاريخ العراق المعاصر.

إلا أن هذا المورد المهم شكّل مصدر خطر لتاريخ العراق السياسي والاقتصادي فشركات النفط هيمنت على إنتاج وتسويق النفط العراقي حتى صدور قانون التأميم عام 1972 مما أجبر الحكومات العراقية على الازعان للمطالب خشية أن تحرم نفسها من هذا المصدر الاستثنائي للتمويل. ومما لا شك فيه فإن هناك عوامل عدة أدت إلى هذه النتيجة الحتمية والتي تأتي في مقدمتها خضوع العراق لفترة طويلة للنفوذ البريطاني وتوجهاته خلال العهد الملكي، وتساهل هذه الحكومات مع شركات النفط الاحتكارية من جهة وإنفاق هذه الشركات على حصص وامتيازات استثمار النفط في العراق بنسب زهيدة، فيما امتنعت هذه الشركات على منافسة بعضها البعض في الحصول على مثل هذه الامتيازات مما قاد في النهاية إلى مسألة طبيعية ألا وهي حصر حقوق التنقيب على النفط واستثماره لجماعات معينة لم تكن حصة العراق من هذه الثروات إلا نسبة ضئيلة لم تتجاوز 4 شلنات لكل طن سنوياً لترتفع هذه النسبة إلى 6 شلنات عام 1951 مما أثر على الواقع السياسي والاقتصاد للعراق ودفع الحكومات العراقية إلى الدخول في صراع طويل مع الشركات الاحتكارية من أجل الحصول على ثرواته الوطنية واستثمارها. واستمر الحال على ما هو عليه حتى صدور قرار التأميم الذي عُد في نظر الكثيرين أكبر ضربة سياسية تم توجيهها للشركات الاحتكارية العاملة في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص. إلا أن هذا المورد الاقتصادي المهم – انتاجاً وتسويقاً- تعرض إلى عدة انتكاسات وعبر فترات تاريخية مهمة من تاريخ العراق المعاصر امتدت إلى عام 2014، أثرت بشكل أو بآخر على تطور الصناعة النفطية في العراق.

الكلمات المفتاحية: عوائد النفط – الشركات الاحتكارية- التأميم – الحكومة العراقية- الاقتصاد العراقي

Factors Influencing the Formation of Iraqi Oil Policy 1958-2014

Abstract

The topic of oil has been one of the subjects that has captured the attention of political and economic circles in Iraq since its discovery until now. This importance arises from the fact that oil is one of the most significant sources of primary income, and the revenues from oil are the sole source of funding for development projects approved throughout modern Iraqi history.

However, this crucial resource posed a threat to Iraq's political and economic history. Oil companies dominated the production and marketing of Iraqi oil until the nationalization law was enacted in 1972, forcing Iraqi governments to comply with demands for fear of depriving themselves of this exceptional source of funding. Undoubtedly, several factors led to this inevitable result, with Iraq being subject to long periods of British influence and directives during the monarchical era. The governments' leniency towards monopolistic oil companies,

coupled with these companies' minimal spending on oil investment shares and privileges in Iraq, while refraining from competing with each other for such privileges, ultimately led to a natural outcome—the concentration of the rights to explore and invest in oil for specific groups.

Iraq's share of these resources was only an insufficient percentage, not exceeding 4 shillings per ton annually. This percentage increased to 6 shillings in 1951, affecting Iraq's political and economic reality. Iraqi governments were compelled to engage in a long-standing conflict with monopolistic companies to obtain and invest in their national wealth. This situation persisted until the nationalization decision, which many consider the most significant political blow directed at monopolistic companies operating in the region in general and Iraq in particular.

However, this crucial economic resource, both in production and marketing, faced several setbacks throughout significant historical periods in modern Iraqi history, extending until 2014, impacting the development of the oil industry in Iraq in one way or another.

Keywords: oil revenues - monopoly companies - nationalization - the Iraqi government - the Iraqi economy

التمهيد:

يرقى تاريخ الاهتمام بالنفط العراقي إلى الربع الأخير من القرن التاسع عندما ما كان جزءاً من الدولة العثمانية وكانت معظم البعثات الأثرية وتحديد الألمان التي وفدت إلى العراق تستهدف العثور على النفط أكثر من العثور على الآثار⁽¹⁾. حيث عد منبع النفط في القيارة أول المنابع تم الكشف عن النفط فيها عام 1846 من قبل د.باول رور هرباخ Paul RohrBach⁽²⁾. وفي عام 1864 تم اكتشاف النفط في مندلي من قبل المهندس مايسنر Mysner⁽³⁾.

إلا أن نقطة التحول الأساسية في الاستكشافات النفطية كانت خلال المدة 1871-1901 عندما تم استقدام العديد من البعثات الألمانية إلى العراق والتي أكدت في تقاريرها وجود النفط وبكميات غزيرة⁽⁴⁾. وكانت جهود البحث عن النفط قد تركزت في منطقة الموصل، مما دفع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876-1909) في عام 1882 إلى إصدار فرمان يقضي بضم أراضي ولاية الموصل النفطية بما في ذلك القيارة إلى أملاكه الخاصة، مقابل دفع مبالغ زهيدة بحجة الاحتفاظ بها ومنع استخدامها من قبل الأجانب، والاستفادة منها في ترقية أحوال البلاد⁽⁵⁾. والحق بهذا الفرمان فرمان آخر عام 1889 والذي حصر بموجبه امتيازات البحث عن النفط في ولاية الموصل بخزائنه الخاصة⁽⁶⁾.

كانت الشركات الألمانية في مقدمة الدول الأوروبية التي تسابقت للحصول على الامتيازات النفطية وقد حصلت شركة سكة حديد الأناضول Ottoman roil co of Anatolia على أول هذه الامتيازات لمدة سكة حديد بغداد-برلين عندما وقعت مع السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1899 على الاتفاقية التي نصت على مد خط حديدي من قونية مروراً ببغداد ثم

(¹) سليم طه التكريتي، معركة النفط في العراق، ج1، مطبعة الزهراء، (بغداد، 1952)، ص 12.

(²) المصدر نفسه، ص 11.

(³) فيصل محمد الاحميم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين 1908-1914، مطابع الجمهور، (الموصل، 1975)، ص 215.

(⁴) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952، ط1، (بغداد، 1980)، ص 20.

(⁵) المصدر نفسه، ص 21.

(⁶) خليل علي مراد وعلي شاكور علي، الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، وثيقة رقم 35، المؤرخة في 7 شباط 1889، ص 132-133. فيما أكدت مصادر أخرى أن إصدار هذا الفرمان كان بتوجيه من المهندس كالوست سركييس كولبنكيان G.S.Culbenkian (1869-1955) الذي كان قد كلف من قبل السلطات العثمانية بالتجسس عن النفط في الأراضي العراقية، والذي أكد في تقاريره المرفوعة للسلطان العثماني وجود النفط وتحديد في ولاية الموصل وحث السلطات على استغلالها باستخدام رؤوس أموال أجنبية. عبد الحميد العلوي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج1، وزارة الإعلام، (بغداد، 1973)، ص 84-85.

البصرة وتمت المصادقة على هذا الامتياز من قبل الحكومة العثمانية في 5 آذار 1903. وقد أعطى الامتياز المذكور الحق للشركة بالتنقيب عن النفط لمسافة (20) كلم على جانبي الخط الحديدي المتفق عليه⁽¹⁾.

حاولت بريطانيا الحصول على امتياز النفط العراقي وأوفدت لهذا الغرض وليم نوكس دارسي W.N.Darcy لمفاوضة الدولة العثمانية إلا أن هذه المفاوضات لم تصمد أمام النفوذ الألماني وانقلاب الاتحاديين عام 1908⁽²⁾. ولم تستأنف المفاوضات من جديد حتى عام 1909 وإلى جانب الألمان والبريطانيين سعت شركة نفط رويال دوتش The royal Dutch Shell oil co. للحصول على امتياز نفطي في العراق بواسطة إحدى شركاتها الفرعية وهي شركة أنكلوساكسون-The Analo Saxo oil co. وبمساعدة من كولبنكيان كما جرت محاولات بلجيكية مشابهة عام 1907⁽³⁾.

في عام 1910 تم الإعلان عن تأسيس البنك الوطني التركي The national bank of Turkey برأسمال بريطاني وبتشجيع من السفير البريطاني في استانبول أرنست كاسل A. Cassel وتمكن هذا البنك من الحصول على نصيب مهم في نفط العراق وفي عام 1912 جرى تأسيس شركة النفط العراقية (TPC) Turkish petroleum company Lid⁽⁴⁾.

حيث وزعت أسهم شركائها على النحو التالي:

جدول رقم (1)⁽⁵⁾

البنك	النسبة
البنك الألماني	25 %
شركة الأنكلوساكسون	25 %
البنك الوطني التركي	50 % منها 10 % كولبنكيان

في 23 تشرين الأول 1912 أزداد رأسمال الشركة ليصل إلى 80 ألف باون إسترليني وأصبح مقر الشركة في لندن

بعد أن أصبح أسهمها شركة النفط التركية Turkish petroleum Company Ltd

في 19 آذار 1914 تم التوقيع على اتفاقية وزارة الخارجية البريطانية تحت إشراف الحكومتين البريطانية والألمانية وبجهود من كولبنكيان بعدما حصلت شركة النفط الأنكلو-فارسية على حصة الأسد فيها⁽⁶⁾، واشتركت فيها المؤسسات الأتية⁽⁷⁾:

جدول رقم (2)

الشركة	النسبة
شركة النفط الأنكلو-فارسية	47,5 %
البنك الألماني	25 %
شركة الأنكلو - ساكسون	22,5 %
كولبنكيان	5 %

(¹) خليل علي مراد، "التنافس الدولي على نفط ولاية الموصل قبل الحرب العالمية الأولى"، مجلة أوراق موصلية، العدد 4، 2003، ص 21.

(²) العلوي واللامي، المصدر السابق، ج 1، ص 121.

(³) مراد، المصدر السابق، ص 22.

(⁴) العلوي واللامي، المصدر السابق، ج 1، ص 147.

(⁵) التكريتي، المصدر السابق، ص 26.

(⁶) Benjamin shawadran, "the Oli of Iraq", Middle Eastern Affairs, V3, (New York, 1952), P.360

(⁷) George lenczowsk, Oli and state in the middle East, Cornell university press, (New York, 1960), 14.

لم يفز الأتراك بأي نصيب لهم في الشركة رغم أنهم أصحاب السيادة في المنطقة. كما تضمنت الاتفاقية منع أي طرف من الأطراف المساهمة في الشركة السعي لاستغلال نفط الدولة العثمانية بصورة منفردة. وفي السنة نفسها وجه السفيرين الألماني والبريطاني برقية إلى رئيس وزراء الحكومة العثمانية (سعيد حليم باشا) طالبين فيها منح امتياز نفط ولايتي بغداد والموصل إلى شركة النفط التركية وقد وافق الأخير بقوله: "نوافق على تأجير هذه المنابع إلى شركة النفط التركية مع الاحتفاظ لنفسها بحق الاشتراك فيها وتحسين شروط معاملتها..."⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الشركة حصلت على امتياز للتنقيب عن النفط في الأراضي العثمانية كافة ومنها العراق إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 حال دون إتمام ذلك⁽²⁾. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى ظهرت فرنسا كمنافس لبريطانيا في تقسيم الإمبراطورية العثمانية واستغلال ثروات المنطقة كلها خاصة وأنها أحد الأطراف المنتصرة في الحرب وبالتالي حصلت فرنسا وبموجب معاهدة سايكس-بيكو عام 1916 على كل من سوريا ولبنان والموصل⁽³⁾.

بدأت مرحلة جديدة من المباحثات والمساومات بين فرنسا وبريطانيا بعد عقد هدنة مودروس Mudros بين الحلفاء وتركيا في 30 تشرين الأول 1918 وفي أعقاب الاحتلال البريطاني للموصل، واستمرت لفترة طويلة تنازلت خلالها فرنسا عن الموصل مقابل منحها حصة من نفطها، لكن بريطانيا رفضت الطلب في بادئ الأمر، إلا أنها سرعان ما وافقت عليه بسبب خشيتها من لجوء فرنسا إلى الولايات المتحدة ومن ثم تكوين جبهة موحدة ضد المصالح البريطانية في نفط العراق⁽⁴⁾.

في 24 نيسان 1920 عقدت اتفاقية سان ريمو التي وافقت بموجها فرنسا على التخلي على الموصل بعد حصولها على نسبة 25% من حصة شركة النفط التركية التي كان لبريطانيا السيطرة الكاملة عليها⁽⁵⁾. وفي 14 آذار 1925 تقدمت شركة النفط التركية بطلب إلى الحكومة العراقية لمنحها امتياز النفط في ولايتي الموصل وبغداد على اعتبار أنها وارثة للدولة العثمانية. حيث دخل الطرفان العراقي والتركي في جولة من المفاوضات التي تزامنت مع ظهور مشكلة الموصل⁽⁶⁾ ومطالبة تركيا بضم هذه الولاية إليها وإحالة الموضوع إلى عصبة الأمم، فشكّل ذلك فرصة استغلتها الشركات المساهمة في هذه الشركة للضغط على الحكومة العراقية واجبارها على منح الامتياز وبالشروط التي تفرضها الشركة، وبالفعل وافقت الحكومة العراقية على التوقيع على اتفاقية الامتياز التي جوبهت بمعارضة شعبية واسعة النطاق⁽⁷⁾.

باشرت الشركة في اجراء تحرياتها حتى تم العثور على النفط في حقول بابا كركر عام 1927 عندما تدفق النفط بمعدل (50-100) الف برميل في اليوم إلا أن الشركة لم تباشر بتصدير النفط لأسباب عدة منها:

(1) قاسم احمد العباس، وثائق النفط في العراق، ج1، شركة النفط الوطنية العراقية، (بغداد، 1972)، ص 175.

(2) على اثر خسارة ألمانيا الحرب صادرت بريطانيا حصة ألمانيا في الشركة.

(3) راشد البراوي، حرب البترول في العالم العربي، دار الكاتب العربي، (القاهرة، 1967)، ص 10.

(4) كانت بريطانيا وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى قد سيطرت على أغلب المساهمين في شركة النفط التركية بعد أن سيطرت على حصة المانيا البالغة 25% وحصة شركة شل الهولندية البالغة 25% وشركة النفط الانكلو-فارسية 50%، أما كولينيكيان فكان بريطاني الجنسية. العلوي واللامي، المصدر السابق، ص 191-192.

(5) عيدان شبيب سليم الحمداي، شركة نفط الموصل المحدودة 1928-1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2012)، ص 35.

(6) مشكلة الموصل: تعود جذور هذه المشكلة إلى عام 1916 عندما أقرت اتفاقية سايكس-بيكو وضع الموصل تحت النفوذ الفرنسي، الأمر الذي لم يحظى بموافقة بريطانيا التي كانت قد احتلت هذه الولاية في تشرين الثاني 1918، وقد أثرت هذه المشكلة من جديد في مؤتمر لوزان عام 1923. وتم عرض القضية على عصبة الأمم التي وافقت على تشكيل لجنة للنظر في هذه القضية، وبعد عدة زيارات نظمها اللجنة إلى الموصل وعدد من المدن العراقية وافقت على ضم الموصل إلى العراق. للتفاصيل راجع: فاضل حسين، مشكلة الموصل، ط3، مطبعة اشبيلية، (بغداد، 1977)، ص 54.

(7) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط5، مطبعة دار الكتب، (بيروت، 1978)، ص 267.

1- ان الاتفاقية لم تعد تطمئن الشركة لأن المساحة المخصصة لها (192) ميل² لا تكفي لتغطية حقول كركوك الواسعة وحدها وهناك احتمالية وجود حقول أخرى في كركوك وأن التنازل عن بقية الأراضي المشمولة بالامتياز قد يوقع تلك الحقول بأيدي الشركات الأخرى وبخاصة الأمريكية، وبالتالي أخذت الشركة تماطل في اختيار المساحة المخصصة لها كما سعت بريطانيا لإلغاء سياسة الباب المفتوح.

2- الخلاف الذي نشب بين بريطانيا وفرنسا حول الطريق الذي تسلكه أنابيب النفط والسكك الحديدية المقترح مده من كركوك إلى البحر المتوسط وقد أرادت بريطانيا أن يمر الخط عبر مناطق نفوذها في شرقي الأردن وفلسطين إلى حيفا. إلا أن فرنسا تمسكت بمطالبها القاضية بوجود مد هذا الخط عبر مناطق نفوذها في سوريا ولبنان إلى طرابلس وفق ما جاء في معاهدة سان ريمو. أمام هذه العوامل لم يكن أمام بريطانيا إلا إنهاء الانتداب على العراق ومنحه الاستقلال الشكلي، مما أجبر فرنسا على اتخاذ نفس الإجراء في إنهاء انتدابها على سوريا تمهيداً لإعلان الاتحاد مع العراق بزعامة الملك فيصل الأول مما يضمن لبريطانيا في النهاية السيطرة على منافذ النفط العراقي⁽¹⁾.

في عام 1929 جرى استبدال اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (Iraq petroleum company) وبإسهام بريطاني وفرنسي وأمريكي وكولمبيكيان⁽²⁾. حيث أصرت الشركات الأمريكية على تحديد حصتها في هذه الشركة، وبالتالي دخلت الشركة عام 1931 في مفاوضات مع الحكومة العراقية لتعديل اتفاقية عام 1925 لإلغاء نظام القطع وسياسة الباب المفتوح. كما تعهدت بمد أنابيب لنقل النفط من كركوك إلى البحر المتوسط، وعلى شكل خطين، قُطِر كل منهما 12 انج إرضاءً للحكومتين البريطانية والفرنسية يتجه الأول إلى حيفا عبر شرقي الأردن وفلسطين وبطول (620) ميلاً. أما الخط الثاني فيتجه إلى طرابلس ويمر بسوريا ولبنان وبطول (532) ميلاً. وتم تصدير أول شحنة من النفط العراقي من كركوك إلى الأسواق العالمية عام 1934⁽³⁾.

أصبحت شركة نفط العراق أهم شركة مستثمرة في العراق وتمكنت بعد ذلك من توسيع عملها النفطي ليشمل كل مساحة العراق، بعد أن حصلها على امتيازات مماثلة خلال الأعوام 1932، 1938 مع شركتي نفط الموصل⁽⁴⁾ وشركة نفط البصرة⁽⁵⁾ وهما شركتان فرعيتان لشركة نفط العراق ومع شركة نفط خانقين⁽⁶⁾ أصبحت شركة نفط العراق هي المهيمنة على جميع مساحة العراق.

(¹) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1919)، ص 23.

(²) صبري عبد الرزاق، واقع الصناعة النفطية في الوطن العربي، (بغداد، 1980)، ص 10-13؛ سليمان، المصدر السابق، ص 132-133.

(³) كان من المقرر أن يحمل الخطان (1,35) مليون برميل في الشهر. وانتهى العمل من إنشاء خط كركوك - طرابلس في حزيران 1934، وجرى افتتاحه في تموز 1934، أما الخط الثاني فجري افتتاحه في كانون الثاني 1935، للتفاصيل يراجع عمار حبيب سمين، خط أنابيب كركوك - جيهان 1977-2003 وأثره على إنعاش الحياة الاقتصادية في تركيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة كركوك، 2020)، ص 14.

(⁴) شركة نفط الموصل: تأسست عام 1932 لتغطية مناطق شمال غرب العراق، عين زالة، القيارة، بطمة، مخمور، وبعد العثور على النفط في كركوك منحت (شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة) امتياز التنقيب على النفط في ولاية الموصل، وفي عام 1936 اشترت شركة نفط العراق أسهم هذه الشركة، في عام 1941 جرى تبديل اسم الشركة إلى شركة نفط الموصل المحدودة، بدأت الشركة في إنتاج وتصدير النفط من حقل عين زالة عام 1952. سليمان، المصدر السابق، ص 132-143.

(⁵) شركة نفط البصرة: تأسست عام 1938 وكانت مساحة امتيازها (89,250) ميل²، كان أول اكتشاف للشركة حقل الزبير عام 1948. قدر إنتاج هذا الحقل عام 1952 (2,2) مليون طن وفي عام 1951 تم اكتشاف حقل الرميلة. في عام 1954 قامت الشركة ببناء ميناء العميق لتحميل الناقلات العملاقة. المصدر نفسه، ص 143-144.

(⁶) شركة نفط خانقين: تأسست عام 1925 وهي بالأصل فرع من امتياز دارسي (شركة النفط الانكلو-فارسية)، كانت الشركة تقوم بتكرير النفط في مصطفي الوند ومن ثم توزيعه وبيعه إلى العراق لتأمين الاستهلاك المحلي. في عام 1958 أنهت الحكومة العراقية امتياز الشركة وأصبحت الشركة ملكاً للحكومة العراقية. علي معجل خلف عودة الشيعي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية (أبن رشد)، (جامعة بغداد، 2002).

في عام 1938 وقعت شركة نفط العراق والحكومة العراقية اتفاقاً جديداً نصت المادة الثالثة منه على عدم جواز منح الحكومة العراقية أي امتيازات في الأراضي التي تقع غرب نهر دجلة بشروط أسهل لطالب أي امتياز آخر من الشروط المعروضة على الشركة نفسها ما لم تعرض تلك الامتيازات عليها أولاً⁽¹⁾.

في عام 1946 شرعت شركة نفط العراق بمد خطين موازيين للخطين السابقين بقطر (16) انج وكان الخط الأول قد أوشك على الانتهاء إلا أن اندلاع حرب عام 1948 أوقف العمل به. كما توقف ضخ النفط إلى حيفا في السنة ذاتها. أما الخط الثاني المتجه إلى طرابلس عبر سوريا فتم إنجازه عام 1949. وفي عام 1952 تم مد خط ثالث من كركوك إلى ميناء بانياس على البحر المتوسط بطول (56) ميلاً وبسعة مليون طن سنوياً⁽²⁾.

ورغم غزارة آبار النفط العراقي إلا أن صادرات العراق لم تتجاوز حتى عام 1950 أكثر من (46,099,000) برميل نفط فيما وصلت الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية (157,491,000) برميل وفي إيران (49,640,000) برميل علماً أن النفط قد تم اكتشافه في العراق قبل هذه المناطق بسنوات. فضلاً عن ذلك لم تتجاوز حصة العراق (4) شلنات عن كل طن من النفط الخام المستخرج حيث بلغ مجموع المبالغة المستحصلة من النفط لغاية 1958 بحدود (45) مليون دولار⁽³⁾. وبالتالي شكلت هذه المبالغ جزءاً ضئيلاً من حقوق الشعب العراقي مما أدى إلى النفور الشعبي ودخول الحكومة العراقية في مفاوضات مع الشركات النفطية والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح في 3 شباط 1952.

أولاً: السياسة النفطية العراقية 1958-1968:

ارتبطت نهضة العراق الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بتطور القطاع النفطي وإنتاجه بحكم كون العراق دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على استخراج النفط وتصديره⁽⁴⁾ فدخلت الحكومات العراقية في سلسلة مفاوضات مع الشركات الاحتكارية -والتي سبقت الإشارة إليها- إلا أن هذه المفاوضات دخلت مرحلة جديدة بعد تأمين النفط الإيراني في آذار 1951 تم على أثرها التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح في 3 شباط 1952⁽⁵⁾. ومن هذه السنة دخلت إيرادات استغلال الثروات النفطية في العراق كمصدر رئيسي من مصادر تمويل ميزانية العراق للفترة اللاحقة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الجدول التالي الذي يعطي مقارنة بين تطور الموارد النفطية من جهة وبين باقي الموارد الاعتيادية من جهة أخرى.

(1) علي قاسم مهدي، النفط العراقي وصراع القوى الاستعمارية، القسم الأول، www.ahewar.org/debat.

(2) سمين، المصدر السابق، ص 17-18.

(3) طه خلف محمد الجبوري، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951-1968، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، (عمان، 2017)، ص 88.

(4) بلغ الاستثمار الإجمالي للشركات النفطية العاملة في العراق خلال المدة المحصورة (1948-1958) ما يعادل (600) مليون دينار وبمعدل سنوي يصل إلى (60) مليون دولار. سعد عبد الواحد عبد الخضر، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، ط 3، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2020، ص 318.

(5) تألف الوفد المفاوض لهذه المفاوضات من توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء وضياء جعفر وزير المواصلات والأشغال وعبد الوهاب مرجان وزير المالية وعبد المجيد محمود وزير الاقتصاد عن الجانب العراقي أما وفد الشركة فضم عدد من الأعضاء الممثلين عن الشركات الاحتكارية. للاستزادة حول بنود الاتفاقية المذكورة، راجع: سليمان، المصدر السابق، ص 176-177.

جدول رقم (3): يبين مصادر عوائد النفط وبين باقي الموارد الاعتيادية للميزانية للمدة 1958-1949⁽¹⁾

السنة	العوائد النفطية	الموارد الاعتيادية الميزانية	النسبة
1950-1949	3119	22390	13,9%
1951-1950	6886	26867	25,6%
1952-1951	14710	33394	44%
1953-1952	32635	36812	88,6%
1954-1953	513371	32328	158,9%
1955-1954	68486	33200	206,3%
1956-1955	861331	32840	232,5%
1957-1956	68839	42061	164%
1958-1957	48849	44528	105%

ورغم توقيع الحكومة العراقية على هذه الاتفاقية بقيت الثروات النفطية العراقية خاضعة لسيطرة وتوجيه الشركات الاحتكارية التي بقيت تتلاعب بحسابات الكلفة وحساب الاندثار وتنفيق الربح ونفقات التحري والحفر والإيجار وفوائد القروض... مما أثر على حصة العراق من الأرباح فضلاً عن تحكم هذه الشركات بمستوى الإنتاج والأسعار⁽²⁾.

مع بداية العهد الجمهوري أعدت الحكومة العراقية برنامجاً لإنقاذ ثروات العراق من هيمنت الشركات الاحتكارية حيث تولت وزارة الاقتصاد إدارة شؤون النفط ومن ثم دراسة اتفاقيات النفط وتحرير الثروة النفطية من سيطرة الاحتكارات الأجنبية دون المساس بعمليات الإنتاج وتأمين تدفق النفط إلى الأسواق العالمية. وفي 15 تموز 1958 أصدر الحاكم العسكري العام بياناً نشرته جريدة الوقائع العراقية في عددها الأول ومما جاء فيه استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا قررنا ما يلي:

- 1- منع التقرب والمرور في المناطق التالية ليلاً ونهاراً عدى منتسبي شركات النفط من موظفين وعمال.
 - أ- المنشأة والآبار الموجودة في منطقة الرميطة.
 - ب- المنشأة والآبار الموجودة في منطقة الزبير.
 - ت- محطة نفط الفاو.
- 2- منع المرور والتقرب من الآبار لمسافة ميل واحد باستثناء طريق الزبير-صفوان وطريق زبير-ناصرية ويسمح فيه المرور على الطريق المبلط فقط.
- 3- يمنع التقرب من منشآت وآبار نفط كركوك وجميع حقول النفط الأخرى لمسافة ميل واحد.
- 4- يعاقب المخالف بأشد العقوبات.
- 5- يزود منتسبي شركات النفط وعمالها ببطاقات مرور من قبل الشركات نفسها⁽³⁾.

(¹) حافظ شكر التكمي، الخلفيات الاقتصادية لثورة 14 تموز 1958، دار الرواد المزدهرة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (بغداد، 2010)، ص 267.

(²) النفط، سلسلة دراسات عمالية، الكراس الخامس، المؤسسة الثقافية العمالية، دار الحرية، (بغداد، 1968)، ص 27.

(³) جريدة الوقائع العراقية، العدد 1، 3 تموز 1958.

كما صدرت الأوامر بتنظيم وحدات من الجيش العراقي لدوريات مستمرة حول المنشأة النفطية تحسباً لأي تهديد داخلي أم خارجي قد تتعرض له آبار النفط⁽¹⁾.

في 18 تموز أصدر عبد الكريم قاسم بياناً أوضح فيه للشركات الأجنبية حرص الحكومة على استمرار استخراج النفط والعمل على حماية المصالح القومية العليا. مؤكداً على احترام العراق لتعهداته السابقة، محذراً في الوقت نفسه الشركات الأجنبية بأن الحكومة الجديدة لن توافق على استمرار الغبن الذي لحق بالعراق جراء الامتيازات السابقة. وفي تصريح آخر قال عبد الكريم قاسم "همنا هو أن نزيد ضخ النفط ونتاجه وتصديره إلى العالم على أساس تجاري مفيد لنا وللدول التي تتعامل معنا"⁽²⁾.

استغلت عدد من الشركات الموقف العراقي الأخير عندما قدمت عروضاً نفطية جديدة للعراق منها شركة النفط السويدية التي كانت واجهة لبعض المصالح الأمريكية والتي قدمت عرضاً لإنشاء شركة عربية لأسطول ناقلات نفطية تسهم فيها الأقطار العربية المنتجة⁽³⁾. كما قام عدد من المسؤولين الأمريكيين بزيارة العراق منهم (روبرت مورفي Robert Murphy) مبعوث الرئيس الأمريكي أيزنهاور Doctrine Eisenhower (1953-1961) الذي أعلن أن حكومته تقف موقفاً ودياً من الشعب العراقي. مروراً بمباحثات مساعد وزير الخارجية الأمريكي وليم راون تري William Rowntree ، مما يدل على رغبة الحكومة الأمريكية في الحصول على امتيازات نفطية لشركاتها في العراق فيما إذا تخلت الشركات النفطية عن الأراضي الغير مستثمرة⁽⁴⁾.

- صدور قانون 80 لعام 1961 في 20 آب بدأت جولة جديدة من المفاوضات⁽⁵⁾ استمرت حتى صدور قانون التأميم المرقم (80) لعام 1961 عقد خلالها (28) اجتماعاً تركزت مطالب الجانب العراقي على تنازل الشركات عن الأراضي الغير مستثمرة، وإعادة النظر في حسابات الكلفة على أن يتم الاتفاق على الأسعار وتحديد التكاليف ونسبها وكيفية حسابها وزيادة نسبة الحكومة من الأرباح إلى النصف وإسهام العراق في رأسمال الشركة وتعريف هذه الشركات وتنفيذ الربح⁽⁶⁾. وتأرجحت المفاوضات ووفد الشركات عندما تذرعت الأخيرة بذرائع شتى، وخلال هذه المفاوضات طالب الوفد العراقي الشركات الأجنبية بتقديم الدراسات التي كانت قد وعدت الحكومة العراقية بتقديمها، فضلاً عن تنازلها عن حقوقها وامتيازاتها في المياه الإقليمية العراقية⁽⁷⁾.

انتهجت الحكومة العراقية في مباحثاتها تلك سياسة قائمة على تجزئة مطالبيها وحسب أهميتها إلى مجموعات فخلال اجتماع الوفد العراقي المفاوض يومي 19 تشرين الثاني، 2 كانون الأول 1958 طالب الوفد شركات النفط بالتخلي عن امتياز

(1) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 1، (14 تموز 1958-7 شباط 1958)، ط6، بيت الحكمة، (بغداد، 2000)، ص 102.

(2) المصدر نفسه، ص 103.

(3) احمد ساهر جاسم الدليبي، سياسات النفط في العراق خلال "الحكم العارفي" مفاوضات-اتفاقيات-علاقات-مواقف الرأي العام، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، (دم، دت)، ص 22.

(4) المصدر نفسه، ص 23.

(5) تم تشكيل لجنة وزارية لمفاوضة الشركات الاحتكارية برئاسة عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، ووزير الاقتصاد إبراهيم كنه ووزير المالية محمد حديد وعدد من المعنيين بشؤون النفط، واستدعى الخبير النفطي السعودي عبد الله الطريقي لدراسة تعديل اتفاقية عام 1952. الجبوري، المصدر السابق، ص 137.

(6) الربح: مبلغ ثابت تدفعه الشركات إلى الحكومة مقابل كل برميل نفطي مستخرج.

(7) المياه الإقليمية: النطاق الممتد من الساحل إلى حد تختاره الدولة لغرض فرض السيادة عليه لأغراض التجارة واستخراج الثروات المعدنية والصيد وتتفاوت مساحة هذا النطاق ما بين 3-200 ميل وفقاً لظروف كل دولة. للاستزادة يراجع: الخضر، المصدر السابق، ص 32.

شركة نفط الموصل والتخلي عن 50% من مناطق شرقي نفط العراق والبصرة وعلى الفور، يلها تخلي الشركتين عن 20% من مناطقها على أن تقوم الشركتان المذكورتان بالتخلي النهائي عن المناطق غير المستثمرة بعد مرور عشرة سنوات، وذلك ما تم يوم 22 كانون الأول عندما وافقت شركة نفط البصرة على التنازل عن امتيازها في المياه الإقليمية العراقية⁽¹⁾. وأمام عدم التزام شركة نفط خانقين بتعهداتها للحكومة العراقية أنهت الأخيرة امتياز الشركة في 18 تشرين الثاني 1958⁽²⁾.

رغم سياسة التسويق والمماثلة التي اتبعتها الشركات الاحتكارية تجاه هذه المطالب إلا أن الحكومة العراقية حققت عدد من الإنجازات والتي يمكن إيجازها وعلى الشكل التالي:

1- استحداث وزارة النفط عام 1959 واختير إبراهيم كبة وزيراً لها بالوكالة⁽³⁾.

2- إنشاء إدارة وطنية لمصلحة مصافي النفط الحكومية.

وبعد إلغاء امتياز الشركة المذكورة قامت مصلحة مصافي النفط الحكومية التابعة لوزارة الاقتصاد باستلام حقول نفط خانقين وإلغاء الإدارة السابقة⁽⁴⁾.

3- تشكيل الهيئة العامة لشؤون النفط والتي انضوت تحت لوائها العديد من الهيئات والمديريات وعلى الشكل التالي: مديرية شؤون النفط العامة، مصلحة مصافي النفط الحكومية، مديرية شؤون التوزيع⁽⁵⁾.

وفي إطار محاولات العراق تقوية مركزه أثناء المفاوضات دعى الأخير إلى عقد اجتماع لوزراء النفط في كل من العراق، السعودية، الكويت، فنزويلا، إيران في أيلول 1960 والذي كان الانطلاقة الأولى لتأسيس منظمة الأوبك⁽⁶⁾.

رغم عدالة مطالب الحكومة العراقية إلا أن الشركات النفطية لم تبد استعداداً لتقبلها وبالتالي وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود. أصدر العراق على اثرها القانون رقم (80) لعام 1961 "قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية". وتكمن أهمية القانون المذكور في أنه انتزع من الشركات النفطية العاملة في العراق ما يقارب 99,5% من مجموع مساحات الأراضي التي حصلت عليها هذه الشركات بموجب امتيازات مسبقة، حيث لم تستغل هذه الشركات من الأراضي المشمولة بالامتياز إلا 0,5% منها⁽⁷⁾، والجدول التالي يوضح مساحة الأراضي التي أبقاها القانون للشركات النفطية⁽⁸⁾:

(¹) العاني وآخرون، تاريخ الوزارات، ج2، ص 91-92.

(²) نصت المادة الثانية من اتفاقية 25 كانون الأول 1951 على أن تقوم شركة نفط خانقين بإنتاج النفط وتصديره في منطقة امتيازها -الأراضي المحولة- وبمعدل لا يقل عن مليوني طن سنوياً. الشيعي، المصدر السابق، ص 210.

(³) إبراهيم كبة: مواليد بغداد عام 1918، تخرج من كلية الحقوق عام 1940، ساهم في صياغة ميثاق جبهة الاتحاد الوطني عام 1957، استؤجر لوزارة التجارة عام 1958 ثم وكيلاً لوزارة النفط عام 1959 ثم وزيراً لوزارة الإصلاح الزراعي، اعتقل عام 1959 وأطلق سراحه عام 1965، له العديد من المؤلفات نذكر منها أزمة الفكر الاقتصادي في العراق الصادر عام 1953 والاقطاع في العراق عام 1957 ومؤلفات أخرى. أحمد النصراري، إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق 1919-2004، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة ذي قار، 2011).

(⁴) تم استحداث هذه الدائرة في آذار 1952 وفي نفس هذه السنة تولت الأخيرة الإشراف على إنشاء مصفى المفتية في البصرة فضلاً عن إشرافها على إنشاء مصطفى الدورة الذي جرى افتتاحه عام 1955. في عام 1958 استلمت الدائرة مسؤولية إدارة وتشغيل مصفى الوفد من شركة نفط خانقين بعد انتهاء عقد خدمتها. غانم العناز، "تاريخ وزارة النفط"، صحيفة المثقف، العدد 5767، 20 حزيران 2022.

(⁵) المصدر نفسه.

(⁶) غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958-1968، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، (جامعة بغداد، 2005)، ص 45.

(⁷) ضم القانون المذكور سبع مواد، حددت المادة الثانية منه المساحة التي انتزعها القانون من الشركات وأماكنها. للاطلاع على نص القانون: راجع: جريدة الوقائع العراقية، العدد 616، 12 كانون الأول 1961. كامل السامرائي، القوانين الخاصة بالنفط، المكتبة الأهلية، (بغداد، 1969)، ص 395.

(⁸) المحمداوي، المصدر السابق، ص 150.

جدول رقم (4)

ت	الشركة	الحقول	المساحة المتبقية لها كم ²
1	شركة نفط العراق IPC ⁽¹⁾	كركوك، جمبور، باي حسن	747,75
2	شركة نفط الموصل ⁽²⁾	بطمة، عين زالة	62,00
3	شركة نفط البصرة ⁽³⁾	الرميلة، الزبير	1128,00
	المجموع	1937,75 كم ²	

وكرد على إصدار الحكومة العراقية للقانون المذكور عمدت الشركات النفطية إلى تخفيض نسبة الإنتاج في عام 1962 عندما وصلت نسبة الزيادة 0,3% فقط فيما كان معدل زيادة إنتاج النفط العالمي 8,5% سنوياً وبالتالي فإن معدل الزيادة في العراق كان 4,5% سنوياً منذ صدور القانون⁽⁴⁾. وإمعاناً من الشركات في سياستها لجأت الأخيرة إلى الاستغناء عن عمال الحفر والتحري بحجة أن الحكومة أوقفت هذه الأعمال⁽⁵⁾. كما بادرت إلى إغلاق المشفى التابع لشركة نفط البصرة كمحاولة منها لحرمان العاملين وعوائلهم من العلاج الطبي الذي كان من ضمن واجبات الشركة⁽⁶⁾، ويلاحظ مما تقدم سياسة التسويق والمماطلة التي أقدمت عليها الشركات الاحتكارية والهادفة إلى جر الحكومة العراقية إلى المزيد من الاتفاقيات لتحقيق غاية رئيسية وهي الحصول على المزيد من المكاسب النفطية.

ثانياً: مفاوضات العراق النفطية حتى عام 1972.

مهد إصدار قانون (80) الطريق إلى تأسيس قطاع نفطي مستقل وبمعزل عن الشركات الأجنبية عندما أصدرت الحكومة العراقية قانون شركة النفط الوطنية Iraq national oil company (INOC) المرقم (11) لعام 1964 وبرأس مال وطني 100% وحدد القانون أهداف الشركة بـ "العمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية من تحري وتنقيب وإنتاج وتسويق للنفط ومشتقاته"⁽⁷⁾. ومن الجدير بالذكر أن القانون المذكور واجه مشاكل جمعت أعمال الشركة لفترة طويلة⁽⁸⁾.

جاء القانون رقم (11) لسنة 1964 ضعيفاً وأقل جدية من القانون السابق لأسباب:

- لم يأخذ القانون بنظر الاعتبار حصر الأراضي الغير المستثمرة والمنتزعة وفق القانون رقم (80) بشركة النفط الوطنية العراقية فضلاً عن التنازل عن الغاز الطبيعي للشركات عندما ترك هذا الموضوع للجهة القادرة على

(1) وبموجب القانون المذكور خرج من حيازة هذه الشركات حقول: باي حسن، وكورمور في كركوك، وحقل جمبور الشمالي.

(2) أما شركة نفط الموصل فخرج من حيازتها عدد من الحقول منها القيارة، ونجمة وسانان.

(3) فيما خرجت وبموجب القانون المذكور من حيازة شركة نفط البصرة الحقول التالية: حقل الرميلة الشمالي وحقل طوبة وامتداد حقل الرضتين الذي يقع على الحدود العراقية الكويتية ويمتد جزء منه في الأراضي العراقية وحقول المحاويل والدجيلية وحقول أخرى. للاستزادة يراجع: النفط، المصدر السابق، ص 37.

(4) محسن الموسوي، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، السلسلة الإعلامية رقم 284، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1973)، ص 80.

(5) وصل الغبن بالعمال العراقيين العاملين في هذه الشركات عند مقارنة أعداده وأقيام أجورهم بالعمال الأجانب في هذه الشركات واستناداً إلى الإحصائيات بلغت أعداد العاملين الأجانب في هذه الشركات (12,688) شخصاً كان منهم (444) عاملاً أجنبياً وصلت أقيام الأجور التي كانت تدفع لهم (118,804) دينار من مجموع (830,684) ديناراً.

(6) الجبوري، المصدر السابق، ص 149.

(7) المحمداوي، المصدر السابق، ص 154.

(8) بدأت الشركة في عمليات التطوير فعلياً بعد عام 1968 وفي حقل شمال الرميلة تحديداً الذي بدأ الانتاج فعلياً في 7 نيسان 1972. عصام عبد الرحمن الجليلي، "صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق"، أعمال ندوة مستقبل العراق برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2009)، ص 123.

تصدير هذا المنتج وبالتالي حصر ذلك بالشركات الأجنبية، كما أعطى القانون المذكور فرصة للشركات لربط شركة النفط الوطنية بعجلتها وبالتالي تجميد الشركة تجميداً تاماً⁽¹⁾.

- طبيعة الأوضاع السياسية التي شهدتها العراق، فضلاً عن قيام الشركات الأجنبية بالضغط على شركات النفط العالمية الأخرى لمنع شراء النفط العراقي أو العمل على استخراجها أو التعاقد مع الحكومة العراقية⁽²⁾.

كما أن القانون المذكور منح الشركات الأجنبية الحق في اختيار المناطق الغنية والتي قدرت مساحتها بـ (1937) كم² والتي كان قانون رقم (80) قد حررها. والجدول التالي يوضح مساحة الأراضي التي استعادتها الشركات النفطية بعد أن سبق أن حررها قانون (80).

جدول رقم (5)⁽³⁾

ت	اسم الشركة	الأراضي المخصصة بموجب القانون (80)	الأراضي التي استعادتها الشركات بموجب قانون رقم (11)
1	شركة نفط العراق IPC	747,750 كم ²	747,160 كم ²
2	شركة نفط الموصل	620 كم ²	620,330 كم ²
3	شركة نفط البصرة	1136,750 كم ²	1127,80 كم ²

رغم صغر مساحة الأراضي التي استرجعتها الشركات إلا أنها عدت من أخصب الأراضي في احتياطاتها النفطية والتي وصلت إلى (3,000) مليون طن⁽⁴⁾. وقد بدأت الحكومة العراقية جولة جديدة من المفاوضات مع الشركات النفطية امتدت للمدة من 5 شباط 1964 وحتى 3 حزيران 1965 وقد جرت هذه المفاوضات في سرية تامة على الأسس التالية:

- 1- إعادة جزء من الأراضي المنتزعة إلى الشركات عن طريق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم (80) أو عن طريق المشاركة في أراضي أخرى مع شركة النفط الوطنية.
- 2- عقد اتفاقيتين منفصلتين بين كل من الحكومة وشركة النفط والوطنية، كل على حدة مع شركات النفط العاملة في العراق ومع مالكيها. وقد أدت التنازلات التي قدمها الوفد العراقي المفاوض إلى النتائج التالية:
 - 1- إبطال مفعول قانون رقم (80) بصورة فعلية.
 - 2- إبقاء نظام الامتيازات على ما هو عليه دون تعديل جذري رغم الإجحاف الواضح في بنود هذه الاتفاقية ورغم التطورات التي طرأت على الامتيازات النفطية مع السعودية والكويت وليبيا ومع إيران والجزائر تحديداً.
- 3- ربط شركة النفط الوطنية بالشركات النفطية ربطاً يجعلها تدور في فلكها ومن الشركات التي تمت الموافقة على تشكيلها شركة نفط بغداد⁽⁵⁾.

(¹) الموسوي، المصدر السابق، ص 80.

(²) John M. Blair, Oil companies hold don, Production in Iraq, Global policyorg/word.

(³) المحمداوي، المصدر السابق، ص 160.

(⁴) المصدر نفسه، ص 161. واشتملت هذه الأراضي على حقل الرميلة الشمالي وحقل طوبة وامتداد حقل الزبير شمالاً، فضلاً عن حقل جنوب كركوك وجنوب حقل باي حسن وشمال حقل جيمبور، وامتداد حقل عين زالة، وحقل بطمة الغربي في منطقة الموصل. خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، تقديم: خير الله طلفاح، م2، الدار العربية للموسوعات، (بغداد، 1977)، ص 527.

(⁵) تم الاتفاق على تأسيس هذه الشركات كشركة مشتركة بين شركة النفط الوطنية وشركات الكارتل النفطي بنسبة الثلث للشركة الوطنية وثلثين لشركات الكارتل النفطي وبحسب النسب التالية: شركة النفط الفرنسية 15% وشركة شل المحدودة وشركة ب. ب. للتنقيب المحدودة بنسبة 15% وشركة موبيل لتنمية النفط بنسبة 15% وشركة التحري وتنمية المعادن المحدودة ومنح كولينكيان 31,3%. وتقوم هذه الشركة على تنازل الشركة الوطنية عن 33 ألف كم² أي ما يعادل 3 بالمائة في منطقة وسط وجنوب العراق الغنية بالاحتياطي النفطي. العاني، موسوعة العراق الحديث، ص 527.

مع تولي عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية العراقية (1966-1968) الذي أعلن أنه سيعيد النظر في نتائج المفاوضات السابقة التي أجرتها الحكومة العراقية مع الشركات النفطية بما يتناسب والمكاسب التي حصلت عليها بعض الدول المنتجة للنفط وخصوصاً الشركات العربية في مباحثاتها مع الشركات النفطية العاملة على أراضيها.

في 6 آب 1967 صدر القانون المرقم (97) والذي تم بموجبه "تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية" وبموجب هذا القانون تم حصر المناطق النفطية الخارجة عن حدود قانون رقم (80) بشركة النفط الوطنية العراقية. كما انه استثنى من حكم المادة الثالثة من قانون رقم (80) الخاصة بتخصيص مناطق احتياطية لمناطق الآبار المنتجة التي تستغلها الشركات النفطية العاملة في العراق كما أكد القانون على أن الاستثمار النفطي عن طريق التعاقد لا يؤثر على حقوق الملكية العامة للمواد النفطية والهيدروكربونية، كما عين طرق الاستثمار النفطي لشركة النفط العراقية وهي إما بالاستثمار المباشر، وإما عن طريق الاشتراك مع الغير ولكن بعقود مقاوله وليس بالامتياز⁽¹⁾.

وتكمن أهمية هذا القانون في خروج السياسة العراقية من دائرة المفاوضات إلى دائرة التشريع في معالجته لنقاط الضعف في قانون رقم (80) لسنة 1961.

جاء التحول في القرار العراقي نتيجة لضغط القوى الوطنية ضد المشاريع الاستعمارية والاحتكارات النفطية فضلاً عن هزيمة حزيران 1967 وما تركته من تأثير سيء على الواقع العربي من تنامي الدعوات باستخدام النفط كسلاح في المعركة بين الدول العربية والدول المؤيدة لسياسة إسرائيل العدوانية.

تسبب موقف بريطانيا والولايات المتحدة من العدوان الإسرائيلي على مصر عام 1967 في إعادة رسم علاقات العراق النفطية وتحديد مع فرنسا وقد جاء هذا التغيير في الموقف العراقي مع تغيير سياسة فرنسا تجاه القضايا العربية وتحديد بعد عام 1967⁽²⁾. عندما وافقت الحكومة العراقية على التعامل مع مؤسسة الاستكشافات البترولية الفرنسية (ERAB) كمقاول عام لشركة النفط الوطنية العراقية، والسماح لها بالتنقيب⁽³⁾ عن النفط في حدود الشروط التالية:

- 1- تعمل الشركة الفرنسية كمقاول في نطاق القانون رقم (97) لعام 1967.
- 2- تعود الملكية في المراحل كافة مع جميع المنشآت إلى شركة النفط الوطنية العراقية.
- 3- تكون مدة العقد (6) سنوات للبحث والتنقيب و(20) سنة للاستثمار.
- 4- بعد (5) سنوات من بدء الإنتاج والتصدير تسلم شركة النفط الوطنية العراقية إدارة المشروع وتقوم بأعمالها بالتعاون مع الشركة الفرنسية.
- 5- عند اكتشاف النفط وبكميات تجارية يجري تقسيم النفط إلى نصفين متساويين يعطى أحدهما إلى الشركة الفرنسية لتصديره لحسابها. وأما النصف الآخر فيترك لشركة النفط الوطنية العراقية تتصرف به لمصلحة البلد.

(1) يراجع نص القانون في: جريدة الوقائع العراقية، العدد 1449 في 7 آب 1967. وفي نفس العام صدر القانون المرقم (130) الذي رفع درجة منصب رئيس الشركة إلى رتبة وزير. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، دار الهنا للطباعة، (القاهرة، 1971)، ص 325.

(2) الدليعي، المصدر السابق، ص 128.

(3) وصلت مساحة الأراضي المشمولة بالاتفاق أعلاه (10,800) كم² بضمها (2240) كم² من المناطق المطمورة. والباقي في مناطق جنوب العراق. مجلة النفط، العدد 3، آذار 1968، ص 23-24.

6- تدفع الشركة الفرنسية إلى شركة النفط الوطنية مبلغ (15) مليون دولار مقابل حصولها على هذا العقد وعلى أن يكون من حقها شراء 12% من النفط الخام المستخرج بسعر الكلفة. تضاف إليه عائدات 13% من سعر الطن، وشراء 18% من النفط بسعر الكلفة مضافاً إليه العائدات والضرائب⁽¹⁾. عُدت هذه الاتفاقية منطلقاً جديداً في السياسة النفطية، عندما ترك مبدأ الامتيازات واتخذ خطأً جديداً هو مبدأ عقد المقابولة.

وفي 21 حزيران 1969 عقدت شركة النفط الوطنية اتفاقية مع مؤسسة شينو أكسبورت (Shino Export) السوفيتية تعهدت بموجبه الأخيرة بتجهيز شركة النفط الوطنية بالأجهزة والمعدات والخبرات اللازمة لإقامة صناعة نفطية وطنية⁽²⁾، فضلاً عن حل مشكلة التمويل من خلال تقديمها قرضاً لشركة النفط الوطنية ما قيمته (25) مليون دينار. وفي 4 تموز 1969 عقد العراق اتفاقاً ثانياً مع الاتحاد السوفيتي لتطوير الصناعة النفطية وبموجب هذا الاتفاق حصل العراق على قرض بقيمة (24) مليون دينار يتم تسديده بأقيام النفط الذي تقوم الشركات النفطية باستخراجه من حقول النفط العراقية⁽³⁾. لتكون هذه الاتفاقيات بداية لعدد من الاتفاقيات ففي 21 تشرين الأول عقدت شركة النفط العراقية اتفاقية مع مؤسسة كيمومبلكس الهنغارية لحفر أربعة آبار في حقل الرميلة الشمالي شرط أن يبدي الجانب الأخير استعداداً لشراء النفط الخام المستخرج إذا ما توفرت الوسائل الضرورية لنقله.

في 7 كانون الأول 1969 وقّع العراق على ثلاثة عقود مع الاتحاد السوفيتي لمساعدة العراق في إعداد التقارير والخرائط والتصاميم اللازمة لمد أنابيب النفط الخام، فضلاً عن وضع التصاميم اللازمة لإنشاء محطة عزل الغاز ووضع برنامج عمل للتنقيب عن النفط في الحقول النفطية العراقية⁽⁴⁾. وفي السياق ذاته وقّع العراق اتفاقية أخرى مع جيكوسلوفاكيا تعهدت فيه الأخيرة بتزويد العراق بعدد من البضائع ومنها مصفاة للنفط بطاقة إنتاجية تصل إلى (70) ألف برميل يومياً.

أعطت سياسة الاستثمار نتائجها مع تصدير أول شحنة نفطية بناقلة عراقية في 7 نيسان 1972 بأسلوب التنفيذ المباشر وبجهود فعلية من شركة النفط الوطنية، حيث عد هذا الإنجاز نقطة انطلاق باتجاه كسر الطوق الذي فرضته الاحتكارات النفطية على إنتاج النفط العراقي⁽⁵⁾.

ثالثاً: سياسة العراق النفطية حتى عام 1980:

كانت هناك جولة جديدة من المفاوضات بدأت في 25 كانون الثاني واستمرت بصورة متقطعة حتى 6 شباط 1972. تركزت على النقاط التالية:

- 1- مساهمة العراق في رأس مال الشركات النفطية.
- 2- المشاركة العملية في مجالس إدارة هذه الشركات.
- 3- نقل مقر مجلس الشركات من لندن إلى بغداد.

(¹) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط 1، (بيروت، 1974)، ص 384.

(²) AlamMahood, Iraq forget since revolution, second edition, Mohan Garden, (New Delhi, 1994), p. 55.

(³) عادل حسين، النفط خلال الثورة التحريرية العراقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1977)، ص 66-67.

(⁴) على اثر التوقيع على هذه الاتفاقية ازدادت قيمة صادرات العراق إلى الاتحاد السوفيتي من المنتجات العراقية المحلية والتي وصلت أقياماها إلى ما يقارب (1,029) مليون دولار.

(⁵) Brandon Wolf Hunnicutt, The end of the concessionary regime, me, oil and American power in Iraq 1958-1972, pp. 148-150.

- 4- إخضاع حسابات الكلفة للتفتيش المستمر من قبل الجهات العراقية.
 - 5- احتساب تنفيذ الربيع بالصفة التي اعترفت بها الشركات بجميع الدول المنتجة للنفط عدا العراق⁽¹⁾.
- وخلال هذه المفاوضات ظهر واضحاً أن وفد الشركات كان يسعى إلى جر العراق إلى اتفاق ينسف من الناحية الفعلية النجاح الذي حققه العراق من تشريع قانون رقم (80) للعام 1961 أما الجانب العراقي فقد تمسك خلال هذه المفاوضات بالنقاط التالية:
- 1- الإصرار على رفع سقف الإنتاج إلى ما يقارب الـ (160) مليون طن في عام 1975 وفي جميع الحقول التي كانت الشركات النفطية تقوم باستثمارها.
 - 2- موافقة العراق على بيع (150) مليون طن إلى الشركات خلال (20) عاماً وبالشروط التجارية.
 - 3- رفض الحكومة العراقية العمل بمبدأ التعويض عن إصداره لقانون (80) على اعتبار أن ذلك يتعارض مع مبدأ ممارسة حقه في السيادة على أراضيه.
 - 4- مطالبة الحكومة العراقية بالتعويض على الخسائر التي لحقت به جراء التخفيض المتعمد في الإنتاج وعلى حساب العوائد التي ترتبت على الشركات بعد قيامها بحجر الأموال التي لا تزال بحوزتها⁽²⁾.
- وكانت الشركات النفطية قد استمرت في سياسة الضغط المالي المتعمد⁽³⁾. وفي هذا المجال أقدمت شركة نفط العراق (IPC) على خفض الإنتاج في حقل كركوك إلى 60% فقط من طاقة الحقل الإنتاجية مبررة أن خفض الإنتاج هذا كانت نتيجة لانخفاض أسعار الناقلات مما أفقد نفط العراق المنقول عبر سوريا خاصية المنافسة⁽⁴⁾.
- أمام تجاهل الشركات النفطية لمطالب الحكومة العراقية أصدرت الأخيرة قانون رقم (69) في 1 حزيران 1972 والذي تألف من (16) مادة نصت المادة الأولى من القانون المذكور "تؤم عمليات شركة نفط العراق المحدودة في المناطق المحددة بموجب القانون (80) لسنة 1961 وتؤول إلى الدولة ملكية الأموال والحقوق الموجودة والمتعلقة بالعمليات المذكورة ويشمل ذلك على وجه الخصوص منشآت ومرافق التحري والحفر وإنتاج النفط الخام والغاز والمعالجة والتجميع والضغط والنقل والتصفية والتخزين وخطوط الأنابيب الرئيسية والحقلية وغيرها من الموجودات التي من ضمنها مكتب الشركة في بغداد بكافة منشآته ومعداته"⁽⁵⁾.
- ومن الجدير بالذكر أن قرار تأميم النفط اقتصر على تأميم أعمال شركة نفط العراق IPC العاملة في الشمال أما شركة نفط الموصل NPC فجرى تأميمها في 1 آذار 1973 فيما جرى تأميم شركة نفط الجنوب (شركة نفط البصرة) على

(1) فارس محمود فرج الجبوري: "تأميم النفط في العراق وموقف دول الخليج العربي"، مجلة آداب الفراهيدي، (كلية التربية)، جامعة تكريت، العدد 2، 1982، ص 576.

(2) ولواجهة احتمالية رفض مطالب الحكومة العراقية من قبل الشركات النفطية لجأت الأولى إلى اتخاذ عدد من الإجراءات كان الهدف الرئيس منها تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس من مصادر تمويل ميزانية الدولة وقد نجحت في ذلك عندما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة عام 1972 حوالي (66,51%) بعد أن كانت عام 1968 حوالي (71,38). محمد السعودي إبراهيم، "تأميم نفط العراق عام 1972 والموقف الدولي منه"، مجلة كلية اللغة العربية، باتياني البارود، المجلد 34، العدد 4، أكتوبر، 2021، ص 2288-2289.

(3) ألحقت سياسة الشركات النفطية خسائر مادية بالعراق خلال المدة ما بين 1964-1970 ووصلت إلى (50) مليون دينار عراقي فضلاً عن المبالغ التي تجمعت للعراق في ذمة هذه الشركات وخلال المدة ذاتها وصلت إلى (100) مليون دينار. الغاني، المصدر السابق، ص 2.

(4) عبد الواحد فبي، مائة حقيقة وحقيقة، مطبعة الشمال، (كركوك، 1973)، ص 16.

(5) المزيد من التفاصيل حول بنود القانون يراجع: العاني، موسوعة العراق الحديث، ص 537-538.

مراحل، المرحلة الأولى بصور قانون رقم (70) لسنة 1973 والخاص بتأميم حصة الشركات الأمريكية⁽¹⁾ ثم قانون رقم (90) لسنة 1973 والخاص بتأميم حصة شركة شل الهولندية ثم قانون رقم (200) لسنة 1975 الخاص بتأميم عمليات شركة نفط البصرة⁽²⁾. أما حصة بريطانيا البالغة 9,5% فلم تؤمّم لغاية كانون الأول 1975⁽³⁾.

بعد اصدار الحكومة العراقية لقرار التأميم أقدمت الحكومة السورية على تأميم خطوط الأنابيب المارة عن أراضيها (كركوك-بانياس)⁽⁴⁾ ورغم اتفاقها على تخفيض الرسوم وتسهيل الإجراءات إلا ان الحكومة السورية على عكس ما كان متوقعاً منها طالبت برفع الرسوم بنسبة 100%. ولم يكن أمام الحكومة العراقية سوى الدخول في مفاوضات وتنفيذ المطالب السورية وعلى أثر ذلك تم التوقيع على اتفاقية جديدة في 18 كانون الثاني 1973. وبموجب هذه الاتفاقية ازدادت الطاقة التصديرية لخطوط أنابيب بانياس إلى (1,4) مليون برميل⁽⁵⁾ وفي 29 آب 1973 تم التوقيع على اتفاقية إنشاء خط أنابيب كركوك-جهان⁽⁶⁾.

في 27 كانون الأول 1975 افتتح (الخط الاستراتيجي) وأصبح تصدير النفط العراقي مرناً وحر الاختيار في منفذ خروجه من العراق سواء من حقول الشمال أو من حقول الجنوب وفقاً للاعتبارات الاستراتيجية والمعايير الاقتصادية المتبعة في صناعة النفط.

وعدّ هذا المشروع واحداً من أضخم المشاريع في العالم من حيث حجمه وطاقته وطوله هادفاً إلى توفير وسيلة لضخ النفط الخام من حقول كركوك إلى الخليج العربي وتصديره عن طريق الميناء العميق، كذلك ضخ نفط الحقول الجنوبية إلى حديثة ومنها إلى البحر الأبيض المتوسط⁽⁷⁾.

وفي 3 كانون الثاني 1977 جرى افتتاح خط أنابيب كركوك-جهان⁽⁸⁾ والذي عد واحداً من أهم المنافذ لإيصال النفط العراقي⁽⁹⁾.

شهدت الصناعة النفطية تطوراً ملحوظاً في مجال تطوير الحقول النفطية واكتشاف حقول جديدة فخلال المدة بين 1970-1985 جرى اكتشاف (21) حقلاً نفطياً جديداً

(1) ينظر نص القانون في: المصدر نفسه، ص 566-567.

(2) المصدر نفسه، ص 607-608.

(3) سليمان، المصدر السابق، ص 112.

(4) أقدمت الحكومة اللبنانية على تأميم خطوط الأنابيب المارة عبر أراضيها على أثر ذلك تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين البلدين في 5 آذار 1973. وبموجب الاتفاقية المذكورة تم وضع أجور نقل جديدة لكل برميل نفط حيث حدد السعر بـ (11) سنت على أن يعاد النظر في الأجور التي نصت عليها الاتفاقية كلما زاد سعر الصرف (الدولار) لدى صندوق النقد الدولي. سمين، المصدر السابق، ص 25.

(5) ثورة مجيد طارش العبيدي، أنابيب النفط العراقي دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1985)، ص 37.

(6) وبموجب الاتفاقية المذكورة تم الاتفاق بين تركيا والعراق على إحالة هذا المشروع للشركات المختصة. وبالفعل تولت شركة بوتاس التركية مهمة الإشراف على تنفيذ الخط فيما تولت مجموعات شركات مانسمان الألمانية (Mannesmann) بناء الجزء التركي من خط الأنابيب. كما أوعزت الحكومة العراقية إلى شركة النفط الوطنية بالإسراع بالتعاقد مع عدد من الشركات الأجنبية. سمين، المصدر السابق، ص 71.

(7) تعرض هذا الخط للتوقف عام 1991 بعد تعرضه لقصف الطائرات الأمريكية ولم يجري تصليحه حتى بعد 2003. زياد فاضل عبد الله السامرائي، "التباين المكاني لإنتاج النفط الخام في شركة نفط الشمال للمدة 1999-2019"، مجلة الفراهيدي، كلية التربية (جامعة تكريت)، العدد 46، المجلد 13، ص 220.

(8) بلغ طول هذا الخط (1005) كم. (660) كم داخل الأراضي التركية و(345) كم داخل الأراضي العراقية. وقد أجريت على هذا الخط توسعتين الأولى خلال المدة (1982-1984) والثانية خلال المدة (1984-1987). لمزيد من التفاصيل راجع: سمين، المصدر السابق، ص 73-87.

(9) خلال الأشهر الأولى من عام 1990 وصل حجم الصادرات العراقية عبر هذا الخط إلى 328,824,373 مقابل 412,186,164 واردات الرسوم للحكومة التركية. حنا عزو بهنان، العلاقات النفطية العراقية-التركية 1977-2001، مجلة دراسات إقليمية، العدد 5، المجلد 3، الموصل، حزيران، 2006، ص 32.

(Major Fields) أهمها حول ميسان وحقل مجنون وحقل شرقي بغداد⁽¹⁾. وأصبحت شركة النفط الوطنية العراقية هي السوق الرئيس للنفط العراقي بعد افتتاح قسم التسويق فيما الذي أصبح بعد ذلك المؤسسة العامة للتسويق النفطي سومو (SOMO) State organization of marketing oil ويوضح الجدول التالي الزيادة التي طرأت على إنتاج النفط الخام للمدة (1974-1979):

جدول رقم (6)⁽²⁾

السنة	إنتاج النفط/مليون برميل يومياً
1973	2,039
1974	1,9
1975	2,2
1976	2,3
1978	2,5
1979	3,5

وهكذا أصبح القطاع النفطي واحداً من المرتكزات الرئيسية للاقتصاد العراقي ومصدراً للموارد الأجنبية فيما اقتضى مضاعفة هذه الموارد لغرض انجاز تطوير الاقتصاد الوطني وتأمين الاستثمار الذاتي غير أن هذه الجهود سرعان ما توقفت بعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) وهذا ما سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

رابعاً: النفط العراقي 1980-2003:

خلال الحرب العراقية-الإيرانية تعرضت الكثير من المنشآت النفطية لدمار كبير وغالباً ما كان الدمار يصيب كثير من المنشآت التي تم إصلاحها كمصفاي البصرة والموانئ العميقة لتصدير النفط وغيرها. واستنزفت تلك الحرب قدرات العراق النفطية والاقتصادية. حيث توقفت صادرات النفط العراقي لمدة أشهر. وبعد أن أوقفت سوريا مرور النفط عبر أراضيها عام 1984 بدأ العراق بالتصدير عن طريق تركيا وعبر السعودية عام 1985 ونتيجة لذلك بلغت خسائر العراق النفطية حوالي (106) مليار دولار وبعد أن كان يملك رصيماً دولياً يقدر بـ (200) مليار دولار عام 1979 خرج من الحرب عام 1988 وعليه ديون تقدر بـ (50) مليار دولار⁽³⁾. وقد تزامن هذا التراجع مع هبوط أسعار النفط في السوق العالمية. إذ انخفض سعر برميل النفط الخام عام 1980 ليصل إلى (36) دولار، ليصل إلى أدنى مستوياته عام 1988 عندما هبط إلى (13) دولار، مما أدى إلى نتيجة منطقية ألا وهي انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الإنتاج الإجمالي والجدول التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية بأسعاره الثابتة 1988 = 100.

(¹) شهدت الحقول النفطية القديمة ارتفاعاً في انتاجها النفطي فعلى سبيل المثال ارتفع انتاج حقول شمال الرميلة من (100) ألف برميل يومياً إلى (840) برميل يومياً عام 1976 أما حقل كركوك فقد ارتفع انتاجه من (1,2) مليون برميل يومياً إلى (1,4) مليون برميل وللأسف ذاتها. سليمان، المصدر السابق، ص 218.

(²) جعفر طالب الجندي وكوثر محمد وهيم، "واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 المشاكل والمعوقات"، مجلة الكون للعلوم الإدارية والاقتصادية، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2012)، ص 48-49.

(³) يحيى حمود حسين البو علي، "ملامح السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، (جامعة البصرة)، مركز دراسات الخليج العربي، العدد 25، آذار 2015، ص 82.

جدول رقم (7) الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة للأعوام 1980-1988⁽¹⁾

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
النفط الخام	3780,3	1335,4	1286,4	1397,9	1730,3	1743,6	2174,7	3514,2	3580,5
الناتج المحلي الإجمالي	1946,9	18908,1	19557,4	17000,6	16748,1	16991,6	17781,3	19435,9	19432,2
نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي	18,85	7,06	8,57	8,22	10,33	10,26	12,23	18,08	18,42

رغم ذلك شرعت الحكومة العراقية بتطوير الصناعة النفطية من خلال إكمال وانجاز عدد من المشاريع منها إكمال مشاريع غاز الشمال وغاز الجنوب، وكذلك مشاريع التصفية في مجمع بيعي بطاقة إنتاجية تصل إلى (290) ألف برميل يومياً وتوسيع الخط العراقي-التركي إلى (1,65) مليون برميل يومياً والخط العراقي-السعودي الذي يصب في ينبع على البحر الأحمر بطاقة إنتاجية (1,6) مليون برميل يومياً⁽²⁾.

بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية بدأ القطاع النفطي يستعيد عافيته حيث وصل سقف الإنتاج عام 1988 إلى (2,6) مليون برميل يومياً⁽³⁾. إلا أن هذا الانتعاش لم يستمر مدة طويلة عقب اجتياح العراق للكويت عام 1990 وفرض الحصار الاقتصادي على العراق بعد صدور قرار الأمم المتحدة المرقم (661) الصادر في آب 1991⁽⁴⁾. وحرب الخليج الثانية عام 1991⁽⁵⁾ تعرضت الصناعة النفطية إلى الدمار وتحديداً في الجنوب إذ دمرت مراكز التجميع ومحطات الضغط ونزع الغاز من حقل الرميلة ومنشآت التخزين ومحطة التصدير في ميناء العميق مع تدمير خط الأنابيب الاستراتيجي مما أدى إلى تدني طاقة الإنتاج إلى (75,000) برميل يومياً⁽⁶⁾.

ولم يتمكن العراق من تصدير النفط إلا بعد صدور قرار مجلس الأمن المرقم (986) الصادر في 14 نيسان 1995 النفط مقابل الغذاء⁽⁷⁾ (Oil for food)⁽⁸⁾. وفق الخطوات الآتية:

(1) الجنديل وآخرون، المصدر السابق، ص 47.

(2) الجلي، المصدر السابق، ص 132.

(3) عامر سامي منير، "السياسة النفطية في العراق ما بعد عام 2003: رؤية مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ج 3، المجلد 16، العدد 52، 2020، ص 194.

(4) بعد صدور هذا القرار توقف تصدير النفط الخام بشكل كامل، واقتصرت التصدير على تجهيز الأردن بالشاحنات الحوضية بمعدل (80-90) ألف برميل يومياً واستمر الحال على ما هو عليه حتى بوشر ببرنامج النفط مقابل الغذاء. الجلي، المصدر السابق، ص 134.

(5) بلغت تكاليف الحرب منذ احتلال الكويت حتى نهاية الحرب (323) مليار دولار. فيما قدرت الأضرار المادية ما بين (30-50) مليار دولار. البوعلي، المصدر السابق، ص 85.

(6) المصدر نفسه، ص 85.

(7) فضلاً عن هذا القرار أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات وخلال فترة حرب الخليج الثانية. ففي 20 شباط 1998 صدر القرار المرقم (1153) والقاضي برفع الحد الأعلى لقيمة الصادرات النفطية العراقية إلى (15,26) مليار دولار كل ستة أشهر. أعقبه القرار المرقم (1175) في 19 حزيران 1998 والذي سمح للعراق باستيراد قطع غيار للصناعة النفطية بقيمة (300) مليون دولار كل ستة أشهر. ثم القرار المرقم (1284) في 17 كانون الأول 1999 وبموجبه أزيل الحد الأعلى للصادرات النفطية العراقية. المصدر نفسه، ص 86.

(8) وبموجب البرنامج المذكور سمح للعراق بتصدير ما قيمته ملياري دولار من النفط الخام كل ستة أشهر قابلة للتجديد لشراء الحاجات الضرورية وتحت إشراف الأمم المتحدة.

- 1- يقدم العراق طلب إلى لجنة العقوبات بموجب القرار (661) مع أرفاق موافقة على تفاصيل السعر وبموجبه يتم الشراء بالقيمة التي يحددها السوق مع تحديد جهة التصدير.
 - 2- يدفع مبلغ الشراء إلى حساب ينشأ لهذه الغرض وتتولى الأمم المتحدة الإشراف عليه ولا يسمح للعراق الوصول إليه .
 - 3- تتم عملية التصدير الجزء الأكبر من النفط عن طريق أنبوب عبر الأراضي التركية، أما الجزء المتبقي فيصدر عن طريق ميناء البكر وبإشراف مفتشين يجري تعيينهم من قبل الأمين العام.
 - 4- فيما يتم توزيع المبالغ الناتجة عن عملية البيع على الشكل التالي:
 - أ) (600) مليون دولار، أي ما يُعادل 30% من المبلغ يجري تخصيصها لصندوق التعويضات عن حرب الخليج.
 - ب) (260) مليون دولار، أي ما يُعادل 13% تُدفع كمعونات إنسانية لشمال العراق وتحديدًا المحافظات الكردية الثلاثة (أربيل، السليمانية، دهوك).
 - ج) (2,2%) تدفع كمصاريف إدارية للأمم المتحدة داخل العراق وتدخل ضمنها اللجنة الخاصة لتفتيش الأسلحة.
 - د) (20) مليون دولار، أي ما يُعادل 1% لتغطية المدفوعات الحساب الانتقالي.
 - هـ) مليار دولار أي ما يُعادل 53% توجه لصالح التجهيزات الإنسانية لمناطق الوسط والجنوب التي يزيد سكانها آنذاك على 18% مليون نسمة.
- وصلت أقيام النفط العراقي المسموح بتصديره إلى ملياري دولار وخلال ستة أشهر مع ذلك لم يدخل التصدير العراقي مستوى 1,3 مليار دولار كل ثلاثة أشهر، أي ما يعادل دولارين للشخص الواحد، أما باقي المبالغ فتم استقطاعها لصالح للفقرات السابقة .
- وخلال المدة ما بين كانون الأول 1996 وكانون الأول 2002 مرّ تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء بثلاثة عشر مرحلة، والجدول التالي يوضح المراحل التي مر بها هذا البرنامج.

جدول رقم (8) (1)

المرحلة	الفترة الزمنية	قرار مجلس الأمن
الأولى	1996/12/10 - 1997/6/7	1995/986
الثانية	1997/6/8 - 1997/12/4	1997/1111
الثالثة	1997/12/5 - 1998/5/29	1997/1143
الرابعة	1998/5 - 1998/11/25	1998/1153
الخامسة	1998/11/26 - 1999/5/24	1999/1210
السادسة	1999/5/25 - 1999/11/20	1999/1281
السابعة	1999/12/12 - 2000/6/8	1999/1282
الثامنة	2000/6/9 - 2000/12/5	2000/1330
التاسعة	2000/12/6 - 2001/6/3	2001/1352
مُددت المرحلة التاسعة حتى 2001/7/3		

(1) فرات عبدالحسين كاظم وفراس إبراهيم حميد، "قرار مجلس الأمن الدولي 986 تجاه العراق برنامج النفط مقابل الغذاء 1995-2003"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد 3، المجلد 43، 2018، ص 422.

2001/1360	2001/11/30 - 2001/7/4	العاشر
2001/1382	2002/5/29 - 2001/12/1	الحادية عشر
2002/1409	2002/11/25 - 2002/5/30	الثانية عشر
2002/11443	مُددت حتى 2002/12/4	
2002/1447	5 كانون الأول / 2002	المرحلة الثالثة عشر

على مستوى آخر وفي إطار محاولات العراق كسر طوق الحصار الاقتصادي عمدة العراق إلى منح عدد من الشركات الأجنبية عقود مميزة لاستثمار النفط. كانت البداية عام 1991 مع شركات النفط الفرنسية توتال و TLF وشركات أخرى إلا أن هذه الشركات سرعان ما أحجمت عن المشاركة في عمليات الاستثمار خوفاً من فرض عقوبات دولية عليها، وبعد عجز الحكومة العراقية عن إقناع الشركات بالاستثمار في العراق لجأت إلى طريقة أخرى وذلك بإتباع أسلوب المشاركة في الإنتاج^(*). وعلى هذا الأساس نجحت الحكومة العراقية في التوقيع على عدد من العقود وهي:

- 1- توقيع عقد مع شركة لوك أول الروسية لتطوير حقل غرب القرنة عام 1997، إلا أن هذا العقد سرعات ما ألغي عام 2000 بسبب عدم المباشرة بأعمال التنفيذ⁽¹⁾.
- 2- اتفاقية مشاركة مع مجموعة شركات صينية بقيادة شركة CNPC في حزيران 1997 لتطوير حقل الأحذب في الكويت.
- 3- عقد تطوير الحقول قرب الحدود العراقية-الكويتية مع شركة ONGC الهندية⁽²⁾.

في عام 1999 جرى التحول إلى صيغة عقد الخدمة القصيرة الأجل وهي أقرب إلى عقد التصميم والإنشاء والتجهيز ولكن بشروط دفع مختلفة وبالنسبة للخام من الحقل حيث أبرمت الحكومة عدد من العقود مع شركة بتروفيتنام الفيتنامية، فضلاً عن عقد لتطوير حقل نور مع سوريا عام 2002 وثلاثة عقود مع الشركة الهندية⁽³⁾.

يلاحظ أن هذه الحقبة (1980-2003) شهدت تدهوراً في القطاع النفطي بفعل تدمير عدد من المنشآت النفطية تديماً كاملاً فضلاً عن العقوبات الاقتصادية والذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط⁽⁴⁾ وما نجم عن ذلك من انخفاض في الموارد المالية وتأثير ذلك على انهيار الاقتصاد العراقي خلال تلك الحقبة.

سادساً: تراجع دور القطاع النفطي في العراق بعد عام 2003

مع دخول القوات الأجنبية العراقي عام 2003 تعرضت العديد من منشآت النفط الاستخراجية إلى السلب والنهب والحرق مما تسبب في إلحاق أضرار كبيرة بهذه المنشآت فاقت ما تعرضت له خلال الحرب العراقية-الإيرانية وحرب الخليج الثانية، كما تعرضت مقرات شركات نفط الشمال والجنوب ومركز الحبيبة لعمليات الاستكشاف والعديد من محطات

(*) وبموجب هذه العقود يبقى النفط ملك للحكومة عندما يكون في الأرض وعند الإنتاج، لكن عند استخراجه يكون للشركة المستثمرة حق الحصول على حصة فيه.

(1) البوعلي، المصدر السابق، ص 88-87.

(2) Iraq in perspective an orientation guide, Defense language institute foreign language center curriculum development division instructional design department, (July, 2005).

(3) الجلي، المصدر السابق، ص 136.

(4) خلال المدة ما بين (1994-1992) انخفض سعر برميل النفط إلى (15,5-18,4) دولار. الجنديل وآخرون، المصدر السابق، ص 51.

الضخ وعزل الغاز وأجهزة الحفر ووسائل نقل النفط والمخازن للتدمير حيث قدر خبراء النفط الكلفة الإجمالية لإعادة تأهيل هذا القطاع بـ (500) مليار دولار⁽¹⁾.

وضعت الولايات المتحدة نصب أعينها بعد احتلال العراق تحقيق الأهداف التالية:

- 1- السيطرة على مصادر النفط العراقية كمصدر مهم من مصادر الطاقة.
- 2- تهميش منظمة الأوبك لعجزها عن التحكم بأسعار النفط وأسواقه خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من (100) دولار بعد أحداث عام 2003.
- 3- الاستفادة من الحرب في إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي كان يعاني من الركود والبطالة⁽²⁾.

عملت الإدارة على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وتحديدًا بعد تبني مجلس الأمن الدولي القرار (1483) الصادر في 22 أيار 2003⁽³⁾ والذي أنهى بموجبه برنامج النفط مقابل الغذاء على أن يسمح لسلطات الاحتلال ببيع النفط وإيداع العائدات في حساب تديره السلطة نفسها. والحق بالقرار المذكور القرار المرقم (3303) والصادر في 28 أيار 2003 وبموجب القرار المذكور تم وضع اليد على الأموال العراقية المودعة في البنوك الأجنبية على أن يتم إيداعها في صندوق تنمية العراق (DFI) لغرض إيداع عائدات بيع النفط الخام العراقي ومشتقاته والغاز الطبيعي، فضلاً عن الأموال الفائضة من برنامج النفط مقابل الغذاء وكذلك الأموال والأصول المالية الأخرى التي كانت تمتلكها الحكومات العراقية السابقة والتي قدرت بـ (13) مليار دولار⁽⁴⁾.

استعانت سلطة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر Paul Bremer بسلاح الهندسة التابع للجيش الأمريكي وخبراء من شركة كيلوج وبراون وروت (KPR) وهي شركة مملوكة لشركة هالبرتون (Halliburton) لإعادة تشغيل المنشآت النفطية العراقية بهدف الإسراع بتصدير النفط العراقي ومن ثم الاستفادة من عائداته، إلا أنه لم يكن هناك رقيب على العائدات التي كانت تحسب الكمية المصدرة فقامت بوضع خطة تستهدف العودة بالإنتاج إلى مستويات ما قبل الحرب في إطار خطة جرى الاتفاق على تنفيذها على ثلاث مراحل قدرت الكلفة الإجمالية لها بـ (1,1) مليار دولار وعلى الشكل التالي:

المرحلة الأولى: كان من المخطط أن يصل الإنتاج فيها إلى (1,5) مليون برميل يومياً في نهاية أيلول عام 2003.

المرحلة الثانية: كان من المخطط أن يصل الإنتاج بموجها إلى (2) مليون برميل في نهاية عام 2003 ولقد حققت هاتين المرحلتين الأهداف المرسومة لها.

المرحلة الثالثة: كان من المخطط أن يصل سقف الإنتاج فيها إلى (2,8) مليون برميل في نهاية الربع الأول من عام 2004. إلا أن هذه المرحلة لم تحقق الأهداف المرسومة لها لأسباب⁽⁵⁾:

(1) المصدر نفسه، ص 52.

(2) الجندي وأخرون، المصدر السابق، ص 55.

(3) بعد صدور هذا القرار استؤنف تصدير النفط العراقي، حيث ارتفعت الصادرات النفطية لتصل إلى (1,3) مليون برميل يومياً. المصدر نفسه، ص 57.

(4) البوعلي، المصدر السابق، ص 91.

(5) البوعلي، المصدر السابق، ص 92.

1- تقادم مصافي النفط العراقية وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية⁽¹⁾، حيث بدأت الجهات الرسمية الأمريكية بعد الاحتلال بطرح تقديرات مبالغ فيها حول نفقات إعادة إعمار القطاع النفطي والتي تجاوزت الـ (200) بليون دولار⁽²⁾.

2- عدم مراعاة الأساليب العلمية في عمليات إنتاج النفط في الحقول النفطية وبتعبير أدق مراعاة كمية النفط القابل للاستخراج نسبة إلى كمية النفط الاحتياطي في هذه الحقول. إذ لم تتجاوز كمية الإنتاج في أحسن الأحوال (25%) أما الـ (75%) فتبقى في الأرض، وارتفعت هذه النسبة في العقدين الماضيين إلى (50%) بعد استخدام التكنولوجيا الحديثة⁽³⁾.

3- الهجمات الإرهابية على المنشآت النفطية في عام 2005 والتي بلغت (165) هجوماً. قدرت أقيام أضرارها بحوالي (6,25) بليون دولار وتشير إحصائيات وزارة النفط إلى أن خطوط أنابيب النفط كانت الأكثر تعرضاً للهجمات والتخريب، حيث بلغت أقيام الأضرار بالخطوط الداخلية نحو (3,12) بليون دولار للعام 2005 فيما بلغت أقيام الأضرار التي ألحقت بحقول التصدير نحو (2,71) بليون دولار، أما الأضرار التي ألحقت بحقول النفط فبلغت (300) مليون دولار⁽⁴⁾.

4- هجرة الكفاءات العلمية وعدم إيجاد كفاءات جديدة فالفساد في القطاع النفطي والفوضى الإدارية، وتوقف إنتاج النفط خلال فترة الحصار الاقتصادي وعدم إعطاء الكوادر الفنية الرواتب المجدية لتأمين نفقات الحياة والتي أدت إلى هجرة الكفاءات العلمية والتي شكلت البلدان المنتجة للنفط نقاط استقطاب لها⁽⁵⁾.

5- عمليات تهريب النفط عبر المنافذ الجنوبية إذ يعتمد المهربون إلى إتباع طرق عديدة في تهريب النفط وبكميات كبيرة يجري تحميلها في زوارق صغيرة إذ توجد مراسي غير قانونية في شط العرب وهناك نقاط ساخنة لتهريب النفط عبر الحدود العراقية-الأردنية فضلاً عن منافذ التهريب إلى تركيا⁽⁶⁾.

لم تنجح جهود الحكومات الانتقالية التي تشكلت بعد سقوط النظام (حزيران 2004-أيار 2005)، (أيار 2005-أيار 2006)، في معالجة مشكلة إنتاج النفط على الرغم من إنفاق مبالغ مالية ضخمة. فعلى سبيل المثال دفعت مبالغ كبيرة إلى الشركة الأمريكية (كي بي آر) التابعة لشركة هالبرتون لاستعادة الطاقة الإنتاجية التي كانت متوفرة قبل الحرب أي (2,8) مليون برميل يومياً⁽⁷⁾. إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال وذلك للأسباب التي ذكرناها سابقاً.

كما حاولت وزارة النفط العراقية التعاقد مع الشركات الأجنبية بعقود قصيرة الأمد خلال المدة (2005-2007) ومن أبرز هذه العقود:

(¹) ارتفع الإنتاج النفطي العراقي للمدة بين عامي (2003-2005) (1,5) إلى (1,9) مليون برميل يومياً فيما بلغت الصادرات النفطية وللمدة ذاتها (1,4) مليون برميل، لينخفض الإنتاج إلى مليون برميل يومياً عام 2006. خضير عباس الندوي، "آراء حول الخليج، السياسة النفطية في العراق بعد 2003 بين المحددات السياسية والأبعاد الاقتصادية"، 11 أيار 2010، <https://araa.sa>.

(²) البوعلي، المصدر السابق، ص 92.

(³) منير، المصدر السابق، ص 157.

(⁴) الجندي وأخرون، المصدر السابق، ص 56.

(⁵) الجندي وأخرون، المصدر السابق، ص 56.

(⁶) منير، المصدر السابق، ص 195.

(⁷) البوعلي، المصدر السابق، ص 93.

- 1- مذكرة تفاهم بين وزارة النفط وشركة (جولف ستاندر) لجمع الغاز المصاحب لإنتاج النفط في الجنوب.
- 2- عقد مع شركات تضم (انا دارتوا) الأمريكية (فيتول) السويسرية و(دوم) الإماراتية لتنفيذ دراسة لحقلي حبة والالحيس.
- 3- مذكرة تفاهم مع شركة (شل) لتقديم الدعم الفني لدراسة حقل كركوك.
- 4- عقد مع شركة BB البريطانية لتحليل معطيات حقل الرميطة.
- 5- عقد مع شركة D.N.O النرويجية للاستكشاف في شمال العراق.
- 6- عقد مع شركة ايسيل لتنفيذ دراسة لحقلي الرميطة وكركوك فضلاً عن ذلك قامت وزارة النفط بتأسيس دائرة العقود والتراخيص البترولية لغرض اختيار السياسة النفطية التي تحقق الأهداف المحددة⁽¹⁾. غير أن تراجع البنى التحتية للقطاع النفطي وصعوبة توفير الأموال والإمكانيات الفنية اللازمة جعل الحكومة العراقية تقدم على:

(1) طرح مسودة قانون النفط والغاز التي تألفت من (8) فصول و(23) مادة فضلاً عن أربعة ملاحق. حيث أعطى هذا القانون الشركات الأجنبية حق الحصول على (70%) من العوائد عن كلف التنقيب والاستخراج، كما أتاح لها تحويل (20%) من الأرباح إلى خارج العراق دون أي قيود أو ضرائب كما أعطاه القانون الحق في استخدام الكميات اللازمة من الغاز المصاحب للعمليات النفطية ودون مقابل⁽²⁾.

رغم عرض مسودة القانون على مجلس النواب العراقي ولأكثر من مرة إلا أن الأخير أخفق في إصدار القانون المذكور وكانت أولى التحديات التي واجهت مسودة القانون تحديد مسؤولية إدارة الحقول الحالية والمستقبلية من قبل الحكومة المركزية وإقليم كردستان⁽³⁾.

(2) دعوة الحكومة العراقية ومنذ عام 2007 عدد من الشركات النفطية العالمية مثل أكسون موبيل وشيفرون وتوتال وشل وبي بي لتقديم عروض خدمات الإسناد الفنية طويلة الأجل لزيادة إنتاج الحقول الرئيسة (الرميطة، الزبير، غرب القرنة، كركوك، باي حسن)⁽⁴⁾.

في آب 2008 أعادت الحكومة العراقية تفعيل عقد مشترك كانت الحكومة السابقة قد أبرمته عام 1997 مع شركة النفط الصينية (CNPC) بقيمة (3) مليار دولار لتطوير حقل الأحدب النفطي في محافظة واسط⁽⁵⁾.

(¹) منير، المصدر السابق، ص 96.

(²) ينظر مسودة القانون في www.aljazeera.net في 19 تشرين الأول 2007.

(³) في نيسان 2007 أعلن إقليم كردستان عن رفضه للملاحق الأربعة الملحقة بالقانون المذكور. وتعمق الخلاف المذكور بإصدار الإقليم القانون المرقم (22) لعام 2007 والذي أعطى إحدى بنوده إلى "وزارة النفط في الإقليم أو من تخوله مسؤولية التنظيم والإشراف على العمليات النفطية... وكذلك كل النشاطات التي تتعلق بها من ضمنها تسويق النفط" و"التفاوض وإبرام الاتفاقيات وتنفيذ جميع الإجازات ومن ضمنها العقود النفطية التي أبرمتها حكومة الإقليم...". ينظر نص القانون في: جريدة الوقائع العراقية، العدد 75 في 15 تشرين الثاني 2007. كما تعمقت الخلافات بقيام سلطة الإقليم بالعمل في المناطق المتنازع عليها، وذهب ضحية ذلك مشروع تطوير حقل خرمانة الذي أكملت وزارة النفط العراقية انجاز الجزء الأكبر منه. مما حرم العراق من إنتاج (100) ألف برميل يومياً. وحقول خورمور الغازي. البوعلي، المصدر السابق، ص 96.

(⁴) المصدر نفسه، ص 96.

(⁵) كانت ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق قد حالت دون تنفيذ العقد السابق. ومن الجدير بالذكر أن العقد القديم كان عقد مشاركة إنتاج. فيما جرى تحويل العقد الجديد إلى عقد عمالة اشترطت فيه الحكومة العراقية تشغيل العمالة العراقية. وبموجب العقد الجديد كان من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية النفطية إلى (25) ألف برميل يومياً خلال السنوات الثلاثة الأولى. منتظر سعد البطاط، "الآثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق"، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، 2010، ص 78.

كما وقّعت وزارة النفط العراقية اتفاقية مع شركة (داتش رويال شل) تقضي بإقامة مشروع مشترك لجمع ومعالجة وتسويق الغاز المصاحب من حقول نفط الجنوب⁽¹⁾.

في عام 2009 عقدت الحكومة العراقية ما يعرف باتفاقية التراخيص

Licensing Agreement⁽²⁾ إلا أن هذه العقود سرعان ما دخلت ميدان الخلافات السياسية في ميدان الدفاع وبقوة عن هدف العقود بدعوى أنها ستحقق زيادة في الإنتاج النفطي قد تصل إلى (4) ملايين برميل يومياً وبشكل تدريجي، وما يرافق ذلك من زيادة في العوائد النفطية قد تصل وعلى مدى السنوات العشرين المقبلة إلى تريليون و(30) مليار دولار استناداً إلى سعر افتراضي لبرميل النفط والبالغ (40) دولار⁽³⁾.

أسهمت الصادرات النفطية بالمستوى المرتفع للعوائد النفطية والتي وصلت عام 2008 إلى (60) مليار دولار وإلى (58) مليار دولار عام 2009 ومن ثم إلى (67) مليار دولار عام 2010 مما أدى بالتالي إلى ارتفاع نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتي تراوحت ما بين (40,4%-70%) خلال المدة (2003-2010)⁽⁴⁾.

إذن لو استمر العراق في زيادة إنتاجه النفطي والذي يؤدي إلى زيادة أقيام صادراته النفطية مما يؤهله إلى احتلال مركز الصدارة في الإنتاج النفطي. لتصل إلى (12) مليون برميل يومياً وبحسب تصريحات المسؤولين العراقيين واستناداً إلى احتياطي النفط الموجودة في العراق⁽⁵⁾. وبحسب السيناريو المقدم من قبل منظمة الأوبك والذي توقع أن تصل صادرات العراق النفطية إلى (4) مليون برميل⁽⁶⁾، إلا أن العراق لم يتمكن من الوصول إلى الطاقة الإنتاجية المرسومة. وتعود أسباب ذلك إلى:

- 1- إن التعامل مع أرقام العائدات النفطية من قبل الحكومة العراقية، لا يزال مكبلاً بعدد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي عقب الاحتلال الأمريكي للعراق والتي تضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومن أهمها القرار (1482) الصادر عام 2003 والذي أكد أن العراق بلد محتل وأن القوات الأمريكية هي المسؤولة عن حماية موارده، كما تضمن القرار إيداع العائدات المالية من مبيعات صادرات النفط والغاز الطبيعي في صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة. فضلاً عن قيام المجلس الدولي بتقديم المشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق وتقديم المساعدة لحكومة العراق وتوخي الشفافية في استخدام مثل هذه الموارد⁽⁷⁾.

(1) البوعلي، المصدر السابق، ص 96.

(2) ولتوقيع هذه الاتفاقية دخلت الحكومة العراقية في أربع جولات جرى خلالها التوقيع على عدد من العقود وعلى الشكل التالي:

- 1- جولة التراخيص الأولى: وقعت خلالها عدداً من العقود مع عدد من الشركات النفطية العالمية لاستثمار النفط في كل من حقول الرميلا الشمالي والجنوبي والزبير وغرب القرنة وميسان وكركوك وبابي حسن والمنصورية وعكاز والأحذب.
- 2- جولة التراخيص الثانية: عقدت في كانون الأول 2009.
- 3- جولة التراخيص الثالثة: أعلنت وزارة النفط عن هذه الجولة في 20 تشرين الأول عام 2009.
- 4- جولة التراخيص الرابعة. للتفاصيل يراجع: منير، المصدر السابق، ص 197-198.

(3) الندوي، المصدر السابق.

(4) المصدر نفسه.

(5) يحتل العراق المرتبة الثالثة في الاحتياطات النفطية وعلى مستوى العالم بعد المملكة العربية السعودية وإيران إذ تصل احتياطاته النفطية نحو (115) مليار برميل مما يعادل (6) أضعاف ما تمتلكه الولايات المتحدة من النفط الخام والتي تصل إلى (21) مليار من النفط الخام. الندوي، المصدر السابق. ولزيد من التفاصيل حول الاحتياطي النفطي وحسب المحافظات ينظر الجدول رقم (7).

(6) الجنديل وآخرون، المصدر السابق، ص 57.

(7) الندوي، المصدر السابق.

الجدول رقم (7)⁽¹⁾: توزيع الاحتياطي النفطي حسب المحافظات

المحافظة	عدد الحقول	الاحتياطي النفطي الكلي (مليون برميل)	النسبة المئوية
البصرة	15	65810	59,1
ميسان	11	8500	7,6
ذي قار	3	5070	4,5
المثنى	1	20	-
القادسية	-	-	-
بابل	-	-	-
النجف	1	200	0,2
كربلاء	2	340	0,3
واسط	3	1350	1,2
الأنبار	-	-	-
بغداد	1	6500	5,8
صلاح الدين	5	2725	2,5
ديالى	8	650	0,6 ^(*)
كركوك	6	13475	12,1
السليمانية	6	-	(**)
أربيل	5	3160	2,9
دهوك	-	-	-
الموصل	10	3510	3,2
المجموع	71	111310	100

2- في عام 2014 تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمتين أثرتا وبشكل كبير على جميع المؤشرات الاقتصادية، الأولى انخفاض أسعار النفط الخام إلى (91,6) دولار للبرميل بعد أن كان سعر برميل النفط في عام 2013 (102,3) دولار، فيما ارتفعت كميات النفط الخام المصدرة بمعدل (5,3%) لنفس المدة مما أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة بسبب ارتفاع كمية النفط الخام المصدر بنسبة أقل من نسبة انخفاض أسعاره، فيما شكّل تدهور الأوضاع الأمنية في شهر حزيران عام 2014 صدمة ثانية للاقتصاد العراقي عندما سقطت ثلاث محافظات في أيدي الجماعات الإرهابية حيث توقفت عموم النشاطات الاقتصادية نهائياً، فضلاً عن ذلك فقد تأثرت المنافذ الحدودية للمحافظات الثلاث وتوقفت عن العمل كما تحملت الدولة تكاليف عالية بسبب الحرب على الإرهاب مما أهلك ميزانية الحكومة⁽²⁾.

3- عدم صيانة وتأهيل البنى التحتية المتقادمة، إذ أن المنشآت النفطية غير صالحة للعمل بحكم تقادمها الزمني والذي يعود إلى حقبة السبعينات من القرن الماضي⁽³⁾.

(1) البطاط، المصدر السابق، ص 60.

(2) يضاف إليها ثلاثة حقول غازية هي تل غزال والمنصورة وجمية بيكا.

(3) وهناك حقولان غازيان هما ججمان وكورمور.

(2) منير، المصدر السابق، ص 200.

(3) الجندي وأخرون، المصدر السابق، ص 58-59.

4- تخلف الكوادر النفطية ونقص أعدادها وضعف مؤهلاتها وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة.

5- تخطيط السياسة النفطية للعراق من خلال عدم وضع خطة إنتاجية واضحة وثابتة وذات رؤية محددة أو يجري تغيير السقوف الإنتاجية وتقليل كميات الذروة التي جرى الاتفاق عليها⁽¹⁾.

استمرت هيمنة القطاع النفطي على عموم النشاطات الاقتصادية في العراق في مرحلة ما بعد القضاء على الإرهاب، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من استثمار عوائد النفط في دعم قطاعي الزراعة والصناعة والتي وصلت نسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى (45,5%).

الخلاصة:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

- أدت الظروف التي مرَّ بها العراق من الحروب المتكررة والحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي للعراق، والهجمات الإرهابية فضلاً عن عدم تطوير الصناعة النفطية مما أدى إلى إنهاك الآبار النفطية فضلاً عن قدم البنى التحتية المستخدمة في القطاع النفطي والتي تعود إلى سبعينات القرن المنصرم.
- إن إعادة تطوير الصناعة النفطية أجبر الحكومة العراقية إلى اللجوء إلى جولات التراخيص النفطية الممنوحة للشركات الأجنبية مما أفرز سلبيات كثيرة.
- ولغرض تطوير الاقتصاد العراقي لابد من إقامة صناعة وطنية ومتطورة لتكرير النفط لتحقيق أهداف عدة لعل أبرزها سد احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية فضلاً عن الحصول على موارد إضافية من خلال عمليات تصدير الفائض من المنتجات مما يعني تنويع صادرات العراق والدخول في مجال تصدير المواد المصنعة وعدم الاكتفاء بتصدير النفط الخام.
- السعي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي في محاولة لتوفير رؤوس الأموال والخبرات الفنية وإعادة تأهيل القطاع النفطي على أساس تجنب إبرام عقود مشاركة الإنتاج واعتماد صيغ أقل كلفة.

البibliوغرافيا

باللغة العربية

- أحمد النصراوي، إبراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق 1919-2004، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة ذي قار، 2011).
- احمد ساهر جاسم الدليمي، سياسات النفط في العراق خلال "الحكم العارفي" مفاوضات-اتفاقيات-علاقات-مواقف الرأي العام، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، (د.م، د.ت)،
- ثورة مجيد طارش العبيدي، أنابيب النفط العراقي دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1985)،
- جعفر طالب الجنديل وكوثر محمد وهيم، "واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 المشاكل والمعوقات"، مجلة الكون للعلوم الإدارية والاقتصادية، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2012)،

(¹) منير، المصدر السابق، ص 200.

- حافظ شكر التكمجي، الخلفيات الاقتصادية لثورة 14 تموز 1958، دار الرواد المزدهرة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (بغداد، 2010)،
- حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1919)،
- خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، تقديم: خير الله طلفاح، م2، الدار العربية للموسوعات، (بغداد، 1977)،
- خليل علي مراد وعلي شاكرك علي، الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، وثيقة رقم 35، المؤرخة في 7 شباط 1889،
- خليل علي مراد، "التنافس الدولي على نفط ولاية الموصل قبل الحرب العالمية الأولى"، مجلة أوراق موصلية، العدد 4، 2003،
- راشد البراوي، حرب البترول في العالم العربي، دار الكاتب العربي، (القاهرة، 1967)،
- سعد عبد الواحد عبد الخضر، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العراق في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، ط ٣، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ٢٠٢٠
- سليم طه التكريتي، معركة النفط في العراق، ج1، مطبعة الزهراء، (بغداد، 1952)،
- طه خلف محمد الجبوري، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951-1968، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، (عمان، 2017)،
- عادل حسين، النفط خلال الثورة التحريرية العراقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1977)،
- عامر سامي منير، "السياسة النفطية في العراق ما بعد عام 2003: رؤية مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ج3، المجلد 16، العدد 52، 2020،
- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج1، وزارة الإعلام، (بغداد، 1973)،
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط5، مطبعة دار الكتب، (بيروت، 1978)،
- عبد الواحد فهمي، مائة حقيقة وحقيقة، مطبعة الشمال، (كركوك، 1973)،
- عصام عبد الرحمن الجليلي، "صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق"، أعمال ندوة مستقبل العراق برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2009)،
- علي قاسم مهدي، النفط العراقي وصراع القوى الاستعمارية، القسم الأول، www.ahewar.org/debat.
- علي معجل خلف عودة الشعبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية (أبن رشد)، (جامعة بغداد، 2002).
- عمار حبيب سمين، خط انابيب كركوك - جيهان 1977-2003 وأثره على إنعاش الحياة الاقتصادية في تركيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة كركوك، 2020)،
- عيدان شبيب سليم الحمداني، شركة نفط الموصل المحدودة 1928-1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2012)،
- غصون مظهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958-1968، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، (جامعة بغداد، 2005)،
- فارس محمود فرج الجبوري: "تأميم النفط في العراق وموقف دول الخليج العربي"، مجلة آداب الفراهيدي، (كلية التربية)، جامعة تكريت، العدد 2، 1982،

- فرات عبد الحسين كاظم وفراس إبراهيم حميد، "قرار مجلس الأمن الدولي 986 تجاه العراق برنامج النفط مقابل الغذاء 1995-2003"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد 3، المجلد 43، 2018،
 - فيصل محمد الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين 1908-1914، مطابع الجمهور، (الموصل، 1975)،
 - قاسم احمد العباس، وثائق النفط في العراق، ج1، شركة النفط الوطنية العراقية، (بغداد، 1972)،
 - مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط1، (بيروت، 1974)،
 - محسن الموسوي، النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأمين، السلسلة الإعلامية رقم 284، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1973)،
 - محمد السعودي إبراهيم، "تأمين نفط العراق عام 1972 والموقف الدولي منه"، مجلة كلية اللغة العربية، باتياني البارود، المجلد 34، العدد 4، أكتوبر، 2021
 - النفط، سلسلة دراسات عمالية، الكراس الخامس، المؤسسة الثقافية العمالية، دار الحرية، (بغداد، 1968)،
 - نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج1، (14 تموز 1958-7 شباط 1958)، ط6، بيت الحكمة، (بغداد، 2000)،
 - نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952، ط1، (بغداد، 1980)،
 - يحيى حمود حسين ابو علي، "ملاحم السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، (جامعة البصرة)، مركز دراسات الخليج العربي، العدد 25، آذار 2015،
- باللغات الأجنبية:

- AlamMahooob, Iraq forget since revolution, second edition, Mohan Garden, (New Delhi, 1994)
- Benjamin shawadran, "the Oli of Iraq", Middle Eastern Affairs, V3, (New York, 1952),
- Brandon Wolf Hunnicutt, The end of the concessionary regime, me, oil and American power in Iraq 1958-1972,
- George lenczowsk, Oli and state in the middle East, Cornell university press, (New York, 1960)
- Iraq in perspective an orientation guide, Defense language institute foreign language center curriculum development division instructional design department, (July, 2005).

الهجرة والصحة: أي مكانة للرعاية الصحية للمهاجرين في سياسات الهجرة واللجوء بالمغرب؟

يوسف حاسين، طالب باحث في سلك الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع، مختبر استراتيجيات صناعة الثقافة والاتصال والبحث السوسولوجي، جامعة محمد الأول، وجدة.

hassine.ysf@gmail.com

ملخص:

عرفت مسألة الهجرة بالمغرب في العقدين الأخيرين منعطفًا جوهريًا، حيث انتقل المغرب من بلد إرسال وعبور للمهاجرين نحو أوروبا وباقي بلدان العالم، إلى موطن ومستقر (مؤقتًا على الأقل) لأعداد متزايدة من المهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص. وقد تعزز دور المغرب كبلد مستقبل للمهاجرين بشكل ملحوظ بعد القيود التي سنتها مختلف الدول الأوروبية على الهجرة القادمة من إفريقيا وتشديدها للمراقبة على الحدود، من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول الجنوب بشكل عام، ودول شمال إفريقيا (المغرب والجزائر وتونس) خاصة. الوضع الجديد للمغرب في مجال الهجرة، جعله في السنوات الأخيرة يتحرك ليواكب هذا التحول، ويتجنب السقوط في مخالفة بنود الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها. وذلك عبر سنّ قوانين جديدة (القانون 02.03 الصادر سنة 2003 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية والهجرة غير الشرعية مثلاً) ووضع سياسات عمومية لتدبير شؤون المهاجرين، أبرزها: إطلاق عملية تسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بالمغرب والاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (2014). في هذا السياق، تساءل هذه الورقة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة لمواكبة الانتقال الذي عرفته مسألة الهجرة بالمجتمع المغربي، من حيث مدى ضمانها لحق ولوج المهاجرين بمختلف فئاتهم ووضعتهم الإدارية إلى خدمات الرعاية الصحية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، سياسات الهجرة، الرعاية الصحية، المغرب، المهاجرون من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء

Migration and Health: What is the Status of Healthcare for immigrants in Morocco's Immigration and Asylum Policies?

Abstract:

The issue of immigration in Morocco has witnessed a fundamental shift in the last two decades. Morocco has transitioned from being a country of transit and departure for migrants towards Europe and other parts of the world to becoming a temporary or even a permanent home for increasing numbers of immigrants, particularly those coming from sub-Saharan African countries. The role of Morocco as a receiving country for immigrants has significantly strengthened following restrictions imposed by various European countries on African immigration and heightened border control. This has been achieved through bilateral agreements with countries in the global South and North African countries (specifically Morocco, Algeria, and Tunisia). Morocco's new position in migration has prompted recent efforts to align with this shift, avoiding violations of agreements and international treaties it has ratified. This has been achieved by enacting new laws (such as Law 02.03 issued in 2003 concerning the entry and residence of foreigners in the Kingdom of Morocco and illegal migration) and implementing public policies to manage immigrant affairs. Key initiatives include launching processes to regularize the administrative status of foreigners residing in Morocco and the National Strategy for Migration and Asylum (2014). This paper examines the measures and steps taken by the state to accommodate the transition witnessed in the issue of migration within Moroccan society, particularly concerning ensuring the access rights of immigrants, across different categories and administrative statuses, to healthcare services.

Keywords: Migration, Migration Policies, Healthcare, Morocco, Sub-Saharan Immigrants.

مقدمة

تثير مسألة الهجرة في علاقتها بالصحة مجموعة من القضايا، يمكن إجمالها في أربعة مسائل أساسية: صحة المهاجر، الصحة العامة للسكان، استجابة نظم الرعاية الصحية، ثم الحوكمة العالمية للهجرة والصحة. يتم التركيز في الأولى على تأثير المسار الهجروي في صحة المهاجرين، بدءاً من بلد الانطلاق مروراً بمناطق العبور وانتهاءً ببلد الاستقبال. وفي الثانية، على تأثير الهجرة في صحة أفراد المجتمع المستقبل، فقد تتأثر الصحة العامة لسكان البلد المضيف بإسهام المهاجرين الذين يتمتعون بصحة جيدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يدفع في اتجاه توفير تغطية صحية شاملة. أو قد تؤثر سلباً على الصحة العامة، إذا كانت صحة المهاجرين متدهورة، من خلال خطر انتقال الأمراض المعدية واستنزاف إمكانيات الرعاية الصحية...إلخ. ويتم النظر في الثالثة في مدى ضمان هذه النظم والسياسات العمومية في مجالي الصحة والهجرة لولوج المهاجرين إلى خدمات الرعاية الصحية دون تقصير أو تمييز. في حين ينظر إلى مسألة الهجرة والصحة في بعدها العالمي في إطار الحوكمة العالمية للهجرة والصحة.¹

في المغرب، عرفت مسألة الهجرة في العقدين الأخيرين منعطفاً جوهرياً، بحيث انتقل المغرب من بلد إرسال وعبور للمهاجرين نحو أوربا وباقي دول العالم، إلى موطن ومستقرٍ (مؤقتاً على الأقل) لأعداد متزايدة من المهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وقد تعزز دور المغرب كبلد مستقبل للمهاجرين بشكل ملحوظ بعد القيود التي سنتها مختلف الدول الأوروبية على الهجرة القادمة من إفريقيا وتشديدها للمراقبة على الحدود، من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول الجنوب بشكل عام، ودول شمال إفريقيا (المغرب والجزائر وتونس) على وجه الخصوص. وتطرح الهجرة في المغرب، كما في جميع البلدان المستقبلة للمهاجرين مجموعة من التحديات، ترتبط معظمها بقضايا الاندماج والانخراط في الحياة اليومية للمجتمع المستقبل. فالهجرة وإن كانت لا تعتبر مشكلة في ذاتها، إلا أنها قد تؤدي -إذ لم يتم وضع استراتيجيات وتدابير مناسبة لتحقيق اندماج المهاجرين- إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية وثقافية مركبة وعميقة بالبلد المستقبل. ويعتبر الولوج إلى الخدمات الاجتماعية (الشغل والتعليم والصحة...إلخ) أحد الركائز الأساسية المدعّمة لاندماج المهاجرين داخل المجتمع المضيف. وقد عملت السلطات المختصة للدولة في الفترة الأخيرة على صياغة ووضع قوانين وسياسات عمومية للهجرة تروم تحقيق اندماج المهاجرين في المجتمع المغربي وتضمن استفادتهم من الخدمات الاجتماعية إسهوة بباقي المواطنين.

1. السياق العام لسياسات الهجرة في المغرب

انتقل المغرب من 32566 أجنبي سنة 2004 إلى 84001 حسب الإحصاء الأخير لسنة 2014. أي ما يعادل معدل نمو أجمالي بلغ 3.63 في المئة خلال فترة ما بين الإحصاءين.² وتشير تقديرات وزارة الداخلية تشير إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في المغرب يتراوح ما بين 25000 و40000 مهاجر. وبخصوص المهاجرين الجنوب صحراويين فإن بعض التقديرات تذهب إلى أن أفارقة جنوب الصحراء الذين يعيشون في شمال إفريقيا (في المغرب والجزائر بشكل خاص) أكثر ممن يعيشون

¹ - للمزيد حول هذه القضايا يرجى مراجعة تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن الهجرة في العالم لعام 2020.

² - المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير الوطني حول السكان والتنمية، مطبعة لون، الرباط، ص 93، 2019.

في أوروبا.¹ هذا الواقع الجديد للهجرة وضع المغرب أمام الكثير من التحديات على مستوى تدبير شؤون المهاجرين، خاصة في جانبها المتعلق بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الشغل... إلخ). وهو ما دفع بالسلطات إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير على امتداد الفترة المذكورة، أبرزها: القانون 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب، والاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (2014).

يتسم السياق العام الذي انطلقت فيه المقاربة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة، بالرغبة في تحسين الصورة الدولية للبلد في مجال حقوق الإنسان، التي انطلقت منذ حوالي ثلاثة عقود،² في إطار ما يسمى بالعهد الجديد. وبالتوجهات الدبلوماسية الجديدة نحو إفريقيا. فضلا عن تطور علاقته بالاتحاد الأوروبي والاتفاقيات التي أبرمها معه في مجال الهجرة. ولعل أحداث صيف 2014 دليل واضح على ارتباط المغرب بسياسات الهجرة الأوروبية، حيث لجأت السلطات المغربية إلى الترحيل القسري، أثناء مواجهتها لتدفق المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى الذين يحاولون عبور الحدود الإسبانية، وذلك دون التمييز بين المهاجرين النظاميين وغير النظاميين أو بين المهاجرين واللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (UNHCR). لكن بالرغم من هذا الارتباط إلا أن السياسة المفتوحة للمغرب إزاء المهاجرين، تناقض توجهات العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي.³

يراهن المغرب في الفترة الراهنة على اندماج المهاجرين في المجتمع المغربي، من خلال توفير أرضية قانونية وإدارية تضمن حقوقهم وتيسر سبل ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية. وتعد الرعاية الصحية أحد أبرز هذه الخدمات باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان تضمنه المواثيق الدولية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على سبيل المثال، بغض النظر عن جنس الفرد ولونه ووضعيته الإدارية والقانونية. من هذا المنطلق سنحاول فيما يلي مساءلة الإجراءات والتدابير المتخذة في المغرب، من حيث مدى ضمانها لحق ولوج المهاجرين الجنوب صحراويين إلى خدمات الرعاية الصحية.

2. الرعاية الصحية للمهاجرين في التشريع المغربي

بالرجوع إلى الدستور المغربي لسنة 2011 باعتباره التشريع الأعلى في البلاد، نجد أنه يضع شرطا أساسيا للولوج إلى الخدمات الصحية، هو شرط المواطنة. وهو أمر يمكن أن يترتب عنه حرمان الأجانب (المهاجرين واللاجئين) الذين لا يحملون صفة "مواطن"، من هذا الحق في اللوج إلى العلاج والعناية الصحية، في حالة ما لم يتم استدراك الأمر. ينص الدستور في فصله 31 على ما يلي:

"تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية

- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي المنظم من لدن الدولة

¹ - فيرونك بلانس وآخرون، الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، 2010، ص 16.

² - Faouzi Mourji et autres, Les migrants subsahariens au Maroc : enjeux d'une migration de résidence, Konard Adenauer Stiftung, Rabat, 2016, p 10.

³ - Ferrié, J., Contraintes et limites de la politique migration marocaine, Migration Société, 2020, P 111.

في مقابل ذلك، وتبعاً لما نص عليه القانون المتعلق "بدخول وإقامة الأجانب في المغرب والهجرة غير الشرعية" (ق 02-03) والذي يمنح للمهاجرين بالمغرب حق الحصول على العمل، من خلال تمكينهم من سندات الإقامة،* المحددة حسب القانون المذكور، في بطاقة التسجيل* وبطاقة الإقامة*، فإن المهاجرين العاملين في المغرب والمالكين لعقود عمل يستفيدون من التأمين الصحي الإجباري، لأن وضعيتهم تسمح لهم بالانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS). غير أن هذا القانون يقتصر على المهاجرين النظاميين فقط دون المهاجرين غير الشرعيين. وهو ما دفع وزارة الصحة سنة 2003 إلى إصدار تعميم يهتم "مراقبة الوضع الصحي للمهاجرين السريين على الحدود" يسمح للمؤسسات الصحية العامة برعاية اللاجئين والمهاجرين الذين لا يتوفرون على أوراق رسمية للإقامة فوق التراب المغربي. كما أن النظام الداخلي للمستشفيات الصادر في 7 مارس 2011 بالجريدة الرسمية سيؤكد ذلك في المادة 57 من خلال التنصيص على ما يلي: "يقبل المرضى أو الجرحى غير المغاربة كيفما كانت وضعيتهم طبقاً لنفس الشروط المقررة للمغاربة. تتم إجراءات فواتر الخدمات المقدمة لهم طبقاً لنفس الشروط إلا في حالة وجود اتفاقيات العلاج بين المغرب والدولة التي يعتبر المريض من رعاياها" (النظام الداخلي للمستشفيات، 2011، المادة 57).

مع أن المادة (57) أعلاه أزلت عائقاً إدارياً جوهرياً أمام ولوج المهاجرين غير النظاميين لخدمات الرعاية الصحية المقدمة من طرف المستشفيات العمومية، بحيث جعلت شروط اللوج مماثلة لتلك المطبقة على المواطنين المغاربة. إلا أننا إذا استحضرنّا استثناء المهاجرين غير النظاميين من نظام "التغطية الصحية الأساسية للمهاجرين" المقابل لنظام "راميد" المخصص للمغاربة، بالإضافة إلى وضعيتهم الاقتصادية الهشة، سنصطدم بعائق آخر لا يقل أهمية في تحديد وصولهم للرعاية الصحية، يتمثل في غياب القدرة المادية على أداء فواتر الخدمات المقدمة لهم، هذه الوضعية التي تعتبر نتيجة طبيعية للأنشطة الاقتصادية المزاولة من طرفهم.

وقد سبق لفوزي مورجي وآخرون أن أكدوا في دراسة عن المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، على أن العامل الاقتصادي يعدّ من أبرز العوامل المحددة لولوج المهاجرين الجنوب صحراويين إلى خدمات الرعاية الصحية، وهو يتمظهر عند المهاجرين في عمليتين: الدخل والمدخرات، نظراً لعدم توفرهم على التغطية الصحية في نظر المؤلفين.¹ ذلك أن هاجس الصحة عند المهاجرين هو السبب الأول الذي يوجههم إلى الادخار حسب نفس الدراسة.²

هكذا يبدو أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات في السنوات الأخيرة لمواجهة هذه التحديات التي تطرحها مسألة الهجرة في المغرب، إلا أن واقع الحال ما زال يكشف عن العديد من الصعوبات التي تواجه المهاجرين خصوصاً الجنوب صحراويين أثناء محاولتهم الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. فعلى مستوى اللوج إلى خدمات الرعاية الصحية – وهو المستوى الذي نركز عليه تحليلنا في هذه الورقة – يواجه المغرب، كما هو الحال بالنسبة للكثير من الدول

*- تخص هذه السندات المهاجرين البالغين من العمر 18 سنة فما فوق، أما ما دون ذلك فتسري عليهم مقتضيات أخرى، باستثناء المهاجرين ما بين 16 و18 سنة الراغبين في ممارسة نشاط مهني مأجور، والذين تمنح لهم بطاقة الإقامة بقوة القانون إذا كان أباءهم يتوفرون على بطاقة الإقامة.

*- بطاقة التسجيل: وهي بطاقة تمنح للأجانب الراغبين في الإقامة بالتراب المغربي بناء على طلب منهم، كرخصة للإقامة تتراوح مدتها بين سنة واحدة وعشر سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة.

*- بطاقة الإقامة: وتمنح للأجنبي الذي يثبت إقامته بالمغرب لمدة متواصلة لا تقل عن 4 سنوات.

¹- Faouzi, M, et autres, p 77.

²- Ibid, p 80

"النامية"، مجموعة من الإكراهات في توفير الرعاية الصحية اللازمة لمواطنيه خصوصا الفئات المعوزة منهم، ناهيك عن المهاجرين الذين يزداد الأمر سوءا عندهم، بسبب للوضعية القانونية والإدارية والسوسيو ثقافية التي يعيشونها. وترتبط صعوبات الوصول إلى الرعاية الصحية عموما، بالجانب القانوني المتعلق بتدبير القطاع الصحي، وبالوضعية الإدارية والقانونية للمهاجرين، من جهة، ومن جهة ثانية بجوانب ذاتية مرتبطة بالمهاجرين أنفسهم (المستوى اللغوي، الاقتصادي... إلخ) ناتجة عن مشاكل اندماجهم في المجتمع المغربي.

3. تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين (2014) ومسألة الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية

في دراسة بعنوان "الهجرة في مصر والمغرب وتونس: لمحة عامة عن تدفقات الهجرة كظاهرة معقدة في المنطقة"¹، تم التوصل في الشق المتعلق بولوج المهاجرين إلى خدمات الرعاية الصحية، إلى تحديد سبعة عوائق تواجه المهاجرين عند سعيهم للولوج إلى خدمات الرعاية الصحية في البلدان المذكورة:

- العوائق اللغوية
- الجهل بكيفية عمل نظام الرعاية الصحية
- عدم التوفر على وثائق رسمية مما يحد من الولوج إلى أنظمة الرعاية الصحية
- تخوف المهاجرين غير النظاميين من الاعتقال عند اللجوء إلى المؤسسات العمومية
- صعوبات في تأدية مصاريف التنقل للوصول إلى مؤسسات الرعاية الصحية خاصة في المدن الكبرى مثل القاهرة والدار البيضاء

- التباين الاجتماعي والثقافي بين الأطباء والمرضى

- الخوف من الأحكام النمطية والميز

لتجاوز هذه العوائق أطلقت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء أواخر سنة 2013، وتمّ الشروع في تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين ابتداء من يناير 2014، فبدى وكأن هذه العملية ستحل الكثير من المشاكل التي تعترض الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية. فالمهاجر بعد تسوية وضعيته الإدارية سيسري عليه ما يسري على المواطنين المغاربة. غير أن العقبات التي اصطدمت بها عملية تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين تعيد المسألة إلى نقط البداية. فطبيعة الشروط الموضوعية للاستفادة من التسوية لا تتوفر في عدد كبير من المهاجرين. أضف إلى ذلك عدم اهتمام المهاجرين بهذه العملية، على اعتبار أنها في نظرهم ستجhez حلمه في الهجرة إلى أوروبا.

هناك حقيقة أساسية ينبغي عدم تجاهلها، وهي أن المغرب كان وما يزال بلد عبور في نظر المهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ولو أنه في الفترة الأخيرة أصبح يشكل موطنًا ومستقرًا لبعض المهاجرين، فإن ذلك راجع في نظرنا إلى تشديد القيود على الهجرة الإفريقية إلى أوروبا أكثر من أي شيء آخر.

في سنة 2016 (21 دجنبر) تم التوقيع على اتفاقية إطار بين أربع وزارات (وزارة الصحة، وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد) من أجل توفير "التغطية الأساسية للمهاجرين النظاميين" والتي

¹ - المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة في مصر والمغرب وتونس: لمحة عامة عن تدفقات الهجرة كظاهرة معقدة في المنطقة، ص 56.

تعاذل "راميد RAMID" المخصص للمغاربة. لكن على مستوى الواقع يواجه نظام التغطية الصحية للمهاجرين العديد من المشاكل، ففي الوقت الذي كان يُنتظر فيه أن يستفيد المهاجرون النظاميون من نظام المساعدة الطبية (راميد) للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية على غرار الفقراء والمعوزين. وذلك من خلال "إرسال وزارة الداخلية لقائمة المهاجرين النظاميين إلى وزارة الصحة، التي ترسلها بدورها إلى جميع المستشفيات ليتمكن المهاجر المدرج في القائمة (المهاجر النظامي) من الحصول على العناية الصحية اللازمة، فإن مجموعة من الدراسات الاستقصائية¹ التي أجريت على مستوى المستشفيات العمومية، تظهر أن هذه الطريقة لم تنفذ أبداً.

زيادة على ذلك، وبالنظر إلى المشاكل التي عرفها نظام التغطية الصحية المذكور أعلاه، والخاص بالمهاجرين النظاميين، سواء من جانب إقبال المهاجرين على الانخراط فيه وفي نظام التسوية الإدارية بشكل عام، أو من جانب تفعيل هذا النظام وتنزيله على أرض الواقع ليستفيد منه جميع المعنيين بالأمر، يمكن القول إن الوضعية المادية هي الأخرى تحول دون وصول المهاجرين النظاميين أيضاً إلى خدمات الرعاية الصحية.

وتؤكد العلاجات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية لمعظم المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى الرعاية الصحية، حقيقة المشاكل والصعوبات التي تتخبط فيها سياسات الهجرة بالمغرب الهادفة إلى تيسير سبل اندماج المهاجرين الجنوب صحراويين في المجتمع المغربي. بهذا الصدد يشير فوزي موري وآخرون أثناء عرضهم لنتائج الدراسة التي قامت بها وزارة الصحة عن المهاجرين في وضع إداري غير نظامي، إلى أن 62% من المهاجرين الذين شملتهم الدراسة تلقوا علاجاتهم من طرف المنظمات غير الحكومية. وهو ما يوضح أن غالبية الخدمات الصحية المقدمة للمهاجرين مصدرها المنظمات غير الحكومية وليس المستشفيات العمومية التابعة للدولة.²

خاتمة

يبدو إذًا من خلال ما تم عرضه، أن ولوج المهاجر الجنوب صحراوي المقيم بالمغرب، بصفة نهائية أو مؤقتة، لخدمات الرعاية الصحية ما زال يواجه العديد من العوائق، بالرغم من كل المجهودات التي قامت وتقوم بها الجهات المعنية للتغلب على هذه العوائق والإكراهات. ويرجع ذلك في نظرنا إلى الطبيعة المركبة للمشكلة وتعدد أبعادها، فتوفير الإطار القانوني والتدبري -على علاقته- لتيسير الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية سيساعد بدون شك العديد من المهاجرين على الاستفادة من هذه الخدمات، إلا أنه يضلّ قاصراً على الإحاطة بقسم كبير من المهاجرين بسبب عوامل أخرى لا بد وأن تأخذ بالاعتبار أثناء التفكير في إيجاد حل لهذه المسألة. إذ لا ينبغي إغفال حقيقة أن معظم المهاجرين الجنوب صحراويين الموجودين بالمغرب قدموا إليه باعتباره نقطة عبور نحو أوروبا، وبالتالي فالحلم الأوروبي قد يخفت بسبب القيود المتزايدة على الحدود، لكنّه لن يزول. الأمر الذي يترتب عنه عزوف هذه الفئة التي ما زالت متمسكة بحلمها عن عمليات التسوية الإدارية التي تخول لها الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، ما يدفعهم إلى الإعراض عن الذهاب إلى المستشفيات خوفاً من الإجراءات التأديبية التي قد تصدر في حقهم بسبب وضعيتهم غير القانونية. وباستحضار الوضعية الاقتصادية الهشة

* - "راميد RAMID": هو نظام مساعدة طبية موجه للفئات المعوزة عديمة أو ضعيفة الدخل، حيث يستفيد المواطنون المنخرطون فيه من شبه مجانية الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات العمومية. وقد تم تعميمه سنة 2011، بعد تجربة نموذجية بجهة تادلة أزال.

¹ - أنظر على سبيل المثال، دراسة فوزي موري وآخرون حول المهاجرين الجنوب صحراويين في المغرب، 2016

² - Faouzi. M, et autres, p 81.

للمهاجرين نظرا لارتفاع نسبة البطالة في صفوفهم (ولعلّ العدد الكبير من المهاجرين الممارسين للتسول على جنبات الطرق وإشارات المرور شاهد على ذلك) ووضعية القطاع الصحي العمومي بالمغرب، يتضح أنه لم يتبقى للمهاجرين سوى المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال. هذا فضلا عن التمثلات السلبية المنتشرة في المجتمع المغربي عن الجنوب صحراوي والتي تساهم في تكريس الاستبعاد الاجتماعي في حقهم.

المراجع

- دستور 2011، الجريدة الرسمية، عدد 5964 مكرر، 30 يوليوز 2011.
- النظام الداخلي للمستشفيات، الجريدة الرسمية، عدد 5923، 07 مارس 2011.
- التقرير الوطني حول السكان والتنمية، المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مطبعة لون، الرباط، 2019.
- فيرونك بلانس وآخرون، الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، 2010.
- المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة في مصر والمغرب وتونس: لمحة عامة عن تدفقات الهجرة كظاهرة معقدة في المنطقة، ص 56. <https://bit.ly/3htuRT>
- تقرير المنظمة الدولية للهجرة عن "الهجرة في العالم" لعام 2020.
- Faouzi Mourji et autres, Les migrants subsahariens au Maroc : enjeux d'une migration de résidence, Konard Adenauer Stiftung, Rabat, 2016.

هجرة العودة والتنمية بالمغرب: محاولة في رصد الصعوبات والتحديات بجهة الشرق

فاطمة الزهراء الرملي: طالبة باحثة في سلك الدكتوراه، مختبر استراتيجيات صناعة الثقافة والاتصال والبحث

السوسيولوجي، جامعة محمد الأول، وجدة- المغرب.

fatima-zahrae.er-ramli@ump.ac.ma

ملخص

يهدف هذا المقال إلى استكشاف أهم العراقيل والصعوبات التي تحول دون الاستثمار الأمثل للفرص التي تتيحها هجرة العودة كقادرة لتحقيق التنمية بجهة الشرق، وذلك من خلال دراسة ميدانية بهذه الجهة أجريت على عينة قصدية من المهاجرين العائدين المستثمرين والراغبين في الاستثمار (70 مهاجرا عائدا)، والذين تم انتقاءهم بناء على مجموعة من الخصائص.

تحقيقا لهذا الهدف اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، إذ استدعت الضرورة المنهجية استعمال تقنية الاستثمار بالأساس وبعض الأدوات البحثية المكملية قصد جمع المعطيات الميدانية (البحث الوثائقي في معطيات المندوبية السامية للتخطيط الخاصة بالهجرة والمقابلة مع بعض المسؤولين بالمركز الجهوي للاستثمار).

وقد خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج: تتمثل في:

- الفئة العائدة من المهجر في مجملها، فئة شابة وذات مستويات دراسية عالية حاصلة على شهادات مختلفة ومهمة واعية بأهمية الاستثمار بالمغرب تشكل عوامل مساعدة على القيام بمختلف المشاريع الاستثمارية.
 - يواجه المهاجرون العائدون المستثمرون أو الراغبون في الاستثمار بالجهة الشرقية العديد من الصعوبات والإكراهات ذات صبغة قانونية وإدارية.
 - الصعوبات المالية من بين أهم العراقيل التي يواجهها المهاجرون العائدون المستثمرون أو الراغبون في الاستثمار.
 - ضعف البعد التواصلي بين المؤسسات والمراكز الخاصة بالاستثمار والجهات المتدخلة في مجال الهجرة، يعد عائقا من العوائق التي تساهم في هدر فرص التنمية بالجهة الشرقية.
- الكلمات المفتاحية: هجرة العودة، عوائق التنمية، المهاجرون المستثمرون و الراغبون في الاستثمار، الجهة الشرقية.

Return migration and development in Morocco: An attempt to ident the difficulties and challenges in the Eastern Region

Abstract:

This article aims to explore the main obstacles and difficulties that hinder the optimal investment of opportunities provided by return migration as a catalyst for development in the Eastern region. The study conducted a field survey on a purposive sample of returning immigrant investors and those interested in investing (70 returning immigrants), who were selected based on a set of characteristics. To achieve this goal, we adopted a descriptive-analytical approach, which necessitated the use of a questionnaire as the main tool and some complementary research tools to collect field data (documentary research in the data of the High Commission for Planning).

This research found some interesting results about investment in the eastern region. Many of the returning migrants are young and highly educated, which is a positive factor for investment. However, they face legal and administrative challenges. Financial difficulties are also a major

obstacle. Lastly, there is a lack of communication between institutions and investment centers. These findings highlight the challenges of investment in the region.

Keywords: Return migration, development obstacles, migrant investors, investment seekers, eastern region.

تمهيد

تعتبر هذه الورقة جزءاً أساسياً من نتائج عمل ميداني حول علاقة هجرة العودة بالتنمية بجهة الشرق، إذ تحاول استكشاف أبرز العراقيل والصعوبات التي تحول دون استكمال المهاجرين العائدين المستثمرين أو الراغبين في الاستثمار لمشاريعهم، مما يعني إهدار الفرص التي تتيحها هجرات العودة في تحقيق التنمية بهذه الجهة.

في سياق الحديث عن هجرات العودة وعلاقتها بالتنمية، صب المغرب مؤخراً اهتمامه على المهاجرين القاطنين في الخارج، كمحاولة منه لتعزيز هذه العلاقة بين متغير الهجرة والتنمية، و التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الهجرة على الأفراد والمجتمعات من خلال عملية التنمية، سواء كانت هذه التأثيرات غير مباشرة من خلال التحويلات المالية أو بشكل مباشر من خلال هجرات العودة التي ارتفعت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، هذا الاهتمام تجسد أساساً في انخراط المغرب منذ التسعينات من القرن الماضي في مجموعة من السياسات المتعلقة بالهجرة، تجسدت في إحداث هيكل مخصصة لتوطيد الروابط بين المهاجرين و بلدهم. واضطلعت هذه الهياكل بدور الوسيط مما ساهم في تقوية الروابط مع الجالية المغربية المقيمة بالخارج والمحافظة عليها. هذا الاهتمام المتزايد بتعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية تجسد أيضاً في إطلاق المغرب لمجموعة من الاستراتيجيات المتعلقة بالهجرة، كالإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج و الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من أجل إرساء حكمة ناجعة لإشكاليات التدفقات الهجروية. إلا أن تعزيز هذه العلاقة بين الهجرة والتنمية بالجهة الشرقية لازالت تعرضه العديد من المشاكل، حيث تظل أرقام الاستثمارات ضعيفة نظراً لمجموعة من العراقيل ذات الأبعاد المتعددة، خصوصاً المتعلقة بالمساطر الإداري والاكراهات المالية¹، فحسب النتائج الأولية لبحث المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية خلال 2018 – 2019 هناك فئة قليلة من المهاجرين العائدين الذين يستثمرون في المغرب.

من هنا تتجلى الأهمية العلمية والعملية لهذه الورقة، كونها من جهة تسلط الضوء على أهم العراقيل والاكراهات التي تحول دون استكمال المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار أو المستثمرين لمشاريعهم بجهة الشرق، ومن جهة ثانية كون أن أغلب الدراسات في هذا الموضوع ركزت على مدى مساهمة الهجرة في التنمية فقط و لم تتناول العراقيل و الصعوبات التي تعترض المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار.

¹ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال إفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2015، تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج: سياقها و توترها و آفاق تعزيزها، مشروع التقرير، ص 44.

أولاً: إشكالية الدراسة وجوانبها المنهجية

1. إشكالية الدراسة

تعتبر الهجرة السمة المميزة للعصر الحالي والذي يعتبر عصر العولمة السريعة، فقد ازدادت أهمية الهجرة بشكل كبير، إذ ارتفعت وثيرة الموجات الهجرية إلى مستويات مرتفعة، حيث وصل عدد المهاجرين في العالم سنة 2019 إلى 272 مليون مهاجر أي ما يعادل 3.5 في المائة من سكان العالم¹.

في هذا السياق عرف المغرب أيضاً دينامية هجرية متسارعة في الآونة الأخيرة، فقد وصل عدد المغاربة القاطنين في الخارج إلى 4 ملايين ونصف مغربي مقيم و6 ملايين باحتساب المقيمين والمقيمين بشكل غير قانوني². هذه التدفقات الهجرية تشكل فرصة هائلة لتحقيق التنمية بالمغرب، بالنظر إلى التأثير غير المباشر لهؤلاء المهاجرين على التنمية في بلدانهم الأصل سواء من خلال التحويلات المالية المهمة التي يقوم بها هؤلاء المهاجرون، حيث تساهم هذه الجالية بشكل أو بآخر في الدينامية الاقتصادية عبر هذه التحويلات لكونها "تشكل مصدر غنى فكري ورأسمال مادي دائم التجدد، له انعكاسات إيجابية متنوعة، سواء على مستوى الاستثمار ونقل التكنولوجيا أو على مستوى نشر التجارب الناجحة"³. أو بشكل مباشر من خلال هجرات العودة التي ارتفعت هي الأخرى بشكل كبير، فقد بلغ عدد مغاربة المهجر العائدين للاستقرار بصفة نهائية في بلدهم الأصلي حوالي 5.7 في المائة من مجموع سكان المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2004، فحسب دفاتر التخطيط التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، أكدت في دراسة حول عودة المهاجرين المغاربة والتي اتخذت إحصاء 2004 منطلقاً لها، ارتفاع عدد هؤلاء خلال سنة 2004 إلى 165 ألفاً و416 مهاجراً مقابل 151 ألفاً و197 شخصاً خلال 1994، وحسب نتائج البحث الوطني حول الهجرة الدولية، بلغ العدد الإجمالي لهؤلاء المهاجرين العائدين إلى المغرب منذ سنة 2000 حوالي 187566 شخصاً⁵.

إن جل المجتمعات تسعى إلى استثمار هجرتها لبلوغ التنمية، و هو ما يرجح تحويل هذه الهجرة إلى فرصة للتنمية، من هذا المنطلق فالحرص على جعل الهجرة فرصة للتنمية يعد من بين الانشغالات الدولية و الوطنية و الإقليمية، وكذا الرهانات الأساسية التي تسعى إليها المجتمعات، انطلاقاً من هذه الأهمية الكبرى لعلاقة الهجرة بالتنمية، صارت السياسات المتعلقة بالهجرة تحتل مركزاً مهماً في السياسات العمومية للدول - فالمغرب مثلاً نجده قد أطلق مجموعة من السياسات في هذا السياق كالاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج - من أجل إرساء حكام جديدة لإشكاليات التدفقات الهجرية من جهة، وحشد جميع مكونات المجتمع من جهة أخرى للاستثمار الأمثل لهذه الظاهرة، وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية عبر الاستثمار في الرأسمال البشري بغية الوصول إلى تطوير الاقتصاد وخلق الثروات، وتشجيع المهاجرين على المشاركة في التنمية المحلية، وذلك عبر تقديم الدعم وتنظيم المداومة الاجتماعية وخلق مكاتب محلية لاستقبال وتوجيه ومواكبة مغاربة العالم، خصوصاً المهاجرون العائدون إلى أرض الوطن بصفة نهائية أو دورية.

¹ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2019، 2020 ص 3.

² الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية مكتب شمال إفريقيا، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا، 2014.

³ المملكة المغربية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، "حصيلة العمل برسم سنة 2020، و الآفاق والخطوط العريضة لبرنامج العمل برسم سنة 2021"، نونبر 2020، ص 25.

⁴ المندوبية السامية للتخطيط، 2006، تقرير حول المهاجرين المغاربة العائدين إلى أرض الوطن، المملكة المغربية.

⁵ المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الأولية لبحث المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية خلال 2018-2019، ص 6.

من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى رصد علاقة هجرة العودة بالتنمية في جهة الشرق التي عرفت تزايد أعداد المهاجرين العائدين، سيما وأن الريف الشرقي أصبح القطب الهجروي الأول على الصعيد الوطني من حيث تقدير حجم التحويلات التي يساهم بها المهاجرون بطريقة غير مباشرة في تنمية بلدهم عن طريق تمويل الاقتصاد بشكل كبير بالعملة الصعبة، بالرغم من صعوبة إحصائها بدقة لتعدد قنواتها، ومهما يكن فإن "معطيات بنك المغرب لسنوات 1999 و 2000 و 2001 تضع إقليم الناظور على رأس الأقاليم المغربية من حيث قيمة ودائع المهاجرين على الصعيد الوطني ب 93822 منخرطاً سنة 2001 و بقيمة مالية بلغت في 9% المئة من مجموع و دائع المهاجرين على الصعيد الوطني"¹، أما بالنسبة لمساهمة المهاجرين المغاربة في التنمية عبر إنجاز المشاريع والاستثمارات في البلد الأم، فحسب النتائج الأولية لبحث المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية خلال 2018 – 2019، وصلت نسبة المهاجرين المغاربة الذين أنجزوا مشاريع استثمارية في المغرب إلى 3.9 في المئة، 3.4 في المئة²، أما بالنسبة للمهاجرين العائدين وصلت نسبة استثمارهم في المغرب إلى 14 في المئة³. الأمر الذي يبين أن الجالية المغربية تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً مهماً، سواء فيما يتعلق بتوطيد أسس الترابط الاجتماعي للقضاء على الفقر والهشاشة، أو بضخ العملة الصعبة وتنشيط الحركة الاقتصادية وإنجاز المشاريع والاستثمارات، لكن بالرغم من هذه الجهود يبدو من خلال نتائج هذا البحث الوطني حول الهجرة الدولية أن جل هذه الاستثمارات محدودة، مما يجعلنا نطرح إشكالية العراقيل التي يواجهها المهاجرون العائدون الراغبون في الاستثمار⁴.

• السؤال المركزي للدراسة

ماهي أهم العوائق والصعوبات التي تعيق استثمار المهاجرين العائدين إلى الجهة الشرقية و إلى أي حد تحول هذه العراقيل و الصعوبات دون المساهمة في تنمية الجهة الشرقية؟

• الأسئلة الفرعية للدراسة

- كيف تحول العراقيل و الصعوبات التي تعترض المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار، المتمثلة في تعقد الإجراءات القانونية و الإدارية دون المساهمة في التنمية بالجهة الشرقية؟
- هل غياب الحوافز الضريبية و المساعدات المالية تعيق استثمار المهاجرين العائدين؟
- إلى أي حد يساهم ضعف الجانب التواصلي بين المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار و الجهات المكلفة بالهجرة في الحيلولة دون انجاز و إتمام هذه المشاريع بالجهة الشرقية؟

2. تحديد فرضيات الدراسة

- تعقد الإجراءات القانونية و الإدارية من بين العوائق و الاكراهات التي يواجهها المهاجرون العائدون المستثمرون والحاملون لمشاريع بالجهة الشرقية.
- غياب الحوافز الضريبية و المساعدات المالية يعرقل استثمار المهاجرين العائدين وكذا استكمالهم للمشاريع التي يرغبون في انجازها.

¹ بوظليب حسن، 2010، الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، مجلة أسيناك، عدد مزدوج 4-5، ص 68.

² المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق، ص 5.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 10.

⁴ نشير في هذا السياق إلى الصعوبات والعراقيل المالية و المتعلقة بتعقد المساطر الإدارية و البعد التواصلي أيضاً للجهات المكلفة بالهجرة.

- غياب الجانب التواصل بين الجهات المكلفة بالهجرة والمهاجرين المستثمرين والراغبين في الاستثمار من بين التحديات والمشاكل التي تعيق استكمال مشاريعهم التنموية بالجهة الشرقية.

3. مجتمع الدراسة وعينها

تشكلت عينة هذا البحث من 70 مهاجراً عائداً، حيث تم اختيارها على الطريقة القصصية بمساعدة مجموعة من جمعيات المجتمع المدني التي تشتغل في مجال الهجرة، وباعتماد طريقة كرة الثلج، إذ تعتمد هذه الطريقة في الاختيار على جمع المعطيات من الأعضاء القليلين الذين يكون بمقدوره بلوغهم، ثم يطلب من هؤلاء الأعضاء معلومات تمكنه من بلوغ أعضاء آخرين، وبهذه الطريقة يكون بإمكان الباحث توسيع عينته، كما تفعل كرة الثلج المتدحرجة من أعلى الجبل التي يزداد حجمها بالموازاة مع تدحرجها.¹

4. أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد بشكل أساسي في هذه الدراسة على تقنية الاستمارة كأداة لجمع المعطيات والتي تعتبر الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق و المعلومات، حيث تم اعتمادها لرصد أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار بالجهة الشرقية.

كما اعتمدنا على تقنيتي المقابلة و البحث الوثائقي كتقنيات مكملّة للاستمارة، حيث تم انجاز مقابلة مع بعض المسؤولين بالمركز الجهوي للاستثمار، من أجل التعرف على عدد المهاجرين العائدين المستثمرين و أهم المراحل التي ينبغي تتبعها من أجل انجاز مشروع معين، بالإضافة إلى البحث الوثائقي في المعطيات السوسيو اقتصادية للمهاجرين العائدين من خلال الاعتماد على الإحصائيات و المعطيات التي سجلتها المندوبية السامية للتخطيط، سواء النتائج الأولية حول الهجرة الدولية خلال سنوات 2018-2019 أو من خلال تقريرها حول المهاجرين المغاربة العائدين إلى أرض الوطن.

5. معطيات عن مجال الدراسة

تقع الجهة الشرقية داخل منطقة جافة بعيدة عن التيارات الهوائية الأطلسية المحملة بالرطوبة و التي تعترض سبيلها جبال الريف و الأطلس، تغطيها، حسب التقسيم الإداري الجديد لسنة 2015، مساحة 90139 كلم مربع، أي ما يعادل 12,7 % من مساحة التراب الوطني. يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط، و غرباً أقاليم الحسيمة و تازة و بولمان، و من الشرق و الجنوب الشرقي الجزائر، و من الجنوب إقليم الرشادية.

و تتكون جهة الشرق من 17 دائرة مكونة من 124 جماعة (96 جماعة قروية و 28 جماعة حضرية). و هو ما يمثل تقريباً 8,3 % من مجموع الجماعات على المستوى الوطني (1503 جماعة قروية و حضرية)،

و حسب الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014، بلغ عدد سكان الجهة 2.314.346 نسمة، أي ما يعادل 6,8 % من مجموع سكان المملكة.²

6. نظرة عامة حول مجتمع الدراسة

¹ احجيج حسن، فزة جمال، 2019، البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، نظريات و تطبيقات، فضاء ادم للنشر و التوزيع، ط 1، ص 64.

² المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، 2016، النشرة الإحصائية لجهة الشرق، مونوغرافية جهة الشرق، ص 5.

حسب نتائج البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018-2019، بلغ العدد الإجمالي للمهاجرين العائدين إلى المغرب منذ سنة 2000 حوالي 187566 شخصا، 81,2% منهم مقيمون بالمغرب. وتستقطب الجهة الشرقية حوالي 10% من مجموع المهاجرين العائدين، وفي هذا السياق تشير نتائج البحث الوطني أن هجرة العودة تهم جميع الأعمار، إلا أنها مرتفعة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 39 سنة بنسبة 52,5%، وحوالي 16,4% تتراوح أعمارهم بين 40 و 49 سنة عند العودة، و 14,6% تتراوح أعمارهم بين 50 و 59 سنة.

ثانيا: تحديدات مفاهيمية أولية

1. مفهوم الهجرة في معاجم العلوم الاجتماعية

تطلق كلمة الهجرة *la migration* بصفة عامة على حركات السكان وتحركاتهم الفردية أو الجماعية، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى أخرى كما تعرف على أنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول.

ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم، كمعجم المصطلحات الجغرافية مشيرا إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد تعريفها في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي، إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة، وتعرف الهجرة بأنها التحرك تحت ظروف أساسية ورئيسية، تتيح للأفراد والجماعات تحقيق قدر من التوازن أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية والثقافية وغيرها، وباختصار فإنها عملية لإعادة التوازن للنسق الاجتماعي والثقافي¹.

و تستعمل الهجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية للأفراد والجماعات المستقلين نسبيا والذين يغيرون من خلالها محل إقامتهم تغييرا دائما أو مؤقتا، ففي فعل اجتماعي تفرضه الظروف التي تنتجها البناءات الاجتماعية سواء للمجتمعات المهاجر منها أو المهاجر إليها². فالهجرة إما أن تكون ناتجة عن إرادة المهاجر الذاتية، فتكون بذلك هجرته اختيارية، وإما أن تكون خارجة عن إرادته بعد تدخل عوامل موضوعية (ظواهر طبيعية صعبة، ظروف مناخية قاسية، تخوفه من ضغوط سياسية معينة)، حيث يضطر إلى الرحيل فتكون بذلك هجرته إجبارية.

وتمثل هجرة العودة نحو البلد الأصلي نوعا من الهجرة التي تزايدت أهميتها مع مرور الزمن، وتتميز في هذا السياق المنظمة الدولية للهجرة بين ثلاث فئات من العودة، العودة الإرادية دون إكراهات، عندما يقرر المهاجر الرجوع إلى بلده الأصلي بمحض إرادته وعلى نفقته الخاصة، والعودة الإرادية المكروهة عندما تنتهي صفة الحماية المؤقتة للمهاجر، أو عندما يُرفض طلبه للجوء أو عندما لا يستطيع البقاء ويقرر العودة إلى بلده بمحض إرادته، ثم العودة اللاإرادية، عندما تأمر سلطات بلد الإقامة بطرد المهاجر³.

¹ عبد الله عبد الغني غانم، 1990، المهاجر المصري دراسة أنثروبولوجية، الاسكندرية، مصر، ص 16.

² عثمان لحسن محمد نور ياسين، عوض لكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة مركز الدراسات والبحوث بجامعة نافا للعلوم الأمنية بالرياض، ص 15-16.

³ الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال أفريقيا، 2014، مرجع سابق، ص 9.

إن الهجرة إذن ليست مجرد عملية بسيطة تتمثل بمغادرة الفرد لبلد معين من أجل الاستقرار في بلد آخر وإنما سيرورة وآليات لها عدة مراحل متداخلة ومتتالية يمر بها المهاجر، ولكل مرحلة من هذه المراحل المرتبطة ببعضها البعض، خصوصياتها وميكانيزماتها النفسية والاجتماعية المختلفة، وتتجلى هذه الخصوصيات والميكانيزمات في ثلاث مراحل:

مرحلة اتخاذ القرار بالهجرة :

مرحلة اتخاذ القرار بالهجرة لا تتم بين ليلة وضحاها، وإنما تأخذ وقتاً متفاوت مدته بحسب الظروف الشخصية والاجتماعية والسياسية، كما أن الأسباب التي تدفع الفرد إلى التفكير بالهجرة متعددة ومتداخلة، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي وآخر سياسي. فعملية اتخاذ القرار بحد ذاتها هي سيرورة معرفية معقدة. أما من حيث طبيعة قرار الهجرة، فيمكننا الحديث عن الهجرة الطوعية وهي تعتمد على الاختيار الحر للفرد، وغالباً ما تكون اقتصادية، وعن الهجرة القسرية أي الإجبارية، وتكون نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية والمواقف السياسية والصراعات الأهلية.

مرحلة تنفيذ القرار:

بعد اتخاذ القرار بالهجرة تبدأ مرحلة وضع آليات وخطط لمغادرة الوطن الأم والوصول إلى الوطن المضيف. وطرق الوصول إلى الهدف إما أن تكون بطرق قانونية، وتسمى حينئذ هجرة شرعية، ويتم ذلك عن طريق الحصول على تأشيرة الدخول، أو بطرق غير قانونية وغير نظامية، ويطلق عليها اسم الهجرة غير الشرعية.

مرحلة الوصول والاستقرار:

على عكس ما يتوقعه المهاجر تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل وأطولها وأكثرها تعقيداً. فعلى الرغم من أنه قد وصل بر الأمان ولم يعد هناك من مخاطر حقيقية أو مباشرة على حياته، إلا إنه سرعان ما يصطدم المهاجر بالواقع، ويكتشف أن هذا الأمان أبعد مما كان يتصور، وأن الاستقرار والطمأنينة المنشودين أعقد وأطول مما كان يتخيل، لا بل خلافاً لما كان يتخيله فأغلب المهاجرين رسموا صورة مثالية مبالغاً بها عن هذه المرحلة، ولم يتصوروا مدى الصعوبات، حتى في أدق تفاصيل الحياة التي سيقانونها في هذه المرحلة. وهذا التباين الشاسع بين الصورة المتخيلة والواقع يترك أثراً كبيراً في توازنهم النفسي والشخصي¹.

2. الهجرة الدولية والتنمية في السياسات العمومية المغربية:

تميزت سياسات المغرب في مجال الهجرة بالتباين والاختلاف من فترة زمنية إلى أخرى، ففي المرحلة الأولى تبنى المغرب سياسات تقوم على المقاربة الأمنية التي تهدف لحماية الحدود، لينتقل في المرحلة الثانية لنهج سياسة للهجرة تقوم على المقاربة القانونية، وفي مرحلة لاحقة انتقل ليتبنى مقاربة حقوقية اجتماعية إنسانية تقوم على منطق الإدماج، بادر فيها المغرب إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات في إطار سياسته للهجرة تكون إنسانية في فلسفتها، وشاملة في مضامينها، فبعد نشر تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسية لجوء وهجرة جديدة" سنة 2013 أعدت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة "سياسة جديدة للهجرة واللجوء" الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء نشرت في يناير 2014، قد اعتمدت الرؤية الاستراتيجية في هذا الإطار

¹ عزام أمين، سيكولوجيا المهاجرين استراتيجيات الهوية واستراتيجيات الثقافة دراسة تحليلية نظرية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2016، ص 16.

على "سنة مبادئ موجهة و توزعت على 11 برنامج عمل قطاعي و أفقي و فق مقارنة شمولية و مدمجة، و 81 عملية"¹، همت إجابات متجددة للتحديات التي تطرحها قضية الهجرة على المستوى الإنساني و الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي. و هذا التباين و التنوع الذي تبناه المغرب في مجال الهجرة و بلورة و أجرأة و تنزيل سياسات الهجرة، لتجاوز تداعيات الظاهرة على مختلف الأبعاد التنموية، و لإرساء لبنات و دعائم أساسية تعمل على الاستثمار الأمثل لظاهرة الهجرة وجعلها قاطرة لتحقيق التنمية.

الجدول رقم (1): السياسات والاستراتيجيات التي بلورها المغرب والتي راعت البعد التنموي للهجرة²

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
مخطط العمل الخماسي للنهوض بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج 2008 - 2012 الهدف: توصي الاستراتيجية كل هيئة بإدراج المغاربة المقيمين بالخارج في استراتيجيتها القطاعية	برنامج تديره الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، ومؤسسة الحسن الثاني.
الاستراتيجية الوطنية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج 2030 ومخطط تنفيذها في أفق 2022 الهدف: تحديد رؤية شاملة في مجال الهجرة تستقطب جميع الفاعلين الوطنيين	استراتيجية في إطار الاتفاقية ثلاثية الأطراف بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية
البرنامج الوطني لحشد كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج 2009 - 2013 إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية- المغرب الهدف: ضمان توزيع منصف لثروات التنمية بين جميع مكونات السكان	برنامج تديره الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج والاتحاد العام لمقاولات المغرب وزارات متعددة ووكالات الأمم المتحدة

لقد اعتمد المغرب مجموعة من السياسات التي تستهدف تعزيز علاقة الهجرة بالتنمية من خلال دعم المغاربة المهاجرين، عن طريق إشراك الكفاءات المغربية بالخارج في أورش التنمية بالمغرب، و دعمهم و تشجيعهم على الاستثمار و الرفع من جاذبيته و تسهيل الخدمات الإدارية المقدمة لهم.

ثالثا: نتائج الدراسة

I. خصائص العينة المدروسة

1. هجرة العودة بجهة الشرق: هجرة ذكورية يغلب على هرمها فئة الشباب

لقد كشفت معطيات البحث الميداني على أن نسبة المهاجرين العائدين إلى الجهة الشرقية مرتفعة لدى الذكور حيث يمثلون 70% من مجموع المبحوثين مقارنة بالإناث من المهاجرات العائدات إذ لا تتعدى نسبتهن 30%، وهو ما يبين أن الهجرة بهذه الجهة هي هجرة ذكورية بالأساس، كما تتميز هجرات العودة بجهة الشرق بكونها هجرة يغلب على هرمها فئة الشباب، حيث أن غالبية أفراد عينة البحث من المهاجرين العائدين يتراوح سنهم ما بين 31 و 40 سنة بنسبة تقدر 61% من مجموع المستجوبين، تليها نسبة 32% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 90 و 51 سنة، تليها نسبة 16% من الذين يتراوح سنهم ما بين 20 و 30 سنة. هذه البنية الديموغرافية الشابة يمكن أن تشكل قوة يمكن أن تساهم في تنمية الجهة.

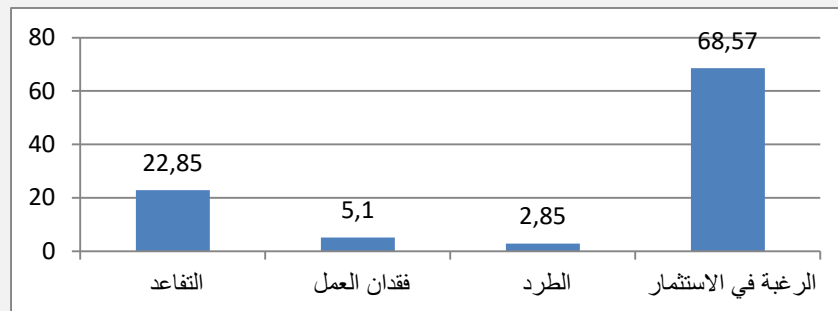
2. الرغبة في الاستثمار أحد أهم أسباب هجرة العودة لدى المهاجرين العائدين إلى الجهة الشرقية

¹ المملكة المغربية الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج و شؤون الهجرة، 2014، الاستراتيجية الوطنية للهجرة و اللجوء، ص 2

² الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية مكتب شمال افريقيا، مرجع سابق، ص 51.

يتضح من خلال الشكل بعده أن نسبة 57, 68 من هذه العينة المستجوبة من المهاجرين المغاربة العائدين قد عبروا على أن سبب عودتهم إلى الجهة الشرقية كان بغرض الاستثمار، تليها نسبة 22,85% كان سبب عودتهم هو حصولهم على التقاعد، أما النسب المتبقية فسبب عودتها من المهجر يتوزع بين فقدان العمل بنسبة 5,71% و الطرد من العمل بنسبة 2,85%.

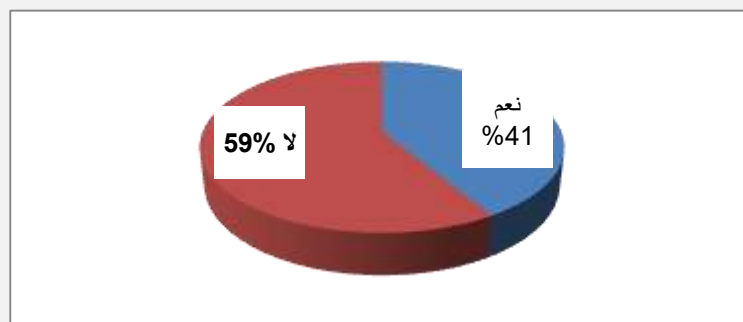
الشكل رقم 1: توزيع المهاجرين العائدين بصفة نهائية أو دورية حسب سبب العودة من ديار المهجر



انطلاقاً من ملاحظة هذه المؤشرات الخاصة بعوامل الطرد والجذب التي جعلت المهاجرين يعودون إلى أرض الوطن، يلاحظ أن الدافع الأساسي لعودة أغلبهم يتمثل في الرغبة بالاستثمار بنسبة تتجاوز 68%. فهذه العودة للمهاجرين المستثمرين أو الراغبين في الاستثمار إلى بلدهم الأصل قد تساهم في تنميته من خلال الاستفادة من كفاءاتهم المتعددة و تجربتهم الطويلة التي تم اكتسابها في ديار المهجر، إذ أن أغلب المبحوثين قضوا أكثر من 10 سنوات بنسبة 66% و قاموا بعد ذلك بهجرة عكسية (العودة) سواء كانت هذه العودة نهائية أو دورية و ذلك رغبة في الاستثمار.

و المبيان التالي يبين نسبة المهاجرين العائدين الذين قاموا بمشاريع استثمارية بالجهة:

الشكل رقم (2): توزيع المهاجرين العائدين حسب إنجازهم لمشاريع استثمارية بالجهة

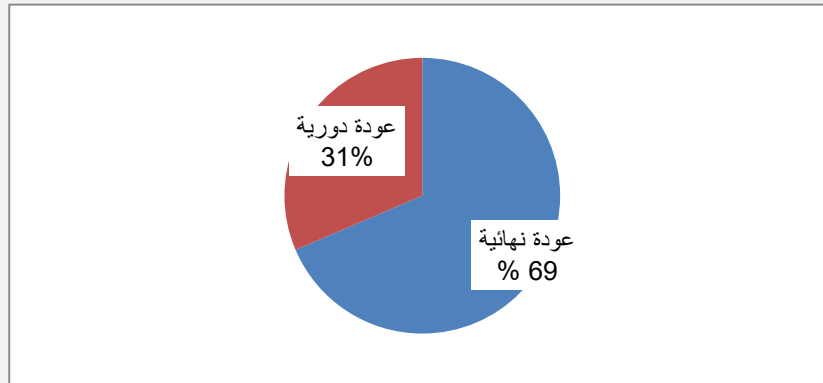


يتبين من خلال الشكل أعلاه أن 41% من المهاجرين العائدين أنجزوا مشاريع استثمارية بالجهة الشرقية، بينما بلغت نسبة الذين لم يقوموا بأي مشروع حوالي 60%، فبالرغم من أن أغلبهم كان سبب عودتهم هو هاجس الاستثمار، إلا أن معظمهم لم ينجز أي مشروع استثماري، مما يجعلنا نتساءل عن العراقيل و الإكراهات التي أدت إلى تخليهم عن فكرة الاستثمار.

3. هجرة العودة بالجهة الشرقية: عودة نهائية

يتضح من خلال الشكل رفقته أن أغلب المبحوثين عادوا بشكل نهائي لموطنهم الأصلي بنسبة 69%، الأمر الذي يمكن تفسيره بارتباط المهاجرين المغاربة ببلدهم الأم و رغبتهم في الاستقرار والاستثمار.

الشكل رقم (03): توزيع المهاجرين العائدين المستثمرين و الراغبين في الاستثمار حسب نوع العودة



إن عودة المهاجرين إلى موطنهم الأصلي سواء كانت عودة نهائية أو دورية، تبين ارتباط المهاجر ببلده الأم. في هذا السياق ناقشت مجموعة من النظريات إشكالية ارتباط المهاجرين بمنطقتهم الأصل و عودتهم إليها، حيث يفسر النموذج الفيبري للسوسيولوجي الألماني "ماكس فيبر Max Weber" هذا الارتباط بكون المهاجر حينما يمارس فعل الهجرة إلى منطقة جديدة يبقى على ارتباط بمنطقة انطلاقه، كونه -فعل- وجداني عاطفي يعتبر فيه المهاجر فاعلا عاطفيا، من خلال علاقة المهاجر بموطنه التي تتمظهر في الزيارات المتكررة أو العودة النهائية.

فالمنهج التفسيري عند فيبر ربما استطاع الإحاطة بما لم تستطيع المناهج والاتجاهات الأخرى دراسته وهو فعل الهجرة في نسقه الممتد والذي أصبح ميزة لمجتمعنا المعاصر، لأن دينامية الهجرة لا تستقر عند نقطة الوصول بل تأخذ أشكال أخرى من التفاعلات "البيئمجالية" 1 و يجسد المغرب بشكل واضح هذه الدينامية الهجروية التفاعلية بين "الهنا" و "الهناك" فهو من جهة منطقة أو بؤرة انطلاق ومن جهة أخرى بؤرة استقطاب للأفراد المقيمين في المهجر، فيعرف بشكل موسمي زيارات أو عودة نهائية لبعض المهاجرين وهذا يدل على مدى ارتباط الأفراد عاطفيا بمجتمعاتهم الأصلية. هذا وتعتبر الدول الأوروبية من أبرز روافد هجرة العودة بالجهة الشرقية حيث بلغ عدد العائدين حسب هاته الدراسة من هولندا نسبة 26%، تليها 20% من اسبانيا، و 17% من فرنسا و 11% من بلجيكا و 10% من كندا.

4. المهاجرون العائدون إلى الجهة الشرقية: فئة ذات مستوى تعليمي وثقافي متوسط إلى عالي

يعد المهاجرون العائدون إلى الجهة الشرقية فئة ذات مستوى تعليمي متوسط إلى عالي، حيث أن أكثر من 41% يتجاوز مستواهم الثانوي، و 34.28% مستواهم جامعي، كما يوضح ذلك هذا الجدول:

¹jessicahagen -zanker. «Why do people migrate areview of the theoretical literature» working paper, maastricht university maastricht graduate school of governance, 2008.p14

الجدول رقم(02): توزيع المهاجرين العائدين إلى الجهة حسب المستوى الدراسي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
8.57%	6	ابتدائي
15.71%	11	إعدادي
41.42 %	29	ثانوي
34.28%	24	جامعي
100%	70	المجموع

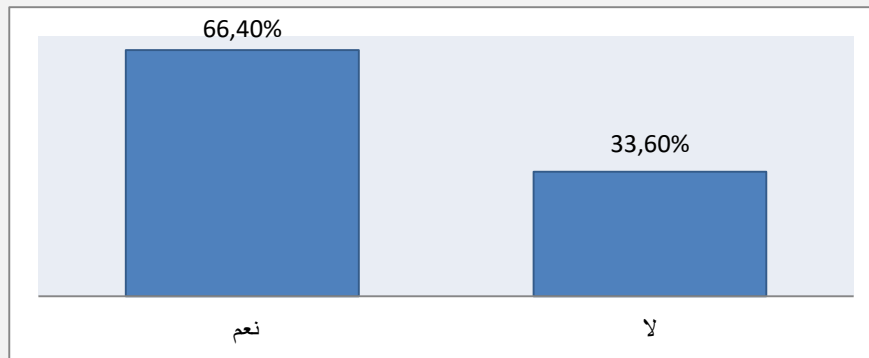
من خلال المعطيات أعلاه يتبين إذن أن المستوى التعليمي لأغلب المهاجرين العائدين إلى الجهة الشرقية متوسط إلى عالي حيث أن 34.28 % لديهم مستوى جامعي، و 41.42 % يبلغ مستواهم الثانوي، فيما تمثل نسبة 15.71% من يتوفرون على المستوى الإعدادي، كما أن 8.57 % لا يتجاوزون المستوى الابتدائي، من هنا يتبين أن المستوى التعليمي بشكل عام لأغلب المهاجرين العائدين إلى هذه الجهة متوسط، الأمر الذي يوضحه أيضا مؤشر الشهادات حيث يتوفر 68% من هؤلاء المهاجرين العائدين إلى الجهة على شهادات حسب ما وصل إليه البحث الميداني، و يغلب الطابع التقني المرتبط بالتدبير و التسيير المقاولاتي على هاته الشهادات حيث أن نسبة 64.58 % حصلوا على شهادات تقنية، متبوعين بنسبة 17 % حاصلين على شهادات جامعية.

II. تشخيص عراقيل التنمية وعلاقتها بالمهاجرين المغاربة العائدين المستثمرين أو الراغبين في الاستثمار

إن إنجاز أي مشروع يتطلب المرور عبر سلسلة من الإجراءات الإدارية والقانونية لإنجازه، و ذلك من خلال أعداد الوثائق الضرورية، و تتبع جميع الخطوات اللازمة لإنشاء مشاريع استثمارية، الأمر الذي قد يجعل المستثمر يتوقف عن استكمال مشروعه إذا ما اعترضته عراقيل معينة يصعب إيجاد حل لها، في هذا السياق رصدت هذا الدراسة مجموعة من العوائق التي تحول دون استكمال المهاجرين العائدين المستثمرين لمشاريعهم، تلخص أبرزها في تعقد المساطر الإدارية والإجراءات القانونية، غياب الحوافز الضريبية وارتفاع بالتكلفة المادية بالإضافة إلى ضعف البعد التواصلية من طرف الجهات المكلفة بالهجرة مع المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار بالجهة الشرقية،

1. طول المساطر الإدارية وتشعبها أحد أهم أسباب عزوف المهاجرين العائدين عن الإستثمار بالجهة الشرقية
لقد رصدت الدراسة مجموعة من الصعوبات ذات الطابع الإداري والقانوني والمرتبطة أساسا بطول المساطر الإدارية وتعقدها، الأمر الذي تأكده معطيات الشكل بعده حيث أن 66% واجهوا عراقيل و صعوبات إدارية في إنجاز مشاريعهم، مقابل 33,60% مهاجرا فقط من عبروا على أنهم لم يصادفوا صعوبات في إنجاز مشاريعهم، و الشكل التالي يبين طبيعة العراقيل الإدارية التي صادفها المهاجرون العائدون المستثمرون أو الراغبون في الاستثمار.

الشكل رقم (4): توزيع المبحوثين حسب مواجهتهم لصعوبات وعز اقيل إدارية أثناء محاولة إنجاز مشاريعهم



هذه الصعوبات الإدارية و القانونية التي واجهت المهاجرين العائدين المستثمرين و الراغبين في الاستثمار توزعت أساسا بين طول مسطرة إعداد الوثائق الضرورية، و كثرة الوثائق وانتشار الرشوة. الأمر الذي يمكن معه القول أن السياسات التي نهجها المغرب رغم أنها استطاعت أن تستقطب العديد من المهاجرين بعد الأزمات الاقتصادية التي شهدتها معظم دول المهجر بعد سنة 2008، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي لازالت تعرقل عملية التنمية، والتي يمكن أن ندرجها ضمن العراقيل التي تفرضها المساطر الإدارية المعقدة كما عبر عن ذلك المبحوثين، مما يعيق مساهمة المهاجرين العائدين في تنمية الجهة حيث عبر 84% منهم على أن طول وتعقد الإجراءات الإدارية يساهم في العزوف عن فكرة الاستثمار.

الجدول رقم (03): طبيعة العز اقيل الادارية والقانونية التي واجهها المهاجرون العائدون الراغبون في

الاستثمار

طبيعة العز اقيل الادارية والقانونية	التكرار	النسبة المئوية
طول مسطرة إعداد الوثائق الضرورية	33	69%
كثرة الوثائق	13	27%
انتشار الرشوة	2	4%
المجموع	48	100%

يتضح إذن أن هناك مجموعة من العراقيل و الصعوبات ذات الطابع الإداري التي تواجه المهاجرين العائدين، فإشكالية التعقيد الإداري تعتبر من بين العراقيل التي تحول دون تحسين علاقة الإدارة بالمهاجرين العائدين المستثمرين، هذه المعوقات التي تعد عاملا من بين العوامل الرئيسية المؤثرة على الاقتصاد الوطني حيث تساهم في هدر فرص التنمية، ذلك أن كثرة الإجراءات و التعقيدات الإدارية و الشكليات المطلوبة في تقديم الخدمة و انتشار الرشوة نتج عنها نفور المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار بجهة الشرق، فكل هذه المعوقات تعتبر حاجزا أمام المهاجرين العائدين إلى الجهة الشرقية المستثمرين و الراغبين في الاستثمار، بل جعلت العديد منهم يتخلى عن فكرة الاستثمار، على اعتبار أن الإدارة هي القناة الأساسية التي يمر منها المستثمر من أجل إنشاء مشروعه.

2. الإكراهات المتعلقة بغياب المساعدات المالية والحوافز الضريبية كعائق للاستثمار بالجهة

تعتبر التكلفة المادية وغياب الحوافز الضريبية لإنجاز المشاريع أحد أهم العراقيل التي يواجهها المهاجرون العائدون الراغبون في الاستثمار بالمغرب بشكل عام، وبالجهة الشرقية على وجه الخصوص، حيث حاولنا رصد التكلفة المادية للمشاريع التي يود المهاجرون العائدون إنجازها ومدى استفادتهم من صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، والكيفية التي تتفاعل بها هاته العراقيل لتحول دون استكمال هؤلاء المهاجرين لمشاريعهم.

الجدول رقم (4): توزيع المبحوثين حسب التكلفة المادية للمشاريع المراد إنجازها

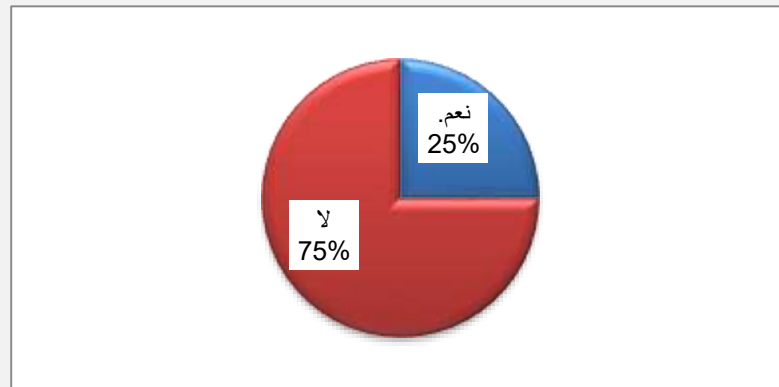
التكلفة المادية للمشروع	التكرار	النسبة المئوية
من 0 إلى 200 مليون	43	62%
من 200 إلى 400 مليون	12	17%
من 400 إلى 600 مليون	9	13%
من 600 إلى 800 مليون	4	5%
من 800 مليون إلى مليار	2	3%
المجموع	70	100%

إن أغلب المشاريع الاستثمارية التي يرغب المهاجرون العائدون القيام بها هي ذات تكلفة متوسطة يمكن إدراجها ضمن المشاريع الصغرى والمتوسطة، إذ أن نسبة كبيرة منهم يريدون إنجاز مشاريع تكلفتها المادية لا تتجاوز 200 مليون سنتيم، في حين نجد أن برامج الدعم المالي التي خصصتها الدولة لهذه الفئة و المتمثلة أساسا في صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، لا تقوم بدعم المشاريع التي تبلغ قيمتها أقل من مليون درهم مغربي، مما يحول دون استفادتهم من هذا الدعم الذي يخصصه هذا الصندوق، الأمر الذي يفرض عليهم الاعتماد على تمويلات ذاتية أو قروض بنكية إذ أن نسبة كبيرة من المهاجرين العائدين المستثمرين و الراغبين في الاستثمار المشكلين لعينة هاته الدراسة، اعتمدوا على التمويل الذاتي لمشاريعهم بنسبة 70%، تليها نسبة 17,90% اعتمدوا على القروض البنكية، في حين نجد 12,10% اعتمدوا على القروض العائلية.

هذه الأرقام توضح أن المهاجرين العائدين يعتمدون على تمويلات ذاتية في إنجاز مشاريعهم، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن أسباب عدم استفادتهم من التمويلات و القروض البنكية و البرامج المتعلقة بدعم المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار و الدعم المؤسسي؟

لعل الإجابة تكمن في تعقد شروط الاستفادة من صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج وعدم معرفة فئة أخرى بوجود هذا الصندوق ، كما يوضح الشكل أسفله:

الشكل رقم (5) : توزيع المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار حسب معرفتهم بصندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج



أبدى 75% من المهاجرين العائدين عدم معرفتهم بصندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج¹، و 25% منهم صرحوا بمعرفتهم لهذا الصندوق. فحتى المبحوثين الذي صرحوا بمعرفتهم لصندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، 73% منهم لم يستفيدوا من خدماته بحكم شروطه التي وصفوها بالتعجيزية والتي تصعب على الغالبية من المهاجرين العائدين الاستفادة منه، خصوصا فيما يتعلق بالشرط الذي يحتم أن تبلغ تكلفة المشروع مليار سنتيم للاستفادة منه، بحكم طابع المشاريع التي تتقدم بها هاته الفئة والتي تعتبر مشاريع صغيرة أو متوسطة.

يتبين جليا أن معظم المهاجرين العائدين المستثمرين و الراغبين في الاستثمار لم يستفيدوا من مساعدات مادية أو تحفيزية بنسبة 93,30%، و 6,70% فقط منهم استفادوا منها، الأمر الذي يبين أن الصعوبات المالية تشكل أهم العراقيل التي تحول دون استكمال المهاجرين العائدين لمشاريعهم الاستثمارية. إذ أن 64% من المهاجرين العائدين أكدوا أن التكلفة المادية و التكلفة الضريبية من بين الأسباب التي تدفعهم إلى العزوف عن فكرة الاستثمار بالجهة.

يبدو أن التكلفة المادية للمشاريع و التحفيز الضريبي إذن لها دور مهم في عملية عدم استكمال المهاجرين العائدين للمشاريع التي يرغبون في إنجازها، فمن خلال عرضنا و ملاحظتنا للمؤشرات المتعلقة بهذه الفرضية يتبين أن أغلب المبحوثين واجهوا إكراهات مادية مما جعلهم يفكرون في العزوف عن فكرة الاستثمار، من خلال عدم تلقيهم لأي مساعدات أو تحفيزات ضريبية، هذا الأمر الذي يوضح اختلال دور المؤسسات المالية في مساعدة المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى عدم إلمام فئة مهمة من هؤلاء المهاجرين العائدين بوجود هياكل للدعم المالي ذات الصلة، و لهذه الأسباب يعتمد بعضهم إلى الاستعانة بمدخراتهم الشخصية أو الاقتراض غير الرسمي من العائلة، وفي أحيان كثيرة العزوف عن فكرة الاستثمار.

3. ضعف التواصل بين الجهات المكلفة بالهجرة والمهاجرين المستثمرين أو الراغبين في الاستثمار

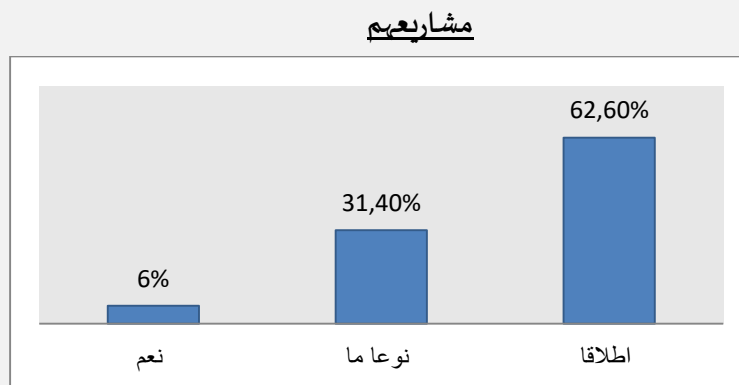
¹ صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، هو صندوق لدعم الاستثمارات و مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج الذين يتقدمون بمشاريع جديدة للاستثمار عن طريق دعم مقدم من طرف الدولة قيمته 10% من قيمة المشروع في حدود 5 ملايين درهم، و أن يصل الحد الأدنى للتمويل الذاتي إلى 25% بالعملة الأجنبية تدفع أو تحول بالدرهم للحساب الخاص بالمشروع، و يجب أن تبلغ كلفة هذا المشروع مليون درهم على الأقل، و القطاعات المعنية لهذه المشاريع الاستثمارية هي الصناعة أو الخدمات المرتبطة بالصناعة، التعليم، الفنادق الصحة. ccg.ma.

يعتبر الجانب الإشعاعي والتواصلي للبرامج التي تضعها الدولة، والتي تستهدف من خلالها فئة معينة جانبا مهما لضمان وصوله إلى هذه الفئة المستهدفة والاستفادة منه عبر شرح مضامينه وطريقة وشروط الاستفادة منه، بمقابل ذلك فإن غياب هذا البعد قد يفضي إلى عدم الاستفادة منه وبالتالي هدر الجهود.

في هذا الإطار عمد المغرب إلى وضع مجموعة من البرامج والسياسات (الجدول رقم 01 من هذه الدراسة)¹ التي تستهدف تعزيز علاقة الهجرة بالتنمية من خلال دعم المغاربة المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار، كإحداث صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج أو العائدين، غير أن الواقع يؤكد عدم استفادة المهاجرين العائدين من هذه البرامج بل وعدم العلم بوجودها أصلا، الأمر الذي سنحاول توضيحه من خلال التطرق إلى العراقيل ذات الطابع الإشعاعي- التواصلي و ضعف التنسيق بين الجهات المكلفة بالهجرة والمهاجرين الراغبين في الاستثمار.

أ. ضعف التنسيق بين القطاعات المسؤولة عن قطاع الهجرة سبب من أسباب هدر الجهود
إن معظم المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار كما يتبين من خلال المبيان عبروا عن عدم وجود تنسيق بين الجهات التي تواصلوا معها لإنجاز مشاريعهم بنسبة 62,60%.

الشكل رقم (06): توزيع المبحوثين حسب رأيهم في وجود تنسيق بين الجهات التي تواصلوا معها لإنجاز مشاريعهم



إن غياب التنسيق بين الجهات التي تم التواصل معها ترجع حسب المهاجرين العائدين إلى مجموعة من الأسباب، من بينها أن كل جهة توجه إلى مساطر وإدارات معينة تختلف عن التوجيهات التي تقدمها المصالح الأخرى، مما يعني أنه رغم الجهود المبذولة في مجال صياغة وبلورة الاستراتيجيات التي يبذلها المغرب من أجل دعم استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج والعائدين بموطنهم الأصل، إلا أن غياب التنسيق بين مختلف الجهات المتدخلة في هذه العملية من الوزارة المكلفة بشؤون المهاجرين والعمالات والأقاليم، يؤدي إلى هدر جهود الدولة كما يفوت فرصا كبيرة لتنمية جهة الشرق، هذا المعيق أشار إليه أيضا مكتب الأمم المتحدة في دراسته المقارنة حول إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا، حيث أكد على أن ضعف التنسيق بين القطاعات المتدخلة في الهجرة بالمغرب، بالإضافة إلى العمل الأحادي لكل قطاع يؤدي إلى هدر العديد من الجهود².

ب. غياب البعد الإشعاعي لبرامج الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ومراكز دعم استثمارات هاته الفئة

¹ هذا الجدول مثل السياسات والاستراتيجيات التي بلورها المغرب والتي راعت البعد التنموي للهجرة.

² الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية مكتب شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 66.

إذا كان غياب التنسيق بين الجهات المكلفة بدعم المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار يؤدي إلى ضياع الجهود والفرص التي تتيحها هجرات العودة، فإن غياب البعد الإشعاعي للبرامج التي وضعتها الوزارة و التسهيلات التي توفرها مراكز دعم الاستثمار الخاصة بهذه الفئة يزيد من إهدار فرص التنمية بجهة الشرق، حيث تبين من خلال هذه العينة أن 96% من المبحوثين يجهلون البرامج التي أطلقتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج¹ لمواكبة استثمارات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج أو العائدين.

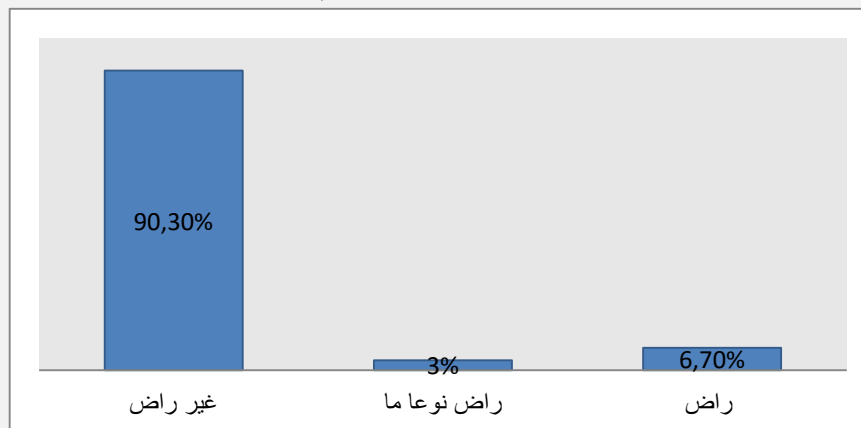
إن قراءة أولية في هذه المعطيات تبين أن أغلب المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار، ليس لهم إلمام بالبرامج التي أطلقتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج لمواكبة استثمارات مغاربة العالم، و بالرجوع إلى توزيع المبحوثين حسب معرفتهم بصندوق دعم المستثمرين الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، نجد أن نسبة 75% منهم أيضا يجهلون هذا الصندوق مما يؤكد غياب البعد الإشعاعي لبرامج الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج و مراكز دعم استثمارات المهاجرين العائدين إلى الجهة الشرقية، إذ صرح معظم المبحوثين عند إخبارهم ببعض هاته البرامج على أنهم في حاجة إلى معرفتها و شرحها وتوضيحها لهم.

ج. الجوانب التواصلية للجهات المكلفة بالمهاجرين الراغبين في الإستثمار:

يبدو واضحا من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل توزيع المبحوثين حسب درجة الرضى لديهم على مستوى تواصل الجهات التي تواصلوا معها لإنجاز مشروعهم، عدم رضاهم على مستوى وطريقة التواصل من لدن الجهات المكلفة بالهجرة، لكون هاته الجهات لا تمنحهم الوقت الكافي لشرح الإجراءات التي عليهم القيام بها، حيث تم التعامل معهم بما وصفوه بالبيروقراطية من خلال توجيههم من مكتب لآخر وعدم استقبالهم عند زيارتهم لبعض المصالح.

الشكل رقم (07): توزيع المبحوثين حسب درجة الرضا الحاصل لديهم على مستوى تواصل الجهات التي تواصلوا

معها لإنجاز مشروعهم



هكذا إذا يمكننا القول أن غياب الجانب التواصلية بين الجهات المكلفة بالهجرة و المهاجرين المستثمرين و الراغبين في الاستثمار من بين التحديات و المشاكل التي تعيق استكمال مشاريعهم التنموية بالجهة الشرقية.

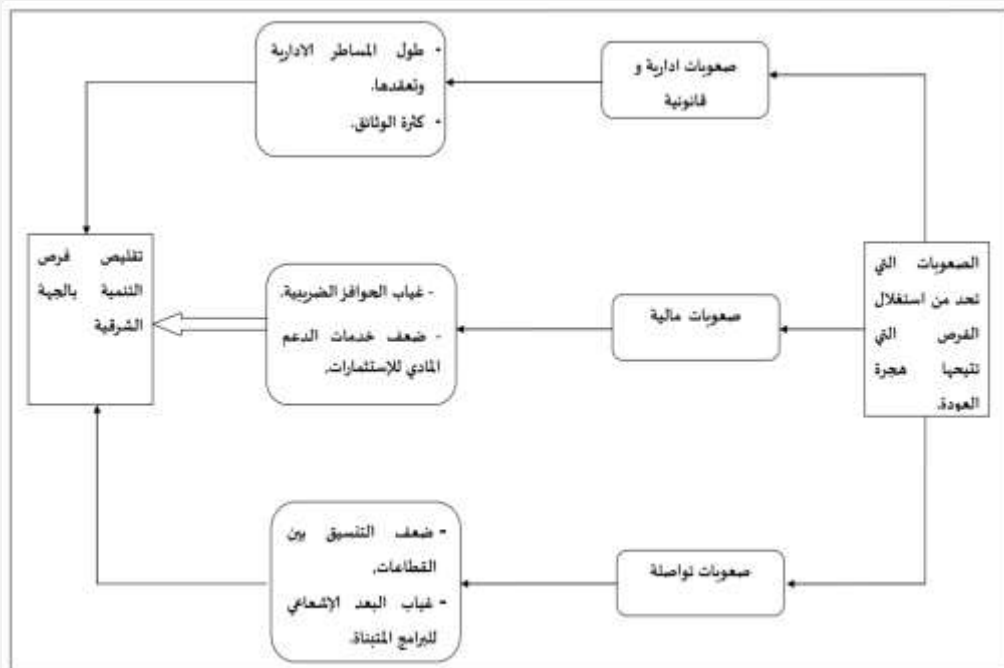
خلاصات واستنتاجات

¹ هو برنامج أطلقتته الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج لمواكبة استثمارات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج أو العائدين.

إن محاولة رصد علاقة الهجرة بالتنمية من خلال تناول إشكالية هجرة العودة و مدى مساهمتها في تنمية جهة الشرق، عن طريق مساهمة المهاجرين العائدين في عملية التنمية باعتبارهم حلقة مهمة في تحريك هذه العجلة، خاصة أن ارتباط الهجرة بالتنمية أصبح من أهم الإشكالات الراهنة التي تجاوزت المستوى المحلي إلى ما هو وطني و عالمي، هذه المساهمة التي من شأنها أن تخلق وعياً تنموياً يتشبع به الشباب المغاربة فيساهمون من خلاله في خلق مشاريع تنموية، قصد الانتقال لمستوى عيش أفضل، قادتنا إلى محاولة فهم و تحليل أهم العراقيل و الصعوبات التي تواجه المهاجرين المستثمرين و الراغبين في الاستثمار، إذ أن المغرب حاول تطوير المنظومة الإدارية الترابية و تنمية تدخلاتها الاستثمارية من خلال الآليات المؤسسية و المراكز المشجعة على اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للمهاجرين العائدين، و تعزيز علاقة الهجرة بالتنمية من خلال مجموعة من السياسات التي استهدفت توطيد علاقة الهجرة بالتنمية، الأمر الذي جعلنا نحاول دراسة و تفكيك هذه الصعوبات من خلال دراسة ميدانية حول عينة من المبحوثين المهاجرين العائدين إلى جهة الشرق، حيث تبين من خلال تحليل و تفسير و تفرغ و مناقشة هاته المعطيات أن هذه الفئة من المهاجرين العائدين المستثمرين و الراغبين في الاستثمار هي فئة شابة ذات مستوى تعليمي متوسط، إذ أن أغلبها يتجاوز المستوى الثانوي و حاصلين على شهادات تقنية مهمة تشكل عوامل مساعدة على اندماجها السوسيو- مهني، الأمر الذي يشكل طاقة شابة مؤهلة لإنجاز مشاريع استثمارية، حيث صرح أغلبهم أن سبب عودتهم إلى أرض الوطن كان من أجل الاستثمار، إذ تجاوزت نسبة المهاجرين العائدين المستثمرين 40 % من مجموعة المبحوثين، كما أن عودة معظمهم كانت عودة نهائية من أجل الاستقرار و الاستثمار.

غير هناك العديد من الإكراهات والعوائق التي تحول دون تحقيق هذه التنمية المنشودة، هذه الصعوبات التي تتمثل أساساً في عراقيل ذات طابع إداري ومالي وتواصل:

خطاظة تفسيرية للعراقيل التي تحول دون الاستغلال الأمثل للفرص التي تتيحها هجرة العودة بالجهة الشرقية



- صعوبات تأخذ في مجملها صبغة قانونية وإدارية، تحيل إلى تعقد وطول الإجراءات الإدارية والمساطر المعمول بها، وكثرة وتشعب الوثائق، بالإضافة إلى انتشار الرشوة.

- صعوبات مالية متمثلة في عسر الحصول على قروض بنكية مشجعة، عدم تلقي مساعدات وتحفيزات ضريبية، و عدم الاستفادة من الدعم المالي من مراكز خاصة بالمهاجرين المغاربة نظرا لبعض الشروط التي تفرضها هذه المراكز و التي وصفوها بأنها تعجيزية، مثل صندوق دعم المستثمرين الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج .

- صعوبات متعلقة بالجانب الاشعاعي و التواصل و تتجلى في عدم إلمام المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار بالمراكز التي تهتم بالمهاجرين المقيمين بالخارج، و بالسياسات الموجهة لمغاربة العالم و ضعف مواكبة المستثمرين بالإضافة إلى ضعف التواصل والقرب من هؤلاء المهاجرين، الأمر الذي يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها، في ظل غياب التأطير والتوجيه من طرف الجهات المعنية مما يعكس إشكالية التنظيم الإداري وبيروقراطية الإدارات رغم تطور كافة مشاريع الدولة في اتجاه اللامركزية و التشاركية وتطبيق مسلسل الحكامة، ذلك أن طريقة التواصل التي تتبعها الجهات و المراكز التي تواصلت معها فئة المهاجرين العائدين المستثمرين تؤدي إلى نوع من النفور لديهم، و بالتالي تخليهم عن فكرة الاستثمار، الأمر الذي يهدد العديد من فرص التنمية نتيجة عدم مد جسور التواصل بين هذه المؤسسات و المهاجرين العائدين الراغبين في الاستثمار.

كل هذه العراقيل تحول دون الاستثمار الأمثل لهجرات العودة و بالتالي إعاقة التنمية بالجهة الشرقية، مما يحتم على الجهات المكلفة بالهجرة و الاستثمار ضرورة بناء سياسيات و برامج تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المشاريع الصغرى ذات الطابع التجاري التي يميل اغلب المهاجرين العائدين إلى الجهة الشرقية إلى الاستثمار فيها، و منح الجانب التواصل و الإشعاعي مكانة مهمة داخل هذه السياسات و تبني المقاربة التشاركية في وضع كل السياسات عبر إشراك هذه الفئة من المهاجرين الراغبين في الاستثمار.

بيليوغرافيا

بيليوغرافيا باللغة العربية:

- احجيج حسن، فزة جمال، 2019، البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، نظريات و تطبيقات، فضاء آدم للنشر و التوزيع، ط 1.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال إفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2015، تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج: سياقها و تيرتها و آفاق تعزيزها، مشروع التقرير.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية مكتب شمال إفريقيا، 2014، اشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا.
- بلعباس عبد الله، 2013، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، إنسانيات عدد 62.
- بوظليب حسن، 2010، الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، مجلة أسيناك، عدد مزدوج.
- عثمان لحسن محمد نور ياسين، عوض لكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة مركز الدراسات والبحوث بجامعة نافا للعلوم الأمنية بالرياض.
- عزام أمين، 2016، سيكولوجيا المهاجرين استراتيجيات الهوية واستراتيجيات التناقص دراسة تحليلية نظرية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

- عطوف الكبير، 2012، الهجرات العالمية و المغربية قضايا و نماذج مقارنة سوسيو. تاريخية، جامعة بن زهر كلية الآداب و العلوم الإنسانية، أكادير.
 - غانم عبد الله عبد الغني، 1990، المهاجر المصري دراسة أنتروبولوجية، الاسكندرية، مصر.
 - المملكة المغربية الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، 2014، الاستراتيجية الوطنية للهجرة و اللجوء.
 - المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الأولية لبحث المندوبية السامية للتخطيط حول الهجرة الدولية خلال 2018-2019.
 - المملكة المغربية، 2016، المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية لجهة الشرق، مونوغرافية جهة الشرق.
 - المملكة المغربية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج، نونبر 2020 "حصيلة العمل برسم سنة 2020، و الآفاق والخطوط العريضة لبرنامج العمل برسم سنة 2021".
 - المندوبية السامية للتخطيط، 2006، تقرير حول المهاجرين المغاربة العائدين إلى أرض الوطن، المملكة المغربية.
 - المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، 2019.
- ببليوغرافيا باللغات الأجنبية:**
- jessicahagen -zanker. «Why do people migrate areview of the theoretical literature» working paper, maastricht university maastricht graduate school of governance, 2008.

الهوية البصرية للمؤسسة الأمنية، الشعار مدخلاً: الشروط والمقاصد

محمد بمخيواض : كاتب وباحث مستقل في شؤون الاستخبار والإعلام الأمني، المغرب

مستخلص تنفيذي

يتخذ الشعار مركزاً محورياً داخل مكونات الهوية البصرية؛ فهو أحد أعمدتها الأساس. ومن ثم، أولت المؤسسات الأمنية عناية مهمة لهذا المخرج التسويقي البصري.

من خلال هذه الدراسة، التي اعتمدنا في إنجازها على المنهج التاريخي والأسلوب المسحي، سنتطرق لكيفية تأسيس شعار مؤسسة أمنية يستجيب لمعايير النجوع، من شروط وخصائص ومميزات وضوابط، قصد تحقيق المقاصد منه. وقد قدمنا في هذه الدراسة السياق التاريخي لظهور العلامة التجارية والهوية البصرية. وفي محور آخر ناقشنا بالوصف والتحليل ثلاثة نماذج لأشعار مؤسسات أمنية، دولية وإقليمية ومحلية. كما تناولنا الحماية الواجبة لهذه الأشعار.

الكلمات الدلالية: الرمز. الألوان. الرابط الذهني. غصن الزيتون. التصميم. الحماية القانونية. إنتربول. يوروبول. وزارة الداخلية الإماراتية

The visual identity of the security institution: the logo as an input Conductions and purposes

Executive extract

The logo takes a central position within the components of the visual identity. It is one of its foundational pillars. Hence, security institutions paid an important attention to this visual marketing output.

Through this study, in which we relied on the historical approach and the random method, we will discuss how to establish a logo for a security institution that responds to the standards of efficiency, including conditions, characteristics, features, and disciplines, in order to achieve its objectives. In this study, we have presented the historical context for the emergence of the brand and its visual identity. In another topic, we discussed, through description and analysis, three models of security institutions logos: international, regional and local. We also discussed the necessary protection for these logos.

Keywords:

Symbol - Colors - Mental Association - Olive Branch - Design - Legal Protection - Interpol - Europol - UAE Ministry of Interior

مقدمة

تصطفي المؤسسات الأمنية، كما المؤسسات الأخريات، هويات بصرية/مرئية كملمح يعبر عن شخصيتها ورؤيتها ورسالتها في أشكال هندسية وأياقن وألوان ومكتوب وخطوط. وعلى هذه المؤسسات أن تذود من أجل ترسيخ هذه الهوية وتمتعها بالمصداقية وحسن الاستقبال من قبل المواطنين. ويجب ألا تنساق في أتون العلامات التجارية؛ فبصفتها مؤسسة أمنية يجب أن تتسم هويتها البصرية بالرزانة والثبات والحس الوطني.

كان استحضار الرمز أو العلامة الدالة في الثقافة الإنسانية محاولةً لتكثيف المعنى واختزاله في أياقن تعفي من الكلمات وربما من الجمل. إنها صورة لتمثلات وتمظهرات ذات مقاصد معلنة غير مضمرة من حيث المبدأ، تنهل مما هو ديني، أو أنثروبولوجي، أو تراثي، أو ميثولوجي، وغيرها من الأزواد المعرفية والثقافية التي أعاد الإنسان "تدويرها"، بشكل ما، لينتج دلالات أخريات في نقلاته عبر أفضية مفاهيمية وتعبيرية ورمزية..

لقد أوجد الإنسان لنفسه أعالييم وأناصيب يستدل بها وتسهل له التواصل مع الغير برموز تغنيه عن الكلام، وفي أحيان تتعدى هذه أمائر نطاقه الجغرافي والإقليمي لتبات لغة مشتركة وعلمية (علامات المرور والجولان، ونوتات وسلم الموسيقيين...).

نطاق الدراسة

تتطرق هذه الدراسة حصرا إلى الشعار في الهوية المرئية/البصرية للأجهزة الأمنية شبه عسكرية التابعة للدولة بمختلف تخصصاتها، لكن هذا لا ينفي وجود تقاطعات كثيرة مع الأجهزة العسكرية. وبذلك تكون هذه الدراسة لا تتناول طبيعة أشعة منظمات الخدمات الأمنية الخاصة (الخدمات القتالية، الخدمات الاقتحامية السيبرانية، خدمات التحليل الاستخباري والأقمار الصناعية الهجومية والدفاعية، الشركات التجارية للسلاح، مكاتب التحري الخاص..). وهي دراسة تقتصر على الشعار دون توسيع نطاقها لتشمل باقي مكونات الهوية البصرية من الملبس، وشكل وصباغة وزخرفة السيارات، وتصميم موقع الرقي..

أهداف الدراسة

ترنو هذه الدراسة إلى إحاطة شعار مؤسسة أمنية بفواعل نجاحه، وتحديد ما يتطلبه من شروط لنجوعه، وتقديم مجموعة من التوصيات والإرشادات، وأن تكون دليلا مقتضيا لمن يبغى إنتاج أو إعادة صوغ شعار لمؤسسة أمنية عمومية؛ ومن ثم، إتيان التغذية الراجعة كما أريد تحصيلها.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- متى ظهرت العلامة التجارية والهوية البصرية والشعار؟
- ما هو الفرق بين الهوية البصرية والشعار؟
- ما هي صيرورة هذا الظهور وكيف تبلورت؟
- ما هي مراحل تصميم الشعار؟
- ما هي عوامل نجوع الشعار ونجاحه؟
- كيف يؤسس شعار لمؤسسة أمنية عمومية؟
- ما الشروط والضوابط المطلوبة لإنجاز شعار لمؤسسة أمنية؟
- ما الضرورة من وجود الشعار؟

■ ما الفارق بين شعار تجاري لشركة استثمارية وشعار لمؤسسة أمنية؟

منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لفهم السياق العام الذي تمخضت من خلاله العلامة التجارية والهوية البصرية، وكذلك للتقديم للأجهزة مأخوذة كنماذج. فيما نهجنا، من جانب آخر، الأسلوب المسحي بشقيه المنهج الوصفي من حيث النطاق، والمنهج التحليلي من حيث الهدف.

خطة الدراسة

في هذه الدراسة سنتناول مفهوم الشعار وضروراته في عوالم مفعمة بوسائط الاتصال، كما سندرج على خصائصه ومقاصده، ومضحين نقاط التمايز بين الشعار لمؤسسة مدنية أو تجارية وبين جهاز أمني. كما سنتطرق إلى ثلاثة أمثلة لمؤسسات أمنية، مع التقديم لها، ورصد بعض الملاحظات حول أشعرتها؛ يتمثل الأول منها في منظمة ذات بعد عالمي؛ إنتربول، والثاني ذو مقصد إقليمي؛ يوروبول، والثالث ذو سمة محلية؛ وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً. نبذة تاريخية

يعود ظهور الأشعة إلى ما قبل ميلاد المسيح عليه الصلاة والسلام؛ حيث ظهرت على الأختام في العصر البرونزي وذلك في حدود 2300 ق.م. وفي الفترة الممتدة بين 2250. 2000 ق.م من العصر نفسه بزغت العلامات التجارية، لكن على مستوى المصدر والجودة. فيما توالى التطورات والتجديدات لتشمل جميع مميزات. كما ظهرت على المسكوكات النقدية في القرن السادس ق.م تقريباً. وقد عرفت هذه الشعار زخماً ابتداء من القرن الثامن عشر والتاسع عشر، خصوصاً على المستوى التجاري.

ثانياً. ماهية الهوية البصرية والشعار

1. الهوية البصرية

تُعرف الهوية البصرية/المرئية على أنها جملة الرموز المشهدة المؤتثة من الأشكال والألوان والمكتوب ونوعية الخط، وهي بإيجاز كل ما يحيل تلقائياً للمؤسسة عند رؤيته كالشعار، ونوعية اللباس، وطلاء السيارات وزخرفها، وتصميم الموقع الرقمي.. وهناك ما يكن تسميته بالهوية السمعية كالنبذة الموسيقية (نظام التشغيل لويندوز مثلاً). وتعد الهوية البصرية كـ 'تجميع إعلامي'؛ لكنه يجب أن يتصف بالانسجام والتلاؤم مع طبيعة الشغل ونهجه ومراميه ومساجعه.

2. الشعار

إن أشكال الأشعة قد تتخذ رمز حشرة أو حيوان، أو مرأى هندسي، أو خليط منها، أو توقيع خطي باليد، أو معلم أثري، أو مشهد تضاريسي.. أما الألوان قد تكون ألوان العلم الوطني، أو أي ألوان أخرى شريط ضبط المنحى الرمزي وانفعالي لها. فيما المكتوب يحدد اسم وهوية الجهة، سواء جهة أمنية أو تجارية أو ثقافية أو سياسية أو دينية.. فيما تقاس وترسم نوعية الخط حسب الرؤية الإخراجية والإيحاء النفسي.

3. عملية تصميم الشعار

أما عملية تصميم الشعار فتتم في الغالب بأربع مراحل:

- معرفة طبيعة نشاط المؤسسة (أمنية، نادي رياضي، شركة تجارية، حزب سياسي، مجتمع مدني..). الجمع والاطلاع الجيد على المعلومات والاقتراحات المقدمة من قبل المؤسسة. إضافة للبحث الذي يقوم به المصمم حول المؤسسة؛
- ضبط وإقرار عناصر التصميم بموافقة المؤسسة؛
- تقديم مقترحات المصمم (أكثر من أنموذج)؛
- تقديم التصميم النهائي.

ثالثا. الشروط والمقاصد

يجب أن يتميز الشعار لأي مؤسسة أمنية بجملة من الشروط والمقاصد؛ نوردها كالآتي، علما أن بعض التفاصيل تتقاطع مع أشعة مؤسسات مدنية:

أ. الشروط

- يجب على الشعار الأمني أن يكون جليا لا يخفي أجزاء منه، أو له مراد في بعث رسائل لا إدراكية (لاواعية)؛
- خلق بيئة سليمة ومتطورة وفاعلة وجاذبة للشعار، سواء داخل مكاتب الاستقبال أو على المركبات أو اللوائح الإرشادية أو البطاقات الوظيفية أو غيرها؛
- شعار يحافظ على القيم، ولا يمس بالدين والأخلاق والذوق العام، ولا يتضمن أعاليمة أو إيحاءات عنصرية أو قذحية أو ذات دلالات دونية. كما يجب الابتعاد عن الرموز الحركية، والإشارات اليدوية أو غيرها التي قد تفسر أو تعني في مجتمعات أخريات حركات بذيئة وشائنة؛
- أن يعبر بوضوح عن المؤسسة الأمنية التي يمثلها؛ هذا الوضوح يتمثل في الرموز المؤنثة له. مثال: لا يمكن وضع صورة قط أو الكسلان، أو أي أيقونة لا تتمشى مع مهمة المؤسسة. وأن تكون الأياقن مفهومة وواضحة غير معرضة لتأويل تجريدي أو سوربالي. ويجب الأخذ بعين الاعتبار الأشكال الهندسية (مثلث، مربع..) المرافقة له أو التي تأطره؛ لأن للأشكال الهندسية مؤدى وظيفي وتنبيهي، إضافة إلى دلالات ونزعات في قواميس وثقافات الطوائف العقديّة. هذا الوضوح يجب، كذلك، أن يلامس يُسر التعرف على الشعار أينما شُهد، سواء بألوانه المعتادة أم باللون الأبيض والأسود أم مطبوعا على معدن أو غير ذلك؛
- يجب اختيار الألوان بدقة وقصدية وتعمد؛ لأن دوافعها تتباين بين الدافع الرمزي والانفعالي. مثال: لا يمكن وضع اللون الوردي لمؤسسة أمنية. والجدير بالذكر، في هذه الخاصية، أن ألوان علم الأمم المتحدة ليس لها دلالات، لحد الآن، لتبقى من الاستثناءات؛
- أن يكون الشعار ممتدا في الزمان، وأي تغيير يحدث عليه يجب أن يكون جزئيا وليس رديكاليا. أي يمكن تغيير حجم الخط أو إزاحة ظل أو تمديده، وليس حذف أحد أركانه الرئيسة. مثال: لا يمكن حذف خريطة العالم في شعار منظمة الأمم المتحدة، أو النخلة والسيفين من الشعار للأمن العام السعودي؛
- أن يتفرد هذا الشعار عن باقي الأشعة الأخرى؛ وذلك بالتميز إما بشكله الهندسي، أو الرمز..

■ أن يكون موصوفاً بالمرونة والقابلية عند توظيفه على مختلف الأسطح والمنصات وبأحجام متباينة، سواء كانت أقمشة (الزي، القبعة، أعلام..)، أم ورقية (ملزمات، أظرفة، كتب..)، أم رقمية (أقراص ممغنطة، مواقع رقمية، تطبيقات هاتفية..)، أم لدائنية (هوية تعريفية..)، أم معدنية (شعار معدني على القبعة، درع..) أم في الطباعة ثلاثية الأبعاد..

■ كما يجب على المؤسسات الأمنية تفضيل الخط المستقيم عن المتموج أو المائل؛ لأنه يوحي بالاستقامة والثقة في النفس.

ب. المقاصد

- أن يكون الشعار موحدًا وفريدًا؛ فهذا يمنح للمؤسسة فرصة للتعبير عن تماسك المركز مع الفروع، وتعاضد المنتسبين فيما بينهم؛
- وهب المؤسسة الأمنية شخصية اعتبارية وملح؛
- خلق حالة من الاطمئنان عند رؤية الشعار من قبل المواطن والأغيار باعتباره مرادفاً للأمن والأمان؛
- منح المواطن علامة دالة على وجود مركز أو مخفر أو مقر أمني في حالة الاستغاثة أو الحاجة؛
- تأكيد التناغم بين المؤسسة الأمنية والمواطن على أساس الاشتراك في الثوابت الوطنية وتقاسم المهام داخل المجتمع؛
- المقدرة على ترسيخه في ذاكرة المواطن؛ واسترجاعه من قبله بيسر وسهولة، وجعله رابطاً ذهنياً إيجابياً..

رابعاً. لماذا غصن الزيتون؟!

يظل رمز غصن الزيتون القاسم المشترك بين عدة مؤسسات أمنية؛ فهو رمز له حمولة دلالية مفعمة ضاربة أرومها في عمق التاريخ الإنساني، وما جاء ذكر شجرة الزيتون في القرآن الكريم إلا لعظمتها، فقد ذكرت ست مرات صريحة ومرة واحدة إشارة، كما ذكرت في الأحاديث النبوية الشريفة.

وفي العهدين القديم والجديد من التوراة، ذكرت قصة سيدنا نوح عليه الصلاة والسلام مع الحمامة، والتي أرسلها لتستخبر أمر الطوفان فعادت بغصن زيتون في فمها إذانا بانحصار الطوفان وعودة الأمن. وذكر، كذلك، غصن الزيتون، في سفر التكوين من الإنجيل، الفصل الثامن، تعبيرا عن جلاء الطوفان وبداية حياة جديدة.

وكانت شجرة الزيتون، ذات الموطن المتوسطي، مقدسة لدى الإغريق، كما هو الشأن بالنسبة للرومان، حيث رُسمت ونُوقشت على الجدران والجداريات والنقود، واعتمدت كرمز لأثينا وللحكمة. كما كان إكليل أغصان الزيتون أفضل تتويج يوشح به الفائز في الألعاب الأولمبية، كما ضم علم أتيكا الإغريقية رسماً لغصن زيتون. أما في الحضارة الفرعونية، وذلك في فترة زمنية من تاريخها، كان يوضع على رأس المومياة تاجاً من غصن الزيتون. وقد اتخذ العالم الحمامة وغصن الزيتون رمزا للسلام والأمان في حملاته لتسويق مبدأ التعايش والتضامن بين أفراد.

كما تعد شجرة الزيتون رمزا فلسطينياً بامتياز، فهي حاضرة دائماً للتعبير عن الارتباط بالأرض والمقاومة.

خامسا. نماذج لأشعة أمنية

دوليا: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، إنتربول

أ. نبذة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

أنشئت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمعروفة اختصارا بـ'إنتربول'، والتي تعد أكبر منظمة شرطية على الصعيد الدولي، في اليوم السابع من شهر شتنبر لعام 1923م تحت مسمى اللجنة الدولية للشرطة الجنائية، وكانت بداية إرهاباتها الأولى عام 1914م. وقد تم تعديل هذا المسمى بموجب تغيير القانون الأساس عام 1956م إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ويوجد مقرها بمدينة ليون في فرنسا. وهي منظمة تضم تحت لوائها 190 دولة، ولكل واحدة مكتباً مركزياً وطنياً مكلف بالعمل اليومي التشاركي. ويتألف هيكل المنظمة من ستة أقسام، والعدد نفسه من المكاتب الإقليمية. واعتمدتها منظمة الأمم المتحدة كمنظمة حكومية دولية عام 1971م.

وهي منظمة تسعى إلى الحد من الجريمة ومحاربتها على اختلاف تصنيفاتها وفئاتها كالجرائم البيئية والسيبرانية، وتزيف العملة وأجوزة السفر والمنتجات الصيدلانية؛ وبيع وشراء السلاح بشكل غير قانوني، والاتجار في البشر، وغيرها من الجرائم.

وتصدر المنظمة نشرات (تصدر عن إنتربول)، وتعاميم (تصدر عن أي مكتب مركزي وطني، وتختلف ألوانها حسب الغرض المطلوب)، وتوزع قصد تحديد هويات والوضعيات الجنائية للمبحوث عنهم والأشخاص الذين هم محل شبهة أو متابعة وأماكن وجودهم؛ ومن ثم القبض عليهم، أو طلب استفاضة من المعلومات حول الأشخاص المفقودين؛ وذلك كله قصد تسهيل العمل الشرطي.

تعد مصر أول دولة عربية انخرطت إلى 'إنتربول' عام 1923م، والسعودية الأولى خليجياً عام 1956م، بينما المغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة عام 1957م و1973م على التوالي.

من منطلق غائية التأسيس والمسمى المنشود، الذي يرمي إلى تحقيقه ونواله، وهو الرقي بالعمل والتعاون الشرطي وتقويته (داخل الدول الأعضاء وفيما بينهم)؛ يعمل إنتربول على توفير خدمات استشارية ودورات تكوينية والعضد على الصعيد العملي وفي الأزمات، والمساندة لكشف الجرائم وتنسيق تبادل المعلومات والبيانات الاستخبارية وتعقب مقترفيها في بنية ومنظومة آنية ومأمونة، وتوفير المناخ الملائم والسليم لديمومة العمل وانسيابيته، وهو دعم يومي وساعاتي.

كما يهدف إنتربول إلى تقوية المؤسسات العاملة والفعالة على إنفاذ القانون وتطبيقه ومحاربة الجريمة. ويسعى كذلك إلى تطوير التعاون القانوني المتبادل، وإفراد مساحة مهمة للأبحاث وتنمية الكفايات. كما يعمل على بناء شراكات على مستوى جميع القطاعات ذات الاختصاص أو خارجها، وكذلك إشراكه للمجتمع المدني.

وبموجب قانونه الأساس والنظام العام، المادة الثالثة، يمنع على إنتربول، بتعبير قطعي، الخوض في الأمور ذات منجى ديني أو عنصري، أو الشؤون ذات نزعة سياسية أو عسكرية.

ب. الشعار



المصدر: الموقع الرسمي لـ"إنترپول"

سعيًا من إنترپول لبسط ملمح هوياتي مرئي يرمز إلى بعده العالمي وإلى مجال اشتغاله وغائيته وجوده وعلته؛ استخدم منذ 1950م شعارًا يضم كل هذه الأبعاد. وقد استوحى من رموز عدة دلالاته لخلق تنبيه مرئي يعلن عن حضوره في المحفل الدولي.

اختار إنترپول الكرة الأرضية بجميع قاراتها دلالة عن نزعتة العالمية وطابعه الكوني. وكعدة مؤسسات أمنية أحاط هذه الكرة بغصني زيتون تناظريًا تعبيرًا عن السلام والأمان.

ولتدعيم بعده الجزائي والقانوني وظف رمز الميزان من خلف الكرة مع إظهار كفتيه متساويتين تحتها تعبيرًا عن العدالة. ولتأكيد المنحى والشغل الشرطي لإنترپول تم استخدام سيف عمودي.

ويضم الشعار ثلاث مختصرات للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية؛ اثنان باللغة الإنجليزية: الأول INTERPOL وقد وردا مرتين؛ وهو كلمة مركبة للتعبير عن International Police، يوجد أحدها في سفح الكرة الأرضية وبين غصني الزيتون، والآخر في ذيل الشعار بخط كبير ومستقيم. والتعبير الثاني ICPO وهو مختصر يضم الأحرف الأولى للمنظمة، ويوجد فوق الكرة الأرضية على الجهة اليمنى. والمختصر الثالث باللغة الفرنسية: OIPC ويوجد في الجهة اليسرى فوق الكرة الأرضية، ويفصل السيف العمودي بين المختصرين الإنجليزي والفرنسي.

والجلي بالذكر، أن هذا الشعار يضاف له عند استعماله على العلم الأزرق الخاص بإنترپول، أربعة بروق تماثلية إشارة إلى الاتصالات وأزفي الشغل الشرطي.

ج. ملاحظات حول الشعار

1. لم يحدد معنى أوراق غصن الزيتون الست أو الاثني عشرة تناظريًا، وهذا خطأ على مستوى تصميم الشعار؛ لأن لكل رمز دلالة ومقصد. هل القصد من الأوراق الست عدد الأقسام المكونة لهيكل المنظمة، وأوراق غصن الزيتون التناظرية للتعبير عن عدد المكاتب الإقليمية؟

2. يشار إلى أن إنترپول له أربع لغات رسمية الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية، لكنه لم يعتمد اللغتين العربية والإسبانية في مختصرات اسمه في الشعار، واكتفى فقط باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وهذا إقصاء يجب تداركه؛

3. السيف على شكل صليب، كان الأجدر، منعًا لأي خلط أو تأويل، أن يتم اعتماد سيف بمواصفات أخريات؛

4. لم يقدم إنترپول لشعاره بكامل مكوناته من ألوان رموزه ونوعية الخط. لكنه أشار أنه ارتباطًا بموجبات الاتصالات يكتفي إما بالأسود أو أحد اللونين إما الأبيض أو الأزرق، ومؤكداً أن شعاره عبارة عن صورة بلون موحد. ومن جهة أخرى تظهر على بعض البذلات وبشكل مصغر؛ اللون الأزرق للقارات والأزرق بدرجات أقل للمحيطات والبحار، والذهبي للسيف ودفتي الميزان، أما الخط فلم يُحدد على مستوى الشعار بشكل مجمل؛

5. عدم اكتمال حلقة غصني الزيتون؛ حيث ظهرا مفترقين، وكان من الأجدر التقاءهما في شكل دائري تعبيراً عن الوحدة والتكامل.

إقليمياً: وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون، يوروبول

أ. لمحة عن وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون

أسست الوكالة بموجب معاهدة ماستريخت عام 1992م، ويوجد مقرها بلاهاي بمملكة الأراضي المنخفضة (هولندا). وبدأت مهماتها بشكل محدود بدءاً من اليوم 3 من يناير لعام 1994م. لكن البداية الفعلية كانت في الفاتح من شهر يوليو من عام 1999م، حيث أضحت الوكالة تتمتع بمهامها كاملة. وهي مسؤولة أمام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي المكلفين بالعدل والداخلية.

ينتمي منتسبو الوكالة إلى دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة)، وكذلك من الدول الشركاء كالنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.. وهي تضم خليطاً من أجهزة الحد من الجريمة. ومنذ فاتح من يناير من عام 2010م باتت الوكالة جماعية مع زيادة في السلطات المخولة لها.

وحسب إحصائيات 2022م يضم يوروبول 1594 عنصراً من القوى العاملة، من ضمنهم 285 ضابط اتصال، وأكثر من 100 محلل عملياتي/تشغيلي واستراتيجي. ويتم التحقيق في آلاف القضايا الجنائية عبر حدودية سنوياً. وتتكون الوكالة من ثلاث مديريات تنفيذية (العمليات والحوكمة والكفايات) وكلها تحت إشراف المدير التنفيذي للوكالة.

لا يتمتع أعضاء يوروبول بسلطة الإيقاف والاعتقال المباشر؛ لكن تبقى مهامهم تتركز على تسخير كفاياتهم لتحليل وقراءة فاحصة للمعلومات، وإعمال خبراتهم للتعرف والكشف، وتتبع المنظمات والشبكات الإجرامية في أوروبا، والتنسيق العملياتي البيئي مع الأجهزة الأمنية للاتحاد، وتقديم العضد لشركائها من خارج دول الاتحاد الأوروبي. وتعتمد أجهزة الحد من الجريمة للاتحاد الأوروبي في رسم معالم خططها الزجرية والردعية على شبكة من المعلومات الأمنية والاستخبارية التي توفرها الوكالة عن طريق مركزها للتنسيق العملياتي.

ب. الشعار



المصدر: الموقع الرقمي الرسمي لـ"يوروبول"

يقدم يوروبول شعاره كواجهة وتعبير عن شخصيته أمام المنتظم الدولي. يتألف الشعار من الاسم المختصر للوكالة EUROPOL والرمز. وقد تم إعادة تصميمه في عام 2010، وتزامن ذلك مع الوضعية القشبية للوكالة داخل دواليب الاتحاد الأوروبي.

لقد استمدت الوكالة ألوان شعارها من لوني الاتحاد الأوروبي، وذلك بتوظيفها للأزرق والأصفر (الأزرق يعبر عن السماء لكن له إحالات دينية مسيحية، أما الأصفر فهو لون النجمات الاثني عشرة ويعبر عن مثالية الاتحاد والتضامن والتجانس

بين شعوب أوربة، كما أن للرقم 12 مغزى مسيحي وتنجيي..). ويتكون الرمز من خطوط ثلاثة ذات زوايا في اتجاه الأعلى، وهي مشتقة من خيوط شع حيوان العنكبوت، والتي ترمز .حسب الوكالة. إلى تبادل المعلومات، وإلى طبيعة العمل التشاركي والتعاوني. كما تشير النقاط المتجهة نحو الأعلى إلى السرعة والتطور والحركة والإتقان في العمل. وفي الآن ذاته، تعبر تلك الآثار، التي تتخذ معا في تناسب شكل منحنيات ومنعرجات كالتي تتركها أسنان المنشار، عن نواة العمل والتحليل.

ج. ملاحظات حول الشعار

1. من مميزات وخصائص الشعار أن يكون غير عصي عن الفهم وعناصره واضحة وجلية خاصة إذا كان يمثل هيئة أمنية، وهذه الميزة تم تغافلها في شعار يوروبول؛
2. لم يشير يوروبول إلى مغزى الفراغات ذات اللون الأبيض في شعاره، هل هي مثل الفراغات اللواتي توجد في شع العنكبوت أم لهن إحالات أخريات؟
3. عند رؤية الشعار قبل البحث عن مكوناته ودلالاتها يتبادر للذهن أن تلك التموجات والانحدارات الخطية عبارة عن أمواج البحر؛
4. لم تظهر أي نقطة/نقط التقاء بين المنحنيات كأن الأمر يشير إلى عمل مستقل غير تكاملي وتعاوني، إلا في حالة الشكل الكامل لشع حيوان العنكبوت، وهذا منعدم في ظاهر الشعار؛
5. لم يعط يوروبول عند تقديمه لشعاره المقصد من الشكل الهندسي المستطيل للشعار والتشذيب الذي لحق زواياه الأربع؛
6. لم يُحدد نوع الخط وحجمه؛
7. حرف 'O' الذي في وسط الاختصار اللفظي EUROPOL والذي اتخذ ألوان المستطيل في الشعار؛ هل له مرمى جمالي أم مقصد آخر؟ قد يكون شكل 'O' المستطيل في الشعار له إحالة ومرجعية وعلاقة بشكل المستطيل الكبير للشع أو إكمالا وتتمة له.

محليا: وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أ. موجز عن وزارة الداخلية

استحدثت وزارة الداخلية الإماراتية تزامنا ومواكبة مع تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1971م. وحسب القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1972م المتعلق باختصاصات والصلاحيات المخولة للوزارات؛ فقد كلفت وزارة الداخلية، باعتبارها ركنا أمنيا، بناء على المادة الثالثة بعدة مهام؛ من ضمنها: "حماية أمن الاتحاد مما يهدده من الداخل" و"إنشاء وتنظيم قوات الأمن الاتحادية والإشراف عليها" و"تنسيق وتوثيق التعاون بين قوات شرطة الإمارات الأعضاء في الاتحاد". وقد كلفت كذلك، حسب التعديل المرفق بتاريخ 05 أكتوبر 2008م، بمهام إضافية ك"وضع السياسة العامة للوقاية من الجريمة ومكافحتها والإشراف على تنفيذها على مستوى الدولة"، وكذلك "اقتراح التشريعات ذات الصلة باختصاصات الوزارة". فيما أفرد قانون خاص بقوة الشرطة والأمن، صدر سنة 1976م (قانون اتحادي رقم 12)، وقد عدل مرتين؛ الأول بموجب القانون رقم 6 لسنة 1989م، والتعديل الثاني سنة 2019م بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 31.

ب. الشعار



الإمارات العربية المتحدة وزارة الداخلية

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة، من طريق المجلس الأعلى للاتحاد، شعارها في اليوم 9 من شهر دجنبر لعام 1971م، وتم تعديله وإدخال بعض التغييرات عليه في اليوم 23 من شهر مارس لعام 2008م من قبل مجلس الوزراء. وقد أقر المجلس باعتماد الشعار في كافة المرافق الحكومية؛ وهو يتألف من صقر ذي لون ذهبي وعلى صدره قرص يتخذ علم الدولة (اعتمد هذا العلم بتاريخ الثاني من شهر دجنبر لعام 1971م)، ويحيط به، أي العلم، سبع نجومات في شكل دائري، ويقف الصقر ذو سبعة ريشات في الذيل. على دعامة كتب عليها الإمارات العربية المتحدة. وفي عام 2020م اعتمدت دولة الإمارات هويتها الإعلامية، ويضم شعارها سبعة خطوط (الإمارات السبع) بألوان العلم؛ وهي تأخذ شكل خريطة الدولة.

تستوحى وزارة الداخلية شعارها من التراث التاريخي للبلد؛ فالصقر - الرمز المستحوز على الشعار - له حمولة تاريخية مفعمة ودلالة قوية داخل المجتمع الإماراتي، فهو يرمز إلى الأناقة والإقدام والشموخ والرؤية الحادة والثاقبة والحضور المهيّب، وقد صُمم في حالة الاستعداد والتأهب والجهوزية والنشاط، وهو بلون ذهبي تعبيراً عن الوفرة والثروة، والتفرد والامتياز، والإتقان والجودة العالية. يتوسط الصقر على مستوى الصدر علم دولة الإمارات العربية المتحدة في وضعية عمودية وعلى شكل ترس حربي؛ وهو مكون من ثلاثة مستطيلات عمودية توشحن باللونين الأخضر والأبيض مع الأسود؛ اللون الأخضر تعبيراً عن التقدم والنمو، والتطور والازدهار، والتفوق والنجاح، والإخلاص والأمانة؛ واللون الأبيض عن الصفاء والنقاء، والتطلع والانفتاح، والأمان والسلام، والوضوح والشفافية؛ والأسود (ليس بلون) عن العزة والكرامة، والهيبة والرسمية، والسؤدد والسلطة، والرفعة والأناقة؛ فيما يرمز المستطيل الأفقي ذو اللون الأحمر (طرف العلم) إلى الشكيمة والقوة، والحيوية والطاقة. يقف هذا الصقر على حامل/شريط فضي تحتي ومتشبت به بمخالبه ومدون عليه الشرطة، ويشار إلى أن اللون الفضي يشير إلى الإتقان والدقة، والفتنة والألمعية، والرجاحة والاتزان. وقد ضم الصقر بين جناحيه المرفوعين سبع نجومات ترمزن إلى عدد الإمارات المشكلة للاتحاد، وليس لها أي مدلول أو مغزى عقدي أو أسطوري.. ويظهر خلف الصقر غصنا زيتون تعبيراً عن الأمن والسلام.

والشعار مرفق بمكتوب 'دولة الإمارات العربية المتحدة وأسفل هذه التسمية مدون وزارة الداخلية' على الجانب الأيسر للصقر باللغة العربية، وله موضع خاص ومعتمد يستوجب الالتزام به بما في ذلك نوعية الخط والألوان المسموح بها. وبذلك يُكوّن الشعار برموزه والمكتوب بنوعية خطه وألوانهما معاً جزءاً من الهوية البصرية لوزارة الداخلية الإماراتية.

ج. ملاحظات حول الشعار

1. لقد اعتمدت وزارة الداخلية صورة الصقر، لكن هناك اختلاف جوهري حيث إن جناحي الصقر في شعار الدولة مضمومين إلى الأسفل، بينما في شعار وزارة الداخلية مرفوعان إلى الأعلى. ما المغزى من هذا الاختلاف؟
2. في الشعار ينظر الصقر إلى جهة يمينه، ولم يتم تحديد الغرض من ذلك في أي تقديم لشعار وزارة الداخلية، هل هو تعبير عن التطلع إلى المستقبل والتطور والازدهار أم له دلالة سياسية أم له معنى ديني أم مجرد التيمن؟

3. هل القصد من النجمة الكبيرة دولة الإمارات؟ إن كان الجواب إيجابياً، كان من الأخرى أن تكون النجمات الصغيرة في شكل حلقة أو دائرة مكتملة للتعبير عن الوحدة والتكامل. وهذا ما فُطن إليه حين تم استعمال غصني الزيتون بشكل دائري ومتكامل؛

4. كان يجب إبراز رأس الصقر مرفوعاً نحو الأعلى أكثر لزيادة التعبير عن العزة والسمو.

سادساً. الحماية القانونية للشعار

تسن الدول والهيئات الدولية وتفرد قوانين لحماية أشعرتها داخليا وخارجيا. كما تنتدب البلدان والمنظمات الدولية والشركات الاستثمارية والمؤسسات الإعلامية.. مكاتب لحماية أشعرتها وعلاماتها التجارية، وتستقطب مراقبين لتتقفي الاستعمالات غير القانونية والتسويق غير المأذون به والقرصنة والتزوير أو أي استخدام خارج اتفاق بيبي.

في عام 1883م سُنت اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية؛ وبمقتضى المادة السادسة منها مُنع استعمال أو تسجيل أي شعار يعتبر ملكاً للغير، سواء لدول أو لمنظمات حكومية دولية، وكذلك الأعلام والأسماء والمختصرات الخاصة بها. دون ترخيص مسبق. هذا الترخيص توطئه واجبات ومقتضيات وشروط الاستعمال والاستغلال، وغالبا ما يكون هذا الترخيص محددا زمنيا.

يشار إلى أن منظمة الأمم المتحدة شرّعت إمكانية استعمال شعارها واسمها والاسم المختصر لها بموجب القرار 92 د.1 الصادر عن الجمعية العامة عام 1946م، لكن هذه الإمكانية مرتبطة بإذن من الأمين العام للمنظمة. وقد أقرَّ هذا الشعار في اليوم السابع من شهر دجنبر لعام 1946، والذي تم تصميمه في أبريل لعام 1945 مع دخول بعض التعديلات الطفيفة، أما علم الأمم المتحدة بما فيه الشعار فقد اعتمد في اليوم 20 من أكتوبر لعام 1947.

الخاتمة

إن المؤسسات تؤسس لكفاية أقسامها ودوائرها كما تؤسس لنجوع شعارها، فهي ليست مجرد منمنمات تبغي الهجعة، أو لوحة سرالية يتوه في مضامينها المتلقي، أو أيقونة تجريدية يجنح المستقبل كما شاء في تفسير تموج أشكالها وألوانها. بل يجب أن يتمتع هذا الشعار بأشكال متجانسة وألوان متناغمة وخطوط متناسقة، وأن ينهل، إن كانت مؤسسة وطنية، من معين الإرث التاريخي والرواج المعاصر الراقي لربط الحاضر بالماضي، والتعاطي مع الثقافة المحلية بإيجابية واعتزاز وافتخار. وإن كانت منظمة دولية أو إقليمية فيجب أن تنقب عن المشترك الإنساني وتفرد له مساحة معتبرة وتزوده بعوامل الظهور والبروز.

إن الهوية المرئية المؤسسة أمنية. والشعار جزء منها. لا ترمي إلا منح ملمح للمؤسسة فقط بقدر ما تسعى إلى خلق فضاء تواصلية رحب، وبناء جسور للثقة، وإحداث رد فعل إيجابي واستدلالي قمين بملامسة المواطن للأمن والاطمئنان.

أهم المراجع:

■ الدلائل

1. الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون مجلس الوزراء، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مكتب الاتصال الحكومي، دليل الهوية المرئية للوزارات الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2012؛

2. إمارة أبو ظبي، حكومة أبو ظبي، الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، الدليل الإرشادي للهوية، 2013؛

■ المواقع الرقمية

1. منظمة الأمم المتحدة، الموقع الرسمي الرقمي، النسخة العربية؛ آخر زيارة بتاريخ 14.11.2023

<https://www.un.org/ar/geninfo/factsheets.shtml#UNlogo>

2. المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، إنتربول، الموقع الرقمي الرسمي، النسخة العربية، آخر زيارة بتاريخ 13.11.2023

<https://www.interpol.int/ar>

3. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، موقع رقمي، النسخ العربية والإنجليزية والفرنسية؛ آخر زيارة بتاريخ 13.11.2023

<https://ar.wikipedia.org/wiki/يوروبول>

<https://en.wikipedia.org/wiki/Europol>

<https://fr.wikipedia.org/wiki/Europol>

<https://fr.wikipedia.org/wiki/Interpol>

<https://en.wikipedia.org/wiki/Interpol>

https://ar.wikipedia.org/wiki/منظمة_الشرطة_الجنائية_الدولية

4. وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الموقع الرقمي الرسمي، النسخة العربية؛ آخر زيارة بتاريخ 13.11.2023

<https://moi.gov.ae/ar/default.aspx>

5. وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، يوروبول، الموقع الرقمي الرسمي، النسخة الإنجليزية؛ آخر زيارة

بتاريخ 13.11.2023

<https://www.europol.europa.eu>

■ الدراسات الأجنبية

1. Karl Moore, Susan Reid, The Birth of Brand: 4000 Years of Branding History, MPRA Paper No 10169, McGill University, 2008,

on: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/10169/>.

خصوصية التحقيق الإعدادي في الجرائم العسكرية

- دراسة مقارنة -

لالة إكرام العلمي: دكتورة في الحقوق، أستاذة زائرة، وباحثة في القانون الخاص، جامعة عبد المالك السعدي طنجة،

email: ikrimo.ikrimo2011@gmail.com

ملخص:

تتضمن الشرطة القضائية العسكرية كما يدل عليها مصطلحها اللغوي مصطلحين رئيسيين ومفهومين مترادفين شرطة قضائية كغيرها من الضابطة القضائية وعسكرية أي أنها تهتم بالمجال العسكري فيما يخص الجرائم المرتكبة من قبل العسكريين وشبه العسكريين وكذا الجرائم المرتكبة من قبل أسرى الحرب أيا كانت صفة مرتكبها طبقاً للقانون ووفقاً للمقتضيات القانونية المتضمنة لقانون القضاء العسكري.

في ظل قانون العدل العسكري القديم نجد الفصل 32 في آخر مقتضياته ينص على أن ضباط الشرطة القضائية العسكرية يختصون بإثبات المخالفات التي هي من اختصاص المحكمة العسكرية كما أنه يتكفل بجمع الأدلة المتعلقة بها وبمعرفة مرتكبها وتقديمهم إلى المحكمة العسكرية.

في حين نجد يقابله في قانون القضاء العسكري الجديد 108.13 لسنة 2014 المادة 38 حيث ينص في آخر مقتضياته على أنه يأمر الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية ضباط الشرطة القضائية بالبحث عن الجرائم وعن مرتكبها وجميع الأدلة المتعلقة بها.

الكلمات المفتاحية:

الشرطة القضائية العسكرية - قانون العدل العسكري القديم - المحكمة العسكرية - التحقيق الإعدادي في الجرائم العسكرية - دراسة مقارنة

The privacy of the preparatory investigation into military crimes: A comparative study

Abstract

The military judicial police as indicated by its linguistic term includes two main terms and two synonymous concepts. Included in the Military Justice Law.

Under the old Military Justice Law, we find Chapter 32 in its last provisions stipulating that military judicial police officers are competent to prove violations that are within the jurisdiction of the military court.

On the other hand, we find its counterpart in the new Military Judiciary Law 108.13 of 2014, Article 38, where it states in its latest provisions that the King's Public Prosecutor at the Military Court orders judicial police officers to search for crimes and their perpetrators and to collect evidence related to them.

Key words :

The military judicial police - the new Military Judiciary Law - Military Court - the preparatory investigation into military crimes - comparative study

مقدمة:

مما لا شك فيه أن ضباط الشرطة القضائية العسكرية لهم الحق في القيام بجميع إجراءات الأبحاث وأنواع الحجز والتفتيش التي بها يتم إظهار الحقيقة ممثلين في ذلك إلى مقتضيات ق.م.ج. التي لا تخرج عموماً عن أسس مقتضيات ق.ع.ع، كما أن لهم الحق في المطالبة بصفة مباشرة بمساعدة القوة العمومية للقيام بمهامهم.

في حين نجد المشرع الجزائري قد خول في ق.ق.ع لفئة معينة من العسكريين الاضطلاع بمهام على غاية من التخصص والدقة والخطورة ألا وهي مهام الضبطية القضائية العسكرية، التي تتولى البحث والتحري عن الجرائم والكشف عن مرتكبها وتسليمهم للجهة القضائية العسكرية المختصة التي تباشر عملها في الملاحظات والمتابعة.

وعليه فإن التحقيق في القضايا أو الجرائم العسكرية مهمة أسندتها القانون إلى قاضي التحقيق العسكري الذي يعين بموجب قرار من وزير الدفاع طبقاً لنص المادة 71 من قانون القضاء العسكري. وذلك سواء من حيث إجراء التحقيق في الجريمة أو من حيث إصدار أوامر الإحضار والقبض وغيرها. أو من حيث إرسال الملف إلى وكيل الدولة العسكري بعد انتهاء إجراءات التحقيق المطلوبة.¹

أما المشرع المصري فقد حدد الجرائم التي يختص بها القضاء العسكري. بحيث نصت المادة 21 ق.أ.ع بأن "على كل من علم بوقوع جريمة منصوص عليها في هذا القانون أن يبلغ فوراً السلطات العسكرية ويكون تبليغ العسكريين إلى قادتهم".

وعليه تقوم جميع الوحدات طبقاً للأوامر التنظيمية بإبلاغ الجنايات العسكرية والجرائم الأخرى التي نصت عليها الأوامر العسكرية إلى قيادة المنطقة العسكرية المختصة التي تقوم بدورها بإبلاغ النيابة العسكرية وذلك طبقاً للمادة 22 ق.أ.ع. وبخصوص جرائم القانون العام التي يرتكبها أحد الخاضعين لأحكام التشريع العسكري بغير شريك أو مساهم من الخاضعين لأحكام ذلك القانون فإنه لا نقاش في سريان قانون الأحكام العسكرية عليها.²

أهمية وأهداف الدراسة:

على غرار ذلك نظم المشرع المغربي في قانون القضاء العسكري رقم 108.13 لسنة 2014 التحقيق الإعدادي في الباب الثاني من القسم الثاني من الكتاب الأول منه في التحري عن الجرائم ومعاينتها وفي الشرطة القضائية العسكرية، حيث خصص لها المواد من 57 إلى 83.³

وبما أن مقتضيات قانون القضاء العسكري غير كافية لكل الإجراءات التي يتطلبها التحقيق الإعدادي فإننا سنعمل على الاستعانة بقانون المسطرة الجنائية في الحالات التي ينظمها قانون القضاء العسكري.

وللإحاطة بهذا الموضوع لا بأس من طرح التساؤلات التالية:

إشكالية البحث:

ما المقصود بالتحقيق الإعدادي؟ وما هي طبيعته؟ وما هي الإجراءات المتبعة؟

وعليه سنحاول التطرق إلى مفهوم التحقيق الإعدادي وطبيعته (المبحث الأول)، ثم إلى إجراءات التحقيق الإعدادي (المبحث الثاني).

¹ دمدوم كمال: "القضاء العسكري والنصوص المكملة له"، دار الهدى عين مليلية، الجزائر، طبعة II 2011، ص: 16.

² قدري عبد الفتاح الشهاوي، موسوعة تشريعات القضاء العسكري، توزع منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة 2004، ص: 421-422.

³ قانون القضاء العسكري رقم 108.13 لسنة 2014 الصادر بالجريدة الرسمية عدد

المبحث الأول: ماهية التحقيق الإعدادي وطبيعته.

عمل المشرع المغربي على فتح التحقيق لدى المحكمة العسكرية بناء على أمر إجراء التحقيق تصدره الجهة المكلفة بذلك، ويصدر هذا الأمر من الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية بحيث يتخذ في شأن جريمة ما يراه ملائماً. وعليه سنتطرق إلى المقصود بالتحقيق الإعدادي (المطلب الأول) ثم إلى طبيعته (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التحقيق الإعدادي.

عرف المشرع المغربي التحقيق الإعدادي حسب قانون المسطرة الجنائية فهو مرحلة من مراحل القضية الجنائية تسبق عملية المحاكمة¹، والهدف من اللجوء إليه في الحدود التي يسمح بها القانون والتي تتسع أو تضيق بحسب الاتجاهات القانونية المختلفة هو تمحيص الأدلة المقدمة في التهم²، والتي تكون الضابطة القضائية قد مهدت سبل الوصول إليها من خلال البحث التمهيدي، وتقديرها من أجل اتخاذ القرار في ضوء ذلك، إما بإحالة القضية على المحكمة، إن كانت هذه الأدلة كافية، وإما بعدم المتابعة إن وجدت جهة التحقيق أن هذه الأدلة غير كافية.

وعليه سنتناول الأمر بإجراء التحقيق (أولاً)، ثم ميدان التحقيق الإعدادي (ثانياً).

أولاً: الأمر بإجراء التحقيق.

يتم فتح التحقيق لدى المحكمة العسكرية بناء على أمر بإجراء التحقيق تصدره الجهة المكلفة. غير أنه بالنسبة لجنود الحرس الملكي فإن أمر إجراء بحث يسلمه قائد الحرس الملكي عملاً بالفصل 6 من النظام الأساسي لجنود الحرس الملكي³ والذي ينص على أن: "تجري على جنود الحرس الملكي أحكام المحاكم العسكرية ويسلم أوامر إجراء البحث قائد الحرس الملكي".

كما أنه بالنسبة لرجال القوات المساعدة فإن الأمر بإجراء التحقيق والمحاكمة يصدر عن السيد وزير الداخلية أو بتفويض من المفتش العام للقوات المساعدة.

وتعتبر هذه الأوامر وثيقة للمتابعة وتحريك الدعوى العمومية على غرار ملتزم التحقيق الذي يصدر عن السيد الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية طبقاً للمادة 57 من قانون القضاء العسكري 108.13⁴.

ويجب أن يتضمن هذا الأمر بتدقيق الجرائم التي تجري متابعتها مع وصفها وبيان النصوص القانونية المطبقة لها طبقاً للمادة 57 من قانون القضاء العسكري، وتضاف إليه التقارير والمحاضر والأوراق وكذا الأشياء المحجوزة وباقي المستندات التي لها علاقة بالقضية حسب الفقرة الثانية من المادة 57 من نفس القانون.

ثانياً: ميدان التحقيق.

¹ نجاة بضراني: المدخل لدراسة القانون الجزء الأول (نظرية القانون)، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الثالثة شتبر 2005، ص 304.

² محمد عياط: "دراسة في المسطرة الجنائية المغربية. الجزء الثاني، الناشر شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1991، ص 91.

³ الظهير الشريف رقم 1.63.230 بتحديد النظام الأساسي العسكري للحرس الملكي المؤرخ في 12.11.1963 ج.ر. 2667.

⁴ قانون القضاء العسكري المغربي 108.13 لسنة 2014، م.س.

يكون التحقيق اختياريًا في الجناح التأديبية، ويكون اختياريًا كذلك في الجنايات إذا كانت العقوبة المقررة لها ليس هي الإعدام أو السجن المؤبد، إذ في مثل هذين النوعين من الجرائم يكون التحقيق إلزاميًا.

المطلب الثاني: طبيعة التحقيق.

تطرق المشرع المغربي لطبيعة التحقيق حسب المادة 77 من قانون القضاء العسكري 108.13 على أنه إذا نتج عن التحقيق أن للمتهم مساهمين أو مشاركين يخضعون لاختصاص المحكمة العسكرية أحال قاضي التحقيق العسكري نسخة من ملف القضية إلى النيابة العامة.

في حين نص قانون القضاء العسكري الجزائري على طبيعة العلاقة مع جهات التحقيق القضائي العسكري لاسيما في مادته 43 الفقرة الأخيرة على العلاقة الموجودة بين ضباط الشرطة القضائية العسكرية وجهات التحقيق العسكري وهذا من خلال تنفيذ الإنابات القضائية وذلك بالقيام بما يراه قاضي التحقيق العسكري لازما من إجراءات التحقيق في الأماكن التي تتبع هؤلاء الضباط والتقيّد بما طلب منهم وتنفيذ تعليماته والامتثال لطلباته، وهذا وفقا لما رتبته القانون من إجراءات لضمان سلامة الأعمال المنوطة بهم من البطالان ذلك حرصا على التطبيق السليم للقانون وحسن سير العدالة ومن تم تحقيق المشروعية الإجرائية.

وعليه سننطلق إلى التحقيق الإعدادي (أولا) ثم التحقيق العيني (ثانيا).

أولا: التحقيق الشخصي

تنص الفقرة الأولى من الفصل 71 من قانون العدل العسكري على أنه إذا نتج عن التحقيق أن للمتهم شركاء أو مساعدين تجري عليهم أحكام المحكمة العسكرية فيرجع قاضي التحقيق العسكري بواسطة مندوب الحكومة قضيتهم إلى السلطة المكلفة بالدفاع الوطني ويشرع في حقهم في الإجراءات وفقا للفصل 49. والإحالة على الفصل 49 تعني أنه للسلطة المكلفة بالدفاع الوطني الحق في استعمال مبدأ ملائمة المتابعة، بحيث أنه يمكن لهذه السلطة عدم متابعة المشتبه بهم الذين أسفر التحقيق عن تورطهم في القضية، وفي ظل قانون العدل العسكري يقابله في المادة 77 من قانون القضاء العسكري الحالي 108.13 إنه إذا نتج عن التحقيق أن للمتهم مساهمين أو مشاركين يخضعون لاختصاص المحكمة العسكرية أحال قاضي التحقيق العسكري نسخة من ملف القضية إلى النيابة العامة.

أما في حالة ما إذا نتج عن التحقيق أن للمتهم مساهمين أو مشاركين لا يخضعون لاختصاص المحكمة العسكرية أحال قاضي التحقيق العسكري نسخة من القضية إلى النيابة العامة.

وعليه يوجه وكيل الملك في إطار اختصاصه إلى الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية نسخة من ملف القضية قصد اتخاذ ما يراه ملائما.

ثانيا: التحقيق العيني.

في ظل القانون القديم أي العدل العسكري فإن قاضي التحقيق يلتزم بالتحقيق في الجرائم المعروضة عليه ولا يمكن أن يحقق في جرائم أخرى ظهرت أثناء التحقيق.

حيث إذا نتج عن التحقيق أنه يمكن متابعة المتهم فيما يرجع إلى جرائم أخرى غير التي نص عليها أمر إجراء البحث، فإن قاضي التحقيق العسكري سيخبر بذلك، بواسطة مندوب الحكومة، السلطة المكلفة بالدفاع الوطني التي أصدرت الأمر بإجراء البحث¹.

في حين نجد قانون القضاء العسكري 108.13 قد نص على خلاف ذلك بحيث حسب المادة 78 من نفس القانون فإنه إذا نتج عن التحقيق أن المتهم يمكن متابعته لأجل جرائم أخرى غير التي وردت في ملتمس إجراء التحقيق، فإن قاضي التحقيق العسكري عليه أن يخبر النيابة العامة.

حيث يخبر وكيل الملك فيما يتعلق باختصاصه الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية بذلك للنظر في إصدار أمر بتقديم ملتمس إضافي أو جديد بإجراء تحقيق، إذا كانت هذه الجرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة العسكرية، وإلا أحال القضية إلى الجهة القضائية المختصة².

المبحث الثاني: إجراءات التحقيق الإعدادي

نظم قانون القضاء العسكري المسطرة والإجراءات التي تتم أمام المحكمة العسكرية في المواد من 84 إلى 118 منه، وتبدأ هذه الإجراءات بتحريك الدعوى العمومية وباتخاذ قرار المتابعة من طرف الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية في حق المحالين عليها، وذلك تمهيدا لانعقاد المحكمة والبث في القضية، ثم تليها مرحلة التحقيق التي يباشر الإجراءات فيها قاضي التحقيق العسكري³.

في التشريع الجزائري يقصد بالتحقيقات الجنائية جميع الإجراءات المتصلة بالبحث والتحري وهي أعمال تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية تعتبر حجر الزاوية في كل تحقيق جنائي وهي: السرعة في التدخل، الفعالية في التنفيذ أو حرية المبادرة. وعليه سنتطرق إلى المراقبة القضائية والإنابة القضائية (المطلب الأول)، ثم إلى الاعتقال الاحتياطي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المراقبة القضائية والإنابة.

نص المشرع المغربي على المراقبة القضائية في المادة 159 من قانون المسطرة الجنائية⁴ التي اقتصرته على أنه تدبير استثنائي يعمل به في الجنايات أو الجناح المعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية دون تعريف ماهية التدبير الاستثنائي. ويمكننا تعريف الوضع تحت المراقبة القضائية كونه تدبير وقائي استثنائي يسمح بوضع المتهم بجناية أو جناح يعاقب عليها القانون بعقوبة سالبة للحرية رهن الاعتقال الاحتياطي⁵.

¹. حسن البوعيسي: "الوسيط في قانون القضاء العسكري"، دار الأمان الرباط، دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى 2011، ص: 119.

². ينظر المادة 78 من قانون القضاء العسكري المغربي رقم 108.13 لسنة 2014.

³. قانون القضاء العسكري 108.13 لسنة 2014.

⁴. المادة 159 من قانون المسطرة الجنائية رقم 22.01 صيغة محينة بتاريخ 12 مارس 2018: "الوضع تحت المراقبة القضائية والاعتقال الاحتياطي تدبيران استثنائيان، يعمل بهما في الجنايات أو في الجناح المعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية".

⁵. الحسن البوعيسي، مرجع سابق، ص: 142.

أما في حالة الإحالة المباشرة إلى هيئة الحكم بالمحكمة العسكرية تبلغ النيابة العامة إلى المتهم الاستدعاء في ظرف ثمانية أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسة، ويتضمن الاستدعاء الأمر بالحضور لدى المحكمة العسكرية، وتبين التهم التي يحاكم بموجبها المتهم ونصوص القانون المطبقة عليها وأسماء الشهود الذين تريد النيابة العامة أن يستمع إليهم.

وعليه يقوم الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية بتقديم ملتمس بإجراء تحقيق في القضايا التي تدخل في اختصاصه ويوجه أمراً إلى وكيل الملك بتقديم ملتمس بإجراء تحقيق في القضايا التي تدخل في اختصاص هذا الأخير وذلك في الجرائم التي يكون فيها التحقيق إلزامياً أو مفيداً.¹ ترفق بالملتمس أو الأمر التقارير والمحاضر والوثائق والمستندات والأشياء المحجوزة.

يوجه الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية أو وكيل الملك فوراً جميع التقارير والمحاضر والوثائق والمستندات والأشياء المحجوزة إلى قاضي التحقيق العسكري رفقة الملتزم بإجراء تحقيق. وعليه سننتقل إلى الجهة التي تقرر الوضع تحت المراقبة القضائية والتدابير المتخذة (أولاً)، ثم إلى الإنابة القضائية (ثانياً).

الفقرة الأولى: الجهة التي تقرر الوضع تحت المراقبة القضائية والتدابير المتخذة.

يجعل المتهم رهن إشارة قاضي التحقيق والحد من حريته في التنقل أو الاستقرار ببعض الأماكن ضماناً للسير العادي للتحقيق.

ومن ثم سنتناول الجهة المقررة ومدتها (أولاً)، ثم إلى التدابير المتخذة (ثانياً).

أولاً: الجهة المقررة ومدة الوضع تحت المراقبة القضائية.

الجهة التي تقرر الوضع تحت المراقبة القضائية، حيث يختص به قاضي التحقيق العسكري، وإذا اتخذ قاضي التحقيق العسكري قرار الوضع تحت المراقبة القضائية فإنه ملزم بتبليغه للمتهم وللجهة المعنية داخل أجل 24 ساعة من اتخاذه، ولهما الحق في استئنائه خلال اليوم الموالي ليوم اتخاذ التدبير طبقاً للشكليات التي يتم فيها استئناف أوامر قاضي التحقيق المادة 160 ق.م.ج.

كما نصت الفقرة الأولى من المادة 160 ق.م.ج على أن الوضع تحت المراقبة القضائية يتخذ لمدة شهرين قابلة للتجديد خمس مرات لنفس المدة.²

أعطى المشرع الجزائري لضباط الشرطة القضائية من خلال نص المادتين 5/45 و 57 وما يليها من قانون القضاء العسكري إمكانية توقيف الأشخاص المشتبه فيهم قصد التحقيق معهم وتقديمهم إلى الجهة القضائية المختصة وهذا بعد إخطار الوكيل العسكري للجمهورية المختص إقليمياً وهذا لمدة ثلاثة أيام ويجوز تمديد هذه المدة إلى 48 ساعة وهذا بموجب مقرر من وكيل الجمهورية العسكري.

¹ قانون القضاء العسكري 108.13.

² ينظر المادة 160 من قانون المسطرة الجنائية رقم 22.01 طبعة 2020. والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.92 بتاريخ 5 ذي القعدة 1440 (8 يوليو 2019)، الجريدة الرسمية عدد 6796 بتاريخ 15 ذو القعدة 1440 (18 يوليو 2019)، ص 5036.

غير أنه لا يجوز لضباط الشرطة القضائية العسكرية أو المدنية الاحتفاظ بالأشخاص الأجانب عن الجيش إلا في نطاق الأوضاع والكيفيات المحددة في المواد من 51 إلى 53 والمادتين 65 و 141 من قانون الإجراءات الجزائية والتي تتضمن في مجملها مدة التوقيف للنظر التي لا يمكن أن تتجاوز 48 ساعة والتي يمكن تمديدتها وفقا لما نص عليه قانون الإجراءات الجزائية.

ولقد تطرقت المادة 64 من قانون القضاء العسكري إلى أعمال ضباط الشرطة القضائية العسكرية في زمن الحرب وحددت لها القواعد المحددة لكل حالة في المادة 57 وما يليها.

ثانيا: التدابير موضوع المراقبة القضائية.

قبل التطرق لموضوع التدابير لابد من أن نبين مدى انسجام الالتزامات المنصوص عليها في المادة 161 من قانون المسطرة الجنائية المغربي مع مبادئ حقوق الإنسان، حيث تعتبر فلسفة حقوق الإنسان أحد الفروع الصلبة للثقافة القانونية بصفة عامة، والجنائية بصفة خاصة، والتي ما فتى المغرب يكرسها عبر العديد من القوانين، والمؤسسات، وأولها إنشاء مجلس استشاري لحقوق الإنسان، والالتزام دستوريا باحترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا. وبالرجوع إلى مقتضيات المادة 161 ق.م.ج نجدها تتضمن جملة من القيود على حقوق تعد من النواة الصلبة لحقوق الإنسان، ألا وهي حق التنقل، والحق في العمل، والحق في سرية الحياة الخاصة.

الفقرة الثانية: الإنابة القضائية.

يكلف قاضي التحقيق بإجراء التحقق الإعدادي، حيث يعيد النظر في كل ما يقوم به ضباط الشرطة القضائية من أبحاث، كلما عهد إليه بذلك من طرف النيابة العامة. وبناء على ذلك يمكن له الانتقال إلى عين المكان قصد تحديد الأمكنة ومعاينتها رغم سبق قيام ضباط الشرطة القضائية بهذه المهمة، ويعيد الاستماع إلى الشهود، ويقوم كذلك بإجراءات التفتيش والحجز وتسخير الخبراء، وله الصلاحية في دخول المساكن خارج الوقت القانوني شريطة أن يتم ذلك بحضور وكيل الملك أو الوكيل العام للملك، كما يستنطق المتهم ويواجهه مع الغير ويصدر الأوامر القضائية، ويأمر بتمديد الاعتقال الاحتياطي إلى غير ذلك من الأعمال المنصوص عليها في ق.م.ج.

وعليه يقوم قاضي التحقيق العسكري طبقا للمادة 62 من قانون العدل العسكري الملغى، استدعاء الشهود بواسطة أعوان القوة العمومية ويستمع إليهم ويكلف عن طريق الإنابة القضائية القضاة ويشرع في إجراء أعمال التحقيق الأخرى التي تستوجبها القضية متبعا في ذلك جميع مقتضيات قانون المسطرة الجنائية الغير المنافية لقانون القضاء العسكري.

ونجد المادة 68 من قانون القضاء العسكري 108.13 والمادة 69 من نفس القانون تنص على أنه يجوز لقاضي التحقيق العسكري مراعاة أحكام المادة 70 بعد الاستماع إلى الشهود وفق أحكام المواد 117 إلى 133 من قانون المسطرة الجنائية. كما تنص المادة 69 منه على أنه يجوز لقاضي التحقيق العسكري القيام بإتباع الطرق والوسائل القانونية لاستدعاء الشاهد وإن لم يحضر يجبره على الحضور بالقوة العمومية.¹

¹. قانون القضاء العسكري رقم 108.13 لسنة 2014

في حين المشرع الجزائري تطرق للإنابة القضائية بحيث ينبغي على الرؤساء تلبية طلب ضباط الشرطة القضائية العسكرية الرامي لأن يوضع تحت تصرفهم عسكري قائم بالخدمة عندما يقتضي ذلك ضرورة التحقيق الأولي أو الجرم المتلبس به أو عند تنفيذهم لإنابة قضائية حسب هذا القانون.

المطلب الثاني: الاعتقال الاحتياطي.

لم يرد في قانون المسطرة الجنائية أي تعريف للاعتقال الاحتياطي، فموضوع التعاريف من عمل الفقه لا المشرع. وعليه قد عرفه الباحث محمد نجيب حسني بأنه: "سلب حرية المتهم مدة من الزمن تحددها مقتضيات التحقيق ومصلحته، وفق ضوابط قررها القانون"¹.

والاعتقال الاحتياطي هو عبارة عن وضع الشخص رهن تصرف القضاء قضاء التحقيق أو الحكم، إلى أن يبت في أمره، وهو إجراء خطير لأنه يؤدي إلى فقد الشخص حريته مع أن إدانته تكون لازالت لم تثبت بعد بصفة قانونية. واعتقال الشخص أو حبسه ولو لمدة قصيرة يتنافى مع مبدأ شرعية العقاب الذي يقضي بأن توقيع العقاب على المجرم لا يكون إلا بعد ثبوت الجريمة وصدور حكم نهائي بها.²

وعليه سنتطرق إلى تعريف الاعتقال الاحتياطي (الفقرة الأولى)، ثم إلى الجهة المقررة للاعتقال الاحتياطي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعريف الاعتقال الاحتياطي.

يمكننا تعريف الاعتقال الاحتياطي بأنه اعتقال المتهم ووضعه بالسجن إلى أجل غير مسمى، ولا يمكن إطلاق سراحه إلا بأمر من قاضي التحقيق أو بقرار من هيئة الحكم.

وقد يستمر الاعتقال بعد الحكم بالإدانة، حيث ينتقل المتهم من وضع المعتقل احتياطيا إلى وضع الشخص المدان.³ نصت المادة 618 ق.م.ج على ما يلي: "لا يعتبر مدانا إلا الشخص الذي صدر في حقه مقرر قضائي اكتسب قوة الشيء المقضي به.

يعتبر معتقلا احتياطيا، كل شخص تمت متابعته جنائيا ولم يصدر بعد في حقه حكم اكتسب قوة الشيء المقضي به.

يعتبر مكرها بدنيا، كل شخص تم حبسه بسبب عدم أداء ما بذمته من دين".

¹. محمد نجيب حسني: "شرح قانون الإجراءات الجنائية"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية 1998، ص: 800.

². عبد السلام بنحدو: "الوجيز في شرح المسطرة الجنائية المغربية"، مطبعة اسبارطيلطنجة، الطبعة السادسة 2006، ص: 138.

³. الحسن البوعيسي، مرجع سابق، ص: 146.

من خلال هذه المادة قد أثير النقاش حول الوضعية القانونية للشخص الذي يحاكم في حالة سراح وتم اعتقاله بالجلسة طبقا للمادتين 392 و 431 من قانون المسطرة الجنائية،¹ فبينما اعتبر البعض أن الأمر يتعلق باعتقال احتياطي، بينما اعتبر البعض الآخر أنه يتعلق بتنفيذ معجل للعقوبة.

بالإضافة إلى الوضعيات الثلاثة الواردة في المادة 618 السالفة الذكر، هناك وضعية الشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية حيث يعتبر محروسا نظريا. أما الفقه الفرنسي فإنه لا يدخل هذه المرحلة لا في الحراسة النظرية ولا في الاعتقال الاحتياطي، وسماها بالحبس البوليسي.²

الفقرة الثانية: الجهة المقررة للاعتقال الاحتياطي.

فيما يتعلق بمن يقرر الاعتقال الاحتياطي فإن الأصل هو أن قاضي التحقيق العسكري وحده من يقرر وضع المتهم رهن الاعتقال الاحتياطي، غير أنه يمكن للمحكمة أن تقرر اعتقال المتهم احتياطيا. وبناء على ذلك سنتناول قاضي التحقيق العسكري (أولا)، ثم المحكمة العسكرية (ثانيا).

أولا: قاضي التحقيق العسكري:

عندما تصدر السلطة العسكرية الأمر بإجراء البحث فإن المتهم يصبح تحت رحمة سلطة قاضي التحقيق العسكري الذي يصدر أمرا بإحضاره أو الإتيان به مع الأمر بسجنه إن اقتضى الأمر ذلك طبقا للمادة 59 من قانون القضاء العسكري 108.13.³

كما أن المادة 60 من قانون القضاء العسكري 108.13 تنص على أنه إذا كان المتهم مودعا بأحد الأماكن التأديبية في الوقت الذي وقع فيه إصدار الأمر بتقديم ملتمس بإجراء تحقيق، فإن قائد الوحدة أو رئيس المصلحة العسكرية يأمر بنقله إلى قاضي التحقيق العسكري الذي له أن يأمر بإيداعه بمؤسسة سجنية تابعة للمكان الذي يوجد فيه مقر المحكمة العسكرية. وعليه يجب على قاضي التحقيق العسكري أن يجري للمتهم استنظاقا ابتدائيا داخل أجل أربع وعشرين ساعة التي تلي إيداعه بالمؤسسة السجنية، ما لم يكن قد استنطقه من قبل.

ثانيا: المحكمة العسكرية.

يمكن لهيئة الحكم بالمحكمة العسكرية التي رفعت إليها القضية أن تصدر أمرا باعتقال المتهم متى كان في حالة سراح وأخل بالتزامه بأن يحضر جلسة محاكمته طبقا للفقرة الثانية من المادة 71 من قانون القضاء العسكري 108.13.⁴

¹ المادة 392 ق.م.ج: "يمكن للمحكمة بناء على ملتمس من النيابة العامة إذا كانت العقوبة المحكوم بها تعادل سنة حبسا أو تفوقها، أن تصدر موقرا خاصا معللا تأمر فيه بإيداع المتهم في السجن أو بإلقاء القبض عليه.

خلاف لما تضمنته مقتضيات المادتين 398 و 532، فإن الأمر القضائي المذكور يبقى نافذ المفعول رغم كل طعن".
المادة 431 من قانون المسطرة الجنائية: "يمكن لغرفة الجنايات في حالة الحكم بعقوبة جنائية سالبة للحرية، أن تأمر بإلقاء القبض حالا على المحكوم عليه الذي حضر حرا إلى الجلسة. وينفذ الأمر الصادر ضده رغم كل طعن".

² R. Merle et A. Vitu, Traité de droit criminel Tome II, (Procédure pénale) 4ème édition 1979, P. 444.

³ المادة 59 من قانون القضاء العسكري 108.13: "يمكن لقاضي التحقيق بمجرد توصله بملتمس إجراء تحقيق أن يصدر أمرا بحضور المتهم أو بإحضاره مع الأمر بإيداعه في السجن أو بإلقاء القبض عليه عند الاقتضاء".

⁴ المادة 71 من قانون القضاء العسكري 108.13: "يمكن لقاضي التحقيق العسكري في أي مرحلة من مراحل التحقيق أن يصدر أمرا بإطلاق سراح المتهم مؤقتا، بعد أخذ رأي النيابة العامة.

يخبر وكيل الملك الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية بالأمر الصادر بالسراح المؤقت عن المتهم إذا تعلق الأمر باختصاصه.

كما أنه يمكن للمحكمة العسكرية أن تحكم على المتهم بعقوبة حبسية نافذة أو بعقوبة أشد وأن تأمر باعتقال المتهم بمجرد صدور الحكم عليه طبقاً للفقرة الرابعة من المادة 71 من نفس القانون.

وفي كلتا الحالتين يعتبر المتهم معتقلاً احتياطياً. وفي هذا تشبه الحالة الأخيرة الحالتين المنصوص عليهما في الفصلين 392 و 431 من قانون المسطرة الجنائية، غير أن قانون القضاء العسكري لم يشترط أي حد أدنى للعقوبة الحبسية النافذة التي تسمح باعتقال المتهم.

وبالمقابل نص المشرع العسكري المصري على أنه يجوز الأمر بحبس المتهم احتياطياً في أي مرحلة من مراحل الدعوى، ولا يصدر الأمر بالحبس إلا من النيابة العسكرية أو رؤساء المحاكم العسكرية كل في دائرة اختصاصه وذلك طبقاً للمادة 33 ق.أ.ع.

ولقد أجاز المشرع للنياية العامة ولقاضي التحقيق الأمر بضبط المتهم وإحضاره وبحبسه احتياطياً.

وإذا كان المشرع لم يحدد أقصى مدة للحبس الاحتياطي بعد تعديل المادة في 2014 فقد كانت المادة قبل التعديل تنص على إمكانية الحبس أو الإفراج عن المتهم إذا لم ينته التحقيق خلال ثلاثة أشهر كمدة قصوى¹، ولكننا مع ذلك ورغم تعديل النص لتلافي ذلك القصور التشريعي نستطيع الرجوع للقواعد العامة في قانون الإجراءات الجنائية² طبقاً لنص المادة 10 من قانون القضاء العسكري³.

وعليه يجوز الأمر بحبس المتهم احتياطياً في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولا يصدر الأمر بالحبس إلا من النيابة العسكرية أو رؤساء المحاكم العسكرية كل في دائرة اختصاصه⁴.

يصدر قاضي التحقيق العسكري في هذه الحالة أمراً بالسراح المؤقت شريطة أن يحضر المتهم طيلة مراحل التحقيق كلما طلب منه ذلك وأن يحضر جلسة محاكمته، وإذا لم يلتزم هذا الأخير بالحضور بدون عذر مقبول، ألغى أمر السراح المؤقت بقوة القانون، ويصدر قاضي التحقيق أو رئيس هيئة الحكم المحالة إليها القضية، حسب الحالة، أمراً بإلقاء القبض على المتهم.

يمكن لهيئة الحكم، إذا أدين المتهم المفرج عنه طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة أعلاه، وحكم عليه بعقوبة نافذة سالبة للحرية، أن تأمر بمجرد الحكم عليه بإيداعه في السجن بناء على ملتمس من النيابة العامة⁵.

¹ المادة 35 من قانون 25 لسنة 1966 قبل تعديلها: "إذا لم ينته التحقيق في جريمة خلال ثلاثة أشهر من الأمر بالحبس احتياطياً على النيابة العامة العسكرية أن تأمر بالإفراج عن المتهم".

ومع ذلك يجوز أن يستمر الحبس حتى انتهاء كافة مراحل الدعوى إذا اقتضت الضرورة ذلك.

² المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950 المعدل: "إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في المادة السابقة، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة.

ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلاً لانتهاء من التحقيق.

ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ثلاثة أشهر، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالة إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة، ويجب على النيابة العامة في هذه الحالة أن تعرض أمر الحبس خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ الإعلان بالإحالة على المحكمة المختصة وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة 151 من هذا القانون لإعمال مقتضى هذه الأحكام، وإلا وجب الإفراج عن المتهم. فإذا كانت التهمة منسوبة إليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على خمسة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة، وإلا وجب الإفراج عن المتهم.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية، بحيث لا يتجاوز ستة أشهر في الجناح وثمانية عشر شهراً في الجنائيات، وستين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

ومع ذلك فلمحكمة النقض ومحكمة الإحالة إذا كان الحكم صادراً بالإعدام أو بالسجن المؤبد أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً لمدة خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد دون التقيد بالمدد المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

³ المادة 10 من قانون 25 لسنة 1966 المعدل: تطبيق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة.

⁴ المادة 34 من قانون 25 لسنة 1966 المعدل.

ينتهي الحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العسكرية بمضي خمسة عشر يوما على حبس المتهم، ومع ذلك يجوز لقاضي المحكمة العسكرية للجنح بعد سماع أقوال النيابة العسكرية والمتهم أن يصدر أمر تمديد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها عن 45 يوما، فإذا لم ينته التحقيق يعرض المتهم على المحكمة العسكرية للجنايات المختصة محليا لاستصدار قرار بامتداد حبسه أو الإفراج عنه.¹

وينفذ الأمر بحبس المتهم في سجن وحدته إذا كان عسكريا ما لم تأمر النيابة العامة بتنفيذه في أحد السجون العسكرية أو المدنية. أما بالنسبة للمدنيين فيتم تنفيذ الأمر في أحد السجون المدنية، وفي كل الأحوال تسلم النيابة نسخة من أمر الحبس إلى الجهة التي تكلفها بالتنفيذ.²

للنيابة العسكرية أن تأمر بالإفراج عن المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، والأمر الصادر بالإفراج عن المتهم لا يمنع من إصدار أمر جديد بحبسه إذا وجدت ظروف تستدعي ذلك. ولا يخل ذلك بحق السلطات العسكرية المختصة في اتخاذ الإجراءات التحفظية التي تراها.³

أما المشرع الفرنسي فإنه يصدر أمر الإفراج من قاضي التحقيق العسكري من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من وكيل الدولة العسكري أو المتهم أو المدافع عنه، وأن يبت قاضي التحقيق في الطلب خلال عشرة أيام من طلب وكيل الدولة العسكري، وفي حالة ما إذا كان الطلب مقبولا من طرف المتهم لابد أن يرسل الملف إلى وكيل الدولة العسكري. أما إن لم يفصل القاضي في الطلب داخل المدة القانونية جاز للمتهم حينها أن يرفع الأمر إلى غرفة مراقبة التحقيق خلال خمسة عشرة يوما وإلا تعين الإفراج عنه تلقائيا حسب المادة 157-159. أما في حالة ما إذا رفضت غرفة المراقبة طلب الإفراج فللمتهم حينها أن يجدد طلبه بعد شهر من قرارها طبقا للمادة 166.⁴

خاتمة:

نستنتج مما سبق أن قانون القضاء العسكري هو قانون جنائي خاص وهو قانون استثنائي بالنظر إلى المخاطبين به وإلى الجرائم التي يختص بنظرها والقواعد والإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق الجريمة العسكرية ومحاكمة مرتكبيها وتنفيذ العقوبة.

ويهدف هذا القانون في الأساس إلى تحقيق العدالة الموضوعية والإجرائية للمتقاضين العسكريين ومن في حكمهم، كما يهدف كذلك إلى الحفاظ على هيبة المؤسسات العسكرية والأمنية والحفاظ على أمن الدولة وكيانها وسلطانها والحفاظ على الأسرار العسكرية والأمنية من خلال تخصيص محاكم عسكرية للنظر في المنازعات المرتكبة من العسكريين.

لائحة المراجع:

- 1- دمدوم كمال: "القضاء العسكري والنصوص المكملة له"، دار الهدى عين مليلية، الجزائر، طبعة II 2016.
- 2- قدرى عبد الفتاح الشهاوي، موسوعة تشريعات القضاء العسكري، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة 2004.

¹ المادة 35 من قانون 25 لسنة 1966 المعدل.

² المادة 37 من قانون 25 لسنة 1966 المعدل.

³ المادة 36 من قانون 25 لسنة 1966 المعدل.

⁴ قدرى عبد الفتاح الشهاوي، موسوعة تشريعات القضاء العسكري، مرجع سابق، ص: 447-448.

- 3- نجاة بضراني: المدخل لدراسة القانون الجزء الأول (نظرية القانون)، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة الثالثة شتنبر 2005.
- 4- محمد عياط: "دراسة في المسطرة الجنائية المغربية. الجزء الثاني، الناشر شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1991.
- 5- قانون القضاء العسكري رقم 108.13 لسنة 2014 الصادر بالجريدة الرسمية.
- 6- الظهير الشريف رقم 1.63.230 بتحديد النظام الأساسي العسكري للحرس الملكي المؤرخ في 12.11.1963 ج.ر. 2667.
- 7- حسن البوعيسي: "الوسيط في قانون القضاء العسكري"، دار الأمان الرباط، دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى 2011.
- 8- محمد نجيب حسني: "شرح قانون الإجراءات الجنائية"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية 1998.
- 9- عبد السلام بنحدو: "الوجيز في شرح المسطرة الجنائية المغربية"، مطبعة اسبارطيل طنجة، الطبعة السادسة 2006.
- 10- R. Merle et A. Vitu, Traité de droit criminel Tome II, (Procédure pénale) 4ème édition 1979.

ملحق حل الرموز:

ج: الجزء	-
ج.ر: جريدة رسمية	-
س: السنة	-
ص: صفحة	-
ض.ش.ق.ع: ضابط الشرطة القضائية العسكرية	-
ع: العدد	-
ف: الفقرة.	-
ق.ع: قرار عدد.	-
ق.م.ج.م: قانون المسطرة الجنائية المغربي.	-
ق.ق.ع.م: قانون القضاء العسكري المغربي.	-
ق.ع.ع.م: قانون العدل العسكري المغربي.	-
ق.أ.ع.م: قانون الأحكام العسكرية المصري.	-
ق.ق.ع.ج: قانون القضاء العسكري الجزائري.	-
ق.ق.ع.ف: قانون القضاء العسكري الفرنسي	-
ق.ج: قانون الإجراءات الجزائية	-
ق.ت.ع: قاضي التحقيق العسكري	-
ق: القانون	-
م.ج: مجموعة القانون الجنائي.	-
م: المادة	-
ن.ع: النيابة العامة	-

السمات الشخصية (الأكاديمية) التي تميز الطلاب الصم وضعاف السمع الموهوبين من وجهة نظر معلمهم

عبد السلام سالم مسعود البوسيفي: قسم السمع والنطق – كلية التقنية الطبية صرمان – جامعة صبراتة

z1843795@gmail.com

الملخص

يعد الاهتمام بالطلاب بشكل عام والموهوبين منهم بشكل خاص أحد أهم أولويات النظم والمؤسسات التعليمية، لذلك نلاحظ أن جميع الدول وخاصة المتقدمة منها تعمل على دعم هؤلاء الطلاب بشكل مستمر، كما تقدم لهم كافة الدعم والامكانيات المتاحة لتنمية قدراتهم وامكانياتهم، لذلك عكف الكثير من الباحثين والمهتمين بهذه الفئة بإجراء العديد من الدراسات لدراسة كل ما يتعلق بالطلاب الموهوبين من سماتهم، وماهية تلك القدرات التي يمتلكونها، وطرق الكشف عنهم، ومن تلك الدراسات هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على السمات الشخصية التي تميز الموهوبين من الطلاب الصم وضعاف السمع من وجهة نظر معلمهم من الناحية الأكاديمية، بعينة بلغت (100) معلم ومعلمة، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتبنت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن توافق كبير لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث).

الكلمات المفتاحية: السمات الشخصية - الموهبة - الصم - ضعاف السمع.

Personal (academic) traits that distinguish gifted deaf and hard of hearing students from the point of view of their teachers

Abd Al-Salam Salem Masoud Al-Busaifi : Department of Hearing and Speech - Sorman
College of Medical Technology - Sabratha University

Abstract:

Caring for students in general and gifted students in particular is one of the most important priorities of educational systems and institutions. Therefore, we notice that all countries, especially developed ones, are working to support these students continuously and also provide them with all the support and capabilities available to develop their abilities and potentials. Therefore, many researchers and those interested in this category have worked to conduct There are many studies to study everything related to gifted students, including their characteristics, what abilities they possess and ways to detect them. Among those studies is this study, which aims to identify the personal traits that distinguish gifted students from the deaf and hard of hearing from the point of view of their teachers from an academic standpoint, with a sample. There were (100) male and female teachers. The study also used the descriptive analytical approach and adopted the questionnaire as a tool for collecting data and information. The results of this study resulted in a great agreement among the study sample members on the questionnaire items. The results of this study also resulted in the absence of statistically significant differences in the level of individuals' responses. The study sample, which is attributed to the gender variable (male/female).

key words: Personal traits - talent - deaf - hard of hearing.

المقدمة:

اهتمت الدراسات الحديثة في علم النفس المعرفي اهتماماً كبيراً بعملية التفكير وتنميتها والتدريب عليها من خلال برامج خاصة صممت لهذا الهدف، وأظهر علماء النفس قابلية النمو والتعلم لجميع أشكال التفكير، ولذلك كان لابد من إدراجها ضمن مناهج ومقررات الصفوف التعليمية المختلفة خصوصاً ما يتعلق بأشكال التفكير العليا كالتفكير الإبداعي، والتفكير الناقد، والتفكير التجريدي، والتفكير المنطقي، والتفكير التأملي.

ولذلك تعتبر سمات الشخصية بمثابة أطر عامة شاملة لكل خصائص الشخص في صورة ديناميكية، وتشتمل على كل صفات الفرد، وتجعله فريداً مميزاً عن الآخرين، مع الاعتراف بوجود قدر من التشابه بين الخصائص العامة للشخصية بين الأفراد، ولكن الشخصية تشبه البصمة فهناك أوجه تميز الفرد من الناحية الجسدية، والعقلية، والمعرفية، والمزاجية، والوجدانية، والخلقية، والبدنية، والحركية، والفسولوجية.³

حيث أن خصائص سمات الشخصية تكمل بعضها البعض وليست وحدات منفصلة، فبعض خصائص الشخصية يمكن التعرف عليها من خلال علاقة الفرد مع الآخرين، أو من خلال مواقف معدة بطريقة علمية، والتناسق بين خصائص الفرد يعطي الشخصية مظهر عام سلوكي مميز ناتج عن الوحدة الاندماجية بين ما هو وراثي استعدادي وما هو مكتسب وبين ما هو كامن، وباعث، ومحرك لما هو ظاهر، ويمكن قياسه للفرد.³

ولذلك عكف الكثير من الباحثين والمهتمين بفئة الموهوبين وخاصة بالموهوبين من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع بإجراء العديد من الدراسات التي تبحث في السمات الشخصية للموهوبين من هذه الفئات، وفي سبل تنمية وتطوير المواهب والقدرات التي يمتلكونها، وطرق الكشف عنها والاستفادة منها، وانطلاقاً من مما ذكر سابقاً، قام الباحث بإجراء هذه الدراسة لتسليط الضوء بشكل أكبر على فئة الصم وضعاف السمع بشكل عام، والموهوبين منهم بشكل خاص، ودراسة والتعرف على السمات الشخصية التي يتمتع بها الموهوبون من هذه الفئة من الناحية الأكاديمية.

مشكلة الدراسة

في عالم اتسم بالانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي وبسرعة الاتصالات والمواصلات حتى أصبح "قرية صغيرة" جعل دول العالم بمؤسساتها وخاصة التعليمية تعاود النظر في طرق تعليمها وتدريبها لأبنائها لإخراج مجتمع قادر على العيش في عالم سريع التغير تحيطه التحديات المحلية والعالمية، ومن هنا ظهرت العديد من النظريات والاستراتيجيات التعليمية والتي انصب اهتمامها في البحث والكشف عن العقلية المفكرة القادرة على الإبداع وحل المشكلات والقادرة على توظيف معارفهم ومهاراتهم في ممارساتهم اليومية وفي حياتهم العملية، فالموهوبون، والمبدعون، والمتفوقون، والمبتكرون هم ثروة طبيعية لأي مجتمع، وكم من هذه الثروات البشرية مغفلة ومغمورة، إما بسبب عدم التعرف عليهم واكتشافهم مبكراً سواء من قبل الوالدين أو من قبل الزملاء أو البيئة المدرسية أو المجتمع عامة وخاصة في المجتمعات العربية، أو قد يكون التوقعات النمطية التي يحملها المجتمع نحوهم والتشكيك في قدراتهم حتى وقت قريب جداً، وبناء على ما سبق وباعتبار الأطفال الموهوبين والمتفوقين ثروة وطنية حقيقية، كان من الواجب علينا رعايتها وتقديم وتوفير الفرص التربوية المناسبة لهم والتي يمكن أن تساعد كل طفل فيهم في الوصول إلى أقصى طاقاته، خاصة وأن الصراع الحالي والمستقبلي بين دول

العالم معتمد على قدراتها في المجالات العلمية، والتقنية، والاقتصادية، والعسكرية، فالعقول يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في تحقيق إنجازات وطنية على هذه الأصعدة.⁹

ومن هذا المنطلق قام الباحث بإجراء هذه الدراسة لتسليط الضوء بشكل أكبر على السمات الشخصية (الأكاديمية) التي تميز الطلاب الصم وضعاف السمع الموهوبين من وجهة نظر معلمهم، وقد اطمئن الباحث لما استقر في نفسه من معلومات وملاحظات أكدت كلها أهمية هذه الدراسة التي أثبتت أن هناك حاجة ماسة للتعرف أكثر على السمات الشخصية من الناحية الأكاديمية التي تميز الموهوبين من هذه الفئة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الحالية في عدة نقاط والذي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. تفيد الدراسة في رصد الواقع الميداني لأهم السمات الشخصية (الأكاديمية) لدى عينة من الطلاب الصم وضعاف السمع الموهوبين والتميزين من المرتادين على عدد من مراكز التربية الخاصة.
2. أصالة الدراسة إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل إن لم تكن الأولى في البيئة المحلية التي توضح أهم السمات الشخصية (الأكاديمية) للطلاب الموهوبين من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع.
3. تعد هذه الدراسة إسهاماً علمياً في سبيل تطوير الخدمات المقدمة للطلاب الموهوبين المعاقين سمعياً وخصوصاً من الناحية الأكاديمية.
4. الوصول إلى نتائج يمكن على أساسها تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساعد المختصين في جانب الإعاقة السمعية للارتقاء بالطلاب الموهوبين من ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع أكاديمياً.
5. قد تسهم الدراسة في الكشف عن الثغرات الموجودة في برنامج تعليم وتأهيل ذوي الإعاقة السمعية الموهوبين لتلافياها في المستقبل ووضع الحلول للقضاء عليها.

أهداف الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهم سمات الشخصية من الناحية الأكاديمية التي تميز الموهوبين من الطلاب الصم وضعاف السمع من وجهة نظر معلمهم.
2. الكشف عن الفروق في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث).

تساؤلات الدراسة:

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة التالية:

1. ما هي أهم السمات الشخصية (الأكاديمية) التي تميز الطلاب الصم وضعاف السمع الموهوبين من وجهة نظر معلمهم؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) ؟

حدود الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة في :

- **الحد الموضوعي:-** والذي يتمثل في دراسة اهم سمات الشخصية من الناحية الأكاديمية التي تميز الموهوبين و المتميزين من الطلاب الصم وضعاف السمع من وجهة نظر معلمهم.
- **الحد المكاني:** والذي يتمثل في المؤسسات التعليمية ومراكز التربية الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة بالمنطقة الغربية بليبيا.
- **الحد الزمني:** خلال العام 2023.
- **الحد البشري:** والذي يتمثل في عدد من معلمي ذوي الإعاقة السمعية في عدد من المؤسسات التعليمية ومراكز التربية الخاصة بالمنطقة الغربية بليبيا.

مصطلحات الدراسة:

السمات الشخصية: هي أي خصلة أو خاصية أو صفة ذات دوام نسبي، يمكن أن يختلف فيها الأفراد فتميز بعضهم عن بعض، أي توجد فروق فردية فيها، وقد تكون السمة وراثية أو مكتسبة، ويمكن أن تكون كذلك جسمية أو معرفية أو انفعالية أو متعلقة بمواقف اجتماعية.¹²

الموهبة: هي استعداد وراثي يوجد عند الطفل يجعله قادرا على إنتاج أداء متميز عن أقرانه في المجالات العقلية، والمعرفية، بحيث ينعكس بآثاره الإيجابية على حياة الناس وأنشطتهم المختلفة، على أن تتوفر له الظروف البيئية المناسبة

24

ضعاف السمع: هم الأفراد الذين يعانون من نقص في قدرتهم على السمع وفهم الأصوات سواء أكان هذا النقص كلياً أو جزئياً.¹⁸

الصمم: هو عدم مقدرة الفرد على السمع من 90 ديسبل أو أكثر، فتعيقه على فهم الكلام سواء باستخدام المعينات السمعية (السماعات) أو بدونها.²⁸

الإطار النظري:

السمات الشخصية:

يعرفها أنستازي Anastasi بأنها وصف منظم لسلوك الفرد، ومفهوم السمة يتعلق بتنظيم السلوك وما يعنيه من علاقات، وعلى هذا يمكن التعرف على السمة بملاحظة وقياس مظاهر سلوكية مختلفة لدى الفرد.¹⁷

مميزات السمات :

من مميزات السمات ما يلي :

(1) السمات كمفاهيم استعدادية.

(2) يمكن من خلال السمات وصف الشخص بشكل عام وبدرجة كبيرة من الثبات .

(3) تعبر عن تهيؤ الفرد أو السلوك أو التصرف بشكل معين.

(4) توجد لدى كل فرد.¹³

و من مميزاتها أيضا أنها:

(5) منسجمة نسبيا مع الأنا.

(6) ثابتة نسبيا.

(7) تتميز بالبقاء الطويل.⁴

طبيعة السمات:

يرى أحد علماء النفس أن السمة مفهوم ذو طبيعة مجردة، فإننا لا نلاحظ السمة بطريقة مباشرة، بل نلاحظ مؤشرات، وأفعال معينة تخصص أو تعمم على أساسها وجود السمة، فالسمة إذا مستنتجة من الملاحظات الفعلية للسلوك، وهي إطار مرجعي ومبدأ لتنظيم لبعض جوانب السلوك والتنبؤ به، والسمة ليست أبداً تلعيل للسلوك بل مجرد مفهوم يساعد على وصف ذلك السلوك.¹²

الموهبة:

تعريف الموهبة: هي قدرة استثنائية أو استعداد فطري غير عادي لدى الفرد، وقد تكون تلك القدرة مورثة أو مكتسبة سواء أكانت قدرة عقلية أم قدرة بدنية.²³

بعض المفاهيم المرتبطة بالموهبة:

التميز: الفرد المتميز هو الذي يبرهن على قدرته في المجالات العقلية، والإبداعية، والفنية، والقيادية، والأكاديمية، ويحتاج أحيانا إلى أنشطة لا تقدمها المدرسة من أجل التطوير الكامل لمثل هذه القدرات والمتميزون هم أولئك المؤهلون بدرجة عالية و لديهم استعداد على التحصيل، ويتمتعون بوحدة أو أكثر من القدرات و منها: القدرة العقلية العالية، القدرة قيادية، القدرة الأكاديمية المتخصصة (فنية، إبداعية، حركية، المثابرة، والإبداع).²⁵

أو كما يعرفهم مكتب التربية الأمريكي: هم المتميزون الذين يتم الكشف عنهم من قبل أشخاص مهنيين ومتخصصين، وهم الذين تكون لديهم قدرات واضحة ومقدرة على الإنجاز المرتفع.⁸

-العبقرية: هي ما يشير إلى القوة العقلية في الندرة كدرجة الذكاء المرتفعة جدا، أو الإبداع العالي جدا أو التحصيل العالي جدا، فالعبقري مبدع، وموهوب وذو تحصيل عالي في المجال الذي تظهر فيه عبقريته، والعبقرية أعلى ما تعنيه اختبارات الذكاء.²⁵

أو هي قوة فكرية فطرية من نمط رفيع كالتي تعزى إلى من يعتبرون أعظم المشتغلين في أي فرع من فروع الفن أو التأمل أو التطبيق، فهي طاقة فطرية وغير عادية، ذات علاقة بالإبداع التخيلي، وتختلف عن الموهبة.²⁹

- الإبداع: هو إنتاج الجديد والنادر والمختلف المفيد فكرا أو عملا، وهو بذلك يعتمد على الإنتاج الملموس.

- الذكاء: هو القدرة الكلية العامة على القيام بفعل مقصود، والتفكير بشكل عقلائي، والتفاعل مع البيئة بكفاية، فالذكاء قدرات الفرد في عدة مجالات كالقدرات العالية في المفردات، والأرقام، والمفاهيم، وحل المشكلات، والقدرة على الاستفادة من الخبرات وتعلم المعلومات الجديدة.

- التفوق التحصيلي: وهو مصطلح يشير إلى التحصيل العالي، والإنجاز المدرسي المرتفع، فالتحصيل الجيد قد يعد مؤشراً على الذكاء، ويعرف المتفوق تحصيلياً بأنه: "المتعلم الذي يرتفع في إنجازه أو تحصيله الدراسي بمقدار ملحوظ فوق الأثرية أو المتوسطين من أقرانه.⁸

الإعاقة السمعية:

نسبة انتشار الإعاقة السمعية:

حيث أشارت الدراسات في الدول الغربية إلى أن حوالي (٥%) من طلاب المدارس لديهم ضعف سمعي إلا أن هذا الضعف لا يصل مستوى الإعاقة، أما بالنسبة للضعف السمعي الذي يمكن اعتباره إعاقة سمعية فتقدر نسبة انتشاره بحوالي (٥,٠%) وتقدر نسبة انتشار الصمم بحوالي (٠,٧٥%)، أما فيما يتعلق بالإعاقة السمعية في الدول النامية لا يستطيع أحد أن يقدم معلومات دقيقة عن أعداد الأطفال المعاقين سمعياً في الدول النامية، فقد أشارت بعض التقارير إلى أن نسبة حدوث الإعاقة السمعية بمستوياتها المختلفة قد تزيد عن (٥%) بل وقد تصل إلى (١٠%) في بعض الدول النامية.⁵

أما في الدول العربية فإنه لا توجد إحصاءات دقيقة وشاملة عن انتشار الإعاقة السمعية وتجاهل هذه الإحصاءات في معظم هذه الدول يدل على أن مشكلة الإعاقة السمعية لم تطرح نفسها كقضية اجتماعية تستحق التعامل معها على أساس من التخطيط الجيد لها لمواجهة بشكل علمي، وإنما تواجه الآن بأسلوب جزئي.¹

أنواع الإعاقات السمعية:

1- الإعاقة الضعيفة: لا يستطيع الأطفال الذين يعانون من صعوبة سمع طفيفة من سماع الأصوات الخافتة أو البعيدة مع عدم وجود صعوبات في التعلم ومن الضروري الانتباه إلى تطوير مفرداته، وتوفير مقاعد، وإضاءة جيدة في الفصول تساهم في تحسين العلم وقد يستفيد الأطفال من تعلم الشفاه وقد يحتاجون إلى تصحيح الكلام.

2- الإعاقة المتوسطة: يفهم الأطفال الذين يعانون من صعوبة سمع متوسطة أحاديث الآخرين عندما يكونون وجهاً لوجه على مسافة قريبة تقدر بثلاثة إلى خمسة أقدام، أما إذا الكلام خافتاً أو ليس في مستوى نظرهم فقد يفقدون خمسون في المائة من فهم الحوار مع العلم أن مفرداتهم محدودة ومصاحبة باضطراب في كلامهم.

3- الإعاقة الملحوظة: لابد من التحدث مع الأطفال من هذه الفئة بصوت مرتفع لكي يستوعبوه هؤلاء الأطفال الذين يعانون صعوبة واضحة في الكلام، واللغة الاستقبالية، والتعبيرية،

4- الإعاقة الشديدة: يسمع الأطفال من هذه الفئة الأصوات العالية التي تبعد قدماً واحداً عنهم، وقد يتعرفون على أصوات البيئة من حولهم، ويمتازون ببعض الأصوات العالية في اللغة والكلام،

5- الإعاقة التامة: قد يسمع الأطفال من هذه الفئة بعض الأصوات العالية، ولكنهم في الحقيقة يدركون اهتزاز الصوت أكثر من معرفته، ويعتمدون على قدراتهم البصرية عوضاً على القدرات السمعية للتواصل مع الآخرين¹¹

تصنيف الإعاقة السمعية :

يمكن تصنيف الإعاقة السمعية بحسب:

أولاً: من حيث العمر عند الإصابة:

ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1. إعاقة سمعية ولادية congenital بمعنى أن الفرد قد يولد وهو ضعيف السمع منذ لحظة ولادته الأولى.
2. إعاقة سمعية ما قبل تعلم اللغة prelingual أي أن الإعاقة التي تحدث عند الفرد قبل تعلم اللغة واكتسابها، أي ما قبل سن الثالثة من العمر، ويتميز أفراد هذه الفئة بعدم القدرة على الكلام لأنهم لم يتمكنوا من سماع اللغة.
3. إعاقة سمعية بعد تعلم اللغة: وهي تشمل الأفراد الذين أصيبوا بها بعد تطور الكلام واللغة لديهم.
4. إعاقة سمعية مكتسبة: وتشمل الأفراد الذين فقدوا حاسة السمع بعد الولادة، وفقدوا قدرتهم اللغوية التي كانت قد تطورت لديهم، إذا لم تقدم لهم خدمات تأهيلية خاصة.⁷

ثانياً: من حيث موقع الإصابة:

الإعاقة السمعية التوصيلية (Conductive) Hearing Loss: تنتج الإعاقة السمعية التوصيلية عند أي اضطراب في الأذن الخارجية أو الوسطى، وذلك لأنه يمنع الموجات أو الطاقة الصوتية إلى الأذن الداخلية، لذلك فالحد الأقصى للضعف السمي الناتج عن الإعاقة السمعية التوصيلية هو (60) ديسيل، لأن الأصوات السمعية التي تزيد شدتها عن (60) ديسيل تؤثر على القوقعة مباشرة، وتتخطى الأذن الوسطى.⁵

ولكي تمنع حدوث مثل هذا الصمم يمكن علاجه طبياً وجراحياً، والإهمال في العلاج المبكر يؤدي إلى التهابات في الإذن الوسطى، تؤدي إلى الصمم العصبي نتيجة انتشارها في الأذن الداخلية أو المخ.²⁰

الإعاقة السمعية الحسية العصبية (sensorineural Hearing loss):

وتشير إلى الإعاقة السمعية الناتجة عن خلل في الأذن الداخلية أو العصب السمعي.²¹

ومن الصفات المميزة للضعف السمي الحسي العصبي الناجم عن اضطرابات القوقعة:

الصفة الأولى: اضطرابات نغمات الصوت (Diplacucis) حيث تكون النغمة ذات الذبذبات المتشابهة ترددات مختلفة بشكل ملحوظ في كل أذن.

الصفة الثانية: هي ازدياد شدة الصوت بشكل غير طبيعي وغير منسجم مع الزيادة الحقيقية في شدته.

ومن الصفات الأخرى لهذا النوع من الضعف السمي هو أن الشخص يجب أن يتكلم بصوت مرتفع نسبياً لسمع نفسه مما يجعله يتكلم مع الآخرين بصوت عال.⁵

الإعاقة السمعية المركزية:

وتكمن المشكلة في التفسير الخاطئ لما يسمعه الإنسان، بالرغم من أن حاسة السمع قد تكون طبيعية، والمشكلة تكون في توصيل السوائل العصبية من جذع الدماغ إلى القشرة السمعية الموجودة في الفص الصدغي في الدماغ، وذلك نتيجة وجود أورام أو تلف دماغي، والمعينات السمعية في هذا النوع تكون ذات فائدة محدودة.⁷

ثالثاً: من حيث شدة فقدان السمع:

وهذا النوع يتحدد حسب درجة الإعاقة لدى الشخص المعاق، وفي ضوء درجة ضعف حاسة السمع لدى الشخص يمكن تصنيف هذه الإعاقة إلى فئات خمس وهي:

-الإعاقة السمعية البسيطة جداً: ويتراوح فقدان السمع ما بين (27) - (40) ديسبل، وأهم ما يميز هذه الإعاقة لدى صاحبها صعوبة سماع الكلام الخافت أو عن بعد، أو تمييز بعض الأصوات، ولا يواجه الفرد صعوبات تذكر في المدرسة، وقد يستفيد من المعينات السمعية والبرامج العلاجية.⁷

-الإعاقة السمعية البسيطة: ويتراوح شدة فقدان السمع بين (41) - (55) ديسبل، ونجد أن الأشخاص الذين لديهم هذا المستوى من فقدان السمع لا يسمعون جيداً إلا إذا كان الصوت عالياً.¹⁰

-إعاقة سمعية متوسطة: ويتراوح فيها فقدان السمع لدى الشخص المعاق بين (56 - 70) ديسبل، ولا يستطيع الشخص فهم المحادثة إلا إذا كانت بصوت عال، ويواجه صعوبات كبيرة في المناقشات الصفية الجميلة، وقد يعاني من اضطرابات كلامية ولغوية، وقد تكون الذخيرة اللفظية محدودة.⁵

-الإعاقة السمعية الشديدة: ويتراوح فقدان السمع في هذه الحالة بين (71 - 90) ديسبل، وصاحب هذه الإعاقة لا يستطيع سماع حتى الأصوات العالية، ويعاني من اضطرابات في الكلام واللغة، ويحول دون تطور اللغة لدى الطفل إذا كان عنده منذ السنة الأولى، ويحتاج الطفل إلى مدرسة خاصة بالمعاقين سمعياً، وليتدرب على السمع وقراءة الشفاء ويكون بحاجة إلى سماعة طبية، إن صاحب هذه الإعاقة يعتمد على حاسة البصر.⁷

-الإعاقة السمعية الشديدة جداً: وفيها يتراوح فقدان السمع لدى الشخص المعاق أكثر من 90 ديسبل.²¹

وهذا النوع يشكل إعاقة شديدة، حيث أن الشخص قد لا يستطيع أن يسمع سوى بعض الأصوات العالية، فهو يعتمد على حاسة البعد أكثر من السمع، ويكون لديه ضعف واضح في الكلام واللغة، وهو يحتاج إلى دوام كامل في مدرسة للأشخاص الصم تكون مزودة بالوسائل الخاصة، وتستخدم أساليب خاصة لتطوير الكلام واللغة وتوظيف طرق التواصل اليدوي والتدريب السمعي.⁵

العوامل المؤثرة في أنشطة المعاقين سمعياً:

ومن تلك العوامل ما يلي:

مهارات التواصل: حيث إن سلوك التواصل للشخص المعاق سمعياً يعتمد بدرجة كبيرة على حاجات التواصل وقدرتهم على التفاعل مع البيئة المحيطة.

الظروف النفسية الاجتماعية: حيث إن المظاهر الاجتماعية والنفسية للتكيف الشخصي تؤثر على التواصل والتفاعل مع الآخرين، ووجود مظاهر لا تكيفية تحرم الشخص المعاق سمعياً من أنواع العلاقات الاجتماعية والأهداف المهنية التي تعطي معنى للحياة.¹

مشكلات التدريب والتأهيل: وهي تتمثل في صعوبة وجود فرص التوجيه المهني المناسب، والتدريب على مهنة تناسب ظروف الإعاقة وتلقي القبول من ذوي الإعاقة السمعية، خاصة أن ذوي الإعاقة يصعب عليهم الحركة وحيداً، ويتطلب الأمر تدريب كاف في مؤسسة تتوفر فيها الشروط المناسبة من كفاءة مهنية، وقرب المكان لسهولة الوصول إليها.²¹

خصائص المعاقين سمعياً:

يختلف الطلاب ذوي الإعاقة السمعية عن بعضهم البعض في بعض الخصائص؛ نظراً لاختلاف شدة الإعاقة السمعية، وهناك مجموعة من الخصائص المشتركة لهؤلاء الطلاب المعاقين سمعياً وهي:

- الخصائص اللغوية: يعتبر تطور اللغة أمراً هاماً بالنسبة للأطفال المعاقين سمعياً، ويحتاج الأطفال إلى تطوير لغتهم ما أمكن بهدف الوصول إلى النمو المناسب.²²

وأي تأخير في النمو اللغوي للطفل سوف يظهر ذلك في المراحل المتأخرة من العمر، ويتأثر الأطفال المعاقون سمعياً بمدى التدريب المبكر، ونوعه، ومتى استخدمت المضخمات الصوتية، والعوامل الذكائية، والانفعالية، والبصرية، وفقدان الدعم الأسري، والثقافي، والعمر عند التشخيص، وخدمات التدخل.³³

وأشارت (أسماء، ٢٠٠٩) أن من خصائص المعاقين سمعياً ما يلي:

- الشخصية والنضج والتكيف الاجتماعي لدى المعوقين سمعياً: اهتم الباحثون بدراسة خصائص المعوقين سمعياً واستعداداتهم العقلية، واللغوية، والشخصية، والتحصيلية الأكاديمية، وحظى جانب الشخصية بنصيب وافر من دراساتهم، وقد أسفرت النتائج على أن أطفال الصم الذين يتعلمون بالطريقة الشفوية كانوا أكثر توافقاً اجتماعياً من أقرانهم الذين يستخدمون طريقة الإشارة، وأن الأطفال الصم الذين ينتمون إلى أسر ليس بها أطفال صم آخرون كانوا أقل توافقاً من نظرائهم الذين توجد في أسرهم حالات صمم أخرى.

- الخصائص العقلية: كشفت نتائج البحوث المبكرة التي استخدمت اختبارات ذكاء شفوية أو لفظية عدة خصائص للمعاق منها وجود فروق في مستوى الذكاء بين الصم والعاديين، وقد رأى بعض الباحثين مثل هذه الاختبارات غير ملائمة لقياس ذكاء الصم وأن معدل ذكائهم وإن كان ينخفض عن معدل ذكاء العاديين فإن أدائهم يتحسن ويصل إلى المستوى العادي على الجزء العملي والذي لا يستلزم مستوى عالياً من المهارات اللغوية.

- التحصيل الأكاديمي: يتأثر أداء الأطفال المعوقين سمعياً بشكل سلبي في مجالات التحصيل الأكاديمي، كالقراءة والعلوم والحساب نتيجة تأخر نموهم اللغوي وتواضع مقدراتهم اللغوية إضافة إلى تدني مستوى دافعيته، وعدم ملائمة طرق التدريس المتبعة، ويبدو ذلك واضحاً في الانخفاض الملحوظ في معدل التحصيل القرائي خاصة.

طريقة الوقاية من الاعاقة السمعية:

وتتمثل طرق الوقاية في:

- الوقاية من الصمم الوراثي بعدم تشجيع زواج الاقارب، كذلك سن تشريعات تمنع الزواج من المرضى الذين يؤدي زواجهم إلى ولادة الأطفال المعوقين.
- العناية بصحة الام الحامل ووقايتها من الأمراض والعوارض وامتناعها عن تناول العقاقير الضارة، والمخدرات، والمسكرات، وتوفير التغذية الضرورية لها، واتخاذ الاجراءات الحديثة لمعالجة تنافر فصائل الدم بين الوالدين، والعناية في الولادة العسرة، واتباع الطرق الصحيحة لتجنب كل ما يعرض الوليد للشدة والاختناق عند المحاولة لانقاذ ألام.
- الوقاية من أمراض الطفولة بالتحصين ضد الأمراض باللقاح اللازم.
- معالجة امراض الاذن والامراض التي لها أثر سيء على الاذن والسمع بوقت مبكر.
- وقاية السمع من التعرض الى الانفجارات والضجيج الذي يكون متواصل اثناء العمل اليومي.
- عدم الافراط في التدخين والكحوليات والامتناع عن تناولها.
- التشخيص المبكر لأعراض الاذن واكتشاف الحالات التي تؤدي الى فقدان السمع وحالات الصمم بالمسح لسمع الطلاب والاطفال بصورة عامة.
- توعية الاباء وتوجيه المعلمين لاكتشاف حالات ضعف السمع أو الصمم بين الاطفال.
- توفير العلاج اللازم في الأدوار المبكرة للإصابة بأمراض الاذن.²⁰

دراسات سابقة:

ومن بين تلك الدراسات الدراسات الاتية:

دراسة (Wallace & Walberg, 1987)³⁴

حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على سمات الشخصية والبيئة الطفولية لشخصيات روائية أدبية بارزة في التاريخ، والتعريف بظروف التميز لتلك الشخصيات عن طريق تحليل تاريخي للسمات النفسية والظروف المحيطة بطفولة الروائيين، بعينة بلغت (42) شخصية مختلفة من الروائيين المؤرخين والنقاد، كما استخدمت الدراسة لبلوغ أهدافها قائمة بسمات والظروف المحيطة بالموهبة، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن من الرغم من أن الذكاء يعتبر عاملاً مهماً في التميز إلا أن التأثيرات والظروف البيئية لها دور كبير في تميز هذه الشخصيات، ومن العوامل الداعمة للتميز كانت الظروف الجيدة المتعلقة بالعائلة مثل التعرض للخبرات، والاتصال بالمعلمين والآباء حيث كان لهم دور كبير في توفير الظروف التي تشرع التميز لهذه الشخصيات والتوقعات العالية من الوالدين، المدرسة، والظروف الاجتماعية المحيطة، تشجيع الآخرين، الاختلاط والاتصال المبكر مع الكبار، توفر مثيرات ثقافية ذات علاقة بالتميز الأدبي.

دراسة (Benbow & Dauber, 1990):³¹

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سمات الشخصية وعلاقة الأصدقاء للطفل الموهوب، ومقارنة بعض الجوانب الاجتماعية ما بين الطلبة الموهوبين بدرجة عالية، وما بين الطلبة الموهوبين بدرجة أقل من الفئة العمرية ذات من (13) سنة، واستخدمت الدراسة لذلك مقياس لقياس سمات الشخصية، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن عدم وجود

فروق في الفعاليات الجماعية أو بسمات الشخصية للمجموعتين، أما فيما يتعلق بالقبول من قبل الزملاء فقد وجد أن الفئة الأقل موهبة فاقت الفئة الأكثر موهبة باعتبارهم أكثر رياضيين، ولديهم أكثر شعبية في علاقاتهم مع الآخرين، بالإضافة إلى أن هؤلاء الموهوبين ذوي الدرجة الأقل قيموا أنفسهم على أنهم أكثر انفتاحية، ذوو تأقلم اجتماعي وغير محبطين، لذلك أصبح من المتوقع أن تكون الفئة ذات الدرجة الأعلى ذكاءً أكثر عرضة لظهور مشاكل في العلاقات ما بينهم وبين زملائهم من الأطفال الأقل موهبة، تأتي أهمية هذه الدراسة في أن معلمي الأطفال الموهوبين يجب أن يكونوا حساسين اتجاه الأطفال الموهوبين ذوي الدرجة العالية من الذكاء لاحتمالية ظهور مشاعر العزلة والوحدة لديهم بالإضافة إلى تشجيع ومساعدة فئة الموهوبين جدا بإقامة علاقات وكسب قلوب زملائهم لتكون لها أثر إيجابي جيد على أنفسهم.

دراسة (Fada & Toug, 1994):³²

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الصفات العائلية للطلبة الموهوبين وغير الموهوبين لطلاب في الصف العاشر من الأردن، بعينة بلغت (200) طالب وطالبة، كما استخدمت الدراسة مقياس (FACES) (Family Adaptability and Cohesion Evaluation Scale) (الترابط والتكيف العائلي) لبلوغ أهداف الدراسة، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق ذات أهمية بين عائلات الموهوبين وعائلات غير الموهوبين فيما يتعلق بالظروف العائلية، حيث كانت لصالح الطلبة الموهوبين، ومن بعض البنود الهامة في هذه الظروف: توقعات الآباء وتشجيعهم للطفل الموهوب، قضاء وقت أطول مع الطفل، التشجيع على الاستقلالية، علاقات دافئة بين الزوج والزوجة، علاقة دافئة بين الطفل الموهوب والوالدين، هذه كانت مجتمعة لصالح نجاح الطفل الموهوب في هذه العائلات.

دراسة معوض (1995):⁶

حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ومقارنة مجموعات النابغين والمبتكرين والأذكياء والعاديين من حيث قدراتهم العامة كالذكاء، والتفكير الابتكاري، ودراسة هذه المجموعات من حيث علاقاتهم بظروف البيئة المحيطة وتوافقهم معها (العلاقات المنزلية، والعلاقات الاجتماعية) ودراستهم من حيث سمات شخصياتهم، بالإضافة إلى دراسة الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، ودخل أسرهم، ووظائف ومهن آبائهم، ومستوى الآباء التعليمي، ودراسة أوقات الفراغ، واستخدمت الدراسة لذلك عدد من المقاييس والاختبارات، بعينة بلغت (310) طالبا موهوبا، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن تفوق مجموعة الموهوبين في القدرة العددية، حسن التوافق في العلاقات المنزلية والعلاقات الاجتماعية (توجيه السلوك الاجتماعي وجهة طيبة) كذلك تميز الموهوبون بالثبات الانفعالي والثقة بالنفس، التكيف في المواقف التي تحتاج إلى مسؤولية ومواجهتها، ومهارات قيادية أكثر من غيرهم، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة أيضا عن أن أسر الموهوبين يتميزون على أسر العاديين بمستوى اقتصادي أعلى، كما يقطنون مساكن أكثر اتساعا، في حين أن حجم أسر مجموعة العاديين كانت أكبر نسبيا من مجموعة الموهوبين، أما مستوى وظائف الآباء فكانت أعلى لمجموعة الموهوبين، والمستوى التعليمي للآباء والأمهات يفوق المستوى التعليمي للآباء وأمهات مجموعة العاديين، أما الترتيب الميلادي بين الأخوة فلم يكن هناك فروق في المجموعات أي لم يظهر ما يثبت أن الترتيب في الميلاد كان له أثر جوهري.

دراسة أليнкаر (Alencar, 1998):³⁰

حيث تهدف هذه الدراسة لدراسة سمات الشخصية لعدد من العلماء البرازيليين، بعينة بلغت (29) عالم برازيلي كما استخدمت الدراسة المقابلة ومقياس لسمات الشخصية لجمع البيانات والمعلومات، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لبلوغ أهداف هذه الدراسة وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن أكثر صفة مميزة لهؤلاء العلماء كانت الاستمرارية والولاء لنشاطاتهم وأعمالهم، وكذلك ظهرت صفات أخرى لهم مثل: المبادرة، الاستقلالية (استقلالية الفكر والإنجاز) المسؤولية، والقدرة على التخيل، وتبين أن هذه الصفات تأثرت بالاندماج المبكر في المجتمعات كالبیت، والمدرسة بالإضافة إلى تشجيع المعلمين للموهوبين.

دراسة نيروخ (2007):¹⁴

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم السمات الشخصية للطلبة الموهوبين الملتحقين بمدارس بلدية القدس على أبعاد اختبار الشخصية للأطفال المستخدم في هذه الدراسة وعلاقة الموهبة مع كل من متغيرات الجنس مكان السكن، عدد أفراد الأسرة، الترتيب الميلادی، المستوى التعليمي للآم والآب، بعينة بلغت (62) طالبا وطالبة موهوبا، وأسفرت نتائج هذه الدراسة على أن الطفل الموهوب أظهر قيما أعلى في قدرته على التكيف الاجتماعي من قدرته على التكيف الشخصي، وخاصة في بعد علاقة الطفل بأسرته التي تؤكد انتماء الطالب لأسرته، يليه بعد اعتراف الطالب بالمستويات الاجتماعية مدركا لحقوق الآخرين وواجبه نحوهم من حيث المعلمون والزملآء الآخريين، ويلها بعد علاقة الطالب بالمدرسة، أما من جانب التكيف الشخصي فقد ظهرت أعلى قيمة لبعء شعور الطفل بقيمته، يلها بعد خلو الطالب من الأمراض العصبية، إلا أن أقل قيمة كانت لبعء اعتماد الطالب على نفسه وتحرر الطالب من الميل إلى الانفراد.

دراسة (الشريف (2013):¹⁶

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الضغوط النفسية وعلاقتها بالسمات الشخصية لدى الطلبة الموهوبين والعاديين في مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية، بعينة بلغت العينة (400) طالب وطالبة، واستخدمت الدراسة لذلك مقياس الضغوط النفسية، ومقياس السلوكية للطلبة الموهوبين، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن مستوى الضغوط النفسية لدى الطلبة الموهوبين كان متوسطاً بينما جاء مستوى الضغوط النفسية لدى الطلبة العاديين كان مرتفعاً، وتوصلت النتائج كذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الضغوط النفسية بين الطلبة الموهوبين والطلبة العاديين، وجاءت الفروق لصالح الطلبة العاديين، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس لدى الطلبة الموهوبين في الضغوط النفسية، وإلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس في جميع الصفات لدى الطلبة الموهوبين وجاءت الفروق لصالح الإناث.

دراسة الزبون (2012):²⁶

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى سمات الشخصية وعلاقتها بتقدير الذات لدى معلمي الطلبة الموهوبين في مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز في الأردن، بعينة بلغت (253) معلم ومعلمة، واستخدمت الدراسة لذلك مقياس كاتل لقياس السمات الشخصية واستبانة تقدير الذات للتحقق من أغراض الدراسة، وتوصلت النتائج إلى أن معلمي الموهوبين في مدارس الملك عبدالله الثاني يتميزون بسمات شخصية على مقياس كاتل وكانت دالة إحصائية (غير متحفظ، وانبساطي، وذكي)، ولعدم وجود فروق دالة إحصائية تعزى المتغير الجنس، وتوصلت النتائج كذلك إلى بوجود فروق دالة إحصائية في

تقدير الذات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وجاءت لصالح الماجستير، وأشارت النتائج إلى بوجود علاقة إيجابية ودالة إحصائياً بين تقدير الذات وعوامل الشخصية.

دراسة العبوشي وآخرون (2009):²⁷

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على بعض السمات الشخصية (الاتزان، والعقلانية، تحمل المسؤولية، الحزم واتخاذ القرار، القابلية الاجتماعية، الإبداع، السيطرة، النظام) لدى طلبة جامعة عمان الأهلية، ومعرفة فيما إذا كان هناك فروقاً دالة إحصائية في هذه السمات الشخصية تبعاً للمتغيرات الجنس، نوع الكلية، عدد الساعات المعتمدة التي أنجزها الطالب والمعدل التراكمي للطالب، بعينة بلغت (٥٣٧) طالب وطالبة من الكليات العلمية والأدبية، كما استخدمت الدراسة مقياس لقياس السمات الشخصية، وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن مستوى السمات الشخصية المقاسة كانت بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية لمستوى السمات الشخصية التي تعزى لمتغير عدد الساعات الدراسية المعتمدة التي أنجزها الطلبة على كل سمة من السمات السبعة وعلى المقياس الكلي، في حين كانت الفروق دالة إحصائية على بعض سمات الشخصية تبعاً للمتغيرات الجنس، نوع الكلية، والمعدل التراكمي للطالب.

التعليق على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية:

اختلفت كل الدراسات السابقة في أهدافها ولكنها اجتمعت كلها في دراسة سمات الشخصية لدى الموهوبين اما منفردة او بإيجاد نوع العلاقة التي تربطها مع متغيرات أخرى، ورغم هذا الاختلاف بين هذه الدراسات، إلا أننا نجد اتفاقاً تاماً بين كل هذه الدراسات بما فهمه دراسة الباحث على أهمية التعرف على السمات التي تميز الطلبة الموهوبين، والاهتمام بهم، والعمل على تطوير من إمكانياته وقدراتهم، لذلك نجد ان جميع الدراسات بما فهمه هذه الدراسة حاولت تسليط الضوء على هذه الفئة من الطلاب الذين يتميزون عن غيرهم بقدرات إبداعية للتعريف بهم، ومحاولة التعرف عليهم بشكل أكبر سواء من خلال سماتهم الشخصية أو من جوانب أخرى.

إجراءات الدراسة:-

وللتحقق من صحة فرضيات الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسات التي تهدف إلى دراسة الظاهرة كما هي في الواقع.

مجتمع الدراسة: ويتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ذوي الإعاقة السمعية في جميع المؤسسات التعليمية ومراكز التربية الخاصة بالمنطقة الغربية بليبيا.

عينة الدراسة: حيث تم اختيارها عن طريق تواصل الباحث مع عدد من معلمي ذوي الإعاقة السمعية، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة من مجتمع بلغ تعدادها (200) معلم ومعلمة، وتمثل في:

1- العينة الاستطلاعية: وتشمل على عدد (30) من معلمي الصم وضعاف السمع المترددين على عدد من مراكز التربية الخاصة بالمنطقة الغربية بليبيا.

العينات الاستطلاعية	العدد الموزع	العدد المستدعي	العدد المتبقي
ذكور	12	12	0
إناث	18	18	0
المجموع	30	30	0

الجدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة الاستطلاعية

2-العينة الفعلية: وتشمل علي عدد (100) من معلمي الصم وضعاف السمع المترددین علی عدد من مراكز الصم وضعاف السمع بالمنطقة الغربية بليبيا.

العينات الفعلية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	40	40%
إناث	60	60%
المجموع	100	100%

الجدول رقم (2) يوضح عينة الدراسة الفعلية

أداة الدراسة:

وتتمثل أداة الدراسة في مقياس ثلاثي للكشف عن أهم السمات الشخصية من الناحية الأكاديمية للموهوبين من الصم وضعاف السمع (إعداد الباحث) حيث اشتمل المقياس على عدد (28) فقرة،

صدق وثبات أداة الدراسة:

1- الصدق الظاهري: حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة لإبداء الرأي في فقراته بعدد (5) محكمين، ثم أخذ آرائهم بعين الاعتبار.

2- صدق الاتساق الداخلي حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (30) من معلمي ذوي الإعاقة السمعية، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى ارتباط كل عبارة بأداة الدراسة، فكانت النتائج كالتالي:

رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
1	0.836	0.01	15	0.625	0.01
2	0.726	0.01	16	0.792	0.01
3	0.756	0.01	17	0.857	0.01
4	0.687	0.01	18	0.843	0.01
5	0.793	0.01	19	0.746	0.01
6	0.836	0.01	20	0.895	0.01
7	0.678	0.01	21	0.831	0.01
8	0.739	0.01	22	0.786	0.01
9	0.726	0.01	23	0.835	0.01
10	0.749	0.01	24	0.879	0.01

0.01	0.746	25	0.01	0.672	11
0.01	0.684	26	0.01	0.827	12
0.01	0.847	27	0.01	0.747	13
	0.857	28		0.826	14
0.779			معامل الارتباط الكلي		

الجدول رقم (3) يوضح مدى ارتباط كل عبارة بالاستبانة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

من خلال نتائج الجدول السابق تبين لنا أن معاملات ارتباط العبارات بالاستبانة التي تتبعها كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) مما يؤكد على أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي.

ثبات اداة الدراسة:

ولحساب ثبات الاستبانة تم استعمال كلا من:

1- معامل ألفا كرونباخ: تم استخدام معامل الثبات (الفكرونباخ) لحساب ثبات الاستبانة وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS للبيانات التي تم الحصول عليها من العينة الاستطلاعية كما هو موضح بالجدول التالي :-

معامل الثبات الفكرونباخ	عدد فقرات الاستبانة
0.837	28 فقرة

جدول رقم (4) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل الثبات الفكرونباخ

من خلال نتائج الجدول السابق نستطيع القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

2- باستخدام طريقة التجزئة النصفية:

حيث تمت تجزئة عبارات المقياس إلى نصفين العبارات الفردية في مقابل العبارات الزوجية وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى الارتباط بين النصفين وجرى تعديل الطول بمعامل سيبرمان وبراون وبمعامل حساب جتمان، فكانت النتائج كالتالي:

فقرات الاستبانة	معامل الارتباط بيرسون	الثبات جتمان	سيبرمان وبراون
28 فقرة	0.779	0.827	0.846

جدول رقم (5) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات للاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

جمع البيانات: حيث تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة حيث تم إرسالها ورقيا لعدد من معلمي الصم وضعاف السمع في عدد من مراكز التربية الخاصة، وتم إرجاع عدد (100) استبانة من عدد (100) استبانة موزعة.

تحليل بيانات: ولتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلتها والتحقق من فرضياتها، قام الباحث باستخدام برنامج تحليل البيانات الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات الإحصائية، وقد استخدم الباحث لذلك الأساليب الإحصائية الآتية المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والوزن النسبي، والتوزيع التكراري، واختبار (ت).

نتائج الدراسة:

سعى الباحث الى الاجابة عن تساؤلات الدراسة الآتية:

1. ما هي أهم السمات الشخصية (الأكاديمية) التي تميز الطلاب الصم وضعاف السمع الموهوبين من وجهة نظر معلمهم؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث)

نتائج السؤال الأول:

والذي يتمثل في:

ما هي أهم السمات الشخصية (الأكاديمية) التي تميز الطلاب الصم وضعاف السمع الموهوبين من وجهة نظر معلمهم؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة فكانت النتائج كالآتي:

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التوافق	الترتبة
سريع الفهم.	1.75	0.43	87.5%	كبيرة جدا	11
سريع الحفظ	1.7	0.45	85%	كبيرة جدا	14
متفوق دراسيا.	1.64	0.47	82%	كبيرة	18
يتميز بقدرة عالية على التركيز.	1.90	0.34	95%	كبيرة جدا	5
محب للمطالعة.	1.47	0.50	73.5%	متوسطة	23
يتميز بحبه للبحث عن كل ما هو جديد.	1.52	0.50	76%	كبيرة	22
يتميز بذكاء عالي.	1.94	0.22	97%	كبيرة جدا	1
كثير السؤال.	1.88	0.33	94%	كبيرة جدا	6
كثير القراءة.	1.6	0.48	80%	كبيرة	20
يتمتع بثقة عالية بالنفس.	1.66	0.48	83%	كبيرة	15
يتمتع بخيال واسع.	1.86	0.34	93%	كبيرة جدا	8
متفوق دائما في المواد الدراسية الصعبة.	1.90	0.34	95%	كبيرة جدا	4
يتمتع بظموح كبير.	1.17	0.38	58.5%	متوسطة	28
يجيد النقد.	1.64	0.46	81%	كبيرة	19
يملك العديد من المواهب.	1.92	0.28	96%	كبيرة جدا	3

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التوافق	الرتبة
يتمتع بقدرة عالية على التحليل والاستنتاج.	1.87	0.34	93.5%	كبيرة جدا	7
الحرص على حضور الدروس.	1.75	0.43	87%	كبيرة جدا	12
سرعة الرد على الأسئلة.	1.33	0.46	66.5%	متوسطة	26
سريع الاستجابة للأوامر.	1.43	0.50	71.5%	كبيرة	24
يتميز بالانتباه الشديد.	1.25	0.42	62%	متوسطة	27
يتميز بذاكرة قوية.	1.55	0.48	77.82%	كبيرة	21
يتميز بأفكاره الجديدة.	1.65	0.47	82.5%	كبيرة	17
يتميز بدافعية كبيرة على الإنجاز.	1.66	0.48	83%	كبيرة	16
الاعتزاز بالنفس.	1.74	0.43	87%	كبيرة جدا	13
يجيد الحوار والنقاش.	1.81	0.39	90.5%	كبيرة جدا	10
يتمتع بحجة قوية.	1.85	0.37	92.5%	كبيرة جدا	9
يدافع عن آرائه بقوة.	1.4	0.48	70%	متوسطة	25
يتميز بتفوقه الدراسي المستمر على زملائه.	1.93	0.28	96.5%	كبيرة جدا	2
المتوسط الحسابي العام	1.67	0.41	83.44%	كبيرة	

الجدول رقم (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدرجات استجابة أفراد العينة على فقرات الاستبانة

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق كبير لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، والتي تبحث في أهم سمات الشخصية التي تميز الموهوبين من الطلاب الصم وضعاف السمع، حيث جاءت استجابات أفراد العينة الأكثر ارتفاعاً على فقرات الاستبانة كالآتي:

العبارة السادسة: (يتميز بذكاء عالي) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بالموافقة، بمتوسط حسابي (1.94) وبانحراف معياري (0.22) وبوزن نسبي (97%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بنسبة كبيرة جداً، حيث تأتي هذه العبارة في المرتبة (الأولى) من حيث درجة التوافق.

العبارة الثامنة والعشرون: (يتميز بتفوقه الدراسي المستمر على زملائه) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بالموافقة، بمتوسط حسابي (1.92) وبانحراف معياري (0.28) وبوزن نسبي (96.5%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بنسبة كبيرة جداً، حيث تأتي هذه العبارة في المرتبة (الثانية) من حيث درجة التوافق.

العبارة الخامسة عشر: (يملك العديد من المواهب) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بالموافقة، بمتوسط حسابي (1.92) وبانحراف معياري (0.28) وبوزن نسبي (96%) حيث جاءت استجابات أفراد العينة على هذه الفقرة بنسبة كبيرة جداً، حيث تأتي هذه العبارة في المرتبة (الثالثة) من حيث درجة التوافق.

نتائج السؤال الثاني:

والذي ينص على:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة (ت) ودرجة الحرية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة فكانت النتائج كالآتي:

عدد فقرات الاستبانة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
20 فقرة	ذكور	40	30.69	3.15	108	0.73	غير دال إحصائياً 0.01
	إناث	60	30.24	3.17			

الجدول رقم (7) يوضح استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحديد وجود فروق او عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس

ويتضح من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) حيث بلغت قيمة ت (0.73) وهي قيمة غير دالة إحصائية، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.01)

وبمقارنة نتائج الدراسات السابقة بنتائج دراسة الباحث، حيث نجد توافق في الهدف العام لكل هذه الدراسات وهو البحث ودراسة كل ما يتعلق بالطلاب الموهوبين سواء من سماتهم الشخصية أو ماهية تلك القدرات الإبداعية التي يمتلكونها، أو مقارنة الطلاب الموهوبين والمتفوقين بأقرانهم العاديين، لذلك نجد ان جميع الدراسات بما فهم هذه الدراسة حاولت تسليط الضوء على هذه الفئة من الطلاب الذين يتميزون عن غيرهم بقدرات إبداعية للتعريف بهم، ومحاولة التعرف عليهم بشكل أكبر سواء من خلال سماتهم الشخصية أو من جوانب أخرى.

التوصيات:

بعد الرحلة التي خضناها في هذه الدراسة والطواف في فصولها يوصي الباحث ب:

1. ضرورة التعرف في سن مبكرة على الطلاب الموهوبين لتقديم لهم كافة الدعم المادي والمعنوي وتقديم كل الخدمات المتاحة من اجل تنمية كل تلك المواهب والقدرات التي يمتلكها هؤلاء الطلاب واستغلالها والاستفادة منها.
2. ضرورة تسليط الضوء على السمات التي تميز هؤلاء الطلاب ودراستها بشكل جيد.
3. توعية المعلمين والأخصائيين واءاء وأمهات هؤلاء الطلاب بقدرات أبنائهم وطريقة تنميتها بشكل صحيح.
4. مساعدة هؤلاء الطلاب في حل المشكلات التي قد تعترضهم أكاديميا واجتماعيا ونفسيا، وتقديم يد المساعدة في كافة الصعوبات التي قد تواجههم في طريق تنمية قدراتهم وتنمية مواهبهم.
5. توعية كافة أفراد المجتمع بالسمات التي تميز الطلاب الموهوبين وطرق الكشف عنها عن طريق بث المحاضرات التوعوية والندوات والبرامج المرئية والمسموعة للتعريف بهذه الفئة وأهم ما يميزها.
6. استخدام الأساليب الحديثة في الكشف عن هؤلاء الطلاب الموهوبين.
7. استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في تعليم هذه الفئة.

المقترحات :

يقترح الباحث:

- 1- إجراء العديد من الدراسات التي تبحث في موضوع الدراسة بشكل أكثر دقة وأكثر تعمقا.

2- على المسؤولين في الهرم التعليمي والمسؤولين على فئة الصم وضعاف السمع اخذ نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة والتي ستليها بعين الاعتبار ووضعها في إطار البحث.

3- تكوين عدد من اللجان العلمية والمتخصصة في كل مجال على حدة لوضع كافة الحلول الممكنة لمعالجة كل تلك المشكلات التي قد تواجه هذه الفئة من الموهوبين من ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الصم وضعاف السمع، ووضع هذه الحلول في إطار التنفيذ.

4- ايلاء الاهتمام بشكل أكبر على الموهوبين من الطلاب الصم وضعاف السمع وتنمية مواهبهم وقدراتهم بالشكل المطلوب.

المراجع:

المراجع العربية:

- 1- إبراهيم عبد الله فرج الزريقات (2009) الإعاقة السمعية مبادئ التأهيل السمعي والكلامي والتربوي، دار الفكر، عمان.
- 2- أسماء سراج الدين (٢٠٠٩) تأهيل المعاقين، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع
- 3- أحمد الكرد (٢٠١٢) سمات الشخصية، القاهرة، مصر، دار الشروق للنشر.
- 4- أسعد شريف الأمانة (2014) سيكولوجية الشخصية (ط 1) الأردن، دار صفاء للنشر
- 5- جمال الخطيب (1998) مقدمة في الإعاقة السمعية، دار الفكر للنشر
- 6- خليل معوض (1995) قدرات وسمات الموهوبين، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
- 7- سعيد حسني العزة (2001) الإعاقة السمعية، واضطرابات الكلام، والنطق، واللغة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- 8- سليمان عبد الواحد (2010) سيكولوجية ذوي الإعاقة الحسية، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع
- 9- سامر مطلق عياصرة، ونور عزيزي إسماعيل (2012) سمات وخصائص الطلبة الموهوبين والمتفوقين كأساس لتطوير مقاييس الكشف عنهم، المجلة العربية التطوير التفوق العدد (4).
- 10- طارق كمال (2007) الإعاقة الحسية، المشكلة والتحدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية
- 11- عبد الرحيم فتحي (1990) سيكولوجية الأطفال الغير عاديين، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط 4.
- 12- عطية الدسوقي، وإبراهيم طارق (2007) الشخصية الإنسانية بين الحقيقة وعلم النفس، مصر، الدار الجامعية الجديدة
- 13- عثمان أكرم مصباح (2002) مستوى الأسرة الشخصية والتحصيل للأبناء (ط 1) لبنان: دار ابن حزم
- 14- علا محمود عبد المغني نيروخ (2007) سمات الشخصية للطلبة الموهوبين والمتفوقين بمدارس بلدية القدس، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين.
- 15- عبد الواحد يوسف إبراهيم سليمان (2010) الذكاءات المتعددة على الموهبة والتفوق والإبداع، (ط 1)
- 16- فواز عبدالله الشريف (2013) مستوى الضغوط النفسية وعلاقتها بالسمات الشخصية لدى الطلبة الموهوبين والعاديين في المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية.
- 17- فوزي محمد جبل (2000) الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية، مصر: المكتبة الجامعية للنشر
- 18- محمود حامد (2021) مشكلات تطبيق مناهج التعليم العام على طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (الصم وضعاف السمع) من وجهة نظر معلمهم بمنطقة عسير، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، ع (10)، مج (36).

- 19- محمد عبد الواحد (٢٠٠١) الإعاقة السمعية وبرنامج إعادة التأهيل العيني، دار الكتاب.
- 20- ماجدة السيد عبيد (2000) السامعون بأعينهم، دار الصفا للنشر، عمان، الأردن، د ط ،
- 21- مدحت ابو النصر (2005) الإعاقة السمعية، المفهوم، والأنواع، وبرامج الرعاية، مجموعة النيل العربية القاهرة،
- 22- محمد صديق. (٢٠٠١) سيكولوجية الطفل المعاق سمعياً وأساليب تواصله مع الآخرين، مجلة علم النفس ع(٥٧).
- 23- محمد ابراهيم (2014) الموهبة والتفوق عند الطفل، (ط1) الأردن : دار البداية.
- 24- مدحت ابو النصر (2004) رعاية أصحاب القدرات الخاصة، ط1، مصر، مجموعة النيل العربية للنشر
- 25- محمد حسين قطناني، هشام يعقوب مريزيق (2009) تربية الموهوبين وتنميتهم (ط1) الأردن، دار المسيرة للنشر،
- 26- منذر الزبون (2012) سمات الشخصية وعلاقتها بتقدير الذات لدى معلمي الطلبة الموهوبين في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية.
- 27- نوال العيوشي، عونيه صوالحة (2009) دراسة وصفية لمستوى بعض السمات الشخصية لطلبة جامعة عمان الأهلية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة العلوم النفسية، مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية، جامعة بغداد، العدد 19.
- 28- نعمات عبد المجيد موسى (2012) الإعاقة السمعية، مكتبة المتنبي للطباعة والنشر، عمان
- 29- هالة الجرواني، وخميس شريف الجرواني (2009) الطفل الموهوب، مصر

المراجع الأجنبية :

30. Alencar, E. (1998): Personality Traits of Brazilian Creative Scientists. Gifted And Talented International. 1(8),
31. Benbow, C. Dauber. S. (1990): Aspects of Personality and Peer Relations of Extremely Talented Adolescents. Gifted Child Quarterly. 1(34),
32. Fada, A. Touq, M. (1994): Family Characteristics of Gifted and Nongifted Tenth-Grade Jordanian Students. Gifted And Talented International .1(9).
33. Silvestre, Nuria, Ramspott, Anna, Pareto, Irenka. (2007). Conversational Skill in a Semistructured Interview & Self-Concept in Deaf Students, Journal of Deaf Studies & Deaf Education, 12(1),
34. Walberg, H., Wallace, T. (1987): Personality Traits and Childhood Environments of Eminent Essayists. Gifted Child Quarterly. 31(2), p. 65-9.

مقدمات منهجية: النساء والفعل الديني بالمجتمع القروي بالمغرب

علواش إسماعيل: طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر: الإنسان والمجتمعات والقيم، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة

ابن طفيل، القنيطرة، المغرب

alouachesocio@gmail.com

ملخص

نحاول في هذه الورقة البحثية، المساهمة في إغناء النقاش حول الظاهرة الدينية بصيغة المؤنث في المجتمع القروي، من خلال مقدمات اتنوغرافية حول الأفعال والطقوس الدينية النسائية، وفق العناصر المحددة للفعل الديني-البنيات الدينية-، إلى جانب الحديث عن السياقات العلمية والتاريخية استنادا على خطاب علم الاجتماع الديني، ثم مجال (مجال البحث، اللغة السائدة، المناخ السائد والموارد المائية...) البحث، وقد كان لاستحضار المقاربة التقاطعية والمنهج الكيفي أثر واضح في فهم التجربة الدينية لدى النساء القرويات.

الكلمات المفتاحية: الدين، التدين، سوسيولوجية الفعل، الثقافة المحلية، المقاربة التقاطعية.

Methodological Introductions: Women and the religious practice in rural areas in Morocco

Abstract:

This paper is an attempt to contribute to the ongoing discussions about the religious phenomenon in its feminine version in rural areas. This will be achieved through ethnographic introductions about the feminine practices and religious rituals. Besides, it delves into the historical and scientific contexts in the light of the sociology of religion. Invoking the intersectional and qualitative approaches had significant impact in understanding the religious experience of women in rural areas.

Keywords: religion, religiosity, sociology of action, local culture, intersectional approach.

مقدمة:

اسمحوا لي، في البداية، أن أتطرق لموضوع ما فتى يشغل، أكثر فأكثر، بالباحثات/ن - على المستوى العلمي- والمتقنين والمعلمين- على المستوى السياسي والأيدولوجي، الظاهرة الدينية بصيغة المؤنث. وقبل الدخول في صلب الموضوع، أود أن أثير، باختصار، قضية لها علاقة ب- قيم - البحث السوسيولوجي خصوصا والعلمي عموما، والتي ينبغي أن يتحلى بها الباحث مع المشاركين في البحث...

لكوني أعيش في مجتمع قروي، ويعود اختياري لموضوعات البحث إلى تكويني في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الدينية والثقافية، أجد نفسي مرتبطا أشد الارتباط بنسق معين- البراديكم والمنهج- ووسط مجتمعي تتجاذب وتتنازع في تشكيلته مجموعة من الممارسات والطقوس والأفعال- سوسيولوجية الفعل- القابلة للملاحظة المباشرة. كل هذا سمح لنا بالحديث عن الظاهرة الدينية التي ينتجها المجتمع القروي.

تعد الظاهرة الدينية خاصة عند النساء ظاهرة اجتماعية عرفتها مختلف المجتمعات البشرية على مر العصور التاريخية، والمغرب اليوم واحدا من بين هذه المجتمعات (القروية) التي تقوم فيها النساء بأدوار ووظائف ترتبط بالطقوس والممارسات الدينية في المجتمع، حيث ارتبط هذا الفعل الديني بأماكن مشبعة بالمقدس، وقد يتجلى ذلك ويتمظهر في المناسبات الدينية وغيرها، يتجلى في الروابط الاجتماعية التي تسود في الأسرة والعائلة والمجتمع.

➤ مقدمات اثنوغرافية حول النساء في المجتمع القروي.

• المتخيل الاجتماعي:

تشغل الثقافة الشعبية حيزا واسعا ومكانة هامة عند قبيلة أيت وراين الشرقية بجماعة رأس لقصر، التي تنهل من الثقافة المحلية التي تسود في المنطقة وتعد أحد مكونات الهوية المغربية. تنتشر في مختلف الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية والمواسم الشعبية والظاهرة الدينية بالثقافة التحتية بالمنطقة المدروسة.

كما أن المنطقة المدروسة جماعة رأس لقصر يتميز سكانها بالبساطة في العيش، حيث يتم الاعتماد على ما تجود به الأرض والطبيعة من خلال الاستفادة من وفرة المياه، لكون جماعة رأس لقصر تستفيد من وادين دائمي الجريان واد - زبريط - واد - مللو-، إضافة إلى هذا فإن الثقافة المحلية لسكان رأس لقصر تحتفظ بالضوابط والقواعد الاجتماعية والثقافية والأسرية، والتي للذاكرة الشعبية المحلية لسكان منطقة رأس لقصر في الحفاظ عليها، يرى جليبر دوران في تعريفه للمتخيل يقصد به " المجال الذي يتعالى به وفيه الإنسان عن حسية ما يحيط به نحو التصور والتمثل والتميز والحكي " ¹، أي الانسان الورياني يتعالى عن مجاله وكل ما يحيط به، وهذا ما ينسج خيوط الثقافة المحلية لتعبر عن وجودها من خلال هذا الإدراك والتعالى عن المجال الذي يقطنه سكان مجتمع الدراسة.

يعد المتخيل الاجتماعي يعبر عن الشعور والإحساس بالانتماء إلى المجال والثقافة المحلية السائدة، من خلال الاستعانة بالذاكرة الفردية والجماعية للأفراد والجماعات، حيث أن المتخيل الاجتماعي يتجاوز المكان والزمان فهو عابر للمجال، ويخلق صورا وتمثالات اجتماعية من أحداث ووقائع وطقوس وممارسات لها طابع ديني التي تتمظهر وتتشكل صوره في المجتمع القروي.

➤ مجال البحث:

هو جماعة رأس لقصر دائرة تدارت، اقليم عمالة جرسيف. علما أن جماعة رأس لقصر تقع في المنطقة الوسطى الشمالية بين خطي عرض 33,47° و 34,8°، وخطي طول 3.38° و 3.58° ويحدها من الشمال: تادارات، ومن الجنوب بركين، وبوبيلان، أما من الجهة الغربية مغراوة وكلدمان والشرق تحدها جماعة الصباب ².

و يتحدث سكان جماعة رأس لقصر اللغة الأمازيغية، ويقدر عدد سكانها حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بـ 10515 نسمة ³.

¹ - جالبر دوران: الأنثروبولوجيا رموزها وأساطرها، أنساقها، ترجمة: مصباح سمر، لبنان، ط.3، 2006، ص.142.

² - أوراق من أرشيف جماعة رأس لقصر تحت عنوان: واقع الحال لجماعة رأس لقصر لسنة 2013، ص.13.

³ Recensement General de la population et de l'habitat 2014 commun de ras laksar, s, 2016

ويسود في جماعة راس لقصر مناخ متوسط لفترة زمنية طويلة، إذ يعتبر من العوامل التي لها انعكاس على النشاط الفلاحي للسكان، تتواجد جماعة الترابية لراس لقصر ضمن مجال يعتبر صلة وصل بين الأطلس المتوسط وسهل جرسيف، مما يجعل المناخ السائد كالتالي: صيف حار وجاف وشتاء أقل برودة.

وتتوفر الجماعة الترابية على مخزون من المياه السطحية المتمثلة في وادين دائمة الجريان، يتعلق الأمر بواد مللوا (الواد البارد، سوف أسماط) وواد زبزيط المنتشرة على ضفافهما ضيعات فلاحية، تحتوي أشجار الزيتون، السفرجل، بالإضافة إلى إنتاج الخضروات الموسمية التي تسوق في السوق المحلي "سوق زبزيط يوم الاثنين" إلى جانب الأعلاف كـ "الفصة"...

لقد تم إنشاء جماعة راس لقصر سنة 1992 على إثر التقسيم الجماعي الذي تم بموجبه إحداث جماعات جديدة حددت لائحته في المرسوم رقم 2-92-468 بتاريخ 28 ذي الحجة الموافق لـ 30 يونيو 1992، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2-92-651 بتاريخ 17 صفر 1413 الموافق 17 غشت 1992¹.

لقد تطرقنا أعلاه؛ إلى المجال الاجتماعي الموقع الجغرافي والثقافة واللغة السائدة والمناخ والعادات والتقاليد التي تشارك فيها النساء ونوع الدور المنوط بهن في هكذا أنشطة، إلى جانب التركيز على البنيات الدينية الموجودة بجماعة رأس لقصر جرسيف.

➤ البنيات الدينية وأثرها على الحياة الدينية للنساء:

يحيل هذا العنوان على التراث المادي بايت وراين جرسيف، حيث أن هذه البنيات الدينية عرفت في الآونة الأخيرة- العقدين الأخيرين من هذا القرن- تخصيص مكان خاص للنساء لممارسة الطقوس والشعائر الدينية بمختلف المناسبات الدينية، وقد تتباين سنوات النشأة بين الدواوير المشكلة للجماعة الترابية رأس لقصر، وتتضمن هاته البنيات الدينية العناصر التالية؛ المسجد- لمسيد- أو الروضة، اسم الزاوية أو الضريح، أماكن مشبعة بالقدس- منابع المياه أشجار وأحجار- مساجد للنساء، أراضي الجموع التابعة للمسجد. تسمح لنا العمارة الدينية بمنطقة آيت وراين من فهم المجتمع القروي من خلال التركيز على الجانب الديني خصوصا المتعلق بالفعل الديني النسائي، كون هذا الفعل أفرز لنا تحليلا كيفيا ساهم في فهم المعالم الكبرى لهذا المجتمع.

➤ صعوبات وعوائق الموضوع:

تشير الإشكالات والقضايا والموضوعات التي تنتجها صيرورة أنظمة الفعل الديني النسائي لنسق مركب من الأسئلة الساخنة التي تعيد طرحها من جديد إلى الواجهة "عودة الدين"، وتطرح الظاهرة الدينية النسائية في الوسط القروي، كواحد من أبرز المحددات الاجتماعية، التي توضح معالم الواقع الاجتماعي المعاش من طرف النساء.

يعد الرهان على المختبر الاجتماعي بتعبير عالم الاجتماع الراحل بول باسكون؛ ونقصد به الواقع المعاش والثقافة المحلية، حيث نهدف إلى فهم الظاهرة الدينية النسائية في المجتمع القروي، وتفكيك رموز وشفرائها التي أصبحت اليوم منتشرة بشكل منقطع النظير في المجتمع الذي نعيش فيه.

¹ - واقع الحال لجماعة رأس لقصر لسنة 2013، مرجع سابق، ص. 14.

تفصح هذه العودة إلى الميدان للتمكن من تتبع أدوار النساء الدينية في المجتمع، وكذا الوظائف والممارسات الطقوسية في الفضاء العام أو الفضاء الخاص، إضافة إلى ذلك في العلوم الاجتماعية من الكلاسيكيات برز التفسير أو البراديغم الفردانية في المجتمع كخيار لمقاربة النظم الاجتماعية والبنية المجتمعية، بعد أن كان التفسير المجتمعي-المجتمع-له الشرعية والأولوية الوحيدة في تفسير الظواهر الاجتماعية. وظاهرة التدين عند النساء واحدة من بين هذه الظواهر التي راكمت العلوم الاجتماعية تراكم معرفي وبحثي لا يمكن إنكاره أو محاولة تجاوزه، لكن رغم ذلك لا يزال المجتمع في حاجة مستمرة للمقاربات والطروحات النظرية التفسيرية والتأويلية للمجتمع.

ما يهمننا في هذه الورقة التحليلية والعلمية، الوقوف على أدوار النساء في علاقتهن بالفعل الديني بالمجتمع القروي، على إثر التحولات والتغيرات الاجتماعية، حيث ساهمت بدور فعال في بروز فعل ديني يمكن أن تؤطره خلفية دينية في الواقع المعاش، وقد ساهم ذلك في الانتقال من الماكرو إلى الميكروسوبولوجي، لقد كان له أثر على الأسرة والمجتمع والبنية الداخلية ككل، كما يمكن أن يؤثر على الهشاشة والفقر التي تساهم النساء بدورهن في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. يعد الفقر والهشاشة هو السمة الغالبة التي تميز الجانب الاقتصادي للنساء داخل المجتمع القروي، هذا الأمر سيؤدي إلى الانتقال من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، إلى جانب غياب آلية التكفل والتضامن داخل الأسرة والعائلة المغربية عموماً وفي الوسط القروي على وجه التحديد.

➤ المقاربة التقاطعية كمبدأ لتفسير الفعل الديني النسائي في المجتمع القروي.

نحاول في هذه الورقة العلمية أن نرصد أهم الأسس النظرية التي تقوم عليها المقاربة التقاطعية في ارتباطها بتفسير علاقة النساء بالظاهرة الدينية بالمجتمع القروي بإقليم جرسيف، هاته الارتباط مس البنية الاقتصادية والثقافية للنساء؛ الجانب الذي تعيشه هذه الفئة للتجربة الدينية من تهميش واحتقار وعنف رمزي على جميع الأصعدة، ولهذا جاءت هذه المداخل لتسليط الضوء وإثارة النقاش والبحث على طرق منهجية وعلمية لفهم الممكن، هكذا موضوعات بالمجتمع القروي بأيت وراين رأس لقصر.

للحديث عن هكذا موضوعات من منظور علم الاجتماع الديني، تتداخل عدة عوامل مركبة وتخلق نسقا ترابطي بين هذه عوامل الإقصاء والتهميش والهيمنة الذكورية، التي استفحلت في الوسط القروي في المقابل غياب وتغييب للفعل النسائي في الوسط الاجتماعي، إلى جانب عوامل أخرى مضمرة وغير مرئية- الثقافة التحتية- لهذا نتوخى من المقاربة التقاطعية كمبدأ للتفسير استحضار هذه المحددات الاجتماعية، بهدف فهم تجربة النساء القرويات.

يعود تأسيس المقاربة التقاطعية التي نحاول أن نؤطرنا في هذه الورقة العلمية إلى "كيمبرلي كرينشو"، حيث لم يعد الحديث في هكذا مقاربات الاقتصار على التركيز على بعد واحد في التفسير والرؤية؛ بل تتداخل عوامل مركبة وفق نسق من العوامل التي تساهم في فهم أوضاع النساء والتحديات التي تواجههن في المجتمع. وبشكل أكثر دقة تركز هذه المقاربة على واقع النساء في المجتمع ومحاولة رصد كل العوامل المساهمة في الإقصاء والتهميش بهدف وضع استراتيجيات وخطط للسير قدما من خلال الانخراط الفعال في المجتمع القروي على وجه التحديد.

مع المقاربة التقاطعية لم يعد بعد الحديث عن نوع واحد من الهيمنة يمارس على النساء، بل تعددت أنواعه وصياغته وأنماطه في المجتمع، بعد أن كان العنف يقوم على الجنس والنوع والدين، في إطار تلك المقاربة التقليدية التي

تحكمها التقاليد والعادات والتي يمكن أن نسميها قيم تقليدية في المجتمع؛ لكن مع التحولات والتغيرات التي مست البنية المجتمعية أصبحت هذه المحددات متجاوزة وتتلاشى مع الزمن وخاصة مع هذا الجيل.

تحاول هذه الورقة العلمية استحضار المنهج الكيفي في فهم أشكال الفعل الديني الممارسة في الأماكن المقدسة، في ظل مقارنة تقاطعية كمقولة تحليلية لمختلف العوامل والتقاطعات التي تحدد واقع المرأة القروية؛ واقع يشترك فيه الرجال والنساء والأطفال والمراهقين... لأنه لا يمكن الفصل بينهما قانونيا وثقافيا، تقول الباحثة خلود السباعي أنه لا يمكن " للمعلومات المسجلة عن النساء هي بالضرورة معلومات حول الرجال أيضا، فدراسة كل منهما تتطلب استحضار الآخر، لذلك يبقى من المستحيل التمييز بين عالم الرجال وعالم المرأة"¹، وفي نفس السياق العلمي والاجتماعي- الثقافي- عبرت عالمة اجتماع فاطمة المرينسي، تقول " حق. إننا نجد الرجال ينظمون عالمهم الرجالي، ولكن لسان حال النساء يقول: نحن نريد أن نكون مع الرجال، أعرف أن ذلك ما تطالب به النساء وهن يرفضن العيش منعزلات، لأن ذلك يرسخ نمط الحياة التقليدية التي يرفضنها"²

تتطلب المقاربة التقاطعية أن نتطرق إلى الطاهرة الدينية في المجتمع القروي من خلال الفعل الديني والطقوس الدينية الممارسة من طرف النساء، كون هذا الموضوع ظاهرة اجتماعية ولا يمكن أن ننظر إليها ونقارنها كموضوع معزول عن السياق الاجتماعي والواقع المعاش، الذي أفرز هكذا ظواهر في المجتمع، إضافة إلى ما تطلبه هذه الظاهرة الاجتماعية من منهج علمي - المنهج الكيفي - يستدعي أن نفكك شفراتها ومضموماتها ورموزها كظاهرة مركبة ومتداخلة مع العديد من العوامل والقضايا والموضوعات.

➤ النساء القرويات :

من خلال هذا العنوان نتساءل عن النساء القرويات؟ وماذا نعرف عنهن؟ وماذا يميزهن؟ في إطار هذه التساؤلات، تطرح مسألة السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي أفرز الظاهرة الدينية بصيغة المؤنث؟ أسئلة وأخرى تطرح نفسها وتساءلنا كباحثين في العلوم الاجتماعية، رغم أن واقع النساء القرويات يعانين من التهميش والاقصاء في مختلف المجالات والأبعاد، " النساء القرويات عندما يطالبن بالحق في التمدرس، فهذه خطوة أولى نحو التغيير والنهوض بوضعيتن، كما أن رغبتن في الحصول على حق وماشية يحقق لهن التحرر من التبعية المادية للزوج والمساهمة بشكل في الدور الاقتصادي عن طريق جني المحصول وتسويقه والتدجين. وبذلك فحاجيات المرأة القروية يمكن أن تجعل منها فاعلة في الجانب الاقتصادي والجانب الحيوي"³

هكذا، فإن الاقتراب من الحياة اليومية للنساء في " الدوار" و " المدشر" و " القرية" بإقليم جرسيف، جماعة رأس لقصر يساهم في كشف الدينامية الممكنة بين بين النساء والمجال في الحياة اليومية، إلى جانب استحضار السياق الاجتماعي والتاريخي لمعرفة المجال المشترك الديني بين الرجال والنساء في أفق الخطاب السوسيولوجي.

➤ الفعل الديني النسائي في الخطاب السوسيولوجي.

¹ خلود السباعي، الجسد الأنثوي وهوية الجندر، لبنان، جداول للنشر والتوزيع، 2011، ص.264.

² فاطمة المرينسي، من الواقع النسائي الراهن إلى التراث، حوار وترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، عيون المقالات، في المسألة النسائية، عدد 10-09، 1987، صص 60-61.

³ إيزابيل جاك، دفاتر النوع، تحت إشراف فوزية الغساني، أفريقيا الشرق، نشر الفنك، المغرب، ص. 47.

إن ساكنة " جماعة رأس لقصر " بإقليم جرسيف، مجال - القبيلة- بالمعنى الانثروبولوجي للكلمة، تغيب فيه الأبنية القاعدية الأساسية لأدنى قسط من الراحة للنساء وللرجال على حد سواء، لكن غياب الماء في المنازل وعدم توفر الطاقة الضرورية للطبخ، يزيد من شقاء المرأة في هذا المجال، فعلى النساء القرويات القيام بهذه الأعمال التي تقلدها منذ القدم¹، لكن يظل واقعهن ومعائنهن مستمرة مع الزمن رغم وصول كل من الماء والكهرباء إلى ساكنة " رأس لقصر "، إلا أن ذلك لم يغير من واقع النساء القرويات من استنزاف طاقتهن الذي يمكن القول عنه غير من أشكاله وأوجهه في نمطه في مغرب اليوم.

من العادة والعرف في المجتمعات القروية عموماً، ومجتمع المدروس واحداً منهم " رأس لقصر " أن جلب الماء والحطب- للطبخ - من مهام النساء، ليبقى جلب الماء في المناسبات- الأعراس- وفي بعض الأحيان الحطب كذلك لنفس الغرض من نصيب الرجال، إلا أن معاناة النساء لا تعرف انقطاعات بل بشكل روتيني تلازمهن المعاناة مع الزمن، إثر وقوع أي عطب في الماء والكهرباء تتجدد المعاناة ومن المفروض أو من واجبهن الاحتفاظ على الآليات والأدوات ووضعهن في مكان آمن لاستحضارها عند الحاجة؛ بمعنى إعطاء الشرعية لهن في مهام جلب الماء رغم التحولات والتغيرات الاجتماعية التي عرفها وضعهن داخل الأسرة والمجتمع في ظل القانون المتعلق بالنساء ضحايا العنف.

إضافة إلى مهام جلب الماء والحطب، هناك مهام وأدوار غير مرئية وغير معترف بها بعد من طرف النظم الاجتماعية والثقافية، كوظائف تتقاضى عليها أجر: من شؤون المنزل، -مع الإشارة إلى أن المجتمع القروي مجتمع يتميز بأسر ممتدة- طبخ وغسل وتنظيف، هذا إلى جانب من النساء اللواتي يساعدن أزواجهن أو إخوانهن أو آبائهن في الأعمال خارج المنزل، لهذا يمكن الحديث عن العمل المزدوج- داخل الأسرة وخارجها- لكن نستحضر أحد الأبحاث الهامة والتي نستعين بها في هذه الورقة العلمية لتوضيح معالم الظاهرة الاجتماعية بصيغة المؤنث، كان لعائلة الاجتماع الراحلة فاطمة المرينسي دور والسبق في إنجاز دراسات سوسيولوجية تهم الشأن الديني للمرأة القروية، ومن بين هذه الأبحاث الميدانية الموسومة " نساء الغرب دراسة ميدانية"، حاولت أن ترصد فيها واقع النساء القرويات وعلاقتهن بالأرض والتنمية والقانون والعرف، تقول " النساء القرويات يعانين من حياة جد صعبة فإنهن يمتلكن رؤية دقيقة لما يمكنه أن يجعل حياتهن سهلة"².

إن تعليم النساء ودخولهن سوق العمل وتحملهن للمسؤوليات لم يتمكن بعد من التخفيف أو إلغاء من الصور النمطية والموروثة بشأن الذكورة والأنوثة، حيث تبرز تلك التناقضات بين الفعل والممارسة على المستوى الأسري والمجتمعي وداخل مؤسسة الزواج التي لا تخلوا من ممارسات العنف يغلب عليها طابع الهيمنة والعنف الرمزي، يتجلى في التناقضات بين المسلكيات والتصورات على مستوى الزوجين وتتجسد في صراع يتخذ أشكالاً عدة ومتنوعة بإمكانها أن تؤدي إلى أزمة لدى الزوجين³، إذ تتجسد أنواع متعددة من الصراعات بينهما والتي غالباً ما تكون فيها النساء في مجتمعنا القروي هي الضحية الأولى نظراً لغياب التطبيق الفعلي والتحليل على نص القانون، رغم أنه مرت أربع سنوات من التطبيق للقانون المتعلق بالنساء ضحايا العنف فالوضع مزال على ما هو عليه. وفي هذا السياق نجد الباحثة في علم الاجتماع عائشة بالعربي

¹ فاطمة المرينسي، نساء الغرب دراسة ميدانية، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1984، ص 87.

² فاطمة المرينسي، نساء الغرب دراسة ميدانية، مصدر سابق، 1984، ص 88.

³ مقاربات، أزواج وتساؤلات، سلسلة بإشراف عائشة بالعربي، مقدمة أزواج وتساؤلات، عائشة بالعربي، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، نشر الفنك، المغرب، ص 8.

تقول " إذا ما عدنا إلى النصوص الدينية، والقانونية والتاريخ والأدب والتمثالات الجمعية، نجد أنفسنا أمام زوجين تتحكم فيهما علاقات السلطة. في مدونة الأحوال الشخصية المغربية، لا تنزع النصوص التي تشرع للعلاقة بين الزوجين نحو التكامل أو التبادل بينهما، ولكنها تقيم وتعزز تراتبية واضحة بين الزوجين على حساب المرأة، وإذا بحثنا في تاريخ الزوجين بالمغرب وققنا على الأخص عند الزواج المختلط الذي تنتمي فيه النساء إلى ثقافة أخرى وحضارة مغايرة، نجد أنفسنا أمام نفس الظاهرة"¹.

لنعد إلى الخطاب السوسيولوجي حول ظاهرة الدينية النسائية في المجتمع القروي؟ وكيف يتعامل الخطاب مع هكذا موضوعات - النساء والفعل الديني- ثيمات- لا بد من تفكيكها لفهم الأثر الاجتماعي والثقافي؟ نزع أنها ظاهرة اجتماعية تتعدد أبعادها وقضاياها المركبة في الآن نفسه؟ إذن، هل يمكن الحديث عن خطاب يميز الفعل الديني النسائي بالمجتمع القروي؟ ما هي الإضافة العلمية والثقافية للخطاب السوسيولوجي؟ ماهي محدوديته تجاه موضوعات النساء والتجربة الدينية؟

➤ النساء والمتخيل الرمزي والمجال الاجتماعي: استنتاجات أولية.

تتجه هذه المقالة، ذات التوجه الميكروسوسيولوجي صوب النساء في المجتمع القروي، بغية تحديد التفاعل بين مختلف الأنشطة التي تقوم بها النساء، سواء تلك التي تحركها الخلفية الدينية، أو باقي الأنشطة اليومية العادية التي ألقت النساء ممارستها.

اذن، كانت مشاركة النساء في مختلف تلك الحركية رهينة أو مشروطة بعدة محددات؛ عامل السن، المكانة التي تحتلها داخل الأسرة، إلى جانب المكانة الاجتماعية، مطلقة/ متزوجة...، كل هذه العوامل تحد من تقليص تحركات المرأة، أو تسمح لها في التحرك داخل المجال المقدس دون قيد أو شرط .

إذا كانت الثقافة المحلية للنساء، كفيلة في أن تعبر لنا عن تصورات وتمثلاتهم حول قضايا مجتمعية، ترتبط بحياتهن الاجتماعية والدينية. صحيح أن المجتمع القروي يعج في ثقافته المحلية، خصوصا فيما يرتبط بثقافة المرأة، تداخل السحر والشعوذة مع الدين والممارسات الدينية، التي غالبا ما تجد المرأة ذاتها في أحقية الفعل والممارسة في أماكن مقدسة تضفي عليها صبغة القداسة والكرامة، وخلال أيام ومواسم محددة تسترعي حضور النساء إلى تلك المجالات المقدسة لممارسة الطقوس الدينية والسحرية. يصبح الضريح والزاوية بالنسبة للمرأة مكان لتفريغ كل الحمولات النفسية والاجتماعية، هو مجال للحكي والبوح بأسرارها بشكل تسمعه كل الزائرات والزوار في قلتهم الذين يخرجون تاركين المجال للنساء، بعدما أن يكون قدمن الذبائح والهدايا، ويهيئن الطعام في مكان قريب جدا من الضريح لتناوله داخله، تقصد النساء الضريح في غالب الأحيان لرفع الشكاوى ضد أي شيء يعارضها في حياتها ولم تستطع الوصول إليه بعد- رغبة في الزواج وجلبه، رفع الحيف عليها-

إذا كانت الأدوار التي منحها المجتمع والثقافة الذكورية للنساء في المجتمع، في غالبيتها كانت تجعل منها في أدوار ثانوية وضعيفة، أي تجعل منها فرد في الهامش وتواجهها لا يشكل إضافة نوعية للمجتمع، فيكون الضريح والزاوية مكانا لاستعادة تلك السلطة المفقودة في المجتمع، وذلك من خلال ممارستها لمجموعة من الأدوار داخل هذا المجال المقدس دون قيد أو

¹ مقاربات، أزواج وتساؤلات، مصدر سابق، ص.11.

شرط، تحكي كل همومها للنساء الزائرات التي تتقاسمن تجربتهن ومعاتنهن المهيمنة عليهن من طرف المجتمع الذكوري، تصرخ بصوت عالي، وتبكي، كما أنها تعيد تمثيل جميع الوقائع والأحداث التي تجعل منها عائقاً أمامها في فرض هيمنتها ومكانتها داخل المجتمع. يظل الضريح مفتوحاً في وجه الزائرات طيلة أيام الأسبوع، وقد يكون يوم الجمعة يوم مناسب للمرأة القروية للذهاب إلى الضريح وتبادل التجارب والخبرات مع نساء من دواوير مختلفة ومتباعدة مجالياً، يكون القاسم المشترك هو المجال المقدس.

يتجسد ويتمظهر فعل النساء بزيارتهم للأضرحة والزوايا في المجتمع المغربي عموماً، والمجتمع القروي تحديداً، في البحث عن الرأسمال الرمزي، رغبة في تدبير حياتها الاجتماعية والاقتصادية دون اللجوء إلى رأسمال مادي من أفراد المجتمع. لأن النساء تدخل الضريح، وتتجهن إلى قبر الولي مباشرة لتقبيله من أربع جهات، وتجعل من كسوته التي يغطي بها أداة لبداية البوح بأسرارها أمام الزائرات للبحث معها عن وصفة علاجية- المقاربة البيوطبية-، نظراً لأنهن خبيرن المعاناة والألم لمدة ليست بقصيرة، بمعنى راكمنا تجربة في إيجاد حلول علاجية بعد المشورة بين كل الزائرات المتعطشات لسماع كل قصة على حدة. كما "مقام الولي يساعد النساء على إثارة شعورهن بالسخط، ويمكنهن من التعبير عن ذلك الشعور وسط نساء أخريات فيعيشن في جو نسائي جماعي، يرشدن بعضهن بعضاً، ويبدن نصائح للاستشفاء والمعالجة"¹.

وقد يتبين أن النساء في ممارستهن لطقوسهن الدينية في المجتمع، غالباً ما تكن بعيدات عن أعين وتتبع مراقبة الناس لهن، ورغم ما قد يوحي بأن المرأة قطعت أشواطاً في تحقيق مكانتها وفرض وجودها داخل المجتمع، إلا أنه مزال هناك في المجتمع من ينظر إلى المرأة كونها ناقصة عقل ودين، رغم أن هذه النظرة تقلصت لكن لا زلنا نجد لها أثراً في العديد من المواقف والمحطات اليومية التي نعيشها، وهنا يمكن أن نستحضر مقارنة النوع الاجتماعي في فهمها الكيفي المتعلق بتلك الممارسة الدينية للمرأة، ترى الباحثة في علم الاجتماع أشهبون زبيدة، أنه "لا ننكر أبداً قيمة المساهمات العلمية التي تناولت قضية المرأة، ولو أنها في قراءتها لما وراء الخطاب، نجد تلك النظرة الذكورية للمرأة ولو من طرف المرأة المفكرة نفسها التي لم تستطيع التخلص من تلك الهيمنة، والتي توجه خطابها مهما حاولت الانعتاق منها، لأنه حينما نجعل من المرأة موضوعاً للبحث فإننا ضمنياً نكرس نفس النظرة التي أقصت المرأة. لماذا؟ لأن وضع المرأة بصفة عامة هو في حد ذاته نسق يشغل كآلة رمزية لإعادة إنتاج الهيمنة الذكورية في كل مكونات المجتمع وعبر كل مؤسساته. فقضية المرأة هي بنيوية بالأساس²، تضيف الباحثة أشهبون أن "مقاربة النوع الاجتماعي هي أداة تفكيكية للعلاقة بين الجنسين وليس التركيز على المرأة فقط، أي أن العلاقة بين الجنسين هي التي تتحكم في وضع المرأة بما يعني أنه كلما كانت العلاقة متساوية كلما تحسنت أوضاع النساء. وبذلك فمقاربة النوع يجب أن تتوجه للرجل كما للمرأة أي أن تركز على كل الجهود المبذولة لتحسين هذه العلاقة على الجنسين معا وليس التركيز على جنس دون آخر"³.

إن هذا التتبع لمسارات والاتجاهات المرأة في الحقل الديني المعقدة والمركبة تتطلب منا أن نسجل على أن هناك حدود فاصلة بين عالم النساء وعالم الرجال إن صح هذا التعبير، ورغم أن هذه الحدود غالباً ما نجدها في تمثيلات وفي معتقد الذين يمتلكون السلطة أو الذين يطمعون في الوصول إليها، ويمكن الحديث في هذا الصدد مع مصطفى حجازي

¹ فاطمة المرنيسي، المرأة ونظام الرموز، المرأة وزيارة الأضرحة، ترجمة فاطمة الزهراء صلاح، أبحاث، العدد 4 و 5 نونبر 1984، ص 57-63.

² زبيدة أشهبون، مقارنة النوع الاجتماعي والجامعة المغربية، حوار محمد الإدريسي، مجلة أفكار، عدد 16 ماي 2017، ص 24-25.

³ مقارنة النوع الاجتماعي والجامعة المغربية، مصدر سابق، ص 25.

على الاستلاب العقائدي الذي يقصد به، " هو أن تعتقد المرأة ان عالمها هو البيت، وأن الزوج والأولاد والأسرة تشكل حدود كيائها. والاستلاب العقائدي، هو في تنمية إمكاناتها كأم وخادم، وطمس كل ما عداها من إمكانات مهنية إنتاجية. الاستلاب العقائدي هو في يقين المرأة بأن جسدها عورة، وبأن هذه العورة يجب أن تستر، من خلال الأب والأخ، والزوج والابن بعدها. وبأن الشرف بالنسبة إليها هو في الحفاظ على هذه السترة. والاستلاب العقائدي هو تبني أسطورة حواء بضعفها واحتيالها، ومكرها، وغمها، حواء مجسدة الأثام والشور ومصدر كل غواية. ويقصد به أيضا، تبني أسطورة الأم المتفائلة في خدمة أولادها وزوجها، تلك التي تتلخص سعادتها في استنزاف ذاتها تحت شعار العطاء"¹.

عموما يمكن القول على أن مع موجات التصنيع والحداثة وما بعد الحداثة برزت في المجتمع قيم جديدة وظواهر اجتماعية، أدت بالفعل إلى تغيير في الممارسة وطرق التدين، ونضيف على أن ما يمكن أن تعتقد النساء الزائرات وهن يجلبنهن من الزيارة (البركة)، كونه يبعث عن المجال المقدس الذي يمكن أن تدخله بدون قيد أو شرط، ويجعل من النساء في أقصى ممارستهن لحريتهن لكونهم يتواجدن لوحدهن مع الولي داخل الضريح، لتتخلص النساء من عبء ثقيل وهي المعاناة النفسية والعاطفية التي تتخلص منها، بفعل صراخها وبكائها بصوت مرتفع داخل المجال المقدس.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين على أن البحث في الظاهرة الدينية بصيغة المؤنث في المجتمع القروي، تتطلب المزيد من تظافر الجهود بهدف التراكم العلمي والمنهجي، من خلال الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، لدراسة هكذا موضوعات ترتبط بالثقافة المحلية والمعيش اليومي، حيث تسترعي الوقوف على السياق-النسق-الاجتماعي والثقافي الذي أفرزها داخل الوسط الاجتماعي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان لوقوفنا على اتنوغرافية البنيات الدينية والمتخيل الرمزي للظاهرة الدينية في ارتباطها بالممارسات والطقوس الدينية للنساء مسألة ساهمت في فهم أليات والمحددات الاجتماعية التي تتمظهر وتشكل في البنيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع القروي عموما، والنساء على وجه الخصوص؛ أدى إلى فهم ممارسات وطقوس النساء في المجتمع القروي.

قائمة الببليوغرافيا:

1. إيزابيل جاي، دفاتر النوع، تحت إشراف فوزية الغساني، أفريقيا الشرق، نشر الفنك، المغرب.
2. خلود السباعي، الجسد الأنثوي وهوية الجندر، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، 2011.
3. زبيدة أشهبون، مقارنة النوع الاجتماعي والجامعة المغربية، حوار محمد الإدريسي، مجلة أفكار، عدد 16 ماي 2017.
4. فاطمة المرنيسي، من الواقع النسائي الراهن إلى التراث، حوار وترجمة فاطمة الزهراء --أزرويل، عيون المقالات، في المسألة النسائية، عدد 10-09، 1987.
5. فاطمة المرنيسي، المرأة ونظام الرموز، المرأة وزيارة الأضرحة، ترجمة فاطمة الزهراء صلاح، أبحاث، العدد 4 و5 نونبر 1984.

¹ مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المجهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط9، 2005، ص. 217.

6. فاطمة المرنيسي، نساء الغرب دراسة ميدانية، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1984.
7. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 9، 2005.
8. مقاربات، أزواج وتساؤلات، سلسلة بإشراف عائشة بالعربي، مقدمة أزواج وتساؤلات، عائشة بالعربي، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، نشر الفنك، المغرب.
9. واقع الحال لجماعة رأس لقصر لسنة 2013.
10. Recensement général de la population et de l'habitat 2014 commun de Ras Laksar, s, 2016

تطور القوة البحرية للسلطة العربية الإسلامية وأهميتها التاريخية من القرن السابع إلى أوائل القرن الثامن الميلادي

يانغ فان: محاضرة وطالبة بسلك الدكتوراه بجامعة صون يات سان، جمهورية الصين الشعبية

yangf22@mail.sysu.edu.cn

الملخص:

يخص هذا البحث موضوع تطور القوة البحرية العربية خلال الفتوحات الإسلامية من القرن السابع إلى أوائل القرن الثامن الميلادي، حيث بدأ بتوطئة تتناول بناء القوة البحرية العربية وحجم تطورها والحروب البحرية التي خاضتها وتأثيراتها، ثم يفصل في التضاربات بين القوة البحرية العربية والإمبراطورية البيزنطية في معركة قبرص ومعركة ذات الصواري وحصار القسطنطينية لعرض الصور التاريخية لتطور القوة البحرية العربية وتقويتها وتدهورها، ثم حلل ولخص الدور والأهمية التاريخية التي لعبتها في الصراع مع قوة الإمبراطورية البيزنطية من أجل الهيمنة على البحر الأبيض المتوسط وفي عملية إقامة إمبراطورية عابرة البحر والقارات، مما يساهم في زيادة فهمنا لما دفع العرب إلى بناء القوات البحرية وحماية الأمن القومي والاستحواذ على الحقوق والمصالح البحرية في مسيرة الخروج من الصحراء ودخول البحر ونتائجها وأهميتها التاريخية.

الكلمات المفتاحية: السلطة الإسلامية، الدولة الأموية، تطور القوة البحرية، الأهمية التاريخية

The development of the naval power of the Arab Islamic authority and its historical importance from the seventh to the early eighth century AD

Abstract: This research concerns the subject of the development of Arab naval power during the Islamic conquests from the seventh century to the early eighth century AD, where it began with a preface dealing with the construction of the Arab naval power and the size of its development and the naval wars fought and their effects, then separates the conflicts between the Arab naval power and the Byzantine Empire in the Battle of Cyprus and the Battle of Mast and the siege of Constantinople to display historical images of the development of Arab naval power and its strengthening and deterioration, then analyzed and summarized the role and historical importance it played in the conflict with the power of the Byzantine Empire from In order to dominate the Mediterranean Sea and in the process of establishing an empire across the sea and continents, which contributes to increasing our understanding of what prompted the Arabs to build naval forces, protect national security, and acquire maritime rights and interests in the process of exodus from the desert and enter the sea, its results and historical importance.

Keywords: Arab Muslim Empire, Umayyad dynasty, maritime power development, historical significance

المقدمة

بعد نشأة الإسلام في أوائل القرن السابع بدأ العرب توحيد شبه الجزيرة العربية وإقامة دولة ذات سلطة، ومع توسع السلطة الجديدة كبرت الفجوة بين الموارد المحدودة وعدد السكان المتزايد في الجزيرة فما لبثوا أن وسعوا بسرعة من وسط شبه الجزيرة نحو جهات الشرق والشمال والغرب، وأقاموا دولة موحدة كبيرة تمتد إلى قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا بعد الانتهاء من سلسلة من الفتوحات البرية والبحرية. وفي عام 655 هزمت القوة البحرية للسلطة العربية الإسلامية في معركة ذات الصواري البحرية للإمبراطورية البيزنطية التي كانت السلطة المهيمنة على البحر الأبيض المتوسط حينئذ وأحرزت السيطرة على غرب البحر وأصبحت قوة تناظر الإمبراطورية البيزنطية في البحر، وفيما بعد مع المرور بحكم الدولة الأموية والدولة العباسية شهدت قوتها البحرية تغيرات مع صعود السلطات وسقوطها. لقد لعبت دورا عظيما في الغزو البحري للسلطة العربية الإسلامية وهيمنتها على العالم، وكان لها أيضا تأثير مهم في تعزيز التجارة الاقتصادية ونشر الحضارة الدينية وتعزيز البناء العسكري وحتى في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية في أوروبا.

الفصل الأول: الدراسات السابقة بخصوص الموضوع

تركز الدراسات المنشورة في مجال توسع السلطة العربية الإسلامية في الميدانين الصيني والأجنبي بشكل عام على الجوانب الثلاثة التالية:

الأول هو تجميع الحقائق التاريخية بصدد توسع السلطة العربية الإسلامية وتحليل الأسباب والأبعاد التاريخية، إذ أولت هذه الأبحاث الاهتمام بعملية توسع العرب نحو الشرق والغرب بعد ظهور الإسلام ودورها التاريخي، وخاصة بأسباب صعود السلطة العربية الإسلامية من القرن السابع إلى القرن الثاني عشر، ومن ضمنها بحث ليانغ وانغ بينغ وشي تسانغ جين عنوانه "أسباب شن العرب الحروب التوسيعية الخارجية في غضون القرن السابع الميلادي" (1999م) وبحث لهي يانغ بعنوان "حول أسباب صعود السلطة العربية" (2008م) شرحا أسباب شن الحروب التوسيعية من قبل السلطة العربية الإسلامية على متن البر والبحر من زوايا الوضع الخارجي والتنمية الاقتصادية والعوامل السياسية والتوسع الديني.

والثاني هو تفاعلات السلطة العربية الإسلامية مع الإمبراطورية البيزنطية وتأثيراتها. ترد غالبا الأبحاث من هذا النوع من الكتب التي تسرد أو تنقد تاريخ العالم أو التواريخ الإقليمية على وجه كامل أو خاص، وتميل إلى استعراض التفاعلات حسب الترتيب الزمني بين العرب والبيزنطة، أو التبادلات بينها والدول المجاورة أثناء إقامة السلطة العربية الإسلامية وتطورها. ومن مؤلفات العلماء الأجانب في هذا الجانب كتاب "تاريخ الإمبراطورية البيزنطية" للعالم فاسيلييف (History of the Byzantine Empire) وكتاب "البيزنطية والفتوحات الإسلامية المبكرة" (Byzantine and the Early Islamic Conquests) بقلم Walter E. Kaegi، وكتاب "الحضارة العربية الإسلامية" بقلم أحمد أمين، وكتاب "تاريخ الشرق الأوسط" لفيشر، ومن المؤلفات الصينية كتاب "تاريخ الدول العربية الكامل" من الكاتب المشهور الصيني نا زونغ، وكتاب "خلاصة تاريخ العالم العربي في القرون الوسطى" لقيو بينغ ده، وكتاب "تاريخ الإمبراطورية البيزنطية" لتشن تشي تشيانغ.

والثالث يخص التفاعلات بين السلطة العربية الإسلامية وأسرة تانغ الملكية الصينية وتأثيرها. يدور هذا النوع من الأبحاث بشكل أساسي حول التبادلات الودية بين أسرة تانغ وداشي (يعني الدولة الأموية)، ويعتقد أن السلطة العربية الإسلامية وإمبراطورية تانغ كلتاهما قدمتا مساهمات عظيمة لحضارات العالم، ومنها أثمار عديدة مركزة على الآثار

الإيجابية والسلبية لمعركة نهر طلاس على أسرة تانغ الملكية في التجارة والاقتصاد والنظام العسكري والسياسة القومية والتبادلات الثقافية، مثل مؤلفة بعنوان "العلاقات الودية بين الصين والجزيرة العربية في العصور الوسطى" لنا تشونغ (1979م)، وبحث معنون بـ "عدة القضايا حول العلاقات بين العرب وإمبراطورية تانغ" (2002م) لوانغ سان بي الذي يرى فيه أن معركة نهر طلاس لها علاقات محدودة مع فتوحات الأسرة العباسية العربية.

أما الرابع هو تأثير الإسلام والحضارة الإسلامية على الأراضي المحتلة خاصة أرض أوروبا حتى العالم أجمعه في غضون فتوحات السلطة العربية الإسلامية. توضح معظم هذه الدراسات الأثر الإيجابي للإسلام والحضارة الإسلامية على الثقافة المحلية وحضارات العالم خلال الفتوحات من منظور التبادل الحضاري، وتعطي تقييماً إيجابياً للإسلام والحضارة المتقدمة التي ابتدعها العرب. على سبيل المثال فسر الباحث H.A.R.Gibb في مؤلفته "Arab-Byzantine Relations Under the Umayyad Caliphate" (العلاقات العربية البيزنطية أثناء حكم الدولة الأموية، 1958م) أن العلاقات العربية البيزنطية في ظل الخلافة الأموية هي علاقة التعادي والتجاذب المتناقضة، ورأى دوان قوان تشيانغ في رسالته للماجستير المعنونة بـ "العلاقات العربية البيزنطية المبكرة (في القرنين السابع والثامن)" (2014م) أن الحضارة العربية الإسلامية تشكلت في ظل الحضارة البيزنطية، وأن تطورها وتقدمها في الأجيال اللاحقة يعود إلى فضلها.

وبعد تصفيف نتائج الأبحاث العلمية حول توسع السلطة العربية الإسلامية منذ القرن السابع يلاحظ أن لها شقوق تتمثل في الآتي: أولاً محدودية المصادر التاريخية نسبياً فمعظمها تأتي باللغة الإنجليزية أو الصينية، ناقصة ما باللغة العربية. ثانياً أحادية منظور البحث، فيأتي معظمها انطلاقاً من منظور أسرة تانغ أو الإمبراطورية البيزنطية فقط وقليلاً ما من منظور السلطة العربية الإسلامية لعرض أنشطتها التوسعية وتقييم وأهميتها. ثالثاً نقصان أبحاث خاصة في جهات بناء البحرية والمعارك البحرية وحماية الحقوق والمصالح البحرية وتشكيل المفاهيم البحرية وما إلى ذلك خلال عملية التوسع العربي الإقليمي.

صنف هذا البحث تطور القوة البحرية العربية في عملية الفتوحات الخارجية من القرن السابع إلى أوائل القرن الثامن الميلادي، إذ بدأ بمقدمة تتناول بناء القوة البحرية العربية وحجم تطورها والحروب البحرية التي خاضتها وتأثيراتها، ثم يفصل في التضاربات بين القوة البحرية العربية والقوة البيزنطية البحرية في معركة قبرص ومعركة ذات الصواري وحصار القسطنطينية لعرض الصور التاريخية لتطور القوة البحرية العربية وتقويتها وتدهورها، ثم حلل ولخص الدور والأهمية التاريخية التي لعبتها في الصراع مع قوة الإمبراطورية البيزنطية من أجل الهيمنة على البحر الأبيض المتوسط وفي عملية إقامة دولة عابرة البحر والقارات، مما يساهم في زيادة فهمنا لما دفع العرب إلى بناء القوات البحرية وحماية الأمن القومي والاستحواذ على الحقوق والمصالح البحرية في مسيرة الخروج من الصحراء ودخول البحر ونتائجها وأهميتها التاريخية، وتعود لنا بقيمة مرجعية معينة في بناء القوة البحرية الصينية.

الفصل الثاني: بناء القوة البحرية العربية وتطورها

2.1 بناء القوة البحرية العربية

إن بناء البحرية العربية كان مرتبطاً وثيقاً بالفتوحات العسكرية المبكرة في الجزيرة العربية. في الثلاثينيات من القرن السابع دخلت بلاد فارس والإمبراطورية البيزنطية هدنة مؤقتة بعد الحروب المتتالية، وأخذ العرب الذين كانوا يعيشون في

حافة المناطق الحربية يقومون بعمليات عسكرية للتوسع إلى الخارج من أجل ضمان أمنهم ومصالحهم، فهزموا الإمبراطورية الفارسية بعد عدة سنوات من الفتوحات واستولوا على أرضي سوريا ومصر المهمتين من يد الإمبراطورية البيزنطية. وابتداء من عام 639 شاع عبد الله بن سعيد والي مصر آنذاك يبني البحرية العربية على خط البحر الأبيض المتوسط الجنوبي متخذاً ميناء الإسكندرية وجزيرة رودا مقراً لها من أجل تعزيز إنجازات الفتوحات وحد الجيش البيزنطي من إغاراته على الأرض من البحر. وفي الوقت نفسه بدأ معاوية والي سوريا آنذاك يكون قوات بحرية على خط البحر الأبيض المتوسط الشرقي بأمر الخليفة عثمان ويستغل أحواض السفن التي تخلت عنها الإمبراطورية البيزنطية في عكا وصور وأماكن أخرى لصناعة سفن حربية¹. وخلقت البحرية العربية في هذه الفترة "ظرفاً أساسياً لضمان أمن الخلافة والتوسع إلى الخارج" (برنارد لويس، 1979م، ص 129).

على الرغم من أن العرب ينتمون إلى البدو الخارجين من الصحراء كانت لدى سكان جنوب شبه الجزيرة العربية خبرة وافرة في بناء السفن ومزاولة التجارة البحرية بين البحر الأحمر والمحيط الهندي قبل ظهور الإسلام²، و"تم اندماج رقعة الشرائط الطويلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط في حدود الأراضي العربية بعد فتح سوريا ومصر، وكونت الموانئ البحرية وسكان الملاحة البحرية في هذه المناطق الأساس المتين لإنشاء الأسطول العربي" (برنارد لويس، 1979م، ص 129)، خاصة السوريين من الأصل اليوناني فأصبحوا أعضاء رئيسية في طاقم أسطول معاوية بخبراتهم الوافرة في الإبحار بطبيعة الحال³، فمهد هؤلاء السكان المحليون ذوو المهارات البحرية وخبرة بناء السفن الأساس لبناء البحرية العربية من حيث الأيدي العاملة والتقنية.

2.2 تطور البحرية العربية وتقويتها

شهدت القوة البحرية العربية التطور والتوسع بعد تأسيسها سواء بسبب الدفاع السليبي أو الهجوم المبادرة خاصة بعد ابتلاء عدة المعارك البحرية وذلك يتمثل في زيادة عدد السفن وتنوع أشكالها وتقدم فنون المحاربين الملحوظ، أما الأسطول البحري العربي فأصبح له ثلاث مجموعات وهي الشرقية والجنوبية والغربية، الأولى والثانية سابقتها القوات البحرية السورية والمصرية، والثالثة كوّنها العرب في تونس بعد فتح شمال إفريقيا لعبور مضيق جبل طارق وفتح إسبانيا⁴. من أجل تسريع بناء البحرية العربية، شيدت أحواض السفن لبناء السفن الحربية المختلفة في موانئ مهمة وانتشرت على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثل الإسكندرية ورودا وتونس وعكا وصور. لجاء في سجل أن الجيش الإسلامي امتلك 1700 سفينة حربية إلى حد عام 653 وبلغت تكلفة بناء السفن في مصر وحدها 7000 دينار سنوياً⁵. اتبعت السفن الحربية العربية طراز السفن الحربية البيزنطية بل زاد ارتفاع سطحها الأمامي لتثبيت المنجنيقات الحربية لرفع قوتها الهجومية رفعا كبيراً، بالإضافة إلى ذلك كانت واضحة التصنيف متنوعة الأشكال بما فيها السفن المخصصة للقتال

¹ محمد شعبان أيوب، تاريخ مؤسسة البحرية الإسلامية،

<https://www.aljazeera.net/turath/2020/11/17/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%AA>

² برنارد لويس، ترجمة بما شيان، العرب في التاريخ، دار النشر للعلوم الاجتماعي [D]، 1979م، ص 129.

³ David Nicolle: *The Great Islamic Conquests AD 632-740*, Oxford: Osprey Publishing, 2009. P57

⁴ دوان جوان تشيانغ، دراسة للعلاقات العربية البيزنطية المبكرة (بين القرن السابع والقرن الثامن)، جامعة قوانغشي العادية [D]، 2014م

⁵ لويس ارشيبالد: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ترجمة: أحمد محمد عيسى، القاهرة 1960، ص 116

(الشيئي)، والسفن الهجومية النشطة (الطرائد)، والسفن لإطلاق النار (الحراقة) وسفن الترمين المخصصة لنقل الإمدادات¹، وكانت هذه السفن المتنوعة تتولى المسؤولية الواضحة على حدتها وتتعاون بعضها مع البعض أثناء المعارك وتتمكن من إلحاق العدو بضريرة قوية.

كانت البحرية العربية تمتاز بوجود الملاك الكامل والعلمي نسبيا وتتألف من القوادر والجنود والبحارة والفنيين، لثم تجنيد البحارة ذوي الخبرة الملاحية إليها من مصر وسوريا وكذلك من اليمن وعمان في جنوب شبه الجزيرة وشرقها، بالإضافة إلى عدد كبير من الجنود يستقرّ في قواعد ساحلية ذات أهمية استراتيجية على البحر الأبيض المتوسط وقاية من الغارات البيزنطية من البحر. وكانت تقلّد البحرية البيزنطية تقنيا وتكتيكيا في هذه الفترة من جهة ومن جهة أخرى تطور خصائصها الخاصة. على سبيل المثال كان مُجَدِّفوها متطوعين مدفوعي الأجر غير العبيد كما هو الحال في البحرية البيزنطية، غير أن سفنها الحربية أصلح من السفن البيزنطية صيغة، إذ كان العرب مضطرين إلى تطوير تكنولوجيا بناء السفن وإصلاحها بسبب نقصان المواد الخام اللازمة في المناطق التي تقع فيها أحواض السفن مثل الأخشاب الصلبة الكبيرة والمعادن الحديدية، ومن أجل توفير تكاليف المواد وزيادة المزايا الفنية أيضا. وبحلول منتصف القرن الثامن أصبحت هذه السفن الحربية ملفوفة بالقطن الرطب لحمايتها من أخطار السلاح الحارق "النار اليونانية" الذي استخدمه البيزنطيون.² وتعتبر كل هذه الإصلاحات التقنية تدابير ضرورية للتعويض عن نقص المواد الخام وتقليل الخسائر.

2.3 الدور المهم الذي تلعبه القوة البحرية العربية

فيما يلي الدور المهم الذي تلعبه القوة البحرية العربية في عملية الفتوحات الإسلامية حسب الفقرات السابقة:

الأول، من منظور طريق غزوات الدولة الإسلامية، تمكنت القوة البحرية من التعاون الوثيق مع القوة البرية لتحقيق توسع سريع على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط؛ والثاني، من منظور عمليات النقل العسكرية، كانت للقوة البحرية قدرة على تحريك القوات البرية بأكثر سرعة إلى المدن الرئيسية على ساحل البحر الأبيض المتوسط نظرا للتسهيلات الانتقالية في البحر مما يعزز سرعة الفتوحات وكفاءتها؛ والثالث، تقدر القوة البحرية على أن تلعب دورا حاسما في الاستيلاء على الجزر المهمة في البحر الأبيض المتوسط أثناء الفتوحات البحرية مثل احتلال قبرص والجزر الأخرى التي كانت تحتلها الإمبراطورية البيزنطية، مما وضع أساسا لتحقيق السيطرة على الطرق البحرية المهمة؛ والرابع، كانت التجارة والقوة البحرية تساعد بعضهما البعض، وكانت الممرات التجارية لا تخلو من حماية القوة البحرية، كما قدم ازدهار التجارة مساهمة كبيرة في زيادة القوة المتنامية للدولة الإسلامية.

الفصل الثالث: المعارك المهمة للبحرية العربية

بعد عدة سنوات من البناء والتطوير على المرحلة الأولى في مصر وسوريا نمت البحرية العربية تدريجيا لتصبح قوة بحرية قادرة على منافسة البحرية البيزنطية وتوفير الظروف الأساسية لحماية الأمن القومي للخلافة والتوسع في البحر

¹ محمد شعبان أيوب، تاريخ مؤسسة البحرية الإسلامية،

<https://www.aljazeera.net/turath/2020/11/17/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE->

<https://www.aljazeera.net/turath/2020/11/17/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE->

<https://www.aljazeera.net/turath/2020/11/17/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE->

² David Nicolle: The Great Islamic Conquests AD 632-740, Oxford: Osprey Publishing, 2009.P57-58

الأبيض المتوسط. ويمكن تقسيم هجوم البحرية العربية على الإمبراطورية البيزنطية إلى ثلاث مراحل، الأولى استيلاء على جزر البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشرقية، والثانية مهاجمة عاصمتها القسطنطينية والسيطرة عليها، والثالثة احتلال شمال إفريقيا ودخول أوروبا والسيطرة على سواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والغربية. وخلال التوسع البحري للإمبراطورية العربية، الذي دام أكثر من مائة سنة، أظهرت عدة حروب بحرية مهمة بشكل واضح مسيرة نهج البحرية العربية في الحجم وقدرة القتال والتعاون.

3.1 المعارك للاستيلاء على قبرص

تعتبر الفترة من عام 649 إلى عام 655 مرحلة مهمة استولت فيها البحرية العربية على جزر البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشرقية، وذلك يأتي العرب بظروف صالحة لإنشاء قواعد بحرية في البحر تساعد على مهاجمة الإمبراطورية البيزنطية. فالاستيلاء على جزيرة قبرص أول معركة للبحرية العربية، وقبرص كانت واحدة من أهم القواعد ذات الاستراتيجية للبحرية البيزنطية في شرق البحر، واستيلاء العرب عليها لا يفيدهم في استغلال قاعدتها الأصلية فحسب بل في كونه جسرا إلى القسطنطينية.

في عام 649 وصل إلى معاوية الإذن من الخلافة بمهاجمة قبرص بعد مطالباته إليه، فهاجمها الأسطول العربي المكون من 177 سفينة حربية تحت قيادته واحتل عاصمتها من غير مقاومة كبيرة، وتحيز كمية كبيرة من الغنائم ووقع معاهدة صلح مع ملك قبرص فيها تعهد الملك بدفع جزية سنويا قدرها 7200 غملة ذهبية للخليفة وبإبلاغ العرب بالأنشطة العسكرية البيزنطية.¹

وفي العام التالي بعد الاستيلاء على قبرص هاجم الأسطول السوري للبحرية العربية جزيرة ألفارد، وتم طرد البيزنطيين من الموانئ الأفريقية بحلول عام 652. وفي عام 654 نهب العرب رودس وحتى باعوا أجزاء محطمة من تمثال هليوكليس للمهود.² كان الاستيلاء على قبرص أول انتصار للبحرية العربية في الحرب البحرية، حصلت فيه على قاعدة ذات استراتيجية مهمة وزمام السيطرة على ممرات بحرية خاضعة، وتحدثت هيمنة الإمبراطورية البيزنطية في البحر و"خلق العرب عصرا جديدا من الهجمات البحرية العربية" (بان يوينغ، 2008م، ص 7)، كما أفعم المسلمون بثقة قوية في تنفيذ الحرب البحرية ومهاجمة القسطنطينية.

3.2 معركة ذات الصواري

كانت معركة ذات الصواري³ التي حدثت في عام 655 أكبر معركة بحرية حجما بين السلطة العربية الإسلامية والإمبراطورية البيزنطية، حيث هزمت البحرية العربية الأسطول البيزنطي بسفن أقل عددا من خصمها وهز سيادة الإمبراطورية البيزنطية في شرقي البحر الأبيض المتوسط إلى حد بعيد.

إن استيلاء البحرية العربية على الجزر البحرية ضمن قبرص وكوس ورودرس وغيرها أفرض قوة الإمبراطورية البيزنطية في شرقي البحر ضربة خطيرة وشكل تهديدا كبيرا للقسطنطينية، لذلك ما لبث إمبراطور الروم قسطنطين الثاني (كونستانتين

¹ الطبري، تاريخ الطبري: 4/258

² J. J. Saunders: A History of Medieval Islam, Routledge, 1965. p.60.

³ معركة ذات الصواري، تُرجمت إلى "dhu-al-Sawār" في اللغة الإنجليزية

الثاني، متولى العرش من 641م إلى 668م) أن قاد الأسطول البيزنطي بذاته عام 655 في معركة بحرية عظي على خارج ساحل ليكنيا من أجل طرد المسلمين،¹ رده الأسطول السوري المصري المشترك تحت قيادة معاوية وعبد الله وجرى المعركة العنيفة بين الجانبين على ساحل فينيكس. وعلى رغم قلة عدد السفن الحربية العربية الذي يبلغ 200 تقريباً بينما يصل عدد سفن خصمها إلى 700-1000²، اتخذت أسلوب القتال بالقرب وربط السفن، فعندما اقتربت سفنها من سفن العدو أرسلت جنوداً إلى البحر لربط سفنها بسفن العدو بالحبال عشرة عشر أو عشرين عشرين، ثم قفز الجنود العرب إلى سفن الخصم للقتال بالأسلحة الأبيض بعد أن خاض الجانبان في معارك شرسة بعيدة المسافة بوسيلة رمي السهام والحجارة، وانتهت المعركة بهزيمة البيزنطيين الساحقة حتى كاد قسطنطين الثاني يُأسر، وتعرضت البحرية البيزنطية لضربة قوية وخسائر فادحة لكن لم تدمر بالكامل.

تمثل معركة الصواري المستوى العالي للقوات البحرية العربية الناشئة والفنون القتالية البحرية الناضجة بشكل متزايد وقدرات الإدارة العسكرية لقادة البحرية، كما عزز الانتصار عزيمة الجيش وثقته وزاد خبرته القتال على سطح البحر ووضع الأساس لحصار القسطنطينية لاحقاً.

3.3 حصار القسطنطينية

لا يعني حصار القسطنطينية معركة واحدة بل يشمل مجموعة الحروب التي تحتوي على ثلاث حصارات بحرية كبرى قام بها العرب إزاء العاصمة البيزنطية القسطنطينية بعد تأسيس الدولة الأموية، وأطلق على الحصار الثاني باسم "حرب السنوات السبع" من قبل المؤرخ البيزنطي الأيرلندي الشهير جون باجنيل بوري نسبة إلى مدتها أي سبع سنوات.³

بعد معركة ذات الصواري حدثت الحرب المحلية من أجل السلطة في دولة الخلافة، ولم يجد العرب وقتاً لشأن المزيد من الهجمات على البيزنطة، بينما كانت الإمبراطورية البيزنطية في حالة الهدنة المؤقتة مشغولة في الشؤون الغربية فدخل الجانبان فترة قصيرة من التكيف. وبعد أن تولى معاوية الخلافة الأموية أنهى العرب الهدنة مع الإمبراطورية البيزنطية عام 668 وبدأوا المهاجمة عن طريق البر والبحر ووصلوا إلى كزيكوس المواجهة للقسطنطينية في شتاء ذلك العام، ثم عسكر الجنود العرب هناك وشنوا هجوماً شرساً على القسطنطينية في الربيع التالي، لكن فشل هذا الحصار فأمر معاوية بانسحاب القوات في صيف عام 669. مع ذلك يعد هذا الحصار أول محاولة للجيشين البري والبحري أن يتعاونوا في القتال ومهد السبيل الواقعي إلى تعديل تكتيك الهجوم للبحرية العربية.

شن العرب الحصار الثاني للقسطنطينية أي حرب السنوات السبع ابتداءً من عام 673 إلى عام 679، إذ تبنى الأسطول العربي تكتيك القتال الطويل الأجل عن البعد بعد أن شيدوا قواعد عسكرية على أهم الجزر المفتوحة في البحر الأبيض المتوسط، حيث يطلق الأسطول في الربيع لفتح الأماكن البعيدة ويرجع في الصيف لمحاصرة القسطنطينية والمناطق البحرية المحيطة بها وبعده يعود إلى القواعد العسكرية في الخريف ويستريح ويستعد في الشتاء ليعيدوا القتال في العام التالي، مضافاً إلى نقل الجنود والإمدادات إلى القواعد العسكرية بواسطة السفن من مسافة بعيدة، بما مكّنهم من تنفيذ هجمات مستمرة على القسطنطينية وإيقاع البيزنطيين في غاية المعاناة واليأس. واستمرت هذه الحالة حتى عام 678 باتت

¹ جورج أوستروجرسكي، تاريخ الدولة البيزنطية، ترجم بثن تشي تشيانغ، دار تشينغهاي للنشر الشعبي، 2006م، ص 91

² الطبري، تاريخ الطبري، ج، ص 2870

³ فيليب حتي، تاريخ العرب، ترجم بما جيان، بكين، الصحافة التجارية، 1971م، ص 183.

البحرية البيزنطية تستغل النار اليونانية¹ التي تعتبر سلاحاً قوياً نافعا اخترعه المهندس المعماري اليوناني كالينيكوس في مهاجمة الأسطول العربي فقهره وأجبره على التراجع، لكن ما نجا الأسطول العربي المنسحب من عاصفة وهو بقرب ساحل بامفيليا سوى عدد قليل من سفنه، فالصدمة قاتلة لذا أضطر الخليفة معاوية إلى توقيع عقد لمدة ثلاثين سنة مع الإمبراطورية البيزنطية ووافق على دفع 3000 قطعة من الذهب لإمبراطورها سنوياً بالإضافة إلى 50 أسيراً و50 حصاناً.² إن حرب السنوات السبع خطوة مهمة بالنسبة للبحرية العربية في إجراء حرب بحرية استكشافية على الرغم من أنها لم تحقق الأهداف المحددة، وأثبتت حرب السجّال هذه التي استمرت سبع سنوات صحة تكتيك القتال المشترك بين الجيشين البحري والبري وقدرتهما على خوض معارك بحرية طويلة المدة بعيدة المسافة وتفوق القيادة والإدارة.

إثر توفي الخليفة معاوية عام 680 تورطت الدولة الأموية في اضطراب سياسي وبعد إخماد الحرب الأهلية بدأت الخلافة الموحدة عملية الفتوحات الجديدة، إذ تقدم العرب نحو الغرب من مصر واكتسحوا المغرب على ساحل البحر الأبيض المتوسط واخضعوا المناطق الإفريقية الشمالية كلها حتى شبه الجزيرة الإيبيرية ثم توقفوا أخيراً عند بلاد الغال في جنوب فرنسا بعد محاولة الهجوم عليها، ونحو الشرق وصلوا إلى نهر آمو داريا واستولوا على السند الواقعة في الحوض الأسفل من نهر السند، ونحو الشمال شنّوا هجوماً شرساً بهدف الاستيلاء على الإمبراطورية البيزنطية التي تلفظ أنفاسها الأخيرة، وجاء بعد ذلك الحصار الثالث للقسطنطينية في عام 717 و718، الذي نفذته الدولة الأموية، فأرسل الخليفة سليمان أسطولاً بحرياً مكوناً من 1800 سفينة³ بقيادة شقيقه الأصغر مسلمة للهبوط على ساحل مرمرة بينما تقدم هو والجيش عن طريق البر إلى سيليزيا لإجراء الهجوم على العاصمة البيزنطية بريا وبحرياً في آن واحد،⁴ في مواجهة هذه الحالة استخدم الإمبراطور البيزنطي ليو الثالث "النار اليونانية" من جديد وأمر بسد القرن الذهبي بسلاسل حديدية ضخمة لمنع الأسطول العربي، وبعد عسكرة القوة العربية خارج المدينة على مدار سنة ما نجح مسلمة وجيشه في تدمير القسطنطينية حين كادت البحرية العربية تستنزف بمخالب البرد والمجاعة والطاعون، وكادت يقضى عليها كلياً بالعواصف أثناء الانسحاب في وقت لاحق.⁵

وبعد الحصار الثالث للقسطنطينية منيت القوات الحية للبحرية العربية بخسائر فادحة تعجزها عن مخاصمة القوة البحرية البيزنطية والسيطرة على شرقي البحر الأبيض المتوسط، ومع ذلك فإن الفتح الناجح للسلطة العربية الإسلامية على الجبهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط أبقاها تحت سيطرتها، مما قسم البحر الأبيض المتوسط إلى قسمين غربيين في أيدي المسلمين وشرقيين تحت حكم البيزنطيين،⁶ من ثم لم يعد البحر الأبيض المتوسط الذي كان يُعرف أصلاً باسم "البحر الروماني" آنذاك بحيرة حصرية في حدود الإمبراطورية البيزنطية.

الخاتمة: الأهمية التاريخية لتطور القوة البحرية العربية

¹ جورج أوستروجرسكي، تاريخ الدولة البيزنطية، ترجم بتشن تشي تشيانغ، دار تشينغهاي للنشر الشعبي، 2006م، ص 97

² جورج أوستروجرسكي، تاريخ الدولة البيزنطية، ترجم بتشن تشي تشيانغ، دار تشينغهاي للنشر الشعبي، 2006م، ص 97

³ الطبري، تاريخ الطبري: 6/531ص

⁴ جورج أوستروجرسكي، تاريخ الدولة البيزنطية، ترجم بتشن تشي تشيانغ، دار تشينغهاي للنشر الشعبي، 2006م، ص 168-169.

⁵ الطبري، تاريخ الطبري: 2/1314-1317ص

⁶ بان يو بينغ: دراسة عن الصراع العربي والبيزنطي من أجل الهيمنة في البحر الأبيض المتوسط وأهميته التاريخية بين القرن السابع والقرن الثامن، جامعة نورث إيست نورما [D]، 2008م.

إن تنمية القوة البحرية العربية من الصفر وتعزيزها إلى قوة قادرة على منافسة البحرية البيزنطية المهيمنة على البحر الأبيض المتوسط حينذاك هي إجراءات مهمة للعرب الذين خرجوا من الصحراء من أجل الدفاع عن أمنهم القومي وتوسيع أراضيهم البحرية، وكذلك محاولة نافعة لهم للاستقرار في حدود البحر والسيطرة على الممرات البحرية وتطوير الاقتصاد الوطني وحماية مصالحهم الخاصة.

1. تنسب نشأة القوة البحرية العربية وتطورها إلى حاجة الدفاع عن أمن المناطق الساحلية والحاجات العسكرية للفتوحات الخارجية خلال فترة الخلافة الراشدة، وقد خضعت فعاليتها للتغيير من الدفاع السلبي إلى الهجوم الإيجابي، وقدمت مساهمات في إحراز زمام غربي البحر الأبيض المتوسط بعد مخاصمة الإمبراطورية البيزنطية الدولة البحرية العظمى في وقته المستمرة قرناً وخوضها في الحروب عبر البحر متعاونة مع الجيش البري والاستيلاء على الأراضي البيزنطية، كذلك في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في توسيع الأراضي عبر البحر والسيطرة على الممرات البحرية تدريجياً حتى أصبحت السلطة العربية الإسلامية إمبراطورية عظيمة عابرة البحار والقارات.

2. الاهتمام بالقوة البحرية وتطورها من قبل الخلافة الراشدة والدولة الأموية يعد تجسيدا شاملاً للعرب الذين خرجوا من الصحراء من أجل توسيع أراضيهم البحرية وقهر دولة العدو في البحر والسيطرة على الممرات البحرية وحماية المصالح البحرية، وكذلك يعكس تقدمات تدريجية وناضجة لمعارف العرب حول الموارد البحرية والأمن البحري والحقوق والمصالح البحرية.

3. كانت تنمية البحرية العربية وتوسعها تنتفع مباشرة بالنظام السياسي المستقر الموحد والمستوى الاقتصادي المتري والنظام الاجتماعي المتماشي مع تطور العصر في عملية فتوحات الخلافة الراشدة والدولة الأموية، كما استمدت البحرية العربية في سياق المعركة الطويلة الأمد مع البحرية البيزنطية من خصمها في ميادين أساليب الإدارة العسكرية الناضجة والاستراتيجيات القتالية وتكنولوجيا الملاحة والسفانة من أجل رفع قدرتها القتالية فنا ومستوى، الأمر الذي حفز بشكل غير مباشر تطوير الصناعات الأخرى وتقديمها مثل السفانة والملاحة والخرطة غيرها.

4. اكتسبت القوة البحرية العربية النامية الهيمنة البحرية للإمبراطورية العربية في البحر الأبيض المتوسط، وحطمت الوحدة الاقتصادية والثقافية المتواجدة في البحر في الوقت نفسه. من الجهة الاقتصادية قطع الصراع البحري العربي البيزنطي الاتصالات الموجودة بين العالم الغربي (تقصد أوروبا) وعالم البحر الأبيض المتوسط، وعرقلت الروابط التجارية الأصلية فيه بعد سيطرة العرب على الطرق البحرية في غرب، ما اضطرَّ الغرب إلى تطوير الاقتصاد على نمط الاكتفاء الذاتي، ومن الجهة الثقافية جلبت الفتوحات العربية لأوروبا دين الإسلام والثقافة الإسلامية ما أحدث تغيرات كبيرة عليها في مجالات الدين والثقافة والعادة المعيشية الأحادية، و"تمشياً مع إنشاء عالم إسلامي جديد انفجرت وحدة البحر الأبيض المتوسط إلى الأشلأ".¹ (بان يوينغ، 2008م، ص 18)

لائحة المراجع:

أ- اللغة العربية:

[1] الطبري: تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، 1977

¹ بان يوينغ: دراسة عن الصراع العربي والبيزنطي من أجل الهيمنة في البحر الأبيض المتوسط وأهميته التاريخية بين القرن السابع والقرن الثامن، جامعة نورث إيست نورما [D]، 2008م.

- [2] العدوي، إبراهيم: الأساطيل العربية في البحر الأبيض المتوسط، مكتبة النهضة بمصر، 1957
- [3] أول أسطول بحري في الإسلام، به فتحت جزيرة قبرص بقيادة معاوية بن أبي سفيان في عهد الخليفة عثمان بن عفان،
<https://awtanpost.net/post>
- [4] لويس ارشيبالد: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ترجمة: أحمد محمد عيسى، القاهرة، 1960م
- [5] محمد شعبان أيوب: تاريخ مؤسسة البحرية الإسلامية،
<https://www.aljazeera.net/turath/2020/11/17/>
- [6] محمد ياسين الحموي: تاريخ الأسطول العربي، فواد هاشم الكتي، 1945
- [7] عبد السلام الجعماطي: دراسات في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحار بالغرب الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2017م
- [8] عبد العزيز بن عبد الله: الأساطيل العربية الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط المعروف بالبحر الشامي والعربي،
<http://www.group73historians.com/>
- [9] نور سعد محسن: البحرية الإسلامية ودورها في محاولات فتح القسطنطينية خلال العصر الأموي 41-132هـ/661-750م، نور بولك، 2012م
- ب- اللغة الأجنبية:
- [10] Angus Konstam: Byzantine Warship VS Arab Warship, 7th-11th centuries, Osprey Publishing 2015
- [11] David Nicolle: The Great Islamic Conquests AD 632-740, Oxford: Osprey Publishing, 2009. P57-58
- [12] J.J Saunders: A History of Medieval Islam, Routledge, 1965
- [13] إدوارد لوتواك: الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية البيزنطية، دار النشر الأكاديمي للعلوم الاجتماعية (الصين)، 2018م
- [14] جورج أوستروجرورسكي: تاريخ الدولة البيزنطية، ترجم بتشن تشي تشيانغ، دار تشينغهاي للنشر الشعبي، 2006م
- [15] برنارد لويس، ترجمة بما شيان: العرب في التاريخ، دار النشر للعلم الاجتماعي، 1979م
- [16] تساو زيكون: تقرير عن الكتاب ((الجغرافيا والتكنولوجيا والحرب: دراسات في التاريخ البحري للبحر الأبيض المتوسط 649-1571م)) من جون بريور، مراجعة التاريخ العالمي، العدد 9، ص 272-369
- [17] تشن تشي تشيانغ: التاريخ العام للإمبراطورية البيزنطية، مطبعة أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية، 2013م
- [18] تشنغ تشون: الفكر العسكري للإمبراطورية العربية، بحوث التاريخ العسكري، العدد 3، ص 119-123، 2003م
- [19] دوان قوان تشيانغ: دراسة للعلاقات العربية البيزنطية المبكرة (بين القرن السابع والقرن الثامن)، رسالة ماجستير، جامعة قوانغكسي العادية، 2014م
- [20] ها تشوان آن: العالم الإسلامي الكلاسيكي، دار نشر الشباب الصينية، 1998م
- [21] ها تشوان آن: تاريخ دول الشرق الأوسط (610-2000م): تاريخ دول الخلافة، دار نشر تيانجين الشعبية، 2016م
- [22] جيانغ تشن قوو: التأثير التاريخي للقوة البحرية على صعود روسيا وسقوطها، قضايا الاشتراكية العالمية المعاصرة، العدد 4، ص 60-80، 2012م
- [23] ليانغ وانغ بينغ، شي تسانغ جين: أسباب العرب لشن حروب التوسع الخارجي في القرن السابع، قانسو للعلوم الاجتماعية، مجموعة الدراسات 1999م

- [24] ليو شين هوا، وانغ لي جيان: دراسة مقارنة لفكر ماهان وكوربيت حول القوة البحرية، الأمن والشؤون البحرية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، العدد الـ 1، ص 70-87، 2018م
- [25] بان يو بينغ: دراسة عن الصراع العربي والبيزنطي من أجل الهيمنة في البحر الأبيض المتوسط وأهميته التاريخية بين القرن السابع والقرن الثامن، رسالة ماجستير، جامعة نورث إيست نورما، 2008م
- [26] وي فانغ: التوسع البحري والملاحية في السلطة العربية الإسلامية، مجلة جامعة بينتشو، ص 17-19، مارس 1996م
- [27] فيليب حتي، تاريخ العرب، ترجم بما جيان، بكين، الصحافة التجارية، 1971م
- [28] يانغ جين سن، نبذة تاريخية لصعود القوة البحرية الكبرى وسقوطها، دار نشر المحيط الصينية، 2014م

مستقبل السلم الدولي في ظل تنامي النزاعات والحروب الداخلية

مهند عبدالواحد النداوي: كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، العراق_ بغداد

E-mail: a_muhand55@yahoo.com

الملخص:

يعد الحفاظ على الامن والسلم الدولي من اهم مهام المنظمات الاقليمية والدولية، ونتيجة تزايد حدة النزاعات والحروب الداخلية سيما منذ بدايات العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، ولاسباب وعوامل عدة مما افضى الى تهديد السلم والامن الدوليين، ونظراً للدور المهم الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية في الحد من تلك النزاعات والحروب واثارها المدمرة على الصعد الداخلية والاقليمية والدولية، فقد اشار العديد من فقهاء القانون الدولي الى ضرورة تدخل التنظيمات الدولية والاقليمية في النزاعات والحروب المسلحة حتى ولو كانت على الصعيد الداخلي.

وتوصلت الدراسة اثناء دراسة مستقبل السلم الدولي في ظل تنامي النزاعات والحروب الداخلية الى استنتاجات عدة، من أبرزها: تزايدت الدعوات منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، الى الاستعانة بالمنظمات الإقليمية في مجال تسوية النزاعات المسلحة، سيما الداخلية ذات الطابع الدولي، وحاولت التنظيمات الاقليمية والدولية، الى استخدام اية وسيلة في سبيل تسوية الحروب والنزاعات المسلحة، حتى ولو كانت تشتمل على استخدام القوة المسلحة، ومن أبرز التحديات التي تواجه القانون الدولي الانساني اثناء تسوية النزاعات المسلحة، سعي العديد من القوى الاقليمية والدولية الكبرى لتوظيف المنظمات الدولية والإقليمية، ليتم من خلالها التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، بحجة ارتكابها جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مما حدا بها إلى توظيف الجماعات الاثنية من اجل زعزعة الاستقرار الداخلي، وفتيت الوحدة الوطنية للعديد من دول العالم، خدمة لمصالحها الخاصة.

الكلمات المفتاحية

النزاعات والحروب الداخلية – المنظمات الاقليمية والدولية - حفظ السلم والامن الدولي

Future of International Peace under the Increasing in Conflicts and Civil Wars

Abstract:

Maintaining international peace and security is considered as one of the most important tasks assigned to the regional and international organizations. This task became one of high significance since the first decade of the 21st century which has witnessed many conflicts all around the world. These conflicts imposed, and still impose, serious threats to world peace and stability. Accordingly, the role of the regional and international organizations which are occupied by making and consolidating peace among countries and nations became greater and greater. Therefore, many International law jurists have confirmed the necessity of an active intervention of those organizations in all kinds of armed conflicts including these which take place at the local level.

Keywords:

Internal Conflicts and Civil Wars, Regional and International Organizations, Maintaining International Peace and Security

المقدمة:

شهد النظام الدولي منذ العقد الاخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تنامي النزاعات والحروب الداخلية في العديد من دول العالم ولأسباب عدة، واسهمت عوامل عديدة في تحول النزاعات والحروب الداخلية الى ذات طابع دولي من خلال تدخل العديد من القوى الاقليمية والدولية في تلك النزاعات والحروب مما افضى الى تهديد السلم والامن الدوليين. وفي سياق ذلك وللحفاظ على السلم والامن الدوليين، اشار فقهاء القانون الدولي الى ان الازمات والحروب الداخلية تكون على أنواع واسباب مختلفة، وعليه لا بد من تطوير الوسائل والأدوات اللازمة للحد من تلك الازمات والحيلولة دون تحولها الى حروب داخلية سيما تلك التي تتحول الى نزاعات وحروب ذات طابع دولي.

ونظراً للدور المهم الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية في الحد من تلك النزاعات والحروب واثارها المدمرة على الصعد الداخلية والاقليمية والدولية، وهذا بدوره يؤدي الى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فقد اشار العديد من فقهاء القانون الدولي الى ضرورة تدخل التنظيمات الدولية والاقليمية في النزاعات والحروب المسلحة حتى ولو كانت على الصعيد الداخلي، فضلاً عن ذلك أكد الأمناء العامون للأمم المتحدة على ضرورة الاستعانة بالتنظيمات الإقليمية للحد من تزايد ظاهرة اندلاع النزاعات الداخلية وتحولها الى نزاعات وحروب يكون لها انعكاسات ذات طابع دولي.

وعلى هذا الاساس، تم تقسيم الدراسة الى محورين اساسيين:

أولاً: مفهوم وتصنيف النزاعات والحروب الداخلية.

ثانياً: التعاون بين المنظمات الدولية والاقليمية للحفاظ على الامن والسلم الدولي.

أولاً: مفهوم وتصنيف النزاعات والحروب الداخلية:

1. مفهوم النزاعات والحروب الداخلية

تعد مشكلة التعريف بالمفاهيم وتحديدتها من المشكلات الأساسية في التحليل السياسي والاجتماعي بصفة عامة، إذ تعدد وتتداخل التعريفات للمفهوم الواحد، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من الاضطراب واللبس عند استعمالها ولا يختلف مفهوم الحرب والنزاع المسلح سيما ذات الطابع الداخلي عن غيره من المفاهيم السياسية، فضلاً عن ذلك تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية، إذ يقصد بالنزاعات المسلحة الداخلية الذي يدل في بعض جوانبه على استخدام القوة المسلحة، كما وجد (هوغو غروشيوس) أن الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية تتكون من أعمال مماثلة لتلك التي تنطوي عليها الحروب بين الأمراء، على الرغم من كونها لم تعد آنذاك كحروب حقيقية طبقاً للقانون الدولي⁽¹⁾.

أما برنامج (أوبسالا) لبيانات الصراعات فقد عرف النزاع المسلح الداخلي بأنه عدم التوافق بين طرفين أحدهما على الأقل حكومة دولة، وينتج عنه استخدام القوة المسلحة بينهما، ويسفر عن مقتل ما لا يقل عن (25) شخصاً في سنة واحدة⁽²⁾.

⁰¹ حامد سلطان وآخرون، القانون الدولي العام، ط 3، دار النهضة العربية، مصر، 1984، ص 790.

⁽²⁾ See: Definition of Armed Conflict, UCDP definitions on:

www.pcr.uu.se/research/UCDP/data_and_publications/definition_of_armed_conflict.htm.

وقد سعى برنامج أوبسالا لبيانات الصراع (UCDP) إلى تصنيف الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية إلى ثلاثة أنواع، وذلك حسب نسبة الوفيات التي تسببت بها الأطراف المتنازعة⁽¹⁾:

- **الصغرى:** قد يؤدي إلى سقوط ما لا يقل عن (25) قتيلًا في معارك خلال سنة واحدة، على ألا يتجاوز الـ(1000) قتيل خلال مراحل النزاع.
- **المتوسطة:** يمكن أن يؤدي إلى سقوط ما لا يقل عن (25) قتيلًا، على ألا يتجاوز الـ(1000) قتيل في أي سنة من مراحل النزاع.
- **الكبرى:** قد تؤدي إلى سقوط ما لا يقل عن (1000) قتيلًا في منازعات خلال سنة واحدة.

في حين أشار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) إلى أن النزاع الداخلي لكي يكون مسلحاً لا بد من توافر خمسة عناصر هي⁽²⁾:

1. العنف المتعمد 2. استخدام السلاح 3. المعركة 4. الأغراض السياسية 5. حكومة كإحدى الجهات الفاعلة في أحد جانبي النزاع على الأقل.

وعبر ما تقدم، يتبين أن النزاع المسلح الداخلي هو الذي يدل في بعض جوانبه على الحرب، عبر استخدام وسائل وآليات تتسم بالعنف.

2. تصنيف النزاعات والحروب الداخلية:

يلاحظ أن كتاب وفقهاء القانون لم يتفقوا على معايير ثابتة في تصنيف الحروب والمنازعات، إذ تعددت المعايير التي تصنف بموجبها فمنهم من كان ينظر إلى الحرب والنزاع المسلح نظرة أخلاقية وفلسفية، لذلك صُنفت إلى عادلة وغير عادلة، وآخرون يصنفونها وفقاً لهوية الأطراف المتحاربة، وعليه صُنفت إلى حروب بين الدول وحروب بين المنظمات والجماعات ضد الدولة، في حين فئة أخرى، كانوا يصنفونها وفقاً للمعيار الجغرافي الذي تدور فيه النزاع وعليه صُنفت إلى أما داخلية وأما إقليمية أو دولية، فضلاً عن التصنيفات الأخرى⁽³⁾.

ويعد أفلاطون أول من عمد إلى وضع تصنيف عام للنزاعات والحروب المسلحة، وذلك عندما قسمها إلى أربعة أقسام⁽⁴⁾:

الأول: يجري بين القبائل المتجاورة والعشائر المتناظرة.

الثاني: يكون بين الأمم.

الثالث: حروب جهاد وعدل.

الرابع: حروب الدول مع الخارجين عليها.

⁽¹⁾ See: Heinz-Jurgen Axt, Antonio Miloski and Oliver Schwarz, Conflict a Literature Review, Jean Monnet Group, Duisburg/Germany, February 2006, pp. 7 - 8.

⁽²⁾ مايكل برزوسكا: العنف الجماعي الذي يتجاوز الصراع المسلح، في: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2007، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 183.

⁽³⁾ قارن مع: كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، 1987، ص ص 181_182.

⁽⁴⁾ ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مقدمة العلامة ابن خلدون دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 1996، بيروت، ص 175.

فضلاً عن ذلك، فقد صنفت معاهدات جنيف الأربع لعام 1949، الحروب والمنازعات المسلحة الى⁽¹⁾:

اولاً: ذات الطابع الدولي.

ثانياً: ذات الطابع غير الدولي (الداخلية).

وقد عمد الأستاذ ميرو فترز (Meyerowitz) إلى إجراء تفرقة، ورأى أنه على الرغم من كون اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، لم تكن تصنف الحروب والنزاعات المسلحة إلا لنوعين فقط، إلا إنه ثمة نوع ثالث ظهر إلى الوجود وغير مسمّاة وهو النزاعات والحروب الداخلية ذات الطابع الدولي⁽²⁾.

بالإضافة لذلك، فقد صنف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) النزاعات المسلحة في العام 2020 الى⁽³⁾:

1- نزاع مسلح بين دول. 2- نزاع مسلح داخل دولة. 3- نزاع مسلح دون وطني.

4- حرب أهلية. 5- نزاع داخلي دولي. 6- نزاع مسلح خارج دولة.

وهكذا، تعددت التصنيفات التي تناولت النزاعات والحروب المسلحة، نتيجة عدم الاتفاق على معايير ثابتة لتلك النزاعات والحروب، سيما الداخلية منها؟ وعليه، سيتم تصنيف الحروب والنزاعات المسلحة إلى ثلاثة أنواع:

أ- النزاعات ذات الطابع الدولي:

أشار ميثاق الأمم المتحدة على أن النزاع الدولي يقصد به أي حرب أو نزاع قد يؤدي إلى احتكاك دولي⁽⁴⁾، في حين أشارت اتفاقيات جنيف الأربع الى أنه يقصد به أي اشتباك مسلح ينشب بين طرفين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي⁽⁵⁾.

ويشترط لكي يكون دولياً أن يكون بين شخصين قانونيين دوليين وأن تكون هناك ادعاءات سياسية أو قانونية متناقضة تستوجب تسويتها، وأن تكون الادعاءات المتناقضة مستمرة، فضلاً عن أن تكون تسوية النزاع طبقاً لقواعد تسوية المنازعات الدولية⁽⁶⁾.

وهكذا يتبين، أن الفقه الدولي كان يركز اهتمامه على الحروب والنزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي لا سيما التي كانت تجري بين الدول ذات السيادة.

ب- النزاعات الداخلية ذات الطابع غير الدولي:

(1) ينظر: المادة (2) و (3) من: اتفاقيات جنيف الأربعة، جنيف، 12 آب 1949، ص 1.

(2) حامد سلطان وآخرون، مصدر سابق، ص ص 796_797.

(3) إيان ديفيس، تتبع النزاعات المسلحة وعمليات السلام، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، ترجمة: عمر الايوبي وآخرون مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول 2021، ص ص 61_62.

(4) ينظر: المادة (34)، من ميثاق الأمم المتحدة.

(5) ينظر: المادة (2)، من اتفاقيات جنيف الأربعة.

(6) سهيل الفتلاوي، المنازعات الدولية، السلسلة القانونية 11، مطبعة دار القادسية، بغداد، 1986، ص ص 25_26.

عرفت النظرية التقليدية النزاعات والحروب الداخلية، بأنها التي تجري داخل إطار دولة واحدة، إذ يعتمد فئة من الأفراد إلى التمرد ضد الحكومة الوطنية، أو يجري بين فئتين للوصول إلى السلطة⁽¹⁾، وتخضع تسويتها - كقاعدة عامة - إلى قواعد القانون الداخلي ولا شأن للدول الأخرى بها⁽²⁾.

وجاء في البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977، إلى أنه يراد بها، " التي تدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى، وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة"⁽³⁾.

ويرى الدكتور محمود شريف بسيوني، أن النزاعات والحروب ذات الطابع غير الدولي كانت تطبق بصفة عامة على النزاعات والحروب المسلحة بين الدولة من جهة، والمحاربين أو المجموعات المتمردة داخل الدولة من جهة أخرى⁽⁴⁾.

وعليه، فإن الحروب والنزاعات الداخلية ذات الطابع غير الدولي، تنصرف في الأساس إلى طائفة شديدة التنوع من صور التمرد المسلح، إذ إنها تنصرف من جانب إلى التظاهرات وأعمال العنف والعصيان المدني، ومن جانب آخر تنصرف إلى القلاقل والاضطرابات الداخلية وأعمال الشغب، ومن ثم إلى الحرب الأهلية ولم يكن القانون الدولي يهتم بها بوصفها تدخل في الاختصاص المطلق للدول ذات السيادة ويخضع لإحكام القانون الداخلي.

٣- النزاعات الداخلية ذات الطابع الدولي:

تعرضت النظرية التقليدية للنقد، فلم يكن طابعها الشكلي يسمح للتطورات أن تواكب تطور العلاقات الدولية، كما أن نظرتها والتعريفات التي كانت تقدمها حول النزاعات والحروب الداخلية لم تكن كافية، ففي القرن الثامن عشر طالب الفقيه فاتيل (Vattel) بوجوب تطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي على المتمردين أبان الحروب الداخلية، إلا أنه بقي مجرد أمل وبقيت تخضع للقانون الداخلي⁽⁵⁾. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تزايدت نسبة الحروب والنزاعات المسلحة ذات الطابع الداخلي مما حدا بالمجتمع الدولي إلى إبداء الاهتمام بها، والعمل على إفساح المجال لتطبيق بعض قواعد القانون الدولي حولها.

وعليه، عرفت المراحل التمهيدية لإعداد مشروع اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، اتجاهاً استهدف تطبيق المبادئ الواردة في الاتفاقيات في جميع الحروب المسلحة، حتى في تلك التي لا يتوافر عليها الطابع الدولي، إذ نصت المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، على تطبيق محدود من المبادئ الواجب تطبيقها في حالات الحروب والنزاعات المسلحة ذات الطابع

(1) حامد سلطان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 772.

(2) سهيل الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(3) ينظر: المادة (1)، من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، 8 حزيران 1977، ص 1.

(4) محمود شريف بسيوني، مدخل لدراسة القانون الإنساني الدولي، وزارة حقوق الإنسان، بغداد، 2005، ص 101.

(5) حامد سلطان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 783، 790.

الداخلي⁽¹⁾، وفي عام 1977 جاء البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف مكملاً ومطوراً للمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949⁽²⁾.

وهكذا، مالت النظرية المعاصرة، نحو التوسع في مدلول النزاعات والحروب، إذ أصبح يخضع كل نزاع أو حرب مسلح على نطاق واسع، حتى ولو كان يدور بين جماعات لا تتمتع بصفة الدولة وفقاً لقواعد القانون الدولي، كما أن البعض لاحظ " اختفاء الحدود بين النزاعين الداخلي والدولي"⁽³⁾.

وقد أشار الأستاذ (ميروفتز) إلى أنه يقصد بالنزاعات والحروب الداخلية ذات الطابع الدولي، هي التي ليست بين الدول ولكنها تتخذ طابعاً دولياً⁽⁴⁾، أو أنها التي تصطبغ بصبغة دولية، " أما لأن تركيب الدولة الداخلي يجعل بعض أجهزتها تتمتع بشخصية قانونية مستقلة، أو لأن العوامل الإنسانية تتطلب تدخل المجتمع الدولي لتسوية حروب داخلية يتعذر تسويتها بالوسائل الداخلية، أو لأن الحرب الناشئة بين الأفراد تتضمن عنصراً دولياً"⁽⁵⁾.

ثانياً: التعاون بين المنظمات الدولية والاقليمية للحفاظ على الامن والسلم الدولي وأبرز التحديات التي تواجهها:

1. دور المنظمات الاقليمية والدولية في حفظ الامن والسلم الدولي

كانت المنظمات الدولية معنية دوماً بتسوية الحروب والنزاعات الدولية، طالما إن تسويتها تعد من أهم أهداف ومبادئ أية منظمة دولية، إذ كان من أهداف عصبة الأمم فض الحروب الدولية وحماية السلم العالمي ومنع الحروب⁽⁶⁾، أما منظمة الأمم المتحدة فقد ورد في ميثاقها، إلى أن يفض جميع الدول الأعضاء نزاعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر⁽⁷⁾.

وكانت تتبع في ذلك إحدى طريقتين، أما منع وقوعها أصلاً، أو تسويتها بعد وقوعها، ومع مرور الوقت تبين لفقهاء القانون الدولي بأنها تكون على أنواع مختلفة، لذا لا بد من تطوير وسائل تختلف باختلاف تلك النزاعات⁽⁸⁾، وانتهى الأمر إلى إقرار

(1) نصت المادة الثالثة، في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي، يلتزم كل طرف في النزاع، بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

1- الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا أسلحتهم، والعاجزون عن القتال، يعاملون معاملة إنسانية، وتحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين في جميع الأوقات والأماكن:

أ. الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل والتعذيب. ب. أخذ الرهائن.

ج. الاعتداء على الكرامة الشخصية. د. إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً.

2- يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم، وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك عن طريق اتفاقيات خاصة تنفذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها. ينظر: المادة الثالثة، من اتفاقيات جنيف الأربعة.

(2) ينظر: المادة الأولى، من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف.

(3) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، توافر الأسلحة ووضع المدنيين أثناء المنازعات المسلحة، جنيف، 1999، ص 13-16.

(4) نقلاً عن: حامد سلطان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 797.

(5) سهيل الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(6) ينظر: علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية، ب.ت، ص 527.

(7) ينظر: الفقرة (3)، من المادة (2)، من الفصل الأول، ميثاق الأمم المتحدة.

(8) عصام جميل العسلي، دراسات دولية: دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص 77.

الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي نص على القواعد الخاصة بأحكام التعاون والعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال تسوية النزاعات، ويمكن إجمالها بالآتي⁽¹⁾:

- ليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يحول دون قيام التنظيمات الإقليمية في معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي على أن تكون التنظيمات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.
- ينبغي على التنظيمات الإقليمية بذل كل جهودهم لتدابير الحل السلمي للنزاعات الداخلية والتي تندلع داخل أطار التنظيمات الإقليمية، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن. على ألا تعطل هذه المواد بأي حال من الأحوال تطبيق المادتين (34 و35) من ميثاق الأمم المتحدة^(*).
- يمكن لمجلس الأمن استخدام التنظيمات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً، ويكون عمل التنظيمات الإقليمية تحت مراقبة وإشراف مجلس الأمن ولا يجوز للتنظيمات الإقليمية القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن من مجلس الأمن.
- يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من عمليات حفظ السلم والأمن الدولي.

وهكذا، يتبين إن الأمم المتحدة ألزمت الدول الأعضاء أن يعملوا على بذل كل ما يستطيعون لتسوية النزاعات المسلحة عبر المنظمات الإقليمية، وذلك قبل إحالتها إلى مجلس الأمن، كما أشارت لذلك أيضاً في المادة (33)، إذ ألزمت أطراف النزاع أن يعملوا على تسوية النزاع بوسائل عدة، ومنها اللجوء إلى التنظيمات الإقليمية⁽²⁾.

ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين تزايدت الدعوات، لا سيما من قبل الأمناء العامين للأمم المتحدة، من أجل الاستعانة بالمنظمات الإقليمية في مجال تسوية الحروب والنزاعات الداخلية، ففي التقرير المقدم من الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في عام 1992، والمعنون "خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم"، دعا إلى الاستعانة بشكل أنشط للمنظمات الإقليمية في مجال تسوية النزاعات الداخلية، وذلك بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة⁽³⁾.

وعليه، فإن علاقة المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة في مجال تسوية النزاعات والحروب الداخلية، تتلخص بأنها علاقة اعتراف من قبل الأمم المتحدة بمشروعية قيام التنظيمات الإقليمية، وأهمية دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين من جهة، وهي علاقة توجيه وإشراف واستعانة وتعاون ورقابة في إدارة مجمل العلاقات الدولية من جهة أخرى.

وقد كانت الوسائل السلمية لتسوية النزاعات والحروب تعد إحدى الوسائل، وليست الوسيلة الوحيدة في القانون الدولي التقليدي، إلى جانب استخدام القوة بمعنى أن وسائل التسوية في الفقه التقليدي كانت تنقسم إلى وسائل ودية وغير ودية،

(1) ينظر: المواد (52-54)، من الفصل الثامن، من ميثاق الأمم المتحدة.

(*) نصت المادة (34)، على أن لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو موقف يؤدي إلى احتكاك دولي، أو قد يؤثر نزاعاً، لكي يقرر ما إذا كان استمرار النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي. في حين نصت المادة (35)، 1. لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة، أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة (34). 2. لكل دولة ليست عضو في الأمم المتحدة، أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى نزاع تكون طرفاً فيه، إذا كانت تقبل مقدماً في نصوص هذا النزاع، التزامات الحل السلمي المنصوص عليه في الميثاق. 3. تجري أحكام المادتين (11-12) على الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة المسائل التي تنبه إليها وفقاً لهذه المواد. ينظر: المواد (34-35)، من الفصل السادس، من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) ينظر: الفقرة (1)، من المادة (33)، من الفصل السادس، من ميثاق الأمم المتحدة.

(3) مجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1992، الوثائق الرسمية: السنة السابعة والاربعون، نيويورك، الأمم المتحدة، 1993، ص 169 - 171.

إذ مثلاً نصت المادة (12) من عهد العصبة آنذاك، انه إذا قام نزاع بين دولتين من أعضاء العصبة فيجب على أي منهما قبل أن يستخدما حق اللجوء إلى الحرب، أن تلجأ إلى الوسائل السلمية ولا يلجأ إلى الحرب قبل انقضاء ثلاثة أشهر على صدور أحكام في النزاعات من لجان التحكيم أو لجان التسوية القضائية أو من مجلس العصبة⁽¹⁾.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة في عام 1945، احس المجتمع الدولي بأهمية المحافظة على السلم والأمن الدولي، عبر اللجوء إلى تسوية الحروب والنزاعات المسلحة، لا سيما ذات الطابع الدولي وبالوسائل السلمية فقط⁽²⁾، وكانت الأمم المتحدة، المنظمة الدولية الوحيدة التي سمح لها القانون الدولي بالتدخل في بعض الحالات، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة⁽³⁾، إذ أشارت الأمم المتحدة في ميثاقها إلى أن من مبادئ الأمم المتحدة، أن يفض جميع الدول الأعضاء نزاعاتهم الدولية بالوسائل السلمية ويمتنعون عن استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة⁽⁴⁾، وقد أكد ذلك إعلان مانيلا للأمم المتحدة في 15 تشرين الثاني من عام 1982، الذي أكد ضرورة بذل أقصى الجهود من أجل تسوية النزاعات والحروب ذات الطابع الدولي بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء للأساليب العسكرية في تسوية المنازعات⁽⁵⁾.

وقد رافق تأسيس الأمم المتحدة آنذاك، بروز قطبين أساسيين على الساحة السياسية الدولية، وهما كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، وعليه كانت النزاعات لا سيما المسلحة غالباً ما تسوى في نطاق كل قطب منفرد⁽⁶⁾.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام السياسي الدولي، منذ العقد الأخير من القرن العشرين، تزايدت نسبة اندلاع النزاعات والحروب المسلحة، لا سيما على الصعيد الداخلي، وبالمقابل تزايدت الدعوات، لا سيما من قبل العديد من الدول الكبرى، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، للتدخل في تسويتها، فحتى نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، لم تكن الأمم المتحدة تستطيع أن تفعل الكثير إزاء النزاعات المسلحة الداخلية، إلا انه منذ العقد الأخير من القرن العشرين، تزايد تدخل الأمم المتحدة، ونتيجة لصعوبة تحمل الأمم المتحدة، تبعات وتكاليف تسوية النزاعات والحروب الداخلية، والتدخل في مجريات السياسة الدولية وعلى مستوى العالم كله، عمدت الأمم المتحدة إلى اللجوء إلى المنظمات الإقليمية⁽⁷⁾، إذ أسهم انتهاء الحرب الباردة، في بروز ادوار مهمة للمنظمات الإقليمية في مجال تسوية تلك النزاعات، وتزايد تدخل المنظمات الإقليمية في المنازعات، وذلك باستخدام الوسائل الودية وغير الودية، كما في تدخل حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا في عام 1999 وفي ليبيا في عام 2011⁽⁸⁾.

(1) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، ط 5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 304 - 305.

(2) See: A. Leroy Bennet and James Oliver, International Organization Principles and Issues, Upper Saddle River, New Jersey/USA 2002, p. 107.

(3) ينظر: المواد (39-51)، من الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة.

(4) ينظر: الفقرة (3-4)، من المادة (2)، من الفصل الأول، من ميثاق الأمم المتحدة.

(5) ينظر: إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، رمز الوثيقة: A/RES/37/10، اثناء انعقاد الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 15 تشرين الثاني 1982.

(6) ينظر: هشام محمود الاقداحي، الأمم المتحدة واستراتيجيات القوى الكبرى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010، ص 192.

(7) See: A. Leroy Bennet and James koliva, op. cit., p. 142.

(8) مارك ويدر، الدولة واكتساب كيان الدولة، في: قضايا في السياسة العالمية، تحرير: برايان وايت واخرون، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ابوظبي، 2004، ص

وهكذا كان القانون الدولي التقليدي، يرى أن المنظمات الدولية تهتم بتسوية الحروب والنزاعات ذات الطابع الدولي وفق قواعد القانون الدولي. أما الحروب والنزاعات الداخلية ذات الطابع غير الدولي، فيتم تسويتها وفقاً لقواعد القانون الداخلي إلا أنه منذ العقد الأخير من القرن العشرين، تبين لفقهاء القانون الدولي المعاصر، أن هناك بعض النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي، يتعذر تسويتها طبقاً لقواعد القانون الداخلي، لوجود عناصر دولية تمنع ذلك، ولصعوبة تسوية النزاع طبقاً لقواعد القانون الداخلي، وعليه تصبح قواعد القانون الدولي أكثر فاعلية عند تسويتها.

2. التحديات التي تواجه المنظمات الإقليمية والدولية في حفظ السلم والامن الدولي:

تعددت أسباب اندلاع الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية ذات الطابع الدولي وغير الدولي، وواجه الكتاب وفقهاء القانون صعوبة في وضع نظرية عامة تفسر أسباب اندلاعها، فكل نزاع داخلي يحمل في إطاره التاريخي مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وأدى ذلك إلى صعوبة التعرف إلى جذور اسباب اندلاعها في مجموعة واحدة من المسائل، ولا يمكن أن تنسب إلى متغير واحد، وعليه، تعددت الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية لتعدد أسباب اندلاعها، فبانتها الحرب العالمية الثانية عام 1945، ازداد عدد النزاعات المسلحة الداخلية، وبلغت في المدة ما بين (1946-1992) قرابة (98) نزاعاً، وبزيادة قدرها 60% عن الحقب السابقة⁽¹⁾.

وبانتها الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي منذ العقد الأخير من القرن العشرين شهد النظام السياسي الدولي اضطرابات وأزمات عدة، على العكس مما كان يظن العالم آنذاك، من إن انهيار نظام ثنائي القطبية سوف يقلل من حدة الأزمات إذ تغيرت طبيعة المنازعات، وشهدت انتقالاً من ظاهرة النزاعات الدولية بين الدول إلى زيادة كبيرة في نسبة النزاعات الداخلية، وقد أشار إلى ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي عنان) بقوله " أن أكثر من 90% من النزاعات المسلحة في الوقت الحاضر، ناتجة داخل البلدان نفسها، إذ أصبحت الحروب الدولية نادرة الحدوث نسبياً"⁽²⁾، فضلاً عن ذلك، لم تقتصر أغلبية النزاعات والحروب المسلحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة على انخراط الجيوش النظامية، بل تنخرط فيها مليشيات ومدنيون مسلحون، ولا يدور النزاع المسلح في ميادين قتال واضحة المعالم الا نادراً⁽³⁾.

وتشير الأرقام، إلى أنه في المدة ما بين (1990-1999) بلغ عدد النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي وغير الدولي قرابة (585) نزاعاً، كان من بينها (422) نزاعاً مسلحاً داخلياً⁽⁴⁾.

ومنذ بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، شهدت النزاعات المسلحة ازدياداً على الصعيد الداخلي سواء كان النزاع المسلح ذات طابع دولي ام غير دولي، إذ سجل برنامج (أوبسالا) لبيانات الصراع قرابة (37) نزاعاً مسلحاً في عام 2011 كانت أغلبها ذات طابع داخلي، وكالاتي⁽⁵⁾:

(1) نقلا عن: سلمان علي الجميلي، الحروب الاهلية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: دراسة حالة يوغسلافيا، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، 2001، ص ص 23_24.

(2) نقلا عن: موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2004، ص 114.

(3) ايان ديفيس، تتبع النزاعات المسلحة وعمليات السلام عام 2018، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2019، ترجمة عمر الايوبي واخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني 2020، ص ص 67_69.

(4) Dan Smith, Trends and Causes of Armed Conflicts, Bergh of Handbook for Conflict Transformation, Berlin/Germany April 2001, p. 2.

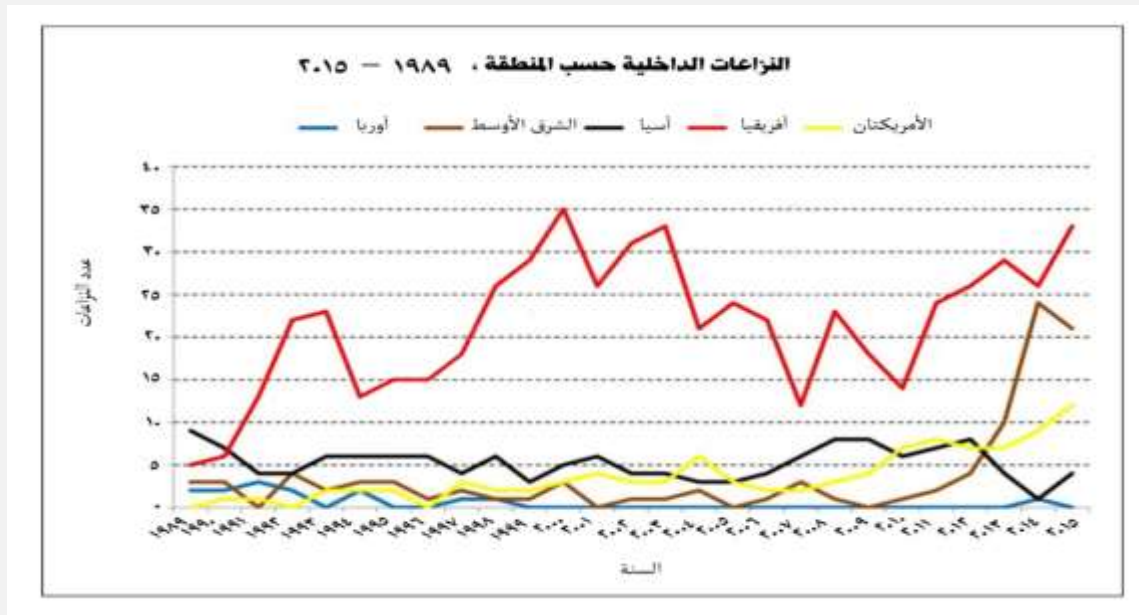
(5) See: Department of peace and conflict Research, UCDP.

www.pcr.uu.se/research/UCDP/fag/number-of-conflicts.

- (27) نزاعاً مسلحاً داخلياً ذا طابع غير دولي.
- (9) نزاعات مسلحة داخلية ذا طابع دولي.
- (1) نزاعاً دولياً.

وفي العام 2015، كانت اغلب الحروب والنزاعات المسلحة داخلية، سواء كانت ذات طابع دولي ام كانت ذات طابع غير دولي، والشكل البياني (1) و (2) يبين تزايد نسبة اندلاع النزاعات المسلحة الداخلية خلال المدة ما بين (1989_2020)، لا سيما منذ بدايات العقد الثاني في القرن الحادي والعشرين، في العديد من دول العالم وبالأخص في دول القارة الافريقية ومنطقة الشرق الاوسط.

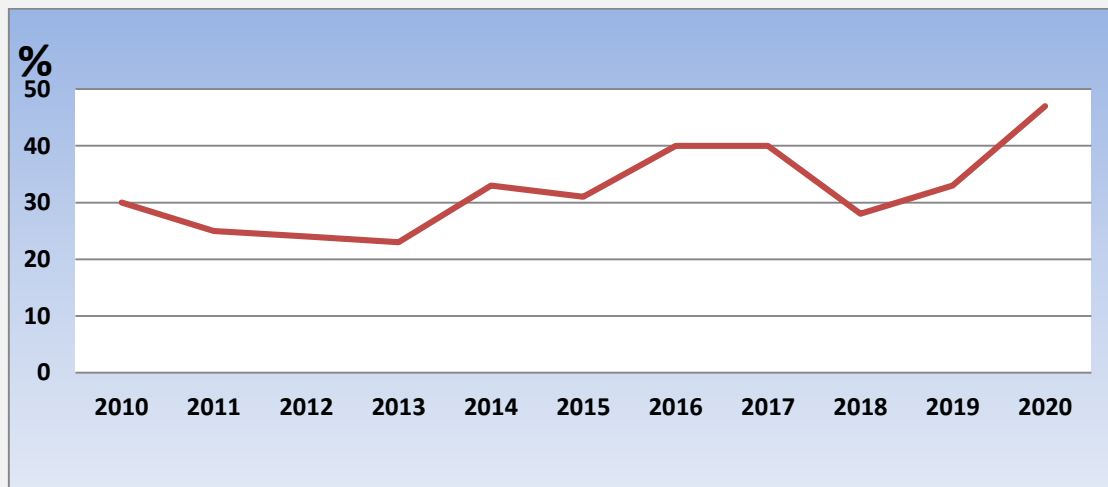
شكل بياني (1) يبين النزاعات الداخلية خلال المدة 1989_2015



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: Uppsala Conflict Data Program (UCDP), 2017.

http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/charts_and_graphs

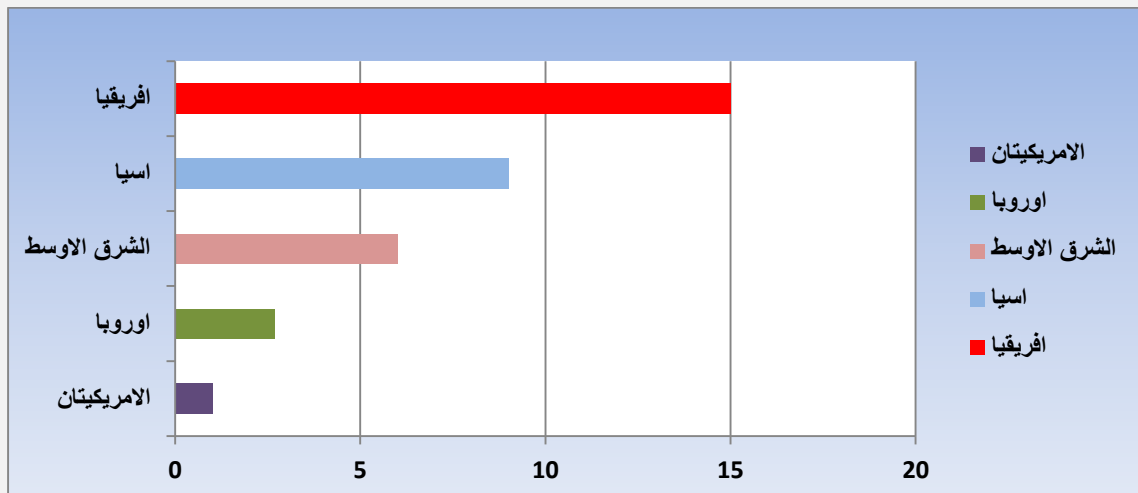
شكل بياني (2) يبين النسبة المئوية للنزاعات المسلحة الداخلية للمدة (2010 - 2020)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: Iván Navarro Milián and others, Report on conflicts human rights and peacebuilding, Translation by: Dustin Lee Langan and Traduaction, Catalan Agency for Development Cooperation (ACCD), Bellaterra (Spain), 2021, P.28.

كما وسجل مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح (ACLED)، الى بروز أكثر من (2271) جماعة فاعلة مسلحة منخرطة في النزاعات المسلحة الداخلية في العام 2018⁽¹⁾، فضلاً عن ذلك، اشار كتاب التسليح ونزع السلاح والامن الدولي لعام 2020، الى ان معظم النزاعات المسلحة التي شهدها عام 2019، كانت داخل دول سواء كانت دولية ام غير دولية⁽²⁾. وقد انخرطت الجماعات المسلحة بشكل فاعل في النزاعات الداخلية سيما في العام 2020 إذ تم تحديد (34) حالة نزاع مسلح في جميع انحاء العالم وبحسب التوزيع الجغرافي لتلك النزاعات كما مبين في الشكل البياني (3)، وتركزت معظم الحالات في افريقيا إذ كان عددها (15) نزاع مسلح، وفي اسيا (9) حالات يلها منطقة الشرق الأوسط بمستوى (6) حالات وفي أوروبا (3) حالات وأخيراً الأمريكيتان بمستوى حالة واحدة، ومن حيث النسبة المئوية استحوذت القارة الافريقية على 44% من اجمالي النزاعات العالمية⁽³⁾، الى جانب ذلك شهد عام 2020 مستويات اعلى من العنف وعدم الاستقرار مقارنةً بالأعوام السابقة، إذ سببت تلك النزاعات الى نزوح قسري داخلي في الدول المشار اليها في الخارطة (1) حتى وصل عدد النازحين الى مستويات عالية تسببت بشكل مباشر في تشريد الالف المواطنين.

شكل بياني (3) يبين التوزيع الإقليمي لعدد النزاعات المسلحة في عام 2020



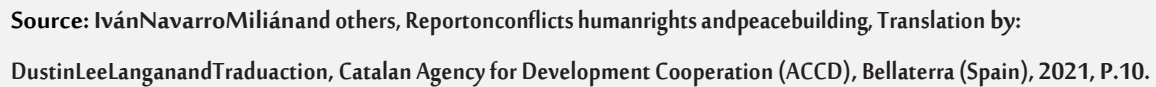
Source: Iván Navarro Milián and others, Report on conflicts human rights and peacebuilding, Translation by: Dustin Lee Langan and Traduaction, Catalan Agency for Development Cooperation (ACCD), (Bellaterra (Spain), 2021, P.25.

(1) ايان ديفيس، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(2) ايان ديفيس، تتبع النزاعات المسلحة وعمليات السلام، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(3) Iván Navarro Milián and others, Report on conflicts human rights and peacebuilding, Translation by: Dustin Lee Langan and Traduaction, Catalan Agency for Development Cooperation (ACCD), Bellaterra (Spain), 2021, PP.27-28.

النزوح القسري الداخلي بسبب الصراع والعنف لعام 2020



إذ تتميز أغلب دول العالم بالتنوع والتعدد الاثني، مما حدا بالعديد من الدول الاقليمية والدولية، إلى توظيف الجماعات الاثنية من اجل زعزعة الاستقرار الداخلي، وتفتيت الوحدة الوطنية للعديد من دول العالم، خدمة لمصالحها الخاصة، وعملت من اجل ذلك إلى توظيف المنظمات الدولية والإقليمية، ليتم من غيرها التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات

(2) بوراس عبد القادر، التدخل الدولي الانساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2009، ص 174.

السيادة، بحجة ارتكابها جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية⁽¹⁾، فمثلاً أجبرت الأمم المتحدة إلى الرضوخ لأحكام التحول الذي طرأ على النظام الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وبدأت تفقد الكثير من استقلاليتها، بل باتت غير قادرة على إصدار قرار دولي⁽²⁾، وقد تبين ذلك من القرارات التي صدرت من قبل الأمم المتحدة، الذي جعل من مفهومي السلم والأمن يشهدان تطوراً فكرياً عند تفسير المادة (39) من الميثاق، من حيث تحديد ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان⁽³⁾، إذ سعت الجمعية العامة، وتحديدًا منذ عام 1992، إلى النظر في موضوع سيادة القانون بوصفه بنداً من بنود جدول الأعمال⁽⁴⁾، وفي 31 كانون الأول من عام 1992، ناقش مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة بجلسته (3046) والمعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، البند المعنون "مسؤولية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين"، وفي نهاية الجلسة صرح رئيس المجلس إلى إن أعضاء مجلس الأمن يلاحظون، إن عدم نشوب المنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضماناً للسلم والأمن الدوليين، فقد أصبحت المصادر غير العسكرية هي التي تشكل حالة عدم الاستقرار، التي تتمثل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأيدولوجية، وعليه تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين⁽⁵⁾، وفي ذلك أشار الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي بقوله "لقد استغلت الولايات المتحدة الأمم المتحدة في غير الوجه الصحيح، أو أساءت معاملتها، أو أُلقت عليها اللوم ..."⁽⁶⁾.

وبالمقابل، تعهدت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في شباط 2019، إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف في أوضاع النزاع المسلح، بينما دعا قرار مجلس الأمن رقم 2467 (في العام 2019) والذي أقر في 23 نيسان 2019، إلى نهج يركز على الناجيات من النزاع المسلح الداخلي، سيما أن التقارير اشارت إلى حدوث انتهاكات عديدة في النزاعات والحروب المسلحة الداخلية، شمل ذلك استخدام سياسة التجويع تحقيقاً لغايات عسكرية، وحجب المساعدات الإنسانية، والتشريد القسري، وشن هجمات على العاملين في مجالي الأغذية والصحة، وعلى المدارس والمستشفيات، حتى أن الأمين العام للأمم المتحدة، أشار في تقرير رفع إلى مجلس الأمن حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، سيما الداخلية "أن الامتثال للقانون الانساني الدولي قد تدهور"⁽⁷⁾.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة أثناء مستقبل السلم الدولي في ظل تنامي النزاعات والحروب الداخلية إلى استنتاجات عدة، من أبرزها:

1. أن مفهوم النزاع المسلح لا يختلف عن غيره من المفاهيم السياسية. إذ تعددت التعريفات حولها.
2. كان القانون الدولي الإنساني لا يسري إلا على النزاعات بين الدول، ولا يشمل الاضطرابات الداخلية، بوصفها تدخل في الاختصاص المطلق للدول ذات السيادة، ويخضع لإحكام القانون الداخلي.

(1) نعيم تشومسكي، النزعة "الإنسانية" العسكرية الجديدة، ترجمة أيمن حداد، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص ص 233_236.

(2) عبداللة بالقزيز، ماذا تبقى من الأمم المتحدة: في العدوان على العراق والمجتمع الدولي، مطابع افريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص ص 101-109.

(3) ينظر: المادة (39)، من ميثاق الأمم المتحدة.

(4) ينظر: الأمم المتحدة وسيادة القانون. www.ar.unrol.org/default.aspx.

(5) ينظر: مجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1992، مصدر سابق، ص ص 106-108.

(6) بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، 1999، ص 384.

(7) نقلا عن: ايان ديفيس، تتبع النزاعات المسلحة وعمليات السلام، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2020، مصدر سبق ذكره، ص ص 64-65.

3. هناك بعض الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية، يتعذر تسويتها طبقاً لقواعد القانون الداخلي، وعليه تصبح قواعد القانون الدولي أكثر فاعلية عند تسويتها.
4. تزايدت الدعوات منذ نهايات العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، إلى الاستعانة بالمنظمات الإقليمية في مجال تسوية النزاعات المسلحة، سيما الداخلية ذات الطابع الدولي.
5. حاولت المنظمات الإقليمية والدولية، إلى استخدام أية وسيلة في سبيل تسوية الحروب والنزاعات المسلحة، حتى ولو كانت تشتمل على استخدام القوة المسلحة.
6. من أبرز التحديات التي تواجه القانون الدولي الانساني اثناء تسوية النزاعات المسلحة، سعي العديد من القوى الإقليمية والدولية الكبرى لتوظيف المنظمات الدولية والإقليمية، ليتم من خلالها التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، بحجة ارتكابها جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مما حدا بها إلى توظيف الجماعات الاثنية من أجل زعزعة الاستقرار الداخلي، وتفتيت الوحدة الوطنية للعديد من دول العالم، خدمة لمصالحها الخاصة.

المصادر العربية:

1. ميثاق الأمم المتحدة.
2. مجلس الأمن، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1992، الوثائق الرسمية: السنة السابعة والاربعون، نيويورك، الأمم المتحدة، 1993.
3. اعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، رمز الوثيقة: A/RES/37/10، اثناء انعقاد الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 15 تشرين الثاني 1982.
4. اتفاقيات جنيف الاربعة، جنيف، 12 آب 1949.
5. البروتوكول الاضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، 8 حزيران 1977.
6. حامد سلطان وآخرون، القانون الدولي العام، ط 3، مصر، دار النهضة العربية، 1984.
7. مايكل برزوسكا: العنف الجماعي الذي يتجاوز الصراع المسلح، في: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2007، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
8. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، 1987.
9. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مقدمة العلامة ابن خلدون، بيروت، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، 1996.
10. ايان ديفيس، تتبع النزاعات المسلحة وعمليات السلام، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، ترجمة: عمر الايوبي وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول 2021.
11. سهيل الفتلاوي، المنازعات الدولية، السلسلة القانونية 11، بغداد، مطبعة دار القادسية، 1986.
12. محمود شريف بسيوني، مدخل لدراسة القانون الانساني الدولي، بغداد، وزارة حقوق الانسان، 2005.
13. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، ط 2، الاسكندرية، منشأة المعارف، ب.ت.
14. عصام جميل العسلي، دراسات دولية: دراسة، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1998.
15. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، ط 5، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987.

16. هشام محمود الاقداحي، الأمم المتحدة واستراتيجيات القوى الكبرى ، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2010.
 17. مارك ووبر، الدولة واكتساب كيان الدولة، في: قضايا في السياسة العالمية، تحرير: برايان وايت وآخرون ، ابوظبي، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
 18. سلمان علي الجميلي، الحروب الاهلية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: دراسة حالة يوغسلافيا، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الهرين، 2001.
 19. موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية ، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 2004.
 20. ايان ديفيس، تتبع النزاعات المسلحة وعمليات السلام عام 2018، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2019، ترجمة عمر الايوبي وآخرون ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 2020.
 21. هيثم المناع، المقاومة المدنية في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات ، باريس، المؤسسة العربية الأوربية للنشر (أوراب)، 2008.
 22. بوراس عبد القادر، التدخل الدولي الانساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية ، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2009.
 23. نعوم تشومسكي، النزعة " الانسانية " العسكرية الجديدة، ترجمة ايمن حداد ، بيروت، دار الآداب للنشر والتوزيع، 2001.
 24. عبدالآلة بالفريز، ماذا تبقى من الأمم المتحدة: في العدوان على العراق والمجتمع الدولي ، المغرب، مطابع افريقيا الشرق، 1999.
 25. بطرس بطرس غالي، 5 سنوات في بيت من زجاج ، القاهرة، مطابع الاهرام التجارية، 1999.
- المصادر الاجنبية:

1. Heinz-Jurgen Axt, Antonio Miloski and Oliver Schwarz, Conflict a Literature Review , Duisburg/Germany, Jean Monnet Group, February 2006.
2. A. Leroy Bennet and James Oliver, International Organization Principles and Issues , New Jersey/USA, Upper Saddle River, 2002.
3. Dan Smith, Trends and Causes of Armed Conflicts , Berlin/Germany, Bergh of Handbook for Conflict Transformation, April 2001.
4. Department of peace and conflict Research, UCDP.
www.pcr.uu.se/research/UCDP/faq/number-of-conflicts.
5. Definition of Armed Conflict, UCDP definitions on:
www.pcr.uu.se/research/UCDP/data_and_publications/definition_of_arm_ed_conflict.htm
6. Iván Navarro Milián and others, Report on conflicts human rights and peacebuilding, Translation by: Dustin Lee Langan and Traduaction, Bellaterra (Spain), Catalan Agency for Development Cooperation (ACCD), 2021.
7. Charts & Graphs, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala Conflict Data Program (UCDP), 2017.
http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/charts_and_graphs

الحصون والقلاع بشرق الأندلس الوسيط العلاقة بين الجبل والسهل من خلال أنموذجين "حصن أنيشة وقلعة رباح"

الناجي بليق، طالب باحث في سلك الدكتوراه بمختبر: الإنسان، المجتمع والقيم، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ جامعة ابن طفيل بالقنيطرة المغرب.

najy.ballik62@gmail.com

الملخص

عرفت منطقة شرق الأندلس العديد من الثورات، خاصة من أجل السيطرة حصونها وقلاعها، لأن السيطرة على الحصون والقلاع بمثابة السيطرة على أراضي المدن التابعة لشرق الأندلس ككل، ولعل بناء القلاع والحصون في مناطق وعرة كان من بين الأسباب التي عجلت بسقوط الأندلس عبر صد الهجمات النصرانية ضد المسلمين وضمان الإنتاج الزراعي في المناطق السهلية.

الكلمات المفتاح: شرق الأندلس-الحصن-القلعة.

Fortresses and castles in eastern Andalusia. The relationship between the mountain and the plain through two models « Anisha Fort and Rabah Castle »

Abstract:

The région of Eastern Andalusia witnessed many revolutions, especially for the sake of controlling its forts and castles, because controlling the forts and castles is equivalent to controlling the lands of the cities belonging to Eastern Andalusia as a whole, and perhaps the construction of castles and fortresses in rugged areas was among the reasons that precipitated the fall of Andalusia by repelling Christian attacks against Muslims and ensuring agricultural production in the plain areas.

Keywords: Eastern Andalusia, fortresses, the castle

تقديم:

يعتبر تاريخ الأندلس جزءا مهما من التاريخ الإسلامي، حيث حكم المسلمون هذه البلاد مدة طويلة إلى أن سقطت بيد المسيحيين، وقد عرفت خلال هذه المدة أحداثا متباينة وتطورا حضاريا شابه المد والجزر، وحقق خلالها المسلمون إنجازات عظيمة، ونالهم أيضا هزائم وانكسارات، وقد شهدت بلاد الأندلس تشييد العديد من المنجزات الحضارية، تمثلت في بناء القصور والمساجد مثل قصر الحمراء ومسجد قرطبة وقلعة رباح وقلعة الجبلين.

لم يكتف الأندلسيون بتشديد القصور والمساجد والقصبات، بل اهتموا كذلك ببناء الحصون والقلاع، والتي تدخل ضمن فن العمارة العسكرية ولعل العدد الكبير من هذه المنشآت، وهذا يعكس حجم الأخطار التي تحيط بهم طيلة ثمان قرون، إذ لا تخلو منطقة من قلعة أو حصن، لما لها من دور مهم في توفير الحماية للمدينة الأندلسية والدفاع عن سهولها المأهولة.

وسعيا إلى البحث والتعمق في طبيعة البحث الذي يهتم الحصون والقلاع في شرق الأندلس الوسيط، وانطلاقا من المعطيات أعلاه يمكننا أن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث وهي: ما هي طبيعة العلاقة بين الجبل الذي يعد مكانا لإقامة الحصون والقلاع، والسهل الذي يعد مكانا للممارسة النشاط الفلاحي؟

1. تحديدات مفاهيمية

يشار إلى أن تحديد دلالة المفاهيم المركزية في البحث يعد مدخلا أساسيا لفهم بنية وطبيعة البحث، وبما أن الأمر كذلك سنعمل على تحديد هذه المفاهيم وفق النمط التالي:

شرق الأندلس: إن شرق الأندلس، هي "المنطقة التي تطل على البحر المتوسط الغربي، وتضم كل من طرطوشة وبلنسية وتدمير وجزر البليار ومنطقة الثغر الأعلى، كما ضم إقليم شرق الأندلس بلنسية ومرسية وبعض المدن الأخرى التابعة لها، والتي تطل على ساحل البحر الرومي، أهمها برشلونة وطركونة، ثم مدينة طرطوشة وهي المدن التي أعادها المسلمون"¹.

الحصن: من حصن المكان يحصن حصانة، فهو حصين، و"الحصن هو كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه، وحصنت القرية إذا بنيت حولها حصون، وتحصن الشخص إذا دخل الحصن واحتوى به"²، أما الحصن في سياقه التاريخ الأندلسي فهو المكان المقام في أعلى أو سفح الجبل، بهدف حماية الأراضي السهلية والدفاع عن المناطق التابعة، بحكم إقامته على أعلى الجبال نظرا لوعورة المناطق بها، كما كانت الحصون الأندلسية مناطق مأهولة بالسكان وتقام بها بعض الأنشطة الصناعية كصناعة الكاغط أو محطات للتبادل التجاري.

من خلال هذه التعريفات، يتضح أن الغرض من القلعة والحصن واحد يرتبط بحصانة الموقع وبنهاج الدفاع ضد هجوم الاعداء، إلا أن الأندلسيون كانوا يخلطون بين الحصن والقلعة أي أن "كلمة قلعة وحصن تطلق على المكان نفسه وهو الأمر الذي نجده عند ابن حيان، حيث أشار عن قلعة الحنش بأنها قلعة"³ في بداية حديثه ثم استطرد حديثه عنها بأنها "حصن"⁴.

القلاع: القلعة "حصن ممتنع في جبل"⁵، وقد أنشأت القلعة في الأندلس لضمان لصد الهجمات النصرانية للعرب، كما أن "القلعة في الأندلس تختلف عن مفهومها في الشرق حيث كانت تطلق على المعقل الكائن بمدينة ما، وهو يساوي في الغرب الإسلامي مصطلح قسبة"⁶، هذا وكانت القلاع الأندلسية مكانا مفعما بالسكان يشبه المدينة في كثير من الأحيان.

¹ عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبطه وصححه وعلق على حواشه محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، الطبعة الثالثة 1887م، مطبعة بالاستقامة بالقاهرة، ص 367.

² المرجع نفسه، ص 902.

³ ابن حيان القرطبي، المقتبس، شاميتا وآخرون، الجزء الخامس، المعهد الإسباني العربي للثقافة، كلية الآداب بالرباط، مدريد 1979م، ص 122.

⁴ المرجع نفسه، ص 122.

⁵ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة 1119م، ص 3723.

⁶ يفي بروفنسال، تاريخ إسبانيا الإسلامية من الفتح إل سقوط الخلافة القرطبية (811-1031م)، ترجمه إلى الإسبانية: إميليو جارتيا جومث، ترجمة: عبد الرؤوف البهي- على إبراهيم المنوفي السيد عبد الظاهر عبد الله، راجعه صلاح فضل، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة 2002م، ص 76.

2. العلاقة بين السهل والجبل من خلال حصن أنيشة

لقد تعددت أسماء هذا الحصن فهناك من ذكره باسم أنيشة، وهناك من ذكره باسم أبيسة أو أنيسة، وهي أسماء أطلقت عليه في المصادر الإسلامية، لكن لا يهمننا تاريخ أو أصل الاسم بقدر ما يهمننا دوره العسكري والاجتماعي داخل إقليم شرق الأندلس، ومنه "تقع أنيشة في شمال بلنسية وهي من أعمالها، أي تابعة لها جغرافيا، وبصرف النظر عن الموقع الجغرافي يوجد هذا الحصن على عقبة بين التلال والجبال، فالمدينة والحصن يمتدان بين الجبال والتلال، وقد الحصن فهو الأبرز لها ويقع على سفح الجبل الأعلى"¹، ويعد هذا الحصن حصنا أماميا لبلنسية ضمن مجموعة الحصون التابعة لها²، وقد كانت أنيشة قريبة لحصن بنشكلة بمسافة، سبعة أميال، قرابة 11 كلم وهي المسافة التي تفصل بينهما³.

تحدد أنيشة جغرافيا في منطقة جبلية عند نهاية سلسلة الجبال الإيبيرية على البحر المتوسط، وهذا جعلها مركزا للطرق والمسالك بين أقاليم شرقي الأندلس، بل أكثر من ذلك كانت هي الباب الأوحد لبلنسية من ناحية الشمال، ناهيك عن "موقعها الاستراتيجي والذي جعلها دائمة الاتصال وبشكل مباشر مع عدد من المدن غير بلنسية منها مريبط، وهو حصن قريب من طرطوشة يقع شرق الأندلس"⁴.

هذا وقد ظفر "أرغون بالكثير من حصون بلنسية والجزيرة الأندلسية ككل وبنى حصن أنيشة لحصار بلنسية، وأنزل بها عسكره وانصر، وبهذا عزم زيان بن مردنيش على غزو من بقي بها من عسكره"⁵.

مكن وجود الحصن على سفح أعلى الجبال من تنبيه أهاليها بوجود أي خطر أو هجوم عسكري عليها أو على مدينة بلنسية، ولعل هذا هو سبب عزوف الجيوش عن مهاجمتها، وما يبرز كذلك دور هذا الحصن في "المناعة والتحصين خاصة في فترة الحرب وهو لجوء يوسف الفهري إلى جبال أنيشة أثناء صراعه مع الأمير عبد الرحمان الداخل وإعلان عبد الله البلنسي خروجه على الحكم في بلنسية"⁶، ومن هنا يبرز أن الجبل كان بمثابة سد منيع للمناطق السهلية المأهولة بالسكان أثناء الحروب، إذ لا تجد هذه المناطق أو الأرباض سوى اللجوء إلى الحصن حيث المنعة والأمان.

فرغم الوجود التاريخي لمدينة أنيشة، يرجع الحصن إلى الفترة الإسلامية، ويمكن تفسير ذلك بوجوده كحد فاصل بين القوى الإسلامية والقوى النصرانية، هذا وكان لإقليم بلنسية التبعية السياسية للحكم الإسلامي منذ تحركات القائد طارق بن زياد والقائد عبد العزيز موسى بن نصير في شرقي الأندلس، وعندما ازدادت الهجمات النصرانية للمد الإسلامي في شرق الأندلس كان لابد من بناء أنظمة دفاعية تمثلت في القلاع والحصون ولعل "حصن أنيشة واحد من تلك الحصون

¹ الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الأول والثاني، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، 1422هـ-2022م، ص 555.

² السيد أبو مصطفى كمال، تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية في العصر الإسلامي، دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، مركز الإسكندرية للكتاب، ص 69.

³ Sharq al andalous Num 7, Anales de l'Universidad de Alicante, España, 1990, p 162

⁴ الحميري محمد عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي مع فهراس شاملة، تحقيق الدكتور إحسان عباس، الطبعة الأولى والثانية، مكتبة لبنان بيروت 1948م-1975م، ص 180.

⁵ ابن خلدون عبد الرحمان، تاريخ ابن خلدون ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل حادة، مراجعة سهيل زكار، الجزء 6، دار الفكر 1423هـ-2000م، ص 385.

⁶ حيان بن خلف القرطبي، المقتبس، السفر الثاني، تحقيق محمود علي طي، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص 93-

لاسيما الأمامية منها، لكن بالرغم من وجوده إلا أنه لم يكن هدفا سياسيا محضا في الصراع النصراني الإسلامي إلا خلال عهد أبي جميل زيان بن مردنيش¹.

شهد حصن أنيشة أحداثا سياسية مضطربة خاصة بعد "انتزاع بن مردنيش بلنسية وأحوازها من أيدي زيد البياسي"²، إلا أن هذا الحادث لم يمر مرور الكرام لا سيما وأن تأخذ بلنسية وأحوازها من أمير حكمها وحكم أحوازها من شاطبة ودانية لمدة من الزمن، هذا الأمر "دفع بزيد البياسي إلى اعتناق الدين النصراني والتعاون مع خايبي الأول في مهاجمة بلنسية، والملاحظ أنه أثناء هجماته كان يركز على حصن أنيشة، لأنه كان على علم بأنه مفتاح الدخول إليها"³، وأمام إصرار الأرجوانيون على الاستيلاء عليه، ما كان على ابن مردنيش سوى الشروع في هدمه وتسويته مع الأرض، لأن السيطرة عليه تهدد الوجود الإسلامي داخل بلنسية نظرا لكونه مفتاح الدخول إليها وكما سبق وأن ذكرنا أنه من أهم حصونها الدفاعية الأمامية، لكن في نظر خامي الأول "إن الحصن ليس هو كل قوة أنيشة بل المدينة وأرباضها وجبالها، وعندما سيطر على أنيشة شرع في إعادة بناء الحصن وزوده بالجنود"⁴.

لقد كانت أنيشة عبارة عن مدينة صغيرة بها حصن سمي على اسمها وكانت منطقته مأهولة بالسكان وما يبرز ذلك وجود بعض الشواهد الأثرية في المنطقة مثل "السيراميكي والجصي والزجاجي، إذ كانت مدينة منيشة "أنيشة" قرب بلنسية متفوقة في صناعة الخزف مند القرن الرابع عشر حتى السادس عشر وامتازت بإنتاج الأواني والصحون والقدر البرميلية"⁵.

نستشف مما سبق أن أنيشة كانت مستوطنة قديمة تعود إلى حكم الرومان ولعل ما يبرز ذلك وجود الآثار الباقية فيها مثل السيراميك، و أن حصنها حصن إسلامي، بالرغم من إعادة بنائه من طرف خايبي الأول ولعل ما يبين ذلك بناءه على شاكلة الحصون الإسلامية وهذا ما يبرز استمراريته وصموده أمام الظواهر الطبيعية لأن المسلمون كانوا أشد إتقان في بناء الحصون، كما يمكن تفسير هدم ابن مردنيش للحصن كان نتاج موقعه الاستراتيجي البالغ الأهمية في الدخول إلى بلنسية، بالإضافة إلى ذلك إن ارتباط الحصن بالمناطق السهلية المأهولة بالسكان يبرز أهمية الحصن في حصانة تلك المناطق، وأن بناءه على سفح جبل ليس بمحض الصدفة وإنما ذلك بغرض الحصانة به في حالة الهجوم على المناطق السهلية لأنه وكما هو معلوم أن المناطق الجبلية تكون وعرة خلال محاولة الاستيلاء عليها ويصعب على الجنود بلوغها.

لما اشتد الحصار على الحصن "زحف أرغون في رمضان سنة خمس وثلاثين وستمائة فحاصرها واستبلغ في نكاتها وكان بنو عبد الله المومن في مراكش وقد فشل في ربحهم، وقد كان قد بعث إليهم أسطوله مشحونا بالطعام والأسلحة والمال مع أبي يحيى بن يحيى بن الشهيد أبي إسحاق بن أبي حفص وكانت قيمة ذلك مائة ألف دينار وجاءهم الأسطول بالمدد وهم في هذا الحصار فنزل بمرسى دانية، وجدير بالذكر أن بن مردنيش لم يخلص له من يتسلم منه المدد، فاشتد الحصار على

¹ ابن عذاري أحمد بن محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع، تحقيق عبد الله محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص 433.

² المرجع نفسه، ص 343-346.

³ عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الرابع، مرجع سابق، ص 35-36. أبو الفضل محمد أحمد، شرق الأندلس في العصر الإسلامي، دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، دار المعرفة الجامعية، ص 193-194.

⁴ محمد أبو الفضل، شرق الأندلس، مرجع سابق، ص 218-206.

⁵ م.س. ديمانند، الفنون الإسلامية، ترجمة أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم، أحمد فكري، دار المعارف، مصر، ص 228.

بلنسية وهدمت الأقوات وكثر الهلاك من الجوع فوقعت المارودة على إسلام البلد فتسلمها ملك أرغون في صفر سنة ستمائة وستة وثلاثون، وخرج منها ابن مردنيش إلى جزيرة شقر¹.

يفضي هذا القول إلى أن حصن أنيشة كان بالإضافة إلى دوره العسكري كان مزودا بالطعام والأسلحة ولعل هذا الطعان يستخدم في حالة اللجوء له في حالة الحروب في المناطق السهلية، أو في حالة الفرار له خلال محاصرة المناطق، وبهذا يكون الحصن هو الملجأ الوحيد القادر على حماية الأمراء والجنود.

هذا فضلا عن الدور الذي حضي به الحصن في مراقبة الهجمات العسكرية للعدو قبل حدوثها، لأن موقعه الاستراتيجي على سفح الجبل يمكنه من القيام "بالدور الطلائعي، ناهيك عن تزويد الحصن بالفرسان والعتاد العسكري والمؤن، تفسر لنا هذه المعلومات، أن الحصن كان مهياً لاستقبال سكان السهول في حالة وقوع الحروب أو محاولة الاستيلاء عليه، وما يعزز ذلك هو أن معظم الحصون الأندلسية كانت تضم الجوامع والأسواق لعابري السبيل والحمامات ولها أنموذج معماري خاص بها يتفق مع الغرض الذي بنيت من أجله"².

وقد قامت أنيشة بدور دفاعي يعكس منعة الحصن، وعانا المسلمون في قتالهم وصبرهم على الشدائد وكان قتالهم بدافع عقدي وما يبرز ذلك استشهاد الفقيه "سليمان الكلاعي وبروزه في المعركة"³، وهو ما تؤكد قصيدة الفقيه أحمد بن عبد الله المخزومي حيث قال:

"وأعظم ميت فجعنا به
حليف الندى الماجد الواهب
وذاك سليمان لا غائب
إذا الأمر جد ولا عب
فلله من حقه جانب
وللصحب من أنسه جانب"⁴

ومن هذا المنطلق يمكن استخلاص الدور الهام الذي أدته أنيشة في عملية صد النصارى ومحاولة الحفاظ على الوجود الإسلامي في شرق الأندلس، وإعادة بناء حصن أنيشة من طرف خايي الأول يؤكد أهمية الحصن كمدخل أساسي للاستيلاء على بلنسية، بالإضافة إلى تحصين المدينة أو القرية من الهجمات الخارجية وفي هذا الصدد يمكن ذكر الحصن على أنه "ذلك المكان الحصين وهو كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه، كما أنه درع حصين"⁵، لهذا كان ملجأ لسكان السهول إبان الحروب والتمردات التي تشهدها أنيشة، ولعل بعض المنشآت المعمارية التي كان يملكها الحصن كالأسواق الصغيرة تفسر ذلك.

وكان للحصن دور دفاعي يتمثل في صد هجمات الأعداء، ولم يكن يحتوي إلا على عدد قليل من المنشآت الدائمة، مثل صهاريج لحفظ مياه المطر والتي غالبا ما يستفاد منها من قبل سكان المناطق السهلية لاسيما في الري، بالإضافة إلى مخزن أو أكثر للسلاح أو لتخزين المواد الغذائية، وقد كان هناك "خارج الحصن ربض يعيش فيه الجنود مع عائلاتهم،

¹ عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 388.

² الحميري، الروض المعطار، مرجع سابق، ص 59-165.

³ المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، الجزء الأول، دار صادر بيروت، 1388هـ/1928م، ص 492.

⁴ الحميري، الروض المعطار، مرجع سابق، ص 41، 42.

⁵ أبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسى المعروف بابن سيده، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواي، المحكمة والمحيط الأعظم، الجزء الثالث، الطبعة الأولى 1321هـ/2000م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ص 153.

بالإضافة إلى عدد من الحرفين والتجار الذين يمارسون التجارة في سوق صغير إلى جوار مسجد متواضع الأبعاد، ويتمتعون غالباً بحق زراعة قطع أرض صغيرة على مقربة من الحصن يستفيدون من محاصيلها، وفي حالة الخطر يقوم سكان المناطق السهلية بالانتقال إلى الحصن بعد أن يحملوا إليه كافة منقولاتهم ومخزون صوامعهم¹.

ومنه، يمكن القول إن العلاقة بين السهل والجبل كانت تمتاز بين المد والجزر، على اعتبار أن المناطق السهلية مناطق فلاحية تغمرها الحياة الاجتماعية، في حين المناطق الجبلية تمتاز بقلّة الفلاحة وهذا ما يجعلها دائمة الارتباط بالمناطق السهلية خاصة في الاستفادة من محاصيلها والدفاع عنها، وبما أن المناطق الجبلية كانت عبارة عن حزام أمني تتخلله الحصون فإنه كان بمثابة الملجأ الوحيد لسكان السهل في حالة الحرب.

3. العلاقة بين السهل والجبل من خلال قلعة رباح:

إن الحديث عن قلاع شرق الأندلس يلزمنا بذكر قلعتان لا تقل الواحدة أهمية عن الأخرى من حيث المنعة والصمود والدور الذي لعبته كل واحدة منهما في توحيد الأراضي الإسلامية في شبه الجزيرة الإيبيرية.

وعليه، تعد شاطبة من بين مدن الأندلس الهامة التي لعبت دوراً كبيراً في الأحداث التي حلت بشرق الأندلس لا سيما التاريخ السياسي منه بحكم موقعها الجغرافي المتميز والذي لا يبعد كثيراً عن كور بلنسية، وكما أسلفنا الذكر، تميزت شاطبة بوفرة المياه مما جعلها مركزاً تجارياً واقتصادياً مهماً داخل المجال الترابي لشرق الأندلس، ناهيك عن تميزها واستفادها بصناعة الورق، وبهذا لم تكن شاطبة مركزاً وحصناً عسكرياً فقط، بل كانت أيضاً مركزاً اقتصادياً ربط التجارة الشاطبية بجل الدول الإسلامية، لا سيما في فترة المرابطين والموحدين.

لقد كانت شاطبة منطقة جذب للعديد من السكان الهاربين من الحروب الأهلية التي عاشتها الأندلس، خاصة وأنها كانت تتميز بالسلم والأمن، إلا أن هذا الأمن تحول في زمن المرابطين والموحدين إلى ثورات وحروب، وقد غدت "شاطبة زمنهم مركزاً للجهاد وثغراً من ثغور شرق الأندلس وقاعدة من قواعده ينطلق منها المجاهدون صوب جهادهم ضد القوى المسيحية والنصرانية بإسبانيا المسلمة"².

ساهم الموقع الجغرافي لشاطبة في التحكم في طريق المواصلات البرية بشبه الجزيرة الإيبيرية، بحكم موقعها الكائن بالقرب من ساحل شرق الأندلس ومن تم بوابة للدخول إلى شرق الأندلس ككل، وهذا جعلها أكثر المدن الأندلسية اتصالاً ببلاد المغرب من ناحية التجارة، ونظراً لموقعها الاستراتيجي فقد تعرضت شاطبة للعديد من الهجمات.

لا تقل قلعة رباح أهمية عن شاطبة، ويرجع تأسيسها إلى العصر الأموي عندما ترك السكان العرب مدينتهم الرومانية الأصل بعد تدميرها وانتقلوا إلى هذه المدينة بغية الاستقرار فيها، إلا أن هذه الأخيرة عرفت احتلالاً من قبل الجيش الطليطي حتى تمكنوا من الظفر بها وتدميرها، وسرعان ما ستعرف نوعاً من الاستقرار وإعادة التأهيل بعد وصول الجيش القرطبي إليها، وهو الأمر الذي دفع إلى "إعادة بناء الحصون التابعة لها وتأهيلها بالسكان الهاربين منها نتيجة الهجوم

¹ ليفي بروفنسال، تاريخ إسبانيا الإسلامية من الفتح إلى سقوط الخلافة القرطبية (811هـ-1031م)، ترجمه إلى الإسبانية: إميليو جارتيا جومث، ترجمة: عبد الرؤوف البمي-على إبراهيم المنوف السيد عبد الظاهر عبد الله، راجعه صلاح فضل، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة 2002م، ص 77.

² السيد عبد العزيز سالم سحر، شاطبة الحصن الأممي لشرق الأندلس في العصر الإسلامي (التاريخ السياسي والحضاري) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 11.

الطليطلي عليها، بالرغم من كونها قلعة متهدمة إلا أن موقعها أغرى الناس بالسكن قربها فاستوطنوها، وأصبحت أهلة بالسكان، ويرجع أصل البعض منهم من بني جذام آخرون من القبائل اليمنية وبعض الأنصار من الخزرج¹ وهكذا كان تأسيس قلعة رباح لأسباب عسكرية محضة تمثلت في " الحاجة إلى وجود قلعة على الوادي المتوسط لنهر الجواديان لتكون محطة من محطات الطريق الحيوي الرابط بين قرطبة وطليلة²."

قبل الخوض في دراسة العلاقات الاجتماعية في قلعة رباح لابد من الحديث عن الأراضي المحيطة بالقلعة حتى يسهل علينا تفسير هذه العلاقة بين السكان والمدينة والقلعة، ومنه "كانت الأرض المحيطة بقلعة رباح أرضا معطاء شديدة الخصوبة تطيب مزارعها ويزكو طعامها وتحسن الماشية في مسارحها ولألبانها فضل عن غيرها"³، هذا فضلا عن أنها "مدينة كبيرة ذات سور من حجارة ولها واد كبير أقيمت بجانبه حيث يزرع عليه أهلها شتى أنواع المزروعات، وبها أسواق وحمامات ومتاجر"⁴.

وهكذا تطورت قلعة رباح في عصر ولاية الأندلس، وحظيت باهتمام بالغ بحكم أهميتها "كقاعدة عسكرية في طريق الجيوش الزاحفة نحو الشمال لفتح ما تبقى من شبه الجزيرة الإيبيرية، وغزو بلاد الفرنجة، وقد كان لها الفضل في عمليات التموين، إلا أنها تعرضت للخراب على يد ثوار طليطلة ضد حكم الأمير عبد الرحمان بن الحكم"⁵، لكن هذا الخراب لم يدم طويلا، حيث أمر "الأمير الأموي محمد بن عبد الرحمان الأوسط سنة 241هـ، 800 م/ تحصين المدينة والزيادة في مبانيها ونقل الناس إليها"⁶، ولما تمت إعادة إعمارها "شحنها بالفرسان"⁷، أي أنه ترك بها حامية للدفاع عنها ب"عدما أصلح أسوارها التي خربها أهل طليطلة وقتلوا أهلها"⁸.

لقد خضعت قلعة رباح "منذ سنة 1035 م/ 427هـ، لحكم بني ذي النون وهم من قبائل البربر ينتمون إلى قبائل هواره"⁹، وقد ارتبط مع سقوط طليطلة سقوط الكثير من الحصون في أيدي النصارى وهو الأمر الذي جعل من قلعة رباح ذات أهمية عسكرية كبرى خاصة في الدفاع عن الأندلس، بحيث كانت تشكل الحد الفاصل "بين أراضي المسلمين وأراضي النصارى"¹⁰، وقد قال عنها أمير المسلمين يوسف بن تاشفين "لما وصل إليها وأمعن النظر إليها وصفها قائلا: إنها تشبه عقابا مخالبه طليطلة وصدره قلعة رباح ورأسه جيان ومنقاره غرناطة"¹¹، ونظرا لهذه الأهمية التي أصبحت تكتسبها قلعة رباح اتجهت لها أنظار المدافعين عن الأندلس بغية السيطرة عليها، وسرعان ما أصبحت في أيدي النصارى "سنة 478هـ/ 1080م،

¹ المقري، نفح الطيب، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 296.

² ليوبولدو توريس بالباس، المدن الإسبانية الإسلامية، ترجمة، اليدورو دي لابانيا، راعه د. نادية محمد جمال الدين، د. عبد الله بن إبراهيم العمير، الطبعة الأولى 1423هـ/ 2003م، مطبعة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص 80.

³ ابن الخراط، الأندلس في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار، تقديم إميليو مولينا وبوسلا بيل، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد 1990، ص 141.

⁴ شكيب أرسلان، الحلل السندسية في الأخبار والآثار السندسية، الجزء الثالث، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، ص 46.

⁵ ياقوت الحموي، معجم البلدان، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 23.

⁶ المقري، نفح الطيب، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 135.

⁷ ابن عذاري، البيان المغرب في اختصار أخبار الأندلس والمغرب، حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف، ومحمود بشار العواد، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار المغرب الإسلامي، تونس 1434هـ/ 2013م، ص 90.

⁸ Levi provençal, Histoire de L'Espagne Musulmane 3 tomes leiden, 1950-1954.P 292

⁹ عبد الرحمان ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشئل الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل حادة، مراجعة سهيل زكار، الجزء 6، دار الفكر 1423هـ-2000م، ص 207-206.

¹⁰ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، الجزء الثاني، دار الكتاب الدار البيضاء 1956م، ص 34.

¹¹ شكيب أرسلان، الحلل السندسية، الجزء الأول، مرجع سبق سابق، ص 134.

خاصة مع ضعف حكام ملوك الطوائف، ومع هذا بدأ عبور القوات المرابطية إلى الأندلس في منتصف ربيع الأول سنة 479هـ/1086م¹، ليبدأ عهد جديد على جغرافية شرق الأندلس عامة وفي قلعة رباح وغيرها من الثغور الأندلسية خاصة، ومع "وفاة يوسف بن تاشفين سنة 500هـ/1102م²، "ولى ابنه³ عهده إلا أن خلال عهده ازداد طمع ألفونسو السادس (ملك قشتالة) بالأراضي الأندلسية، لكن الأمير المرابطي الجديد تصدى له بكل حزم، وبهذا "قاد علي بن يوسف بن تاشفين حملة كبيرة ضد النصارى في منطقة طليطلة، وفتح حصونا كثيرة من أعمالها، كما فتح بعض المدن مثل وادي الحجارة وطلبيرة، وقد كانت لقلعة رباح دورا مهما في هذا الحدث عبر مساهمتها بالرجال من أجل الجهاد والتموين وبموقعها الاستراتيجي كقاعدة عسكرية متقدمة في هذه الفتوحات والمعارك⁴.

وعلى الرغم من سقوط سرقسطة وهو الأمر الذي لم يكن هينا على المسلمين في الأندلس ولم يقلل هذا السقوط لسرقسطة من عزيمة المسلمين على الجهاد في أراضيها، الشيء الذي جعل "علي بن تاشفين يقود معركة حامية قرب قلعة رباح سنة 522هـ/1182م ضد النصارى، وقد ردهم على أعقابهم بالرغم من أنهم كانوا جيشا ضخما⁵، يبدو أن المعارك التي نشبت بين المسلمين والنصارى بالقرب من قلعة رباح، قد أنهكت المدينة وتسببت في هدم بعض أسوارها ووقوع بعض رجالها في الأسر، إلا أنه كما أسلفنا الذكر أن المسلمين الحقوا هزيمة نكراء بالنصارى قرب القلعة وهو ما وفر لهم "بعض الأسلحة والدواب والثياب وبهذا حمل الأمير الجديد للمرابطين هذه الغنائم إلى قلعة رباح وأصلح حالها وحسن أسوارها ثم عاد إلى قرطبة⁶.

وجدير بالذكر أن الأمير علي بن تاشفين قد وظف غنائم معركته مع القشتاليون (المعركة التي دارت قرب قلعة رباح) لخدمة قلعة رباح وأهلها الذين كانوا يسكنون بجوارها، ويذكر أنه "كان بجوارها كهوف وغيран سكن فيها البشر وأشهر هذه الكهوف كهف يقال له المرية⁷، وتبعاً لذلك بعد انتصاره في تلك المعركة نهض بالأسرى إلى "قلعة رباح لقرهم من المعتكف فألفى أحوالهم مختلة وأمورهم معتلة، فأصلح ما فسد وسد ما اختل وترك الأسرى عندهم ليفادوا بها من في دار الحرب من أسراهم⁸.

وبهذا شكلت قلعة رباح ملجأ للمسلمين المضطرين لمغادرة الحصون والمواقع القريبة التي ضغط عليها القشتاليون، هذا فضلا عن موقعها المتميز الفاصل بين النصارى والمسلمين، بحيث كانت مركزا متميزا وبارزا في اظهار قوة المسلمين ضد النصارى، "وبعد انتصارهم علق على أبراجها في أواخر العهد المرابطي رؤوس عدد من أكابر النصارى ليكونوا عبرة لغيرهم، وجاء ذلك انتقاما لهزيمة مني بها المسلمون في إحدى مواقعهم، لكن سرعان ما سيتحول هذا المجد إلى هزيمة خاصة بعد

¹ المرجع نفسه، ص 39.

² ابن عذاري، البيان المغرب، ج 4، مرجع سابق، ص 44.

³ هو الأمير علي بن يوسف بن تاشفين بن إبراهيم بن ترقوت ابن وارتقطين بن منصور، ازداد سنة 477هـ/1084م، وتوفي سنة 537هـ/1143م، ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة-الرباط 1972، ص 157-165.

⁴ الناصري، الاستقصا، مرجع سابق، ص 60.

⁵ عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث، عصر المرابطين والموحدين، القسم الأول عصر المرابطين، ص 132-133.

⁶ المرجع نفسه، ص 134-135.

⁷ شكيب أرسلان، الحلل السندسية في الأخبار والاثار الأندلسية، الجزء الثاني، مؤسسة هنداوي، 2011، ص 111.

⁸ ابن عذاري، البيان المغرب، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص 85-86.

ضعف الدولة المرابطية لاسيما بعد وفاة علي ابن يوسف بن تاشفين ليتمكن ألفونسو السابع من احتلال قلعة رباح سنة 533هـ/1137م¹.

وعليه استولى ألفونسو على بلاد شرق الأندلس بما فيها قلعة رباح التي ليس في بلاد شرق الأندلس أمنع منها، إلى أن وصل الخبر إلى أمير المسلمين علي ابن يوسف بن تاشفين الذي "جاز إلى الأندلس برسم الجهاد وإصلاح أحوال بلادها وضبط ثغورها، حيث جاز معه خلق كثير من المرابطين والمتطوعة من العرب وزناتة والمصامدة وسائر قبائل البربر، فلما وصل الأندلس سأل عن أحوالها وعن أحوال ثغورها وسار غازيا يقتل في بلاد الغرب ويقطع ثمارها ففر أمامه الروم وتحصنوا بالمعقل المنيعه"²، "وفي سنة 1158م/552هـ، ظهرت جمعية دينية تدعى جمعية فرسان قلعة رباح بإسبانيا، وقد أنشأت على يد الرهبان الوريين المتحمسين الذين عملوا على حشد النصارى للدفاع عن تلك القلعة الحصينة ضد المسلمين واتخذت من قلعة رباح مركزا لها"³.

كان لسقوط قلعة رباح في أيدي النصارى خسارة فادحة للمسلمين، باعتبارها حدا فاصلا بين أراضي المسلمين وأراضي النصارى وهذا فقد المسلمون بعض القواعد الموجودة في شرق الأندلس بصفة خاصة.

لقد كان عزم النصارى في الاستلاء على قلعة رباح بالغ الأهمية وهذا عملوا على التضحية بالكثير من الخسائر للوصول إليها، وقد كان من الصعب عليهم "عبور نهر وادي يانه إلى قلعة رباح التي كان المنصور الموحد بعد استعادتها وعين الحجاج يوسف بن قادس قائدا لها والذي عمل على تحصينها عبر نثر الصنابير والخوازيق الحديدية، إلا أنه كما أسلفنا الذكر إصرار النصارى على الاستلاء عليها جعلهم يتخطون كل هذا الأمر، و بمجرد عبور النهر صدموا بمنعة أسوارها وهذا ما جعلهم يترددون في مهاجمتها ومكثوا ثلاثة أيام تحت أسوارها وأبراجها يناقشون ما إذا كان تطويقها يفي بالغرض أم يجب تأجيل اقتحامها إلى بعد مواجهة المسلمين والانتصار عليهم"⁴، و بعد مناقشة "دامت حوالي مدة مكوثهم تحت أسوار القلعة تغلب الرأي القائل بمهاجمة القلعة، فهاجموها واحتلوا قسما خارجيا منها وهو القسم المحاذي للنهر وقد كان القسم الأقل منعة، وفي هذا الصدد أدرك يوسف بن قادس أن الدفاع عن القلعة ببضع آلاف مقاتل في مواجهة آلاف النصارى قد أفضى إلى امتلاك جزء منها، وإن أمر استردادها أمر مستحيل، وهكذا أيقن ابن قادس أن رجاله سيتعرضون للقتل ما إن واصل الدفاع عن القلعة، وهو الأمر الذي دفعه إلى التفاهم مع النصارى بهدف تسليم القلعة ومنح الأمان لحاميتها وتركهم أحرارا في الخروج منها، وهذا قبل ألفونسو هذا الخيار ولم يؤجل في الاستيلاء عليها لكي لا يصرف مزيدا من الوقت في حصارها ومحاولات اقتحامها عنوة"⁵، وهذا "غادر ابن قادس قلعة رباح من دون أسلحة تاركا إياها لألفونسو الثامن وسلمها فورا لحمايتها السابقين أعضاء جمعية فرسان قلعة رباح"⁶.

¹ المراكشي المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، ص 99.

² القاضي ابن أبي زرع، الأندلس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط 1972م، ص 163-164.

³ محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الرابع نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، الطبعة الرابعة 1417هـ/1997م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 79.

⁴ عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، عصر الموحدين، الجزء الخامس، ص 296.

⁵ الناصري، الاستقصا، الجزء الثاني، مرجع سابق، 198.

⁶ عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، عصر الموحدين مرجع سابق، ص 297.

لقد واصل ابن قادس مسيره إلى جيان ليلتقي "بالناصر وهم إخباره بخبر القلعة إلا أن وزيره الناصر سعيد بن جامع اتهمه بالخيانة وأنه سلم القلعة للنصارى عنوة، ونظرا لأهميتها كموقع عسكري متقدم كان الناصر يعول عليه كثيرا في الدفاع عن شرق الأندلس، وبالتخلي عنها سارع في إعدامه هو وصهره دون أن يستمع إليه ويعرف حجته فأعدما طعنا بالرمح"¹، وبهذا كان "لمقتل يوسف بن قادس وقع عميق بين الجند الأندلسيين وقل حماسهم للقتال بجانب الموحيدين وبذلك عزم ابن جامع اعتزال الجيش الموحيدي"²، وترتب عن ذلك إضعاف القوة العسكرية للجيش الموحيدي و من تم توالي هزيمتهم خاصة في معركة العقاب.

ترجع أسباب هذه الهزيمة بالدرجة الأولى إلى "الاستيلاء على قلعة رباح وإعدام ابن قادس بتهمة الخيانة"³، هذا فضلا عن إهانة ابن جامع للقادة الأندلسيين عبر طردهم من الجيش الموحيدي. وهذا ما أدى إلى سقوط قلعة رباح في أيدي النصارى وانهمزام المسلمين في معركة العقاب ومن تم سقوط الأندلس.

ومنه كانت قلعة رباح طوال العهود الإسلامية ذات دور بارز كقاعدة عسكرية نظرا لموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية، إذ تمثل ذلك في إمداد الجيش الإسلامي بالفرسان والعتاد العسكري وبسقوطها سقطت الأنظمة الدفاعية للمسلمين في الأندلس.

لعبت القلاع والحصون خلال العصر الوسيط في شرق الأندلس دورا مهما في الحفاظ على الاستقرار الأمني للمنطقة خاصة من حيث المنعة، وما يبرز ذلك "خروج القوى المرابطة إلى أحواز بلنسية، يستغلون خبراتها إلى حين التقاء الجيش البلنسي بالجيش المرابطي والذي هزم من خلالها جيش هذا الأخير، وبهذا اضطر الجيش المرابطي العودة إلى قصبة شاطبة للامتناع بها، في حين تم حصار شاطبة إلى أن فر منها الجيش المرابطي قاصدا ألميرية، في حين استولى ابن عبد العزيز على شاطبة صلحا وحصنها وعين لها قائدا وانضمت إليه بعض أحواز بلنسية"⁴.

وكما هو معلوم عرفت منطقة شرق الأندلس أحداثا متباينة وثورات سياسية وعسكرية على رقعتها الجغرافية، وهو ما جعل المسلمين والنصارى يتقنون بناء المآثر العمرانية الحربية والمدنية، وعرفت كذلك هذه المنطقة تنوعا في مجال الزراعة والفلاحة والتي انعكست إيجابا على أهالي المنطقة، وفي هذا الصدد اهتم الأندلسيون بالزراعة اهتماما كبيرا على كافة المستويات فعلى "مستوى الطرق والأنواع جلبوا أساليب زراعية متعارف عليها في شرق الأندلس، واحتفروا الترع وادخلوا أجناسا متنوعة من الفواكه كالعنب والأرز والبرقوق والرمان والبرتقال والزعفران وكانت السهول ملائمة لهذه الزراعات لتوفر التربة الخصبة فنشأت فيها مراكز هامة للزراعة في المدن والأرياف"⁵.

إن من بين أسباب ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس توفر الأمن بسبب ابعاد الحروب عن السهول باعتبارها أراضي زراعية وبالتالي نقل الحروب عن الأراضي السهلية إما إلى أراضي النصارى أو إلى الجبال حيث القلاع والحصون، كما انتشرت هذه الظاهرة لا سيما في عصر المرابطين والموحيدين على اعتبار أن أكثر من يتضرر من هذا الصراع

¹ المرجع نفسه، ص 298.

² المرجع نفسه، ص 298.

³ الحميري، الروض المعطار، مرجع سابق، ص 416.

⁴ عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، مرجع سابق، ص 357.

⁵ حتى فيليب، العرب تاريخ موجز، الطبعة السادسة 1991م، دار العلم للملايين، بيروت، ص 177.

هم سكان المناطق السهلية حيث كانت "تحرق زراعتهم وتخرّب بساتينهم وتهبّ ماشيتهم وتبور تجارتهم، ومنه فكلما ازداد الأمان بقلّة الحرب وضبط الثغور ببناء الربط والمحترس والحصون وحماية الطرق ازداد الاقتصاد ازدهارا"¹.

لم يدم ازدهار الاقتصاد الأندلسي طويلا، نظرا للتقلبات السياسية التي كانت تعرفها شرق الأندلس خاصة ثورات ابن مردنيش، وبهذا ظلت تتعرض السهول الزراعية إلى الغزاة، وكلف ذلك جهودا كبيرة للفلاحين من أجل إنتاج محصول آخر، إضافة إلى كثرة الصادرات للإقطاعات الكبرى عند تغير سياسة الدولة أو بتغير الحكام والنفوذ لا سيما أثناء الاضطرابات التي سادت في الأندلس في عهد ملوك الطوائف وأواخر العهدين المرابطي والموحدي، وقد تجلّى ذلك في "غارات أهل الجبال والأرياف على المناطق السهلية ونهب مزروعاتها ومحاصيلها، ولعل هذا السبب كان كافيا في بناء الحصون والقلاع في شرق الأندلس لا سيما في الثغور والمناطق الجبلية لحماية الأراضي الزراعية"².

وجدير بالذكر أن كثرت غارات النصارى خلال عصر ملوك الطوائف والمرابطين خلال العصر الثاني، أدى إلى اهتمام المرابطون بتحسين المدن دون تأمين الأرياف حيث المناطق الزراعية والرعية، وهذا ما أدى "إلى هجر الكثير من الزارعين لأراضيهم مما ترتب عنه نقص في الإنتاج كما ونوعا"³، هذا وقام الموحدون كذلك بتخريب بساتين شرق الأندلس ومنها "دار ابن مردنيش على وجه الخصوص، وتضم كل من بساتين مرسية ومنزهاتها وبساتينها، وبهذا أباحوا الخطوب في منزهاتها من راحه ويريجانه وتبعوا تلك الأصقاع بالتدمير في تدمير فاستاقوا نعم أهلها وتحكموا فيما أملوه بالتطاؤل في سهلها وجبلها أياما كثيرة"⁴، هذا فضلا عن الهجمات التي قادها "ابن همشك قائد ابن مردنيش في وقت قرب فيه نضج المحصول حيث قضى على الأخضر واليابس مدة سنوات متتالية فعم منطقة شرق الأندلس الخراب وهجرها أهلها"⁵، بالإضافة إلى الحروب الداخلية بين الأمراء ومنه فلا تكاد الحرب تنشب بين أميرين حتى تحرق المزارع وتخرّب البساتين خارج أسوار المدن التي يعتصم بها سكانها أي إحراق السهول المأهولة بالزراعة، فما كان على سكان السهول سوى الاحتماء داخل المدن أو الحصون الجبلية، وكان نتيجة هذا التخريب تراجع دور الأندلس في إنتاج الغذاء والموارد الأولية لمختلف الصناعات.

وهكذا توزعت الحصون في كثير من القرى والمناطق الريفية حتى ليصعب على المرء إحصاؤها، وذلك راجع لطبيعة المجتمع الريفي، فقد كان التناقض والصراع هما السمتان الغالبتان عليه، هذا فضلا عن "الضغط الحكومي والضغط الخارجي"⁶ المتمثل في الهجمات الخارجية للنصارى على المناطق السهلية، وكان لزوما بناء القلاع والحصون بهدف حمايتها والدفاع عنها أو الهرب إليها إذا اقتدى الأمر ذلك، وإذا ما تتبعنا التوزيع الجغرافي لهذه الحصون والقلاع فإننا نجد أنها قد توزعت في طول الأندلس وعرضها خاصة في المناطق الحدودية كما هو "الشأن لقلعة رباح وحصن أنيشة، وقد وجدت هذه الحصون والقلاع في الجبال وسفوحها وعلى شواطئ الأنهار وفي طرق المواصلات"⁷، لم تكن هذه الحصون والقلاع مجرد

¹ ابن أبي زرع الفاسي، الأنبس المطرب بروض القرطاس، مرجع سابق، ص 146، 148، 156.

² إسماعيل سامعي، تاريخ الأندلس الاقتصادي والاجتماعي، طبعة 2018، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 64.

³ المرجع نفسه، ص 65.

⁴ عبد الملك ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، تاريخ المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تحقيق عبد الهادي التازي، الطبعة الثالثة 1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ص 200.

⁵ عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني، الطبعة الأولى 1408هـ-1988م، دار الغرب الإسلامي، ص 172.

⁶ حسن قرني، المجتمع الريفي في عصر بني أمية، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، 2012م، ص 309.

⁷ المرجع نفسه، ص 310.

منشآت عسكرية ودفاعية فحسب بل كانت تزخر بألوان كثيرة من النشاط البشري وكانت نسبة كبيرة منها تعتمد في اقتصادها على الزراعة، وعلى سبيل المثال كان لأحد "الحصون عمائر واسعة وكروم وأشجار متصلة ومسارح للمواشي عريضة تظل فيها سوام أهل الحصن رائعة"¹، ولما كانت هذه الحصون من مراكز الاستقرار البشري في الريف فإنها وصفت دائما بأنها "عامرة وأهله كثيرة الخلق ممتدة كثيرة الساكن"².

لقد كانت من بين المناظر الطبيعية في شرق الأندلس صورة القلعة باعتبارها من أهم المنشآت العسكرية البارزة لكونها بنية على "قمة الجبل، ومن بين هذه القلاع قلعة رباح (Calatrava)"³، وهناك عدة أنواع من القلاع من حيث التصنيف والتسمية فهناك الأكبر حجما والذي يعتبر في الوقت نفسه مركزا حضريا ويشبه الحصون المنيعه التي تسيطر على السهول الخصبة الأهلة بالسكان، ويذكر "بروفنسال أن القلعة تختلف عن مفهومها الشرق حيث كانت تطلق على المعقل الكائن بمدينة ما وهو يساوي في الغرب الإسلامي مصطلح قصبه"⁴.

شكلت أرياف شرق الأندلس من حصون وجبال وقرى، وقد قامت الحصون بدور مهم في الفتن والثورات تجاوز دورها العسكري بالموازاة مع أهميتها الاقتصادية تبعا للأراضي الزراعية التي كانت تدخل في نفوذها، لذلك كانت هذه "المناطق مركزا للصراع بين السلطة المركزية والمنتزعين عليها ممن يملكون بعض الحصون وأحوازها"⁵.

وهذا كانت القلاع والحصون معقلا للثوار وأرباضها مسرحا للحروب وبحكم تواجدها في مناطق زراعية كان لابد أن تتأثر ممتلكاتها الزراعية جراء الحروب، سواء بالتلف أو الحرق أو النهب والسلب، وهو الأمر الذي يجعل العلاقة بين السهل والجبل علاقة اضطراب أحيانا خاصة عندما يصعب على الفلاحين دفع الضرائب للحصون أو القلاع المكلفة بجمع الضرائب، ولعل هذا من بين الأسباب التي أدت إلى بعض الانتفاضات بالأندلس كانتفاضة الفلاحين.

وهذا كانت طبيعة العلاقة بين الجبل والسهل، تتمثل في دور الحماية لهذه الأخيرة بغية الاستفادة من محاصيلها الزراعية والتي كانت في الغالب تعطى للقلاع والحصون إما على شكل محصول أو تؤدي على شكل ضرائب تتكلف بجمعه القلاع والحصون.

فالمناطق "الجبلية هي تلك المناطق التي تحافظ على استمرارية المناطق السهلية وتوفر لها الحماية وتقوم بدور الدفاع عن محاصيلها الزراعية، في حين يمكن القول كذلك أن الجبال هي صنيعة المدن والمناطق المنخفضة"⁶، يفضي هذا القول إلى أن سكان الجبل كانوا مرغمين على الدفاع عن المناطق السهلية بغية الحصول على المواد الزراعية واستمرارية عيشهم هناك، "فالجبال بسبب كثافة سكانها وشحة مواردها كانت مضطرة لقذف فائضها البشري نحو السهول، وان السهول أيضا كانت بحاجة إلى هذه الفئة بغية العمل في مناطقها الفلاحية"⁷، لكن على الرغم من هذا التلاقح والتكامل بين سكان الجبل والسهول إلا أن "السكن بدا جبيل وانتهى في المناطق السهلية حسب بروديل، ومنه يمن القول على ضوء

¹ الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ص 542-568.

² حسن قرني، المجتمع الريفي في الأندلس، عصر بني أمية، مرجع سابق، ص 310.

³ ليفي بروفنسال، تاريخ إسبانيا الإسلامية من الفتح إل سقوط الخلافة القرطبية (811-1031م)، مرجع سبق ذكره، ص 76.

⁴ المرجع نفسه، ص 76.

⁵ ابن حيان الأندلسي، المقتبس في تاريخ الأندلس، تحقيق الدكتور اسماعيل العربي، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفاق الجديدة المغرب، 1411-1990م، ص 42.

⁶ فرنان بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي، تعريب وإنجاز مروان أبي سمرا، الطبعة الأولى، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، 1413-1993م، ص 25.

⁷ المرجع نفسه، ص 27.

ما سبق أن المناطق السهلية رغم توفرها على مقومات الحياة مثل الزراعة وتربية المواشي والمبادلات التجارية، إلا أنها كانت بمثابة مسرح للحروب إبان الهجمات النصرانية، ويمكن الاستشهاد على ذلك بحادثة قلعة الحنش حين تمت مهاجمتها التقى الجيشان خارج الحصن فاشتدت الحرب بينهم وحين تداركهم العدو انحازوا إلى حصنهم¹.

خاتمة:

بناء على ما سبق، عرفت منطقة شرق الأندلس انتشارا كبيرا للحصون والقلاع على مستوى جبالها وقد كانت هذه الأخيرة مأهولة بالسكان ومفعمة بالحياة نظرا لاهتمام أهاليها بالزراعة والفلاحة والصناعة، في حين كانت كذلك المناطق السهلية أكثر اختصاصا في ممارسة النشاط الزراعي وتربية الماشية، وكانت تزود القلاع والحصون بمحصولها بالإضافة إلى دفع الضرائب.

ويرجع انتشار هذه الحصون والقلاع بشرق الأندلس بعامل التقلبات السياسية وكثرة الثورات سواء الخارجية أو الداخلية منها، ومنه كان محتملا على أمرائها بناء هذه التحصينات العسكرية لضمان استمرارية إمارتهم وصد كل أنواع الثورات، هذا فضلا عن فضلا عن القيام بالدور الدفاعي عن المناطق السهلية المأهولة، لا سيما وأنه كان خلال كل ثورة تنهب خيرات المناطق السهلية أو تحرق جراء تلك الثورات، كما كانت هذه التحصينات عبارة عن ملجأ للفلاحين وسكان المناطق السهلية خلال الحروب على اعتبارها أكثر منعة وحصانة من المناطق السهلية.

البيبلوغرافيا:

مصادر ومراجع باللغة العربية:

- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة-الرباط 1972.
- ابن الخراط، الأندلس في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار، تقديم اميليو مولينا وبوسلا بيللا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد 1990.
- ابن حيان الأندلسي، المقتبس في تاريخ الأندلس، تحقيق الدكتور اسماعيل العربي، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفاق الجديدة المغرب، 1411هـ-1990م.
- ابن حيان القرطبي، المقتبس، شاميتا وآخرون، الجزء الخامس، المعهد الإسباني العربي للثقافة، كلية الآداب بالرباط، مدريد 1979م.
- ابن خلدون عبد الرحمان، تاريخ ابن خلدون ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل حادة، مراجعة سهيل زكار، الجزء 6، دار الفكر 1423هـ-2000م.
- ابن عذاري أحمد بن محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع، تحقيق عبد الله محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

¹ المقتبس، مرجع سبق ذكره، ص 122.

- ابن عذاري، البيان المغرب في اختصار أخبار الأندلس والمغرب، حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف، ومحمود بشار العواد، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار المغرب الإسلامي، تونس 1434هـ/ 2013م.
- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف القاهرة 1119م.
- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، الجزء الثاني، دار الكتاب الدار البيضاء 1956م.
- أبو الفضل محمد أحمد، شرق الأندلس في العصر الإسلامي، دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، دار المعرفة الجامعية.
- أبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، المحكمة والمحيط الأعظم، الجزء الثالث، الطبعة الأولى 1321هـ 2000م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الأول والثاني، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، 1422هـ-2022م.
- إسماعيل سامعي، تاريخ الأندلس الاقتصادي والاجتماعي، طبعة 2018، مركز الكتاب الأكاديمي.
- حتى فيليب، العرب تاريخ موجز، الطبعة السادسة 1991م، دار العلم للملايين، بيروت.
- حسن قرني، المجتمع الريفي في عصر بني أمية، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، 2012م.
- الحميري محمد عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي مع فهرس شاملة، تحقيق الدكتور إحسان عباس، الطبعة الأولى والثانية، مكتبة لبنان بيروت 1948م-1975م.
- حيان بن خلف القرطبي، المقتبس، السفر الثاني، تحقيق محمود علي طي، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- السيد أبو مصطفى كمال، تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية في العصر الإسلامي، دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، مركز الإسكندرية للكتاب .
- السيد عبد العزيز سالم سحر، شاطبة الحصن الأمامي لشرق الأندلس في العصر الإسلامي (التاريخ السياسي والحضاري) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.
- شكيب أرسلان، الحلل السندسية في الأخبار والآثار السندسية، الجزء الثالث، مؤسسة هندراوي للتعليم والثقافة.
- شكيب أرسلان، الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، الجزء الثاني، مؤسسة هندراوي، 2011.
- عبد الرحمان ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشلل الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل حادة، مراجعة سهيل زكار، الجزء 6، دار الفكر 1423هـ-2000م.
- عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث، عصر المرابطين والموحدين، القسم الأول عصر المرابطين.

- عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، عصر الموحدين، الجزء الخامس.
 - عبد الملك ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، تاريخ المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تحقيق عبد الهادي التازي، الطبعة الثالثة 1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.
 - عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ضبطه وصححه وعلق على حواشه محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، الطبعة الثالثة 1887م، مطبعة بالاستقامة بالقاهرة.
 - عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني، الطبعة الأولى 1408هـ-1988م، دار الغرب الإسلامي،
 - فرنان بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي، تعريب وإنجاز مروان أبي سمرا، الطبعة الأولى، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، 1413هـ-1993م.
 - ليبولدو توريس بالباس، المدن الإسبانية الإسلامية، ترجمة، اليدورو دي لابانبا، راعه د. نادية محمد جمال الدين، د. عبد الله بن إبراهيم العمير، الطبعة الأولى 1423هـ/2003م، مطبعة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
 - ليفي بروفنسال، تاريخ إسبانيا الإسلامية من الفتح إل سقوط الخلافة القرطبية (811هـ-1031م)، ترجمه إلى الإسبانية: إميليو جارتيا جومث، ترجمة: عبد الرؤوف البمبي- على إبراهيم المنوفي السيد عبد الظاهر عبد الله، راجعه صلاح فضل، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة 2002م.
 - ليفي بروفنسال، تاريخ إسبانيا الإسلامية من الفتح إل سقوط الخلافة القرطبية (811هـ-1031م)، ترجمه إلى الإسبانية: إميليو جارتيا جومث، ترجمة: عبد الرؤوف البمبي- على إبراهيم المنوفي السيد عبد الظاهر عبد الله، راجعه صلاح فضل، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة 2002م.
 - م.س. ديماند، الفنون الإسلامية، ترجمة أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم، أحمد فكري، دار المعارف، مصر.
 - محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الرابع نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، الطبعة الرابعة 1417هـ/1997م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
 - المراكشي المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان.
 - المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، الجزء الأول، دار صادر بيروت، 1388هـ/1928م.
- مراجع باللغة الاجنبية:**

- Sharq al andalous Num 7, Anales de l'Universidad de Alicante, España, 1990.
- Levi provençal, Histoire de L'Espagne Musulmane 3 tomes leiden, 1950-1954.

الدعم اللوجستي للجيش الاشوري

ا. د. ازهارهاشم شيت : كلية الآداب / جامعة الموصل العراق

azhar_hashem@uomosul.edu.iq

المخلص:

إن من أهم المظاهر البارزة في حياة وتاريخ الإمبراطورية الآشورية هي القوة العسكرية، فقد كان تاريخ الملوك الآشوريين عبارة عن سلسلة من الحملات العسكرية إلى مختلف الجهات ولا سيما في الألف الأول قبل الميلاد لذا كان اعتماد الدولة الآشورية على جيشها المنظم والمزود بأقوى وأحسن الأسلحة.

ويعد الدعم اللوجستي مظهر من مظاهر فن الحرب ويشمل تخطيط وتنفيذ امداد قطعات القوات المسلحة وصنوفها باحتياجاتها من التعينات الغذائية والسلاح والعتاد والدخائر إضافة إلى إخلاء السلاح والعتاد المعطل واصلاحهما وتقديم العون الطبي في ميدان القتال إضافة إلى انشاء طرق المواصلات وكل ما يتعلق بإسكان القوات المسلحة وتمويلها وفق الخطط المرسومة وحفاظاً على جاهزيتها القتالية وفقاً لتطورات الموقف في ميادين القتال وقد أدرك الملوك الآشوريون أهمية الإمداد والتموين وتأثيرها في نتائج المعارك فهي تسهم في كسب النصر اذن ان غيابها او عدم كفايتها يمكن ان يتسبب في وقوع الهزيمة ولا يمكن للمعركة ان تستمر من دون ان يحصل الجيش على ما يسعى في وقتنا الحالي بالدعم اللوجستي وهو توفير مستلزمات القتال او ما يعرف بفرن الامداد بالسلاح والعتاد والمؤن والأزراق والطعام ويسبقها وضع خطة محكمة للقتال وكيفية الهجوم وإخلاء الأسرى وغنائم الحرب والطبابة وسرعة نقل المعلومات عن العدو وتحركاته من العيون والمخبرين ونقل الرسائل والأوامر من الملك إلى قادة الجيش .

الكلمات المفتاحية: دعم لوجستي، الجيش الاشوري، تموين، إمدادات.

Logistical support for the Assyrian Army

Abstract:

One of the most prominent manifestations in the life and history of the Assyrian Empire is military power, the history of the Assyrian kings was a series of military campaigns to various sides, especially in the first millennium BC So the Assyrian state relied on its organized army and equipped with the strongest and best weapons, and the army The Assyrians are one of the most efficient armies in the world where men who were able to fight in all exceptional circumstances could be summoned. In this paper, we reviewed aspects of the military reforms introduced by the Assyrian kings that helped to establish the Assyrian Empire.

Key Words: logistics, military, Assyrian Empire, military campaigns

المقدمة:

لوجستي مفهوم قديم يعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح logistics والمشتق من اللغة الإغريقية وهي كلمة استخدمت في الحياة العسكرية اثناء وضع الخطط الحربية للهجوم او الدفاع عن المعسكرات والدول التي توجد في حالة حرب هي من اقدم أنواع اللوجستيات المعروفة اذ ترتبط بالافكار والقواعد العسكرية المنظمة لعمل الجيوش اثناء الاستعداد للقتال او الدفاع لذلك ترتبط اللوجستية العسكرية بخطة محكمة تعتمد على الحصول على معلومات حول طبيعة جيش العدو وكيفية وصول الامدادات له وعدد الأسلحة الحربية التي يستخدمها في القتال وقد حرص الملوك الاشوريون على قيادتهم

الفعلية للمعركة لرفع الروح المعنوية لدى المقاتلين الاشوريين لان وجود شخص الملك في المعركة يدفع المقاتلين للتضحية والاستماتة من اجل الدفاع عنه ضد الأعداء.

ولكي لا نطيل على القارئ الكريم يمكننا استعراض بحثنا وعلى النحو الآتي:-

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تناوله لدور اللوجستية العسكرية التي ترتبط بالأفكار والقواعد العسكرية المنظمة لعمل الجيوش اثناء الاستعداد للقتال او الدفاع. التي اعتمدها الاشوريين في حروبهم

أسئلة البحث: يمكن وضع عدد من الأسئلة التي تعد مركزية في دراسة موضوع البحث منها:

أ. كيف كان الدعم اللوجستي الاشوري ينفذ؟

ب. ما هي أنواع الامدادات التي حرص الاشوريون على تقديمها لجيوشهم اثناء الحرب؟

ج. ماهي طبيعة اللوجستية العسكرية التي اعتمدها الاشوريين في حروبهم؟

د. ماهي الوسائل التي اتبعها الاشوريون اثناء تقديم الدعم اللوجستي؟

و. مدى اهتمام الملوك والقادة الاشوريين بالخطط والأفكار المنظمة لعمل الجيش الاشوري لتحقيق النصر على اعدائهم ولتقليل الخسائر لديهم؟

منهجية البحث: اعتمدنا في كتابة هذا البحث على منهجية علمية واضحة من خلال الاعتماد على المصادر العلمية التي تناولت موضوع الدراسة والاقتباس منها وتحليل المعلومات فيها كما تم اعتماد منهج المجلة ووفق شروطها.

الدعم اللوجستي للجيش الاشوري:

حرص الملوك الاشوريون على قيادتهم الفعلية للمعركة لرفع الروح المعنوية لدى المقاتلين الاشوريين لان وجود شخص الملك في المعركة يدفع المقاتلين للتضحية والاستماتة من اجل الدفاع عنه ضد الأعداء.

تمدنا نصوص الحوليات الاشورية بالكثير من الامثلة لقيادة الملوك للمعركة يخبرنا الملك شلمنصر الثالث(859_824 ق م) انه في العام الاول من حكمه ادرك الخطر الارامي في شمال سورية والمتمثلة ب(مملكة بيت_اديبي) لذي فقد كرس اول ثلاث سنوات من حكمه للسيطرة على الممالك الارامية، فاندفع في سنة 858 ق م لتشيديد الخناق حول اخوني حاكم بيت_اديبي فعبر عن هذا الحدث في النص الاتي: ((في العام الاول من حكمي عبرت الفرات اثناء الفيضان ثم زحفت نحو البحر الغربي غسلت اسلحتي في البحر وقدمت قرايين لالهتي تسلقت سلسلة جبال امانوس وقطعت جذوع اشجار الارز والعرعر0 تسلقت جبال لالار(Lallar) واقمت هناك تمثالي الملكي ودمرت وخربت واحرقت مدن الباتنيين، ومدن اخوني حاكم بيت_اديبي ومدن الكركميشين وبيت_اكوسي الواقعة على الجانب الاخر من الفرات))¹

¹ صوفي، هاني، الشؤون الإدارية اللوجستية، الموسوعة العربية للاستزادة جون دوكيري وزميله استشفاف الاحداث العسكرية، ترجمة العميد الركن هاني صوفي، مركز الدراسات العسكرية بدمشق ٢٠٠٣ -

كما ان نظام الحرب والجيش محور المجتمع الآشوري، اذ كان يمتاز بنوعية جنده واعدادهم قبل الخوض بالمعركة وعدتهم ونظام التدريب والضبط الصارم.¹ وكان الجندي يتم تدريبه على المهارات العسكرية واساليب القتال مسبقاً قبل دخول المعركة حيث كانت هذه التدريبات مهمة لكي تعلم الجندي الآشوري على التحمل والصبر على الشدائد. وكان كل صنف من اصناف المقاتلين له تدريب خاص فالمشاة وحملة الرماح والفؤوس كان تدريبهم يختلف عن المقاتلين الذين يختصون في احداث الثغرات في الاسوار، وعن رماة السهام الذين يركبون الخيل والذين يتسلحون بالسهام والخناجر القصيرة⁽²⁾. ومن الممكن ان مهمة التدريب على فنون القتال واساليب الحرب كانت تبدأ في الاسرة او القرية بسبب ما تؤليه الظروف على الفرد من مسؤولية الدفاع عن نفسه وعائلته⁽³⁾. فهذا الملك سرجون الآشوري يخبرنا انه عندما قام بمناورة بقواته امام المانيين^(*). عند الحدود الشمالية الشرقية للإمبراطورية الآشورية اصابهم الخوف الفزع فقاموا بقتل ملكهم ونصبوا ملكاً اخر بدلاً منه موالياً للآشوريين.. واما الملك اسرحدون فهو الآخر يخبرنا انه عندما توجه نحو قبيلة الكامبولا الآرامية اذ أعلن زعيمها بيل_أكيشا (Bel-akisha) عصيانه وما ان سمع بتوجه القوات الآشورية نحوه حتى أعلن استسلامه فعفى عنه الملك اسرحدون⁽⁴⁾. وبعد نقل ساحات القتال الى مناطق الأعداء من المبادئ المهمة في الاستراتيجية العسكرية الآشورية ولا يخفى ما لذلك من تأثير سلبي في معنويات سكان هذه المناطق اذ ان القتال يسبب في دمارها وتخريبها⁽⁵⁾. في حين ان الآشوريين تكون خسائرهم لا تتعدى الا القليل من المقاتلين واذا ما خسر الجيش فليس عليه سوى الانسحاب الى المناطق الخلفية وبخسائر تكون قليلة بحيث لا تؤثر كثيراً في معنويات الشعب الآشوري.

بالاضافة الى كونه أحد الاساليب الدعائية والأعلامية للتأكيد ان الآشوريين هم الأقوى والذي نازل أعداءه في عقر دارهم وجنب وقوع الخسائر المادية في بلدهم⁽⁶⁾. وهذا ما نراه عندما وصل الجيش الآشوري الى مصر في عهد الملك اسرحدون عندما تمكن من اكتساح جيش الفرعون طهرقا ومحاصرته لمدينة ممفيس العاصمة عندها سارع ملوك وأمراء مصر السفلى الذين اصابهم الخوف والفزع من قوات الجيش الآشوري بالأعتراف بسيادة اسرحدون عليهم⁽⁷⁾.

وقد استخدم الآشوريين اسلوب ايهام العدو بوجه الحملة العسكرية وقد كان القائد حريص على توفير الحماية لقواته والعمل على حجب حقيقة توجه الحملة⁽⁸⁾. حيث كانوا في بعض الأحيان يسلكون طرقاً وعرة وغير مطروقة سابقاً للتمويه وحماية قطعاتهم، كما عرف الآشوريون اسلوب الهجوم الليلي الذي يعتمد على الخفة وسرعة الحركة والمباغطة مستغلين بذلك غفلة الأعداء كما كانوا يقومون بالاغارة الى جهات مختلفة حتى لا يتمكن العدو من اكتشافهم لقد درك الملوك الآشوريون اهمية الإمدادات والتموين وتأثيرها في نتائج المعارك فهي تسهم في كسب النصر اذن ان غيابها او عدم كفايتها

¹ - رو. جورج، العراق القديم، ترجمة: حسين علوان حسين، بغداد، 1984، ص 457

² - الناصري. طارق، الرياضة بدأت في وادي الرافدين، مراجعة سامي سعيد الاحمد، تقديم حسين أمين، دار القادسية للطباعة، 1984، ص 63

³ - عبد الله. يوسف خلف، الجيش والسلاح في العصر الآشوري الحديث 911-612 ق م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد، 1977، ص 115
(*) المانيين (Mannaeans): مملكة الى الجنوب من بحيرة اورميا وشمال شرق بلاد آشور وقد ورد ذكرهم في العهد القديم (سفر ارميا - الاصحاح 51:27) ينظر: طه باقر واخرون، تاريخ ايران القديم، بغداد، 1980، ص 37، كذلك ينظر: ساكر هاري، عظمة بابل، ترجمة: عامر سليمان، لندن، 1963، ص 146.

⁴ - الفتلاوي. أحمد حبيب سنيد، اسرحدون 680-669 ق م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط، 2006، ص 187
⁵ - الحديدي. احمد زيدان خلف صالح، علاقة بلاد آشور مع الممالك الحثية الحديثة في شمال سورية 911-612 ق م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، 2005، ص 45

⁶ - شيت، أزهار هاشم، الدعائية والإعلام في العصر الآشوري الحديث، 911-612 ق م، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل، 2000، ص 127

⁷ - الفتلاوي، المصدر السابق، ص 187

⁸ - اسماعيل، شعلان كامل، العلاقات الدولية في العصور العراقية القديمة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل، 1991، ص 295

يمكن ان يتسبب في وقوع الهزيمة ولا يمكن للمعركة ان تستمر من دون ان يحصل الجيش على ما يسى في وقتنا الحالي بالدعم او الخدمات اللوجستية وتشمل:

خدمات الامداد بالسلاح والتجهيزات العسكرية:

كان الجيش الاشوري على درجة عالية من التنظيم جاهزاً للقتال في جميع الظروف وفي كل الجهات عن طريق تطوير قدراته القتالية ومعداته الحربية وصار لهذا الجيش هيئة اركان يرأسها الملك نفسه. وكانت هذه المعدات الحربية يتم تطويرها وتحسينها في عهد كل ملك.⁽¹⁾

ويعتبر الجيش الاشوري من أقدم الجيوش في العالم استخداماً للأسلحة الحديدية، حيث ان التقاء الاشوريين بالحيثيين^(*) نتج عنه بدء استعمال الحديد بين الاشوريين. ولقد عثر في مخزن لحفظ السلاح في قصر سرجون الاشوري على ما يقرب من مائتي طن من الادوات الحديدية.⁽²⁾ كما اهتم ايضاً جميع الملوك الاشوريين ببناء مستودعات لحزن وتوفير الأسلحة والتجهيزات العسكرية والمعامل القريبة من ساحات القتال وكما هو معروف ان الاستراتيجية العسكرية الاشورية كانت تعتمد على الهجوم وليس على الدفاع مما كانت تتطلب تواجد مراكز التجهيزات قريبة من تخوم الأمبراطورية لان ساحات المعارك غالباً ما يكون خارج حدودها.⁽³⁾ لذا فمن الممكن اعتبار بعض القلاع والحصون التي كانت منتشرة في اماكن امنة على طول التخوم بمثابة مستودعات للذخيرة تمد الجيش الذي يمر بها بما يحتاج اليه من المؤن والعتاد. هذا وقد كان بيت السلاح يسمى بيت كوتالي (bit kutalli) أي مخزن السلاح.⁽⁴⁾ وكان الجيش الاشوري ينقسم الى فرق من المشاة واخرى من الفرسان وكانت فرقة المشاة تشمل على نوعين من حملة الاسلحة . النوع الاول حملة الاقواس، يحمل القوس والسهم، ويقبض على سيف قصير . اما حملة الرماح، فكانت تحمل رمحاً طويلاً ودرعاً وتتسلح بالسيف.⁽⁵⁾ ولقد كان للاشوريين الات للحصار لا تقل في قوتها عما كان منها عند الرومان كالمقاذيف ونطاقات من الجلد مغطى بأسفاط معينة، كما كان يتم تزويد المقاتلين الاشوريين بالتجهيزات العسكرية والملابس الحربية والمنحوتات الجدارية الاشورية مليئة بالمشاهد التي صورت الجنود الاشوريين بملابسهم العسكرية وعددهم الحربية وكان كل صنف من المقاتلين له تجهيزه الخاص به.⁽⁶⁾ حيث كانت قطع المشاة تتألف من اصحاب الرماح المسلحين بسيف قصير يستعمل للأشتباكات القريبة، ويحمل افرادها قوساً وجعبة معلقة على الظهر ويحمل ترساً، والنوع الاخر من قطع المشاة كانوا مسلحين ايضاً بسيف قصير للأشتباكات القريبة ويحمل افرادها قوساً وجعبة على الظهر، وأيضاً هناك نوع اخر من القطعات يتسلح افرادها بسيف قصير ورمح طويل ويمسك ترساً ويرتدي خوذة تميل الى الوراء⁽⁷⁾

٤- الحديدي، تجلات تيلزر ، المصدر السابق ، ص 41؟؟ظ

(*)- الحثيون: وهم من الشعوب الهندو اوروبية ومن المرجح انهم وفدوا الى هضبة الاناضول في بداية الألف الثاني ق م ، من موطنهم في اواسط اسيا. ينظر: أحمد فخري،

دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم، القاهرة، 1963، ص 87

٥- عبد الحليم. نبيلة محمد، معالم العصر التاريخي في العراق القديم، جامعة الاسكندرية، 1983، ص 245

٦- شيت، الدعاية والأعلام ، المصدر السابق ، ص 124

1- عبدالله ، صنوف الجيش الاشوري ، المصدر السابق ، ص 389

٥- عبد الحليم ، المصدر السابق ، ص 246

٦- الناصري ، المصدر السابق، ص 63

٧- علي . قاسم محمد ، سرجون الاشوري 721-705 ق م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، 1983، ص 109

الخدمات الهندسية: وقد عالج الملوك الآشوريون هذه المشكلة حيث كان يرافق القطعات العسكرية عندما تسير في المضائق والممرات والطرق الوعرة العمال والمهندسين العسكريين كما في (الهندسة العسكرية حالياً) الذين يكون واجهم تسهيل مرور القطعات واسلحتها الثقيلة فتراهم وهم يجردون الخيل من العربات أو ما تحمله والأخذ بلجامها وهم يسرون امامها لغرض مساعدتها على اجتياز مثل تلك المعوقات وفي بعض الأحيان كانوا يقومون بشق الطرق المناسبة لها في الجبال. وكان يرافق الجيش الى المعركة عربات ومركبات لنقل العدد الضرورية التي قد تضم الات الحصار والكباش، وعندما تصبح الطرق والممرات وعرة لمرور العربات والمركبات كان لابد من فتح الطرق . وكان هذا من واجبات العمال والمهندسين المتخصصين بهذا الأمر وكانت هذه الفرقة مجهزة بفؤوس وبلطات برونزية أو نحاسية أو حديدية⁽¹⁾. وفي بعض الاحيان يصادف وجود نهر لايمكن عبوره مما يستوجب اقامة عوامات أو جسور حيث كانت تقوم بعملها الفرقة المتقدمة لوحدها . وقد تكون العوامات من نوع **الكلك**^(*). وقد كان الملك سنحاريب قد استخدم اسلوب القتال في البحر واستخدم السفن بشكل واسع وخاصةً ضد العيلاميين وهذا الأسلوب لم تألفه وتوقعه بلاد عيلام . وقد استعان سنحاريب بصناع السفن والملاحين السوريين⁽²⁾.

كما ان الحملات الطويلة تتطلب إقامة معسكرات لراحة الجنود فالثابت منها هي مراكز عسكرية وقلاع اما متنقلة فهي وقتية وتسمى بالاشورية كراشو karasu تقام عند مبيت الجيش أو لأهداف سوقية او عند العودة من القتال للراحة ولتمشيط المنطقة المجاورة وهي معسكرات دائرية او بيضوية او مستطيلة ومنها ما هو صغير الحجم خاص بالملك وكبار الضباط فهناك منحوتة جدارية تظهر الملك الاشوري سنحاريب جالساً على عرشه في مخيمه يستقبل وفدًا بينما الجنود منهمكين في أداء واجباتهم وفي وسائل النقل في مؤخرة الجيش وهي تضم المهندسين يعتمد عليهم بتعبيد الطرق في المناطق الوعرة حتى تتقدم العربات والمركبات والآلات الحصار وهناك اعداد من المشتغلين في المعادن يعملون على تعويض وتشبيد وإصلاح ما دمر خلال المعارك والتنسيق اخذ شكله الثابت في الجيش فكل مئة من الجنود المشاة لكل عشرة فرسان وعربة قتال واحدة وبذلك فإن المشاة هم أساس الجيش الاشوري. وكان للسرعة دور كبير في اساليب القتال عند الآشوريين فهذا الملك اسرحدون يخبرنا في حولياته انه عندما سمع خبر اغتيال والده ذكر قائلاً:

((لم اتأخريوماً واحداً لم انتظر حتى تتجمع كل قواي لم اقلق بشأن وحدات المؤخرة لم التفت الى استعراض الخيول وعدتها ومعدات المعركة ولم اكس المؤن للطريق لم اخف من ثلج وصقيع شهر شباط وقسوة الشتاء))⁽³⁾.

الخدمات الطبية :

ويقع على عاتقها تقديم العون الطبي الى المصابين والجرحى حيث كان الأطباء يرافقون الجند الى القتال ويقومون بخياطة الجروح وتجبير الكسور وبتز الأطراف المصابة كما كانوا يقومون بتقديم الخدمات الطبية وتعمل على الوقاية من الامراض

⁵ Grayson .A , K , Assyrian and Babylonian chronicles , New york , 1975 , p.32

(*)- **الكلك** : وهي من اكثر المراكب براعة وان كانت اكثرها بدائية في بعض الجوانب ، وهي عبارة عن طوف كبير . وكلمة كلك لاتزال تستخدم في العربية الحديثة للمركبة نفسها، ولكن هذه المراكب انقرضت في منتصف القرن العشرين. ينظر: هاري ساكر ، قوة اشور ، المصدر السابق ، ص 282

² - سليمان . عامر ، "بلاد عيلام وعلاقتها بالعراق القديم " ، **اداب الرافدين**، موصل، العدد(14) 1981 ، ص 126

³ - الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص 187

المعدية الأوبئة وكانوا يتحرون الأماكن التي لا تسبب الأمراض مثل المستنقعات أو الأماكن الباردة جداً أو الحارة عند إقامة المعسكرات¹

خدمات الامداد بالأرزاق والمؤون :

عادة ما يتولى الطباخون إعداد وطبخ الطعام الى المقاتلين، كذلك الخبازون وكان الجند يتناولون طعامهم قبل السير أو قبل بدء المعركة وعادة ما يحمل الجندي وعاء يشبه الحقيبة الصغيرة مصنوعة من القماش أو الجلد يعلقها على كتفه أو على فرسه بالإضافة الى التدريب الجيد للمقاتلين والتسليح بأفضل الأسلحة فقد كانت الدولة توفر مورد مالي مضمون لافراد القوات المسلحة بمنحهم قطع اراضي صالحة للزراعة يستغلونها مقابل خدمتهم في الجيش، مع شمولهم بتوزيع الغنائم وتوفير جرايات عينية تصرف لهم بصورة منتظمة، كل هذه الامور المغرية التي كان يحصل عليها المقاتل الأشوري دفعت الناس أن يتسابقوا الى الانضمام بصفوف الجيش الأشوري. ومن هذه الجرايات من الارزاق الحبوب حيث كانت المادة الرئيسية التي يعتمد عليها الناس في معيشتهم بالإضافة الى المواد الأخرى كالسمن، والتمر، والفواكه. وتدفع بعض الرواتب الى الجند المتطوعين الى جانب ذلك بالإضافة الى ما يحصل عليه القاتلون من غنائم الحرب.⁽²⁾

وكانت هذه الغنائم توزع على المقاتلين أو تجلب كهدايا ونذور الى الآلهة كما ذكر الكثير من الملوك الاشوريين منهم الملك ادد- نيراري (911_891 ق.م) عندما استعاد السيطرة الاشورية على الجهة الشمالية الشرقية حيث تمكن من هزم اعدائه وأسر ملك قومان.⁽³⁾ وقتل جميع اخوته وقد ذكر هذه الحملة في حوليائه قائلاً:

((في سنتي الأولى بعد أن اعتليت بنبل العرش الملكي، بأمر من أشور الإله العظيم، حشدت عرباتي وقواتي وسرت الى بلاد قومان(Qummanu) الواسعة، أسرت الويا(iluia) ملك قومان في قصره، ذبحت أخوته في أكوم، أجتثت ثلاثة واربعين من مدنيهم، أوقعت فيهم هزيمة كبيرة وجلبت منهم الغنائم والأموال والممتلكات والقطعان والأسراب الى مدينتي آشور، وجلبت ألهمهم كهدايا لأشور سيدي)).⁽³⁾

كل هذه النصوص الملكية توثق ان جميع هؤلاء الملوك قد اخذوا هذه الهدايا والأتاوات من البلدان التي قاموا بغزوها، وكانت هذه الغنائم اما تذهب الى المعبد حيث تقدم الى الإلهة كنذور أو توزع على المقاتلين الأشوريين، حيث كان في بعض الاحيان توزع على المقاتلين الأكفاء على عدد رؤوس القتلى، أي من حق كل جندي أن يكافأ عن كل رأس يجلبه معه الى المعسكر أو مقر القيادة من ساحة المعركة، حيث يشاهد الكثير من الجنود وهم يحملون عند عودتهم من القتال رؤوس القتلى من الاعداء ويقدمها الى احد الكتبة الاشوريين الذي يقوم بتسجيلها، ليتسنى للمسؤولين فيما بعد وربما فور ذلك منحهم المكافأة المناسبة.⁽⁴⁾

الخدمات المالية:

¹ عبد الرحمن، يونس عبد الرحمن، الطب في العراق القديم، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب، قسم التاريخ جامعة الموصل، ١٩٨٩، Luckenbill, P.D. Ancient Records Of Assyria and Babylonia, Chicago, (1926-27), Vol.1, 2² -

³ Pritchard J.B, E.d, Ancient Near Eastern Textes Relation to The Old Teasment, 3 Edition, (New Jersey, 1969)

⁴ عبد الله، يوسف خلف، المصدر السابق ص ١١٥

اما الجرايات الاعاشية والرواتب فقد كانت تعطى اسبوعياً أو شهرياً وعلى طول ايام السنة، كذلك كان توزع الأرزاق على هؤلاء القادة والجنود وتشمل هذه الأرزاق الطعام والشراب ، حيث ذكرت بعض الرسائل مقادير من الشراب كانت توزع على بعض الرتب القيادية . أما بالنسبة للغنائم فقد كانت هي الأخرى توزع بأمر من الملك على هؤلاء القادة والجنود وكانت عملية التوزيع تتم اثناء الاحتفال بالنصر أو بعده. (1)

ومن الحقوق التي كان المقاتلين يحصلون عليها والتي تطمئن مصيرهم ومصير أسرهم أن الدولة كانت قد ضمنت حقوق القاتل الذي يقع في الأسر. فقد اخذت على عاتقها فك الأسرى من أسرهم حيث تقوم الدولة بدفع الجزية لقاء اطلاق سراح الأسرى حيث ورد في أحد الرسائل عن الأسرى الذين أسرهم العيلاميين ما يلي: ((دفعنا عنهم الفدية وتمت تهيئة ملابس جديدة لهم ليكونوا على استعداد للمثول أمام حضرة الملك)).(2)

وفي نص اخر((إذا أسر جندي أو سماك في اثناء حملة مسلحة للملك وأعتقه تاجر وأوصله الى بلده فاذا كان في بيته (من الاموال) ما يكفي لعق نفسه فعليه ان يعتق نفسه واذا كان لا يوجد في معبد اله بلده لعق نفسه فعلى القصر أن يعتقه ولا يجوز أن يعطي حقله وبستانه مقابل عتقه)).(3)

كما حفظ القانون العراقي القديم حقوق الأسير منها استرجاع الارض المقطوعة له عند إطلاق سراحه. وأن كانت قد اعطيت لغيره. (4)

((إذا أسر جندي أو سماك في اثناء الخدمة المسلحة للملك وبعد ذلك (أي اثناء غيابه) اعطوا حقله أو بستانه لرجل اخر وافي(الرجل الاخر) ما عليه من الالتزامات الاقطاعية فاذا عاد (الجندي أو السماك) ووصل بلده فعليه ان يعيدوا حقله وبستانه وعليه أن يمارس حقوقه الاقطاعية)).(5)

وأن كان للأسير ابن قادر على الايفاء بالخدمات والالتزامات التي يجب اداؤها للدولة مقابل التمتع بارض مقطوعة له، عندئذ يحق له الاحتفاظ بها نيابة عن ابيه. وكان افتداء الاسير من مال العيد أو القصر أن لم يكن لديه ما يدفعه من ماله الخاص، وإذا تزوجت امرأة الاسير فعند عودته يحق له أن يعيدها. (6)

((إذا أسر جندي او سماك في اثناء الخدمة للملك وكان ابنه قادرا على القيام بالالتزامات الاقطاعية، فعليه أن يعطوه الحقل والبستان وعليه أن يمارس حقوق والده الاقطاعية)).(7)

كما سعى الملوك إلى أشعار أولئك المقاتلين بأن حاجاتهم المعنوية والمادية كانت تجد طريقها إلى الإشباع والتلبية بمختلف الوسائل ، إلى جانب الدعم النفسي للجنود من إثارة حماسهم قبل وأثناء المعارك وبعدها ، فضلاً عن تعزيز القدرات العسكرية لأولئك الجند بتسليحهم الجيد والتدريب العالي. ومن الأساليب التي أتبعها الملوك وساهمت في رفع معنويات المقاتل هو المكافآت والتي تكون مشروطاً أحياناً في تخصيص أراضي زراعية للمقاتلين يتوجب على المقاتل أن يقوم بزراعتها

¹ عبد الله، يوسف خلف، المصدر نفسه ١١٥

² - اسماعيل ، المصدر السابق ، ص 302

³ 1- رشيد . فوزي ، " الجيش والسلاح " ، في : حضارة العراق ، ج 2 ، بغداد ، 1985 ، ص 51

⁴ 2- سليمان . عامر ، نماذج من الكتابات المسمارية (النصوص القانونية) ، بغداد ، 2002 ، ج 1 ، ص 255

⁵ 3- رشيد ، الجيش والسلاح ، المصدر السابق ، ص 50

⁶ - رشيد . فوزي ، الشرائع العراقية القديمة ، بغداد ، 1987 ، ص 123

⁷ - رشيد ، الجيش والسلاح.....، المصدر السابق ، ص 51

فضلا عن تأدية حقوق الدولة من الالتزامات الضريبية.⁽¹⁾ وتوجد انواع كثيرة من التكريم منها الجرايات الأعاشية والرواتب، فقد كانوا يمنحون رواتب عينية تتمثل بالأراضي الأليكو.^(*)

وتوجد العديد من الأمثلة على تكريم القادة بتخصيص مقاطعات معينة لهم ففي عهد الملك الاشوري (سن شار اشكن) قدم اقطاعية الى رئيس الحرس الملكي الاشوري لو ساج سا ايرنم (Lu-SAG-Erin(m) لدفاعه عن العاصمة ضد الهجوم الكلداني.⁽²⁾ ونركال ايريش (Nergal-Eres) الذي عاصر كل من أدد- نيراري الثالث وشلمنصر الرابع، ومنح لقب ليمو^(*)، وكان يشغل منصب حاكم اقليم (رمتايا) وأضيفت مقاطعة خمدانو الى مقاطعته، وهناك شمشي- ايلو (samai-ilu) وهو ترتانو ومن اقوى حكام المقاطعات. وشمش- ناصر (samas-Nasir) اباركو مدينة اشور وتسلم مقاطعات كبيرة.⁽³⁾ ومن المكافآت الاخرى التي كان يحصل عليها القادة والجند الآشوريين هو الخدمة في عسكر الملك فهذا الملك اسرحدون يذكرهم قائلاً: ((المحاربون الذين احسنوا في القتال والمعركة أخترت منهم وجعلت منهم في عسكري)).⁽⁴⁾

خدمات الامداد بالمعلومات:

1- المخبرون:

لعل في مقدمة الاسباب التي ادت الى تحقيق الانتصارات المتتالية من قبل الآشوريين وخاصة في عهدهم الحديث 911-612 ق.م هو امتلاكهم لما يسمى بالأدلاء والعيون وهو ما يقابل اليوم جهاز الاستخبارات والتجسس حيث كانت شبكاتها منتشرة في جميع انحاء الامبراطورية الآشورية كما وصلت الى مناطق تقع خارج حدودها وقد سعى الملك سرجون الثاني (722-705 ق.م) المستطلعين باسم (صاب تخازي اليكون إدييا.. Sabe tahazi alikut idiya) والذين يمكن تسميتهم بالجنود المستكشفين او قناصة الاستطلاع. وكان الشخص الذي يقوم بهذا الواجب يعرف باللغة الاكدية باسم ديالو - Lu. Din (Lu daialu) ولهذه المجموعة أمر او رئيس يعرف باسم (Lu: GAl Daialu)⁽⁵⁾. ممثلو الملك فيها وهذا ما تكشفه احدى رسائل الاستخبارات الآشورية وقد جاء فيها الى "مولاي الملك: خادمك (Gimillu) قبل ان يحصن الملك مدينة (اشمري A shamrati) كلما سمعت شيئاً عنهم في اليوم ذاته الذي اسمع فيه ابادر الى كتابته في رسائل الى المخبر والى كبير المخبين والى امين سر المدينة والى مراقب المدينة والى حاكم المدينة⁽⁶⁾.

2- صنف البريد :

¹ - سمار. سعد عبود، وعلي جبار عزيز، "الجندي في المملكة الآشورية الحديثة (911_612 ق م) بين الضغط النفسي والانتماء العراقي"، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 10 (ب ت)، ص 211

^(*) - الأليكو: وهي التي من المحتمل ان ريعها يمنح بصورة دائمة لصاحب الرتبة الممنوحة له طالما هو يؤدي واجبه العسكري. ينظر: كذلك، يوسف خلف عبدالله، "صنوف الجيش الاشوري"، في: الجيش والسلاح، ج 1، بغداد، 1988، ص 381

² - شيت. ازهار هاشم، "توثيق النصر عند الآشوريين في العصر الآشوري الحديث 911-612 ق م"، إوراق موصليّة، موصل، العدد (5) 2004، ص 142

^(*) - الليمو: وهي من الوظائف المهمة لدى الآشوريين حيث كان الملك هو من يشغل هذه الوظيفة في السنة الاولى من حكمه، ثم يتولى من بعده الموظفين الآخرين. ينظر. كذلك: ايهال عادل ابراهيم الطائي، اصالة الحضارة العراقية القديمة واثارها في الحضارات الأخرى في مجال العلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، 1996، ص 116

³ - شيت، الدعاية والاعلام، المصدر السابق، ص 124

⁴ - الفتلاوي، المصدر السابق، ص 187

⁵ - CAD The Chicago Assyrian Dictionary, Chicago D – P. 27:b.

⁶ - عبدالله، المصدر السابق، ص 233

اهتم الملك سرجون الثاني باتصالاته ومراسلاته وتأمين سرعتها وسلامتها حيث بنى طريقاً ملكياً خاصاً لنقل المراسلات الملكية (حل شري Hol Sarri) لكي يضمن السرعة اللازمة للرسول والمخبرين في رحلاتهم وايصالهم الرسائل من وإلى العاصمة، ومعظم معلوماتنا عن هذا الطريق جاءت من الرسائل الخاصة بالملك سرجون الثاني. فقد كان هذا الطريق يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب ومركزه العاصمة نينوى وتتوزع على طول المحطات البريدية (بيت مارديتي Bet Mardeti) وكانت هذه المحطات يبعد بعضها عن بعض مسافة 30 كم أي مسيرة يوم واحد وكانت كل محطة بريدية تحتوي على خيول وعربات جاهزة للسفر وذلك لكي يستطيع الرسول الملكي تغيير أو تبديل خيوله وعرباته المتعبة بأخرى قوية فضلاً عن استراحة الشخص الذي يحمل الرسائل وتجهيزه بالماء والطعام اللازم. كانت كل محطة بريدية محمية من قبل فصائل من الجنود الآشوريين¹⁾

3-الكتبة:

و أظهرت المنحوتات عمليات الجرد لعدد القتلى من الأعداء حيث نجد في إحدى المنحوتات عملية جرد لرؤوس القتلى يقوم بها كاتبان من الكتبة العسكريين الآشوريين وهما يقومان بتسجيل عدد رؤوس القتلى من الأعداء، وقد نفذ هذا الموضوع لهدف مفاده ان الموت هو المصير المحتوم لكل من يعادي الإمبراطورية الآشورية وانه سيتكبد خسائر فادحة⁽²⁾

4-النحاتون :

تعد المنحوتات الآشورية من أروع ما تم الكشف عنه من نماذج فن النحت في العراق قاطبة، وهي تزين الآن عدداً من قاعات متحف اللوفر الفرنسي، والمتحف البريطاني، والمتحف العراقي وغيرها من متاحف العالم الشهيرة. ومعظمها يعود إلى العهد الآشوري الحديث الذي وصل فيه الآشوريين إلى قمة ازدهارهم الحضاري وذروة قوتهم الحربية، كما شهدت هذه الفترة كذلك بناء وتجديد ثلاث من العواصم الآشورية³، وقد وثق الآشوريون انتصاراتهم العسكرية المتلاحقة التي حققها الجيش الآشوري على مختلف الأقوام، من خلال تسخير فن النحت بأشكاله المتعددة لخدمة سياسة الدولة الآشورية التي ركزت على ضرورة توجيه أفراد الشعب وضمهم إلى جانبها لضمان أمنها واستقرارها الداخلي والحفاظ على أراضيها المترامية الأطراف وخاصة الطرق التجارية التي مثلت عصب الحياة الاقتصادية للدولة الآشورية، ولتحقيق هذه السياسة كان لابد للملوك الآشوريين من تجنيد كافة الطاقات والوسائل المتوفرة وفي مقدمتها المنحوتات الجدارية المنتشرة في القصور الآشورية⁴، وهي عبارة عن ألواح حجرية استخدمت في تغليف جدران القصور الملكية وخاصة في عهد الملك آشور ناصر بال الثاني في قصره المعروف بـ (القصر الشمالي الغربي) حيث زينت جدرانه بألواح مرمرية بارتفاع سبع أقدام وبعرض أقل من ذلك، وبمواضيع صورت أحداثاً كثيرة عرفت بالسرد القصصي حيث يكمل إحداها الآخر وفي قاعة واحدة وهذه الألواح كانت تزين القسم الأسفل من جدران القاعات الملكية⁵، وقد صممت هذه المنحوتات لتوضع في قاعات الاستقبال الملكية وقاعات العرش في القصور الملكية الآشورية حيث يستقبل فيها الملوك والحكام والسفراء والوفود الأجنبية ولهذا

¹- الحديدي، احمد زيدان خلف ، الحملات العسكرية الآشورية الى الجهات الغربية (883 – 626 ق.م) في ضوء المشاهد الفنية ، دراسات موصلية ، ع 21 ، 2008 ص 104.

² مظلوم، طارق عبد الوهاب (فن النحت) ص453

³Frankfort, H., The Art and Architecture of The Ancient Orient, New York, 1977, P.13

⁴ لويد، ستين، فن الشرق الأدنى القديم، ترجمة محمد درويش – دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1988، ص 226.

⁵ يوحنا ، مجيد كوركيس ، الفارس الآشوري في النحت البارز رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، 1983 ص 39

فقد وثقت هذه المنحوتات مظاهر القوة الآشورية، مثل مواضيع تعظيم الملك والتعبير عن قوته و إبراز قوة الجيش الآشوري والمبالغة في إظهار الأساليب القمعية التي استخدمها الآشوريون للقضاء على حركات التمرد والعصيان بهدف إيقاع الخوف والرعب في نفوس الأعداء، والتأكيد على عدم جدوى مقاومتهم للإمبراطورية الآشورية (كما وثق الفنان الآشوري التحديات المصيرية التي واجهت الإمبراطورية وتمكن من ترجمتها بصيغة رائعة على شكل صور من المعارك القاسية التي تمت معالجتها بحيث جعلتها إحدى وسائل الحرب النفسية، لأن الفن الآشوري كان فن الدولة لذلك اتخذ قالباً دعائياً صريحاً ومستقراً في إبراز عظمة السلطة الآشورية¹ وبالتحديد في المنحوتات التي تعود الى زمن آشور ناصر بال الثاني والتي أبرزت مظاهر القوة العسكرية الآشورية من خلال وجود شخص الملك في المعركة الذي يشد من عزيمة الشعب الآشوري ويرفع معنوياته وللتأكيد على القدرة القتالية للجيش الآشوري فقد صور وهو يقاتل في مختلف البيئات سواء الجبلية أو السهلية وحتى في الأهوار، فهناك منحوتة تعود الى سنحاريب يظهر فيها وهو يراقب من جزيرة عرضاً خلال إحدى حملاته العسكرية بأهوار العراق الجنوبية، بينما يتابع جنوده العدو في قوارب خلال المجاري بين القصب ومياه الأهوار المليئة بالسماك كذلك في المشاهد التي تصور القتلى من الأعداء وبأعداد كبيرة في حين اغفل الفنان الآشوري تصوير مشاهد القتلى الآشوريين وخير شاهد على ذلك المنحوتات التي وجدت في نينوى والتي صورت حرب الملك الآشوري آشور بانيبال مع بلاد عيلام في حدود 653 ق.م على نهر اولائي (نهر الكرخة) بمنطقة تل توبا والتي كانت أشبه بالبانونوراما فقد وثقت النصر الكبير للآشوريين عند تصويرها لرأس الملك العيلامي (تيؤمان) المعلق على الشجرة ويظهر في اللوحة في اعلى المدينة سطرين من الكتابة المسمارية تشير الى اسم المدينة:- "خمانو المدينة الملكية للعيلاميين حاصرت واسرت وحصلت على غنائمها"¹.

5- الكهنة:

كان الكهنة يصاحبون الجيش في المقدمة حيث يحملون شارات ورايات الالهة على أعمدة فالاله اشور هو الذي قرر الحرب ويقودها ويدافع عن الجند ويحقق النصر وعندما تكون الرموز مرفوعة فان المعركة مستمرة لا بد من الحصول على تأييد الاله اشور ومباركته للحملة قبل انطلاقها²

6- المنجمون

والكهنة والعرافين الذين يقومون بإداء الطقوس الدينية وتحت نصيح هؤلاء وارشادهم من خلال الطوابع والاحلام والظواهر الطبيعية من الكسوف والخسوف والفيضانات تترجم رغبات الاله اشور وموافقته او على العكس فسليم في هذه الحالة التريث بالموضوع ولكن استمرارية الاشوريين في تهيئة الحملات سنوياً فأن النتيجة السلبية لكشف الطالع لادتثني الاشوريين عن عزمهم ولهذا فأن الكهنة والعرافين يعلنون دائماً نتائج إيجابية وان أي اهمال لهذا الواجب المقدس يضعون انفسهم موضع مذنبين لانهم كسروا أوامر الملك كما هو في النص لاحد العرافين الذي يذكر: كان الملك قد اعطاني الامر(راقب واخبرني كل ما يحدث) لذلك انا أكتب تقريري الى سيدي الملك كل ما يظهر لي شيء ملائم ومفيد³

1. الدوري، رياض عبد الرحمن، (حروب آشور بانيبال مع العيلاميين)، مجلة آفاق عربية، العدد 8، السنة 13، 1988

2 اسماعيل، بهيجة خليل، (الجيش في العصر الآشوري)، موسوعة الموصل الحضارية، مجلد 1، موصل 1991

3 علي، فاضل عبد الواحد "طرق العرافة في النصوص المسمارية" مجلة كلية الاداب جامعة بغداد، ع 25 لسنة 1975 ص 196

وعلى هذا الأساس فإن موافقة الاله آشور تعطي قوة ودافعاً نفسياً للجندي الآشوري في عدالة قضيته امام قوى الشر التي تتمثل في اعدائه.

7- المترجمون

لقد كان البلاط الاشوري يضم العديد من المترجمين يمارسون عملهم في الترجمة بين الزوار الأجانب والملك الاشوري وثمة نص يستشهد فيه اشو بنيبال بشأن المبعوث الليدي الذي وصل الى نينوى وكانت لغته غير مفهومة لذلك استدعى الامر البحث في نينوى من يتكلم باللغة ليديّة وهذا دليل على عالمية المدينة . ولا بد من ان الملك الاشوري قد أضاف الى حاشيته مترجم ليدي عندما أصبحت ليديا مقاطعة اشورية بعد جيغس Gyges على يد قبائل السمرين . كما كان المقاتلين الاشوريين وخاصة القادة يتدربون ويتقنون اكثر من لغة لأن اتقان لغة العدو من الامور المهمة، لكي يتم التفاهم مع ملوك البلاد التي غزوها او تكون وسيلة لبث الرعب في قلوب القاتلين الخصم عندما يتحدث المترجم عن قوة ملكهم وقوة جنوده، فعندما ارسل الملك سنحاريب الرايشاقه^{(*)1}، الى حزقيا ليتفاوض معه بشأن المدينة التي حاصرها الجيش الاشوري وهي مدينة (اورشليم) القدس حالياً، فقد تحدث الرايشاقه الاشوري باللغة العبرية فتوصل اليه ممثل حزقيا بأن يتكلم الارامية لكي لا يفهمه الناس الذين كانوا واقفين بالقرب من سور المدينة⁽²⁾.

8- الموسيقيون:

وتتضمن هذه الفرقة المغنون والعازفون ومهمتهم انشاد القصائد الحماسية لرفع معنويات الجيش الآشوري⁽³⁾. وقد كان الملوك الآشوريين ، كما هو متوقع ، يسارعون الى التطلع نحو الغرض الذي قد تؤديه الموسيقى في الحرب ، والى استعمالها لتحريك عزائم جنودهم . وكما هو موضح في المنحوتة التي وجدت في نينوى والتي يرقى تاريخها الى عهد آشور بانيبال ، فيها حقل يظهر عليه الجنود المشاة الذين كانوا يغنون بكل جلاء ((لأنهم كانوا يصفقون بأيديهم في ذات الوقت)) وهم في مسيرتهم . وايضاً هناك لوح مصور كبير يغلد انتصار آشور بانيبال على الملك العيلامي⁽⁴⁾. وهو مشهد فني رائع يظهر آشور بانيبال في حديقته الملكية بصحبة زوجته الملكة اشور-شرات وسط مشهد طبيعي مزين بالنباتات المألوفة في الجهات الغربية حيث اشجار الصنوبر والارز واشجار الفاكهة كالكرام والعب ونباتات جبال الامانوس، والزوجان متكئان على اثائهما الملكي الفخم، وهذا المشهد ذو مدلول سياسي وعسكري فالملك يشرب نخب انتصاره على بلاد عيلام وهو يقص على مسامع زوجته مغامراته في الشرق وانجازات جيشه على العيلاميين⁽⁵⁾ ، فأظهرت المنحوتة الملك وزوجته بجو رومانسي مصحوب بالعازفين والموسيقيين والمرافقين الذين يملؤون مكان الاحتفال بالمتعة والى يسارهم هناك رأس مقطوع ومعلق على الشجرة يعود لتيومان ملك بلاد عيلام وهذا نصر عسكري كبير سجل لبلاد اشور⁽⁶⁾.

1- (*)- الرايشاقه: وهو احد القادة العسكريين الاشوريين الذي كان يجيد التخاطب باللغتين العبرية والارامية، وكان يشغل ايضاً منصب كبير السقاة ويشرف على الأعمال الخاصة بالري والقنوات، إلا إن أهميته ازدادت في العصر الآشوري الحديث وأصبح ثاني أهم وظيفة في القصر وفي اللمو بعد الترتان، فضلاً عن كونه حاكم مقاطعة.

المهنا ،رشا ثامر مزهر ،التطورات السياسية للدولة الاشورية (911-745 ق م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، 2005 ، ص 741-

2- اسماعيل ، المصدر السابق ، ص 289

3 المهنا ، المصدر السابق ، ص 77

4 - توفيق ، المصدر السابق ، ص 95

5- شيت، ازهار هاشم، علاقة بلاد آشور مع بلاد الاناضول خلال الالفين الثاني والاول ق.م، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل 1996

2' Reade, J, Assyrian Sculpture, London , 1983, p.53

تحليل النتائج والاستنتاجات

عرف الآشوريون أقدم أنواع الدعم اللوجستي الذي يرتبط بالأفكار والقواعد العسكرية المنظمة لعمل الجيوش أثناء الاستعداد للقتال أو الدفاع

ارتبطت اللوجستية العسكرية الآشورية بخطة محكمة تعتمد على الحصول على معلومات حول طبيعة جيش العدو وكيفية وصول الامدادات له وعدد الأسلحة الحربية التي يستخدمها في القتال

حرص الملوك الآشوريون على قيادتهم الفعلية للمعركة لرفع الروح المعنوية لدى المقاتلين الآشوريين لأن وجود شخص الملك في المعركة يدفع المقاتلين للتضحية والاستماتة من أجل الدفاع عنه ضد الأعداء

قائمة المراجع العربية :

1. احمد علي ياسين، (صمود الآشوريين بوجه الاورارتو خلال الالف الاول ق.م)، مجلة التربية والعلم، العدد 16، 1994
2. اسماعيل، بهيجة خليل، (الجيش في العصر الآشوري)، موسوعة الموصل الحضارية، مجلد 1، موصل 1991.
3. اسماعيل، شعلان كامل، العلاقات الدولية في العصور العراقية القديمة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب، جامعة الموصل 1991.
4. جرنى الحثيون، (لندن، 1952) ترجمة محمد عبد القادر مراجعة فيصل الوائلي، مطبوعات البلاغ 1963.
5. حبيب، طالب منعم، (سناحارب سيرته ومنجزاته) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب جامعة بغداد، 1986
6. حبيب، طالب منعم، (سناحارب سيرته ومنجزاته) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب جامعة بغداد، 1986
7. الخاتوني، عبد العزيز سلطان، علاقات العراق القديم ببلاد عيلام حتى سنة 539 ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة الى كلية الاداب جامعة الموصل 1992
8. الدوري، رياض عبد الرحمن، (حروب آشور بانيبال مع العيلاميين)، مجلة آفاق عربية، العدد 8، السنة 13، 1988
9. الراوي، فاروق ناصر، (من مشاهير القادة)، موسوعة الجيش وال سلاح، ج 1، بغداد 1988،
10. ساكز هاري، عظمة بابل، لندن، 1963، ترجمة عامر سليمان، الترجمة العربية 1979
11. سليمان. عامر، "بلاد عيلام وعلاقتها بالعراق القديم"، آداب الرفدين، موصل، العدد (14) 1981
12. سليمان. عامر، نماذج من الكتابات المسمارية (النصوص القانونية)، بغداد، 2002، ج 1
13. سمار. سعد عبود، وعلي جبار عزيز، "الجندي في المملكة الآشورية الحديثة (911_612 ق م) بين الضغط النفسي والانتماء العراقي"، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 10 (ب ت)

14. شيت، ازهار هاشم الدعاية والاعلام في العصر الاشوري الحديث أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب جامعة الموصل 2000
15. شيت، ازهار هاشم، علاقة بلاد آشور مع بلاد الاناضول خلال الالفين الثاني والاول ق.م، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل 1996
16. صوفي، هاني، الشؤون الإدارية اللوجستية، الموسوعة العربية للاستزادة جون دوكيري وزميله استشفاف الاحداث العسكرية ترجمة العميد الركن هاني صوفي، مركز الدراسات العسكرية بدمشق ٢٠٠٣
17. العبيدي، نزار عبد اللطيف احمد، النحت البارز في عهد الملك اشور بانيبال، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد 1987،
18. علي. قاسم محمد، سرجون الاشوري 705-721 ق م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، 1983
19. الفتلاوي. أحمد حبيب سنيد، اسرحدون 669-680 ق م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط ، 2006
20. لويد، ستين، فن الشرق الادنى القديم، ترجمة محمد درويش – دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1988،
21. المهنا، رشا ثامر مزهر، التطورات السياسية للدولة الاشورية (911-745 ق م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، 2005
22. يوحنا، مجيد كوركيس، الفارس الاشوري في النحت البارز رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1983

المراجع باللغة الإنكليزية:

- CAD The Chicago Assyrian Dictionary, Chicago
- Frankfort, H., The Art and Architecture of The Ancient Orient, New York, 1977
- Grayson .A , K , Assyrian and Babylonian chronicles , New York , 1975
- Luckenbill, P.D. Ancient Records of Assyria and Babylonia, Chicago, (1926-27), Vol.1, 2.
- Pritchard J.B, E.d, Ancient Near Eastern Texts Relating to The Old Teasment, 3 edition, (New Jersey, 1969).
- Reade. J, Assyrian Sculpture, London, 1983

أزمة طرد السفير الفرنسي من النيجر في ضوء

اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١

مونية رحيمي: دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس- المملكة المغربية

mounia_rahimi@yahoo.fr باحثة في القانون الدولي الدبلوماسي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة الأزمة الدبلوماسية التي نشبت بين الجمهورية الفرنسية وجمهورية النيجر، إثر صدور قرار طرد السفير الفرنسي من قبل المجلس العسكري النيجري، وعدم قبول فرنسا سحب سفيرها احتجاجا على هذا القرار، باعتباره قد صدر عن "سلطة غير شرعية". لأجل ذلك، تمت الاستعانة بالمنهج القانوني الاستدلالي الذي يعني في جوهره استخدام المنطق الاستنتاجي، الذي ينطلق في تحليل المعطيات من العام إلى الخاص، من أجل إسقاط معطيات جديدة في الممارسة الدبلوماسية للدول على قواعد راسخة في القانون الدولي الدبلوماسي والقانون الدولي العام.

وقد تم الاعتماد، من حيث المراجع، على وثيقة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١ بشكل أساسي، وتمت قراءتها قراءة نصية من أجل استنباط مجمل النصوص التي لها علاقة بطرد السفير من الدولة المعتمد لديها. ورغم أن المكتبة العربية والأجنبية تزخر بأدبيات كثيرة حول القانون الدولي الدبلوماسي في جانبه النظري والتطبيقي، إلا أن أهمية هذه الدراسة تأتي من كونها تدرس حالة حديثة وراهنة في تطبيقات القانون الدولي الدبلوماسي.

وفي هذا الإطار، تنطلق فرضية هذه الدراسة من أن عدم الاعتراف بشرعية السلطة السياسية التي تمكنت من مقاليد الحكم عن طريق الانقلاب، لا يعتبر مسوغا لرفض قرارات الحكومة الجديدة، ولا مبررا لتجاوز مقتضيات التمثيل الدبلوماسي بين دولتين، لأن العلاقات الدبلوماسية وتبادل البعثات الدبلوماسية لا تقوم لها قائمة إلا بالتوافق والرضى بين الطرفين سواء بصورة قبلية، أو خلال أداء العمل الدبلوماسي.

الكلمات المفتاحية: أزمة السفير الفرنسي في النيجر، المجلس العسكري في النيجر، القانون الدولي الدبلوماسي، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١، مبادئ القانون الدولي العام.

The crisis of expelling the French ambassador from Niger in the light of Vienna Convention on Diplomatic Relations 1961

Abstract:

This study aims to approach the diplomatic crisis that erupted between French Republic and Republic of Niger, following the issuance of the decision to expel French ambassador by the Nigerian Military Council, and France refusing to withdraw its ambassador in protest against this decision, considering that it had been issued by an "illegitimate authority". For this reason, the deductive logic, which proceeds in analyzing data from the general to the specific, is used to project new data into diplomatic practice of countries onto established rules in diplomatic law.

In terms of references, the document of Vienna Convention on Diplomatic Relations of 1961 was, mainly relied upon, and it was read textually, in order to extract all the terms related to the expulsion of the ambassador from the country to which he is accredited. Although the Arab and foreign library is full of extensive literature on international diplomatic law in its theoretical and applied aspects, the importance of this study comes from the fact that it studies a recent and current situation in the applications of international diplomatic law.

In this context, the hypothesis of this study is based on the fact that the failure to recognize the legitimacy of the political authority, that gained power through a coup, is not considered as a justification for rejecting the decisions of the new government, or an alibi for bypassing the requirements of diplomatic relations and the exchange of diplomatic missions, because these relations exist only by consensus and consent between the two parties, whether in the beginning or during the performance of diplomatic work.

Keywords: The crisis of the French ambassador in Niger, the military Junta in Niger, international diplomatic law, the Vienne Convention on Diplomatic Relations 1961, principles on international public law.

مقدمة:

شهدت جمهورية النيجر¹ على غرار العديد من الدول الإفريقية، انقلابات عسكرية كثيرة، بعضها ككل بالنجاح والآخر انتهى بالفشل. فقد عرفت فترة ما بعد الاستقلال، وتحديدًا من عام ١٩٦٦ إلى غاية ١٩٩٣ ثمانية انقلابات متوالية، أضيف إلى لائحتهما الانقلاب الأخير بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٢٣ بزعماء الجنرال عبد الرحمن تيان قائد الحرس الرئاسي^٢، وهو ما انعكس سلبًا على مستوى الواقع الأمني، العسكري، السياسي والاقتصادي في هذا البلد الإفريقي، الذي لا يكاد ينتهي من أزمة انقلاب عسكري حتى يترد إلى دوامة انقلاب عسكري جديدة. غير أن أهم ما يميز هذا الانقلاب عن سابقه؛ أنه لا يعتبر انقلابًا على السلطة الشرعية المنتخبة بقيادة محمد بازوم^٣ فحسب، بل إنه انقلاب على الهيمنة الفرنسية التي استتب قرارها في هذا البلد منذ عهد الاستعمار التقليدي الذي يعود إلى تاريخ ١٨٩٧^٤. ذلك، أن "المجلس الوطني لحماية الوطن" الذي يطلق عليه اختصارًا "المجلس العسكري"، قد أعلن رفض الوجود الفرنسي في النيجر على المستويين العسكري والدبلوماسي، حيث أصدر قراره بطرد جميع القوات العسكرية الفرنسية وإخلاء قواعدها، بمجرد انتهاء الأجل القانوني للاتفاقيات المبرمة بين دولة فرنسا ودولة النيجر. كما تم، بالموازاة مع هذا، الإعلان عن طرد السفير الفرنسي باعتباره

¹ جمهورية النيجر، أو دولة النيجر، هي دولة إفريقية تقع وسط غرب القارة الإفريقية. يحدها من الشمال كل من الجزائر وليبيا، ومن الجنوب دولة نيجيريا وبنين، ومن جهة الشرق تحد بدولة التشاد، أما من جهة الغرب، فتحدها كل من بوركينا فاسو ومالي. في ذلك دولة حبيسة من الناحية الجغرافية حيث لا يوجد لديها أي منفذ إلى المحيط الأطلسي. تبلغ مساحتها ١,٢٦٧,٠٠٠ كم^٢. وتعتبر أكبر الدول مساحة في منطقة دول غرب إفريقيا، عاصمتها نيامي. فيما يقدر عدد سكان النيجر لعام 2023 بحوالي 27,٤٠٦,٢٤٢ نسمة، أغلب سكانها مسلمون بنسبة ٩٤٪. بفضل فتوحات عقبة بن نافع الفهري عام ٤٦ هـ، والمرابطين عام ٤٦٠ هـ. انظر: عدد السكان اليوم، <https://populationtoday.com/ar/ne-niger>. (تم الاطلاع بتاريخ ١٨ شتنبر ٢٠٢٣).

² يوصف بـ "رجل الظل"، و"الرجل الكتوم"، وإليه يرجع الفضل في إفشال محاولتي انقلاب ضد الرئيس المنتخب محمد بازوم خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. عرف بوفاته للرئيس السابق محمدو يوسفو، الذي عينه قائداً للحرس الرئاسي في الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ و٢٠٢١. انظر: "رجل في الظل... من هو عبد الرحمن تيان قائد انقلاب النيجر؟" (شوهد يوم الاثنين ١٨ شتنبر ٢٠٢٣)، <https://www.dw.com/ar/>، محمود أبوبكر. "الانقلابات العسكرية في النيجر بين الأسباب والوقائع والتواريخ" <https://www.independentarabia.com/node/478221>، (شوهد يوم الجمعة 28 يوليو 2023).

³ عرف محمد بازوم بنشاطه السياسي وتقلده عدة مناصب سيادية في جمهورية النيجر حيث كان وزيرا للداخلية والخارجية. وهو من أصول عربية ليبية. اشتهر بكونه أول رئيس يتقلد منصب الرئاسة عن طريق الانتخابات، وأول رئيس عربي لدولة النيجر. كما عرف بولائه المطلق لفرنسا والذي يُعتبر من بين أسباب الانقلاب عليه. ورغم أنه حيكمت ضده محاولتين انقلابيتين بمجرد تسلمه الحكم، إلا أنها باءت بالفشل، ليمت الإطاحة به بشكل فعلي من طرف الحرس الرئاسي بتاريخ ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٢٣. انظر: "محمد بازوم أول رئيس عربي للنيجر"، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/7/26/>. (تم الاطلاع بتاريخ 2023/8/21).

⁴ في كتابه "المستعمرة الفرنسية" الذي نشره عام ١٩٢٧ (وتم إعادة نشره عام) ٢٠١٠ يستعرض Maurice Abadie أهم المحطات التاريخية للاستعمار الفرنسي للنيجر، حيث بين أن البدايات الأولى لهذا الاحتلال بدأ عام ١٨٩٧، وتم وضعها ضمن الوصاية العسكرية الفرنسية عام ١٩٠٠، حيث اتخذت النيجر حينها اسم الإقليم العسكري لزندر Territoire Militaire de Zinder الذي تم إلحاقه بمستعمرة السنغال الكبرى والنيجر la Colonie du Haut-Sénégal-Niger، وفي عام ١٩٢٢ أصبح يطلق عليها مستعمرة النيجر. وفي عام ١٩٤٦ أدرجت النيجر ضمن أقاليم ما وراء البحار، وحصل النيجريون على الجنسية الفرنسية، وأصبحوا نوابًا في البرلمان الفرنسي. ولم تحصل النيجر على استقلالها عن فرنسا إلا في عام ١٩٦٠ شأنها شأن العديد من الدول الإفريقية. حول تاريخ الاستعمار الفرنسي للنيجر، انظر:

Maurice Abadie. La colonie de Niger. Éditions L'Harmattan, Paris 2010. Camille Lefebvre. Frontières de sable, frontières de papiers : Histoire de territoires et de frontières du jihad de Sokoto à la colonisation française du Niger, XIXe-XXe siècles. Éditions de la Sorbonne, Paris 2015.

"شخصاً غير مرغوب فيه"، ورفع الحصانة الدبلوماسية عليه، وإلغاء جميع البطاقات الدبلوماسية من طرف المحكمة العليا لدولة النيجر، مما أحدث أزمة دبلوماسية عميقة بين الدولتين. ضمن هذا السياق، تتساءل هذه الدراسة حول مدى تلاؤم قرار المجلس العسكري بطرد السفير الفرنسي، مع بنود اتفاقية فيينا الخاص بالعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١؟ وما مدى احترام الحكومة الفرنسية مقتضيات القانون الدبلوماسي ومبادئ القانون الدولي العام، في ردها على قرار طرد سفيرها من النيجر؟

ومن هذا المنطلق، ستنال هذه الدراسة جميع بنود اتفاقية فيينا الخاصة بطرد رئيس البعثة من الدولة المعتمد لديها، وإسقاطها على حالة طرد السفير الفرنسي من النيجر، فضلاً عن التطرق لأهم مبادئ ومقاصد القانون الدولي العام التي تحدد العلاقات بين الدول، من أجل تبين مدى صحة قرار المجلس العسكري من عدمه، ومدى احترام الحكومة الفرنسية لمقتضيات اتفاقية فيينا.

أولاً: ملابسات الأزمة الدبلوماسية بين جمهورية النيجر والجمهورية الفرنسية:

بعد شهر واحد من تسلم المجلس العسكري السلطة بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٢٣، أصدرت وزارة خارجية النيجر، يوم الجمعة ٢٥ غشت ٢٠٢٣، قرارها بسحب موافقتها على السفير الفرنسي Sylvain Itté، وطرده من دولة النيجر، وإمهاله يومين من أجل المغادرة بسبب "رفض السفير الفرنسي الاستجابة لدعوة وزير خارجية النيجر لإجراء مقابلة معه"، و"بسبب بعض سلوكيات الحكومة الفرنسية التي تتعارض مع المصالح النيجيرية".¹

وفي ردها على هذا القرار، أصدرت وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٣، بياناً أكدت فيه على أن الانقلابيين لا يملكون سلطة تقديم هذا الطلب، وأن الموافقة على السفير يستند مصداقيته من السلطات النيجيرية الشرعية، الوحيدة والمنتخبة؛ سلطة الرئيس محمد بازوم الذي تم الانقلاب عليه يوم ٢٦ يوليو ٢٠٢٣. ومما جاء في هذا البيان: "يمثل الرئيس محمد بازوم الذي انتخبه شعب النيجر على نحو ديمقراطي رئيس جمهورية النيجر الوحيد. ولا تعترف فرنسا بالسلطات المنبثقة عن الانقلاب الذي قاده الجنرال عبد الرحمن تياتي. ونكرر بأشد العبارات مطالب المجتمع الدولي الواضحة الداعية إلى إرساء النظام الدستوري والسلطة المدنية التي انتخبت على نحو ديمقراطي في النيجر مجدداً وفوراً".²

وبتاريخ الثلاثاء ٢٩ غشت ٢٠٢٣ أرسلت وزارة الشؤون الخارجية النيجيرية بياناً تحت رقم (٠١١٦٦٠)، إلى وزارة الخارجية الفرنسية، تؤكد فيه على أن "مسألة الموافقة على السفير الفرنسي لا رجعة فيها، وأي ملاحظة حول هذا الموضوع لا أهمية له"، ونتيجة ذلك، وبمقتضى الأجل المحدد في ٤٨ ساعة الذي انقضى يومه ٢٨ يوليو، فإن المعني بالأمر لم يعد يتمتع بأية حصانات أو امتيازات مخولة له بحكم منصبه كعضو في الهيئة الدبلوماسية التابع للسفارة الفرنسية"، "لقد تم إلغاء

¹"Niger: La junte veut expulser l'ambassadeur de France mais n'a « pas l'autorité » nécessaire selon le quai d'Orsay». **Libération**. https://www.liberation.fr/international/afrique/coup-detat-au-niger-la-junte-donne-48-heures-a-lambassadeur-de-france-pour-partir-20230825_Y55KSVCH2ZBMJC5LNAEQQTXXOAM/2023\8\25 شوهد بتاريخ 25/8/2023.

² انظر مجمل هذا البيان في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية على الرابط التالي:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/niger/evenements/article/niger-communique-du-ministere-de-l-europe-et-des-affaires-etrangeres-28-07-23>

جميع البطاقات الدبلوماسية، والفيزا المتعلقة بالمعني بالأمر وأفراد عائلته"، "وتم إشعار الشرطة النيجيرية باتخاذ الإجراءات اللازمة لطرده".¹

وأمام إصرار المجلس العسكري على موقفه، وتصاعد وتيرة الدعم الشعبي المؤيدة لقرار المجلس العسكري، أدلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتصريح له يوم الأحد ٣٠ يوليو ٢٠٢٣؛ أكد فيه على موقفه الثابت من الانقلاب مبينا أنه "لا نعترف بالانقلابيين، وندعم الرئيس الذي لم يقدم استقالته، كما ندعم سياسات منظمة سيداو"²، كما أصر على رفضه سحب سفيره من النيجر باعتبار أن "مصدر القرار غير شرعي ولا يمثل الشعب النيجيري، وأن الذي يملك حق إصدار مثل هذه القرارات هو الرئيس السابق المخلوع محمد بازوم، الذي تولى رئاسة النيجر بموجب الانتخابات"، فضلا عن ذلك، شدد على أن "بلاده ستواصل دعم رئيس النيجر المطاح به محمد بازوم"، وأن "سفير فرنسا باق في النيجر رغم ضغوط قادة الانقلاب"³. كما صعد الرئيس الفرنسي من لهجته، ووجه تهديده للمجلس العسكري قائلا: "أي شخص تعرض للرعايا، للجيش، للدبلوماسيين والممتلكات الفرنسية سيرى ردا فرنسيا فوريا ومستعصيا"، "الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سوف لن يتهاون بخصوص أي ضربة ضد فرنسا والمصالح الفرنسية". وإلى جانب ذلك، حذر الناطق الرسمي باسم هيئة الأركان الفرنسية الكولونيل Pierre Gaudillière، من أن "القوات الفرنسية مستعدة للرد على أي تصعيد من شأنه أن يضر بالبعثات الدبلوماسية والعسكرية الفرنسية بالنيجر، وقد تم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية هذه الممتلكات"⁴. وأمام هذا التهديد، اتهم المجلس العسكري فرنسا في بيان بتاريخ يوم الاثنين ٣١ يوليو، بأن فرنسا تريد "التدخل عسكريا من أجل إعادة السفير إلى مهمته"، "وفي إطار سلوكها المعتاد الذي تبحث من خلاله عن السبل والوسائل للتدخل عسكريا في النيجر، عقدت فرنسا مع عدد من النيجريين المتواطئين معها اجتماعا في مقر الحرس الوطني النيجيري للحصول على الدعم السياسي والعسكري الضروريين"⁵.

نتيجة هذا التصعيد، ومن أجل إضفاء المصادقية القانونية على قرار طرد السفير الفرنسي، رفع المجلس العسكري هذه القضية إلى المحكمة العليا بالنيجر، فأصدرت بدورها قرارها بطرد السفير الفرنسي من النيجر فورا وإلغاء حصانته الدبلوماسية⁶ بتاريخ ٣ شتنبر ٢٠٢٣. ومباشرة بعد هذا القرار الذي صدر من جهة قضائية مدنية تمثل أعلى سلطة قانونية

¹ Frederic Autran. "Niger: après l'ultimatum, la junte menace d'expulser l'ambassadeur de France". **Libération**. (Le 31 août 2023 à 17h19). https://www.liberation.fr/international/afrique/le-niger-denonce-plusieurs-accords-militaires-avec-paris-et-renvoie-lambassadeur-de-france-20230804_G6QUK4OQCJBZRGDAZVP4FTHDF4/

² Feiza Ben Mohamed. "Niger: La France a répliquer à toute atteinte aux emprises militaires et diplomatiques francaises". Anadolu Ajansı. <https://www.aa.com.tr/fr/afrique/niger-la-france-%C3%A0-r%C3%A9pliquer-%C3%A0-toute-atteinte-aux-emprises-militaires-et-diplomatiques-francaises-/2980944>

³ Conférence des Ambassadrices et des Ambassadeurs: le discours du Président Emmanuel Macron. (Publié le 28 août 2023). <https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2023/08/28/conference-des-ambassadrices-et-des-ambassadeurs-le-discours-du-president-emmanuel-macron>

⁴ "Les putschistes du Niger accusent la France de vouloir intervenir militairement". **Libération**. (31 juillet 2023 à 9h41). https://www.liberation.fr/international/afrique/francais-du-niger-une-evacuation-maitrisee-20230801_5E7SH3STPRDY7HJCDVNM5BCY7Y/

⁵ Ibid.

⁶ يقصد ب "الحصانة الدبلوماسية"، تمتع البعثة الدبلوماسية بميزة الحرمة الشخصية وعدم الخضوع للقانون الوطني للدولة المعتمد لديها، وتعطيل ولاية المحاكم القضائية بشأنها سواء في القضايا المدنية أو الجنائية أو الإدارية، إلا في حالات استثنائية حصرتها المادة ٣١ من اتفاقية فيينا للقانون الدبلوماسي عام ١٩٦١، فلا يمكن القبض على أحد أفراد البعثة الدبلوماسية، أو مساءلته، أو طلبه للشهادة، أو حبسه. ونفس الحكم ينطبق على مقر البعثة والحقيبة الدبلوماسية، إلا إذا وافقت دولته على التنازل عن حصانته الدبلوماسية، وينطبق نفس الحكم على كل ماله علاقة بوظيفة العمل الدبلوماسي. أما "الامتيازات" الدبلوماسية، فإنها تنصرف أساسا إلى

في النيجر، احتشد آلاف النيجريين أمام القاعدة الفرنسية بنيامي للتعبير عن مساندتهم لقرار المجلس العسكري والمحكمة العليا، وللتنديد بـ "التعنّت الفرنسي" و"تدخله السافر في شؤون الشعب النيجري"، و"عدم احترام سيادة دولة النيجر"². وفي دوامة الفعل ورد الفعل بين الطرفين، قام المجلس العسكري باحتجاز السفير الفرنسي في مقر إقامته رفقة أسرته ومعاونيه، مما أدى إلى استياء شديد من طرف الحكومة الفرنسية التي شددت من لغة التحذير والوعيد في تجاوز واضح لبروتوكولات الخطاب الدبلوماسي³. وبعد مرور ما يزيد عن ثلاثة أسابيع من "شد الحبل" بين فرنسا والمجلس العسكري، قامت فرنسا بالاستسلام للأمر الواقع وسحبت سفيرها رفقة ستة من معاونيه مساء يوم الأربعاء ٢٧ شتنبر، حيث تم استقباله من طرف وزيرة الخارجية Catherine Colonna في قصر الإليزيه وأعلنت بشكل رسمي رجوع السفير إلى باريس.

ثانياً: طرد السفير من منظور اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١؟

تعتبر اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية⁴ التي يرمز إليها اختصاراً بـ (VCDR)⁵، جوهر القانون الدولي الدبلوماسي. وباستقراء ديباجة الاتفاقية، نستنتج أنها تختزل في مجموع فقراتها فلسفة وعمق القانون الدبلوماسي برمته، بحيث يمكن أن نطلق عليها "بوصلة" القانون الدبلوماسي نظراً لدقتها وإيجازها الذي يلخص فحوى المواد القانونية للاتفاقية كافة. وتعتبر الفقرة الثانية، من أبرز وأهم فقرات الديباجة التي تعكس جوهر الاتفاقية؛ حيث ربطت بين محتواها وبين مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالمساواة في السيادة بين الدول، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إلى جانب الفقرة الثالثة التي أكدت المقصد الأساسي من الاتفاقية الذي يتجلى في "تنمية العلاقات الودية بين الدول، بغض النظر عن اختلاف نظمها الدستورية والاجتماعية"، وهو ما يكرس القبول الواضح والصريح لاختلاف الدول ذات السيادة من حيث أنظمتها الدستورية والاجتماعية، وإذابة هذا الاختلاف في وثيقة موحدة من القوانين التي تضمن فعالية العمل الدبلوماسي كأداة سياسية وقانونية لإدارة العلاقات بين هذه الدول في جو من الاحترام والود المتبادلين⁶.

وبالنظر إلى هذه الأهمية؛ اعتبرت أستاذة القانون الدولي، Eileen Danza، أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية من أكثر الصكوك التي تم إبرامها في إطار الأمم المتحدة لتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي نجاحاً؛ خاصة من ناحية المشاركة

الإعفاءات المالية من الضرائب، وتعتمد على قواعد المجاملة والعرف ومبدأ المعاملة بالمثل دون أن يفرض القانون الدولي التزامات بهذا الشأن. للمزيد من الاطلاع حول هذا المفهوم؛ انظر: عبد العزيز ناصر عبد الرحمن العبيكان. الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي. العبيكان للنشر، ٢٠٠٧.

¹ تقع القاعدة الجوية الفرنسية في العاصمة نيامي بالقرب من مطار ديوري حماني الدولي، وتعرف بالقاعدة الجوية ١٠١، وتضم القاعدة حوالي ١٥٠٠ جندي فرنسي و ٨٠٠ جندي أمريكي يعملون في إطار مهمات مشتركة بين القوات الأمريكية والفرنسية من أجل مواجهة الحركات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل.

² Amaury Hauchard. "Au Niger, les partisans du putsch militaire font une démonstration de force contre la France. **Libération**. (Dimanche 30 juillet 2023). https://www.liberation.fr/international/afrique/au-niger-les-partisans-du-putsch-militaire-font-une-demonstration-de-force-contre-la-france-20230730_AKUGZBLILJH6FK3TRUOFXB2JKM/

³ "Niger: Emmanuel Macron affirme que l'ambassadeur de France est « pris en otage » à l'intérieur de l'ambassade". Le monde. (15 septembre 2023 à 18h18). https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/09/15/niger-emmanuel-macron-affirme-que-l-ambassadeur-de-france-est-pris-en-otage-a-l-interieur-de-l-ambassade_6189592_3212.html

⁴ تتكون "اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية" لعام ١٩٦١ (تم التصديق عليها عام ١٩٦٤)، من ثلاث وخمسين مادة تشمل معظم الجوانب الرئيسية للعلاقات الدبلوماسية الدائمة بين الدول، إلى جانب بروتوكولات اختيارية، أحدهما يتعلق باكتساب الجنسية، ويتعلق الآخر بالتسوية الإلزامية للمنازعات.

5- Vienna Convention on Diplomatic Relations

⁶ "الدول الأطراف في هذه الاتفاقية: إذ تذكر أنه منذ زمن بعيد وشعوب كل البلدان تعترف بنظام الممثلين الدبلوماسيين، وتعرف أهداف ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالمساواة في حق سيادة كل الدول وفي المحافظة على السلام والأمن الدوليين، وفي تنمية علاقات الصداقة بين الأمم، وهي مقتنعة بأن اتفاقية دولية عن العلاقات والامتيازات والحصانات الدبلوماسية ستساعد على تحسين علاقات الصداقة بين البلدان مهما تباينت نظمها الدستورية والاجتماعية. وهي على يقين بأن الغرض من هذه المزايا والحصانات ليس تمييز أفراد بل تأمين أداء البعثات الدبلوماسية لأعمالها على أفضل وجه كممثلة لدولها، وتؤكد أنه يجب أن يستمر تطبيق قواعد القانون الدولي التقليدي في المسائل التي لم تفصل فيها نصوص هذه الاتفاقية صراحة واتفقت على ما يأتى:..."

شبه العالمية فيها من قبل الدول ذات السيادة من جهة، والدرجة العالية من التقيد بها بين الدول الأطراف والتأثير الذي كان لها على النظام القانوني الدولي من جهة ثانية¹. وبالرجوع إلى بداية انعقاد مؤتمر فيينا عام ١٩٦١، نقف على مقولة المقرر الخاص للجنة القانون الدولي M. Verdross عن أهمية هذا المؤتمر بقوله: "إذا كان قد تم التداول في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ أمام دول أوروبا، فإنه سيتم التداول في مؤتمر فيينا لعام ١٩٦١ أمام الإنسانية جمعاء"²، إذ تميز انعقاد مؤتمر فيينا ١٨ أبريل عام ١٩٦١ بخاصية رمزية لافتة للانتباه رغم التغيرات التي طرأت على القانون الدولي، والتي تعكس بدورها التحولات السياسية، الاقتصادية للعالم بأسره، ويتعلق الأمر هنا باستمرارية العمل الدبلوماسي³.

1- المادة الثانية: إقامة العلاقات الدبلوماسية ما بين الدول يتم على أساس توأقي:

تؤكد هذه المادة بوضوح على أن بداية أية علاقة دبلوماسية يسبقها شرط أساسي، ألا وهو مبدأ الرضى والاتفاق المسبق للدولة المعتمد لديها: "تنشأ العلاقات الدبلوماسية بين الدول وتوفد البعثات الدبلوماسية الدائمة بناء على الاتفاق المتبادل بينها". وهو ذات المبدأ الذي أكدت عليه المادة ٨ من اتفاقية هافانا الخاصة بالموظفين الدبلوماسيين ٢٠ فبراير ١٩٢٨: "لا تستطيع أية دولة اعتماد ممثلها الدبلوماسيين لدى الدول الأخرى ما لم تحصل، مقدماً، على موافقتها"⁴.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه اتفاقية فيينا على أن إقامة علاقات دبلوماسية بين دولتين، وإيفاد بعثات دبلوماسية دائمة تعتمد على الاتفاق المتبادل بين الدول، يطرح السؤال التالي: ما هو السند القانوني الذي تبنى عليه هذه العلاقات؟ تجيبنا المادة الثانية بصورة صريحة على هذا التساؤل، إذ تعتبر أن إقامة العلاقات الدبلوماسية وإرسال البعثات الدبلوماسية يتم على أساس الاتفاق المتبادل بين الدول. وهذه القاعدة التعاقدية في غاية الأهمية، لأنها تدحض مفهوم النظرية الكلاسيكية القائمة على "حق التفويض" droit de légation⁵. وتتسق هذه القاعدة مع مضمون اتفاقية هافانا التي تنص على أن: "أ- الممثلون الدبلوماسيون يمثلون حكوماتهم والسلطات الدستورية في بلادهم، لا الأشخاص مثل رؤساء الدول كما كان سائداً من قبل. ب- تبادل التمثيل لا يكون إلا بين الدول التي تعترف بحكوماتها بعضها ببعض. ج- لا يمنح الممثلون الدبلوماسيون إلا الحصانات اللازمة لهم للقيام بأعمالهم الرسمية".

¹ Eileen Denza. "Vienna Convention on Diplomatic Relations 1961". United Nations Audiovisual Library of International Law. https://legal.un.org/avl/pdf/ha/vcdr/vcdr_e.pdf

² حضر المؤتمر إحدى وثلاثين دولة، بما في ذلك الكرسي الرسولي، (٢٩ دولة أوروبية، ١٩ دولة آسيوية، ١٨ دولة أمريكية، ١٤ دولة إفريقية، وأستراليا)، إلى جانب عدد من المنظمات الدولية: منظمة التغذية والزراعة، منظمة اليونسكو، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والجامعة العربية واللجنة القانونية الاستشارية الأفرو آسيوية.

³ Colliard Claude-Albert. "La Convention de Vienne sur les relations diplomatiques". *Annuaire français de droit international*, volume 7, 1961. (pp. 3-42), p.1 <https://doi.org/10.3406/afdi.1961.1076>

⁴ تم توقيع اتفاقية هافانا إثر انعقاد مؤتمر دول القارة الأمريكية في عاصمة كوبا/هافانا عام ١٩٢٨. تميز هذا المؤتمر بتدوين العديد من القواعد الخاصة بالموظفين الدبلوماسيين (٢٧ مادة)، وقواعد خاصة بالعمل القنصلي (٢٥ مادة).

⁵ انقسم الفقه في شأن الأساس القانوني للعلاقات الدبلوماسية إلى ثلاث نظريات أساسية: ١- نظرية امتداد الإقليم: تنطلق هذه النظرية من اعتبار المبعوث الدبلوماسي ما هو إلا امتداد لدولته في إقليم أجنبي، ويترتب على هذا الامتداد عدم خضوعه لقوانين الدولة التي يوجد فيها وإنما يخضع لقوانين بلده الأم. ٢- نظرية الصفة النيابية، ووفقاً لهذه النظرية يكون المبعوث الدبلوماسي نائباً عن رئيس دولته في مباشرة الوظيفة الدبلوماسية، مما يخوله نفس الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها رئيس الدولة، فتكون حصانته مطلقة غير خاضعة للمحاسبة والمساءلة. ٣- نظرية مقتضيات الوظيفة: تعتبر هذه النظرية أن المبعوث الدبلوماسي يتمتع بالحصانات والامتيازات من أجل القيام بمهمته الدبلوماسية على أكمل وجه، وهو ما يعني أن الحصانة والامتيازات الدبلوماسية التي يحددها القانون الدبلوماسي، هدفها ضمان فعالية الوظيفة الدبلوماسية، وليس من أجل شخص المبعوث الدبلوماسي. انظر بهذا الخصوص: حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، وأيضاً: عبد العزيز ناصر عبد الرحمن العبيكان. الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي. العبيكان للنشر، ٢٠٠٧.

ولعله من نافلة القول، التنويه بالنقاش القانوني الذي شهدته لجنة القانون الدولي عام ١٩٥٧ بخصوص مفهوم "حق التفويض"، والتحفيز الذي لقيه من قبل معظم أعضاء اللجنة، نظرا للإشكاليات السياسية والقانونية التي يطرحها والتي تتعارض مع مبدأ سيادة الدولة وحريتها في إقامة علاقة دبلوماسية مع دولة أخرى أو رفضها، وبالتالي حريتها في إرسال بعثة دبلوماسية أو امتناعها¹. وفي ختام هذا النقاش القانوني، أكدت لجنة القانون الدولي على أنه "لا توجد أية أهمية للإشارة إلى "حق التفويض" في نص مشروع الاتفاقية، لأنه لا يمكن تطبيق هذا الحق دون موافقة الأطراف. وعليه، فإن صياغة المادة الأولى تبدو واضحة، لأن الأمر يتطلب موافقة الدول فيما بينها من أجل إقامة علاقات دبلوماسية وإرسال البعثات الدبلوماسية². كما أثارت عبارة "علاقات دبلوماسية دائمة" نقاشا قانونيا إضافيا، من منطلق أنه لا يمكن الحديث عن علاقات دبلوماسية دائمة، مادام أنه من الممكن قطع هذه العلاقات بسبب أو آخر. ولذلك تم استبدال هذه العبارة بـ "بعثة دبلوماسية دائمة" من أجل التمييز بينها وبين البعثات الخاصة.

وبناء عليه، فإن طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والنيجر تحددها أساسا علاقة الاتفاق والرضى بين الطرفين، سواء الاتفاق المسبق لإقامة هذه العلاقات وقبول تبادل البعثات الدبلوماسية بين بعضهما البعض، أو رفض استمرار البعثة الدبلوماسية من قبل أحد الطرفين إذا استجد ظرف سياسي ما يحول دون استمرار العمل الدبلوماسي بين الدولتين. وبموجب منطوق هذه المادة، لا يحق لفرنسا أن تفرض على دولة النيجر قبول بعثتها الدبلوماسية بعدما أن عبر المجلس العسكري عن رفضها بشكل رسمي. بل إن المادة ٤ من القانون الدبلوماسي يعفي الدولة التي ترفض استمرار البعثة على أراضيها من إبداء مبرراتها أو تفسير سبب رفض السفير.

2- المادة الرابعة: تعزيز المبدأ التعاقدية والتوافقي في العلاقات الدبلوماسية:

تنص هذه المادة بصيغة التوكيد على أنه "أ- يجب على الدولة المعتمدة أن تتأكد من الحصول على موافقة الدولة المتمدّد لديها قبل أن تعتمد مرشحها رئيسا لبعثتها لدى الدولة الثانية. ب- ليست الدولة المتمدّد لديها مضطرة لأن تذكر للدولة المعتمدة أسباب رفضها قبول الممثل المقترح".

نستنتج من هاتين الفقرتين قاعدة أساسية في إطار تبادل البعثات الدبلوماسية، ألا وهي أن قبول الدولة المتمدّد لديها رئيس بعثة الدولة المتمدّد، يعتبر شرطا أساسيا من أجل بدء تبادل البعثات الدبلوماسية، ويستتبع هذا الشرط، تأكيد الدولة (أ) من موافقة الدولة (ب) قبل أن تعتمد مرشحها رئيسا لبعثتها لديها، وهو ما يعني، من جهة أخرى، أن قبول البعثة الدبلوماسية هو حق اختياري وليس "حقا مطلقا". ولقد جرى العرف والممارسة في العمل الدبلوماسي أن تتأكد الدولة المعتمدة من موافقة الدولة المتمدّد لديها على شخص رئيس البعثة موافقة رسمية صريحة لا يشوبها أي اعتراض أو تحفظ، وهو الأمر الذي يخضع لعدد من المراسم والبروتوكولات التي تضمن أن رئيس البعثة شخصا "مرغوب فيه"³.

ولا غرو في ذلك، طالما أن تبادل البعثات الدبلوماسية يندرج ضمن حقوق الدولة السيادية: الحق في إرسال ممثلين دائمين لدى دول أخرى، وهو ما يعرف بـ "الجانب الإيجابي" في التمثيل الدبلوماسي، وحق الدولة في قبول ممثلين دائمين من الدول

¹ Compte rendu analytique de la 384e séance. Extrait de l'Annuaire de la Commission du droit international: 1957 Document, vol. I sujet: Relations et immunités diplomatiques. A/CN.4/SR.384 https://legal.un.org/ilc/documentation/french/summary_records/a_cn4_sr384.pdf

² تجدر الإشارة، أن مفهوم "حق التفويض" قد تم تفاديه أيضا في إعلان حقوق وواجبات الدول الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩.

³ فيما يتعلق بمراسم وبروتوكولات التعامل مع البعثات الدبلوماسية، انظر؛ مصليخ خنساء مصليخ حمدان. بروتوكول التعامل مع البعثات الدبلوماسية. دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٢٠.

الأخرى لديها "الجانب السلبي". وبمقتضى هذا الحق، يجوز للدولة أن تستعمل كلا الجانبين في علاقاتها الدبلوماسية دون أن تجازف بسيادتها واستقلالها السياسي، بحيث تتمتع في نفس الوقت بحق إقامة علاقات دبلوماسية وإرسال بعثاتها، دون أن تكون ملزمة بقبول بعثات دول أخرى، متى تبين لها أن رئيس البعثة "شخص غير مرغوب فيه" بحكم القانون الدبلوماسي الذي تؤكد المادة ٩ من اتفاقية فيينا^١. وهو ذات التفسير القانوني والسياسي الذي أكدته د. علي الشامي بقوله "...أن حق التمثيل الإيجابي والسلبي يرتبط بمفهوم السيادة الكاملة، وما ينتج عنها من صلاحيات تمارسها الدولة خارج إقليمها، لا سيما الصلاحيات التي يقرها القانون الدولي الحديث. أما الدول ناقصة السيادة فليس باستطاعتها ممارسة حق التمثيل الكامل، إلا إذا كانت تتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال الكامل، أي أن هذه الدول ليس بمقدورها إلا ممارسة وجه واحد من وجهي حق التمثيل، هو الوجه السلبي الذي يتمثل في استقبال مبعوثين أجانب، دون أن يكون في مقدورها إرسال مبعوثيها إلى الدول الأجنبية^٢.

واستناداً إلى منطوق هذه المادة، يمكن القول بأن قرار المجلس العسكري النيجيري بخصوص عدم الموافقة على قبول السفير الفرنسي، لا تشوبه أي مخالفة قانونية لقواعد القانون الدبلوماسي أو أي خرق لمقتضيات العرف الدولي. بل إنه غير مطالب قانونياً بتبرير سبب رفضه لشخص رئيس البعثة بموجب الفقرة الثانية من المادة الرابعة، لأن مثل هذا القرار يندرج ضمن السيادة المطلقة للدولة. وفي مقابل ذلك، فإن الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها السفير الفرنسي ليست مطلقة، طالما أنه ملتزم بمراعاة قواعد القانون الداخلي والنظام العام للدولة المعتمدة لديها، قبل تعيينه سفيراً لدولته وخلال أدائه مهامه الدبلوماسية.

3- المادة التاسعة: من حق الدولة المعتمد لديها رفض السفير باعتباره "persona non grata"

إذا كانت المادتان السابقتان تؤكدان على ضرورة قبول الدولة المعتمد لديها رئيس البعثة قبل مزاولته مهامه الدبلوماسية، فإن المادة ٩ تركز تحديداً على وضعية رئيس البعثة خلال مزاولته عمله. والحاصل، أن القانون الدبلوماسي يمنح الدولة المستقبلية "المعتمد لديها" مطلق الحرية في رفض رئيس البعثة أو أي فرد آخر ضمن الطاقم الدبلوماسي ترى أنه "غير مرغوب فيه"^٣. وإمعاناً في تعزيز الاستقلال السياسي، والقرار السيادي للدولة، فإن الاتفاقية تعفيها إعفاء تاماً من تقديم أي تبرير أو تفسير لسبب هذا الرفض^٤. وهذا ما نستشفه من مضمون المادة: "أ- للدولة المعتمد لديها في أي وقت وبدون ذكر الأسباب أن تبلغ الدولة المعتمدة أن رئيس أو أي عضو من طاقم بعثتها الدبلوماسي أصبح شخصاً غير مقبول أو أن أي عضو من طاقم بعثتها (من غير الدبلوماسيين) أصبح غير مرغوب فيه، وعلى الدولة المعتمدة أن تستدعي الشخص المعني أو تنهي أعماله لدى البعثة وفقاً للظروف، ويمكن أن يصبح الشخص غير مقبول أو غير مرغوب فيه قبل أن يصل إلى أراضي الدولة المعتمد لديها، ب- فإذا رفضت الدولة المعتمدة

^١ علي صادق أبو هيف. القانون الدبلوماسي (دراسة للنظم الدبلوماسية والقنصلية وما يتصل بها). الناشر منشأة المعارف/الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٧، ص. ١٠١.

^٢ حسين علي الشامي. الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، ٢٠٠٧، ص. ٢٠٤-٢٠٦.

^٣ لقد مارست الدول حق الامتناع عن قبول، أو رفض رئيس البعثة الدبلوماسية للدولة المعتمدة منذ بداية العلاقات الدبلوماسية، ولنا في هذا أمثلة كثيرة على مدار تاريخ العمل الدبلوماسي القديم والحديث. غير أنه فيما يخص رفض الدولة المعتمدة سحب سفيرها بعد رفضه من الدولة المعتمدة لديها لا نجد له أمثلة في التاريخ الحديث والمعاصر، ولكن توجد بعض الأمثلة على ذلك في البدايات الأولى للعمل الدبلوماسي. نموذج ذلك: رفض الحكومة الإسبانية عام ١٨٠٤ استدعاء وزيرها في الولايات المتحدة الأمريكية الذي اتهم بنشر بعض الآراء ضد الحكومة الأمريكية وكانت هذه الآراء تعبر عن رأي حكومته ورفض الحكومة البريطانية عام ١٨٤٨ استدعاء وزيرها في إسبانيا الذي أعلن أنه أصبح شخصاً غير مرغوب فيه لتدخله في الشؤون الداخلية للحكومة الإسبانية. انظر بهذا الخصوص، د. خليل حسن. التنظيم الدبلوماسي، مرجع سابق، ص. ٤٤٢.

^٤ لا يشترط عند تعيين باقي أعضاء البعثة الدبلوماسية الحصول على قبول الدولة المعتمد لديها، كما هو الشأن بالنسبة لرئيس البعثة.

التنفيذ أو لم تنفذ في فترة معقولة الالتزامات المفروضة عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة فللدولة المعتمد لديها أن ترفض الاعتراف للشخص المعني بوصفه عضوا في البعثة¹.

وفي مقابل ذلك، فإن الدولة المعتمدة، تكون ملزمة بتقبل هذا الرضا والتعامل معه بأحد الأسلوبين التاليين على وجه الاستعجال: أ- إما أن تستدعي السفير للتباحث معه من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه، على أساس استئناف العمل الدبلوماسي من جديد، ومن خلال شخص جديد يكون مرغوبا فيه (في حالة إذا كانت العلاقات طبيعية بين الدولتين ولا يشوبها شائبة التوتر والنزاعات). ب- وإما أن تنهي هذه الدولة أعمالها وتضع حدا لبعثتها الدبلوماسية في البلد المرسل إليه في حالة نشوب نزاع بين الدولتين. وإذا رفضت الدولة المعتمدة الانصياع لقرار الدولة المعتمد لديها، فإن هذه الأخيرة تكون في حِلٍّ من التزاماتها القانونية تجاه شخص السفير، ويحق لها أن ترفض الشخص المعني كفرد ضمن الطاقم الدبلوماسي، وهو ما سينتج عنه إلغاء جميع الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها الشخص المعني، واعتباره فردا أجنبيا داخل الدولة، ينطبق عليه ما ينطبق على الأجانب من قوانين وتشريعات في هذه الدولة².

وتأسيسا على هذه الإجراءات المبينة بوضوح في هذه المادة، فإن قرار حكومة النيجر لم يشبه أي خلل في تطبيق بنود اتفاقية فيينا، ولم يخرق مقتضيات المادة التاسعة. على خلاف فرنسا التي بدا سلوكها الدبلوماسي منافيا للقانون والعرف الجاري به العمل من طرف الدول ذات السيادة؛ إذ لم تستدع رئيس بعثتها، ولم تضع حدا لبعثتها الدبلوماسية، بل أصرت على معارضة قرار طرد سفيرها، وألحت على استمرارية بقائه في مهمته، ولم تعر أي اهتمام لتحذيرات المجلس العسكري واحتجاجات الشعب النيجيري.

4- المادة التاسعة عشر: جواز تعيين قائم بالأعمال بالنيابة محل رئيس البعثة بصفة مؤقتة:

بعد استقرار أحداث الأزمة الدبلوماسية، سنقف على جزئية في غاية الأهمية، ألا وهي؛ أن المجلس العسكري لم يعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، أو إنهاء البعثة الدبلوماسية الفرنسية في النيجر، كأسلوب عدائي أو انتقامي من فرنسا، وإنما عبر عن عدم قبوله شخص رئيس البعثة للأسباب الأنف ذكرها، وهذا حق ثابت تخوله اتفاقية فيينا لجميع الدول المستقلة ذات السيادة. وإلى جانب كونه حقا سياديا، فإن ممارسة هذا الحق لا يعني قطع العلاقات الدبلوماسية، وإنما تعبير عن احتجاج الدولة المعتمد لديها على سلوك غير مقبول من طرف شخص رئيس البعثة/السفير.

ويزخر التاريخ الدبلوماسي بحالات عديدة من قبيل هذه السلوكيات الدبلوماسية، لا سيما في حالة تغير النظام السياسي بإحدى الدولتين إما نتيجة ثورة أو انقلاب، حيث يلزم في مثل هذه الأوضاع المستجدة تقديم أوراق اعتماد جديدة باسم رئيس الدولة الجديد. وفي حالة امتناع الدولة المعتمدة عن تجديد أوراق اعتمادها، فإن ذلك يعتبر عدم اعترافها به، وهو

¹ عادة ما تتعامل الدول بنفس الأسلوب حينما يتم اعتبار سفيرها "شخصا غير مرغوب فيه"، نموذج ذلك: قرار حكومة العراق الصادر في ٢٧ يوليو ١٩٧٨ بطرد ثمانية من الدبلوماسيين في السفارة البريطانية في بغداد، ردا على قرار الحكومة البريطانية الصادر يوما قبل ذلك، بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٧٨ بطرد خمسة من الدبلوماسيين العراقيين بالسفارة العراقية في لندن. د. خليل حسن، مرجع سابق، ص. ٤٤٣.

² في حالة إصدار الدولة المعتمدة قراراها باعتبار رئيس البعثة "شخصا غير مرغوب فيه"، فإنها تطلب من حكومتها إرسال وثيقة استدعاء إلى رئيس الدولة المعتمد لديها. أما إذا كان الشخص غير المرغوب فيه أقل درجة من السفير، كالقائم بالأعمال، فإن رسالة الاستدعاء ترسل إلى وزير الخارجية. للمزيد من الاطلاع، انظر: حسين علي الشامي. الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، ٢٠٠٧، ص. ٢٦٤-٢٦٧.

ما يستوجب سحب سفيرها إلى حين اعترافها بالحكومة الجديدة. كما يجوز لها من الناحية القانونية قطع علاقاتها الدبلوماسية إلى حين تحسن الأوضاع بين البلدين¹.

وفي هذا الإطار، فإن تعليق العلاقات الدبلوماسية لا يعني البتة قطعها، وإنما هي بمثابة فترة هدوء بين الدولتين لإعادة مراجعة مواقفهما لما فيه مصلحة الطرفين، وهو المعنى الذي أكدته عدد من فقهاء القانون الدولي حيث جنحوا إلى القول بأن: "الفترة الزمنية الفاصلة بين الانقلاب وقطع العلاقات الدبلوماسية، هي عملية، لحظة تأمل ضرورية لتقرير الموقف الذي يجب اتخاذه إزاء الحكومة الجديدة. وهي الفترة التي تعرف بفترة "تعليق"، وليس ب"قطع العلاقات"، لأنه لا يؤدي إلى ضرورة إجراء اتفاق جديد لتأسيس بعثة دبلوماسية، كما أنه لا يمثل استمراراً للعلاقات لأن رئيس البعثة يجب أن يقدم عادة أوراق اعتماد جديدة..."².

واستناداً إلى هذه الاعتبارات، فقد كان حرياً بفرنسا أن "تعين قائماً بالأعمال بصفة وقتية" محل السفير المطرود بعد أن يوافق عليه المجلس العسكري، وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٩ من اتفاقية فيينا: "إذا ما خلا منصب رئيس البعثة أو إذا حدث ما يمنع رئيس البعثة من مباشرة أعماله قام مكانه قائم بالأعمال بالنيابة بصفة وقتية، ويبلغ رئيس البعثة اسم القائم بالأعمال بالنيابة، أما إذا حدث ما يمنعه من ذلك تبلغ وزارة خارجية الدولة المعتمدة وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها أو الوزارة المتفق عليها". كما كان بإمكانها احتواء الوضع بأسلوب التفاوض والمساعي الحميدة، وتغيير السفير "غير المرغوب فيه" بسفير آخر تقبله سلطات المجلس العسكري من أجل الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والودية بين البلدين.

5- المادة الواحدة والأربعون: واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعتمد لديها:

تواتر العرف الدولي، والممارسة الدبلوماسية على تأطير المبعوث الدبلوماسي وفق مقتضيات قانونية وآداب بروتوكولية تندرج ضمن صميم العمل الدبلوماسي، يتجلى أهمها في إلزامية المبعوث الدبلوماسي، خاصة رئيس البعثة، بعدم الخوض نهائياً في الشؤون الداخلية للدولة التي بعث إليها، وعدم التدخل إطلاقاً في طبيعة النظام السائد، وتجنب التورط في إثارة الاضطرابات والقلق الداخلي؛ من قبيل المشاركة في تأجيج الحركات الثورية، أو الاحتجاج على الانقلابات العسكرية، أو المساهمة في أي حملة سياسية ضد الحكومة القائمة. وقد عبر عن هذا الواجب الإلزامي، د. علي صادق أبو هيف بقوله: "وخلال الأزمات التي قد تطرأ على العلاقات بين دولة المبعوث ودولة المبعوث إليها، يجب على السفير ألا يتأثر في مسلكه الشخصي بجو هذه الأزمات، فلا يقلل من احترامه لرئيس الدولة، ولا ينحرف عن اتباع قواعد السلوك والمجاملة التي تفرضها عليه واجبات مهمته التمثيلية. وكل إخلال بواجباته الدبلوماسية يبيح للدولة المعتمد لديها أن تعتبر صاحبه شخصاً غير مرغوب فيه، وأن تطالبه بمغادرة إقليمها"³. وهو المبدأ الذي يندرج في صميم المادة ٤١ من اتفاقية فيينا التي نصت بوضوح على أنه: "أ- مع عدم المساس بالمزايا والحصانات على الأشخاص الذين يتمتعون بها احترام قوانين ولوائح الدولة المعتمد لديها، وعليهم

¹ بخصوص أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية من الناحية النظرية والتطبيقية، انظر: عبيدي، سعود سويد عرموش. قطع العلاقات الدبلوماسية مع دراسة تطبيقية للنموذج العراقي الإيراني. منشورات زين الحقوقية، لبنان ٢٠١٩

² انظر علي الشامي، مرجع سابق، ص. ٢٢٢-٢٢٣ نقلاً عن:

R.Papini et G.Cortese : la rupture des relations diplomatiques et ses conséquences. Éditions Pédonne, Paris 1972, p. 129-130

³ علي صادق أبو هيف. القانون الدبلوماسي: دراسة للنظم الدبلوماسية والقنصلية وما يتصل بها. الناشر منشأة المعارف/الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٧، ص. ١٠٨.

كذلك واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة.¹ ب- "لا تستعمل مبادئ البعثة في أغراض تتنافى مع أعمال تلك البعثة التي ذكرت في هذه الاتفاقية أو مع قواعد القانون الدولي العام أو مع الاتفاقيات الخاصة القائمة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها".

لقد أفصحت هذه المادة عن مبدئين محوريين تقوم على أساسهما العلاقات الدولية بشكل عام، ويتقيد بهما العمل الدبلوماسي بشكل خاص: مبدأ احترام قوانين ولوائح الدولة المعتمد لديها من طرف أعضاء البعثة الدبلوماسية على اختلاف درجاتهم ووظائفهم، ومبدأ واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة. ويتطابق هذين المبدئين بشكل واضح مع المبدأ الثابت في القانون الدولي: مبدأ عدم التدخل¹. وهو ما يعني، أن احترام هذا المبدأ يعتبر احتراماً لسيادة الدول كيفما كان وضعها السياسي والاقتصادي والثقافي، وكيفما كانت درجة قوتها في المنتظم الدولي. وهو ما يعني بدوره الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وضمان استمرارية علاقات الود والصداقة المنصوص عليها في الميثاق الدولي للأمم المتحدة، وتوصيات الجمعية العامة التابعة للمنظمة². ويبدو هذا واضحاً من خلال ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد في الفقرة الأولى من المادة الثانية على مبدأ المساواة بين الدول ذات السيادة: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، كما تؤكد في الفقرة السابعة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بأي شكل من الأشكال: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع". إلى جانب المادة ١٢ من اتفاقية هافانا التي تنص بوضوح على أنه: "لا يستطيع الممثلون الدبلوماسيون الأجانب التدخل في السياسة الداخلية أو الخارجية للدولة التي يمارسون عملهم فيها". وهو ذات المبدأ الذي تم التأكيد عليه في مرفق اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية لعام ٢٠٠٤، الذي ينص على الآتي: "بموجب المادة ٤١ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ والمادة ٥٥ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ يقع على جميع الأشخاص المشار إليهم في هاتين المادتين واجب احترام قوانين وأنظمة البلد المضيف، بما في ذلك احترام قوانين العمل"³.

وبناء عليه، فإن فرنسا، بموجب القانون الدبلوماسي، والقانون الدولي العام؛ كان يتعين عليها الامتناع عن ممارسة أي نوع من أنواع الضغط السياسي والاقتصادي، والتهديد بالتدخل العسكري عن طريق تشجيع منظمة غرب إفريقيا (إيكواس) للقيام بذلك. وبالتالي تفادي التأثير على استقلال القرار السياسي الداخلي لدولة النيجر وعدم محاولة تغيير الأمر الواقع أو التأثير فيه، كما تم تبيان ذلك آنفاً من خلال مقدمة هذه الدراسة، إذ لا يحق لها تجاوز قرارات السياسة الداخلية لدولة النيجر حتى وإن كان ذلك يتعارض مع مصالحها، بمقتضى الحق السيادي لدولة النيجر واستقلالها السياسي.

¹ لم يتم تحديد مفهوم مبدأ التدخل في ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك اختلف فقهاء القانون الدولي حوله. فهناك اتجاه يربط التدخل حصراً باستعمال القوة ضد دولة أخرى من أجل الإبقاء على الوضع الراهن، أو تغييره. واتجاه آخر، يرى أن مفهوم التدخل ينطبق على كل ما من شأنه أن يمس سيادة الدولة من قول أو عمل، حتى وإن لم يتم استخدام القوة. وفي هذا الإطار، يجب التنويه إلى عدم الخلط بين مبدأ عدم التدخل الذي يندرج ضمن ميثاق الأمم المتحدة، ومفهوم "الانعزالية"، الذي هو عبارة عن فلسفة سياسية تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الأخرى خاصة خلال الحروب والأزمات السياسية، وتدعو إلى التزام الحياد وعدم الدخول في التحالفات العسكرية. انظر بهذا الخصوص:

Maziar Jamnejad, Michael Wood. *The Principle of Non-intervention*. Published online by Cambridge University Press: 01 June 2009. <https://www.cambridge.org/core/journals/leiden-journal-of-international-law/article/abs/principleofnonintervention/7EE9EC769A3F2CEE10E3DEE1CB30E274>, and Brian Duignan. "Isolationism". Encyclopaedia Britannica. <https://www.britannica.com/topic/isolationism-foreign-policy>

² Lori Fisler Damrosch. "Politics Across Borders: Nonintervention and Nonforcible Influence over Domestic Affairs". *The American Journal of International Law*. Vol. 83, No. 1 (Jan., 1989), pp. 1-50 (50 pages). Published By: Cambridge University Press. <https://www.jstor.org/stable/i312253>

³ تقرير اللجنة السادسة (الدورة التاسعة والخمسون). اتفاقية حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية. الجمعية العامة. A/59/508. (١٠ نوفمبر ٢٠٠٤). <https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/192802>، ص. ٢١.

6- المادة الثالثة والأربعون: انتهاء مهمة الممثل الدبلوماسي بإخطار رسمي من الدولة المعتمد لديها:

تعتبر المادة ٤٣ من اتفاقية فيينا استمراراً لمحتوى المادة التاسعة، وإضافة لما ورد فيها من تقنين لكيفية انتهاء مهمة الممثل الدبلوماسي. وتتمثل هذه الإضافة في ضرورة إخطار الدولة المعتمد لديها الدولة المعتمدة برفضها الاعتراف بالممثل الدبلوماسي كعضو في البعثة: "١- تنتهي مهمة الممثل الدبلوماسي كما يلي: ١- إذا ما أخطرت الدولة المعتمدة الدولة المعتمد لديها بإنهاء أعمال الممثل الدبلوماسي. ٢- إذا ما أخطرت الدولة المعتمد لديها الدولة المعتمدة تطبيقاً للبند ٢ من المادة ٩ بأنها ترفض الاعتراف بالممثل الدبلوماسي كعضو في البعثة". ويعتبر هذا الإخطار أو الإشعار إجراءً ضرورياً، من أجل اعتبار إنهاء التمثيل الدبلوماسي رسمياً ونافذاً^١.

ورغم أن ظاهر الإخطار يبدو عملاً تقنياً بسيطاً، إلا أن قرار إنهاء مهمة دبلوماسي تحفه العديد من المخاطر والمجازفات، إذ من المحتمل أن يكون هذا المبعوث محط استهداف من قبل الدولة المعتمد لديها، خاصة في حالة الأزمات السياسية بين البلدين. ولذلك، دعمت اتفاقية فيينا هذه المادة بالمادة ٤٤ من أجل ضمان سلامة المبعوث الدبلوماسي خلال مغادرته للدولة المعتمد لديها، حيث تنص على أنه: "على الدولة المعتمد لديها -حتى في حالة قيام الحرب- أن تمنح التسهيلات للأشخاص المتمتعين بالمزايا والحصانات بخلاف من هم من رعاياها وكذلك أعضاء أسر هؤلاء الأشخاص مهما كانت جنسياتهم لتيسر لهم مغادرة أراضيها في أسرع وقت، ويجب عليها إذا ما استدعى الأمر أن تضع تحت تصرفهم وسائل النقل اللازمة لأشخاصهم ولتعلقاتهم".

واستناداً إلى البروتوكول الذي اتبعه المجلس العسكري في طرد السفير الفرنسي، سنلاحظ أن المجلس العسكري قد قام بإخطار الحكومة الفرنسية رسمياً عن طريق إرسال إشعار رسمي إلى وزارة الخارجية الفرنسية، وتم نشر هذا الإخطار بصورة رسمية على مستوى الإعلام الرسمي النيجيري ووسائل الإعلام الدولية. ومن جهة ثانية، قام المجلس العسكري، في إطار حماية حرمة البعثة الدبلوماسية الفرنسية، ببذل قصارى جهده من أجل حماية مقر البعثة وكل ما يتعلق بها أفراداً وممتلكات، وهو ما يعكس حرص الحكومة النيجيرية الجديدة على احترام القانون الدولي الدبلوماسي بجميع مقتضياته، وأيضاً عدم خلق أي نوع من أنواع التصعيد القانوني والدبلوماسي ضد دولة النيجر، خاصة في ظل الأزمة السياسية التي تمر بها خلال فترة الحكم الانتقالية.

7. المادة الخامسة والأربعون: جواز اللجوء إلى دولة ثالثة في حالة توتر العلاقات

تنص المادة ٤٥ على أنه: "أ- في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين، أو إذا ما استدعت بعثة بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة تلتزم الدولة المعتمد لديها حتى في حالة نزاع مسلح أن تحترم وتحمي مباني البعثة وكذلك منقولاتها ومحفوظاتها. ب- يجوز للدولة المعتمدة أن تعيد بحراسة مباني بعثتها وما يوجد فيها من منقولات ومحفوظات إلى دولة ثالثة توافق عليها الدولة المعتمد لديها. ج- يجوز للدولة المعتمدة أن تعيد بحماية مصالحها ومواطنيها إلى دولة ثالثة توافق عليها الدولة المعتمد لديها". حسب منطوق هذه المادة، فإنه لا يتعين حماية مقرات البعثات الدبلوماسية في حالة السلم فقط، بما في ذلك توتر العلاقات بين الدولتين، بل تسري مقتضيات هذه المادة حتى في حالة وجود نزاع مسلح أيضاً، سواء كان نزاعاً داخلياً أو دولياً، وهو ما يعني أن حرمة وحماية البعثات الدبلوماسية تظل قائمة في جميع الظروف والأحوال.

^١ توجد حالات عديدة فيما يخص إنهاء أو انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي. غير أن اتفاقية فيينا قد ركزت على حالتين فقط حسب منطوق المادة ٤٣، وذلك من أجل عدم تقييد صلاحيات الدولة في ممارسة حقها السيادي في إنهاء مهمة الممثل الدبلوماسي بالنظر إلى الظروف السياسية، والأمنية، والاقتصادية والدينية أيضاً الخاصة بكل دولة على حدة. انظر بهذا الخصوص، د. علي الشامي، مرجع سابق، من ص. ٣٣٧ إلى ص. ٣٤٩.

غير أن أهم ما يميز الفقرة الثانية والثالثة من هذه المادة، هو أنه يمكن للدولة المعتمدة أن تقوم بتفويض دولة ثالثة من أجل حراسة مقر بعثتها وكل ما يتعلق بها من منقولات ومحفوزات، وحماية مصالحها ومصالح مواطنيها، شرط موافقة الدولة المعتمدة لديها، وهو ما يطلق عليه في القانون الدولي بـ "الحماية المفوضة"¹، التي يمكن اللجوء إليها خلال الأزمات والتوترات السياسية بين البلدين، وأيضاً خلال الأزمات المسلحة. وهو ما يدحض إصرار الحكومة الفرنسية على بقاء سفيرها في النيجر "من أجل الحفاظ على المصالح الفرنسية"، في حين أن اتفاقية فيينا تمدها بديل "الحماية المفوضة" من أجل الحفاظ على مصالحها، وحماية بعثتها الدبلوماسية دون التورط في خرق مقتضيات العلاقات الدبلوماسية الودية بين فرنسا والنيجر.

وبناء عليه، ورغم أن "الحماية المفوضة" هو حق اختياري وليس إجباري، كما أنه يخضع للموافقة القبلية للدولة المعنية، فقد كان من باب أولى للحكومة الفرنسية أن تلجأ إلى هذا الخيار من أجل ضمان استمرار العلاقات بين الدولتين، في ظل ظروف سياسية متأزمة يصعب التنبؤ برجوعها إلى مجراها الطبيعي، عوض تصعيد الموقف واتباع أسلوب "شد الحبل" في إدارتها لأزمته الدبلوماسية مع النيجر²

بعد الانتهاء من قراءة بنود اتفاقية فيينا قراءة نصية استقرائية، يمكننا ملاحظة أن الاتفاقية رغم أهميتها، وتطرقها لمجمل قضايا وجوانب العمل الدبلوماسي، إلا أنها لم تخصص حيزاً لتسوية المنازعات بين الدول خلال أداء وظيفتها الدبلوماسية، في حالة تغير النظام السياسي للدولة المعتمدة لديها بسبب ثورة أو انقلاب، كما هو حال الأزمة الدبلوماسية بين النيجر وفرنسا، مما خلق نوعاً من التجاذب في تطبيق مقتضيات الاتفاقية وفق المصالح السياسية لكلا الطرفين³. ففي الوقت الذي أقدمت فيه النيجر على طرد السفير الفرنسي وفق مقتضيات اتفاقية فيينا، رفضت فرنسا هذا القرار بدعوى عدم اعترافها بالمجلس العسكري، وطالبت بتطبيق بنود اتفاقية فيينا الخاصة باحترام حرمة السفير والبعثة الدبلوماسية، واتهمت المجلس العسكري الحاكم بعدم احترام اتفاقية فيينا.

وبالرجوع إلى النقاش المحتدم بخصوص إدراج تسوية المنازعات في صلب وثيقة اتفاقية فيينا، سنجد أن المادة ٤٥ من مشروع اتفاقية فيينا الذي عرض على لجنة القانون الدولي عام ١٩٥٨ في دورتها العاشرة، نصت على أن أي نزاع بين الدول بخصوص تأويل وتطبيق الاتفاقية، والذي لم يتم تسويته عبر القنوات الدبلوماسية، فإنه سيكون خاضعاً للتوفيق، أو التحكيم، وفي حال غير ذلك، سيعرض النزاع على محكمة العدل الدولية بناء على طلب أحد الأطراف⁴. إلا أنه وبسبب عدم اتفاق أعضاء اللجنة على مضمون هذا البند، تم تخصيص بروتوكول اختياري ملحق بالاتفاقية يعرف بـ "البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بشأن الاختصاص الإلزامي لتسوية المنازعات لعام ١٩٦١"، حيث تنص

¹ حول النقاش الفقهي بخصوص "الحماية المفوضة"، انظر: علي الشامي، مرجع سابق من ص. ٣٠٨ إلى ص. ٣١٩.

² للتعمق في الأبعاد القانونية للمادة ٤٥ من اتفاقية فيينا انظر كتاب:

Eileen Denza. *Diplomatic Law: Commentary on the Vienna Convention on Diplomatic Relations*. Oxford public international law. (4th edition). Jan 2016 <https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law/9780198703969.001.0001/law-9780198703969-chapter52>

³ على خلاف اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، فقد تم التطرق لتسوية النزاعات بين الدول المتعلقة بتفسير أو تطبيق الاتفاقية بشكل مفصل ودقيق في اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية عام ٢٠٠٤

⁴ Colliard Claude-Albert. "La Convention de Vienne sur les relations diplomatiques". *Annuaire français de droit international*, volume 7, 1961. (pp. 3-42), p.39 <https://doi.org/10.3406/afdi.1961.1076>

المادة الأولى من هذا البروتوكول على إلزامية عرض أي نزاع ناشئ، بين دولتين، عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية على محكمة العدل الدولية، وذلك خلال مدة شهرين من نشوب النزاع¹.

ثالثاً: المسؤولية القانونية عن إلحاق الضرر بشخص السفير بعد تجريدته من الحصانة الدبلوماسية

لقد مارست الدول حق الامتناع عن قبول، أو طرد رئيس البعثة الدبلوماسية للدولة المعتمدة منذ بداية العلاقات الدبلوماسية، كما يشهد التاريخ الدبلوماسي لتبادل البعثات الدبلوماسية أمثلة عديدة وحالات مختلفة عن استهداف مقرات البعثة وطاقتها الدبلوماسية، خلال الاضطرابات الداخلية للدول سواء كانت هذه الاضطرابات ذات طبيعة سياسية، اقتصادية، دينية أو اجتماعية²، وهو ما يدفع الدول المعتمد لديها إلى بذل جهد استثنائي من أجل حماية البعثات الدبلوماسية الدولية حفاظاً على أمنها وسلامتها من جهة، وحفاظاً على علاقاتها الودية مع الدول الأخرى من جهة أخرى.

وبالنظر إلى خطورة الاعتداء على أفراد البعثة الدبلوماسية، فقد اتفقت دول المنتظم الدولي على تجريم مثل تلك السلوكيات، وإقرار العقوبات التي تتناسب مع طبيعة الجريمة أو الجنحة المرتكبة في حق الدبلوماسي، وهو ما ساهم في بروز عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تجرم مثل هذه الاعتداءات والتجاوزات³. وفيما يتعلق بـ "الطرد"، كحق سيادي للدولة، فإنه معترف به بموجب القانون الدولي كما هو معترف به في القانون الدبلوماسي، مع الخضوع لقيود معينة يفرضها قانون حقوق الإنسان، تتمثل في عدم التعسف في استعمال هذا الحق والإساءة إلى الشخص المطرود. فضلاً عن ذلك، فإن القانون الدولي يمنع إكراه أو احتجاز أجنبي صدر في حقه قرار الطرد، إلا في الحالات التي يرفض فيها الأجنبي المغادرة أو يحاول فيها الإفلات من سيطرة سلطات الدولة⁴.

غير أنه في ظل التاريخ الحديث للعلاقات الدبلوماسية، من الصعب إيجاد نماذج معينة؛ فيما يخص رفض الدولة المعتمدة سحب سفيرها، بعد رفضه من الدولة المعتمد لديها، كما هو شأن أزمة السفير الفرنسي موضوع دراستنا⁵. فإذا كانت جميع الاتفاقيات الدبلوماسية، القديمة منها والحديثة، قد أجمعت على ضرورة حماية المبعوث الدبلوماسي خلال أدائه وظيفته الدبلوماسية، وتمتعه بالحصانة الدبلوماسية، فإننا لا نجد أي ذكر لكيفية حماية المبعوث الدبلوماسي بعد تجريده من

¹ (المادة الأولى: تدخل المنازعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية أو تطبيقها في الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، ويجوز بناء على ذلك، رفعها إلى المحكمة بصحيفة دعوى يقيمها أي طرف في النزاع يكون طرفاً في هذا البروتوكول. المادة الثانية: يجوز للطرفين، في غضون شهرين من بعد إخطار أحدهما الآخر بوجود نزاع حسب رأيه، الاتفاق على الرجوع إلى هيئة تحكيم بدلا من محكمة العدل الدولية. ولأي الطرفين أن يرفع النزاع إلى المحكمة بصحيفة دعوى بعد انقضاء المدة المذكورة. المادة الثالثة: يجوز للطرفين، في غضون فترة الشهرين ذاتها، الاتفاق على تطبيق إجراء للتوفيق قبل الرجوع إلى محكمة العدل الدولية). انظر: "البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بشأن الاختصاص الإلزامي لتسوية المنازعات لعام 1961 <https://www.insdip.com/ar/tratados-sobre-relaciones-diplomaticas-y-consulares>

² تلخيص وقائع أزمة الرهائن الأمريكيين في حادثة هجوم مجموعة من الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية بتاريخ 4 نوفمبر 1979 إلى غاية 20 يناير 1981 من أجل دعم الثورة الإيرانية ورفض الوجود الأمريكي. وقد تم احتجاز 52 دبلوماسي أمريكي كرهائن لمدة 444 يوماً. حينما عرضت هذه القضية على محكمة العدل الدولية، أكدت أن هذه الأحداث هي انتهاك لنص المادة 29 من اتفاقية فيينا لعام 1961، وأن الاعتداء على حرية المبعوثين الدبلوماسيين واحتجازهم، هو تصرف مخالف لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. انظر حكم محكمة العدل الدولية على الرابط التالي:

Iran). <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/64/9545.pdf> Case concerning United States diplomatic and consular staff in Tehran. (United States of America V Iran).

³ من بين هذه الاتفاقيات: اتفاقية الأمم المتحدة لمنع وقمع الجرائم الواقعة على الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بما فهم المبعوثين الدبلوماسيين لعام 1973، الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن الموقعة في عام 1979، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998.

⁴ تقرير لجنة القانون الدولي حول "طرد الأجانب". الدورة السابعة والخمسون (2 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيو، 11 تموز/يوليه إلى 5 آب/أغسطس 2005). الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الستون، الملحق رقم 10 (A/60/10)، الأمم المتحدة، نيويورك 2005. <https://legal.un.org/ilc/reports/2005/arabic/cover.pdf>

⁵ تم رصد بعض الأمثلة في البدايات الأولى للعمل الدبلوماسي، نموذج ذلك: رفض الحكومة الإسبانية عام 1804 استدعاء وزيرها في الولايات المتحدة الأمريكية الذي اتهم بنشر بعض الآراء ضد الحكومة الأمريكية وكانت هذه الآراء تعبر عن رأي حكومته. ورفض الحكومة البريطانية عام 1848 استدعاء وزيرها في إسبانيا الذي أعلن أنه أصبح شخصاً غير مرغوب فيه لتدخله في الشؤون الداخلية للحكومة الإسبانية. انظر بهذا الخصوص، د. خليل حسن. التنظيم الدبلوماسي. مرجع سابق، ص. 442

هذه الصفة من طرف الدولة المعتمد لديها، وعدم مغادرته هذه الدولة رغم صدور قرار طرده. والحالة هذه، وأمام غياب أي نص قانوني يتناول هذه الجزئية، تتبادر إلى الأذهان أسئلة كثيرة حول ظروف أمن السفير الفرنسي وسلامته، واحتمالية الاعتداء عليه من طرف الشعب النيجيري الراض للوجود الفرنسي في النيجر، خاصة وأنه قد أصبح شخصا أجنبيا عاديا لا تحميه أية حصانة دبلوماسية ولا يخضع حتى لقوانين تسجيل الأجانب؛ وعلى رأس هذه الأسئلة: إذا أصيب السفير الفرنسي بأي مكروه، أو تعرض لأي حادث قد يؤدي بحياته كما حدث مع السفير الفرنسي الذي قتل في الزائير عام ١٩٩٣ بسبب مظاهرات شعبية^٢، فمن سيتحمل المسؤولية القانونية تجاه شخص السفير: دولة النيجر أم دولة فرنسا؟ لمقاربة هذه الإشكالية، سيتم تحديد عدد من الخصائص التي ميزت الأزمة الدبلوماسية، إن من جهة الوضع السياسي والأمني في دولة النيجر، أو من جهة الممارسة الدبلوماسية للحكومة الفرنسية:

١- مبدئيا، تعتبر النيجر في حالة انقلاب عسكري على الحكومة السابقة، وهو ما انعكس سلبا على مستوى استقرارها الأمني الداخلي، مما يخضعها لوطأة "القوة القاهرة" التي تعفي المجلس العسكري من المسؤولية القانونية تجاه أي مكروه قد يصيب البعثة الدبلوماسية الخاصة بدولة فرنسا، وحتى البعثات الدبلوماسية للدول الأخرى، بسبب الاضطرابات الداخلية وصعوبة التحكم في الهيجان الشعبي^٣.

٢- بعد استقرار مجمل الأحداث التي أُرْخَتْ للحدث يتبين أن النيجر، رغم صعوبة الوضع الذي تمر منه، إلا أنها لم تدخر جهدا في حماية السفارة الفرنسية وكل ما يحيط بها من اعتداء المتظاهرين، حيث كثفت من عناصر الشرطة والأمن حول السفارة، وطالبت المتظاهرين بضبط النفس وعدم الاعتداء على حرمة البعثة. وهو ما يؤكد احترام المجلس العسكري لمنطوق المادة ٢٢ والمادة ٢٩ من القانون الدبلوماسي، وعدم تهاونه في حماية البعثة الفرنسية، لاسيما وأن مضمون هذه المادة ينص على الالتزام ببذل الجهد من أجل حماية البعثة الدبلوماسية، وليس تحقيق النتيجة المتوخاة من هذه الاتفاقية^٤.

^١ للاطلاع على وضعية الأجنبي في القانون الدولي يرجى الاطلاع على كتاب:

Guy S. Goodwin-Gill, *International Law and the Movement of Persons between States*. Oxford, Clarendon Press 1978. see *Expulsion of aliens Memorandum*. International Law Commission, Fifty-eighth session Geneva, (1 May-9 June and 3.)

حول تفاصيل مقتل هذا السفير، انظر: في الزائير عام ١٩٩٣ بسبب ضربة رصاص طائشة خلال مظاهرات بكنشاسا. Philippe Bernard. تم قتل السفير الفرنسي ٢
Réponse apportée en séance publique au Sénat le 29/12/1993.

<https://www.senat.fr/questions/base/1993/qSEQ931003164.html#:~:text=R%C3%A9ponse%20du%20minist%C3%A8re%203A%20Affaires%200%C3%A9trang%C3%A8res%20publi%C3%A9%20le%2030%2F12%2F1993&text=R%C3%A9ponse%20le%20jeudi%2028%20janvier1993>.

^٣ يرجع مبدأ "القوة القاهرة" إلى عهد القانون الروماني، ويقصد به أن "الإمكانية هي الحد الأقصى لجميع الالتزامات"، وهو ما يعني أنه "لا يتوقع من أي أحد أن يقوم بالمستحيل"، فأصبح هذا المبدأ راسخا في معظم النظم القانونية بما في ذلك القانون الدولي العام. انظر تطبيقات هذا المبدأ في المرجع التالي:

"Force majeure" and "Fortuitous event" as circumstances precluding wrongfulness: Survey of State practice, international judicial decisions and doctrine. study prepared by the Secretariat Extract from the Yearbook of the International Law Commission. Topic: State responsibility. Extract from the Yearbook of the International Law Commission:- 1978 Document, vol. II(1). A/CN.4/315
https://legal.un.org/ilc/documentation/english/a_cn4_315.pdf

^٤ المادة 22: "تتمتع مباني البعثة بالحرمة، وليس لممثلي الحكومة المعتمدين لديها الحق في دخول مباني البعثة إلا إذا وافق على ذلك رئيس البعثة. على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع اقتحام أو الإضرار بمباني البعثة وبصيانة أمن البعثة من الاضطراب أو من الخط من كرامتها. لا يجوز أن تكون مباني البعثة إلى مفروشاها أو كل ما يوجد فيها من أشياء أو كافة وسائل النقل عرضة للاستيلاء أو التفتيش أو الحجز لأي إجراء تنفيذي".
المادة 29: "لشخص الممثل الدبلوماسي حرمة، فلا يجوز بأي شكل القبض عليه أو حجزه، وعلى الدولة المعتمد لديها أن تعامله بالاحترام اللازم له، وعليها أن تتخذ كافة الوسائل المعقولة لمنع الاعتداء على شخصه أو على حريته أو على اعتباره".

٣- وبالإستعانة بمبدأ "الأيادي النظيفة" الذي يقره القانون الدولي، والذي ينص على "عدم تورط الدولة المشتكية من الضرر في إلحاق هذا الضرر بها"، فإن رفض الحكومة الفرنسية سحب سفيرها وتعتنقها في ذلك، وعدم احترامها لسيادة دولة النيجر واستقلال قرارها السياسي؛ يعتبر سببا مباشرا في رفع الحصانة الدبلوماسية عن السفير، وحجزه في مقر إقامته، وبالتالي تعريضه لخطر الاعتداء عليه من طرف المتظاهرين النيجريين¹.

٤- تحدد القوانين الجنائية لأغلب الدول عقوبات خاصة في حالة الاعتداء على المبعوثين الدبلوماسيين، أو تعرضهم للضرر من طرف مواطني الدولة المعتمد لديها، غير أنه في حالة السفير الفرنسي، فإنه يتعذر إخضاع السفير للقانون الجنائي الذي يحمي السفراء والشخصيات الأجنبية الرسمية، لأنه أصبح شخصا عاديا لا يخضع لا للقانون الدبلوماسي، ولا للقانون الوطني الخاص بالأجانب، ومثل هذه الحالة نادرة الوقوع في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول. وفي حالة تورط شخص "السفير" في أي جنحة أو جناية، أو تعرضه لأي اعتداء، فإنه سيخضع للولاية القضائية الخاصة بالنيجر وليس لقضاء دولته فرنسا، وسيحاكم كأني شخص عادي حسب القانون الوطني لدولة النيجر، خلافا لما هو عليه الأمر في حالة تمتعه بالحصانة الدبلوماسية، إذ لا يخضع السفير للقضاء الوطني للدولة المعتمد لديها، نتيجة حصانته/حرمة الشخصية التي تفرض على الدولة عدم التعرض له بأي شكل من الأشكال، ضمانا لسلامته واحتراما للدولة التي يمثلها.

وعليه، فإن دولة النيجر، لا تتحمل المسؤولية الدولية تجاه السفير، لأنه قد تم تجريده من حصانته وامتيازاته الدبلوماسية، ولأنه أصبح "شخصا غير مرغوب فيه"، مما يجبره على مغادرة دولة النيجر في أقرب الآجال وأسرعها، ولأن الضرر (المحتمل وقوعه) قد صدر عن أفراد غير معروفين في ظل الهيجان الشعبي؛ وليس عن حكومة الدولة بصورة رسمية، ولأن الحادث قد وقع في ظروف استثنائية وقهرية ألهمت مشاعر الكراهية والانتقام ضد الدولة الفرنسية، ولأن الدولة الفرنسية تتحمل جزءا كبيرا في الضرر الذي قد يلحق بسفيرها في النيجر.

رابعاً: خلاصات ونتائج:

بناء على مجمل بنود اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية التي تم التطرق إليها، واستنادا إلى مبادئ القانون الدولي العام ومقاصده، فإنه يمكن استنتاج أن قرار المجلس العسكري في رفض السفير الفرنسي يتسق مع منطوق مواد القانون الدولي الدبلوماسي، خلافا لرد الفعل الفرنسي الذي لم يحترم مضمون الفقرة الثانية من المادة التاسعة التي تنص على ضرورة استدعاء السفير للتباحث معه، أو وضع حد لمهامه في البعثة الدبلوماسية، وهو ما يعتبر؛ دون أدنى شك، خرقا لقواعد القانون الدبلوماسي ولمبادئ القانون الدولي من قبل الحكومة الفرنسية، مما يستدعي تسجيل الملاحظات التالية على الموقف الفرنسي:

١- عدم التزام الحكومة الفرنسية بمقتضيات العمل الدبلوماسي، حيث أبانت الدبلوماسية الفرنسية عن تجاوزات لحدود مهمة الرجل الدبلوماسي. فإذا انطلقنا من مفهوم الدبلوماسية حسب تعريف الدبلوماسي البريطاني Ernest Satow

¹ مبدأ "الأيادي النظيفة" من بين المبادئ الهامة في القانون الدولي، عادة ما تستعين به محكمة العدل الدولية، إذا ثبت لديها أن الدولة المدعية لم تتصرف بحسن نية، أو أنها خرقت قاعدة من قواعد القانون الدولي. انظر بهذا الخصوص:

Stephen M Schwebel. "Clean Hands, Principle". Oxford Public International law. (March 2013).

<https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e18>

في مقدمة كتابه دليل *الممارسة الدبلوماسية*، "الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة"، فإنه يمكن التأكيد على أن الأسلوب الفرنسي المتبع لإدارة أزمة طرد السفير الفرنسي من النيجر، (كما تم التطرق إلى ذلك في مقدمة هذه الدراسة) لا يتوافق ومقتضيات العمل الدبلوماسي. والحالة هذه، فقد كان يفترض من الدبلوماسية الفرنسية أن تحرص على تحقيق مصالحها على أساس استيعاب التحولات المستجدة، وتقدير مصالح حكومة النيجر وأولوياتها في هذه المرحلة الانتقالية، وهو ما يعني الدخول في حد أدنى من المهادنة وتقديم التنازلات الضرورية إلى حين استقرار الظروف، كما كان يتعين على الدبلوماسية الفرنسية أن تستخدم فن الذكاء والكياسة والحكمة والتؤدة عوض تصعيد الموقف والتلويح بالتهديد والوعيد، من أجل إحراز اتفاق يرضي الدولتين ويحافظ على علاقات الود، واستمرار العمل الدبلوماسي بين الطرفين.

٢- عدم مراعاة الحكومة الفرنسية مبادئ القانون الدولي العام ومقاصده: حسب القانون الدولي العام، فإنه بمجرد أن تثبت الشخصية القانونية للدولة، فإنها تتمتع تلقائياً بعدد من الحقوق الطبيعية والأصيلة التي تحظى بها بمجرد نشوئها، إلى جانب الحقوق التي تكتسبها بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وفي مقابل ذلك، يفرض عليها القانون الدولي عدداً من الواجبات والالتزامات بغية الحفاظ على استقلالها في المنتظم الدولي، وتحقيق التوازن بينها وبين المصالح المتقاطعة مع الدول الأخرى ذات السيادة. ومن بين أهم الحقوق التي نص عليها إعلان حقوق الدول وواجباتها الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم ٤/٣٧٥ لعام ١٩٤٩: حق الاحترام المتبادل بين الدول، لا سيما ما يتعلق منه بـ "احترام مركز الدولة السياسي" الذي يوجب على باقي الدول احترام النظام الدستوري، السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والديني القائم في الدولة، وعدم التعرض لهذا النظام الذي اختارته الدولة بالضغط أو التحريض أو التشهير به، وبالتالي تجنب كل ما من شأنه المس بمرکز الدولة المعنوي على المستوى الدولي. وارتباطاً بهذا الحق، نجد أن الإعلان قد نص بوضوح على "حق الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير". هذا الحق الذي يخول الدولة الحرية المطلقة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية وفق الأسلوب الذي يحدد مصالحها الوطنية والإقليمية والدولية، دون أي تدخل خارجي سواء من طرف الدول أو المنظمات الدولية. وهذا ما يمكن الدولة من ممارسة حقوقها السيادية التي تميزها عن باقي الدول ناقصة السيادة أو المستعمرة. وعليه، فإنه لا يحق لأي دولة مهما علا شأنها السياسي والعسكري والاقتصادي أن تملي إرادتها، أو تمارس وصايتها، أو تفرض وجهة نظرها على دولة أخرى؛ مهما كانت الدواعي والدوافع.²

إلا أنه، وبالرجوع إلى ردود أفعال الحكومة الفرنسية تجاه تقلد المجلس العسكري دوايب الحكم، سنلاحظ أن تصريحات الحكومة الفرنسية، ابتداء من رئيس الدولة، مروراً بوزيرة الخارجية ووصولاً إلى النخبة الفرنسية أنها تتسم باستعمال أساليب التحريض، والتهجم، والتعالي، وممارسة "الأبوة السياسية" بل والتعامل بالمنطق الاستعماري الذي يحرم الدولة من حقها في التعبير عن اختياراتها وفق التحديات التي تواجهها، ووفقاً لمصالحها التي ترنو إلى الحفاظ عليها بشق السبل. وقد كان هذا التدخل في الشأن النيجيري السبب المباشر في طرد السفير الفرنسي دون غيره من سفراء الدول الأجنبية الأخرى، وفي هيجان الشعب النيجيري وانتفاضته ضد الوجود الفرنسي دبلوماسياً وعسكرياً.

¹ Ernest Satow. *A Guide to Diplomatic Practice*. Neville Bland Editions, Fourth Edition, London 1957, page 1.

² للاطلاع على مجمل الحقوق والواجبات التي تتمتع بها الدولة في إطار القانون الدولي العام، انظر:

سهيل حسين الفتلاوي. القانون الدولي العام: مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ٢٠٠٨

٣- تعسف الحكومة الفرنسية في استعمال "حق عدم الاعتراف": ففي إطار الاعتراف بالدول الناشئة أو الحكومات الجديدة، يضمن القانون الدولي لجميع الدول ممارسة حق الاعتراف من عدمه، لأن هذا الاعتراف يدخل ضمن اختصاصات الدولة السيادية المطلقة. وعليه، فإن فرنسا من حقها قانونياً عدم الاعتراف بالمجلس العسكري الحاكم في النيجر حسب توجهاتها السياسية ومصالحها التي تربطها مع النظام السابق. غير أن هذا الحق، لا يمنحها الحرية في اتخاذ قرارات تتنافى مع القانون الدولي الدبلوماسي، ومع إرادة الحكومة الجديدة في دولة النيجر، ذلك أن الحكومات بطبيعتها تتغير وفقاً للقوانين الداخلية للدولة ومستجدات ظروفها السياسية والاقتصادية، وليست ثابتة بطبيعتها. ولذلك، فإن الدول التي تربطها علاقات دبلوماسية مسبقة مع بعضها البعض تكون مطالبة باتخاذ موقف واضح من الحكومة الجديدة، إما الاعتراف أو الرفض بالاعتراف. وفي هذا الإطار، يؤكد د. علي صادق أبو هيف على أنه "إذا تغير نظام الحكم في الدولة نتيجة ثورة أو انقلاب، وجب لاستمرار العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الدول الأخرى اعتراف هذه الدول بنظام الحكم الجديد. ولذا، فإن مهمة مبعوثيها الدبلوماسيين لدى الدول الأجنبية، ومهمة مبعوثي هذه الدول لديها تعتبر منتهية قانونياً بقيام نظام الحكم الجديد إلى حين صدور الاعتراف به وتقديم أوراق اعتماد جديدة من جانب هؤلاء المبعوثين وفقاً للأوضاع الجديدة". ومن جهته، خلص د. علي الشامي إلى القول بأن "عدم الاعتراف بالحكومة أو بالسلطة القائمة في دولة ما، هي مسألة سياسية، ليس من شأنها إنكار كل وجود قانوني للدولة الأجنبية في مواجهة الدولة غير المعترفة. فآثر عدم الاعتراف هو أثر سياسي لا يتعدى قطع العلاقات. أما الأعمال التي تقوم الحكومة غير المعترف بها داخل إقليمها فتعتبر من صميم اختصاصها الداخلي، ويتعين نفاذها ما دامت قد صدرت عن حكومة استقرت في يدها السلطة الفعلية في الإقليم".²

وطالما أن الحكومة الفرنسية ترفض الاعتراف بالمجلس العسكري الذي تولى السلطة، فقد كان من باب أولى أن تسحب سفيرها دون أن تضطر لذلك، مع الإبقاء على علاقاتها القنصلية التي تنظمها اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٣، من أجل الحفاظ على مصالح الرعايا الفرنسيين في النيجر. كما لا يحق لها أن تعترض على شكل تلك الحكومة وكيفية توليها السلطة، في حين، يحق لها أن تمتنع عن الاعتراف بالحكومة الجديدة إذا كان تقييمها للوضع الجديد يصب في غير مصالحها الوطنية. غير أن مجريات الأحداث أبانت عن أن الحكومة الفرنسية قد تعسفت في استعمال هذا الحق بسبب إصرارها على عدم الاعتراف بالحكومة الجديدة، مع الإبقاء على استمرار بعثتها الدبلوماسية رغم طرد سفيرها من طرف الحكومة النيجيرية.

٤- اتباع الحكومة الفرنسية ازدواجية واضحة في سياستها الخارجية تجاه دولة النيجر خلافاً لباقي دول المنتظم الدولي، ذلك، أنها رغم تعرض عدد من سفرائها للطرد، إلا أنها لم تلجأ إلى تصعيد الموقف وممارسة الضغط على الحكومة الجديدة، والتهديد بالتدخل العسكري تصريحاً وتلميهاً، والإصرار على إبقاء السفير الفرنسي في الدول المعتمد لديها، نموذج ذلك:

-الأزمة الدبلوماسية الفرنسية مع بيلاروسيا، على عكس الحالة النيجيرية، غادر السفير الفرنسي Nicolas de Bouillane العاصمة "مينسك" بعد تلقيه إنذاراً نهائياً من طرف وزارة خارجية بيلاروسيا، التي طلبت منه مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة دون أن تذكر سبب هذا الطرد³. وبمعاناة ردود فعل الحكومة الفرنسية برئاسة إيمانويل ماكرون (نفس الرئيس

¹ على صادق أبو هيف. مرجع سابق، ص. ٢٣١

² علي الشامي، مرجع سابق، ص. ٢٢١، نقلاً عن: C.Cass. Revue critique de droit international prive 1975, p. 486

³ حسب الحكومة البيلاروسية، أنه تم طرد السفير الفرنسي لأنه لم يسبق له أن قدم أوراق اعتماده للمرة إلى الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو الذي يتولى السلطة منذ عام ١٩٩٤، وبسبب عدم الاعتراف بنتائج انتخابات غشت ٢٠٢٠، التي تم فيها إعادة انتخاب نفس الرئيس، حسب تصريح قصر فرساي. انظر:

الحالي)، سنلاحظ أنها لم تتخذ نفس الموقف من طرد السفير الفرنسي من النيجر، وإنما انصاعت لقواعد القانون الدبلوماسي، وسحبت سفيرها على الفور بعد أن عبرت عن استنكارها لهذا القرار الذي اعتبرته "قراراً غير مبرر"، واتخذت إجراءات مماثلة فيما يتعلق بالتمثيل البيلاروسي في فرنسا، في إطار مبدأ المعاملة بالمثل الذي يقره القانون الدولي¹.

-الأزمة الدبلوماسية الفرنسية في كل من مالي وبوركينا فاسو: ودون الخوض في حيثيات هذه الأزمة فإن حالي مالي وبوركينا فاسو قد شهدتا نفس رد الفعل إزاء طرد السفير الفرنسي. فبتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٣، استدعت السلطات المالية بمقر وزارة خارجيتها في باماكو السفير الفرنسي Joël Meyer من أجل التباحث معه بخصوص التصريحات التي أدلى بها وزير خارجية فرنسا Jean-Yves Le Drian الذي اعتبر أن "سلطات الانقلاب في مالي غير شرعية". وبعد هذا اللقاء أعلنت السلطات المالية أن السفير الفرنسي "شخص غير مرغوب فيه"، وأنه عليه مغادرة البلاد خلال ٧٢ ساعة من إصدار قرار طرده²، حيث احتج وزير الشؤون الخارجية المالي Abdoulaye Diop، على تصريحات وزير الخارجية الفرنسي التي اعتبرها "ملينة بالسخرية والازدراء"، إلى جانب التنديد الذي عبر عنه رئيس الوزراء المالي Choguel Kokalla Maïga حيث اتهم فرنسا بـ "الإرهاب السياسي والدبلوماسي والإعلامي الذي تمارسه فرنسا ضد بلاده"³. وحينما تم طرد السفير الفرنسي Luc Hallade من بوركينا فاسو وإعلانه "شخصاً غير مرغوب فيه" بتاريخ ١٤ شتنبر ٢٠٢٣، وقطع تعاونها العسكري مع فرنسا بسبب تورط ملحق الدفاع الفرنسي في أعمال تخريبية⁴، ساعته رفض السفير الفرنسي تقديم أي تعليق على طرده، كما اكتفت باريس باستنكار هذا القرار وسحب سفيرها في الأجل المحدد⁵.

-دعم الانقلاب العسكري في مصر: ذلك، أنه في الوقت الذي ترفض فيه الحكومة الفرنسية الاعتراف بالمجلس العسكري النيجيري، باعتباره "انقلاب على السلطة الشرعية المنتخبة"، وبأنه "لا علاقة بين الانقلاب والديموقراطية"، فإنها اعترفت بنظام عبد الفتاح السيسي، الرئيس المصري الحالي الذي انقلب على السلطة الشرعية المنتخبة في مصر، د. محمد مرسي، (أول رئيس مدني منتخب بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٣). بل إن علاقته بالنظام المصري الجديد اكتست خاصية بارزة من الدعم والمساندة، حيث تم استقبال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٧ من طرف الرئيس الفرنسي

¹ "Biélorussie: l'ambassadeur de France expulsé à la demande de Minsk". *Les echos*. (18 oct. 2021 à 9:29). <https://www.lesechos.fr/monde/europe/bielorussie-lambassadeur-de-france-expulse-a-la-demande-de-minsk-1355725>.

² Biélorussie: l'ambassadeur de France expulsé du pays". *Le parisien*. (17 octobre 2021 à 21h15). <https://www.leparisien.fr/politique/bielorussie-lambassadeur-de-france-quitte-le-pays-a-la-demande-de-minsk-17-10-2021-C5CEMSQ7IBBLXBYRIQCQJTSMXU.php>

³ Viviane Forson. « Retrait français du Mali: les raisons d'un imbroglio ». *Le point*. (16-02-2022/10h24). https://www.lepoint.fr/afrique/retrait-francais-du-mali-les-raisons-d-un-imbroglio-16-02-2022-2465076_3826.php

⁴ Alexander. L. « Mali: le gouvernement convoque l'ambassadeur de la France à Bamako après les « propos tenus par les autorités françaises à l'endroit des autorités de la Transition ». *Actu Cameroun*. (31 janvier 2022) <https://actu cameroun.com/2022/01/31/mali-le-gouvernement-convoque-lambassadeur-de-la-france-a-bamako-apres-les-propos-tenus-par-les-autorites-francaises-a-lendroit-des-autorites-de-la-transition>

⁵ تجدر الإشارة إلى أن طرد السفير الفرنسي قد حدث بعد أقل من أسبوعين من طرد منسقة الشؤون الإنسانية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة السيدة Barbara Manzi التي تم الإعلان على أنها "شخص غير مرغوب فيه".

"l'ambassadeur français Luc Hallade poussé vers la sortie". (03/01/2023 - 09:55). *Africanews*. <https://fr.africanews.com/2023/01/03/burkina-faso-lambassadeur-francais-luc-hallade-pousse-vers-la-sortie>

⁶ Boubacar Sanso Barry. « Le Burkina Faso demande le départ de l'ambassadeur de France ». *courrier international*. (3 janvier 2023/12h22). <https://www.courrierinternational.com/article/diplomatie-le-burkina-faso-demande-le-depart-de-l-ambassadeur-de-france>

إيمانويل ماكرون في قصر الإليزيه، ووصفه بـ "الرجل القوي لدولة ذات واجهتين؛ الشرق الأوسط وإفريقيا الذي يحارب الأصولية الإسلامية على مستوى هاتين الواجهتين..."¹. ومنذ اللقاء الأول بين الرئيسين، تم توقيع عقد لشراء اثنا عشر طائرة رافال، إلى جانب توقيع عدة اتفاقيات تهدف إلى دعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تباشرها الحكومة المصرية، رغم كل الانتقادات التي وجهت إلى نظام السيسي من طرف عدة منظمات دولية، خاصة منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية التي حملته مسؤولية الاعتقالات، التعذيب وحملة الإعدامات الممنهجة في حق المعارضين السياسيين². ومع ذلك، لم يلق الرئيس الفرنسي بالاهتمام لهذه الاعتبارات، بل دافع عن سياسات الرئيس المصري بكل ثقة، معتبرا أن أمن مصر من أمن فرنسا³.

خاتمة:

بعد دراسة الأزمة الدبلوماسية الفرنسية في النيجر بجميع حيثياتها، ملابساتها وتكييفها القانوني في ضوء اتفاقية فيينا، نخلص إلى القول بأن الحديث عن القانون الدبلوماسي الذي ينظم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، والوظيفة الدبلوماسية لرئيس البعثة وطاقمه، يعتمد أساسا على احترام سيادة الدولة واستقلالها السياسي، وحسن سلوك الدول فيما بينها، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على رضى الشعوب وتقبلها لممثلي الدول الأجنبية على أراضي أوطانها، في جو متبادل من الاحترام والود واستمرار العلاقات بين الدول وشعوبها. غير أنه، بالاستناد إلى حالة أزمة الدبلوماسية الفرنسية في النيجر، بات من المطلق أن تصبح العلاقات الدبلوماسية وسيلة ضغط تستخدمه الدول المتقدمة ضد الدول السائرة في طريق النمو، أو بمعنى أصح، تستغله الدول القوية ضد الدول الضعيفة.

وإذا كان القانون الدولي خلال القرن التاسع عشر قانونا أوربيا بامتياز تم فرضه بمنطق "التفوق الأوربي" على باقي دول المنتظم الدولي خاصة إفريقيا، فإن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١ قد تمكنت من التخلص من هذا الإرث الأوربي واستبداله بقانون دولي عالمي ركنه الأساسي المساواة بين الدول. وإذا كانت الدول الإفريقية قد حرمت من المشاركة في صياغة القواعد العرفية والقانونية للقانون الدبلوماسي بسبب خضوعها للاستعمار بجميع أنواعه، وحرمانها من التعبير الحر عن مواقفها وسياساتها، فإنها مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بترك بصمتها الدولية في كل ما يتعلق بسيادتها الوطنية، واستقلالها السياسي، واحترام إرادة شعوبها بعيدا عن جميع أنواع الضغوطات والتهديدات.

ورغم خلو اتفاقية فيينا من التطرق لدور الشعوب وتأثيرها في ضمان استمرارية العلاقات الدبلوماسية، فإنه بات من اللازم والضروري على كل دولة أن تحترم قرار الشعوب واختياراتها، وأن تحذر من الهيجان الشعبي واحتجاجاته ضد سياسة

¹ Aymeric Elluin. « Repression en Egypte : pourquoi la France garde-t-elle le silence ? ». **Libération**, Octobre 2017/18/12).

https://www.liberation.fr/debats/2017/10/23/repression-en-egypte-pourquoi-la-france-garde-t-elle-le-silence_1605120/, Alain Chémali. Egypte: le régime d'al-Sissi accusé de torture généralisée et systématique". **Francetvinfo**. (11/09/2017 09:15).

https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/societe-africaine/egypte-le-regime-dal-sissi-accuse-de-torture-generalisee-et-systematique_3058997.html

² Alain Chémali. "Egypte-France: une alliance stratégique minée par les droits de l'homme". **Francetvinfo**. (25/10/2017 17:43). https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/libye/egypte-france-une-alliance-strategique-minee-par-les-droits-de-lhomme_3058857.html

³ تجدر الإشارة إلى أن جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الأولى في استيراد طائرات رافال الفرنسي خلال عام ٢٠٢١، حسب تقرير سنوي قدم للبرلمان الفرنسي، حيث اشترت القاهرة ٣٠ طائرة مقاتلة من طراز رافال بقيمة ٤,٥ مليار أورو. انظر بهذا الخصوص:

الدولة غير المرغوب فيها وفي ممثلها. كما أضى من اللازم أيضا أن تتضمن اتفاقية فيينا ١٩٦١ موادا خاصة بحماية البعثات الدبلوماسية خلال الاضطرابات الداخلية للدول المعتمدة لديها؛ من قبيل: الانقلابات والثورات والاضطرابات الداخلية. وإذا كانت اتفاقية فيينا قد كرست بنودها وقواعدها من أجل حماية المبعوث الدبلوماسي في الدولة المعتمد لديها فقط، فإنه بات من الضروري، في إطار الحماية الدبلوماسية، إضافة قوانين تحفظ المبعوث الدبلوماسي من تعسف دولته في استعمال سلطاتها، ومخالفتها للقانون الدبلوماسي ومبادئ القانون الدولي، على حساب سلامة مبعوثها الجسدية والمعنوية. مستنيرين في ذلك بتداعيات تعنت الحكومة الفرنسية في سحب سفيرها خلال بداية الأزمة الدبلوماسية.

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب باللغة العربية:

- ١- أحمد أبو الوفا، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية. دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣
- ٢- حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧
- ٣- عبد العزيز ناصر عبد الرحمن العبيكان. الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي. العبيكان للنشر، ٢٠٠٧.
- ٤- عبيدي، سعود سويد عرموش. قطع العلاقات الدبلوماسية مع دراسة تطبيقية للنموذج العراقي الإيراني. منشورات زين الحقوقية، لبنان ٢٠١٩
- ٥- علي صادق أبو هيف. القانون الدبلوماسي: دراسة للنظم الدبلوماسية والقنصلية وما يتصل بها. منشأة المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٧.
- ٦- سهيل حسين الفتلاوي. القانون الدولي العام: مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول. دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
- ٧- مصلح خنساء مصلح حمدان. بروتوكول التعامل مع البعثات الدبلوماسية. دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٢٠

وثائق الأمم المتحدة باللغة العربية:

- ١- اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١.
- ٢- "البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بشأن الاختصاص الإلزامي لتسوية المنازعات لعام 1961. <https://www.insdip.com/ar/tratados-sobre-relaciones-diplomaticas-y-consulares>
- ٣- تقرير اللجنة السادسة (الدورة التاسعة والخمسون). اتفاقية حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية. الجمعية العامة. 10 November 2004. A/59/508. <https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/192802>
- ٤- تقرير لجنة القانون الدولي حول "طرد الأجانب". الدورة السابعة والخمسون (٢٠٠٤/أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيو، و١١ تموز/يوليه إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥). الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الستون، الملحق رقم ١٠ (A/60/10) الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥. <https://legal.un.org/ilc/reports/2005/arabic/cover.pdf>

المقالات الصحفية:

- ١- "عدد سكان النيجر اليوم". (الاثنين ١٨ شتنبر ٢٠٢٣، ٥:٠٧) عدد السكان اليوم.
/https://populationtoday.com/ar/ne-niger
 - ٢- "رجل في الظل... من هو عبد الرحمن تيان قائد انقلاب النيجر؟" (Deutsche Welle (DW) (شاهد يوم الاثنين ١٨ شتنبر ٢٠٢٣، الساعة ٩:٢٦ صباحاً).
https://www.dw.com/ar/. (الساعة ٩:٢٦ صباحاً).
 - ٣- محمود أبو بكر. "الانقلابات العسكرية في النيجر بين الأسباب والوقائع والتواريخ". (الجمعة 28 يوليو 2023 14:06).
https://www.independentarabia.com/node/478221
- الكتب والمجلات المتخصصة باللغة الأجنبية:

- 1-Brian Duignan. Isolationism. Encyclopaedia Britannica.
https://www.britannica.com/topic/isolationism-foreign-policy.
- 2-Camille Lefebvre. **Frontières de sable, frontières de papiers : Histoire de territoires et de frontières, du jihad de Sokoto a la colonisation française du Niger, XIXe-XXe siècles.** Éditions de la Sorbonne, Paris 2015 (543p).
- 3-Colliard Claude-Albert. "La Convention de Vienne sur les relations diplomatiques".
Annuaire français de droit international, volume 7, 1961. (pp. 3-42
<https://doi.org/10.3406/afdi.1961.1076>
- 4-Eileen Denza. Diplomatic Law: Commentary on the Vienna Convention on Diplomatic Relations. Oxford public international law. (4th edition). Jan 2016
<https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law/9780198703969.001.0001/law-9780198703969-chapter-52#:~:text=According%20to%20the%20Article%2045,premises%20of%20the%20mission%2C%20together>
- 5-Eileen Denza. "Vienna Convention on Diplomatic Relations 1961". **United Nations Audiovisual Library of International Law**. https://legal.un.org/avl/pdf/ha/vcdr/vcdr_e.pdf
- 6-Maurice Abadie. **La colonie de Niger**. Éditions l'Harmattan, Paris 2010 (466p).
- 7-Maziar Jamnejad, Michael Wood. **The Principle of Non-intervention**. Published online by Cambridge University Press: 01 June 2009. <https://www.cambridge.org/core/journals/leiden-journal-of-international-law/article/abs/principleofnonintervention/7EE9EC769A3F2CEE10E3DEE1CB30E274>.
- 8-Lori Fisler Damrosch. "Politics Across Borders: Nonintervention and Nonforcible Influence over Domestic Affairs". **The American Journal of International Law**. Vol. 83, No. 1 (Jan., 1989), pp. 1-50 (50 pages). Published By: Cambridge University Press. <https://www.jstor.org/stable/i312253>
- 9-Oxford Dictionary.
<https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/diplomacy?q=diplomacy>
- 10-Stephen M Schwebel. "**Clean Hands, Principle**". Oxford Public International law.(March 2013).
<https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e18>

وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة:

- 1-A/CN.4/SR.384 Compte rendu analytique de la 384e séance Extrait de l'Annuaire de la Commission du droit international: - 1957 Document, vol. I sujet: Relations et immunités diplomatiques Copyright

© Nations Unies Telechargé du site Internet de la Commission du Droit International.
https://legal.un.org/ilc/documentation/french/summary_records/a_cn4_sr384.pdf

2-Case concerning United States diplomatic and consular staff in Tehran. (United States of America V Iran). <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/64/9545.pdf>

3-"Force majeure" and "Fortuitous event" as circumstances precluding wrongfulness: Survey of State practice, international judicial decisions and doctrine. study prepared by the Secretariat Extract from the Yearbook of the International Law Commission. Topic: State responsibility. **Extract from the Yearbook of the International Law Commission:-** 1978 Document, vol. II(1). A/CN.4/315

https://legal.un.org/ilc/documentation/english/a_cn4_315.pdf

4-Guy S. Goodwin-Gill, International Law and the Movement of Persons between States. Oxford, Clarendon Press 1978. see also: Expulsion of aliens Memorandum. **International Law Commission**, Fifty-eighth session Geneva, (1 May-9 June and 3 July-11 August 2006), A/CN.4/565. **United Nations Digital Library System**. https://digitallibrary.un.org/files/A_CN.4_565-EN.pdf

وثائق وزارة الخارجية الفرنسية

1-Réponse apportée en séance publique au Sénat le 29/12/1993.

<https://www.senat.fr/questions/base/1993/qSEQ931003164.html#:~:text=R%C3%A9ponse%20du%20minist%C3%A8re%20%3A%20Affaires%20%C3%A9trang%C3%A8res%20publi%C3%A9e%20le%2030%2F12%2F1993&text=R%C3%A9ponse%20Kinshasa%20le%20jeudi%2028%20janvier1993>.

2-البيانات الصادرة عن وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية بخصوص الأزمة الدبلوماسية:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/niger/evenements/article/niger-communique-du-ministere-de-l-europe-et-des-affaires-etrangeres-28-07-23>

3-Discours du president Emmanuel Macron devant des ambassadrices et des ambassadeurs en 28-08-2023. <https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2023/08/28/conference-des-ambassadrices-et-des-ambassadeurs-le-discours-du-president-emmanuel-macron>

المقالات باللغة الأجنبية:

1-Alain Chémali .“Egypte-France: une alliance stratégique minée par les droits de l’homme”. **Francetvinfo**. (25/10/2017 17:43) https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/libye/egypte-france-une-alliance-strategique-minee-par-les-droits-de-lhomme_3058857.html

2-Alain Chémali. Egypte: le régime d’al-Sissi accusé de torture généralisée et systématique”. **Francetvinfo**. (11/09/2017 09:15). https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/societe-africaine/egypte-le-regime-dal-sissi-accuse-de-torture-generalisee-et-systematique_3058997.html

3-Aymeric Elluin. « Repression en Egypte : pourquoi la France garde-t-elle le silence ? ». **Libération**. Octobre 2017/18/12). https://www.liberation.fr/debats/2017/10/23/repression-en-egypte-pourquoi-la-france-garde-t-elle-le-silence_1605120/,

4-Amaury Hauchard. “Au Niger, les partisan du putsch militaire font une démonstration de force contre la France. **Libération**. (Dimanche 30 juillet 2023).

https://www.liberation.fr/international/afrique/au-niger-les-partisans-du-putsch-militaire-font-une-demonstration-de-force-contre-la-france-20230730_AKUGZBLILJH6FK3TRUOFXB2JKM/

5-Alexander. L. « Mali: le gouvernement convoque l'ambassadeur de la France à Bamako après les « propos tenus par les autorités françaises à l'endroit des autorités de la Transition ». Actu Cameroun. (31 janvier 2022)

<https://actucameroun.com/2022/01/31/mali-le-gouvernement-convoque-lambassadeur-de-la-france-a-bamako-apres-les-propos-tenus-par-les-autorites-francaises-a-lendroit-des-autorites-de-la-transition/>

6-Frederic Autran. «Niger: après l'ultimatum, la junte menace d'expulser l'ambassadeur de France ». **Libération**. (Le 31 août 2023 à 17h19).

https://www.liberation.fr/international/afrique/le-niger-denonce-plusieurs-accords-militaires-avec-paris-et-renvoie-lambassadeur-de-france-20230804_G6QUK4OQCJBZRGDAZVP4FTHDF4/

7-Feiza Ben Mohamed. «Niger: La France a répliquer a toute atteinte »aux emprises militaires et diplomatiques francaises ». Anadolu Ajansı.<https://www.aa.com.tr/fr/afrique/niger-la-france-%C3%A0-r%C3%A9pliquer-%C3%A0-toute-atteinte-aux-emprises-militaires-et-diplomatiques-francaises-/2980944>

8-Viviane Forson. « Retrait français du Mali : les raisons d'un imbroglio ». **Le point**. (16-02-2022/10h24). https://www.lepoint.fr/afrique/retrait-francais-du-mali-les-raisons-d-un-imbroglio-16-02-2022-2465076_3826.php

9-«Biélorussie : l'ambassadeur de France expulsé à la demande de Minsk». **Les echos**. (18 oct. 2021 à 9:29).<https://www.lesechos.fr/monde/europe/bielorussie-lambassadeur-de-france-expulse-a-la-demande-de-minsk-1355725>

10-Biélorussie: l'ambassadeur de France expulsé du pays". **Le parisien**. (17 octobre 2021 à 21h15). <https://www.leparisien.fr/politique/bielorussie-lambassadeur-de-france-quitte-le-pays-a-la-demande-de-minsk-17-10-2021-C5CEMSQ7IBBLXBYRIQCQJTSMXU.php>

11-Boubacar Sanso Barry. « Le Burkina Faso demande le départ de l'ambassadeur de France ». courrier international. (3 janvier 2023/12h22).

<https://www.courrierinternational.com/article/diplomatie-le-burkina-faso-demande-le-depart-de-l-ambassadeur-de-france>

12- «L'Egypte confirme l'achat de 30 avions de combat Rafale à la France». **Le monde**. (04 mai 2021/09h19). https://www.lemonde.fr/international/article/2021/05/04/l-egypte-confirme-l-achat-de-30-avions-de-combat-rafale-a-la-france_6079014_3210.html

13-«l'ambassadeur français Luc Hallade poussé vers la sortie». (03/01/2023 - 09:55). Africanews.<https://fr.africanews.com/2023/01/03/burkina-faso-lambassadeur-francais-luc-hallade-pousse-vers-la-sortie>

14-«Niger: Emmanuel Macron affirme que l'ambassadeur de France est « pris en otage » à l'intérieur de l'ambassade». Le monde. (15 septembre 2023 à 18h18).https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/09/15/niger-emmanuel-macron-affirme-que-l-ambassadeur-de-france-est-pris-en-otage-a-l-interieur-de-l-ambassade_6189592_3212.html

15-“L’ambassadeur de France au Niger, Sylvain Itté, est rentré à Paris”. Le Monde (le 27 septembre 2023 à 16h09). https://www.lemonde.fr/international/article/2023/09/27/l-ambassadeur-de-france-au-niger-sylvain-itte-est-rentre-a-paris_6191191_3211.html

16-“Les putschistes du Niger accusent la France de vouloir intervenir militairement ». **Libération**. (31 juillet 2023 à 9h41). https://www.liberation.fr/international/afrique/francais-du-niger-une-evacuation-maitrisee-20230801_5E7SH3STPRDY7HJCDVNM5BCY7Y/

17-“Niger: La junte veut expulser l’ambassadeur de France mais n’a « pas l’autorité » nécessaire selon le quai d’Orsay ». **Libération**. (Publie le 25 août 2023 à 20h39). https://www.liberation.fr/international/afrique/coup-detat-au-niger-la-junte-donne-48-heures-a-lambassadeur-de-france-pour-partir-20230825_Y55KSVCH2ZBMJC5LNAEQQT XOAM/

19- “L’Egypte confirme l’achat de 30 avions de combat Rafale à la France”. **Le monde**. (04 mai 2021/09h19). https://www.lemonde.fr/international/article/2021/05/04/l-egypte-confirme-l-achat-de-30-avions-de-combat-rafale-a-la-france_6079014_3210.html

The reality of human influences, natural phenomena, and legal protection for the Lake of Sidi Boughaba Reserve- Western Coastal Region, Morocco

D. Ghazi Abdelkhalik¹

Nail Abdulrahman Moqbel Saif²

¹ Ibn Tofail University -Faculty of Humanities And Social Sciences-kenitra-
Morocco

² Marine Sciences and Aquatic Biology Research Authority-Aden-Yemen

nailabdulrahman78@gmail.com

Aghhazi@hotmail.com

Abstract

The objective of this research is to evaluate the present condition of the Sidi Boughaba Reserve by investigating the influence of human and natural factors on the environment and biodiversity. The study took place in the city of Mahdia and its nearby areas, specifically focusing on the Kenitra and Sidi Tibi communities. The data collection process involved conducting direct interviews and administering questionnaires to participants. Subsequently, a descriptive-analytical approach was employed to analyze the collected data. The results demonstrated a significant and robust correlation between human activities, observed changes in the natural environment, and biodiversity within the Sidi Boughaba Reserve. Furthermore, it was noted that the decline in the reserve's natural environment and biodiversity exhibited a moderate to substantial level of impact. This deterioration can be attributed to both natural causes and specific human activities.

Keywords: Sidi Boughaba, human activities, natural activities, current situation, biological diversity.

واقع التأثيرات البشرية والظواهر الطبيعية والحماية القانونية لمحمية سيدي بوغابة في المنطقة الساحلية للغرب بالمغرب

ملخص

هدف هذا البحث معرفة الوضع الراهن لمحمية سيدي بوغابة في ظل التأثيرات البشرية والطبيعية على الوسط الطبيعي والتنوع البيولوجي. في المرحلة الأولى، تم إجراء دراسة ميدانية في مدينة المهديّة ومحيطها بكل من جماعة القنيطرة وجماعة سيدي الطيبي، حيث اعتمدت الدراسة على جمع بيانات عن طريق ملء استبيان من خلال مقابلات مباشرة. وفي المرحلة الثانية، تم تحليل البيانات باستخدام المنهج التحليلي الوصفي.

كنتيجة لذلك، أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين التحولات الملاحظة على الوسط الطبيعي والتنوع البيولوجي والأنشطة البشرية في محمية سيدي بوغابة. كما لوحظ وجود تأثير قوي إلى متوسط لتدهور الوسط الطبيعي والتنوع البيولوجي للمحمية يرجع هذا التدهور لأسباب طبيعية وبعض الأنشطة البشرية، تبقى الحماية القانونية للمحمية متوسطة نتيجة ضعف التشديد على زجر المخالفات لمرتكبيها سواء من طرف الزوار أو الساكنة المجاورة لها.

الكلمات المفتاحية: سيدي بوغابة، الأنشطة البشرية، الأنشطة الطبيعية، الوضع الراهن، التنوع البيولوجي.

Introduction

The significance of environmental and climatic indicators in present-day natural environments has risen to a paramount position, shaping the economic, social, cultural, environmental, and technological landscape at both local and global scales. These indicators hold crucial importance in enhancing human well-being.

Given the current human challenge of achieving sustainability for natural resources while protecting the environment and preserving biodiversity, experts, scientists, researchers, and environmental enthusiasts have observed a contrasting trend. There is an alarming and excessive exploitation of various natural resources due to rapid population growth in urban and rural areas, coupled with mankind's relentless pursuit of comfort and luxury, disregarding the origin, characteristics, and limitations of these resources. Consequently, this has resulted in the degradation and depletion of vital resources like soil, water, and biodiversity, as well as the emergence of peculiar environmental phenomena such as drought, pest infestations, and global pandemics.

These concerns arise from the vulnerability of the legal framework at the national level and the inability to establish enforceable international agreements, exemplified by the Paris Climate Agreement, the Convention on Biological Diversity, the Ramsar Convention, and the Convention to Combat Desertification. Despite the growing focus on environmental matters in recent decades and the acknowledgment of future generations' entitlement to benefit from the country's resources and energies, known as sustainable development, substantial progress remains elusive.

Similar to other countries worldwide, Morocco faces numerous environmental challenges. A striking illustration is the current state of the Sidi Boughaba Reserve, once hailed as a paradise by the French and earlier by the Arab tribes that inhabited Mahdia. This distressing state of affairs has prompted our present-day concern, leading us to conduct field research. Our objective is to comprehend the impact of both natural and human factors on the natural environments and biological diversity within the Sidi Boughaba Reserve.

Statement of the Problem:

The Kenitra region boasts several wetlands, three of which hold international recognition on the Ramsar list. These wetlands encompass diverse natural environments, each with unique characteristics and serving multiple functions and services. However, they are currently grappling with various environmental challenges stemming from both unsustainable resource exploitation and the impact of human activities. These circumstances prompt us to delve into profound inquiries, seeking to understand the consequences of these natural and human influences on the dynamics of the natural environment and its biological diversity. What forms of impacts underlie the degradation of the natural environment and its biodiversity? How has the Sidi Boughaba Reserve undergone environmental changes? In what ways has the natural environment suffered deterioration? What measures have been implemented by authorities, civil society, and the local population to mitigate these transformations? Furthermore, how can the enforcement of environmental laws contribute to attaining environmental equilibrium, curtailing human activities that affect the reserve, and safeguarding its natural systems?

Research Aims:

The research aims to uncover the dynamics of natural and human influences on the environmental system and biodiversity of the Sidi Boughaba Reserve. This objective is regarded as a crucial initial step in contemporary research methodologies, as it enables the research to be guided by scientific principles and facilitates the implementation of effective measures to protect and preserve the reserve's environmental system. In this context, the following research objectives have been established:

1. Assessing the current state of the Sidi Boughaba Reserve as a nature reserve, including its specific features and characteristics.
2. Raising awareness among local stakeholders and decision-makers about the environmental, social, and economic significance of wetlands as delicate ecosystems susceptible to human activities, natural phenomena, and climate changes.
3. Strengthening the capacities of various stakeholders to actively engage in the protection and sustainable management of these areas. This aligns with the national strategy for wetlands and involves the development of participatory management plans that incorporate all relevant local actors, particularly the local population and environmental and development-focused civil society organizations.
4. Advancing our understanding of nature reserves, with a particular emphasis on wetland ecosystems.

By accomplishing these objectives, the research aims to contribute to a comprehensive understanding of the Sidi Boughaba Reserve's environmental system and its sustainable conservation.

Research Hypotheses:

Hypotheses play a fundamental role in constructing scientific research projects as they guide the investigation into the specific subject of study. These hypotheses serve as initial assumptions about a particular reality that researchers aim to either prove or disprove through a thorough examination of the subject. In this study, three hypotheses have been formulated to provide a framework for the research, which can be summarized as follows:

1. Differences in respondents' perceptions of the current situation of the Sidi Boughaba Lake Reserve, including natural and human activities, observed changes in the natural environment, and measures implemented by the responsible sectors, will be significantly influenced by personal variables such as gender, age, and educational level.
2. There exists a significant relationship between natural and human activities, observed changes in the natural environment, and the current situation of the Sidi Boughaba Reserve.
3. The observed shifts in the natural environment and biodiversity of the Sidi Boughaba Lake Reserve are significantly associated with the interventions undertaken by the responsible sectors to mitigate the deterioration of the reserve's natural environment and biodiversity.

Limitations of the Field Study

1. Objective Limitation: The primary focus of this study is to investigate the current state of the Sidi Boughaba Reserve and the various threats it encounters in the coastal region of Western Morocco.

2. Human Participants: The study includes individuals who reside and work in the guardianship sectors of natural reserves in Kenitra, as well as students and researchers.
3. Time Frame: The field study was conducted specifically in the year 2022.
4. Spatial Scope: The study was carried out in the city of Mahdia, Morocco, which is protected by the Sidi Boughaba Reserve. The reserve is located between latitudes $34^{\circ} 15' 55''$ and $34^{\circ} 12' 27''$ north of the equator and between longitudes $6^{\circ} 45' 27''$ and $6^{\circ} 42' 32''$ west of the Greenwich meridian (Fig. 1).

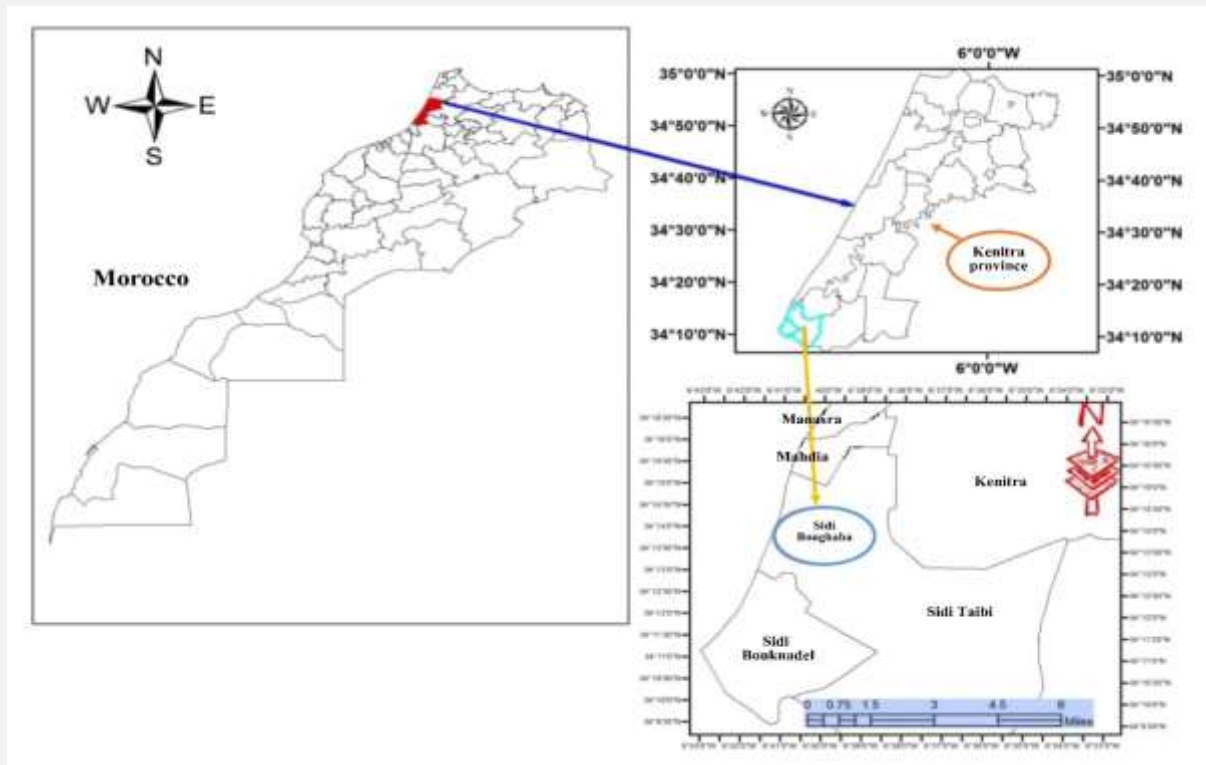


Figure (1) Localization of the field study within the local, regional, and regional borders

Source: personal work.

Research Methodology

This study employed an analytical, descriptive, and interpretive approach to analyze the data gathered through direct interviews using a structured questionnaire. This approach is well suited to the research objectives and is widely utilized in the examination of environmental phenomena, making it a preferred choice.

Data Collection Sources

The data for this study was gathered using a questionnaire derived from the research titled "The Reality of Natural Reserves." The questionnaire was then modified and reviewed to align with the research objectives, incorporating feedback from experts.

The questionnaire comprised a series of statements that reflected the study's objectives, along with corresponding questions for the respondents to answer.

It was organized into five categories, each representing an axis, and each item within these categories was rated on a five-point scale to assess its relative importance. It included two parts:

- Part one: General information about the study sample.

- The second part includes paragraphs of the questionnaire questions, which are divided into six axes, namely:
 1. The first axis includes a general assessment of the current situation of the Sidi Boughaba Reserve.
 2. The second axis tackles the human causes for the deterioration of the natural environment and the biodiversity of the reserve.
 3. The third axis represents the natural causes of the deterioration of the natural environment and the biodiversity of the reserve.
 4. The fourth axis is devoted to the observed changes in the natural environment and the biodiversity of the reserve.
 5. The fifth axis is about the interventions and actions taken by the guardian sectors to reduce the deterioration of the natural environment and the biological diversity of the reserve.
 6. The Sixth Axis introduces suggestions and opinions for the development of the Sidi Boughaba Reserve.

The natural and human framework of the Sidi Boughaba Reserve

Natural characteristics

The Sidi Boughaba Reserve possesses highly significant natural attributes, showcasing a distinctive vegetation cover consisting of a red juniper forest. Nestled within this forest is a freshwater lake that creates a boundary of sand dunes. This ecological region holds immense importance on both national and international scales, serving as a crucial stopover for migratory birds. These remarkable characteristics have earned the reserve its prestigious status as one of the earliest wetlands to be listed under the Ramsar Convention in 1980. The designation acknowledges its critical role in preserving and sustaining the delicate ecosystems within its boundaries. What distinguishes this field study is the presence of two terrain units, the first belonging to the coastal region, and the second to the Mamoura plateau, which can be presented as the following:

Coastal Region: The topography of the area displays a generally flat terrain, with occasional depressions known as Pichipe scattered across it. Additionally, a series of longitudinal hills run parallel to the coastline, gradually increasing in elevation towards the north. These hills are separated by long and narrow depressions, as described by Watfa Abdel-Rahim (1993).

Mamoura Plateau: The study area exhibits a decrease in elevation when moving from the southeast to the northwest. The eastern portion of the research site is characterized by a plateau, consisting of longitudinal hills that extend in a northeastern to southwestern direction, as documented by Watfa Abdel Rahim in (1993). The highest recorded elevation is found in the southeast, reaching 77 meters, while the lowest elevation point is located in the far north, measuring 4 meters above sea level. These topographical details are based on two topographic maps in 1996, specifically the Kenitra map at a 1:50,000 scale and the Sidi Bouknadel map at a 1:50,000 scale.

The Soil: There are three basic types of soil in Sidi Boughaba Reserve which can be displayed as the following:

1. **Hydrated Soil:** The soil found along the edges of the lawn covers approximately 14% of the reserve's total area. This soil supports the growth of various aquatic plants,

including rushes, water reeds, and others, particularly during the rainy seasons. However, during dry periods, this soil type is prone to cracking and becoming rigid, resulting in the demise of numerous plants that depend on it for sustenance. These plants serve as a primary food source for a wide range of insects, both aquatic and terrestrial.

2. **Calcium-Magnesian Soil:** The soil in question is primarily concentrated in the coastal area and the southwestern part of the plain, encompassing approximately 43% of the protected area. It is particularly prevalent in the western vicinity of the lake.
3. **Siskioxide Soil:** The soil in question is primarily concentrated in the coastal region and extends east of Marja Sidi Boughaba. It spans an approximate area of 30,000 hectares towards the western side, accounting for approximately 43% of the protected area. The predominant soil type is sandy, predominantly found along the western part of Lake Sidi Boughaba, and there is also a presence of beach sand along the coast.

Bioclimatic Characteristics

Rainfall plays a vital role in understanding climate patterns as it directly influences the water system, vegetation cover, and biodiversity. However, the distribution of precipitation within a given area can be irregular, with rates varying from season to season and year to year. The Sidi Boughaba Reserve experiences a semi-humid oceanic Mediterranean climate, characterized by two distinct seasons: hot and dry in summer, and warm and rainy in winter. On average, the annual precipitation is estimated at around 568.68 mm, but it is subject to fluctuations based on climatic conditions, sometimes reaching 600 mm or even less. The average annual temperature remains relatively moderate at 6.17°. The region experiences an average minimum temperature of 11.6 degrees and an average maximum temperature of 23.1 degrees. These climatic conditions are typical for the humid regions of Morocco, particularly along the coastal areas.

The region experiences irregular annual precipitation, characterized by poor distribution and fluctuating rates. The presence of oceanic influences on the climate leads to a significant increase in relative humidity in the air. Monthly rainfall rates display considerable variations and wide fluctuations, with the lowest rainfall occurring during the summer months. Conversely, the remaining months of the year witness precipitation ranging from weak to moderate and occasionally concentrated levels, Issa Al-Bouzidi (2008).

In Fig. 2, the abundance of precipitation from October to April is depicted, showcasing varying proportions of rainfall exceeding the monthly average by approximately 46.75 mm. During this period, these months contribute to 91.8% of the total monthly precipitation, with December marking the highest recorded amount. Conversely, August records the lowest amount of precipitation.

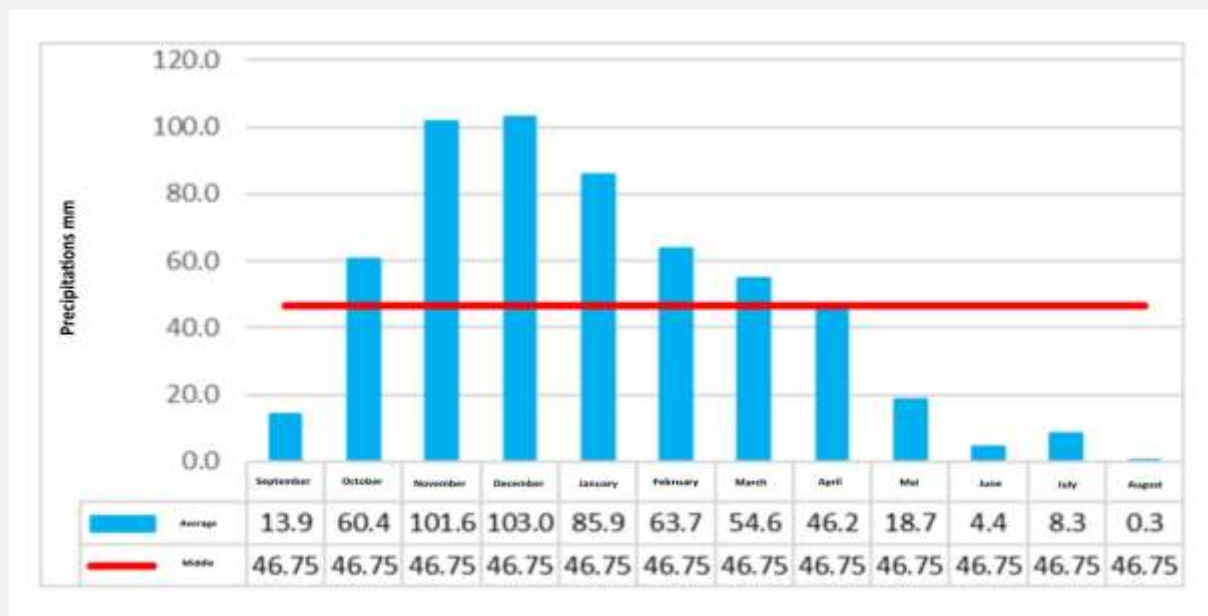


Fig 2: Average monthly precipitation between (1990-2020) - Kenitra Station (including Sidi Boughaba Reserve)

Source: Regional Office for Agricultural Investment

Human Characteristics

The population residing in close proximity to the reserve is primarily concentrated in clusters and roundabouts near the urban community of Mahdia and the rural community of Sidi Tibi within the Kenitra region. These areas, in close vicinity to the reserve, are considered vital. As per the general population and housing census conducted in 2014, the population of the kenitra region was estimated to be around 1,061,435 individuals, where Sidi Tibi and Mahdia groups experienced rapid demographic development between 2004- 2014.

Population	years	Sidi Tibi Population	Mahdia Population
1994		7.871	5.905
2004		19.979	16.258
2014		46.751	28.636

Table (1): Evolution of the population of the two communities of Sidi Tibi and Mahdia

Source: General Population and Housing Statistics (1994, 2004, 2014)

Mahdia, situated in the Kenitra region, is renowned as a historical and tourist city with roots tracing back to the Roman era, Mohamed Said Soussan (1996). Located in the Rabat-Salé-Kenitra region in northern Morocco, Mahdia is nestled at the mouth of Wadi Sbou, overlooking the Atlantic Ocean. According to the 2004 census, the population of Mahdia was recorded as 16,262. However, by 2014, the population had increased to approximately 19,979.

Mahdia thrives on its tourism resources, attracting an average of 120,000 visitors daily during the summer season, as reported by the 2022 Committee for Tracking Clean Beaches in the Kenitra prefecture. The city's appeal lies in its ancient cultural heritage, particularly the Kasbah of Mahdia, which houses historical monuments such as cannons, a palace, and a castle.

Additionally, Mahdia is characterized by a naturally fertile agricultural area and serves as an industrial center, centered around its port overlooking the Sbou River.

The fishing port stands as an economic symbol for Mahdia, boasting diverse marine species such as fish, mollusks, and crustaceans. It attracts visitors from various regions of Morocco and abroad. Unfortunately, these factors exert pressure on the Sidi Boughaba Reserve and have a detrimental impact on its natural environment and biodiversity.

On the other hand, the community of Sidi Tibi serves as a focal point for unregulated housing, with approximately 15,000 homes covering an estimated area of 750 hectares. The lack of proper liquid purification networks and rainwater drainage systems poses challenges. Many of these buildings have insufficient wastewater management, resulting in seepage through the underground bed of the Mamoura Basin. This situation not only affects the quality of groundwater but also exposes it to the risk of pollution. The Mamoura Basin serves as a primary water source, supplying several cities with drinking water and acting as the main source for Lake Sidi Boughaba.

First part: General Information about the Study Sample

1. The variable of the surveyed categories according to gender

In terms of the research categories, the direct interviews encompassed individuals from both genders, including females and males. The male participants constituted approximately 63% of the sample, while the female participants accounted for 37%. This approach aimed to gain insights from both males and females regarding their perspectives on the known issues related to the natural environment and its impact on its equilibrium. Additionally, the interviews aimed to elicit suggestions from participants on how to restore the balance of the ecosystem.

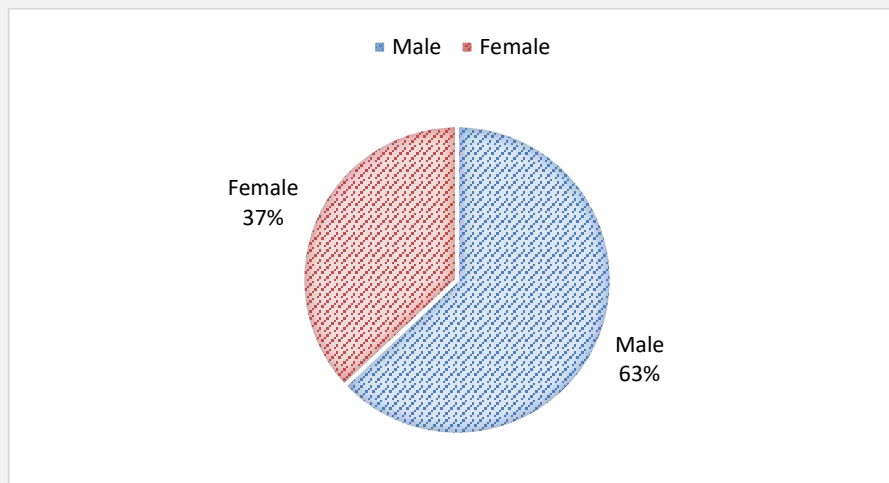


Figure 3: The variable of the surveyed groups according to gender

2. The average age variable in the target sample

In Fig. (4) Depicted below, the average age variable of the surveyed groups is presented. The age group of 20 - 30 years constitutes 45% of the participants, followed by the category of 31- 45 years with 34%. The age group of over 45 years accounts for 17% of the participants, while the age group under 20 years represents only 4%.

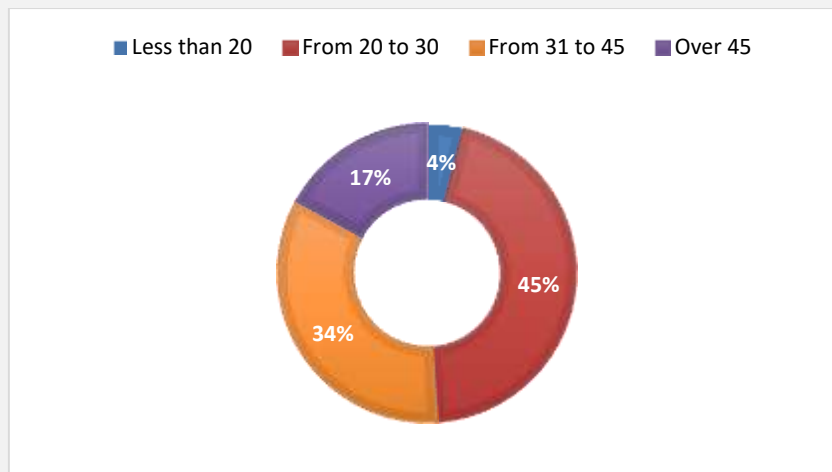


Figure (4): The average age of the studied sample

These data indicate that the research encompassed individuals from a wide range of age groups. This diversity and comprehensiveness of age groups contribute to the significance of the results and recommendations. They provide valuable insights into the underlying causes of the challenges faced by the Sidi Boughaba Reserve, such as the observed deterioration of the natural environment and its biodiversity. Additionally, these findings aid in the formulation of recommendations to restore the balance of the reserve in a participatory manner. This inclusive approach involves various stakeholders within and surrounding the reserve, including the kenitra community and other neighboring territories.

3. The variable of the average educational level of the target sample

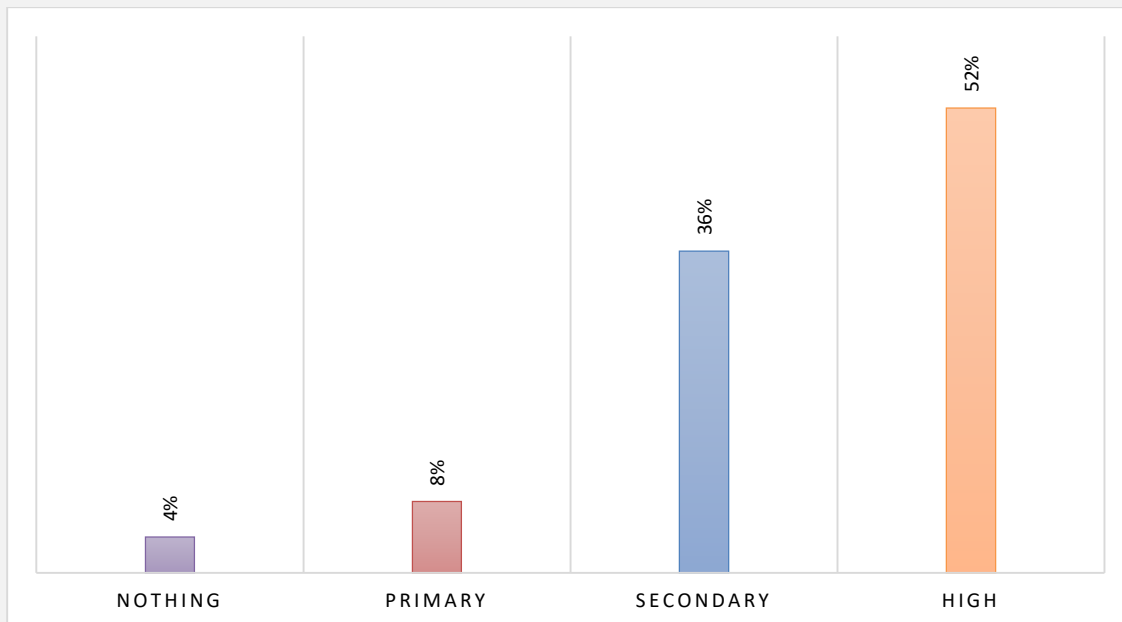


Figure (5): The average educational level

Based on the data presented in Figure 5 above, the percentages of the researched groups in this study can be observed. Participants with a higher educational level, including university graduates or those with education from higher schools, account for 52% of the sample. The secondary level, comprising both preparatory and qualifying education, represents 36% of the

participants. The primary level constitutes 8% of the studied sample, while respondents without any educational qualification make up only 4%.

These results pertaining to the educational categories of the respondents enable a deeper understanding of the root causes behind the degradation of the natural environment in the Sidi Boughaba Reserve. Furthermore, the recommendations derived from this study hold significant value and importance. They are expected to garner the attention of officials, leading to their inclusion in plans aimed at restoring the natural balance of the reserve and promoting sustainable utilization of its resources. The notable presence of individuals with higher educational qualifications reinforces this viewpoint, given the continuous contributions of universities and higher institutes in conducting qualitative and comprehensive studies in the field of natural areas within the reserve.

4. The average variable of the role played by the respondent in his community

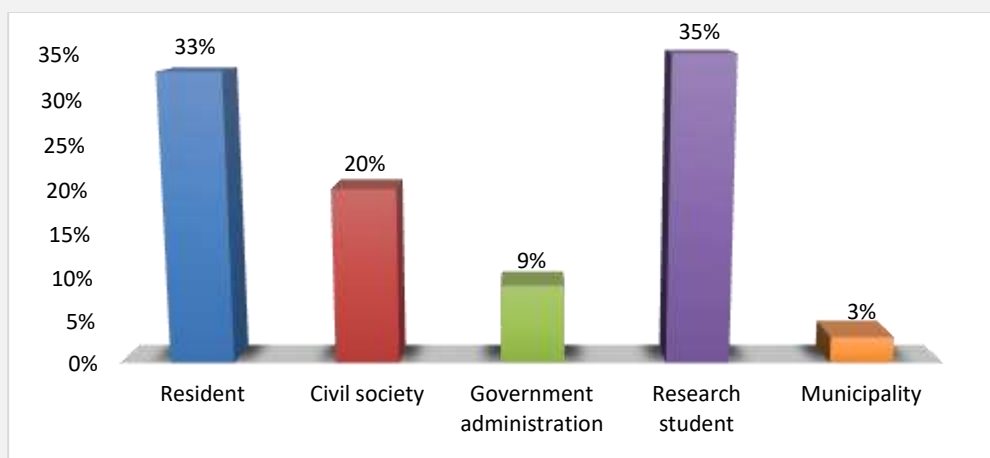


Figure (6): The average role-played by the respondent

Regarding the average variable of the respondents' role in society, the category of student researchers comprised 35% of the sample, while the general population constituted 33%. Civil society actors accounted for 20%, and representatives from the guardianship departments focused on the environmental field represented 9%. The remaining 3% belonged to another group.

These data, along with the previously mentioned categories, further emphasize the inclusive nature of this research study. It aims to respect and involve all relevant groups associated with environmental affairs and the localization of the study. By considering diverse perspectives, interests, and interventions from different stakeholders, including sector representatives, beneficiaries, visitors, and neighboring residents of the Sidi Boughaba Reserve, the study gains significant importance in terms of generating suggestions and recommendations.

The second part: The field study focuses: the six axes outlined in the questionnaire

The first axis: Involves conducting a general assessment of the current environmental situation of the Sidi Boughaba Reserve.

In the first axis of the questionnaire, the respondents were asked four preliminary questions to evaluate their opinion on the current overall environmental situation of the Sidi Boughaba Reserve. The questions included the following:

1. How do you see the status of the natural environment of the reserve (forest ...)?
2. How do you see the water quality in the reserve?
3. How do you see the situation of the animals in the reserve (birds, other creatures...)?
4. What do you think of the general status of the reserve?

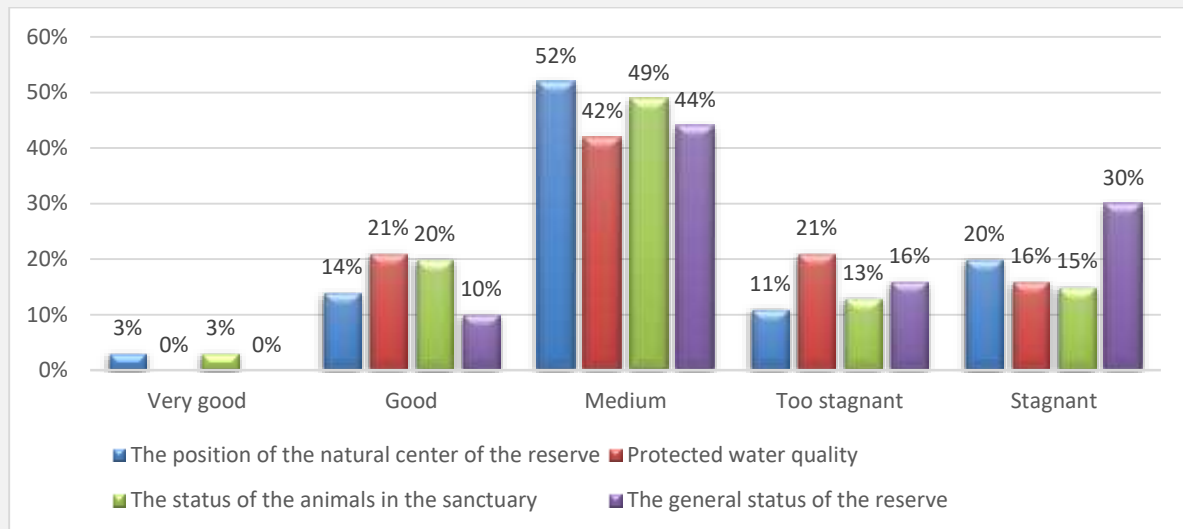


Figure (7): Assessment of the general situation of the Sidi Boughaba Reserve

Based on the results presented in Figure (7), the respondents have expressed their perception that the general environmental status of the Sidi Boughaba Reserve is at a medium level. The percentages indicate that 52% of respondents rated the status of the natural environment as a medium, 42% considered the water quality as a medium, 49% evaluated the status of animals in the reserve as a medium, and 44% rated the overall situation of the reserve as a medium.

These views confirm the notion that the natural environment and biodiversity of the Sidi Boughaba Reserve, in general, are affected by various factors. The specific factors influencing the reserve's environmental condition will be determined later based on the results of the questionnaire and will be compared to the findings of previous studies conducted on the reserve.



Two photos (1-2) highlighting the general situation of the natural environment and the biodiversity of the Sidi Boughaba Reserve

The second axis: the human causes of the deterioration of the natural environment and the biodiversity of the Sidi Boughaba Reserve.

Within this axis, the respondents were asked five questions to assess the influence of population activities on the environmental condition of the reserve. The questions included the following:

1. What is the impact of visitors' and adjacent residents' behaviors, such as scavenging, overgrazing, tree cutting, and noise, on the reserve?
2. What is the impact of urban sprawl on the reserve or its surrounding areas?
3. What is the impact of agricultural activities in the vicinity of the reserve?
4. What is the impact of other activities, such as eco-tourism, traditional crafts, or any other relevant activities, on the reserve?
5. What is the impact of industrial activities and the discharge of wastewater on the reserve?



Two photos (3-4) of environmental education and ecotourism activities in Sidi Boughaba Reserve For the *Sidi Boughaba* Youth Cooperative (3) and the Ecological Lighthouses Association for Development and Climate (4)

Based on the results depicted in Figure (8), the impact of population activities on the environmental condition of the Sidi Boughaba Reserve varies from medium to strong. The respondents expressed the following percentages for each question regarding the impact of specific activities:

- 44% of respondents believed that industrial activities and wastewater have a medium impact on the reserve.
- 42% indicated that craft and service activities have a medium impact.
- 40% suggested that agricultural activities surrounding the reserve also have a medium impact.
- Furthermore, the impact of urban sprawl on the reserve was rated at 38%, while the impact of the behavior of the neighboring population was considered strong, with a rating of 34%.

These findings confirm the hypothesis put forward during the analysis of the first axis, highlighting the human influences on the reserve's natural system, which range from medium to strong, according to the respondents' opinions.

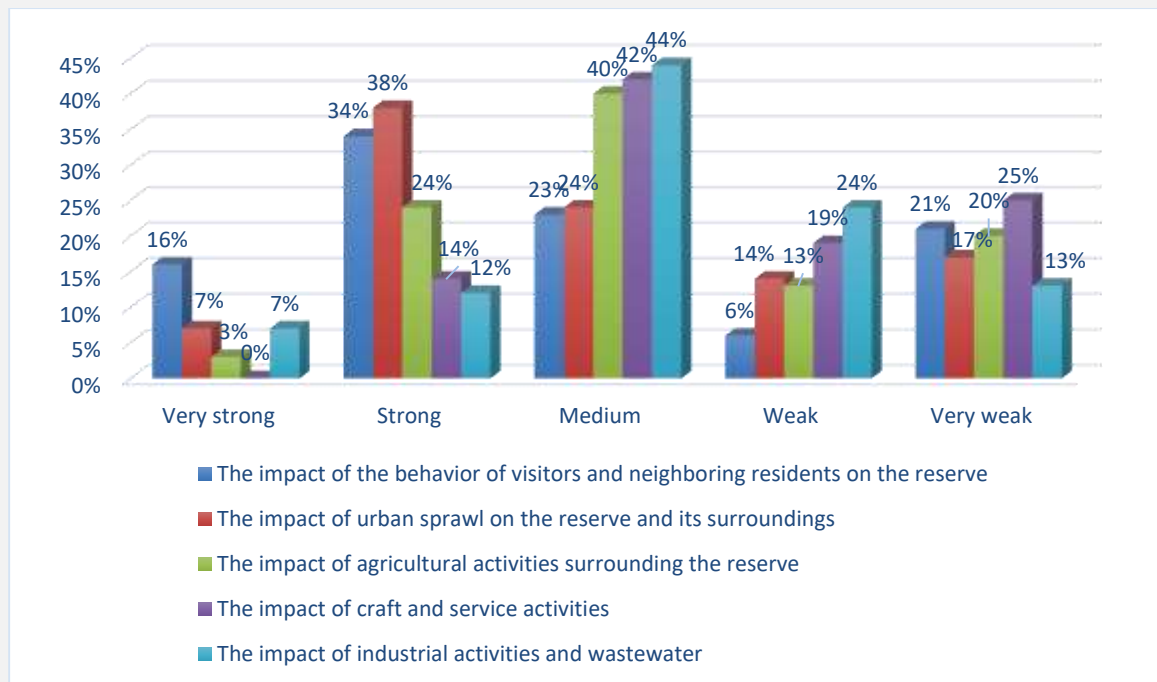


Figure (8): Evaluation of the impact of population activities on the Sidi Boughaba Reserve

The third axis: the natural causes of the deterioration of the natural environment and the biodiversity of the Sidi Boughaba Reserve.

It included 4 questions addressed to the respondents to assess the impact of natural causes on the environmental status of the Sidi Boughaba Reserve, which were as follows:

1. What is the impact of floods on the natural environment and the biodiversity of the reserve?
2. What is the impact of drought on the natural environment and the biodiversity of the reserve?
3. What is the impact of fires on the natural environment and the biodiversity of the reserve?
4. What is the impact of climate change on the natural environment and the biodiversity of the reserve?

Upon analysing the results of evaluating the impact of natural phenomena on the natural environment of the Sidi Boughaba Reserve, as shown in Figure (9), the respondents expressed the following assessments:

- The impact of floods was considered weak, representing 44% of the responses.
- Climate changes were deemed to have a moderate impact, as indicated by 37% of the respondents.
- The impact of fires was also rated as moderate, with 35% of the respondents acknowledging its significance.
- Drought, on the other hand, was perceived to have a strong impact, according to 24% of the respondents.

Based on these findings, it can be concluded that the reserve experiences a strong impact from drought, followed by climate changes and fires. However, floods were identified as having a weak impact on the reserve, likely due to the topographical nature of the area and the presence of the lake.

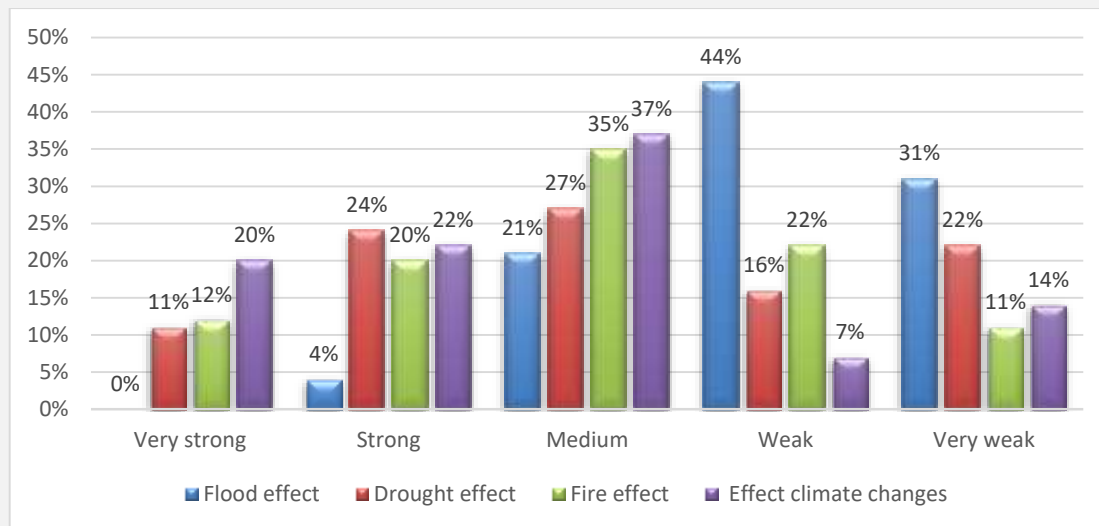


Fig. (9): Assessment of the impact of natural phenomena on the natural environment of the Sidi Boughaba Reserve

The fourth axis of the questionnaire focused on examining the observed changes in the natural environment and biodiversity of the Sidi Boughaba Reserve resulting from human activities and natural phenomena. Within this axis, five questions were presented to the respondents to evaluate the influence of these transformations on the environmental condition of the reserve. The questions included the following:

1. Changes in the vegetation cover in the reserve as a result of human and natural influences.
2. Changes in the reserve's lake water area as a result of human and natural influences.
3. Changes in the number of migratory birds coming to the reserve.
4. Transformations to the rest of the living organisms in general in the reserve.
5. Changes in the activities practiced in the reserve (environmental education - ecotourism - some traditional professions ...) as a result of human and natural influences.



Two photos (5-6) of the state of dryness of Lake Sidi Boughaba in the summer of 2022

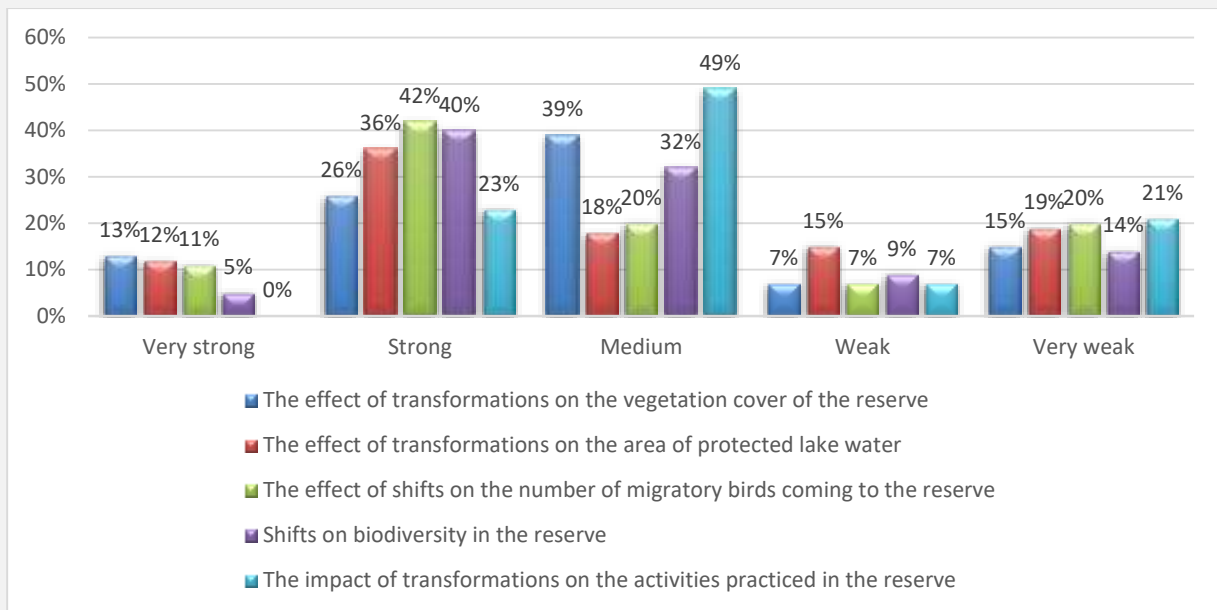


Figure (10): Observed changes in the natural environment and biodiversity of the Sidi Boughaba Reserve as a result of human and natural influences

Based on the results presented in Figure (10), it is evident that transformations are occurring in the natural environment and biodiversity of the Sidi Boughaba Reserve as a result of both human and natural influences. The respondents' opinions regarding these transformations are as follows:

- 49% of the respondents confirmed a medium impact of transformations on activities practiced in the reserve, such as environmental awareness and ecotourism. These activities continue to take place, albeit at a reduced pace.
- The impact of transformations on the vegetation cover was also perceived as medium, with 39% of respondents acknowledging this effect. Ongoing activities within the reserve contribute to this transformation.
- Furthermore, respondents classified the impact of transformations as strong in the following areas:
 - 42% noted a strong impact on the number of migratory birds that visit the reserve.
 - 40% observed a strong impact on the biodiversity within the reserve.
 - 36% reported a strong impact on the decline in the area of the protected lake water.

These results highlight the clear transformations occurring in the natural environment and biodiversity of the reserve, ranging from medium to strong effects. Notably, the reserve has experienced significant water drought in the lake during the summers of 2021 and 2022, as depicted in the provided images (5-6) and (7-8).



Two photos (7-8) Biodiversity of Sidi Boughaba Reserve (7) Varieties of ducks (8) the black coot

The fifth axis of the questionnaire focused on evaluating the interventions and measures implemented by the guardianship sectors to mitigate the deterioration of the natural environment and biodiversity in the Sidi Boughaba Reserve. Within this axis, five questions were posed to the respondents to assess the effectiveness of these interventions. The questions included the following:

1. How do you assess the role and intervention of the Territorial Community of Mahdia and the Territorial Community of Sidi Tibi to limit the deterioration and development of the reserve?
2. How do you assess the role and intervention of the water and forest sector to limit the deterioration and development of the reserve?
3. How do you evaluate the role and intervention of the Ministry of Energy Transition and Sustainable Development (environmental sector) to limit the deterioration and development of the reserve?
4. How do you assess the role and intervention of the local authorities to limit the deterioration and development of the reserve?
5. How do you assess the role of environmental protection laws in particular, wet, and protected areas in general to limit the deterioration and development of the Sidi Boughaba Reserve?

Based on the results displayed in Figure (11) below, the role of the guardianship sectors in mitigating the deterioration of the natural environment and biodiversity in the Sidi Boughaba Reserve was perceived as average in various sectors. The respondents expressed the following proportions:

- 41% believed the role of the environment sector was average.
- 38% considered the role of the water sector to be average.
- 36% perceived the role of the forest sector to be average.

On the other hand, the role of the local authority in the reserve intervention was regarded as important by 23% of the respondents. However, the role of protective laws specific to the reserve and wetland areas, in general, was perceived as very weak, with only 27% of respondents feeling that these laws effectively protected the natural environment of the Sidi Boughaba Reserve and its biodiversity. This perception stemmed from observations made during the field study, as well as statements from both reserve visitors and neighboring residents. These findings suggest that there may be shortcomings, challenges in implementation, or a need for amendments or stricter enforcement of existing legislation.

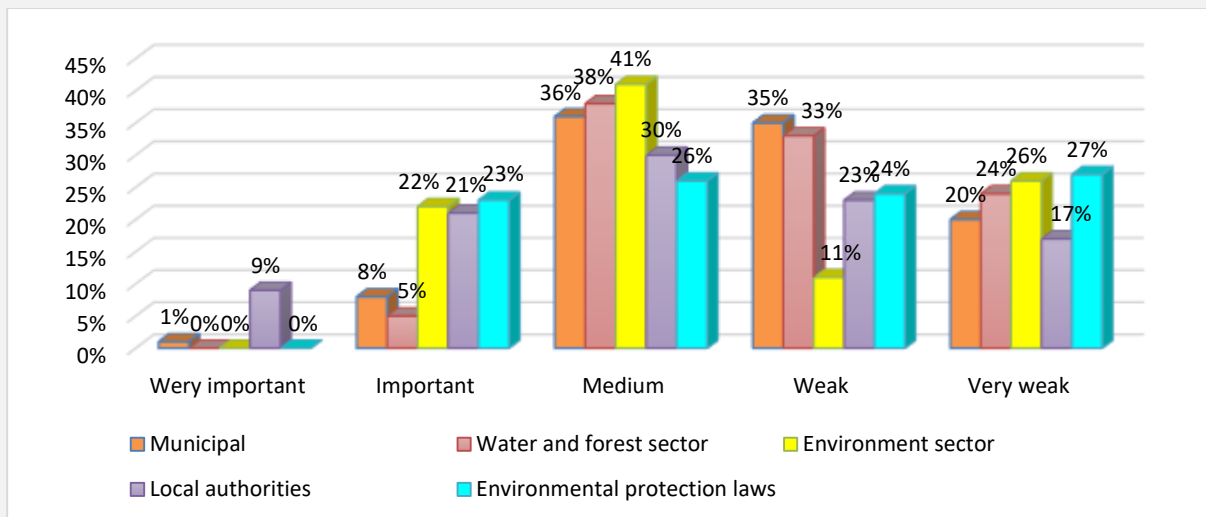


Fig. (11): The role of the guardianship sectors and laws in the protection and development of the Sidi Boughaba Reserve

The results indicate that the guardianship sectors play a significant role in addressing the challenges faced by the Sidi Boughaba Reserve, ranging from medium to important. However, there is a need for stricter implementation of protective laws or the development of new legislation that can effectively safeguard natural environments and their biological diversity. It is crucial to ensure that these laws are enforced uniformly and universally to ensure the protection of the reserve's ecological integrity.

Sixth Axis: Suggestions and opinions for the development of the Sidi Boughaba Reserve by the respondents

Suggestions and opinions of the respondents in order to develop the natural environment and preserve the biodiversity of the Sidi Boughaba Reserve:

Regarding the vegetation cover of the Sidi Boughaba Reserve (forest and plants in general)

- Reforestation of areas with deteriorated vegetation within the reserve, while preventing tree cutting, overgrazing, and preventing fires.
- Work to develop a guide for endangered species and work to implement initiatives aimed at protecting the vegetation cover in accordance with Morocco's National Strategy 2030.
- Establishing a green belt to reduce urban sprawl or to move closer to the reserve's perimeter.
- Preparing an elaborate program by the competent authorities to identify plant species and their compatibility with the natural environment, and to punish all violators as a result of violent interventions toward the vegetation cover.

For water in the Sidi Boughaba Reserve

- Preserving water from pollution and not throwing rubbish into the lake.
- The water is good and clean, and a natural wooden fence should be placed around the perimeter of the lake water.
- Call to rationalize the use of groundwater in the agricultural areas around the reserve.

For migratory birds and birds in general, the Sidi Boughaba Reserve

- Preventing all causes of noise or disturbing birds, especially migratory birds, and monitoring indiscriminate hunting in the vicinity of the reserve.
- Take care to limit the breeding of stray dogs inside the reserve.
- Do not approach birds or give them food.
- Caring for and preserving migratory birds by preserving their nesting and breeding habitats.
- Sensitize visitors to avoid some disturbing behaviors such as noise and loud music in the reserve that cause the expulsion of birds, in addition to avoiding approaching nesting places, and food waste should not be left randomly that would attract stray dogs and wild boar.

For visitors and residents surrounding the Sidi Boughaba Reserve

- Educating visitors and the surrounding population on the importance of preserving wet areas through digital platforms and social networks.
- Educating and sensitizing visitors and residents to the importance of preserving the protected natural environments from deterioration.
- Preserving this ecological milieu by the neighboring population, especially those close to it, in order to make this space a splendor and a special space for biological and ecological organisms.
- Creating a private space for visitors that is relatively far from the habitats of animals and birds.

For the general hygiene of the Sidi Boughaba Reserve

- Preventing rubbish throwing and sensitizing visitors and the surrounding population to the importance of maintaining the cleanliness of the reserve.
- Contribute to cleaning campaigns for the reserve by the community and the territorial commune of Kenitra on a regular basis.
- Sensitize visitors to throw rubbish in designated places in the reserve and not to leave waste in it.
- Every person is responsible for himself cleaning his place when he finishes eating and hiking, and it is better to carry his waste with him away from the reserve.
- Assigning daily cleaners to clean the reserve.

For the equipment located in the Sidi Boughaba Reserve

- Work to provide natural chairs and tables inside the reserve for the benefit of visitors.
- Establishing spaces for recreation outside fragile areas or in which birds are heavily present.
- Establishing pedestrian lanes to limit the entry of cars.
- Carry out awareness campaigns to preserve the existing equipment, which is intended for the convenience of visitors, and work to add other equipment and establish health facilities in the reserve.
- Work on the establishment of warning, awareness and identification boards about the components of the reserve.

For the general security and protection of the Sidi Boughaba Reserve

- Work to provide security men for the reserve with visits by some police patrols at least every three times a day.
- Work to provide men to guide people on the importance of the reserve and prevent vandalism therein.

For the laws that protect Sidi Boughaba reserve

- Call for the issuance of applied laws for protected areas and the provision of environmental policemen within the reserve.
- Work on finding a legal formula to impose punitive fines on anyone who causes damage, pollutes or affects the living organisms of the Sidi Boughaba Reserve.
- Work to implement environmental laws and make them more stringent.
- Visitors must follow the laws to preserve the reserve.
- Attention to the legal aspect, especially those related to preserving the environment, promoting environmental awareness, looking at old laws, and grafting them with new laws that take into account the future requirements of the reserve.

Research recommendations

By analyzing the data of the study and testing the hypotheses, we reached a set of results, namely:

- There is a strong impact on the deterioration of the natural environment and biodiversity of Lake Sidi Boughaba Reserve due to natural causes, while human activities have a moderate impact.
- There is a medium impact regarding the measures taken by the guardianship sectors to reduce the deterioration of the natural environment and the biodiversity of the Sidi Boughaba Lake Reserve at a medium rate, and this is not sufficient to preserve the natural reserve.
- There is a correlation where there is a statistically significant relationship between the changes observed in the natural environment, biodiversity, and human activities in the Sidi Boughaba Lake Reserve.
- There is a statistically significant relationship between human activities and the current situation of the Sidi Boughaba Reserve.
- There is a correlation where there is a statistically significant relationship between the changes observed in the natural environment, biodiversity, and human activities in the Sidi Boughaba Lake Reserve, and this threatens the biodiversity of the reserve and must be preserved by the competent authorities.

Based on the above, we recommend the following:

- Reducing human activities such as dumping waste, sewage waste, urban expansion, hunting, and so on.
- Provide a suitable environment for birds to live and protect them from hunting.
- Preserving the natural resources in the reserve to avoid the migration of birds.
- Applying laws to protect the reserve's water resources and treat wastewater before it is thrown into the reserve's waters.

- Periodic waste collection from the reserve.
- Providing the necessary equipment and allocating special sums of money from the Municipal Council.
- Invite the Water and Forests Authority to intensify monitoring in the reserve by allocating or appointing permanent guards for the reserve.
- Educate visitors and residents to preserve the reserve by making banners and conducting awareness seminars.
- Punish all those accused of tampering with the reserve.

References

- 1- Abdel-Khaleq Ghazi, data about the natural center of the West region. The West Region: The Sphere and the Human, Publications of the Faculty of Arts and Humanities in kenitra, Series of Seminars and Debates No., Ibn Tofail University. Pg.: 19. 1991.
- 2- Issa Al Bouzidi.. Climatic heterogeneity and its consequences through some statistical indicators on the coast of Mahdia, Moulay Bousselham. Journal of African Studies and the Nile Basin p. 23-38. (2008).
- 3- Muhammad Saeed Soussan, Kasbah of Mahdia, Protectorate of Sidi Boughaba Historical Guide, first edition, pp. 47-48. (1996).
- 4- Wafa Abdul Rahim, Mamoura plateau and Salé coast, surface formations and geomorphological development. Faculty of Arts and Humanities, Rabat, New Knowledge Press, Rabat. . (1993).

Administrative and cartographic references:

- 1- Map of the regional division of Morocco 2015.
- 2- Monograph of the kenitra region 2016.
- 3- Reports of the General Population and Housing Census (1994, 2004, 2014).
- 4- The two topographical maps of Kenitra, at a scale of 1/50,000 in 1996, and of Sidi Bouknadel, at a scale of 1/50,000 in 1996.

L'ECOTOURISME À SKOURA : LA FERME D'HOTE SAWADI

Ismail Hajji : Sous la direction de **Dr Boutâina HASSANI** Université Mohammed 1^{er} – Oujda ; Maroc

Résumé :

Cet article met en évidence l'importance du tourisme comme source de revenus pour de nombreux pays, notamment au Maroc, tout en soulignant les préoccupations environnementales et les enjeux du développement durable. Il mentionne que le secteur touristique occupe une place significative dans l'économie marocaine et peut contribuer au développement économique du pays.

L'article souligne également l'importance de promouvoir un tourisme durable axé sur la préservation de l'environnement, l'implication de la population locale, et l'innovation pour relever les défis du développement durable au Maroc. Il évoque le concept de tourisme rural et d'écotourisme, mettant en avant Sawadi, une ferme d'hôtes située dans une palmeraie au Maroc, en tant exemple d'établissement engagé dans l'écologie et la durabilité.

Sawadi se distingue par ses pratiques écologiques telles que le traitement respectueux de l'eau usée, l'utilisation progressive des énergies renouvelables, le tri des déchets, et une approche de l'agriculture biologique. L'article met également en lumière les caractéristiques de Sawadi, y compris son architecture traditionnelle, ses activités variées, ses menus gastronomiques, et son engagement envers une expérience de vacances respectueuse de l'environnement.

Les statistiques sur les visiteurs de Sawadi montrent une clientèle majoritairement jeune, avec une grande satisfaction générale concernant la qualité des services et l'intention de revenir. Toutefois, des domaines d'amélioration tels que la durée moyenne du séjour et la diversification des activités sont suggérés.

En fin de compte, l'article met en avant l'importance du tourisme rural et de l'écotourisme pour le développement local au Maroc, tout en présentant Sawadi comme un exemple réussi de ces pratiques axées sur la durabilité.

Les mots clés: La palmeraie de Skoura à Ouarzazate - Le tourisme - Le tourisme durable - Le tourisme rural - Le développement durable - L'écotourisme - Population locale - Les menus gastronomiques

السياحة الإيكولوجية في سكورة : مزرعة الضيافة "سوادي"

ملخص المقال

يسلط هذا المقال الضوء على أهمية السياحة كمصدر دخل للعديد من البلدان، ويخص بالذكر المغرب على وجه الخصوص، مع التركيز على الاهتمامات البيئية وقضايا التنمية المستدامة. ويشير المقال على أن قطاع السياحة يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد المغربي ويمكن أن يسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للبلاد.

بالإضافة إلى ذلك، يُسلط المقال الضوء على أهمية تعزيز السياحة المستدامة التي تهدف على الحفاظ على البيئة، وإشراك السكان المحليين، والابتكار لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في المغرب. يتناول المقال مفهوم السياحة الريفية والسياحة البيئية، مسلطاً الضوء على مزرعة "سوادي"، وهي مزرعة للضيافة تقع بداخل واحة النخيل في ورزازات، كمثال لمؤسسة ملتزمة بالبيئة والاستدامة.

تتميز "سوادي" بممارساتها البيئية المتمثلة في المعالجة المحترمة لمياه الصرف الصحي، والاستخدام التدريجي للطاقت المتجددة، وفرز النفايات، واعتماد زراعة عضوية. يتناول المقال أيضاً مزايا مزرعة سوادي، مثل هندستها المعمارية التقليدية، وتنوع أنشطتها، وقوائم الطعام الفاخرة، والالتزام بتقديم تجربة عطلة صديقة للبيئة.

وفيما يتعلق بالإحصائيات، يشير المقال إلى أن معظم زوار سوادي ينتمون إلى فئة الشباب، وأنهم يشعرون برضا عالي تجاه جودة الخدمات المقدمة ويعبرون عن نيتهم في العودة. ومع ذلك، يتم اقتراح مجالات للتحسين مثل زيادة مدة الإقامة المتاحة وتنوع الأنشطة المقدمة.

في الختام، يبرز المقال أهمية السياحة الريفية والسياحة البيئية كوسيلة لتعزيز التنمية المحلية في المغرب، ويقدم مزرعة "سوادي" كنموذج ناجح لمثل هذه الممارسات المستدامة.

الكلمات المفتاحية

واحة النخيل سكورة بورزازات -السياحة -السياحة المستدامة - السياحة القروية - التنمية المستدامة - السياحة الإيكولوجية- الساكنة المحلية - قوائم الطعام

Introduction

Le tourisme est aujourd'hui la première source de recettes d'exportations bien devant l'automobile, la chimie, l'alimentation, l'informatique ou encore le pétrole. Il met en jeu des investissements considérables de capitaux, génère des revenus substantiels et crée des emplois importants. Ainsi, pour de nombreux pays, il est une source indispensable de devises. Le secteur touristique occupe une place importante dans l'économie marocaine. Il est de plus en plus considéré par les hauts responsables comme un secteur stratégique pour accompagner le développement économique. Mais qu'en est-il des coûts pour l'environnement et le social ainsi que pour le développement durable ? Le développement d'un tourisme durable, qui offre des découvertes innovantes avec une implication de la population locale et une préservation de l'environnement, semble être vraiment judicieux et pouvoir répondre à des enjeux réels du développement durable au Maroc.

Extraits du discours d'ouverture prononcé par Francesco Frangialli, Secrétaire Général Adjoint de l'OMT à l'ouverture du séminaire conjoint CEU – ETC en juin 1996.

« Je voudrais souligner que le tourisme rural n'est pas un simple gadget, et que l'écotourisme est beaucoup plus qu'une mode passagère. Il ne convient donc ni de confondre, ni d'interchanger ces deux concepts. Même si l'écotourisme constitue une composante importante du tourisme rural, le tourisme rural ne se limite pas aux voyages de découverte du milieu naturel.

L'enjeu fondamental pour le tourisme rural c'est l'organisation de l'offre. Le tourisme rural résulte des efforts conjoints de plusieurs catégories de partenaires, et ces partenaires sont, pour la plupart du temps, faibles, petits et diversifiés. Alors, si vous voulez proposer de bons produits de tourisme rural, il est indispensable de structurer et d'organiser l'offre.

Le tourisme rural n'est donc pas seulement un enjeu permettant d'atteindre un développement touristique équilibré et de lutter contre le surdéveloppement du tourisme urbain

ou côtier. Il constitue également une orientation nécessaire afin de maintenir, de protéger et de mettre en valeur tout ce qui vient de notre passé, et qui constitue notre patrimoine. »

Extraits de l'entretien avec Henri Grolleau¹, (TER)², (*Revue Valeurs Vertes*, n° 9, juin – septembre 1994). « Le tourisme rural, lui, se définit selon cinq critères :

- 1) l'activité est d'initiative locale
- 2) Le développement est maîtrisé localement
- 3) Le caractère local est valorisé : la nature, les traditions gastronomiques et artistiques. Car ce qui caractérise fondamentalement le tourisme rural, c'est la nature du produit, non son implantation territoriale.
- 4) Une gestion rigoureusement locale : ce sont les gens du cru qui accueillent la clientèle et non des cadres venus d'ailleurs.
- 5) L'essentiel des retombées économiques est local, là encore.

C'est une logique de petite entreprise implantée dans son milieu avec une gestion de l'emploi et de l'activité qui relève beaucoup de la valorisation de la cellule familiale et du développement local. Autrement dit, c'est de l'artisanat avec son lot de richesses et aussi de faiblesses.

Il faut passer du bricolage à l'artisanat avec tout ce que cela nécessite de savoir-faire, de savoir-dire, savoir-vendre. Professionnaliser, voilà l'objectif. On oublie trop que l'artisan est un super professionnel qui gère son produit de A à Z.

La valeur ajoutée du tourisme rural c'est l'homme, il faut donc investir sur l'homme. Ce sont souvent des étrangers ou des personnes retournant au pays qui tombent sous le charme de l'environnement et développent du tourisme rural. Le déclencheur est inévitablement un regard amoureux. Ce qui prime ce n'est pas la prestation, mais le prestataire. »

Le tourisme rural dans sa définition la plus large est donc tout simplement la pratique du tourisme en espace rural (par opposition à espace urbain), quelle qu'en soit la forme. Lorsque l'on y ajoute d'autres critères qui tendent à réserver cette dénomination « rurale » à certains comportements qualitatifs uniquement (respect des traditions, etc.) comme le fait l'Association française TER, il s'apparente alors fortement à l'écotourisme. C'est pourquoi il y a souvent confusion entre ces 2 dénominations.

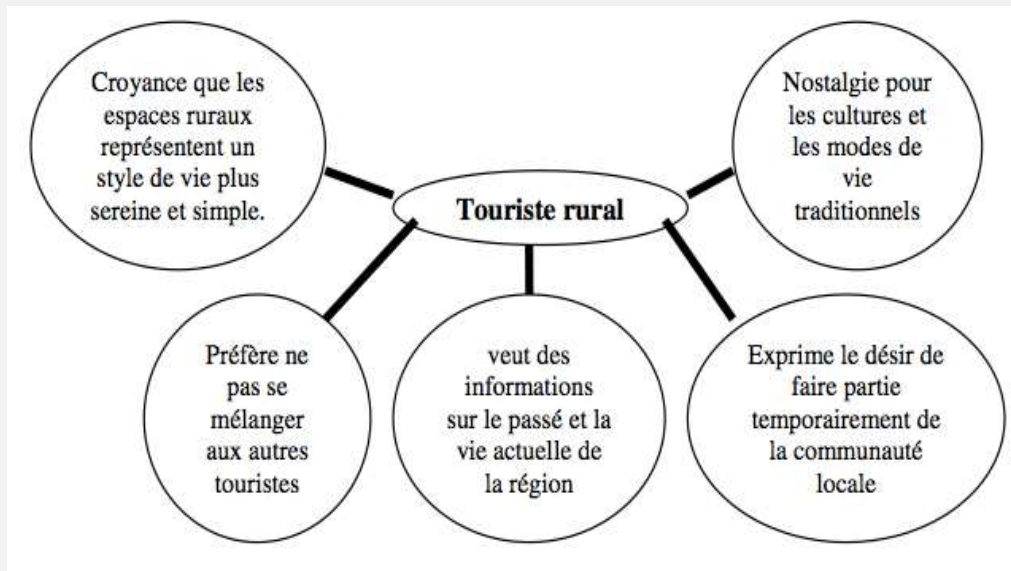
Tableau 1 : Comparaison tourisme urbain, tourisme balnéaire et tourisme rural (OCDE)

1 Secrétaire Général de « Tourisme en Espace Rural »

2 (TER) Association française fondée en 1970 qui fédère une cinquantaine d'organisations spécialisées dans le tourisme rural.

TOURISME EN VILLE OU EN STATION	TOURISME RURAL
Peu d'espace non bâti Unités de peuplement de plus de 10 000 habitants Forte densité de population Environnement bâti Nombreuses activités d'intérieur Beaucoup d'infrastructures Importante base de loisirs et de magasins individuelles Grands établissements Entreprises de taille nationale/internationale Beaucoup d'activités à plein temps dans le tourisme Aucune activité agricole/forestière Activités touristiques autonomes Les travailleurs peuvent habiter loin de leur lieu de travail, celui-ci est rarement influencé par les saisons Nombreux visiteurs Relations anonymes avec les visiteurs Gestion professionnelle Atmosphère cosmopolite Beaucoup de bâtiments modernes Éthique de développement et de croissance Présente un intérêt pour tous Large commercialisation	Grands espaces Unités de peuplement de moins de 10 000 habitants Faible densité de population Environnement naturel Nombreuses activités d'extérieur Peu d'infrastructures Importante base d'activités Petits établissements Entreprises de niveau local Beaucoup d'activités à temps partiel dans le tourisme Activités agricoles/forestières Activités touristiques aidant financièrement les autres Les travailleurs habitent souvent près de leur lieu de travail celui-ci est souvent influencé par les saisons Peu de visiteurs Relations personnelles avec les visiteurs Gestion amateur Atmosphère locale Beaucoup de bâtiments anciens Éthique de préservation et limitation de la croissance Présente un intérêt pour certaines catégories Commercialisation dans des créneaux particuliers

Schéma n° 2 : Profil général du touriste rural (Swarbrooke)



En effet, les définitions du tourisme rural sont diverses, depuis le constat simple qu'il s'agit simplement d'un tourisme dans des zones à faibles densités démographiques (Eurostat, 1998) jusqu'au « souci de permettre aux touristes un contact personnalisé, une insertion dans le milieu rural physique et humain, ainsi que, dans la mesure du possible, une participation aux activités, aux coutumes et aux modes de vie des habitants » (commercialiser un tourisme rural de qualité : l'expérience de Leader I, 1997).

Le tourisme rural peut être défini comme un « tourisme local, un tourisme de pays, voulu et maîtrisé par les gens d'un pays, un tourisme de rencontre, un tourisme de partage » (H. Groleau, 1985).

Plusieurs types de tourisms et d'appellations sont également associés au concept de tourisme rural à Skoura dont ils on va parler :

Le tourisme durable est, comme l'écotourisme, une manière de pratiquer le tourisme. Mais alors que l'écotourisme s'applique de façon privilégiée dans les espaces naturels, le tourisme durable est un concept qui s'applique à toutes les formes de tourisme : stations balnéaires ou de montagne intégrées, tourisme urbain,

A-/ Agrotourisme (écotourisme) : C'est la manière de faire du tourisme fondée sur le désir de découvrir la nature, et de respecter, de préserver, les équilibres naturels et culturels des lieux et des populations où il s'exerce et aussi c'est la pratique du tourisme en relation directe avec le monde des exploitants agricoles. Exemple (Sawadi).

La présentation de la palmeraie de Skoura

Situation géographique

Skoura est une importante palmeraie de 25 km² située à 40 km d'Ouarzazate dans le Sud du Maroc. C'est l'une des rares palmeraies du pays encore habitée et cultivée. On y recense environ trente mille habitants et cent trente-huit mille palmiers.

Skoura est une ville à 1335 m l'altitude au Sud-est du Maroc, elle se situe dans la région de Draa Tafilalt. La commune s'étend au pied du versant Sud du Haut Atlas et au flanc Nord du Jbel Saghro sur 1052 km². Cette région présaharienne est délimitée au Sud par la Province de Zagora, au Nord la Province de Al Haouz et d'Azilal, à l'Ouest la Province de Ouarzazate et à l'Est la Province de Tinghir et Errachidia.



Histoire¹

Skoura a une histoire complexe, celle-ci n'a été que très rarement rapportée par écrit, les traditions orales, mêlées de légendes sont les seules sources qui expliquent l'histoire de la palmeraie. Malgré quelques anciens récits de voyageurs, la datation de la palmeraie reste difficile, l'établissement des populations serait postérieur au début du XVI^{ème} siècle. Les seuls titres de propriétés des kasbahs conservés par leurs propriétaires indiquant l'année de construction remonte à 1812. Jacques Meunié² fut le premier à vouloir recueillir toutes les informations concernant l'histoire de la palmeraie en se basant sur des témoignages oraux, mais cette tâche a été complexe et les informations recueillies sont contrastées. De plus, la notion du temps est très relative et change selon les personnes.

“La palmeraie n'est pas très ancienne, la région n'ayant pu être habitée et cultivée parce que trop difficile à défendre. Il n'y aurait eu là qu'une grande forêt infestée de voleurs car il s'y trouvait un bel étang auprès duquel s'arrêtaient les caravanes pour se désaltérer et abreuver les bêtes. Les noyaux des dattes mangées par les caravaniers auraient donné naissance aux premiers palmiers de Skoura.

Les traditions disent que le Sultan Noir³, irrité par les brigandages et les attaques auxquelles étaient en butte les voyageurs, résolut d'y mettre fin au cours de ses expéditions militaires en installant des camps militaires permanents dans la contrée. Puis des gens d'origines très diverses seraient venus s'y installer et Skoura se serait peuplée peu à peu.”⁴

Elle associe le Sultan Noir avec Moulay Ismael, personnage historique ayant vécu au XVII^{ème} siècle. Par ailleurs, elle nous rappelle que la région était soumise à un climat d'insécurité permanent lié aux mouvements incessants des caravanes qui parcouraient les vallées du Sud du Haut Atlas. Le fait que la région ait connu une occupation de type nomade et une installation de la vie sédentaire progressive pourrait donner une explication à l'organisation décentralisée du territoire. Chaque groupe d'origine différente aurait en effet cherché à s'établir sur un terrain éloigné des autres groupements ce qui, peu à peu, aurait formé le réseau de petits hameaux couvrant le territoire de la palmeraie.

Selon les informations publiées par Roger Mimó⁵, la zone présaharienne aurait souffert une grave sécheresse, évènement plus que probable dans cette ambiance semi-désertique, qui aurait amené certains groupes à venir chercher à Skoura des conditions de vie meilleures.

Il est un des premiers à souligner le fait que la région possédait des habitants originels, certainement de culture berbère, qui auraient été remplacés par des populations à la fois berbères et arabes. Cette hypothèse peut être appuyée par l'étude de la toponymie de la palmeraie où les noms d'origine berbère côtoient ceux d'origine arabe.

1 Le CERKAS (Centre de Conservation et de Réhabilitation du Patrimoine Architectural Atlasique et Sub-Atlasique.

2 Dj. Jacques-Meunié, « Architectures et Habitats du Dadès, p. 18 »

3 Abou al Hassan, sultan de la dynastie Mérinide.

4 3 Dj. Jacques-Meunié, Architectures et Habitats du Dadès, p.18

5 Roger Mimó, écrivain spécialisé dans l'architecture traditionnelle en terre crue des vallées présahariennes « Fortalezas de barro en el sur de Marruecos, 1996 »

Il existe donc plusieurs hypothèses sur l'histoire du peuplement de la palmeraie de Skoura.

Elles révèlent toutes d'un peuplement récent. La palmeraie ne pouvait pas être peuplée et cultivée en raison des difficultés à la défense. L'oasis aurait été une grande forêt où séjournèrent des voleurs autour d'un étang pour abreuver leurs animaux. Les dattes mangées par les caravaniers auraient fait naître les palmiers de Skoura.

La région était donc soumise à une insécurité permanente avec les mouvements des caravanes parcourant les vallées du Sud et du Haut Atlas. Le fait que le territoire ait connu une occupation tout d'abord nomade puis sédentaire expliquerait l'organisation décentralisée et éparse du territoire (chaque groupe de population se serait établi sur un terrain éloigné des autres tribus) ce qui a formé petit à petit des hameaux sur tout le territoire. Selon Roger

Mimó, la zone présaharienne aurait connu une grave sécheresse qui aurait provoqué le départ de certaines tribus vers Skoura pour trouver des conditions de vie meilleure. Selon une étude de la toponymie, des noms d'origine berbère et d'autres d'origine arabe peuplent la palmeraie.

Enfin, deux graves épidémies de peste auraient affecté et dépeuplé la région, donnant aux arabes du Tafilalet et du Drâa un territoire libre.

L'origine toponyme de Skoura se rapproche du nom de la tribu berbère les Haskoura.

D'après le rapport du capitaine Dorinet (chargé des affaires indigènes de Skoura) dès 1936 la population de Skoura est complètement arabisée.

Le climat de tension dans les vallées du Sud de l'Atlas est illustré par l'architecture dénotant une volonté de se défendre (ksour, kasbah parée de meurtrières)

Le climat

Le territoire est confronté à un climat aride continental présaharien. Le relief montagneux adjacent arrête les influents venant de l'atlantique.

Le territoire de Skoura est enclavé entre le versant Sud du Haut Atlas et le Jebel Sarghro caractérisant un climat semi-aride. Les deux chaînes de montagnes constituent une barrière climatique. Le cœur de la palmeraie reste frais et humide grâce à son irrigation.

La température varie entre des degrés extrêmes, elle peut atteindre 50°C en été et geler durant les nuits d'hiver. La variation de l'amplitude thermique peut être très importante au cours d'une journée.

L'humidité est faible (moins de 20 % d'humidité dans l'air) et l'ensoleillement fort. L'hiver est frais. Le régime annuel des pluies est caractérisé par une période d'automne et d'hiver relativement humide, suivie par une période sèche qui commence au printemps et dure toute la saison d'été. Mais la zone connaît par moment des orages durant la période estivale. Il existe une irrégularité interannuelle de la pluviométrie et donc des années de sécheresse.

La température annuelle moyenne est de 18.9°C. Le mois le plus chaud est juillet avec 35.2°C et le mois le plus frais est janvier avec 6.6°C. Il existe un écart de température important entre le jour et la nuit. Les mois de juillet et août sont très chauds et les mois de décembre et janvier sont froids. La présence de touristes est très faible sur ces deux périodes.

La population

La population du territoire est musulmane, une mosquée se trouve dans chaque village.

Avant la création de l'état d'Israël dans les années 60, une population importante juive habitait la palmeraie, leur quartier se nommait « mellah ». Quelques ruines perdurent de cette époque.

Skoura était un centre religieux important, des écoles de confréries religieuses étaient installées, de nombreuses personnes venaient durant les moussems et consulter les marabouts.

Deux cultures peuplent la palmeraie elles se distinguent surtout avec la langue puisque les traditions sont relativement proches, ce sont les berbères et les arabes. Ils parlent un arabe dialectal et le tamazight pour les berbères.

Division administrative

La palmeraie de Skoura et les territoires alentours forment le caïdat¹ de Skoura, ce qui correspond au découpage administratif de 1984 sous l'autorité makhzen².

Le caïdat est divisé en 2 communes (définies dans les années 60), Skoura Ahl el Ouest et

Idelssane. Ces communes sont définies selon l'Administration du Protectorat Français, elles regroupent d'autres territoires selon l'organisation des tribus du territoire qui ont donné leur nom à chaque territoire. La plus petite unité territoriale est nommée « douar » (c'est le pluriel de dar qui signifie maison en arabe), les limites des douars sont difficiles à définir puisque l'occupation est éparse et l'administration locale ne dispose pas de listes officielles.

Le territoire de la commune de Skoura Ahl el Ouest est composé de :

- ❖ Amzaourou, situé au Nord de la palmeraie (comporte 8 douars)
- ❖ El Ouest, signifie le centre (comporte 7 douars)
- ❖ Ouled Yaâgoub où se trouve la Kasbah Amridil (5 douars)
- ❖ Ouled Maâguel où se trouve la Kasbah Ben Moro (2 douars)
- ❖ Imadri, éloigné de la palmeraie, zone berbérophone (4 douars)
- ❖ Imassine, zone berbérophone (10 douars)

Architecture ³

Ce sont des architectes arabes qui ont su développer la technique du pisé, les Arabes Beni Maâquil⁴ ont favorisé l'implantation et l'utilisation systématique du pisé pour les édifices fortifiés. Les constructions nommées « kasbah » ne se trouvent que dans le Sud marocain, sur les plateaux du Haut Atlas les constructions sont en pierre, l'origine serait berbère « Tighrem », le mot arabe « kasbah » aurait été introduit par les premiers Français ayant écrit sur le territoire. Selon les hypothèses historiques de la palmeraie, l'architecture serait le résultat d'une symbiose entre deux traditions (Tighremt berbère et le pisé arabe).

Les villages fortifiés nommés « Ksour » seraient les premières constructions, puis avec l'apaisement des tensions entre familles, ces dernières se seraient installées à l'extérieur des

¹ Caïdat : circonscription administrative, 4^{ème} échelon de l'administration territoriale déconcentrée.

² Makhzen : relatif au gouvernement, à l'administration du Sultan.

³ Le CERKAS (Centre de Conservation et de Réhabilitation du Patrimoine Architectural Atlasique et Sub-Atlasique).

⁴ Arabes Beni Maâquil : tribu originaire du Yémen.

Ksour, c'est alors l'époque de la création des Kasbahs qui ont peu à peu évolué et perdu leur côté défensif et décoratif.

Le Protectorat français n'a pas montré d'intérêt pour ce patrimoine architectural, la priorité était donnée aux travaux d'amélioration agricole et centrée sur la mise en service de nouveaux canaux d'extraction d'eau.

D'autre part, la typologie des édifices que l'on appelle "kasbah", qui prennent la forme d'un châtelet à plusieurs étages, ne se rencontre que dans le sud marocain. On les trouve en grand nombre sur les hauteurs du Haut Atlas, où ils sont construits en pierre et dans les vallées présahariennes. Leur origine serait montagnarde et berbère et le terme les caractérisant le mieux serait celui berbère de "Tighremt", car le mot arabe "kasbah" aurait été introduit par les premiers Français à avoir écrit sur la région.

La position géographique de la palmeraie rendrait donc vraisemblable l'hypothèse que son architecture particulière serait le résultat d'un syncrétisme entre deux traditions anciennes, le pisé arabe et les Tighremts berbères. D'ailleurs les quelques données que nous possédons sur l'histoire et le mode de peuplement de la palmeraie pourrait renforcer cette hypothèse, car si nous avons remarqué que la grande majorité de la population se reconnaît descendante des arabes Maâquil, d'autre par contre se rappellent que leurs ancêtres seraient descendus des montagnes berbères pour se fondre dans la nouvelle population arabe.

Aujourd'hui, cette architecture fait partie du passé, cet art est malheureusement laissé à l'abandon. La création du Centre de Restauration et de Réhabilitation des zones atlastiques et Sub-atlastiques (CERKAS) le 22 avril 2011 peut permettre la mise en valeur de ce patrimoine. Cependant, c'est une structure issue d'un partenariat public-privé avec la participation de trois actionnaires : la Société Marocaine d'Ingénierie Touristique (SMIT), Madaef filiale du groupe CDG et Akwa Group. Mr Abdessadek EL Alem a été nommé directeur de développement de la SMVK dont le siège est implanté à Ouarzazate. Cette société mène un travail de recherche et d'identification des kasbah susceptibles de répondre aux critères fixés. Elle a déjà lancé un appel d'offre qui s'adresse aux propriétaires éventuels des kasbahs intéressés par le programme. Il en va de la bonne volonté des propriétaires et des habitants de protéger ces édifices contre leur destruction.

La majorité des constructions d'antan ont disparu aujourd'hui. C'est pourquoi le 24 juillet

2013, des membres du Ministère du Tourisme et de la Province de Ouarzazate se sont réunis pour le lancement d'un projet de réhabilitation¹ du patrimoine architectural dans les vallées du Drâa et de Tafilalet, régit par la Société Marocaine de Valorisation des Ksour et Kasbahs (SMVK), ce projet concerne trois kasbahs dont une située à Skoura, la kasbah AïtAbbou.

Enfin, le nom de Skoura n'est pas le plus connu, c'est cependant la kasbah Amridil qui ornait le billet de 50Dh depuis 1986.

1 Abdeljalil Didi (2013). *A Ouarzazate, signature des conventions pour la valorisation touristique de trois kasbahs dans la région de Drân-Taafilalet*. Almaouja.com (en ligne),

<http://www.almaouja.com/sur-lavague/actualites-de-la-region/560-ouarzazate-signature-conventions-valorisation-touristique-kasbah>

Environnement ¹

Le caïdat de Skoura s'établit autour d'une palmeraie de 25 km², traversé par trois oueds originaires du Haut Atlas au cœur d'une terre aride et désertique.

La steppe du versant Sud du Haut Atlas est recouverte de sable et de pierres ainsi que quelques touffes d'herbe vivace. C'est grâce à l'homme que la végétation de la palmeraie est devenue luxuriante, avec la mise en place de système d'extraction de l'eau qui a permis de cultiver les terres et le développement de ressources agricoles nécessaire aux besoins de la population locale.

L'eau

Les trois oueds traversant la palmeraie n'apportent pas d'eau, autrefois leur lit se remplissait au printemps, suite à la fonte des neiges du Haut Atlas. Il existe néanmoins quelques sources naturelles dans la partie Nord de la palmeraie mais elles ne couvrent pas les besoins en eau.

La population a en revanche développé des techniques d'extraction de l'eau selon son affleurement. Les habitants l'utilisent pour leur consommation quotidienne les puits individuels ou les canaux d'irrigation de la palmeraie. Suite à l'exploitation des terres pour les cultures agricoles, des drains souterrains ont été creusés nommés « khattara » (captent l'eau de la nappe phréatique à 10-20m faisant affleurer l'eau en surface). Ce système nécessite un entretien important, il a été abandonné pour un système de répartition via des canaux d'irrigation appelés « seguia » qui se compose de deux systèmes, le 1er est composé de petits murets qui distribuent l'eau vers les canaux, le réseau secondaire longe les champs et déverse l'eau par des ouvertures. Celles-ci peuvent être fermées par un tas de terre, ce qui permet de gérer l'eau qui se déverse dans les parcelles.

De plus, l'utilisation de l'eau est réglementée et contrôlée. L'agriculteur dispose d'un temps imparti et d'une quantité d'eau nécessaire pour l'irrigation de ses terres.

Agriculture²

En 2002 les terres cultivées représentent 3.800 hectares. Les types de plantations se distinguent en 3 familles. La culture de céréales (blé, orge), les légumineuses et la luzerne, les arbres fruitiers constituent la deuxième famille (amandiers, oliviers, grenadiers, figuiers), la dernière famille est dominée par les palmiers, tamaris et peupliers. Le palmier permet la récolte les dattes, le tamaris le takkaout (noix servant pour la teinture du cuir), le peuplier fournit un bois pour les constructions.

L'organisation de ces plantations permet l'optimisation des ressources en eau, les arbres fruitiers profitent de l'irrigation des terres pour la culture des céréales, les arbres protègent un ensoleillement direct et permet de retarder l'évaporation de l'eau. De plus, les plants de roseaux (poussant en zones humides) entretenus par la population sont récoltés et séchés puis utilisés dans la construction et en treille.

Les projets :

¹Le CERKAS (Centre de Conservation et de Réhabilitation du Patrimoine Architectural Atlasique et Sub-Atlasique (2002).

² La commune de Skoura

➤ **Projet FIDA¹ : en période de 1997 à 2000**

Aménagement de 28 khettara

➤ **Projet KFW 2: en période de 2000 à 2005**

➤ **Aménagement des seguias : 15 seguias**

➤ **Plant Maroc vert : 2008/2018**

Composant du projet :

- Réhabilitation de khettara
- Densification et réhabilitation de la palmeraie
- Développement de l'olivier (densification et intensification)
- Valorisation des olives de table
- Soutien à la production animale

Organisation territoriale³

Les terrains irrigués sont privés, nommés « milk », l'Etat possède 15 des 3.800 hectares, les marabouts en possèdent 40. Les terrains non irrigables sont publics et sont utilisés pour faire paître les animaux. L'eau pour l'irrigation est également privée, une répartition de l'eau est faite (par tours d'eau).

Contrairement aux autres vallées du Sud, Skoura est composé de villages épars au cœur même des cultures à l'exception de certains douars. Le territoire ne présente pas de structure topographique, il s'est construit selon une unité sociologique.

Les champs sont constitués de parcelles, morcelés et organisés selon le système d'irrigation, le plus souvent le long des canaux.

Le droit de l'eau et du sol est transmis de façon héréditaire (les garçons héritent d'une part et les filles d'une demi- part de l'héritage), l'un peut hériter du sol et de l'eau, l'autre des arbres plantés, ce qui veut dire que certains propriétaires dépendent de la volonté du propriétaire du tour d'eau.

L'agriculture est l'activité principale de la population pour une consommation familiale, il y a peu d'élevage, seuls quelques montons, chèvres et poulets sont élevés pour la consommation personnelle ou la vente et la détention d'une vache pour son lait n'est pas rare.

L'artisanat est peu développé, on observe des activités nécessitant un apprentissage certain comme l'architecture, l'extraction de l'eau et la poterie.

1 (FIDA) le Fonds international de développement agricole

2 (KFW) La Kreditanstalt für Wiederaufbau (KFW ; en français : Établissement de crédit pour la reconstruction)

3 Le CERKAS (Centre de Conservation et de Réhabilitation du Patrimoine Architectural Atlasique et Sub-Atlasique (2002).

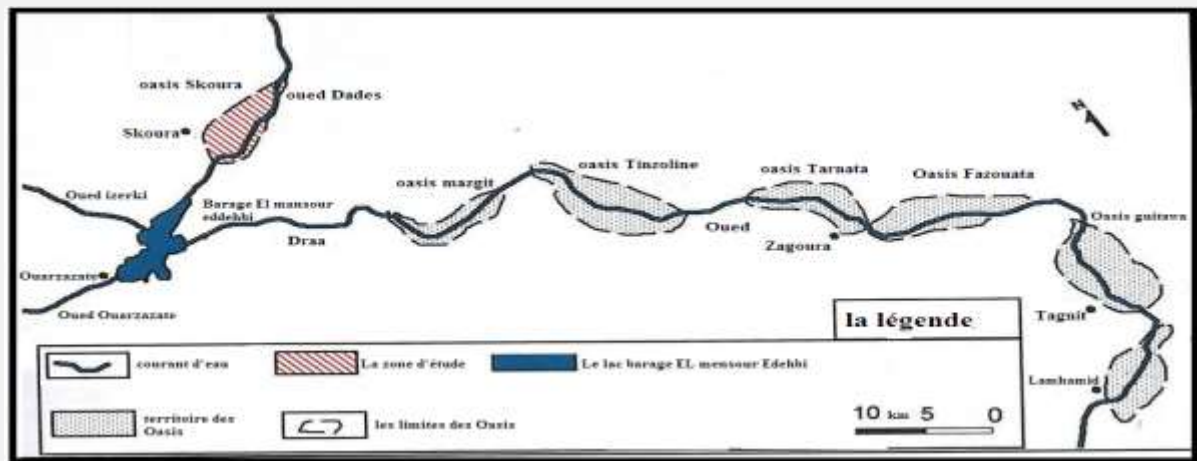


Figure n° 5 :L'emplacement de l'oasis de Skoura dans les oasis du Draa Tafilalet

Maison d'hôte Sawadi

Sawadi est une ferme d'hôtes avec le confort d'un Riad, située au cœur d'une des plus belles palmeraies du Maroc, à 40km d'Ouarzazate et à 15km des contreforts de l'Atlas. Sawadi est surtout un éco Lodge. Tout a été étudié pour réduire l'impact sur l'environnement. Les kasbahs au style architectural traditionnel sont construites avec les matériaux prélevés sur place, le lessive de SAWADI fabriqué avec des produits naturels pour éviter d'utiliser les détergents dévastateurs, généralisation l'utilisation de LED pour réduire notre consommation d'énergie...

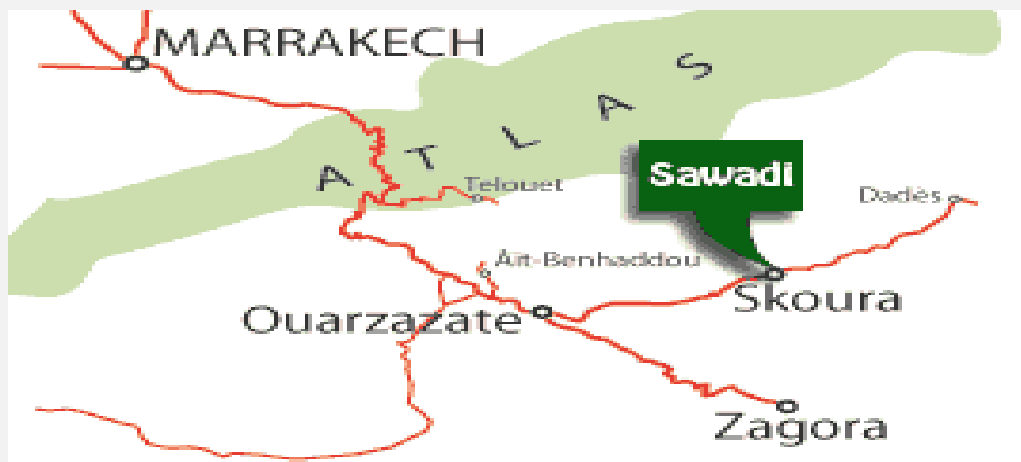


Figure n°6 : L'emplacement de Sawadi

Source : Site web sawadi

La surface du domaine de Sawadi est de 4ha, fleuris, arborés de palmiers dattiers, grenadiers, pommiers, poiriers, pêchers, vigne, figuiers. Un peu plus de 3ha sont dédiés aux activités de la ferme écologique. Elle fournit leur restaurant en produits frais et dérivés : viande, légumes, fruits, œufs, huile d'olive, confitures, yaourts.

Seulement 20 % du domaine est occupé par les infrastructures hôtelières. Pour préserver la tranquillité et l'intimité de nos hôtes, le terrain est entièrement clos et les chambres sont réparties sur la totalité de la zone hôtelière. Sawadi est situé à 7 km du village, aucun bruit parasite ne vient perturber la quiétude des lieux. Pas de poussière non plus, les clients ne bénéficient en exclusivité de la piscine, du restaurant avec sa magnifique terrasse ombragée et du SPA (hammam et massages).

Une grande terrasse panoramique, à l'abri des regards, tient lieu de solarium. La nuit, c'est aussi le lieu idéal pour admirer l'impressionnante voûte étoilée à l'écart de tout éclairage artificiel parasite.

1. L'espace hôtelier : espace où se situent les différentes kasbahs, les restaurants et salons, la piscine, le hammam, l'aire de jeux.
2. Le verger et le potager : espace où légumes, fleurs et arbres fruitiers sont à profusion.
3. La maison de la ferme : logement traditionnel sans chauffage ni climatisation habité par Catherine et Philippe.
4. La ferme : habitats des poules, moutons, chèvres, canards, pintades, lapins, ânes, vaches...
5. L'oliveraie : espace où sont plantés essentiellement des oliviers mais aussi des palmiers et arbres fruitiers, ainsi que des plantations de luzerne au sol.

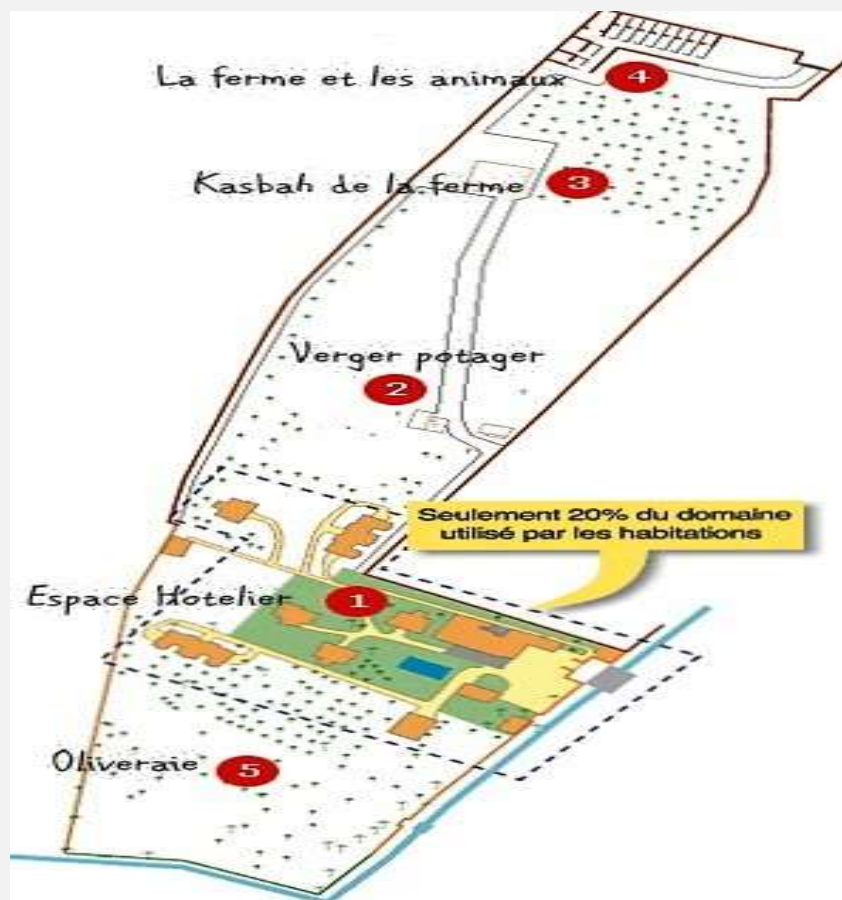


Figure n°7 : le plan de Sawadi
Source : site web Sawadi

Présentation de Sawadi

Depuis 2006, Catherine et Philippe dirigent la ferme d'hôte Sawadi. En 2014, Nicolas est venu les rejoindre, donnant un air de jeunesse à la direction. L'équipe de Sawadi est composée de 15 salariés qui habitent tous dans un rayon de 3 km autour de Sawadi, au cœur de la palmeraie.



CATHERINE QUENISS

ET



PHILIPPE FERRER MORA

⇒ **Sawadi a obtenu le trophée du tourisme responsable au Maroc en 2014, ainsi le diplôme de la clef verte et l'attestation d'excellence de TRIPADVISOR en 2019.**



Quelques actions au niveau de l'écotourisme :

1-Contribuer au développement économique local tout en créant des postes de travail momentanés à des artisans pour la restauration de la ferme, commerçants locaux pour se doter des équipements et décors touristiques, et des agriculteurs au sein de la ferme pour garantir le suivi de la ferme biologique. Ils convient de dire que les employés permanents de Sawadi sont originaires de la palmeraie, et pour que cette composante soit écologique il faut quelques dispositions soient faites :

2-Mettre progressivement en place des dispositifs permettant d'utiliser l'énergie renouvelable tel que des chauffe-eau solaire.

3-Le tri des déchets a été instauré de vieux matériels sont réutilisés (électroménagers, pneus, etc.)

4-L'installation de panneaux solaires pour la cuisine et les sanitaires du personnel.

5- Pas de tracteur ni motoculteur, ce qui permet d'éviter les pollutions sonores, ainsi que les gaz d'échappement. Les hommes et les femmes en recherche d'emploi sont nombreux à Skoura, il est préférable d'employer plus des personnes.

6-Pas de 4*4, ni de pick-up pour les trajets quotidiens à Skoura, ce qui entrainerait une consommation importante de carburant et un risque de poussière sur la piste ou les Skouris circulent à pied, en vélo, ou à dos d'âne.

7-Pas de pesticide ni engrais pour les cultures. Les menus sont conçus en fonction des légumes et fruits du jardin, à la saison de récoltes, ce qui permet de proposer le soi, des légumes ramassés le jour même, riche en vitamines, muris sur place et aux goûts délicieux.

Pratiques biologiques :

• Le traitement des eaux usées :

Elles sont traitées en fosse septique réelle (pas de puits perdu marocain), avec épandage horizontal filtrant, pour ne pas polluer la nappe phréatique. Ce système de traitement aussi est aux normes européennes. Sawadi est l'un des rares domaines du Maroc, à atteindre un tel niveau de respect de l'écologie. En 2016 Sawadi a essayé une technique de filtration naturelle pour les eaux grises de la cuisine, ils ont mis en place un cercle bananier ; les bananiers ont la particularité de consommer et filtrer l'eau.

• La préservation de l'eau :

Au sein de Sawadi, l'eau est considérée comme une ressource rare, à préserver absolument. Bien que le domaine soit alimenté par deux puits généreux (l'eau est à 9m), l'irrigation des plantations anciennes (oliviers, palmiers, amandiers, etc.) est effectuée avec parcimonie et à des heures bien précises.



Une technique pour irriguer les légumes :

Un pot poreux enterré diffuse doucement l'eau qu'il contient. Cette technique est parait-il plus efficace le goutte à goutte

L'architecture et les équipements :

Tous les bâtiments du domaine de Sawadi sont conçus en respectant l'architecture berbère locale. Les maisons sont pisé (terre et paille) avec des fenêtres à embrasure étroite. Cette technique ancestrale permet de préserver à l'intérieur des pièces. La fraîcheur durant l'été et la chaleur en hiver. Les plafonds sont en poutres apparentes d'eucalyptus ou de peuplier, avec des caissons en roseaux tressés sur trois, quatre ou cinq niveaux.



Les activités de Sawadi

BALADES EN DROMADAIRE



Depuis Sawadi, il est facile de vous organiser une promenade en dromadaire. Plus original que les chevaux dans le sud Marocain ! Vous pouvez en profiter pour visiter une petite partie de la magnifique palmeraie.

COURS DE CUISINE MAROCAINE



L'initiation à la cuisine marocaine commence dans le jardin bio de Sawadi où vous irez cueillir les produits frais et de saison nécessaires à la préparation des plats. Ensuite, vous vous dirigerez à la cuisine pour découvrir les secrets des saveurs des plats marocains. Accompagné par les cuisinières, vous apprendrez pas à pas à préparer un plat traditionnel : tajines, couscous, pastillas, salades, soupes, pain...

Une fois le plat terminé, place à la dégustation !

Balades autour de sawadi, à pieds, à cheval, a dos d'ane a velo...



Sawadi est situé au cœur de la palmeraie, cette situation privilégiée facilite la découverte d'un environnement surprenant par la beauté de la végétation encore préservée et l'extrême hospitalité des habitants de cet oasis. Pas besoin de « moteurs » pour partir à la découverte, les balades se font selon le cas à pied, à vélos, à cheval, à dos d'âne ou de dromadaires.

L'ESPACE ARTISANAT : POTERIE, TISSAGE, BIJOUX...



L'espace artisanat est situé dans l'aire de jeux à côté de la kasbah des enfants. Pour se familiariser avec l'artisanat, Mohammed le potier viendra vous apprendre à malaxer et tourner la terre argileuse pour créer de magnifique pots, jarres, plats ou braseros.



Les femmes de l'association Tajanate sont volontaires pour montrer aux touristes les techniques de tissage et partager leur savoir-faire. Ainsi, elles accompagneront les touristes pour tisser de splendides tapis.

L'AIRE DE JEUX



Sur une vaste aire de jeux, de nombreux équipements et matériels sont mis à la disposition des amateurs de sports et activités de loisirs : ping-pong, volley-ball, pétanque, badminton, basket-ball.

LA PISCINE



La piscine est bien sûr le lieu plébiscité par tous. La piscine est au sel et sans chlore elle mesure 12,50m x 6,50m.

Les menus gastronomiques présentés au sein d'établissement Sawadi

Sawadi est spécialiste des menus végétariens, sans gluten, sans lactose, sans sucre... mais toujours délicieux

Tableau : MENUS GASTRONOMIQUE D'UNE SEMAINE DE RESERVATION

Menus gastronomique d'une semaine de réservation	
Amuse-gueules en début de chaque dîner	
Diner 1^{er} JOUR	
Entrée	
Salade composée avec les produits de la ferme	
Ou	
Potage de légumes froid ou chaud, différent chaque soir	
Plat principal	
Végétarien : légumes à la plancha, courgettes tomates riz aux épices	
Non végétarien : tajine poisson, riz aux épices	
Dessert	
Dessert au choix : pâtisseries, glaces, yaourt, salade fruits	
Diner 2^{ème} jour	Déjeuner 2^{ème} jour
Entrée	
Salade composée avec les produits de la ferme	Soupe froide
Ou	
Potage de légumes froid ou chaud, différent chaque soir	
Plat principal	
Végétarien : couscous légumes	Pastilla fromage
Non végétarien : couscous légumes et viande	Salade crudités
Dessert	
Dessert au choix : pâtisseries, glaces, yaourt, salade fruits	Fruit, salade de fruits
Diner 3^{ème} jour	Déjeuner 3^{ème} jour
Entrée	
Salade composée avec les produits de la ferme	Déjeuner sidi flah
Ou	
Potage de légumes froid ou chaud, différent chaque soir	
Plat principal	
Kefta végétarienne légumes du potager, spaghetti	Brochette poulet ou omelette
Kefta poisson, légumes du potager, salade verte	Riz aux petits légumes
Dessert	
Pâtisseries, glace, yaourt, salade fruits	Fruits
Pique-nique du 4^{ème} jour	
Pain bagnat sans oignon ; tomate, salade omelettes	
Dessert	
Banane	

Dîner 5 ^{ème} jour	
Entrée	
Salade composée avec les produits de la ferme	
Ou	
Potage de légumes froid ou chaud, différent chaque soir	
Plat principal	
Sardines aux amandes	
Gratin légume, semoule couscous	
Dessert	
Dessert au choix : pâtisseries, glace, yaourt, salade fruits	
Dîner 6 ^{ème} jour	
Entrée	
Salade composée avec les produits de la ferme	
Ou	Salade crudité
Potage de légumes froid ou chaud, différent chaque soir	
Plat principal	
Kefta végétarienne, légumes du potager, spaghetti	Pastilla légumes
Kefta viande, légumes du potager, salade verte	
Dessert	
Pâtisseries : glace, yaourt, salade fruits	Salade de fruits
Déjeuner 7 ^{ème} jour	
	Pique-nique
	Pain bagnat : sans oignon
	Tomate omelette salade verte
	Banane

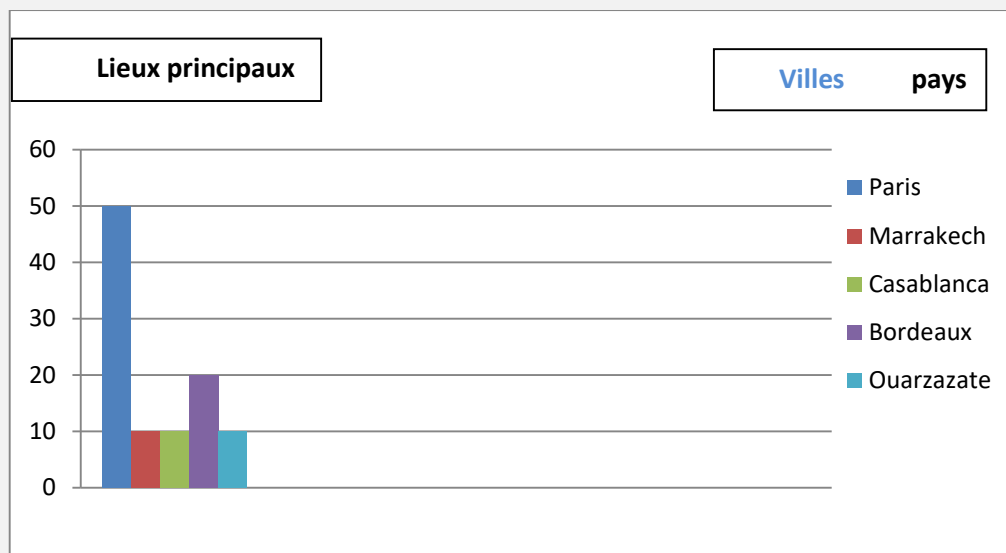


Les repas sont conçus avec les légumes et fruits de saison cueillis dans le potager verger, ou chaque année les agriculteurs de Sawadi essayent de nouvelles espèces de graines, chaque année de nouveaux arbres fruitiers enrichissent la terre. Les menus sont uniques vous ne les retrouverez nulle part ailleurs.

La connaissance de Sawadi par les effets de la toxicité des engrais et pesticides chimiques, dans son jardin fruits et légumes vous pouvez croquer dans une pomme cueillit sur l'arbre sans crainte.

Sawadi propose tout type de menus : végétarien, Végan, sans gluten, sans lactose...

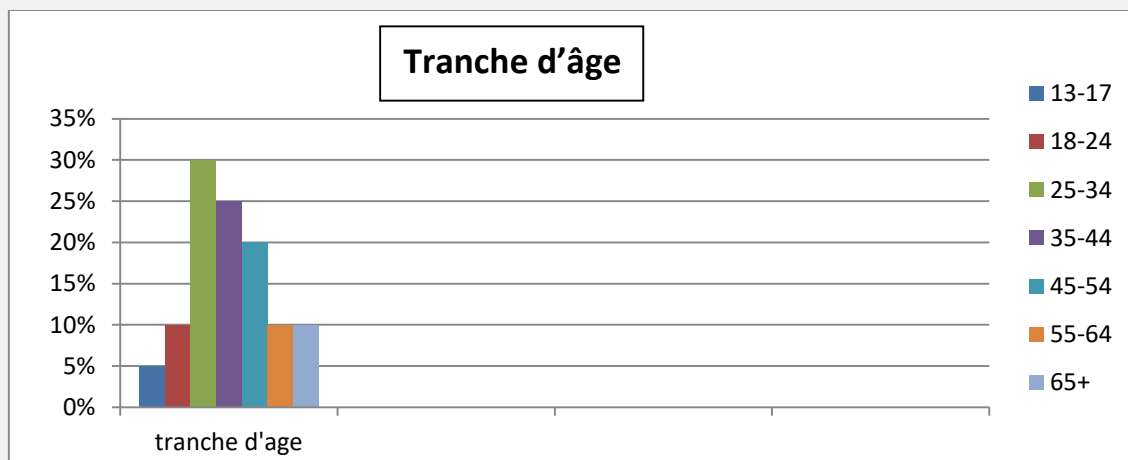
Figure n°5 : RECENSEMENT DES ARRIVEES CHEZ SAWADI



⇒ D'après le graphique ci-dessus, on remarque bien que 50% des arrivées chez Sawadi viennent de Paris, suivi par des arrivées qui viennent de Bordeaux par un taux de 20% et enfin 10% pour les arrivées des agences à départ Marrakech, Casablanca.

⇒ Ce qui montre que le lien de Sawadi avec les agences de voyage étrangères est très important au contraire à celui du Maroc.

Figure n° 6 : LES TOURISTES PAR TRANCHE D'ÂGE A SAWADI

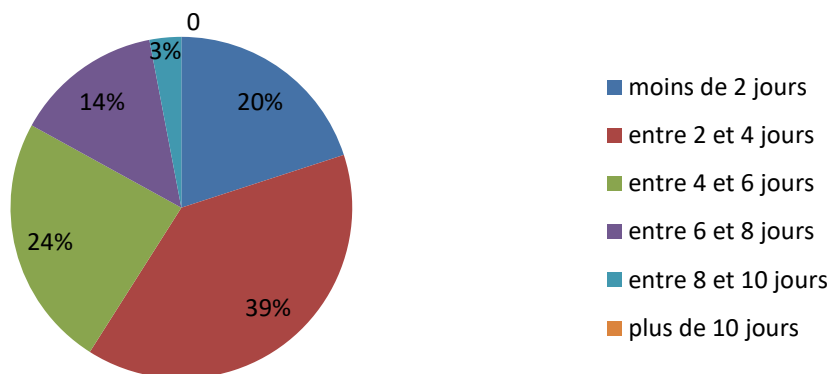


⇒ Au regard du graphique, nous constatons que 30% des touristes de Sawadi ont l'âge entre 25-34 et de 25% des touristes ont l'âge entre 35-44.

⇒ Ce qui reflète que les touristes attirés par les services de la ferme d'hôte Sawadi liés à l'écotourisme sont de la tranche d'âge des jeunes.

Figure n°7 : LA DUREE DE SEJOUR A SAWADI

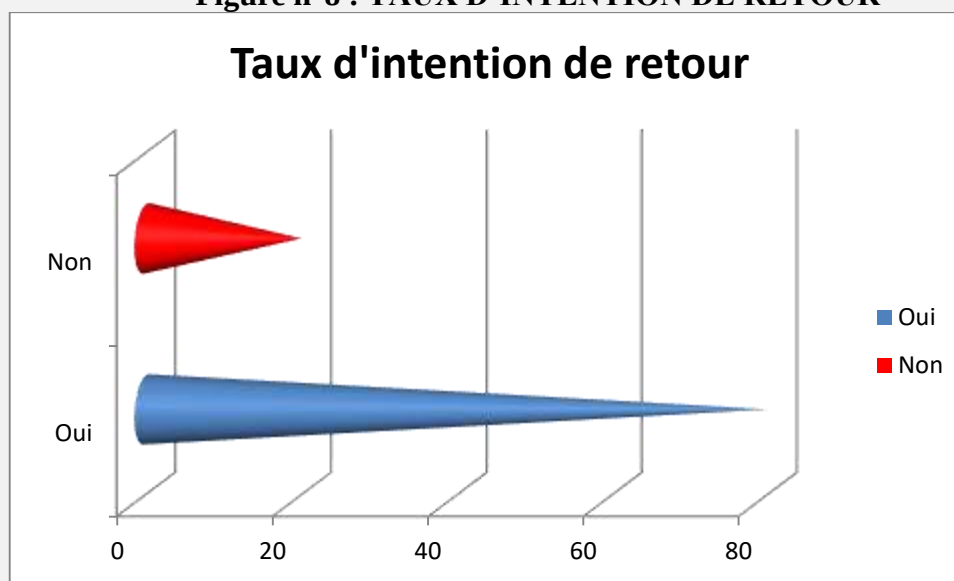
La durée de séjour à SAWADI



Source : SAID AGANDOU responsable à SAWADI

- ⇒ En observant ce graphique, on peut déduire que la plupart des touristes, soit 39%, préfèrent séjourner à SAWADI pendant une durée allant de 2 à 4 jours, tandis que 24% des touristes restent une durée de 4 à 6 jours, suivi par 20% des touristes qui ne séjournent que moins de 2 jours, ce qui représente 1/5 de l'ensemble des touristes, un taux qui demeure néanmoins très élevé en comparaison avec les touristes qui préfèrent rester plus longtemps, soit une durée entre 6 et 8 jours, représentant un taux qui ne dépasse pas 14%. Enfin, pour la très longue durée de séjour des touristes à SAWADI, qui s'étend de 8 à 10 jours, on remarque que le taux des touristes réservant cette durée ne dépasse pas 3%. Cela nous amène à poser quelques questions :
- ⇒ pourquoi les touristes ne dépassent pas les 10 jours à Sawadi ?
- ⇒ A quoi est dû ce manque flagrant des nuitées à Sawadi ?
- ⇒ Est-ce bien aux structures d'accueil, au service ou bien au caractère de la structure hôtelière comme point d'escale entre le nord et le sud ?

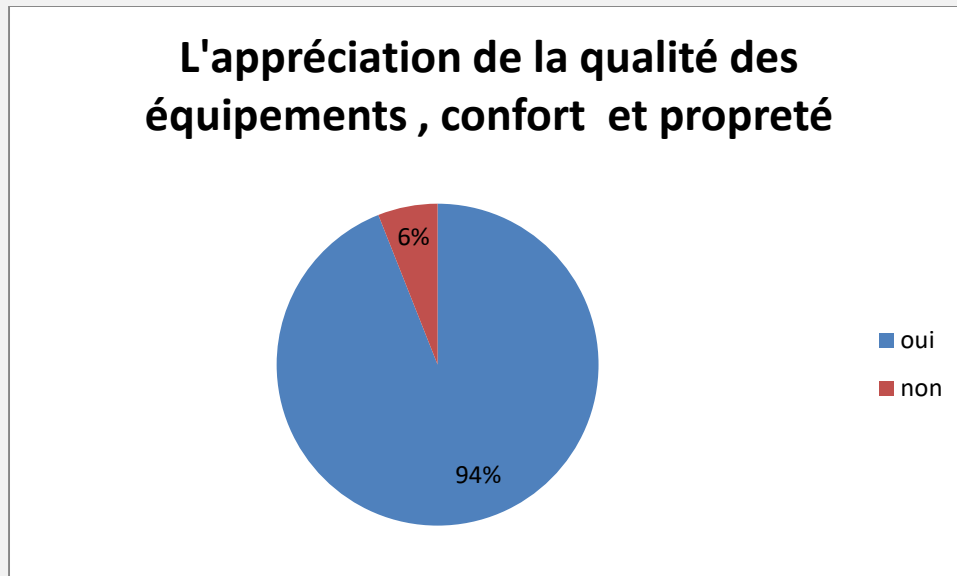
Figure n°8 : TAUX D'INTENTION DE RETOUR



Source : SAID AGANDOU RESPONSABLE A L'ETABLISSEMENT SAWADI

⇒ Au premier regard de ce graphique, on constate que le taux des touristes qui ont l'intention de retour à Sawadi est de 80%, tandis que 20% seulement n'ont pas cette envie. Ce qui reflète une grande satisfaction de la part des touristes.

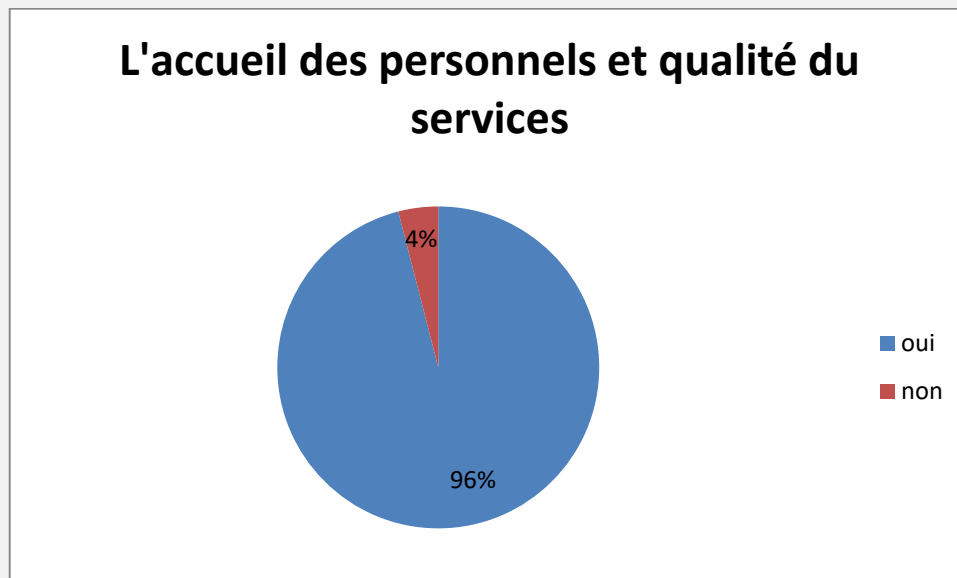
Figure n°9 : l'appréciation de la qualité des équipements, confort et propreté



Source : d'après booking et confirmé par quelques personnels

⇒ D'après ce graphique on constate que 94% des clients ont apprécié la qualité des équipements, confort et propreté de l'établissement, tandis que seulement 6% n'ont pas un avis positifs.

Figure n°10 : L'accueil des personnels et qualité de services



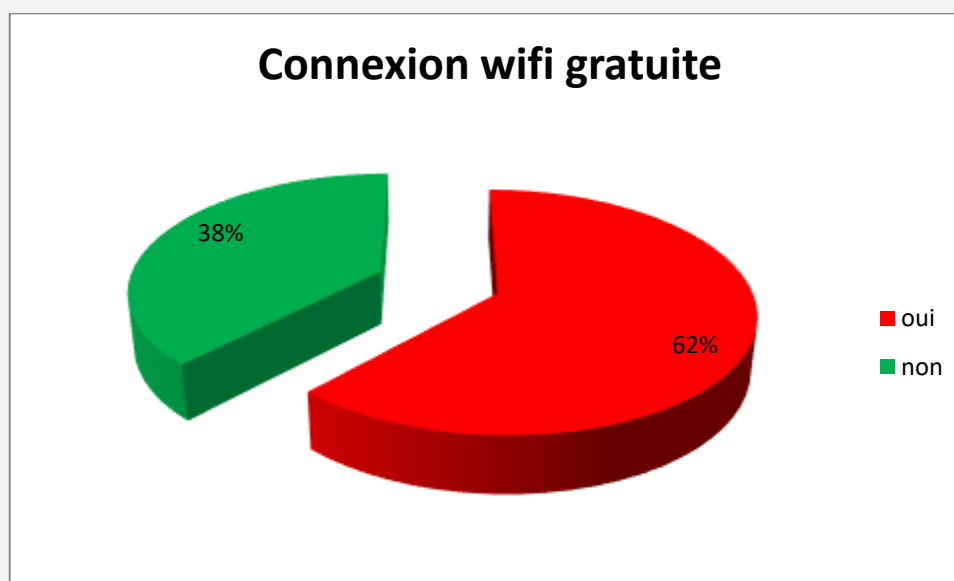
Source : d'après booking et confirmé par quelques personnels

⇒ On voit que 96% des clients de Sawadi ont bien aimé l'accueil du personnel et la meilleure qualité du service, au contraire que seulement 4% des autres clients n'ont pas apprécié l'accueil dans l'établissement.

Figure n°11 : Rapport Qualité / Prix

Source : d'après booking et confirmé par quelques personnels

⇒ Il est clair que le prix est abordable pour les clients comme le montre ce graphique où 89% ont exprimé que le prix est bien convenable par rapport à la qualité des services, sauf que seuls 11% ont exprimé une opinion contraire.

Figure n°12 : connexion wifi gratuite

Source : d'après booking et confirmé par quelques personnels

⇒ le wifi est un peu limité pour permettre un télétravail efficace, comme en témoigne clairement l'avis des 38% de clients qui n'étaient pas satisfaits, tandis que 62% des clients ont trouvé que la qualité du wifi est adéquate.

Etude des commentaires sur booking et confirmée par le personnel de Sawadi

Ce que les clients ont apprécié le plus à Sawadi, on peut le résumer dans les points suivants :

- Facilité à trouver ce petit paradis à partir de la route principale en traversant la palmeraie ;
 - L'accueil agréable et l'hospitalité de Catherine et Philippe et toute l'équipe de Sawadi ;
 - Le personnel est cultivé et sympa ; maîtrise bien les langues les plus répandus (Français, anglais, espagnol...) ;
 - L'échange culturel entre le personnel et les clients est très importants ;
 - Le décor typique très réussie et les chambres sont très spacieuses ;
 - Equipement des chambres est très propre est confortable avec vue panoramique ;
 - La vue de terrasse est sur la palmeraie et les montagnes aux alentours ;
 - La nourriture est incroyablement succulente et tout est bio, car l'endroit offre des produits frais cultivés spécialement sur la ferme d'hôte de Sawadi ;
 - La bronzette au bord de la piscine durant toutes les saisons ensoleillée et massage sur table chauffante est agréable (thalassothérapie) ;
 - Peu de pollution ;
- **La plupart des clients qui ont visité Sawadi ont envie d'y retourner avec plaisir.**

Le prix de séjour à Sawadi

RÉDUCTIONS LONG SÉJOUR.

2 et 3 nuits consécutives : 5%

4 nuits et plus : 10%

Prix garantis-les plus bas

CHAMBRES EN B&B

CHAMBRES LUXE			
	Basse Saison	Haute Saison*	
1p	61€	65€	
2p	72€	77€	

SUITES LUXE			
	Basse Saison	Haute Saison*	
1p	70€	76€	
2p	85€	91€	

SUITES PANORAMIQUES			
1p----2p	Basse Saison	Haute Saison*	
	100€	119€	
3P-----4p	134€	141€	

SUITES PANORAMIQUES

1p----2p

Basse Saison**Haute Saison***

5p

152€

159€

:

REPAS**DÉJEUNER**

À la carte

8 à 12€

DÎNER*(Préparation de repas végétariens, sans gluten, sans lactose, sans sucre si la demande est anticipée)*

Adulte

16€

Enfant
(3 à 12 ans)

11€

Dîner Enfant
(moins de 3 ans)

Offert

BIEN-ÊTRE**SPA***(Hammam, gommage au savon noir, massage au macérât de calendula, gommage au sel et fleurs de l'Atlas, enveloppement à l'argile, massage des pieds, massage et léger gommage du visage)*

5 soins au choix

69€

Chaque soin peut être pris séparément, hors forfait.

GARDE D'ENFANT : 4,5€/HEURE OU 19€ LA DEMI JOURNÉE**TRANSFERT****OUARZAZATE -> SAWADI**

Grand Taxi

- 1p-----4p

49€

MARRAKECH -> SAWADI

Grand Taxi

- 1p-----4p

149€

4x4 de Tourisme

- 1p-----6p

189€

MARRAKECH -> SKOURA

Bus

+1P

9€ / personne

CONCLUSION

Force est de constater que le tourisme rural peut constituer un levier principal au développement local, surtout qu'avec l'orientation des états vers la lutte contre le changement climatique et l'émergence de l'écotourisme.

Dans ce cadre, Sawadi s'avère une maison d'hôte qui a su comment faire valoriser l'écotourisme à Skoura surtout que cette dernière réjouit de plusieurs atouts, joyaux touristiques rarement rassembles ; tels que le traitement d'eau ; traitées en fosse septique réelle, avec épandage horizontal filtrant, pour ne pas polluer la nappe phréatique. Ce système de traitement est lui aussi aux normes européennes. Sawadi est l'un des rares des établissements touristiques du Maroc, à atteindre un tel niveau de respect de l'écologie.

En 2016, Sawadi a expérimenté une technique de filtration naturelle pour les eaux grises de sa cuisine. Ils ont mis en place un cercle de bananiers, qui ont la particularité de consommer et de filtrer l'eau. Cette approche s'inscrit dans la démarche écologique de Sawadi, qui repose sur plusieurs éléments clés.

L'architecture spéciale de type kasbah, la gastronomie locale, le professionnalisme du personnel touristique de la région, la situation de Sawadi entre jardin et champs, mêlant verdure à la vue montagnarde, ainsi que le savoir-faire écologique des cultivateurs de Skoura sont autant de composantes essentielles qui contribuent à enrichir l'expérience touristique de la région.

Cela explique peut-être pourquoi de nombreux touristes choisissent de revenir avec plaisir après avoir séjourné à Sawadi.

Tout cela n'empêche de citer quelques axes dont il faut travailler de plus en plus :

- ✓ L'attraction de la ferme d'hôte et améliorer le taux de rétention des touristes au sein de Sawadi,
- ✓ Côté animation et diversifié les activités programmées,
- ✓ S'ouvrir sur d'autres horizons concernant les lieux d'origine des visiteurs,
- ✓ S'ouvrir sur le tourisme local notamment avec cette pandémie de covid-19 ?
- ✓ Travailler un peu sur la publicité que ce soit dans la presse papier ou le digital,

Bibliographie

- Abdeljalil Didi (2013). A Ouarzazate, signature des conventions pour la valorisation touristique de trois kasbahs dans la région de Drân-Taafilalet. Almaouja.com (en ligne), <http://www.almaouja.com/sur-lavague/actualites-de-la-region/560-ouarzazate-signature-conventions-valorisation-touristique-kasbah>
- *Charte Marocaine du Tourisme Responsable* (PDF en ligne)
<http://www.globalsustainabletourism.com/upload/file/file/133.pdf>
- Dj. Jacques-Meunié, « *Architectures et Habitats du Dadès*, p.18 »
- le conseil provincial de tourisme à Ouarzazate : (C .P.T)
- Le CERKAS (Centre de Conservation et de Réhabilitation du Patrimoine Architectural Atlasique et Sub-Atlasique.)
- Roger Mimó, écrivain spécialisé dans l'architecture traditionnelle en terre crue des vallées présahariennes « *Fortalezas de barro en el sur de Marruecos*, 1996 »

- site web Sawadi (<https://www.sawadi.ma/>)
- http://cerkas.org/wp-content/uploads/2015/03/article_sard.pdf
 - (QUEL AVENIR POUR LES ARCHITECTURES DE TERRE AU MAROC ?)
- <http://www.rogermimo.com/fr.in38-Ben-Moro.htm> *Inventaire architectural du sud du Maroc > L'oasis de Skoura*

Le littoral de la région Souss Massa : Une transition vers une économie bleue

CHIKI ASSIA : Doctorante chercheuse en dynamique spatiale au Maroc ; Aménagement, Développement et Gouvernance. Laboratoire de Géomorphologie, Environnement et Société, faculté des lettres et sciences humaines, Marrakech. Professeur Encadrant : Mansoum Mohamed.

chikiassia@gmail.com

Résumé :

La transition vers une économie bleue durable dans la région de Souss Massa au Maroc est un impératif face aux menaces existentielles et environnementales résultant de l'utilisation non durable des océans et des littoraux. La stratégie marocaine comprend la gestion durable des écosystèmes aquatiques, la maximisation des avantages socio-économiques, la protection contre les menaces climatiques, la réalisation des objectifs de développement durable liés aux océans et les objectifs du Plan National du Littoral (PNL). Malgré les opportunités dans la pêche, le tourisme et les énergies renouvelables marines, des politiques spécifiques sont nécessaires. Ce travail aborde donc la question cruciale des pratiques nécessaires pour réussir la transition vers une économie bleue durable dans la région visant à concilier la préservation de l'environnement et le développement économique régional.

Mots clés : économie bleue – utilisation non durable - menaces climatiques – développement durable – pêche durable

ساحل جهة سوس ماسة: انتقال نحو اقتصاد أزرق

ملخص:

يعد الانتقال إلى اقتصاد أزرق مستدام في منطقة سوس ماسة بالمغرب أمراً ضرورياً في مواجهة التهديدات الوجودية والبيئية الناتجة عن الاستخدام غير المستدام للمحيطات والسواحل. وتشمل الاستراتيجية المغربية التدبير المستدام للنظم الإيكولوجية المائية، وتعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، والحماية من التهديدات المناخية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمحيطات وأهداف المخطط الوطني للساحل. وعلى الرغم من الفرص المتاحة في مجالات صيد الأسماك والسياحة والطاقة البحرية المتجددة، إلا أن هناك حاجة إلى سياسات محددة. ولذلك يتناول هذا العمل السؤال الحاسم المتمثل في الممارسات اللازمة للانتقال بنجاح إلى الاقتصاد الأزرق المستدام في المنطقة بهدف التوفيق بين الحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية المحلية..

الكلمات المفتاح : اقتصاد أزرق - الاستخدام غير المستدام - التهديدات المناخية - التنمية المستدامة - الصيد المستدام.

Introduction :

La problématique centrale abordée dans ce travail se concentre sur les pratiques nécessaires pour réussir la transition vers une économie bleue durable dans la région Souss Massa. Cette transition, axée sur la gestion responsable des écosystèmes aquatiques et côtiers, la protection contre les menaces climatiques et la réalisation des objectifs de développement durable liés aux océans, positionne l'économie bleue comme une réponse essentielle aux menaces et risques environnementaux découlant de l'exploitation non durable des littoraux et des océans. Les éléments clés de cette transition sont variés, allant de la planification stratégique aux investissements conformes à la durabilité, un renforcement des études d'impact environnemental et le respect du PNL. La sensibilisation de toutes les parties prenantes est jugée cruciale, tout comme l'établissement de comités de surveillance visant à assurer le respect de la loi n° 81-12 relative au littoral.

1- Vers une économie bleue durable : stratégies et opportunités à Souss Massa

L'économie bleue est définie comme un concept émergent qui nécessite une gestion plus responsable des océans et des ressources marines. Elle a émergé comme une réponse pratique aux menaces existentielles,¹ aux risques environnementaux et aux pénuries écologiques résultant de l'utilisation imprudente des océans et de l'exploitation non durable des ressources marines.

L'idée de l'économie bleue a émergé lors de la Conférence des Nations Unies sur le développement durable, Rio+20, en 2012. Initialement, la conférence se concentrait sur l'économie verte comme moyen de lutter contre la pauvreté et de promouvoir le développement durable. Cependant, les pays côtiers, inquiets de la pertinence de l'économie verte pour leurs besoins, ont introduit le concept d'économie bleue, plaçant les océans au cœur du développement durable.

La stratégie de l'économie bleue au Maroc² repose sur quatre objectifs fondamentaux : favoriser la gestion durable des écosystèmes aquatiques et de leurs ressources, optimiser les avantages socio-économiques issus du développement durable de ces environnements, protéger ces écosystèmes et leurs ressources contre les menaces climatiques et les catastrophes naturelles, et enfin, réaliser les objectifs de développement durable (ODD) liés à la préservation et à l'utilisation durable des océans et des ressources marines, tout en garantissant l'accès à l'eau

Souss Massa représente une région d'une importance économique et environnementale considérable. Cette région abrite une diversité d'écosystèmes marins riches en biodiversité, qui sont essentiels pour l'économie bleue, englobant des secteurs tels que la pêche durable, le tourisme côtier et le transport maritime. Cependant, le changement climatique constitue une menace majeure pour ces écosystèmes et les activités économiques qui en dépendent.

¹ Lee, K.; Noh, J.; Khim, J. The Blue Economy and the United Nations' sustainable development goals: Challenges and opportunities, April 1, 2020, publié sur le Journal : Environment International, Volume 137. UNCTAD, 2014. United Nations Conference on Trade and Development, The Ocean Economy : Opportunities and Challenges for Small Island Developing States.

² Cette vision est présentée dans le rapport du Conseil Économique, Social et Environnemental de 2018, intitulé "L'économie bleue : pilier d'un nouveau modèle de développement du Maroc," disponible sur www.cese.ma (consulté le 06/11/2023). Des informations complémentaires peuvent être trouvées dans l'article de Gaaadaoui, A. ; ElYadini, M. ; Chiat, K. ; Jdaini, T. ; El Hajjaji, S. (2021), "Preserving the Environment and Establishing Sustainable Development: An Overview on the Moroccan Model," Proceedings of the E3S Web of Conferences, EDP Sciences, Vol. 234, p. 65.

La région possède un littoral propice au développement de l'économie bleue, notamment dans les domaines de la pêche, du tourisme et des énergies renouvelables marines. Cependant, la concrétisation de ces opportunités requiert des politiques et réglementations appropriées visant à préserver les écosystèmes tout en favorisant le développement économique.

L'Initiative Ceinture Bleue,¹ axée sur des pratiques durables en pêche, met l'accent sur la collaboration et la protection des océans. Malgré des objectifs ambitieux, elle fait face à des défis tels que les changements climatiques, la pression économique et la gestion côtière complexe. Pour réussir, une approche proactive avec sensibilisation, gestion efficace des ressources et évaluation constante est essentielle.

La transition vers une économie bleue durable implique une planification stratégique, l'identification de secteurs prioritaires et la définition d'objectifs de développement durable. Les partenariats multi-acteurs, impliquant gouvernements, entreprises, communautés, ONG et chercheurs, sont cruciaux.

La gestion durable des ressources marines nécessite des politiques pour une pêche durable, la prévention de la surpêche et la protection des habitats marins. Des infrastructures modernes, comme les ports, sont nécessaires pour faciliter le commerce et le tourisme tout en minimisant les impacts environnementaux. Encourager l'innovation dans les énergies marines renouvelables, la biotechnologie marine et les technologies portuaires avancées stimule la croissance.

Former la main-d'œuvre locale, promouvoir un tourisme côtier responsable, impliquer activement les communautés, adhérer à des normes de durabilité, mettre en place des systèmes de surveillance environnementale, créer des aires marines protégées et attirer des investissements financiers conformes aux principes de durabilité sont des actions cruciales pour promouvoir une économie bleue durable.

2- Les enjeux de l'économie bleue à la région Souss Massa.

La pêche durable dans la région Souss Massa vise à préserver les ressources marines, impliquant la gestion responsable des activités de pêche avec des méthodes sélectives, la préservation des habitats côtiers, et l'engagement des communautés. L'Initiative Ceinture Bleue, présentée à la COP22, promeut la durabilité de la pêche en transformant les défis environnementaux en opportunités économiques. Elle encourage des pratiques durables, générant des avantages économiques et assurant la durabilité. L'objectif est de préserver un océan résilient, promouvoir une pêche durable et maintenir un écosystème en santé, incluant des mesures contre la surpêche, la protection des écosystèmes et la viabilité des populations de poissons.

¹ L'Initiative Ceinture Bleue est conceptualisée comme un instrument visant à promouvoir la durabilité de l'industrie de la pêche en réponse aux défis posés par le changement climatique et à l'évolution vers une économie bleue innovante. Son principal objectif consiste à compléter les stratégies nationales et régionales de pêche en incitant les acteurs du secteur à adopter des pratiques respectueuses de l'environnement et durables. Cette initiative vise également à transformer les problèmes environnementaux liés au changement climatique en opportunités économiques nouvelles, favorisant ainsi la création de valeur, la génération d'emplois et la durabilité globale. Pour de plus amples informations, veuillez consulter le "Cadre Stratégique de l'Initiative Ceinture Bleue 2023-2027" du Ministère de l'Agriculture, de la Pêche, du Développement Rural, des Eaux et Forêts, disponible sur le site www.agriculture.gov.ma (consulté le 08/11/2023).

Le tourisme côtier représente un secteur prometteur offrant d'importantes possibilités. Les plages, les activités nautiques et la biodiversité marine suscitent déjà l'intérêt des touristes. En orientant le développement vers un tourisme durable, axé sur la préservation environnementale, la région peut générer des emplois locaux tout en préservant ses ressources naturelles pour les générations futures. Cependant, pour exploiter pleinement ces opportunités, il est crucial de mettre en place des politiques et des réglementations appropriées assurant la protection des écosystèmes marins fragiles tout en favorisant la croissance économique.

Tableau : Infrastructure hôtelière par province et préfecture en 2019

Préfecture / Province	Unités	Chambres	Lits	Touristes	Nuitées
Agadir ida-outanae	151	16 932	40 183	1 202 550	6 048 411
Chtouka ait-baha	8	134	320	1125	1262
Inezgane ait-melloul	17	564	1111	13716	44380
Tiznit	13	422	869	7800	12843

Source : HCP, Monographie Générale Souss Massa, Octobre, 2021

Les données relatives aux hébergements touristiques dans la région Souss Massa montrent que la préfecture Agadir-Ida-Outanane, se démarque comme une destination touristique majeure avec une capacité d'accueil impressionnante de 151 unités, 16 932 chambres et 40 183 lits. Les chiffres du tourisme y sont également remarquables, avec 1 202 550 touristes et 6 048 411 nuitées, soulignant sa popularité. Ces chiffres reflètent la conséquence du riche patrimoine touristique qui définit la région, notamment grâce à ses plages, ses activités nautiques, ses sites historiques et ses stations balnéaires.

Les activités portuaires jouent un rôle central dans le développement de l'économie bleue du littoral de la région Souss Massa, englobant toutes les activités liées à la mer. En 2021, le port d'Agadir s'est démarqué en tant que leader parmi les cinq principaux ports en enregistrant une valeur de production de 3 741 millions de dirhams (MDH).¹ Ce classement atteste de l'importance économique de la pêche dans la région côtière et met en lumière la contribution significative du port d'Agadir à l'industrie nationale de la pêche.

Pour garantir une approche durable, plusieurs stratégies sont mises en œuvre, telles que la planification environnementale des ports, l'utilisation de technologies propres, la gestion des déchets et des pollutions, la surveillance environnementale continue, l'éducation et la sensibilisation, l'intégration des parties prenantes locales, l'encouragement à l'innovation et à la recherche, la gestion des risques climatiques, et l'assurance de la durabilité des opérations portuaires.

¹ Source ; La mer en chiffres, Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts, Département de la pêche maritime, 2021.

3- Impliquer les acteurs locaux et préserver les écosystèmes marins.

La réussite de la transition vers une économie bleue repose fondamentalement sur une perspective à long terme, en cherchant un équilibre judicieux entre le développement économique et la préservation de l'environnement, tout en impliquant activement les parties prenantes locales. Un aspect clé de cette approche consiste à intégrer pleinement la dimension bleue dès les premières étapes de la planification urbaine et des stratégies de développement. Cela implique de reconnaître la valeur des écosystèmes marins et côtiers dans la prise de décisions liées à l'aménagement du territoire.

Une étape cruciale pour assurer le succès de cette transition est de renforcer les études d'impact environnemental. Ces études fournissent une base solide pour évaluer les conséquences potentielles des projets sur l'écosystème marin et proposent des solutions pour minimiser les impacts négatifs. En élargissant et approfondissant ces études, on peut mieux anticiper et atténuer les effets néfastes sur l'environnement. D'autre part, le respect du PNL peut favoriser l'économie bleue, en encourageant la création d'activités économiques durables comme l'aquaculture et se doter d'un schéma régional de gestion intégrée du littoral.

Parallèlement, la sensibilisation de toutes les parties prenantes à l'importance de la préservation de l'environnement constitue un pilier essentiel de cette approche réussie. Cela englobe non seulement les décideurs et les entreprises, mais également les membres des communautés locales, les chercheurs, les organisations de la société civile, et d'autres acteurs impliqués. En comprenant collectivement l'importance cruciale de maintenir l'équilibre écologique, ces parties prenantes peuvent collaborer de manière plus efficace pour mettre en œuvre des pratiques et des politiques soutenables, contribuant ainsi à une économie bleue prospère et durable.

En outre, il est essentiel d'établir des comités de surveillance et de vérification afin d'assurer le respect de la loi 81-12 relative au littoral, notamment l'article 15 qui interdit toute construction dans une zone de 100 mètres à partir du rivage. Ceci est crucial pour prévenir les comportements préjudiciables, et se doter du schéma régional de gestion intégrée du littoral (SRGIL) visant à mettre en place une planification coordonnée et intégrée des activités et des ressources dans les zones côtières de la région.

Conclusion :

La transition vers une économie bleue durable dans la région Souss Massa nécessite une approche holistique. Cette transition implique une planification stratégique, des partenariats multi-acteurs, des politiques spécifiques pour une pêche durable et la protection des habitats marins. Des actions telles que la promotion du tourisme côtier responsable, la formation locale, l'adoption de normes de durabilité, l'attraction d'investissements durables et l'amélioration de la gestion de l'aire marine protégée sont essentielles. La sensibilisation de toutes les parties prenantes est cruciale, tout comme l'établissement de comités de surveillance pour garantir le respect de la loi 81-12 relative au littoral, le respect du PNL, le renforcement des études d'impact environnemental pour anticiper et atténuer les effets néfastes sur l'environnement et se doter du schéma régional de gestion intégrée du littoral SRGIL.

Bibliographie :

- Guaadaoui, A. ; Elyadini, M. ; Chiat, K. ; Jdaini, T. ; El Hajjaji, S. (2021), "Preserving the Environment and Establishing Sustainable Development: An Overview on the

Moroccan Model," Proceedings of the E3S Web of Conferences, EDP Sciences, Vol. 234.

- Lee, K.; Noh, J.; Khim, J. The Blue Economy and the United Nations' sustainable development goals: Challenges and opportunities, April 1, 2020, publié sur le Journal : Environment International, Volume 137. UNCTAD, 2014. United Nations Conference on Trade and Development, The Ocean Economy : Opportunities and Challenges for Small Island Developing States.
- Ministère de l'Agriculture, de la Pêche, du Développement Rural, des Eaux et Forêts ; Département des Pêches, Cadre Stratégique de l'Initiative Ceinture Bleue 2023-2027, 2023.
- Ministère de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire, secrétariat général, direction de l'aménagement du territoire, Atlas Cartographique Relatif à la Stratégie nationale de gestion intégrée du littoral, 2021

Webographie ;

- www.hcp.ma/ : Site officiel du Haut-Commissariat du Plan.
- www.cese.ma : Site officiel du Conseil Economique, Social et Environnemental, Royaume du Maroc.
- www.agriculture.gov.ma : Site officiel du Ministère de l'Agriculture, de la Pêche, du Développement Rural, des Eaux et Forêts

L'évolution de la politique de la planification au Maroc et l'impératif du développement territorial

Hajar LAHSINI doctorante en droit public, laboratoire des études politiques et gouvernance territoriale ; Université Hassan II , Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia

Résumé

Le Maroc avait subi une vague de mutations profondes à tous les niveaux, quand à la planification, notre pays n'a pas manqué de s'en intéresser grandement avant qu'il atteigne ce qu'il a aujourd'hui, lorsqu'on interpelle la planification, nous parlons rigoureusement d'un long processus, plein de tâtonnements et de difficultés, dans les différentes périodes marquantes pour le pays; la période coloniale et post coloniale ; le sujet de la planification avait pris plusieurs facettes, elle a été différemment conçue, le colonisateur avait adopté une planification qui sert parfaitement ses intérêts, à la période postcoloniale le Maroc était ivre, son chemin vers le développement était perdu, il se trouvait en noyade allusivement causé par le mouvement colonial. Passant par ce panel d'obstacles, la planification marque aujourd'hui un bond qualitatif spécialement avec les avancées institutionnelles en matière de l'élargissement des compétences des collectivités territoriales à la lumière de la constitution 2011 et dans le cadre de la régionalisation avancée.

Mots-clés : Planification, planification stratégique, plan, Maroc, développement territorial, protectorat.

تطور سياسة التخطيط بالمغرب وحتمية التنمية الترابية

ملخص

خضع المغرب لموجة من التغيرات في شتى القطاعات بما في ذلك تخطيط ترابه، وبذلك فإن تبنيه لسياسة تخطيطية لم يكن بالأمر الهين، فهاته الأخيرة تمحورت وفق سلسلة من المحاولات وتخطت مجمل الصعاب في مختلف التواريخ المهمة للبلاد، كالفترة الاستعمارية وما بعد الاستقلال

تعددت تجليات سياسة التخطيط، ففي فترة الاستعمار لعبت سياسة التخطيط الترابي دورا محوريا في استنزاف ثروات البلاد، فظلت هاته السياسة وسيلة لاستغلال خيرات وخدمة المصالح السياسية والاقتصادية للبلد المستعمر، بينما تميزت فترة ما بعد الاستعمار الفرنسي بنوع من الركود في مجال التخطيط وذلك نتيجة تركة فترة الحماية.

لكن خلال السنوات الأخيرة تبنى المغرب مجموعة من الإصلاحات السياسية على ضوء دستور 2011 وورش الجهوية المتقدمة المتمثل على وجه الخصوص بتوسيع صلاحيات الجماعات الترابية، كل ذلك كان له أثر إيجابي على مؤشرات التنمية بالمغرب

الكلمات المفتاحية: التخطيط، الجهوية، التنمية، المغرب

Introduction

La planification est une notion qui n'a cessé d'évoluer au cours des décennies écoulées, sous l'influence de différents paradigmes. Elle a également varié en fonction de l'organisation ou de l'entreprise où elle est appliquée¹. De ce fait, la planification trouve ces premiers jalons au début du vingtième siècle dans les travaux de l'auteur HENRI FAYOL en (1916)², calqué au niveau du territoire pour parler d'une stratégie adoptée au niveau du territoire.

La planification territoriale est la mise en œuvre d'arbitrages ou de compromis subtils entre intérêts particuliers et intérêt général ? Elle devrait pourtant bien, comme le rappelle P. Merlin 1, être « *l'action visant à fixer, pour un territoire donné, les objectifs de développement et de localisation harmonieuse [ou rationnelle ?] – des hommes et de leurs activités, des équipements et des moyens de communication. Elle doit toujours prendre en compte les données et les contraintes naturelles, économiques et humaines et tenir compte des objectifs fixés par les responsables élus de la population, qui, en dernier ressort, auront aussi à approuver les plans établis.* »³

Récemment la planification préside plusieurs domaines et secteurs, ce n'est plus une démarche adoptée en secteur économique pour assurer sa bonne marche, elle s'est devenue une approche appliquée territorialement, c'est le pont que traverse les institutions afin de parvenir à une bonne gestion d'espace, et pouvoir atteindre des objectifs tracés à court, à moyen et à long terme, afin d'accrocher l'objectif ultime du développement territorial, à ce niveau la problématique qui pourrait s'émerger est la suivante : Dans quelle mesure la planification avec toutes ces manifestations pourraient servir le développement territorial ?

I. La trajectoire de la planification au Maroc

Au Maroc la planification prenait plusieurs facettes au fil du temps, sous le protectorat, le système planificateur qui était instauré par le colonisateur, servait en premier lieu une planification qui réside dans des régions de commandement militaire, de contrôle civil, de répressions de révoltes visant la soumission de la population et enfin de drainage à outrance des richesses du pays ⁴

Les premiers jalons de la planification territoriale au Maroc ont dévié de leurs objectifs sous l'influence des fins colonialistes spécifiques qui faisaient du Maroc une seule région à dominer, à exploiter et à piller ⁵

Sous la première décennie de l'indépendance, les manifestations à une vraie planification territoriale commençait à s'affirmer progressivement, la volonté étatique s'est reflétée en délivrance des plans, les préoccupations du gouvernement marocain qui se situe au sommet est de remettre en mouvement une économie fragilisée et stagnée pour longtemps avec le protectorat,

¹ T, INOMATA, « la planification stratégique dans les organismes du système des Nations Unies », rapport publié par le Cors commun d'inspection, Nations Unies, Genève 2012, P, 4.

² HENRI FAYOL est un grand théoricien qui a marqué le champ de la gestion administrative et le management par une panoplie de travaux dont nous citerons « L'Administration industrielle et générale », l'ouvrage de référence qui va le rendre célèbre et rencontre une audience immédiate auprès de nombreux industriels et hommes politiques

³ MERLIN P., CHOAY F., Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, Quadrige, 2005.

⁴ A.HAMDAOUI « la régionalisation au Maroc », thèse de doctorat en droit constitutionnel, 1998

⁵ M. ZRIOULI « La région économique au Maroc quel avenir ? éd. OKAD

de ce fait, le Maroc se trouve en défi majeur, il doit mettre en œuvre tous les moyens qui lui permettent d'affermir son indépendance économique et de promouvoir son développement à partir de ses forces internes.¹

Les plans que le Maroc a adoptés sont nombreux, il s'agit des tâtonnements veillant à promouvoir le développement surtout économique à l'époque, ces plans penser ouvrir la voie à une véritable indépendance économique, ils étaient mises en place afin de remédier les dégâts délaissés par la colonisation.

Les différents plans se présentent comme suit :

a) Plan 1960-64, analyse générale de la situation, constats et limites

Les pouvoirs public ont manifesté leur volonté d'instaurer une économie de territoire adopté durant la colonisation et faire fleurir une économie nationale, qui fait référence à la fois d'une planification régionale capable de contribuer à une meilleur utilisation de l'ensemble de territoire marocain. Ys et de réduire la dépendance économique du pays, pour y arriver la création d'organismes qui interviennent indirectement dans le développement régional à savoir la caisse de dépôt et de gestion (CDG) et la banque nationale pour le développement économique (BNDE) en 1959 ; le fonds national des irrigations en septembre 1960 et l'office national de modernisation rurale en 1962.²

L'objectif ultime plaidé par le présent plan, mettait l'accent sur l'impérieuse nécessité de développer le territoire.

Beaucoup d'ambitions face à une réalité difficile, une expression qui résume le résultat de la réforme proposé par les autorités publiques. Dans le sillage de la mise en pratique de ce plan, une panoplie d'institutions a été créée à savoir :

- La commission centrale de planification régionale,
- Les commissions provinciales de développement régional
- Les sociétés d'étude et de développement régional et du fonds d'Equipement communal.³

Le dit plan est qualifié de plan intermédiaire, cet outil de planification souhaitait mettre en pratique les recommandations de la banque mondiale. Il se caractérise par la réduction considérable des dépenses d'investissements sociaux d'éducation, d'habitat de santé ...qualifiées de dépenses improductives.

b) Sous le PLAN 1965-67

Ce plan triennal avait été mis en place toujours à la conquête d'un territoire équilibré et développé et c'est avec ce plan que la régionalisation avait acquis son statut, et qu'il souhaitait mettre l'accent sur la nécessité de traduire *spatialement* les options fondamentales du plan à savoir le tourisme et l'agriculture d'exportation. Il était bien souligné au niveau de ce plan que « la régionalisation est un espoir pour l'avenir »⁴

¹ Journal de presse, Le monde diplomatique «Le plan quinquennal ouvre la voie à la véritable indépendance économique » , juin 1962

² A. Hamdaoui ; la régionalisation au Maroc « TOME I ; thèse doctorale » page 100.

³ A. Hamdaoui ; La régionalisation au Maroc « TOME I ; thèse doctorale » ; page 100

⁴ A. Hamdaoui ; La régionalisation au Maroc « TOME I ; thèse doctorale » ; page 101

Cependant l'approche sectorielle des problèmes de l'économie marocaine a inhibé ces espoirs, puisque le fameux plan renvoie l'atténuation des déséquilibres géographique à l'expansion économique, et juge que faire disparaître des équilibres qui persistent depuis toujours est impossible.

D'après les critiques menées au niveau de ce plan, dont nous constatons qu'il était déplorable le fait qu'il abandonne l'idée du développement régional intégré, puisqu'au niveau de ce plan tout l'intérêt a été focalisé sur l'agriculture, au tourisme, à l'éducation nationale, ce plan fut marqué par l'austérité financière et par la faiblesse des réalisations effectives en matière régionale. Le plan avait cependant confirmé son apport au niveau de l'irrigation et des grands équipements hydrauliques où une certaine continuité fut maintenue.

Les résultats atteints ont été éclipsés puisque la position du pays ne lui a pas permis d'affronter des problèmes de grande envergure, d'un part, mais le problème le plus accablant était dû surtout au manque de cadres compétents et capable de faire des études et des programmes d'actions d'autre part. En effet, une politique de régionalisation devait être accompagnée en pair avec une formation des cadres régionaux et une décongestion des services centraux pour donner aux différentes régions les mêmes chances de développement.¹

c) *Sous le PLAN 1968-72*

Ce plan a une durée de cinq ans, les auteurs voyaient ce plan comme un début de prise de conscience de l'idée de la région, de régionalisation, de développement territorial et de l'aménagement du territoire, ce plan avait reconnu la discordance entre les ambitions tracées par les plans précédents et les actions actées pour y aboutir, comme le souligne Michel Rousset ; « les projets n'ont que peu de complémentarité, ils correspondent mal aux vocations régionales et ils ne sont pas accompagnés par des actions qui leur permettraient de donner leur pleine rentabilité.²

Il était bien mis en évidence qu'avec ce plan, il y avait une forte volonté de d'obtenir un début de spatialisation du plan, sauf qu'il demeure que cette tentative laisse apparaître certaines insuffisances, notamment l'ancienneté des données recueillies et leurs origines hétérogènes.

Pour les auteurs de ce plan, il ne s'agit pas d'une planification régionale, mais d'une régionalisation du plan avec un double objectif à savoir:

- Assurer la participation la plus large possible de la population au développement du pays
- Aboutir à une approche plus serrée des possibilités³

La démarche qui a été suivie dans ce plan c'est de commencer par la connaissance complète des faits économiques et sociaux et a réunion d'informations nouvelles que par l'exploitation des données existant, raison pour laquelle les auteurs du quinquennat 1968-1972 ont insisté sur la nécessité de mettre en place une infrastructure statistique régionale, avec une focalisation sur 3 types d'intervention traduite par :

- Projets d'intérêt national

¹ A. Hamdaoui ; La régionalisation au Maroc « TOME I ; thèse doctorale » ; page 102

² Michel ROUSSET, « l'Aménagement du Territoire et la Régionalisation au Maroc » ; Page 58

³ A. Hamdaoui ; La régionalisation au Maroc « TOME I ; thèse doctorale » ; page 107

- Projets provinciaux.
- Projets locaux

d) Le Plan quinquennal 1968-1972, des prémices de la régionalisation

Pendant ce quinquennat, il y avait une prise en conscience très importante qui n'était pas à négliger, puisque tout l'intérêt était focalisé sur les régions d'où vient l'émergence et l'importance de la régionalisation, aussi bien le découpage des 7 régions économiques, il était bien mis en éclaircissement le vœux attendu par l'aménagement du territoire « c'est d'habiller les différentes activités économiques et sociale d'une dimension territoriales, pour assurer l'équité recherché par tous les acteurs .. »

e) Les régions économique en vertu du plan 1973-77

- **ardeur d'application de la loi organisant la région**

Le PQ 1973-1977 : le 1er plan qui a succédé au Dahir édifiant la région économique en 1971.

Dans l'objectif de retracer le cadre et les institutions chargées du développement régional, que le plan quinquennal s'est adopté ; il va circonscrire les objectifs et les données chiffrées pour chacune des sept régions¹

Hantée par l'idée d'instaurer le développement régional, le vœu primordial de ce plan quinquennal est d'assigner à la régionalisation plusieurs objectifs dont on peut citer parmi les suivants ;

- Favoriser le développement économique général par une localisation judicieuse des activités et des hommes
- Contribuer au développement social par une réduction des disparités régionales.

Ce quinquennat vise en outre de promouvoir le développement de toutes les régions du pays, en admettant qu'aucune entre elle, a pu atteindre le développement escompté². Il invite également la promotion des sociétés privées d'investissement en vue d'engager les initiatives privées dans le développement économiques des régions.

Nous sentons bien la volonté de changement qui a marqué ce plan, soit au niveau des attendus du plan qu'au niveau de l'implication des acteurs et son invitation aux différentes collectivités territoriale d'y participer dans son mise en œuvre aussi bien son financement, il donnait naissance à plusieurs institutions dont la préoccupation majeure est d'aménager le territoire notamment la commission interministérielle permanente pour l'application des schémas d'armature rurale (SAR), aussi bien la création de l'institut national d'aménagement et d'urbanisme à Rabat (il était prévu à Marrakech selon le plan de 1973-1977).

Entre les divers plans quinquennaux, ce plan régional a pu se démarquer, par les réalisations et les changements qu'il a pu apporter, la création de nombreuses sociétés de développement dans divers provinces et régions, des sociétés d'investissement régionales telle

¹ A. Hamdaoui ; La régionalisation au Maroc « TOME I ; thèse doctorale » ; page 150

² Plan quinquennal 1973-1977 volume I chapitre IX, Page 60 Direction du plan et du développement régional

que la société régional d'investissement de Meknès, aussi bien des établissements régionaux d'aménagement et de construction, sans oublier le fond spécial de développement régional¹

Par le biais de ce plan, une avancée a été bien soulevée en matière de décentralisation et de déconcentration, l'évolution capitale en matière de décentralisation était traduite par la promulgation du dahir de 1976 relative à l'organisation communale².

f) Le PLAN 1978-80, un moment crucial de transition

le plan triennal constitue dans sa conception, son esprit et son contenu comme un plan de transition et de réflexion, il est utile de noter que ce plan a été conçu au départ comme étant un plan quinquennal couvrant la période 1978-1982, partant du souci des disparités qui ne cessait de s'aggraver à l'époque, ce plan adopte le vœu de diminuer ses les déséquilibres qui se sont aggravées au fil du temps, ce plan triennal –placé dans une conjoncture très difficile -avait été pour objectif d'assurer le développement régional qui a été plaider au niveau du précédent plan quinquennal, ils partagent alors les mêmes objectifs qui se résument comme suit :³

- La mise en œuvre d'une politique d'aménagement du territoire et de la promotion des pôles de développement ;
- La concrétisation de l'option sociale au niveau de toutes les régions
- Le renforcement du processus de décentralisation et de déconcentration en vue d'accroître la participation de la population à l'effort du développement⁴

Au niveau de ce plan, on sent la reconnaissance claire du lien étroit qui persiste entre l'aménagement du territoire et le développement régional, suite à la première lecture faite par les auteurs du plan triennal, il apparaît du pays facile à observer sur la carte géographique des concentrations des activités économique agricoles et même des fortes densités dans des axes bien déterminées, dont notamment l'axe atlantique Casablanca-Kenitra prend la part belle de cette concentration et démographique quant aux activités économiques, chose qui heurte clairement la bonne marche du processus de développement régional, en accentuant les disparités entre les régions, par cette concentration, on était en train d'enrichir les axes déjà riches et d'appauvrir de plus en plus des axes et des régions pauvres.

Face à cette grande complexité, le plan triennal va reprendre les grandes lignes de la politique du développement régional arrêtées par le plan antécédent à savoir :

- Promouvoir le développement économique et social par une localisation judicieuse des projets.
- Contribuer au développement économique et social par une réduction des disparités entre les régions
- Protéger et accroître les richesses nationales ainsi que la qualité de l'environnement
- Associer la population à l'effort de développement page

¹ Voir loi rectificative de la loi de finances au titre de l'année 1973

² Voir BO N°3335 bis du 1^{er} octobre 1976 page 1051

³ Voir projet de plan triennal 1978-1982

⁴ A. Hamdaoui ; La régionalisation au Maroc « TOME I ; thèse doctorale » ; page 164

Par le biais de polarisation, l'attendu s'est concentré sur la réduction des disparités et décongestionner l'axe triangulaire Casablanca-Kénitra-Fès. C'est pourquoi nous pourrions prétendre que le principal fondement de la politique du développement régional et d'aménagement du territoire préconisé par ce triennal ; s'entoure autour cette promotion des pôles, nonobstant cette grande volonté, la réalité se trouve heurté à une série de contraintes (géographiques, démographiques, ethniques, infrastructures, ressources etc...) c'est globalement qu'il faut le juger, ce qui laisse naturellement subsister des anomalies sur lesquelles il n'est pas toujours possible de revenir.¹

Les ambitions ont été nombreuses au niveau de ce plan, ainsi qu'on ne peut pas nier les sauts significatifs qu'il a pu faire, au niveau de ce plan la volonté de traduire les grandes orientations et perspectives de développement en action sur terrain, était creusé dans cet époque, nous avons eu plusieurs études sur les différentes échelles du territoire nationale, l'établissement de plusieurs schémas aidant au développement, notamment : le Schéma directeur d'armature urbain ; le Schéma directeur d'armature rural ...

Par la même occasion, les auteurs du plan ont fait allusion au fameux document d'aménagement Schéma national d'aménagement du territoire SNAT, en tenant compte de la nécessité de doter le pays d'un outil d'aménagement du territoire.

g) Sous le PLAN 1980-85, vœux économique et social de grande ampleur

En marchant les mêmes pas du plan précédent, ce quinquennat prévoyait d'atteindre les objectifs tracés lors du triennal antécédent, y compris, la mise en œuvre de la politique volontariste et cohérente d'aménagement du territoire et la création de nouveaux pôles de développement, ainsi que la réduction des disparités régionales.

En moyennant les différents outils de l'aménagement physique d territoire, notamment la panoplie des plans visant l'aménagement du territoire, ce quinquennat opte de mettre en œuvre la politique d'aménagement du territoire et de protection de l'environnement

L'accent avait été mis principalement sur le Schéma national d'aménagement du territoire, ainsi que les autres plans et schémas de développement et d'aménagement régionaux visant l'organisation du ressort territorial national, la clé de voûte caractérisant ce quinquennat réside sur sa grande ambition de mettre en exergue les objectifs escomptés lors de l'établissement des plans divers qui ont vu le jour précédemment et qui sont restés que des vœux inexaucées vue les contraintes de différents ordres ; politique socioéconomique et surtout financières.

Face à la grande complexité des conditions économiques, les résultats enregistrés furent très modestes, comparativement aux objectifs tracés, en addition de la sécheresse qu'avait connue le pays à l'époque qui a dévié son ambition de développement, compte tenue de l'inadéquation répartition budgétaire qui n'a fait qu'appauvrir les régions pauvre et enrichir les régions disposant assez de ressources.

Malgré les handicaps majeurs qui ont heurté la bonne marche de ce plan, il a veillé à assurer des réalisations dans le domaine de la protection de l'environnement dont on peut citer ;

¹ Zaïm (F.) « Régionalisation et démultiplication des provinces : quels liens ? » Lamalif, n° 157, juillet-Août 1984, p. 27-27

- ⇒ L'achèvement des études relatives à la situation de l'environnement dans certaines villes anciennes.
- ⇒ La réalisation des études et des plans d'aménagement sur plus de 400 ha d'espaces verts au profit de plusieurs villes et centres urbains
- ⇒ L'élaboration du projet de loi-cadre pour la protection de l'environnement..
- ⇒ Le saut significatif qu'a pu marquer ce quinquennat réside ainsi dans sa grande ambition, il a pour mérite d'avoir mis l'accent, pour la première fois, sur la nécessité du partage des compétences entre l'Etat et les collectivités locales.¹

h) Sous le Plan d'orientation pour le développement économique et social 1988-1992

Une nouvelle aventure faite par les pouvoirs publics, cette fois-ci avec une facette différente de planification, jugée nationalement, comme souple et novatrice, basée sur la programmation pluriannuelle des équipements communaux et sur les programmes prioritaires régionaux intégrés, au niveau régional.

Le discours historique royal prononcé à Fès le 24 Octobre 1984, constitue un tournant décisif dans la refonte du statut de la région, exprimant la nécessité de changer l'œil voyant le développement et en traçant une nouvelle piste d'action comme l'avait mentionné le feu Majesté Hassan II chef suprême d'Etat, d'après ses orientations, la région doit avoir une certaine autonomie afin qu'elle puisse agir efficacement en matière de développement, et ce, en dotant au différents structures régionales des compétences législatives, financières et administratives pour qu'elles soient capable d'osciller entre les potentialités et les défaillances attaquant leurs ressort territorial.

Appelé plan d'itinéraire ou d'orientation, vu son objectif ultime écartant l'idée de planification et préférant tracer au gouvernement l'itinéraire de ce que devra être son action économique durant les années à venir (voir discours royal)

Ostensiblement la philosophie du plan sert à assurer le développement escompté territorialement mais en effet, ce n'est qu'une action pour leurrer les acteurs publics avec des fausses promesses de progrès au sens pluriels dans les années à venir, c'est pourquoi le souverain avait insisté sur la possibilité de perdre les clés de route malgré l'immense minutie du plan national puisqu'il restera dans tous les cas faillible vu que ses créateurs sont des humains, et qu'il pourrait nous placé dans l'impasse ou bien évidemment dans « la position de non-retour », contrairement au planification régionale qui est considéré comme étant “ le crédo du quotidien et de l'avenir”.

Dans une optique éco systémique et téléologique, la région a été présenté - très généralement comme écosystème humain, constitué d'une population et d'un territoire substrat exploité, régénéré, transformé, construit : organisé, de manière à assurer la satisfaction des besoins de la population. 2

¹ M.ZRIOUILI : LA REGION ECONOMIQUE AU MAROC : QUEL AVENIR ? Page 52.

² B.PLANQUE : « INNOVATION ET DEVELOPEMENT REGIONAL » ; ED.ECONOMICA, 1983 p : 19

Cette satisfaction suppose alors une organisation économique (explicable économiquement)¹, d'où vient la nécessité de d'instaurer des liens entre le plan adopté et le budget d'Etat, "ceci permettrait de faire du plan un cadre d'éclairage et de définition des choix budgétaires et du budget de l'Etat, un moyen privilégié pour réaliser les objectifs du plan".²

En vue de concrétiser la nouvelle vision de planification, basée sur la programmation pluriannuelle ; et appelant les communes à adopter des projets structurants aidant les régions de s'inscrire implicitement dans le chemin de développement, et ce, au niveau des divers secteurs ; agriculture, industrie, artisanat...) sur la base d'un système contractuel, un ensemble de mesure vont escorter la réalisation du plan itinéraire, notamment :

- ✚ Mettre en place des structures d'études et d'exécution des programmes prioritaires régionaux et intégrés au niveau de chaque région économique.
- ✚ Instaurer des formules appropriées en matière de suivi et d'exécution de ces programmes
- ✚ Encourager la création des petites et moyennes entreprises, et création des conseils régionaux ...

Cette approche est venue pour apporter des réponses aux différents objectifs du plan qui s'articulent autour de quatre grandes préoccupations pour l'atteinte du développement régional escompté :

- La réduction des déséquilibres régionaux et de développement du monde rurale
- La promotion de nouveaux pôles de développement
- La poursuite de la politique de la décentralisation et de la déconcentration
- La participation de la population à l'œuvre de développement et l'amélioration de gestion des institutions régionales et locales³

En s'appuyant sur les différents plans préétablis par l'institution étatique nous avons finalement pu sortir de l'état d'essoufflement causé par le colonisateur, c'est qu'après l'indépendance qu'on prétendait avoir un système de planification malgré les lacunes flagrantes qui lui caractérise, l'effort est remarquable, les diverses tentatives ont donné lieu à la naissance d'une exigence de changer de système vu que les plans n'ont pas abouti parfaitement au développement escompté, chose qui sera plutôt détaillé en partie suivante

II. Le besoin de moderniser le système de planification au Maroc

Comme nous l'avons décrit en haut la planification au Maroc avait beaucoup souffert en période de la colonisation aussi bien, après l'indépendance puisque les acteurs étatique croyaient qu'en réaménageant le système économique du pays, nous assurons une réhabilitation de tous les effondrements délaissé par le mouvement colonisateur, malheureusement leurs pas vers le sommet n'ont pas été assez significatif. L'héritage sombre et détruisant était plus grand

¹ B.PLANQUE : Op.cit. page 19 : « Explicable économiquement : premièrement du substrat : organisation intra-régionale efficace «étant donné les objectifs et les contraintes du lieu et de l'époque ; selon la perception des combinaisons d'attributs des lieux constituant le territoire régional. Une organisation économique du système interrégional : les régions sont des systèmes ouverts les uns sur les autres en ce sens que les acteurs peuvent percevoir les avantages comparatifs pour eux de lieux appartenant à des territoires régionaux différents et en tirer les conséquences dans la localisation de leurs actes économiques, créant ainsi les bases dynamique de la concurrence interrégionale.

² Voir plan d'orientation 1988-1992. Page 24

³ Voir plan d'orientation 1988-1992.

que les actions menées par l'institution étatique, et il était temps de penser à une autre sortie afin de se débarrasser de tous les échecs en matière de planification.

La planification stratégique faisait en sorte le remède de l'expérience échouée de l'Etat marocain, elle représente une feuille de route nationale visant à ancrer une nouvelle vision permettant au système urbain de contribuer avec l'efficacité et l'efficience requises à la mise à niveau des villes et des villages marocains. Il s'agit d'en faire des espaces agréables aptes à drainer l'investissement dans le contexte d'ouverture que connaît le Royaume.

Dans un cadre garantissant la convergence et la complémentarité et l'efficacité des intervenants que la planification s'instaure, en endossant les réformes institutionnelles relative à la gestion de l'espace, à savoir la constitution, qui a été couronnée par les lois organiques et notamment la régionalisation avancée en tant que paradigme d'organisation territoriale du pays, tous ces vastes chantiers structurants visant d'un côté à accélérer la cadence du développement, et d'autre côté ont fortement favorisé la naissance des documents de planification stratégique, qui vont mis en évidence en ce qui suit.

Le PCD s'inscrit dans le processus de décentralisation dans lequel est engagé le Maroc, notamment au travers du texte relatif à la Charte communale de 2002 (modifiée en 2009). Le PCD est considéré comme une démarche destinée à ouvrir la ville sur de nouvelles opportunités en matière de développement et de gestion locale.

D'après ladite charte, Le plan de développement communal décrit pour six années, dans une perspective de développement durable et sur la base d'une démarche participative prenant en considération notamment l'approche genre, les actions de développement dont la réalisation est prévue sur le territoire de la commune. Il peut être mis à jour à compter de la troisième année de sa mise en œuvre jusqu'à la première année du mandat suivant au cours de laquelle est élaboré le plan de développement communal relatif à la durée du nouveau mandat.¹

La première expérience de planification stratégique réalisée par les collectivités territoriales est intervenue dans le cadre de la charte communale de 2009 (loi 17-08).² Elle stipule que:

Le document du plan de développement communal doit obligatoirement comporter les éléments suivants:

- un diagnostic mettant en évidence le potentiel économique, social et culturel de la commune ;
- les besoins prioritaires identifiés en concertation avec la population, les administrations et les acteurs concernés ;
- les ressources et les dépenses prévisionnelles afférentes aux trois premières années de mise en œuvre du plan de développement communal. La procédure d'élaboration du plan de développement communal est fixée par voie réglementaire.

2- Il initie toute action propre à favoriser et à promouvoir le développement de l'économie locale et de l'emploi. A cet effet :

¹ Loi n° 78-00 portant charte communale telle qu'elle a été modifiée et complétée par la loi n° 01-03 et la loi n° 17-08

² Guide méthodologique plan d'action de la commune « Processus d'élaboration et de suivi-évaluation » collection guide de l' élu ; Ministère de l'intérieur, 2019

- il prend toutes mesures de nature à contribuer à la valorisation de son potentiel économique notamment agricole, industriel, artisanal, touristique ou de services ;
- il engage les actions nécessaires à la promotion et à l'encouragement des investissements privés, notamment la réalisation des infrastructures et des équipements, l'implantation de zones d'activités économiques et l'amélioration de l'environnement de l'entreprise ;
- il décide de la création des sociétés de développement local d'intérêt intercommunal, préfectoral, provincial ou régional ou la prise de participation dans leur capital ; il décide de la conclusion de tout accord ou convention de coopération ou de partenariat, propre à promouvoir le développement économique et social, et arrête les conditions de réalisation des actions que la commune exécutera en collaboration ou en partenariat avec les administrations publiques, les collectivités locales, les organismes publics ou privés et les acteurs sociaux.

3- Il arrête, dans la limite des attributions qui lui sont dévolues par la loi, les conditions de conservation, d'exploitation et de mise en valeur du domaine forestier.¹

Le Plan d'action communal est alors la tâche la plus judicieuse incombé à la collectivité territoire de proximité, dont plusieurs structures/instance se collabore pour donner vie au PAC et plusieurs étape caractérise son élaboration pour qu'il soit mis en vigueur; et ce, selon une démarche participative, tout en s'appuyant sur les forces locales de la Collectivité pour renforcer leurs compétences. L'objectif est d'outiller les équipes d'animation communales en technique de planification participative en vue d'autonomiser les communes en matière de planification.²

Le programme de développement de la préfecture ou de la province est le document de référence qui sert à la programmation des projets et des actions prioritaires dont la réalisation est programmée ou prévue sur le territoire de la préfecture ou de la province, en vue d'assurer la promotion du développement social, notamment dans le milieu rural et les zones urbaines.³

Selon le législateur marocain le PDP est fixé pour une période de 6 années Les projets et actions de développement qui seront programmés, réalisés ou auxquels la préfecture ou la province va contribuer sur le territoire de la préfecture ou de la province. Ce dernier doit s'inscrire implicitement dans la politique publique et les stratégies de l'Etat en matière du développement social dans le milieu rural et de la lutte contre l'exclusion et la précarité dans les différents secteurs sociaux; veiller à assurer la cohérence et la convergence avec les orientations du programme de développement régional le cas échéant intégrer la dimension environnementale pour assurer le développement durable

¹ Guide méthodologique plan d'action de la commune « Processus d'élaboration et de suivi-évaluation » collection guide de l' élu ; Ministère de l'intérieur, 2019

² ECOLE PRATIQUE DE DEVELOPPEMENT DES TERRITOIRES (EPDT) « TERMES DE REFERENCE » projet : Communauté de Développement Solidaire (CDS)

³ Décret n° 2-16-300 du 23 ramadan 1437 (29 faim 2016) fixant la procédure d'élaboration du programme de développement de la préfecture ou de la province, de son suivi, de son actualisation, de son évaluation et des mécanismes de dialogue et de concertation pour son élaboration.

Le PDP est donc ; le document de référence pour la programmation des projets et des activités relevant des compétences de la préfecture ou de la province, à savoir:

- rendre disponible les équipements et les services de base, notamment en milieu rural
- mettre en œuvre le principe de mutualisation entre les communes, à travers la réalisation d'actions inter-communales;
- offrir des prestations et réaliser des projets en relation avec le développement social dans le milieu rural ;
- lutter contre l'exclusion et la précarité dans les différents secteurs sociaux ;
- contribuer à la mise à niveau du monde rural dans les domaines de la santé, de l'éducation, de l'eau et l'électricité, des infrastructures, des équipements, du social et du sport;
- contribuer au développement des zones montagneuses et oasiennes¹

Le plan de développement régional (PDR) est un document de planification stratégique qui permet à la région d'avoir un document de référence en matière de planification de développement dans le ressort territorial de la région. En ce sens, le PDR est considéré comme un instrument de programmation des actions de la région en matière de projet de développement, à cet égard, le législateur retrace clairement le processus d'élaboration, de suivi ainsi que d'évaluation du plan² dans la perspective d'inscrire les régions dans un cadre de gestion basé sur une programmation des projets de territoire.

Dans cette perspective, l'article 81 de la loi organique 111-14 relative aux régions prévoit que : « la région (...) est chargée également de l'élaboration et du suivi de l'exécution du programme de développement régional ... »³. Il en précise également que l'élaboration et le suivi de l'exécution du PDR constituent une mission indispensable du conseil régional qui dépasse de loin la tâche de l'élaboration du plan limitée au domaine économique et social prévu à l'ancienne charte régionale⁴ puisque le PDR vise la promotion du développement intégré et durable dans la perspective d'améliorer l'attractivité des territoires ainsi que le renforcement de la compétitivité économique, ce qui permet ainsi de lui conférer le caractère d'un instrument intégrateur de la panoplie des composants de développement territorial

Par ailleurs, la loi 111-14 stipule que la stratégie de développement du territoire régional doit être principalement encadrée par le Schéma régional d'Aménagement du territoire, et dont la mise en œuvre est enrichie et précisée par le PDR (articles 5, 82-83, 88-90 ...). En effet, le SRAT exprime les options d'aménagement et de développement territorial durable pour l'ensemble du territoire de la région.

III. La planification stratégique et le défi du développement territorial

¹ Articles 78, 86 et 89 de la loi organique 112-14 relative aux préfectures et provinces sur les compétences propres, partagées et transférées des préfectures et provinces.

² Décret N° 2-16-299 des 23 Ramadans 1437 fixant la procédure d'élaboration du programme de développement régional, de son suivi, de son actualisation, de son évaluation et des mécanismes de dialogue et de concertation pour son élaboration

³ Dahir n°1-15-83 du 20 ramadan 1436 (7 juillet 2015) portant promulgation de la loi organique n° 111-14 relative aux régions

⁴ L'article 7 du Dahir N°1-97-84 du 23 du kaada 1417 (2 avril 1997) portant promulgation de la loi N°47-96 relative à l'organisation de la région.

Le plan d'action communal, le plan de développement provincial/ préfectoral, ou bien le plan de développement régional font tous l'objet d'une planification stratégique visant à redresser la situation actuelle et visant la promotion des mécanismes de développement sur les différents échelons territoriaux, pour que chaque plan réponde fermement aux exigences de l'entité qui lui concerne, et ce en respectant les compétences qui lui sont allouées en vue des lois organiques régissant les collectivités territoriales.

Il est opportun de rappeler que le législateur marocain n'a pas manqué de précision au niveau des champs de compétences de ces collectivités, il a jugé utile de confier à l'entité territoriale la plus restreinte toute mission relevant du champ des services de proximité en admettant que c'est la cellule la plus compétente de faire l'inventaire des besoins de la population résidente à cet essor territorial, quant à province et la préfecture, elle s'en charge de toute mission relevant du domaine de développement socio-économique, notamment la région qui jouit d'une suprématie par rapport aux autres collectivités en vertu de la constitution et les lois organiques vu son champ très élargi en matière du développement territorial et en aménagement du territoire, cette répartition qui n'est pas arbitraire permet à chaque entité de jouir de ses prérogatives afin d'atteindre l'objectif ultime qui réside dans le développement inclusif, et ce par le biais de la contractualisation, (contrat Etat – Région), ou entre collectivités dans le cadre de l'intercommunalité et les groupements, à la lumière des principes de subsidiarité.

Tous ces apports ont permis d'atteindre un bon qualitatif en faveur de développement territorial, avec les succès réalisés par le moyen des trois plans, nous pourrions dire que la planification stratégique a énormément servi le processus de développement et pourquoi ne pas dire qu'elle est incontournable dans la quête du développement, et ce avec la panoplie des projets mis en place dans le cadre des trois plans susmentionnés.

Conclusion

En guise de conclusion, il paraît que l'effort qu'a déployé l'Etat avec ses institutions demeure intéressant, les avancées marquées en matière de la gouvernance territoriale ont sollicité une prise en compte des objectifs de la planification stratégique, en revanche cette dernière n'aurait pas pu voir le jour qu'avec les réformes que l'Etat marocain entamé au fil du temps, commencent par le chantier de la décentralisation jusqu'à la régionalisation avancée, dans ce sillage nous rappelons que le schéma régional d'aménagement du territoire s'inscrit dans le même cadre, et qui opte pour un Maroc des régions, en militant pour l'objectif de renforcer le processus démocratique à travers l'instauration d'une démocratie locale et l'assurance de la gestion de proximité en incluant les acteurs locaux dans la gestion autonome de leurs affaires adaptées à leurs spécificités et aux potentialités de leurs régions afin de réaliser un développement endogène. Ce schéma est considéré comme étant un document qui sert la planification stratégique régionale prévu dans le cadre de la constitution (article 143). Il vise à réaliser un diagnostic territorial permettant d'identifier les dysfonctionnements territoriaux et de proposer les partis d'aménagements et les solutions opérationnelles pour le développement de la région.

Références bibliographiques

- A.HAMDAOUI « la régionalisation au Maroc », thèse de doctorat en droit constitutionnel, 1998, 688 pages

- B.PLANQUE : « INNOVATION ET DEVELOPEMENT REGIONAL » ; ED.ECONOMICA, 1983 p : 19
- Dahir n°1-15-83 du 20 ramadan 1436 (7 juillet 2015) portant promulgation de la loi organique n° 111-14 relative aux régions
- Dahir N°1-97-84 du 23 du kaada 1417 (2 avril 1997) portant promulgation de la loi N°47-96 relative à l'organisation de la région.
- Décret N° 2-16-299 des 23 Ramadans 1437 fixant la procédure d'élaboration du programme de développement régional, de son suivi, de son actualisation, de son évaluation et des mécanismes de dialogue et de concertation pour son élaboration
- Décret n° 2-16-300 du 23 ramadan 1437 (29 faim 2016) fixant la procédure d'élaboration du programme de développement de la préfecture ou de la province, de son suivi, de son actualisation, de son évaluation et des mécanismes de dialogue et de concertation pour son élaboration.
- Guide méthodologique plan d'action de la commune « Processus d'élaboration et de suivi-évaluation » collection guide de l' élu ; Ministère de l'intérieur, 2019
- HENRI FAYOL est un grand théoricien qui a marqué le champ de la gestion administrative et le management par une panoplie de travaux dont nous citerons « L'Administration industrielle et générale », l'ouvrage de référence qui va le rendre célèbre et rencontre une audience immédiate auprès de nombreux industriels et hommes politique
- Journal de presse, Le monde diplomatique «Le plan quinquennal ouvre la voie à la véritable indépendance économique », juin 1962
- Loi n° 78-00 portant charte communale telle qu'elle a été modifiée et complétée par la loi n° 01-03 et la loi n° 17-08
- Loi organique 112-14 relative aux préfectures et provinces sur les compétences propres, partagées et transférées des préfectures et provinces.
- M.ZRIOULI : LA REGION ECONOMIQUE AU MAROC : QUEL AVENIR ? éd. OKAD Page 52.
- MERLIN P., CHOAY F., Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, PUF, Quadrige, 2005.
- Michel ROUSSET, « l'Aménagement du Territoire et la Régionalisation au Maroc » ; Page 58
- Plan quinquennal 1973-1977 volume I chapitre IX, Page 60 Direction du plan et du développement régional
- T, INOMATA, « la planification stratégique dans les organismes du système des Nations Unies », rapport publié par le Cors commun d'inspection, Nations Unies, Genève 2012
- Zaïm (F.) « Régionalisation et démultiplication des provinces : quels liens ? » Lamalif, n° 157, juillet-Août 1984

Accord d'association Maroc - Union Européenne: Portée de la coopération et impact sur l'économie marocaine

Pr Hindou BADDIH : Université Ibn Tofail – Maroc

Pr Fatima Zohra AZIZI: Université Med 5- Maroc

Pr Mohamed ELASSIMI: Université Ibn Tofail – Maroc

Résumé:

L'accord d'association Maroc-UE, a permis au Maroc l'accès libre à l'un des plus grands marchés au monde, ce qui a favorisé le développement du pays et fourni une impulsion pour relancer les réformes sociales, institutionnelles, administratives, réglementaires, permettant d'assurer l'indispensable « mise à niveau » et de favoriser l'émergence économique du royaume marocain en contribuant à enclencher une dynamique permanente de renforcement de la compétitivité, de promotion des investissements et de modernisation.

Mots clés: Maroc – Union Européenne – Coopération – Développement économique.

اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي

آفاق التعاون وتأثيره على الاقتصاد المغربي

ملخص:

أتاحت اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي للمغرب إمكانية الولوج إلى واحدة من أكبر الأسواق في العالم، مما عزز تنمية البلاد ووفر زخماً لإعادة إطلاق الإصلاحات الاجتماعية والمؤسسية والإدارية، والتنظيمية، مما جعل من الممكن ضمان الأساسيات "الارتقاء" وتعزيز النهوض الاقتصادي للمملكة المغربية من خلال المساعدة في إطلاق ديناميكية دائمة لتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار والتحديث.

الكلمات المفتاحية: المغرب – الاتحاد الأوروبي – التعاون – التنمية الاقتصادية.

Introduction :

La compétition mondiale incite les États à chercher à se doter des programmes les plus efficaces, et les processus d'intégration régionale tendent à harmoniser les politiques des États entre eux au travers de traités ou encore de conventions à caractère contraignant ; Ces facteurs se trouvent renforcés par la révolution des technologies de l'information et de la communication qui mène à accroître considérablement l'offre des modèles au sein de la sphère publique globale (Delpeuch, 2008).

Le Maroc n'échappe pas à ce constat. Il s'est engagé depuis le début des années 80, dans un programme de libéralisation et d'ajustement structurel tendant à établir les mécanismes de marché, la liberté du commerce intérieur et extérieur et à encourager l'initiative privée. Ainsi l'orientation vers une intégration progressive dans l'économie mondiale, avec l'adhésion du Maroc à l'OMC et avec les accords de libre-échange conclu par le Maroc en matière de

commerce et d'investissement avec l'Union Européenne, les Etats Unies et la Turquie, est considérée comme irréversible.

Ces accords sont perçus comme un moyen d'adapter l'économie nationale aux mutations de l'environnement international et de l'arrimer à la dynamique mondiale. Cet état de fait ne passe pas sans soulever des interrogations quant aux conditions de sa faisabilité et à ses retombées sur le tissu productif national. En effet, l'interdépendance croissante des économies, la rapidité des mutations technologiques, ajoutées au choix volontariste du Maroc de s'ouvrir sur l'espace économique international, offrent certainement de réelles possibilités de développement à l'économie marocaine mais lui imposent en même temps d'être au niveau des concurrents et d'être en conséquence hautement compétitive.

L'ancrage dans un espace économique plus développé, la confrontation à la concurrence internationale et les effets potentiels de synergie et d'émulation, auront à terme un effet d'entraînement et nécessiteront une plus grande efficience économique, que le Maroc espère obtenir à travers la mise à niveau de son économie. De ce fait, le Maroc n'échappe pas à cette interrogation fondamentale et aux séries de questions dérivées que se posent les décideurs des politiques industrielles dans le monde :

Comment construire les fondements d'une croissance industrielle durable?

Comment mettre à niveau une économie à capacité compétitive longtemps paralysée par une protection, tarifaire et non tarifaire, conçue pour le seul objectif de protéger le marché intérieur ?

Quelles mesures prendre pour gérer ce processus de modernisation du tissu industriel ?

L'accord d'association Maroc-UE, qui a permis au Maroc l'accès libre à l'un des plus grands marchés au monde, a favorisé le développement du pays et a fourni une impulsion pour relancer les réformes sociales, institutionnelles, administratives, réglementaires, permettant d'assurer l'indispensable « mise à niveau » et de favoriser l'émergence économique du royaume marocain en contribuant à enclencher une dynamique permanente de renforcement de la compétitivité, de promotion des investissements et de modernisation. Les changements structurels, que l'agriculture marocaine a dû subir du fait du choc de l'ouverture, pourraient conduire le pays à tirer meilleur profit de ses avantages comparatifs.

À l'inverse, la crainte était souvent affirmée que le Maroc ne soit pas vraiment en mesure de tirer parti des opportunités que lui ouvre cet accord, en raison des problèmes dont souffre l'économie marocaine. L'inquiétude la plus fréquemment exprimée était que le choc de l'ouverture ne crée des effets destructeurs en déstabilisant brutalement le monde rural et en fragilisant le tissu social rural (destructions d'emplois, appauvrissement de la population rurale, remise en cause des pratiques agropastorales, accroissement de la dépendance alimentaire du pays, pression accrue sur les ressources naturelles, exode rural, etc.) ; et même des effets négatifs sur l'industrie marocaine. Il ne fait guère de doute que lorsque cet accord est entré en application, il a soumis l'économie marocaine à une concurrence accrue au niveau des prix et de la qualité pour un certain nombre de produits.

Comment donc s'est opérée cette inflexion dans les faits? Quel a été le rôle de ce cadre de coopération (les accords d'association) en tant qu'élaborateur de règles et point de référence dans des politiques de développement de plus en plus étendu?

Comment les accords d'association ont-ils traité les ambiguïtés résultant à la fois les différents intérêts et perspectives de multiples acteurs, et des dynamiques géopolitiques et de développement réelles qui jouent dans un monde profondément incertain?

La coopération Maroc- UE doit trouver toute son importance dans le cadre de mutation que connaît le Maroc et dans les stratégies de développement du pays qui cherche à offrir un avenir prospère à sa population et qui doit viser la mise en place de partenariat win-win.

Un proverbe africain dit : « on n'est pas orphelin de père ou de mère, mais on est orphelin d'espoir ». Cet espoir de réaliser un avenir prospère de notre pays est aujourd'hui plus que permis dans le cadre d'une coopération nord-sud réfléchie et bien maîtrisée.

Pour saisir l'importance de cette coopération et de ses finalités surtout économiques, il est bien utile d'invoquer, auparavant certains éléments de l'histoire de cette coopération et de scruter les différents secteurs de prédilection de ce partenariat.

Ensuite, on analysera les enjeux stratégiques de cette coopération et son impact sur la croissance économique et le développement à long terme du Maroc.

I- Partenariat Maroc - L'UE : Des alliances de progrès et de développement partagé

Les efforts d'intégration de l'Union européenne (UE) trouvent leur pleine compréhension au Maroc. Malgré la rhétorique officielle sur la politique étrangère multi-vectorielle et diversifiée du royaume, force est de constater que la poursuite du rapprochement avec l'UE est un choix stratégique pour le pays. Le renforcement de la coopération avec l'UE est facilité par de nombreux facteurs, dont le plus important est économique. Ainsi, la part de l'UE dans le commerce extérieur du Maroc est d'environ 70%, et environ 60% des investissements étrangers sont d'origine européenne. L'UE est la principale source d'aide financière, de prêts gouvernementaux et commerciaux.

En 1996, le Maroc et l'UE ont conclu l'Accord euro-méditerranéen, qui a établi l'association entre le Maroc et l'UE (Accord d'association), qui est entré en vigueur en 2000 et est toujours en vigueur.

Depuis le début des négociations, l'accord a suscité à la fois espoirs et appréhensions.

Par son contenu, ce document est extrêmement similaire aux accords signés par l'UE avec les sept autres partenaires méditerranéens. Cet accord était particulièrement ambitieux, puisqu'il a couvert presque tous les secteurs commerciaux des deux pays. Il prévoit une coopération sur un large éventail de questions, principalement économiques. Ainsi, la tâche la plus importante de l'association est d'assurer la libre circulation des biens, des services et des capitaux.

1- Les Champs d'application de l'accord de l'association entre le Maroc et l'UE :

Les champs d'application de cet accord ont couvert plusieurs domaines en l'occurrence¹ :

le dialogue politique, la libre circulation des marchandises, la coopération économique la coopération sociale et culturelle, la coopération financière, les règles institutionnelles et générales.

L'Accord sur le plan commercial a visé à:

- établir une zone de libre-échange industrielle «ZLE »

¹ Le service diplomatique de l'Union européenne (2021): « Politique européenne de voisinage », 29.07.2021,

https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy_en#top

- approfondir la libéralisation du commerce des produits agricoles et de la pêche,
- libéraliser les échanges de services,
- renforcer l'intégration commerciale à travers la mise en œuvre du protocole Pan-Euromed¹ sur les règles d'origine.

Depuis 2004, le Maroc est couvert par la politique européenne de voisinage (PEV)². L'objectif de cette politique est « d'aller au-delà des relations existantes pour approfondir les liens politiques et l'intégration économique ».

Ainsi, le "statut avancé" dans les relations du royaume avec l'UE a des prérequis politiques et économiques historiques et modernes évidents. C'est une réalisation incontestable du pays sur la voie de l'intégration dans l'UE. L'espace économique, réaffirmant le rôle important du taux stable et modéré du Maroc dans la mise en œuvre de l'idée d'un partenariat euro-méditerranéen en Méditerranée occidentale. La pleine utilisation de la nouvelle position du royaume dépendra de la manière dont il pourra remplir ses obligations antérieures envers les Européens et dans quelle mesure Bruxelles sera en mesure sur le plan financier et organisationnel d'assurer la mise en œuvre effective de nouveaux projets communs entre le Maroc et la UE.

Dates importantes du partenariat³ :

2000 : L'entrée en vigueur de l'accord euro-méditerranéen d'association Maroc-UE.

2003 : La politique européenne de voisinage est venue compléter et renforcer ce partenariat, en rendant le dialogue entre les deux parties permanent et mieux structuré.

2008 : La signature de la feuille de route sur le statut avancé a notamment permis de renforcer le dialogue et la coopération sur les plans politique et sécuritaire ; l'intégration progressive du Maroc dans le marché intérieur de l'UE via la convergence législative et réglementaire ; et l'élargissement du partenariat à de nouveaux acteurs, dont le Parlement, le Conseil économique social et environnemental, ainsi que la société civile.

2013 : La déclaration conjointe pour un partenariat pour la mobilité.

2015 : plan d'action pour la mise en œuvre du statut avancé

¹ La convention paneuro-méditerranéenne (PEM) sur les règles d'origine préférentielles vise à établir des règles d'origine communes et un cumul entre les parties contractantes au PEM (États de l'AELE, Türkiye, pays signataires de la déclaration de Barcelone, Balkans occidentaux, Îles Féroé, République de Moldavie, Géorgie et Ukraine) et l'UE afin de faciliter les échanges et d'intégrer les chaînes d'approvisionnement au sein de la zone.

² La politique de voisinage, qui a été formée par l'UE afin d'améliorer les relations avec ses voisins dans le cadre de ses frontières en expansion, apparaît comme un nouvel outil de politique étrangère. Avec l'élargissement, les différences de niveau de vie entre les pays des deux côtés des frontières, les inégalités dans des facteurs tels que le retard économique, la démocratie, le développement des droits de l'homme, l'immigration clandestine, le trafic d'êtres humains, le crime organisé peuvent créer des problèmes dans l'UE. Le service diplomatique de l'Union européenne (2021): « Politique européenne de voisinage », 29.07.2021, https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy_en#top

³ Délégation de l'UE au Maroc (2021) : "Le partenariat Union européenne-Maroc : une relation stratégique historique, multidimensionnelle et privilégiée », L'UE et le Maroc, 03.08.2021, https://www.eeas.europa.eu/maroc/lunion-europeenne-et-le-maroc_fr?s=204#top

2019 : La déclaration conjointe pour un partenariat euro-marocain de prospérité partagée est le point culminant de cette relation. Ce partenariat s'articule autour de quatre espaces structurants, à savoir:

- un Espace de convergence des Valeurs,
- un Espace de convergence Économique et de Cohésion sociale,
- un Espace de Connaissances Partagées et
- un Espace de concertation politique et de Coopération accrue en matière de Sécurité,

Deux axes fondamentaux à caractère horizontal font aussi l'objet d'actions opérationnelles spécifiques, à savoir:

- Une coopération en matière d'environnement et de Lutte contre le Changement climatique et
- une coopération en matière de mobilité et de migration, qui se renforceront mutuellement.

2021 : Enfin, le nouvel agenda pour la Méditerranée adopté par l'UE, reprend l'ensemble des priorités que le Maroc et l'UE avaient déjà identifiées, à savoir :

- Assurer une transition écologique en luttant contre le changement climatique, en protégeant les ressources naturelles, et en promouvant la croissance verte. L'UE et le Maroc ont lancé en octobre 2022 le premier partenariat vert entre l'UE et un pays partenaire qui détaille leur action commune sur le climat, l'environnement et l'économie verte.
- Le développement humain, la bonne gouvernance et l'état de droit.
- La résilience, la prospérité et la transition numérique.
- Faire face ensemble aux défis de la migration, et encourager la mobilité légale et sûre.
- Un plan économique et d'investissement qui identifie certains programmes phares.

2022 : Le Royaume du Maroc et l'UE ont consolidé en octobre 2022 leur coopération en matière de protection de l'environnement, de conservation de la biodiversité et de lutte contre le changement climatique avec le lancement du Partenariat vert, le premier partenariat vert que l'UE signe avec un pays partenaire pour faire progresser la dimension extérieure du Pacte vert pour l'Europe et l'un des partenariats phares du Plan d'investissement européen pour les voisins du sud.

Accord de Pêche et Protocole 2019-2023 :

L'accord établit les principes généraux du partenariat de la pêche, tels que la durabilité de l'exploitation, la transparence des activités, la non-discrimination entre flottes opérant dans la zone de pêche, le respect des droits de l'homme et des valeurs démocratiques, et la délimitation de la zone de pêche dans laquelle les navires de l'UE pourront opérer.

Le protocole de mise en œuvre définit les possibilités de pêche octroyées aux navires de l'UE et la contrepartie financière de 208 millions d'euros, versée par l'UE.

Cet appui, de plus de 200 millions d'euros au total sur 4 ans (2019-2023), vise à soutenir la Stratégie Halieutis¹ et celle qui lui succèdera, en termes de développement de la pêche artisanale, renforcement de la commercialisation des produits de la pêche, développement de l'aquaculture, renforcement de la recherche halieutique et appuis à l'initiative Ceinture Bleue.

On peut citer quelques exemples de projets que l'appui vise:

- Acquisition de matériel de sécurité pour la pêche artisanale,
- Appui aux projets aquacoles de jeunes entrepreneurs dans plusieurs régions,
- Construction d'ateliers de réparation de barques artisanales,
- Organisation de campagnes de prospection scientifique en mer,
- Appui aux associations socioprofessionnelles de la pêche maritime,
- Construction d'unités médicales mobiles dans des points de débarquements, etc.

1. Les programmes visant le développement durable :

De nouveaux engagements signés le 2 mars 2023 comprennent cinq programmes² qui ont pour objectifs l'instauration des piliers du développement durable et les principes de la bonne gouvernance :

- **Appui au Renforcement de la protection sociale** : Ce programme appuiera des actions spécifiques visant à garantir un accès équitable à la couverture sanitaire universelle, aux allocations familiales, à l'assurance chômage et aux pensions de la population marocaine.

- **Appui à la transition verte** : dans le cadre des engagements du Partenariat vert UE-Maroc, le programme « Terre Verte », vise à soutenir les aspects verts, inclusifs et innovants de deux stratégies nationales, en agriculture avec « Génération verte » et en foresterie avec « Forêts du Maroc », ainsi que l'amélioration de l'emploi décent, de l'entrepreneuriat « vert » et de la couverture sociale des travailleurs en zone rurale.

- **Appui à la réforme de l'administration publique** : Un programme qui renforcera l'accès et la qualité des services publics pour les citoyens et les entreprises, en simplifiant et en numérisant les procédures administratives, en renforçant la transparence et le suivi de la qualité de la prestation des services publics.

- **Appui à la gestion des migrations³** : Ce programme soutiendra des actions dans les domaines de la lutte contre les réseaux de passeurs et la protection des réfugiés et des migrants, ainsi que du retour volontaire et de la réintégration des migrants dans leur pays d'origine, conformément aux normes internationales en matière de droits de l'homme.

¹ La Stratégie de développement et de compétitivité du secteur halieutique, dite « Halieutis » a pour objectif global de construire une pêche durable et compétitive, qui valorise le patrimoine halieutique du pays et qui fait du secteur un véritable moteur de croissance de l'économie marocaine.

² Délégation de l'UE au Maroc (2023) : « Partenariat Maroc - Union Européenne Lancement de plusieurs nouveaux programmes pour appuyer les grands chantiers de réforme du Royaume », 02.03.2023, Équipe de presse et information de la Délégation de l'UE au Royaume du Maroc, https://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/partenariat-maroc-union-europ%C3%A9enne-lancement-de-plusieurs-nouveaux-programmes_fr

³ L'UE a établi un partenariat étroit avec le Maroc en matière de migration et de gestion des frontières depuis 2004. Cela s'est encore accru en 2013 avec le Partenariat pour la mobilité et en 2018 avec le soutien européen à la mise en œuvre de la Stratégie nationale d'immigration et d'asile (SNIA).

- **Appui au Renforcement de l'inclusion financière** : Un programme qui appuiera la Stratégie nationale marocaine pour l'inclusion financière. Cette stratégie vise à accroître l'accès au financement pour les TPME et les start-ups et cible en particulier les populations vulnérables telles que les jeunes, les femmes et les personnes qui vivent dans les zones rurales.

Une autre priorité pour l'UE - qui a été reflétée dans la déclaration conjointe - est la relance des négociations sur un **accord de libre-échange approfondi et complet (ALECA)**¹, permettant l'intégration progressive du Maroc dans le marché unique européen. Les négociations, qui ont débuté en 2013, ont également été suspendues par le Maroc en 2014 afin de réaliser une étude d'impact en raison de préoccupations concernant les effets que l'ALECA aurait sur certains secteurs et même sur l'économie au sens large. (Tévan, 2019)

II- L'« Accord d'Association » Maroc – UE : un levier au service du développement du Maroc

La coopération Europe -Afrique est souvent perçue de manière négative. La plupart des études parviennent à des conclusions généralement négatives lorsqu'elles évaluent les performances commerciales des pays africains surtout les pays nord-africains.

Des études constatent que le volume actuel des échanges est bien inférieur à son potentiel, compte tenu de la taille relative des pays (Cestepe et al, 2015). Ils constatent également que le degré d'intégration intra - régionale est faible, reflétant des structures de production non complémentaires et de nombreuses barrières non tarifaires. Ce constat s'accompagne d'une faible intégration dans les chaînes de valeur mondiales. Les études montrent également que les exportations de la région sont peu diversifiées, tant sur le plan des produits que sur le plan géographique.

La plupart de ces études, qui comparent l'effet des ALE (Accord de libre-échange) sur le commerce à celui des relations sans lien de dépendance, sont soumises à la critique selon laquelle les ALE sont conclus entre des parties qui ont déjà de fortes relations commerciales, de sorte que les tentatives d'estimation des effets des accords commerciaux sur les volumes d'échanges sont biaisées à la baisse (Baier et Bergstrand, 2007).

Freund et Portugal-Perez (2013) ont tenté de corriger ce problème. Ils ont utilisé des données de panel couvrant la période 1994-2009 et ont contrôlé les effets fixes des pays importateurs et exportateurs. Leurs résultats indiquent que les accords commerciaux signés entre l'UE et les pays d'Afrique du Nord au cours de cette période n'ont pas conduit à de meilleurs résultats selon diverses mesures. Ils ont conclu que les accords devaient être approfondis.

Le Maroc n'échappe pas à ce constat. Elbehri et Hertel (2006), ont utilisé un modèle d'équilibre général appliqué avec oligopole et économies d'échelle, basé sur des données détaillées au niveau des usines, pour comparer les impacts de l'ALE Maroc-UE à la libéralisation multilatérale du commerce sur l'économie du Maroc.

¹ Le service diplomatique de l'Union européenne (2021): « Politique européenne de voisinage », 29.07.2021, https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy_en#top

Les résultats de la simulation montrent que l'ALE est susceptible d'avoir des effets négatifs sur le Maroc en raison de :

- la détérioration des termes de l'échange,
- la réduction de la production par entreprise dans les industries dominées par les économies d'échelle,
- le détournement des importations des fournisseurs non européens, et des effets potentiellement négatifs sur la demande globale de main-d'œuvre.

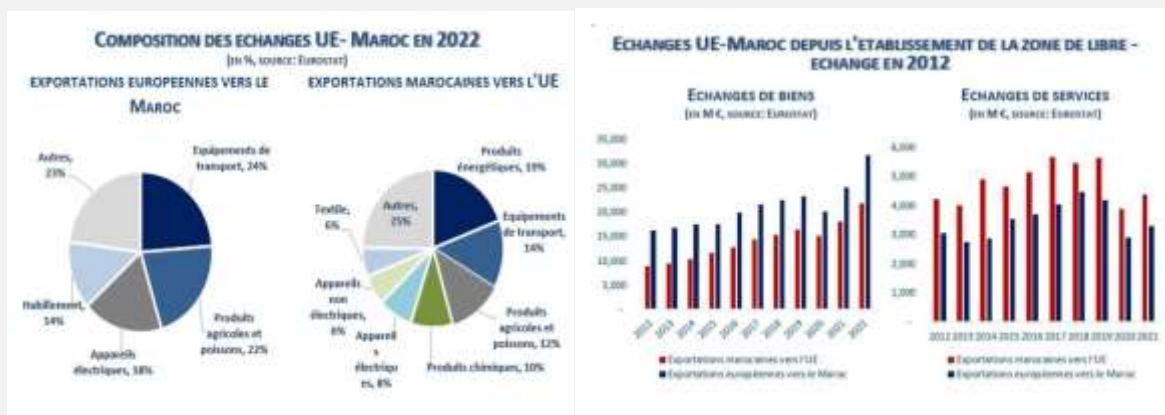
D'une manière générale, la croissance économique au Maroc a été bien en deçà de ce qui est nécessaire pour réduire le sous-emploi chronique, en particulier chez les jeunes. L'accord commercial avec l'UE pourraient générer des avantages importants s'il menait directement à des réformes à l'intérieur du pays, ou du moins s'il l'encourageait à devenir plus compétitif sur les marchés internationaux.

Une littérature abondante a montré qu'il n'y a pas de convergence automatique ("inconditionnelle") des niveaux de revenus entre les pays riches et les pays pauvres, même lorsque le commerce entre eux est libéralisé- ce qui souligne l'importance des conditions et des réformes nationales (Sachs et al, 1995 ; Rodrik, 2011).

Bien que ces réformes relèvent de la responsabilité des gouvernements des pays du sud, l'UE pourrait fournir des incitations plus fortes pour améliorer l'environnement des entreprises. Par ailleurs, si les pays du sud étaient en mesure de concurrencer l'UE sur un pied d'égalité, la part de l'agriculture dans la valeur ajoutée nationale serait presque certainement beaucoup plus importante et la pauvreté rurale serait par conséquent plus faible qu'aujourd'hui. (Dadush et Myachenkova, 2018)

1- Les échanges commerciaux et IDE : quel bilan ?

Suite à une diversification lente dans un contexte de faible compétitivité et d'environnement international difficile, les exportations du Maroc sont restées trop concentrées sur l'UE et ont été relativement peu diversifiées. Ces exportations comprennent beaucoup moins de types de produits et sont moins diversifiées que celles des 10 pays qui ont rejoint l'UE en 2004.



Les exportations marocaines vers l'UE se caractérisent par une diversification modeste, qui s'est améliorée ces dernières années. Le Maroc exporte principalement vers l'UE des équipements et des machines de transport, des fruits et des légumes. Le Maroc a amélioré sa part de marché dans l'UE dans les années 1990. De 2008 à 2016, les exportations marocaines

de matériels de transport ont connu une forte progression. Le taux de croissance moyen des exportations de certains biens a été de près de 40%, alors que la croissance des importations totale de ces mêmes biens de l'UE a été légèrement négative.

Le déficit commercial bilatéral du Maroc avec l'UE a augmenté en grande partie en raison de l'évolution des échanges commerciaux du Maroc dans le domaine des produits primaires, à savoir les exportations de phosphates et d'engrais et les importations de pétrole....

Il est parfois avancé que le creusement des déficits commerciaux bilatéraux en Afrique du Nord par rapport à l'UE reflète simplement le rendement plus élevé des capitaux en tant que pays en développement et que ces entrées de capitaux sont un effet bénéfique des accords commerciaux. Il est prouvé que dans les premières années qui ont suivi l'entrée en vigueur des accords, il y a eu un afflux d'IDE dans la région. (Dadush et Myachenkova 2018)

En effet, on peut constater qu'après la signature de l'accord d'association, les flux des IDE se sont accélérés. Le montant des IDE qui était autour de 6,8 milliards Dh en 2002, a dépassé les 21 Mds d'Euro en 2021.

Le Maroc doit saisir ses chances par un ancrage de plus en plus important vers l'UE, afin de profiter des externalités technologiques transmises par le biais du commerce et des investissements étrangers. Profiter de ces externalités augmenterait la productivité industrielle du pays et favoriserait sa croissance économique. (Bouoiyour, 2008)



Le ministère d'économie et des finances marocain a précisé dans un rapport sur les relations du Maroc avec l'Union européenne¹ que sur le volet économique, des avancées substantielles ont été accomplies, tant sur le front d'amélioration du profil de la croissance et de réduction de la pauvreté que sur le plan du renforcement de la compétitivité et de l'attractivité des investissements étrangers. De plus, des efforts indéniables ont été déployés en matière de libéralisation économique. Cette tendance devrait culminer avec l'accélération de la libéralisation du commerce des services et celui portant sur les produits agricoles et de la pêche.

¹ Ministère d'économie et des finances (2017) : « Les relations du Maroc avec l'Union européenne : du partenariat au statut avancé », Nov 2017, Maroc.



Source : Délégation de l'UE au Maroc (2021), <https://www.eeas.europa.eu>

2- Forces et Faiblesses des accords commerciaux actuels :

Compte tenu de la nature asymétrique de la libéralisation commerciale requise par les accords, il est surprenant que les pays d'Afrique du Nord n'aient pas reçu davantage en contrepartie de l'autorisation accordée à l'UE d'accéder sans restriction à leurs marchés pour les produits manufacturés. Cela aurait pu se faire dans quatre domaines principaux : l'agriculture, les règles d'origine libérales, la mobilité de la main-d'œuvre et une assistance et des incitations accrues pour renforcer la compétitivité. En fait, s'il y a eu réciprocité dans chacun de ces domaines, les engagements pris par l'UE ont été inférieurs à ce qui aurait pu être attendu. Depuis la conclusion des accords initiaux, les accords ont été améliorés dans certains domaines, en particulier dans l'agriculture avec le Maroc et l'Égypte et en ce qui concerne les règles d'origine dans l'ensemble de la région. L'aide financière au Maroc et à la Tunisie a augmenté après le printemps arabe, mais reste modeste par rapport à la taille de ces économies.

Dadush et Myachenkova (2018) voient que des études attribuent les avantages inégaux des accords commerciaux bilatéraux à trois facteurs principaux :

- Premièrement, les pays d'Afrique du Nord étaient déjà confrontés aux faibles tarifs de l'UE avant même les accords.
- Deuxièmement, la libéralisation limitée de l'agriculture dans l'UE, alors que l'agriculture est considérée comme un secteur faisant partie de l'avantage comparatif de l'Afrique du Nord.
- Troisièmement, les accords commerciaux entre l'UE et l'Afrique du Nord sont généralement considérés comme « superficiels », c'est-à-dire faibles en matière de libéralisation des services, d'investissement et de traitement des barrières non tarifaires et de divers obstacles « derrière la frontière » au commerce.

3- Impact positif de la coopération Maroc - UE :

La coopération Maroc - UE reste controversée parce qu'il était assorti de grandes attentes, mais les performances économiques du Maroc ont été décevantes et son déficit commercial avec l'UE a connu une hausse marquée. L'accord a été le plus souvent mal perçu dans la littérature. Certaines études, contrairement à l'opinion des critiques, soutiennent le fait que le Maroc a tiré des avantages considérables de l'ALE UE-Maroc, malgré les limites évidentes de l'accord et l'inadéquation des réformes menées au niveau national (Berahab et Dadush, 2020).

Les études ex post approfondies sur les effets de l'ALE UE-Maroc font étonnamment défaut, mais des études ex ante aident à cadrer l'analyse et que des analyses ad hoc partielles sur des sujets spécifiques liés à l'accord aient été réalisées, il n'y a pas eu d'évaluation systématique ex-post de l'accord.

La première étude, réalisée par Rutherford et al (1997), a utilisé un modèle d'équilibre général (EGC) à 39 secteurs pour examiner les avantages en termes de bien-être que le Maroc tire de l'accord UE-Maroc dans l'hypothèse d'une concurrence parfaite. Les auteurs ont noté que la libéralisation du Maroc a précédé de loin l'ALE UE-Maroc. Le royaume chérifien a libéralisé son commerce dès le début des années 1980, en réduisant considérablement les licences et droits de douane, qui dépassaient 100 %.

En 1991, bien avant l'entrée en vigueur de l'ALE UE-Maroc, aucun organisme de délivrance de licences ou office d'exportation n'entravait les échanges commerciaux marocains. Les droits de douane ont été réduits de manière draconienne à environ 30 %, bien qu'avec de nombreuses exemptions, les recettes tarifaires sont restées élevées, à concurrence de 19 % des importations. Les auteurs ont néanmoins estimé que le Maroc a tiré un avantage important de l'ALE UE-Maroc, se chiffrant à un gain de 1,5 % du PIB chaque année. Les gains seraient encore plus importants, à hauteur de 2,5 % du PIB chaque année, si le Maroc libéralisait ses échanges avec le reste du monde. Ces constats, pris ensemble, impliquaient que la réorientation des échanges induite par l'ALE UE-Maroc, liée à des fournisseurs plus compétitifs que l'UE, représenterait un coût pour le Maroc, mais pas assez important pour contrebalancer les avantages de l'accord.

La deuxième étude (Elbehri et Hertel, 2006) a utilisé un modèle CGE moins détaillé, mais a intégré des économies d'échelle croissantes qui ont donné lieu à une concurrence imparfaite. Contrairement aux constats de Rutherford et al (1997), Elbehri et Hertel (2006) ont conclu que l'ALE UE-Maroc réduirait probablement le bien-être au Maroc de manière significative et que le Maroc serait bien mieux loti dans un scénario de libéralisation du commerce multilatéral, comme cela était alors prévu dans le cadre des négociations de Doha.

La troisième étude a été menée par des chercheurs du Fonds monétaire international (Alonso-Gamo et al, 1997) et a adopté une approche éclectique et heuristique, qui ne reposait pas sur un modèle unique. L'étude a conclu que les gains potentiels de l'ALE étaient importants, et plus importants que ce qui pouvait être évalué en se concentrant uniquement sur les tarifs.

Conclusion:

L'accord est souvent perçu de manière négative. Dans cet article, nous soutenons que, contrairement à l'opinion des critiques, le Maroc a tiré des avantages considérables de l'ALE UE-Maroc, malgré les limites évidentes de l'accord et l'inadéquation des réformes menées au niveau national.

Le succès de l'accord d'association Maroc - UE dépend de la situation politique des pays membres de l'UE et des facteurs structurels, économiques et sociaux du Maroc.

Dans ce cas, il est important pour la réussite de ce partenariat que les politiques menées par le royaume soient élaborées autour d'un plan bilatéral qui reflète les réalités du pays et réponde à ses besoins.

L'une des principales critiques adressées à cet accord d'association est que, sans la perspective d'une adhésion à part entière à l'UE, le Maroc n'aura pas la motivation suffisante pour mener à bien les réformes nécessaires.

D'un autre côté, en analysant les effets de la PEV sur les économies des pays voisins, des résultats importants ont été observés. Selon les données de l'IDH (Indice de Développement Humain), qui est un important indicateur de développement, on observe que l'IDH de ces pays a augmenté entre 2005, lorsque les traités sont entrés en vigueur, et 2012. Cela montre qu'il y a de bons développements dans ces pays en termes de revenu par habitant ainsi qu'en matière d'éducation et de santé. De même, les investissements directs étrangers ont augmenté dans la plupart des pays voisins au cours de cette période ; Les niveaux d'exportation et d'importation avec les pays de l'UE ont été réalisés à des taux élevés. Cela montre que la PEV développe les relations économiques entre les pays voisins et les pays de l'UE et que ces pays passent à un niveau supérieur tant dans le domaine économique qu'en termes de qualité de vie, (Ballı et Pehlivan, 2013).

Le Maroc est devenu beaucoup plus pragmatique quant à la manière d'obtenir ce dont il a besoin du partenariat, tout en construisant une politique étrangère plus multilatérale. La combinaison du niveau élevé des échanges marocains avec l'UE, le potentiel d'une assistance technique et d'un soutien budgétaire accrus de l'UE et l'ampleur de la diaspora marocaine en Europe signifient que le Maroc continuera probablement à investir dans cette relation pendant de nombreuses années à venir, (Tévan 2019).

Le Maroc dénonce aujourd'hui la logique de l'aide et de l'assistanat dans ces relations avec l'UE et se prononce pour une logique du partenariat et de la coopération comme base de l'interdépendance avec l'indépendance. En effet, le Maroc n'a pas encore considérablement réduit sa dépendance économique vis-à-vis de l'UE et il opte pour un nouveau partenariat qui offre des investissements supplémentaires de l'UE, de coopération au service de développement et de partage des connaissances.

« Un accord plus approfondi avec l'UE, à condition qu'il soit structuré de manière adéquate, combiné à des réformes politiques au Maroc qui remédient à certaines faiblesses bien connues, pourrait contribuer de manière significative à améliorer les perspectives de développement du Maroc. » (Berahab et Dadush, 2020).

La coopération Nord-Sud est plus que vitale pour les pays du sud en vue de lutter contre le sous-développement, la pauvreté et la précarité de leurs populations. Toutefois cette coopération ne peut atteindre les objectifs qu'elle s'est assignée que si les différents acteurs respectent les principes de la bonne gouvernance, s'approprient l'approche de l'évaluation d'impact des politiques et des programmes et procèdent à la mise en place des mécanismes de pilotage. Toutefois, il ne faut pas omettre la coopération sud-sud qui, si elle est bien maîtrisée, peut constituer un levier indéniable au service du développement de ces pays.

Bibliographie :

1. Baier SL et al (2007) : "Do free trade agreements actually increase members' international trade?", Journal of International Economics, Volume 71, issue 1, 8 March 2007, pages 72-95.
2. Ballı E, Güreşçi Pehlivan G (2013): "Avrupa Komşuluk Politikası'nın Ülkeler Üzerindeki Ekonomik Etkileri" (Economic Effects of European Neighborhood Policy on Countries); International Conference On Eurasian Economies, Turkey 2013.
3. Berahab R, Dadush U (2020): « Le Maroc a-t-il bénéficié de l'accord de libre-échange conclu avec l'Union européenne ? », Policy Center for the New South, RESEARCH PAPER, RP- 20/03 Février 2020.
4. Bouoiyour J (2008) : « L'ouverture améliore-t-elle les performances économiques des pays d'Afrique du Nord ? L'exemple du Maroc », Dossier : Economie du Magreb ; <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.474>

5. Bracho G, et al (2021): "Origins, Evolution and Future of Global Development Cooperation The Role of the Development Assistance Committee (DAC)"; Studies Deutsches Institut für Entwicklungspolitik Bonn 2021
6. Carrera S, et al (2016) : "EU-Morocco Cooperation on Readmission, Borders and Protection: A model to follow?", CEPS Papers in Liberty and Security in Europe No. 87 / January 2016
7. Cestepea H, et al (2015): "The Impact of Trade Liberalization on the Export of MENA Countries to OECD Trade Partners", Procedia Economics and Finance 23 (2015). Published by Elsevier B.V. (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>).
8. Dadush U, Myachenkova Y (2018): "Assessing the European Union's North Africa trade agreements", Policy Contribution Issue n°22 | November 2018
9. De Ville F & Reynaert V (2010): "The Euro-Mediterranean Free Trade Area: an Evaluation on the Eve of the (Missed) Deadline", L'Europe en formation n° 356 été 2010.
10. Délégation de l'UE au Maroc (2021) : "Le partenariat Union européenne-Maroc : une relation stratégique historique, multidimensionnelle et privilégiée », L'UE et le Maroc, 03.08.2021, <https://www.eeas.europa.eu/maroc/>
11. Délégation de l'UE au Maroc (2023) : "Partenariat Maroc - UE : Lancement de plusieurs nouveaux programmes pour appuyer les grands chantiers de réforme du Royaume » 2023, <https://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/>
12. Elbehri A, Hertel. T (2006): "A Comparative Analysis of the EU-Morocco FTA vs. Multilateral Trade Liberalization", By GTAP Working Paper No. 30 2004 Published in: Journal of Economic Integration 21(3)
13. Freund, C et Portugal-Perez A (2013) 'Assessing MENA's trade agreements', in M. Gasiorsek (ed) The Arab Spring: Implications for Economic Integration, Vox eBook
14. Gabas J-J, et al (2014) : « Nouveaux regards sur la coopération pour le développement et ses transformations », Dans Mondes en développement 2014/1(n°165), Éditions De Boeck Supérieur , <https://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement-2014-1-page-7.htm>
15. Ghoufrane A et al (2013) : « Les accords de libre-échange conclus par le Maroc : quelles incidences sur la compétitivité globale du Maroc ? » Programme d'études « Compétitivité globale et positionnement du Maroc dans le système mondialisé », IRES mars 2013
16. Govantes B (2018) : "Morocco at the European Neighbourhood Policy: the settlement of a privileged relationship", Universidad Pablo de Olavide, <https://orcid.org/>
17. Ministère d'économie et des finances (2007) : « Les relations du Maroc avec l'UE : du partenariat au statut avancé », Études DEPF Nov 2017, Maroc.
18. Service diplomatique de l'Union européenne (2021): « Politique européenne de voisinage », 2021, <https://www.eeas.europa.eu/eeas/>
19. Tévan C (2019) : « EU-Morocco : A win-win partener ship ? », Moroccan Institute for Policy Analysis (MIPA).

Pourquoi et Comment développer les soft skills chez les étudiants?

Zerouali Sanae. Docteur en Langue et Communication

sanaezerouali@gmail.com ; 0678164693.

Résumé

Depuis longtemps, dans l'enseignement supérieur au Maroc, l'accent est souvent mis sur les compétences techniques et académiques, et par conséquent, il y avait une certaine négligence de l'apprentissage des soft skills, surtout dans les facultés à accès ouvert. Cela a rendu plus difficile la transition des étudiants de l'éducation à l'emploi. C'est pourquoi, il est important de multiplier le nombre de stages proposés aux étudiants et d'offrir davantage de modules de formation axés sur le développement de leur projet professionnel. En conséquence, les décisions prises par les étudiants quant à leur orientation sont de plus en plus influencées par leur quête d'opportunités sur le marché de l'emploi. Toutefois, il convient de souligner que l'évaluation des compétences soft skills repose généralement davantage sur des mesures qualitatives que quantitatives, et cette évaluation peut varier en fonction des situations et du contexte.

À l'échelle mondiale, nous assistons actuellement à une expansion des formations orientées vers le monde du travail, au détriment des formations académiques. Ce changement dans l'équilibre entre ces deux types de formation reflète la transition d'une approche axée sur la connaissance vers une approche centrée sur les compétences.

- Comment les soft skills influencent-elles la satisfaction personnelle et le bien-être mental des individus ?

- Quel rôle jouent les entreprises, les écoles et les institutions dans la promotion des soft skills ?

Mots clés : soft skills, formations, marché de travail, enseignement supérieur

لماذا وكيف يمكن تطوير المهارات الناعمة لدى الطلبة؟

ملخص

منذ وقت طويل، تم وضع التركيز غالباً، في التعليم العالي بالمغرب، على المهارات التقنية والأكاديمية، وبالتالي كان هناك إهمال للمهارات الناعمة، خاصة في الكليات ذات الولوج المفتوح. وقد جعل ذلك الانتقال من التعليم إلى سوق العمل أكثر صعوبة للطلبة. لهذا السبب، من المهم زيادة عدد الدورات التدريبية المتاحة للطلبة وتقديم مزيد من الوحدات التعليمية الموجهة نحو تطوير مشروعهم المهني. ونتيجة لذلك، تكون قرارات الطلبة بشأن توجيههم تتأثر بشكل متزايد بسعيهم لاستغلال الفرص في سوق العمل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تقييم المهارات الناعمة عادة ما تعتمد بشكل أكبر على مقاييس نوعية أكثر منها كمية، ويمكن أن يتغير هذا التقييم اعتماداً على السياق والاضاع.

عالمياً، نشهد حالياً توسعاً في التدريب الموجه نحو سوق العمل على حساب التعليم الأكاديمي. يعكس هذا التغيير في التوازن بين هذين النوعين من التدريب الانتقال من نهج مبني على المعرفة إلى نهج مبني على المهارات.

كيف تؤثر المهارات الناعمة على الرضا الشخصي والعافية النفسية للأفراد؟

ما هو دور الشركات والمدارس والمؤسسات في تعزيز المهارات الناعمة؟

الكلمات المفتاحية: المهارات الناعمة، التكوين، سوق العمل، التعليم العالي

Introduction

Les soft skills sont aujourd'hui d'une importance cruciale en raison de transformations majeures dans le monde du travail et de l'évolution de la société en général. Dans ce contexte, l'enseignement supérieur doit nécessairement intégrer des activités axées sur les soft skills, lesquelles sont devenues un pilier essentiel des formations universitaires, parallèlement aux programmes académiques. Leur objectif principal est de favoriser l'épanouissement personnel des étudiants tout en développant leur aptitude à communiquer de manière efficace. Cette approche permet aux diplômés d'être mieux préparés à réussir dans un environnement professionnel en constante mutation, où les compétences non techniques jouent un rôle prépondérant, apportant ainsi une contribution significative à la réussite professionnelle et à l'épanouissement personnel.

Malheureusement, la majorité des jeunes scolarisés, que ce soit au lycée ou à l'université, souffrent du manque des compétences professionnelles ce qui les met en marge du marché de travail devenu plus exigeant. Pour remédier à ces problèmes, il est important que les établissements éducatifs au Maroc intègrent le développement des soft skills dans leurs programmes d'études. Cela peut se faire par le biais de programmes de formation spécifiques, d'ateliers ou d'activités parascolaires qui mettent l'accent sur le développement de ces compétences. Il est également essentiel que les étudiants cherchent activement des occasions d'apprentissage et de renforcement des soft skills, car celles-ci sont souvent bénéfiques à la fois sur le plan personnel et professionnel.

La problématique pertinente que nous pouvons formuler pour un sujet portant sur l'importance des soft skills dans le monde du travail et dans la société, est comment les compétences douces (soft skills) sont-elles devenues essentielles à l'ère de l'automatisation et de la mondialisation, et comment leur développement peut-il être optimisé pour favoriser la réussite de l'intégration professionnelle des lauréats des universités et leur bien-être personnel ?

Cette problématique soulève plusieurs questions intéressantes, notamment :

- Pourquoi les soft skills sont-elles devenues si importantes dans le monde du travail moderne ?
- Quels sont les avantages concrets de la possession de compétences douces dans la carrière professionnelle ?
- Quelles sont les meilleures méthodes pour enseigner et développer les soft skills chez les étudiants ? Il serait important d'explorer les approches pédagogiques et les programmes de formation qui favorisent le développement de ces compétences.

I. Impacts du manque de l'apprentissage et de la maîtrise des soft skills chez les étudiants

Au cours des récentes années, à l'ère d'une mondialisation, de plus en plus prononcée, les universités marocaines sont confrontées au défi de l'employabilité à l'échelle nationale comme à l'échelle internationale. Il devient donc, impératif d'adopter une stratégie éducative qui intègre des compétences non techniques pour faire face à cette nouvelle réalité. La formation et l'amélioration des compétences comportementales (soft skills) des étudiants universitaires

devraient constituer une priorité pour les établissements de l'enseignement supérieur, car elles sont étroitement liées à la capacité d'adaptation au milieu professionnel.

1. Importance de l'apprentissage des soft skills

Les "soft skills" se réfèrent aux compétences relationnelles et comportementales qui ne sont pas directement liées à des compétences techniques. Elles jouent un rôle essentiel à la fois dans la sphère personnelle et professionnelle de chaque individu. De nos jours, les employeurs accordent de plus en plus d'importance à ces compétences, les valorisant pour leur contribution aux performances optimales, aux relations harmonieuses et à la capacité à s'adapter et à faire preuve d'agilité face aux défis d'une société en constante évolution. Quel que soit le domaine d'études que vous poursuivez, que ce soit dans les sciences, la gestion, les arts ou l'ingénierie, il est impératif de consacrer une attention particulière au développement de ces compétences cruciales au cours de cette période critique de votre vie.

Le nouveau système éducatif met de plus en plus l'accent sur les soft skills, notant que les universités marocaines ont pris conscience de l'importance de ces compétences dans l'employabilité des diplômés, et en les enseignant, elles améliorent les perspectives d'emploi des étudiants et leur réussite. Certes, ces compétences comportementales, ou soft skills, peuvent être exploitées comme un moyen d'améliorer les perspectives d'emploi des étudiants dans l'enseignement supérieur.

Pendant de nombreuses années, les universités se sont principalement concentrées sur la diffusion du savoir académique, mais elles sont désormais de plus en plus engagées dans l'inculcation de compétences transversales hautement prisées sur le marché du travail. Aujourd'hui, elles se penchent sur l'apprentissage de ces nouvelles compétences, pour des motifs de grande importance, à savoir :

- **L'adaptation à l'évolution du marché du travail** qui évolue rapidement, de plus en plus axé sur les compétences interpersonnelles et comportementales. Les entreprises, d'une manière particulière, et les employeurs, d'une façon générale, recherchent non seulement des diplômés bien formés sur le plan technique, mais aussi des individus dotés de soft skills, car ces compétences sont essentielles pour travailler efficacement en équipe, résoudre des problèmes complexes et interagir avec les différents éléments de leur environnement. *«Travailler sur cette compétence et la développer vous aidera à vous adapter à tout changement et à faire preuve de résilience face aux défis à relever »¹.*

- **L'amélioration de l'employabilité**, car en développant des compétences relationnelles et comportementales, les diplômés renforcent leur position sur le marché de l'emploi, augmentant ainsi leurs chances de succès professionnel. Les étudiants qui ne possèdent pas de compétences telles que la communication efficace, la résolution de problèmes et la pensée critique pourraient avoir du mal à trouver un emploi correspondant à leurs compétences académiques. Par contre, ceux qui maîtrisent ces compétences sont mieux préparés à trouver un emploi et à réussir dans leur carrière. Ceci nous amène à diversifier l'offre éducative pour pallier l'inadéquation formation-emploi *« l'amélioration de l'offre éducative, dans les divers cycles de formation, constitue l'un des déterminants clés du modèle de développement,*

1 - Les soft skills : le super pouvoir des étudiants pour se démarquer sur le marché du travail. Document consulté le 10 Septembre 2023. Disponible sur : <https://www.mundiapolis.ma/blog/les-soft-skills-le>

puisqu'elle contribue à former et catalyser les compétences nécessaires au développement des secteurs socio-économiques, tant publics que privés »¹.

- **Formation avancée des professionnels, c'est-à-dire que les universités** sont invitées à dispenser à ses étudiants des formations de niveau supérieur leur permettant de s'adapter aux défis du monde réel, surtout au marché de l'emploi. « *Une chose est sûre, les hard skills (compétences techniques) que vous êtes supposés avoir acquis durant vos études ne suffisent plus lorsqu'il s'agit de postuler à un emploi. Ce qui vous démarquera des autres candidats et vous distinguera ce sont les soft skills, de plus en plus recherchées par les employeurs »².* Les soft skills sont un élément clé de cette préparation, formant des individus qui excellent non seulement dans leur domaine technique, mais qui sont également aptes à communiquer de manière efficace, à résoudre des problèmes et à s'adapter aux évolutions en cours. « À l'image de la société, le monde du travail évolue et les recruteurs attendent de leurs candidats une bonne capacité d'adaptation... Moins techniques et plus transversales, ces « compétences douces » se définissent comme des savoirs comportementaux et des aptitudes personnelles, humaines et relationnelles. Elles donnent l'agilité nécessaire pour s'adapter à un environnement en constante évolution et renforcent la maîtrise technique »³.

- **Renforcement des compétences personnelles**, car les soft skills ne sont pas seulement utiles sur le milieu de travail, elles sont également importantes dans la vie personnelle. Les étudiants qui développent des compétences en communication et en gestion du temps sont mieux équipés pour gérer leurs relations personnelles et leur bien-être émotionnel. En plus, le monde concurrentiel nécessite la préparation des étudiants à travailler avec des personnes de différentes cultures et origines, ce qui impose des compétences et des communications interculturelle. Car, avec la mondialisation, la capacité à travailler avec des personnes de différentes cultures devient de plus en plus importante. Les étudiants ayant peu d'expérience en compétences interculturelles pourraient rencontrer des obstacles dans un monde de plus en plus diversifié. A ceci, il faut ajouter que les entreprises marocaines, et autres, préfèrent l'embauche de diplômés possédant des soft skills. En se concentrant sur ces compétences, les universités répondent aux besoins du marché de travail et contribuent à la prospérité économique du pays.

2. L'impact du déficit de soft skills chez les étudiants

L'absence d'acquisition et de maîtrise des compétences relationnelles chez les étudiants peut se traduire par une multitude de conséquences, affectant à la fois leur performance académique, leur trajectoire professionnelle, leur progression dans le monde professionnel, et leur épanouissement personnel (le bien-être personnel).

L'incapacité des étudiants à acquérir et à maîtriser les compétences relationnelles peut avoir des répercussions variées, influençant à la fois leur performance académique, leur parcours professionnel et leur qualité de vie personnelle. En conséquence, il est évident que le manque de compétences interpersonnelles chez les étudiants se manifeste de multiples façons.

¹ - Ouahmi Fatima et Aoula Es-Saâdia, 2023. Place des soft skills dans la réforme de l'enseignement supérieur : quelles perceptions et quelles pratiques ? Revue Marocaine de l'Évaluation et de la Recherche en Éducation/ N°9, p. 294

² - Idem.

³ - Les soft skills, une valeur ajoutée chez les étudiants. Document consulté le 22 septembre 2023. Disponible sur : <https://cours-legendre.fr/les-soft-skills-une-valeur-aj->.

Au niveau académique, ils peuvent éprouver des problèmes de communication avec leurs camarades et leurs professeurs, ce qui peut entraver leur compréhension des matières et influencer leurs résultats scolaires. De plus, une gestion inefficace du temps peut entraîner des retards dans l'accomplissement des devoirs et des projets. Sur le plan professionnel, le manque de soft skills peut limiter les opportunités d'emploi et de progression de carrière. Les recruteurs sont activement à la recherche de candidats qui détiennent non seulement des compétences techniques, mais également des compétences relationnelles, car elles se révèlent cruciales pour des interactions fructueuses avec les collègues, les clients et les partenaires commerciaux. Sur un plan personnel, le manque de compétences interpersonnelles peut engendrer une estime de soi réduite, des difficultés relationnelles et un niveau de stress accru, ce qui peut impacter négativement la santé mentale et émotionnelle des étudiants.

Il est donc impératif que les établissements de l'enseignement supérieur intègrent activement le développement des compétences relationnelles dans leurs programmes académiques. De même, il est important d'encourager les étudiants à chercher des opportunités d'apprentissage et de mise en pratique de ces compétences, car elles sont essentielles pour réussir dans la société moderne. En définitive, les compétences interpersonnelles constituent un atout inestimable pour les étudiants, les préparant à réussir dans tous les aspects de leur vie. De cette manière, les établissements éducatifs répondront aux attentes du nouveau modèle de développement « *L'ambition du Nouveau Modèle de Développement est d'initier une véritable renaissance éducative marocaine. L'école marocaine doit permettre à chaque élève d'acquérir les compétences fondamentales pour assurer son insertion sociale, favoriser sa réussite académique et professionnelle. Elle doit devenir le creuset de formation de jeunes épanouis qui façonneront l'avenir du Maroc, en leur transmettant le sens de l'autonomie et de la responsabilité, une éthique empreinte de valeurs humanistes ancrées dans l'identité marocaine, une ouverture d'esprit et une capacité d'adaptation dans un monde en mutation accélérée* »¹.

II. Comment développer les soft skills chez les étudiants

Les compétences comportementales ne sont pas innées. Comme toute autre aptitude, elles évoluent et se cultivent au fil du parcours académique, grâce aux formations dispensées aux étudiants. Ces formations visent à inculquer les compétences pratiques et les comportements indispensables à l'adaptabilité en milieu professionnel. À cette fin, l'enseignement supérieur mise sur le travail en équipe, favorisant ainsi le développement des compétences sociales, de la communication orale et de la collaboration. Certains établissements d'enseignement proposent spécifiquement des modules consacrés à l'acquisition des compétences comportementales, tels que le développement personnel, le renforcement de la marque personnelle, la prise de parole en public et l'engagement au sein d'associations. Les étudiants disposent ainsi d'une base de compétences certifiées qu'ils pourront mettre en avant auprès des employeurs.

1. Aspects du manque de compétences soft skills chez les étudiants marocains

Il convient de souligner que le déficit en compétences relationnelles peut avoir des répercussions sur les étudiants au Maroc, tout comme dans de nombreux autres pays. Toutefois,

¹ - La commission spéciale sur le développement, 2021. Le nouveau modèle de développement (Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous). Rapport général, p.104 URL : [Rapport_General.pdf \(csmmd.ma\)](https://www.csmmd.ma/Rapport_General.pdf)

il est essentiel de noter que l'ampleur de cet impact peut varier en fonction des caractéristiques individuelles, des établissements éducatifs et des contextes spécifiques.

- **Difficultés dans la communication** : Les étudiants dépourvus de compétences en communication peuvent rencontrer des difficultés à articuler leurs pensées de manière concise, à participer activement à l'écoute, et à appréhender les perspectives des autres. Cette lacune peut engendrer des malentendus, des tensions, et des entraves à la collaboration au sein d'équipes de projet ou de groupes d'étude

- **Faible résolution de problèmes** : Les soft skills, telles que la pensée critique et la résolution de problèmes, sont essentielles pour trouver des solutions efficaces aux défis académiques et professionnels. Les étudiants qui ne maîtrisent pas ces compétences peuvent avoir du mal à résoudre des problèmes complexes.

- **Gestion du temps inadéquate** : La maîtrise de la gestion du temps revêt une grande importance pour les étudiants qui doivent jongler entre leurs cours, leurs devoirs et divers autres engagements. L'absence de cette compétence peut engendrer du stress, des retards dans l'accomplissement de leurs travaux et une performance académique médiocre. Ce manque peut développer une estime négative en soi, et par conséquent, les étudiants qui ne maîtrisent pas ces compétences peuvent souffrir de doutes sur leurs capacités, ce qui peut affecter leur motivation et leur réussite.

- **Difficultés dans la résolution de conflits et moins d'opportunités professionnelles** : La résolution de conflits et la pratique de la diplomatie sont parmi les compétences interpersonnelles qu'il faut acquérir. Sinon, les étudiants qui ne parviennent pas à gérer les conflits de façon constructive risquent de rencontrer des difficultés dans leurs relations avec leurs camarades et leurs professeurs. A ceci ; il faut ajouter les exigences des employeurs qui accordent de plus en plus d'importance aux compétences interpersonnelles, car elles sont cruciales pour réussir dans le monde professionnel. Les étudiants qui font défaut dans ces domaines peuvent éprouver des difficultés à trouver un emploi ou à évoluer dans leur carrière. Une fois employés, les individus ayant un déficit en soft skills pourraient rencontrer des difficultés à s'adapter aux attentes du milieu professionnel, à collaborer efficacement avec leurs collègues et à gérer les défis du monde du travail en constante évolution. Certes, pour ne pas se sentir dépassés par les défis imprévus, les étudiants doivent maîtriser les soft skills qui leur permettent de s'adapter aux changements

Il revêt donc une importance cruciale pour les étudiants de développer et de maîtriser des compétences interpersonnelles tout au long de leur parcours éducatif. Les établissements d'enseignement et les enseignants peuvent jouer un rôle essentiel en intégrant des opportunités d'apprentissage de ces compétences dans leurs programmes académiques. De plus, les étudiants peuvent également chercher des occasions d'améliorer leurs compétences interpersonnelles grâce à des stages, du bénévolat, des clubs étudiants et d'autres activités extrascolaires.

2. Approches pour le développement des soft skills chez les étudiants

Pour mettre en valeur le capital humain, les universités sont appelées à favoriser le développement des soft skills chez ses étudiants en adoptant les approches suivantes :

- **Dispensez des formations ciblées et axées sur les compétences interpersonnelles**, telles que la communication, la résolution de conflits, le leadership et divers autres domaines. Il faut aussi organiser des ateliers interactifs pour que les étudiants puissent concrétiser ces

compétences par la pratique. En plus, les établissements éducatifs sont invités à promouvoir la qualité de leur offre de formation et la diversifier, tout en s'inscrivant dans des approches de partenariat avec le secteur privé, *«l'encouragement des formations d'excellence doit se faire conjointement avec le secteur privé, qui pourra intervenir dans la création et la conception des formations et contribuer ainsi à faciliter l'accès au marché du travail pour les étudiants»*¹.

- **Intégrez des projets en équipe au sein des programmes académiques**, incitant ainsi les étudiants à collaborer, à prendre des décisions collectives et à résoudre des problèmes de manière conjointe. Il faut aussi encourager les étudiants à s'impliquer dans des activités parascolaires telles que des clubs, des associations étudiantes, des équipes sportives, ou d'autres engagements qui favorisent le renforcement des compétences telles que le travail d'équipe, la collaboration et le leadership.

- **Développement de la communication** : Organisez des débats, des présentations, des discussions en classe et des activités de prise de parole en public pour améliorer les compétences de communication des étudiants. Pour réussir cette approche, il est crucial que les étudiants plus expérimentés puissent guider les nouveaux étudiants dans le développement de leurs compétences relationnelles. Il est souhaitable d'inviter les anciens étudiants qui ont bénéficié des soft skills à partager leurs expériences avec leurs pairs en leur expliquant comment ces compétences ont influencé leur carrière et leur vie personnelle.

- **Intégrez le développement des soft skills dans le programme** académique en tant que matière à part entière ou sous forme de modules complémentaires. Cette approche peut s'exprimer par l'intégration des projets qui mettent en avant l'importance des soft skills. Par exemple, demandez aux étudiants de travailler sur des projets qui nécessitent la collaboration et la communication. Et suite à ses travaux collaboratifs, les étudiants peuvent faire une auto-évaluation en identifiant leurs lacunes, leurs points forts et leurs domaines d'amélioration, et par conséquent, élaborer des plans d'amélioration personnels. En plus, et pour s'ouvrir sur le monde du travail, il faut organiser des événements qui offrent aux étudiants l'occasion d'interagir avec des professionnels issus de divers secteurs, créant ainsi des opportunités de réseautage et de renforcement des compétences relationnelles.

Il est essentiel de rappeler aux étudiants que le développement des soft skills est un processus continu et que ces compétences sont précieuses dans tous les aspects de leur vie. En les aidant à les acquérir, ces étudiants sont préparés à réussir dans un monde de plus en plus axé sur les compétences interpersonnelles. Travailler en groupe, communiquer à l'oral, gérer son intelligence émotionnelle, optimiser sa mémoire, être créatif : *« Ces compétences ne sont pas innées. Elles doivent s'apprendre, car les étudiants sont désormais attendus là-dessus par les recruteurs... »*².

Pour développer les soft skills chez les étudiants, les établissements éducatifs peuvent mettre en place des programmes spécifiques, des ateliers et des activités extra-scolaires qui mettent l'accent sur le développement de ces compétences. Les enseignants peuvent également intégrer ces compétences dans leurs cours en encourageant la participation, la collaboration et la résolution de problèmes.

¹ - La commission spéciale sur le développement, 2021, p. 110-111

² - Séverin Graveleau, 2023. Les « soft skills » débarquent à l'université. <https://www.lemonde.fr> • M Campus • Universités

Bibliographie

- Les soft skills : le super pouvoir des étudiants pour se démarquer sur le marché du travail. Document consulté le 10 Septembre 2023. Disponible sur : <https://www.mundiapolis.ma › blog › les-soft-skills-le>
- Les soft skills, une valeur ajoutée chez les étudiants. Document consulté le 22 septembre 2023. Disponible sur : <https://cours-legendre.fr › les-soft-skills-une-valeur-aj..>
- Ouahmi Fatima et Aoula Es-Saâdia, 2023. Place des soft skills dans la réforme de l'enseignement supérieur : quelles perceptions et quelles pratiques ? Revue Marocaine de l'Évaluation et de la Recherche en Éducation/ N°9.pp. 293-308
- La commission spéciale sur le développement, 2021. Le nouveau modèle de développement (Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous). Rapport général, p.104 URL : [Rapport_General.pdf \(csmd.ma\)](#)

Soft skills et marché de travail : quelles relations ?

Zerouali Sanae. Docteur en Langue et Communication
sanaezerouali@gmail.com ; 0678164693

Résumé

Le monde du travail a subi des mutations significatives ces dernières années, avec une incidence marquée sur les cadres et les travailleurs. Cependant, la pandémie de Covid-19, qui a fait irruption à l'échelle planétaire au début de l'année 2020, a agi comme un catalyseur, intensifiant et parfois accélérant les transformations qui étaient déjà en cours.

En même temps, les soft skills, qui désignent une catégorie de compétences qui se situent à mi-chemin entre les compétences techniques et les compétences comportementales, sont devenues monnaie courante du langage courant dans le monde professionnel. Elles continueront de prendre une part toujours plus importante dans les recrutements, car les embauches ne seront plus basées uniquement sur les diplômes, les performances linguistiques et informatiques maîtrisés

Posséder les qualifications académiques appropriées, maîtriser des logiciels spécifiques ou être bilingue ne sont plus les seuls critères décisifs pour accéder à l'emploi de ses rêves. Aujourd'hui, les recruteurs portent une attention particulière aux compétences humaines des candidats en accordant une importance croissante à ces aptitudes. Ces dernières constitueront, dans un avenir proche, un atout pour progresser dans votre carrière et à améliorer votre qualité de vie professionnelle.

La problématique pertinente que nous chercherons à résoudre au cours de cette communication est comment les entreprises et les individus peuvent-ils efficacement développer, mesurer et valoriser les soft skills dans un contexte de marché du travail en perpétuelle transformation ? Mais quelles sont ces compétences en particulier ? Quels objectifs peuvent-elles vous aider à réaliser ? Et comment les universités marocaines peuvent les développer pour que ces lauréats soient en mesure de s'adapter aux défis futurs du marché du travail ?

Mots clés : soft skills, monde professionnel, embauche, marché de travail

المهارات الناعمة وسوق العمل: أي علاقات؟

ملخص

عرفت سوق العمل تحولات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وأثرت هذه التغيرات بشكل كبير على الأطر والعمال معا. ومع انتشار وباء كوفيد-19، الذي اندلع مس مختلف دول العالم في بداية عام 2020، تسارعت التحولات التي كانت قائمة بالفعل.

في الوقت نفسه، أصبحت المهارات الناعمة، والتي تشير إلى المهارات التي تقع في منتصف الطريق بين المهارات التقنية والمهارات السلوكية، جزءا أساسيا من لغة الأعمال اليومية في العالم المهني. ولا شك في أن هذه المهارات ستأخذ أهمية كبرى مستقبلا في مجال التوظيف الذي لن يقتصر فقط على الشواهد والإتقان اللغوي والمعلوماتي المتحكم فيها.

ولم يعد امتلاك المؤهلات الأكاديمية المناسبة أو إتقان البرمجيات المعينة أو تحدث بأكثر من لغة واحدة هي العوامل الوحيدة المحورية للوصول إلى وظيفة الأحلام. في الوقت الحاضر، يولي موظفو التحكيم، عند التوظيف، اهتماما خاصا للمهارات البشرية للمرشحين، مانحين

لهذه الأخيرة أهمية متزايدة. هذه المهارات ستمثل، في المستقبل القريب، ميزة تساعد على التقدم في الحياة المهنية وتحسين نوعية الحياة المهنية. لهذا، فالطموح إلى التقدم في الحياة المهنية وتحسين نوعية الحياة، يتطلب بالضرورة تطوير هذه المهارات.

إن الإشكالية الجوهرية التي سنسعى لمعالجتها من خلال هذا المقال هي كيف يمكن للمؤسسات الصناعية والأفراد تطوير وقياس المهارات الناعمة بفعالية في سياق سوق العمل المتجدد باستمرار؟ ولكن ما هي تلك المهارات على وجه الخصوص؟ وما الأهداف التي يمكن أن تساعد في تحقيقها؟ وكيف يمكن للجامعات المغربية تطويرها ليصبح خريجوها قادرين على التكيف مع التحديات المستقبلية لسوق العمل؟

الكلمات المفتاحية: المهارات الناعمة، العالم المهني، التوظيف، سوق العمل

Introduction

Les compétences douces, également connues sous le nom de soft skills, sont des compétences humaines et comportementales qui complètent les compétences techniques d'une personne. Elles jouent un rôle essentiel dans le monde professionnel d'aujourd'hui. Contrairement aux compétences techniques et académiques, regroupées sous l'appellation de "hard skills", les compétences douces englobent des aspects sociaux, émotionnels et comportementaux. Les entreprises ont pris conscience de l'importance cruciale de ces compétences, car elles contribuent de manière significative à la qualité des interactions professionnelles et à la réussite globale d'un individu dans le monde du travail. En plus, elles garantissent une gestion efficace de leurs équipes, facilitent la communication entre les individus et la résolution des problèmes.

Cet article vise à fournir une analyse approfondie de l'importance des compétences comportementales, communément appelées soft skills, dans l'environnement professionnel moderne. Il a pour ambition de non seulement définir et expliquer les soft skills, mais aussi de démontrer leur pertinence cruciale sur le marché de l'emploi. En plus, elle mettra en évidence pourquoi les soft skills sont de plus en plus recherchées par les employeurs et comment elles peuvent faire la différence dans la carrière professionnelle d'une personne.

I. Les Soft Skills et leurs impacts sur la carrière professionnelle

Les compétences comportementales, exercent une influence significative sur le parcours professionnel d'un individu. Elles ont un impact sur la capacité des candidats à être choisis pour tel ou tel poste. Les employeurs recherchent des postulants qui ne se distinguent pas uniquement par leurs compétences techniques, mais aussi par leurs compétences interpersonnelles, telles que la communication, la collaboration et la résolution de problèmes. Elles jouent donc, un rôle crucial dans l'ascension professionnelle. Les employés qui excellent dans des domaines tels que le leadership, la gestion du temps et l'intelligence émotionnelle sont souvent considérés comme des candidats idéaux pour des postes de direction et de gestion.

1. Pourquoi les entreprises accordent tant d'importance aux soft skills ?

Les raisons majeures pour lesquelles les entreprises accordent une grande valeur aux soft skills sont les suivantes :

- Amélioration de la productivité, de la performance et de la gestion des équipes :

Les soft skills telles que la communication efficace, la résolution de problèmes et la gestion du temps contribuent à améliorer la productivité des employés. Lorsque les équipes interagissent harmonieusement et sont capables de résoudre les conflits de manière constructive, elles sont

plus efficaces dans leur travail. Ceci nous montre que ces compétences sont essentielles pour la gestion des équipes

- **Optimisation de la productivité, de la performance, et renforcement de la gestion des équipes :** les compétences comportementales, telles que la communication efficace, la résolution de problèmes et la gestion du temps, ont un impact direct sur l'efficacité des employés. Lorsque les membres d'une équipe interagissent de manière fluide et sont capables de résoudre les conflits de manière constructive, leur travail devient plus productif. Il est donc évident que ces compétences sont incontournables pour une gestion d'équipe efficace. Les gestionnaires qui possèdent des compétences en leadership, en gestion des ressources humaines et en intelligence émotionnelle sont mieux préparés pour stimuler la motivation de leurs employés, résoudre les conflits de manière efficace et cultiver un environnement de travail positif.

- **Adaptation aux changements :** dans un monde en constante évolution, les entreprises sont appelées à être flexibles et s'adapter rapidement. Les soft skills, notamment la créativité, la résilience et l'adaptabilité, aident les employés à s'ajuster aux nouveaux défis et opportunités. Les situations, que traverse le monde de travail, exigent des solutions créatives pour assurer la pérennité des établissements productifs et être plus concurrentiels. Seuls, les individus dotés de compétences en créativité sont plus susceptibles de proposer des idées innovantes pour résoudre les problèmes émergents. Ils ont la capacité de voir des opportunités là où d'autres les considèrent comme des obstacles. Les soft skills liées à l'adaptabilité sont cruciales pour s'ajuster aux changements rapides dans le monde professionnel, que ce soit en termes de technologies, de procédures de travail, ou de demandes du marché. A ceci, il faut ajouter l'instabilité croissante que la planète connaît aujourd'hui « En cette période instable, la flexibilité ou l'adaptabilité face à des situations changeantes est une soft skill cruciale chez un candidat »¹.

- **Innovation et résolution de problèmes :** l'innovation repose fréquemment sur la créativité et la capacité à résoudre des problèmes complexes. Les soft skills telles que la pensée critique, la collaboration et la curiosité intellectuelle jouent un rôle crucial dans ce contexte. L'innovation est essentielle pour s'adapter aux nouvelles technologies, répondre aux évolutions des besoins des consommateurs, découvrir de nouvelles opportunités ou maintenir un avantage concurrentiel. De plus, l'incapacité à encourager la créativité peut entraîner un manque d'engagement chez les employés, ce qui peut réduire leur motivation au travail. Nous pouvons dire que la créativité est une démarche qui aide à proposer des solutions à des problèmes en dehors des schémas et logiques traditionnels. Dans un monde qui va de plus en plus vite, les entreprises doivent constamment se réinventer pour éviter de déperir. « *La créativité est un levier dans ce combat, un facteur de croissance. Elle permet à l'entreprise d'anticiper les nouveaux défis en proposant des solutions innovantes aux problèmes qu'elle rencontre. Il faut donc apprendre à libérer l'inventivité de vos collaborateurs à tous les niveaux. Toutefois, la créativité nécessite un certain temps, bien que celui-ci ne soit pas nécessairement très long* »².

1 - Soft skills : quelles sont celles que les entreprises s'arrachent ? Document consulté le 20 Juillet 2023. Disponible sur : <https://www.cadremploi.fr> > ... > Entretien d'embauche

2 - La créativité en entreprise : comment motiver dans vos équipes ? Document consulté le 27 Juillet 2023. Disponible sur : <https://www.simundia.com> > blog > motiver-creativite

L'intelligence créative, ainsi que la capacité à favoriser la créativité au sein d'individus, de groupes ou d'organisations, est souvent considérée comme un élément clé de la réussite des entreprises à l'ère de l'évolution croissante du marché et du monde concurrentiel. Cette intelligence créative constitue la base même de l'innovation et de la génération de nouvelles idées, permettant de répondre aux besoins actuels et futurs des entreprises. La créativité ouvre des perspectives au-delà des approches conventionnelles. De surcroît, en période de crise actuelle, l'innovation est devenue un défi majeur dans la réalisation de projets et dans la structure organisationnelle des entreprises.

2. Impact des soft skills sur la carrière de la personne

Les compétences comportementales, exercent une influence significative sur le parcours professionnel d'une personne, impactant divers aspects de sa réussite en entreprise. Parmi ces compétences, on peut citer la communication efficace, la gestion du temps et la résolution de problèmes, qui sont souvent des critères de sélection primordiaux pour les employeurs. De plus, les compétences en leadership, en intelligence émotionnelle et en gestion du stress sont des éléments clés pour accéder à des postes de responsabilité et de direction. Les individus qui excellent dans ces domaines ont de meilleures perspectives d'avancement.

Les soft skills jouent également un rôle essentiel dans la création de relations professionnelles positives. L'empathie, la communication efficace et la capacité à travailler en équipe favorisent la collaboration et le réseautage, ouvrant ainsi la voie à de nouvelles opportunités professionnelles.

Pour réussir dans le monde du travail, la pensée critique, la créativité et la capacité à résoudre des problèmes complexes sont des compétences inestimables. Elles permettent de surmonter les obstacles et d'innover dans un environnement professionnel en constante évolution. En somme, les soft skills sont un atout essentiel pour le succès et l'avancement dans la carrière d'une personne. La possession des soft skills contribue au bien-être au travail et à la réussite professionnelle. Les personnes qui excellent dans ces compétences sont plus susceptibles de s'épanouir professionnellement, d'entretenir des relations positives, et de résoudre les problèmes de manière efficace, ce qui renforce la satisfaction au travail. « l'objectif de l'entreprise va être de recruter des collaborateurs qui savent parler de leur histoire... L'entreprise a besoin de se projeter dans des moments faibles, comme on peut le connaître actuellement. Notamment avec des collaborateurs qui sauront vivre ensemble, apprendre collectivement, gérer la crise »¹.

II. Les soft skills : avantages et inconvénients des candidats lors de l'embauche

Au cours du processus du recrutement, les candidats, armés de méthodes communicationnelles, semblent privilégier l'entretien d'embauche pour mettre leurs *soft skills* en avant. Quant aux autres candidats, n'ayant pas ses compétences, préfèrent des examens écrits que les oraux. Cette problématique s'aggrave de plus en plus aujourd'hui, par le fait que les dirigeants des entreprises, ayant des responsabilités managériales, et particulièrement les managers du secteur marketing et du digital, sont en effet prêts à recruter des candidats

1- Les soft skills : importance et impacts dans le recrutement. Document consulté le 22 Aout 2023. Disponible sur : <https://www.simundia.com › blog › motiver-creativite>

principalement sur leurs compétences comportementales. Il n'est pas donc surprenant que les soft skills interviennent de plus en plus comme un critère déterminant de recrutement.

1. Raisons du choix d'entretien d'embauche oral

De nos jours, les compétences comportementales, ou soft skills, sont de plus en plus valorisées par les employeurs. Elles sont perçues comme des éléments essentiels pour dynamiser l'efficacité de l'équipe, stimuler l'innovation, accroître la productivité et accélérer la satisfaction des clients. De plus, ces compétences interpersonnelles permettent aux employés de s'ajuster avec souplesse aux évolutions technologiques et aux mutations rapides du monde professionnel. Les candidats privilégient souvent l'entretien d'embauche pour mettre en avant leurs compétences comportementales, ou "soft skills", pour plusieurs raisons :

- **Interaction en personne** : lors de l'entretien d'embauche, les candidats, ayant reçu une formation en compétences douces, ont l'occasion de mettre en lumière leurs compétences relationnelles et de communication en face-à-face. Cette étape offre aux recruteurs un aperçu précieux de la manière dont les candidats se comportent dans un contexte professionnel, de leurs interactions avec les autres, et de leur aptitude à réagir de manière adéquate en temps réel.

- **Démonstration pratique** : les soft skills représentent des aptitudes pratiques qui trouvent souvent une meilleure illustration à travers des démonstrations plutôt que des descriptions verbales. Ceci peut constituer un élément fort pour le candidat qui peut prétendre être compétent en matière de résolution de conflits, en apportant ainsi une démonstration plus convaincante de ses compétences.

- **Évaluation de la personnalité** : l'entretien d'embauche offre aux recruteurs l'opportunité d'apprécier la personnalité du candidat, incluant des aspects tels que son attitude, sa motivation, son éthique professionnelle, et sa capacité à s'harmoniser avec la culture de l'entreprise. Ces éléments sont fréquemment associés aux soft skills et jouent un rôle essentiel dans l'évaluation de la compatibilité du candidat à s'intégrer dans l'équipe « Dans le processus de recrutement, l'assessment est une méthode qui permet d'évaluer les compétences techniques comme comportementales, à savoir aussi bien le savoir-faire que le savoir-être. L'assessment est un outil qui permet aux recruteurs de tester les candidats et de les évaluer à travers différents exercices, jeux de rôles ou encore entretiens. L'objectif est d'analyser leurs comportements dans une situation professionnelle »¹.

- **Réponses contextuelles** : au cours d'un entretien, les candidats ont la souplesse de moduler leurs réponses en accord avec les questions posées et les spécificités de l'entreprise. Il convient de noter que cette approche flexible va bien au-delà de l'ajustement des compétences et des soft skills en fonction des besoins de l'entreprise. En réalité, elle offre de multiples avantages, tant pour les candidats que pour les recruteurs, en termes d'adaptation à la culture et aux particularités de l'entreprise. Cela signifie que les candidats ont l'opportunité d'approfondir leur compréhension de l'entreprise au fil de l'entretien, leur permettant ainsi de personnaliser leurs réponses en adéquation avec la culture, les valeurs et la mission de l'entreprise. Ce niveau d'engagement reflète un intérêt authentique pour l'entreprise, renforçant ainsi la pertinence de leur candidature. De plus, cela leur permet de démontrer leur aptitude à résoudre des problèmes spécifiques et à apporter une contribution significative.

¹ - Les soft skills : importance et impacts dans le recrutement. Op Cit

- **Influence émotionnelle** : dans le cadre des entretiens, en face-à-face, les entretiens offrent aux postulants l'opportunité d'établir des liens émotionnels avec les responsables du recrutement. La communication non verbale, telle que le contact visuel, les expressions faciales et le langage corporel, joue un rôle essentiel dans la création de ces liens. Ces derniers sont plus en plus susceptibles de se souvenir des candidats qui ont laissé une impression favorablement par leur habileté relationnelle et leur aptitude à forger des connexions significatives. Les entretiens en face-à-face mettent en lumière les compétences relationnelles des candidats. Ceux qui sont capables de créer un climat de confiance, d'écouter attentivement, de poser des questions pertinentes et de montrer de l'empathie auront un avantage distinct. Ces compétences relationnelles sont souvent des atouts précieux, car elles indiquent la capacité du candidat à collaborer efficacement et à s'intégrer dans une équipe. En somme, l'influence émotionnelle dans les entretiens en face-à-face est un élément non négligeable du processus de recrutement. Les candidats qui parviennent à établir des liens émotionnels positifs ont de meilleures chances de laisser une impression mémorable et de se démarquer dans la sélection.

En fin de compte, les compétences relationnelles (les soft skills), sont de plus en plus appréciées par les employeurs, car elles revêtent une importance capitale tant pour la réussite en milieu professionnel que pour le bien-être de l'équipe. Les postulants en ont pris conscience et considèrent l'entretien d'embauche comme une opportunité de démontrer concrètement ces compétences, renforçant ainsi leurs chances de décrocher le poste.

2. Pourquoi les candidats préfèrent-ils éviter l'entretien oral lors d'une embauche

Il est important de souligner que les choix des candidats, en ce qui concerne la forme des entretiens d'embauche, sont divers et qu'il n'existe pas de réponse universelle à cette question. Néanmoins, voici quelques motifs qui expliquent pourquoi certains candidats peuvent dédaigner les entretiens oraux dans le cadre du processus de recrutement ou de sélection :

- **Anxiété** : Certains candidats peuvent être anxieux à l'idée de parler en public ou de s'exprimer de manière orale, ce qui peut rendre l'entretien oral stressant. Parmi ces facteurs, la crainte de l'évaluation, le manque de confiance en soi et l'appréhension face à des questions auxquelles ils pourraient ne pas savoir répondre jouent un rôle significatif. Cette combinaison de pression et d'incertitude peut rendre l'entretien oral particulièrement stressant pour certains candidats. Il est essentiel de reconnaître ces défis et d'encourager les candidats à se préparer adéquatement, à développer leur confiance en leurs compétences de communication et à adopter des stratégies de gestion de l'anxiété pour améliorer leur performance lors de ces entretiens cruciaux.

Il est essentiel de souligner que l'anxiété liée à la prise de parole en public ou aux entretiens oraux est une réaction fréquente, même chez des individus compétents et qualifiés. Heureusement, diverses stratégies peuvent être mises en œuvre pour gérer cette anxiété, notamment une préparation approfondie, des sessions de pratique, des techniques de respiration profonde, voire des méthodes de gestion du stress. Les employeurs et les recruteurs ont souvent conscience de cette réalité et s'efforcent de créer un environnement d'entretien plus accueillant, visant à aider les candidats à s'exprimer plus confortablement.

- **Besoin de temps pour réfléchir** : Lors des entretiens écrits, les candidats disposent d'un avantage considérable, étant donné le temps supplémentaire dont ils disposent pour méditer sur leurs réponses. Cela leur permet de peser soigneusement leurs mots, organiser leurs idées et

fournir des réponses réfléchies et précises. En revanche, lors d'un entretien oral, certaines personnes, en raison de contraintes de communication ou de nervosité, peuvent être amenées à formuler des réponses hâtives et potentiellement inexactes. Cela crée un environnement stressant qui peut compromettre la capacité du candidat à démontrer ses compétences de manière objective.

Cependant, il convient de souligner que les entretiens oraux revêtent également une importance significative dans de nombreuses situations. Ils sont essentiels pour évaluer la communication orale, la réactivité et la capacité des candidats à interagir en temps réel. Les employeurs peuvent choisir le format d'entretien en fonction des compétences et des qualités essentielles requises pour le poste en question. Dans l'ensemble, la diversité des formats d'entretien contribue à une évaluation plus exhaustive des candidats, permettant aux employeurs de prendre des décisions d'embauche éclairées.

Cependant, il est important de noter que les entretiens oraux restent courants dans le processus de recrutement, car ils permettent aux employeurs d'évaluer la communication orale, la réactivité et d'autres compétences cruciales pour de nombreux postes. Les entreprises peuvent également offrir différents formats d'entretien pour accommoder les préférences des candidats et évaluer un large éventail de compétences.

- **Difficultés de communiquer** : Les entraves à la communication, telles que les barrières linguistiques, lors des entretiens d'embauche, peuvent exercer une influence considérable sur l'issue de la rencontre entre le candidat et les recruteurs. Lors de ces entretiens, qui se déroulent généralement sous forme de dialogues verbaux avec les recruteurs, une communication déficiente compromet l'efficacité de la conversation, tandis qu'une communication efficace a le pouvoir de renforcer le moral et le sentiment de sécurité, créant ainsi un environnement propice. En revanche, une communication claire, fluide et empreinte de confiance peut laisser une empreinte favorable chez les recruteurs, les poussant à considérer le candidat comme étant compétent, bien organisé et capable de collaborer de manière efficace au sein d'une équipe. Il est indéniable que la communication efficace, caractérisée par sa clarté, son aisance et sa confiance, peut apporter de nombreux avantages lors des entretiens d'embauche.

En d'autres termes, il est évident que la communication joue un rôle crucial lors des entretiens d'embauche. Les obstacles à une communication fluide peuvent sérieusement compromettre les opportunités d'obtenir le poste, tandis qu'une communication efficace peut positivement influencer la perception globale du candidat par les recruteurs, augmentant ainsi ses chances de succès. Par conséquent, les candidats ont tout intérêt à perfectionner leurs compétences en communication pour optimiser leurs perspectives d'embauche.

III. Les Soft Skills : clés du Succès et de l'avenir Professionnel

- Le développement des soft skills chez les étudiants marocains est d'une importance capitale, tout comme il l'est pour les étudiants du monde entier. De nos jours, ces compétences non techniques sont devenues un facteur clé dans leur préparation à intégrer le marché du travail contemporain. En effet, ce marché exige bien plus que de simples compétences techniques. Les compétences humaines et interpersonnelles, telles que la communication efficace, la résolution de problèmes, la pensée critique, la créativité, la gestion du temps, le leadership, la gestion du stress et la prise de décision, sont devenues des atouts essentiels pour ceux qui aspirent à une carrière réussie.

1. Comment développer les Soft Skills chez les étudiants marocains

Pour répondre aux défis de la mondialisation et des exigences du marché de travail, les universités marocaines ont adopté des méthodes d'enseignement novatrices pour les soft skills, favorisant l'apprentissage actif et concret. La réforme de l'enseignement supérieur d'aujourd'hui constitue une stratégie qui aidera certainement les étudiants à développer leurs soft skills (compétences non techniques).

Pour y parvenir, il est impératif de suivre les étapes suivantes :

- Formation et ateliers spécifiques : ces formations dédiées au développement des soft skills représentent une stratégie fondamentale pour préparer les étudiants marocains à réussir dans un monde professionnel en constante évolution. Cela peut inclure des sessions sur la communication, la résolution de problèmes, le travail d'équipe, la gestion du temps, et la prise de décision. Les étudiants peuvent ainsi acquérir des compétences pratiques. L'organisation des ateliers de communication aide les étudiants à améliorer leurs compétences en matière d'expression verbale et écrite. Ils apprennent à transmettre leurs idées de manière claire, concise et convaincante, à écouter activement et à adapter leur communication en fonction du public.

- Travail d'équipe : La promotion des compétences en travail d'équipe est un aspect essentiel de l'apprentissage des étudiants. Les ateliers dédiés au travail d'équipe mettent en avant la collaboration, la négociation, et la compréhension des interactions au sein de groupes. Les étudiants acquièrent la capacité de gérer les conflits de manière constructive, de capitaliser sur les compétences individuelles et d'opérer de manière synergique.

De plus, encourager les projets en groupe et les activités collaboratives au sein des cours représente une opportunité clé pour le développement des compétences en travail d'équipe, en communication et en résolution de problèmes. Ces expériences offrent aux étudiants l'opportunité d'apprendre à analyser des situations, à identifier les obstacles potentiels, et à concevoir des solutions créatives. De plus, ils développent une compréhension plus profonde des répercussions de leurs décisions, ce qui est crucial pour une prise de décision éclairée.

Ces compétences en travail d'équipe s'avèrent extrêmement précieuses dans le monde professionnel. Elles permettent aux individus de travailler efficacement avec leurs collègues, d'exploiter les atouts individuels de chacun, de résoudre les problèmes de manière collaborative, et d'atteindre des objectifs communs. De plus, elles favorisent un environnement de travail harmonieux et productif, où la communication est fluide et les conflits sont gérés de manière constructive. En fin de compte, le développement de ces compétences en travail d'équipe est essentiel pour préparer les étudiants à devenir des professionnels compétents et collaboratifs, prêts à relever les défis du monde du travail contemporain.

- Intégration dans le programme académique : l'incorporation des soft skills au sein du programme académique revêt une importance cruciale pour la préparation des étudiants à réussir dans le monde professionnel contemporain, où l'appréciation des compétences humaines est devenue tout aussi essentielle que les compétences techniques. Cette intégration implique que les enseignants se voient confier la mission de concevoir des cours mettant l'accent sur le développement de compétences telles que la communication, la résolution de problèmes, la créativité, la gestion du temps, la prise de décision et le leadership. Ces cours peuvent être insérés dans divers domaines académiques, garantissant ainsi une approche holistique.

De plus, il est impératif d'incorporer ces soft skills dans le processus d'évaluation. Les étudiants doivent être soumis à des évaluations qui mesurent leur aptitude à communiquer de manière efficace, à collaborer au sein d'équipes, à résoudre des problèmes, et à prendre des décisions éclairées. Cette inclusion dans le processus d'évaluation stimule les étudiants à développer ces compétences de manière approfondie et à reconnaître leur importance dans leur cheminement académique et professionnel.

En parallèle, les établissements universitaires sont appelés à s'ouvrir davantage sur leur environnement socioéconomique. Cette démarche vise à établir des partenariats avec des entreprises et des experts, dans le but de cerner les compétences précises requises par les étudiants dans le contexte professionnel. Cette collaboration permet ensuite d'ajuster le contenu du programme académique pour qu'il corresponde de manière plus étroite aux exigences du marché de travail.

2. Le Futur des Soft Skills

Bien que le concept de soft skills soit encore relativement nouveau dans les pays en développement, nous sommes déjà en train de réfléchir à leur évolution future. Cela comprend la manière de les développer, car elles requièrent des méthodes d'acquisition spécifiques qui s'appuient sur l'exploitation d'expériences personnelles et professionnelles, et impliquent une approche interdisciplinaire et un apprentissage continu. Ces aptitudes peuvent être présentes dès la naissance ou acquises dès l'enfance, et l'influence de l'éducation est cruciale dans leur façonnement. Néanmoins, elles ont la capacité de se développer tout au long de la vie grâce à une multitude d'expériences. « *Les soft skills ne sont pas innées, elles sont acquises au fil du temps par le biais de formations, par exemple, en dehors de la sphère universitaire ou scolaire* »¹.

Les soft skills englobent diverses dimensions, qu'il s'agisse des compétences émotionnelles, des aptitudes relationnelles ou des activités spécifiques. En fonction du rôle ou de la fonction occupée, toutes les soft skills ne sont pas nécessairement indispensables, car leur pertinence dépendra des besoins inhérents aux tâches à accomplir. Mais quelle compétence faut-il développer le plus ?

Il est important de noter que les soft skills peuvent varier en fonction du domaine professionnel et des objectifs personnels, mais le développement de ces compétences vous aidera à réussir dans de nombreux aspects de la vie. Pour cette raison, Le développement des soft skills, ou compétences comportementales, est essentiel dans le monde d'aujourd'hui pour réussir tant sur le plan professionnel que personnel. Voici quelques soft skills importantes à développer chez les étudiants pour relever les défis et les changements du monde de travail :

- **La communication multiculturelle** : à l'ère de la mondialisation croissante, la communication multiculturelle revêt une importance grandissante. Cette compétence gagne en pertinence dans un monde de plus en plus interconnecté et diversifié, où les échanges interculturels sont monnaie courante. Pour développer cette aptitude, il est impératif de cultiver une ouverture accrue aux perspectives globales, de manière à être mieux préparé à interagir

1 - Soft skills : les compétences recherchées par les entreprises. Document consulté le 25 Aout 2023. Disponible sur : <https://factorial.fr › Blog › Talents › Formatio>

avec des individus provenant de milieux culturels variés. Cette approche favorise l'appréciation et l'intégration de diverses perspectives et méthodes, enrichissant ainsi la perception du monde.

Cette perspective revêt une grande importance dans le monde des affaires, étant donné que, dans un contexte commercial mondial, la communication efficace avec des partenaires, clients et collègues issus de diverses cultures peut être la clef du succès. Les entreprises sont activement à la recherche de professionnels capables de diriger des équipes multiculturelles et de négocier avec des partenaires internationaux. Cela nécessite également la capacité d'établir des relations solides et durables, tout en respectant les différences culturelles des partenaires impliqués.

- **Leadership et adaptabilité culturelle** : les dirigeants qui maîtrisent l'art de la communication multiculturelle sont plus aptes à guider de façon inclusive des équipes variées, en reconnaissant la valeur des apports de chaque membre, indépendamment de leur contexte culturel. Le leadership collaboratif, où les individus dirigent par l'influence, la collaboration et la capacité à rassembler des équipes diverses, deviendra prépondérant. La compétence en communication multiculturelle englobe également la capacité à s'ajuster à des environnements et des normes culturelles diverses, ce qui facilite l'expérience de voyager, de travailler ou de résider en toute fluidité dans des lieux différents à travers le monde.

- **Apprentissage continu et travail à distance** : l'apprentissage continu sera une compétence en soi. Les soft skills liées à l'auto-apprentissage, à la curiosité intellectuelle et à la capacité à acquérir de nouvelles compétences seront essentielles pour rester compétitif sur le marché du travail en constante évolution. Ce genre d'apprentissage est en train de devenir une compétence en soi, une aptitude cruciale dans notre société en constante évolution. Il repose sur un ensemble de soft skills spécifiques, notamment l'auto-apprentissage, la curiosité intellectuelle, l'adaptabilité, la résolution des problèmes, l'innovation et la capacité à acquérir de nouvelles compétences. Les compétences liées à l'auto-apprentissage, à la curiosité intellectuelle et à la capacité à acquérir de nouvelles compétences sont aujourd'hui essentielles pour s'adapter aux changements rapides de l'environnement professionnel, pour rester compétitif et pour prospérer dans une économie de la connaissance en constante évolution. L'apprentissage continu est devenu une nécessité pour quiconque cherche à progresser dans sa carrière et à relever les défis du monde moderne.

En plus de ceci, il faut ajouter la communication virtuelle, car le travail à distance devient plus courants, les compétences liées à la communication en ligne, à la gestion du temps dans un environnement virtuel, et à la création de relations professionnelles à distance gagneront en importance.

Conclusion

De cet article, nous retenons que les compétences transversales jouent un rôle pivot dans l'évolution de la carrière d'un individu. Elles exercent une influence significative sur les opportunités d'embauche, la progression professionnelle, les relations au sein de l'entreprise, la résolution de problèmes, la communication, la gestion du stress, l'adaptabilité, la satisfaction au travail, et bien d'autres aspects du succès professionnel. Les personnes qui investissent dans l'amélioration de ces compétences détiennent un avantage indéniable sur le marché du travail.

En introduisant ces méthodes pédagogiques au sein du système éducatif et en incitant les étudiants à prendre des initiatives, elles peuvent grandement contribuer à l'acquisition des

compétences transversales chez les étudiants marocains. Ce processus les prépare efficacement à s'épanouir dans un environnement professionnel en constante mutation. De surcroît, ces sessions pédagogiques fournissent aux étudiants des opportunités concrètes pour mettre en pratique leurs compétences dans des situations réelles, souvent à travers des projets, des mises en situation ou des exercices concrets. Ceci renforce le processus d'apprentissage et permet aux étudiants de faire l'expérience de situations professionnelles similaires à celles qu'ils rencontreront dans leur future carrière.

En somme, l'organisation de formations et d'ateliers axés sur le développement des soft skills est un investissement inestimable dans la préparation des étudiants marocains au monde professionnel d'aujourd'hui. Ces compétences, une fois acquises, non seulement améliorent leur employabilité, mais renforcent également leur confiance et leur capacité à s'adapter aux défis et opportunités de demain.

Bibliographie

- Ouahmi Fatima et Aoula Es-Saâdia, 2023. Place des soft skills dans la réforme de l'enseignement supérieur: quelles perceptions et quelles pratiques ? Revue Marocaine de l'Évaluation et de la Recherche en Éducation/ N°9.pp. 293-308
- Zerouali Sanae, 2023. Pourquoi l'enseignement supérieur marocain mise-t-il sur les soft skills? Journal of African Studies and the Nile.Bassin. N°. 20, pp. 136-144
- -Zerouali Sanae, 2023. Les Soft Skills : les compétences essentielles pour réussir dans un monde en évolution continue. Journal of Strategic and Military Studies. N°. 19, pp. 394-405.
- Soft skills : quelles sont celles que les entreprises s'arrachent ? Document consulté le 20 Juillet 2023. Disponible sur : <https://www.cadremploi.fr> › ... › Entretien d'embauche
- La créativité en entreprise : comment motiver dans vos équipes ? Document consulté le 27 Juillet 2023. Disponible sur : <https://www.simundia.com> › blog › motiver-creativite
- Les soft skills : importance et impacts dans le recrutement. Document consulté le 22 Aout 2023. Disponible sur : <https://www.simundia.com> › blog › motiver-creativite
- Soft skills : les compétences recherchées par les entreprises. Document consulté le 30 Aout 2023. Disponible sur : <https://factorial.fr> › Blog › Talents › Formation

La gastronomie juive berbère dans la région d'Ouarzazate

Ismail Hajji : Sous la direction de **Dr Boutâina HASSANI** Université Mohammed 1^{er} – Oujda ; Maroc

Résumé

L'article met en lumière la simplicité et la diversité de la cuisine berbère et juive dans la région d'Ouarzazate, tout en soulignant leur rôle culturel et leur lien avec la littérature. Il offre une analyse complète du rôle de la gastronomie dans le tourisme, en mettant particulièrement en avant la cuisine berbère et juive de cette région, tout en explorant l'histoire et le potentiel de cette forme de tourisme.

L'article met également en lumière le rôle de la gastronomie dans le tourisme est en constante évolution, passant d'une fonction secondaire à un élément central de l'activité touristique. Plusieurs termes sont utilisés pour décrire cette évolution, tels que le tourisme culinaire, le tourisme gastronomique, ou encore l'agrotourisme, chacun se concentrant sur différents aspects de l'expérience alimentaire du voyageur. Il souligne aussi l'importance de la cuisine dans le tourisme culturel et plaide en faveur de la préservation et de la promotion de la cuisine traditionnelle marocaine.

L'article explore différents plats de la cuisine berbère et juive. Il commence par rappeler l'importance de préserver la mémoire gustative des plats traditionnels malgré l'exactitude scientifique des recettes. Le but est de maintenir une qualité de vie transmise de génération en génération et de préserver ce patrimoine culinaire national, Chaque plat est associé à son contexte historique ou à une occasion particulière pour laquelle il est généralement préparé.

La cuisine juive de la région est fortement influencée par la Loi juive et est préparée avec un strict respect de cette loi. Elle a évolué au fil des siècles au sein de la communauté juive marocaine, caractérisée par une fusion d'influences espagnoles, berbères et françaises, mettant en avant l'utilisation d'épices et d'aromates variés.

La cuisine berbère, quant à elle, a conservé sa tradition et sa simplicité malgré les influences extérieures. Elle repose sur des ingrédients de base locaux tels que le blé, l'orge, le maïs, le lait de brebis et de chèvres, le beurre, le miel, la viande et le gibier. Cependant, il est important de noter que la cuisine berbère varie d'une région à l'autre en raison de diverses traditions locales.

En fin de compte, l'article affirme que l'art culinaire représente une facette complète de la culture, mêlant la science, l'agriculture, l'artisanat et la médecine, et qu'il joue un rôle essentiel dans la préservation de l'identité nationale du Maroc tout en contribuant au développement du secteur touristique.

Les mots clés: La gastronomie- Le tourisme culinaire - L'agrotourisme - Le tourisme culturel - La cuisine juive et berbère - Les produits du terroir

فن الطهي الأمازيغي واليهودي بجهة ورزازات

ملخص المقال

يسلط المقال الضوء على بساطة وتنوع المطبخ الأمازيغي واليهودي في منطقة ورزازات، مع التأكيد على دورهما الثقافي وارتباطهما بالأدب. ويقدم تحليلاً شاملاً لدور فن الطهي في السياحة، ويسلط بشكل خاص الضوء على المطبخين الأمازيغي واليهودي في هذه المنطقة، مع استكشاف تاريخهما وإمكانيتهما في هذا السياق السياحي.

يُشير المقال أيضاً إلى أهمية دور فن الطهي في التطور المستمر لقطاع السياحة، حيث يصبح عنصراً مركزياً في تجربة السفر. ويستخدم عدة مصطلحات لوصف هذا التطور، مثل سياحة الطهي أو سياحة الطعام أو السياحة الزراعية، حيث تُسلط كل واحدة منها الضوء على جوانب مختلفة من تجربة تناول الطعام للمسافر.

يُسلط المقال الضوء على أهمية المطبخ في السياحة الثقافية ويشجع على الحفاظ على التقاليد الغذائية التقليدية والترويج لها. يتناول المقال مجموعة متنوعة من الأطباق من المطبخ الأمازيغي واليهودي. ويؤكد على أهمية الحفاظ على الذاكرة الذوقية للأطباق التقليدية رغم التقدم العلمي في وصف الوصفات.

المطبخ اليهودي في المنطقة تأثر بشكل كبير بالقوانين اليهودية ويتطلب الامتثال الصارم لها. وقد تطور على مر القرون داخل الجالية اليهودية المغربية، ويمتاز بتأثيرات متنوعة من الثقافات الإسبانية والأمازيغية والفرنسية، واستخدام متنوع للتوابل والعطريات.

من ناحية أخرى، يحتفظ المطبخ الأمازيغي بتواريخه وبساطته على الرغم من التأثيرات الخارجية. ويعتمد بشكل كبير على المكونات المحلية مثل القمح والشعير والذرة وحبوب الأغنام والماعز والزبدة والعسل واللحوم. ومع ذلك، يجب مراعاة أن المطبخ الأمازيغي يختلف من منطقة إلى أخرى بسبب التقاليد المحلية المتنوعة.

في الختام، يرى المقال أن فن الطهي يعكس الثقافة بشكل شامل، حيث يجمع بين العلم والزراعة والحرف والطب، ويساهم بشكل حيوي في الحفاظ على الهوية الوطنية للمغرب ويسهم في تنمية قطاع السياحة.

الكلمات المفتاحية: فن الطهي - سياحة الطهي - السياحة الزراعية - السياحة الثقافية - المطبخ الأمازيغي و اليهودي - المواد المحلية

Introduction

La cuisine marocaine témoigne de la richesse de notre civilisation, car elle est à juste titre considérée comme l'une des premières cuisines arabes et l'une des plus réputées au monde. Ce que l'on peut légitimement attendre d'une cuisine, c'est la diversité. Quelle autre cuisine propose autant de variantes que la cuisine marocaine ? Nous pouvons compter des centaines de délicieux tajines, adaptés en fonction des viandes, des légumes, des sauces et des épices. Où peut-on trouver autant de façons de préparer le poulet, que ce soit rôti, farci, bouilli, aux olives, au citron, ou aux pruneaux, voire aux amandes ? Sans oublier les nombreuses préparations de poisson. En plus de cette diversité de plats, s'ajoute la variété des terroirs. Il n'existe pas une seule cuisine marocaine, mais bien plusieurs. Chaque région et chaque grande ville ont leur propre cuisine distinctive.

Le Maroc doit, sans aucun doute, son extraordinaire mosaïque gastronomique à une combinaison de divers facteurs, incluant les particularités de son territoire, de ses régions, de ses populations, ainsi que son rôle en tant que carrefour géographique, historique, culturel et humain au fil des âges. C'est un endroit où se sont entremêlées et ont fusionné les influences andalouses, berbères, arabes, africaines et européennes. La cuisine berbère demeure une cuisine traditionnelle ancestrale qui a peu évolué au fil du temps. Étant donné qu'elle varie d'une région

à l'autre, il est difficile de parler d'une cuisine « typiquement berbère ». Ainsi, une classification s'avère nécessaire pour mettre en avant les spécificités de chaque groupe berbère.

Bien qu'ils aient été les premiers habitants d'Afrique du Nord, les Berbères ont longtemps vécu en communautés enclavées et très fermées, malgré diverses incursions phéniciennes, byzantines, romaines, arabes, ottomanes, ou encore françaises. Ces populations ont évolué en marge des influences extérieures, préservant ainsi leurs coutumes.

Le couscous est le plat principal des festins, en particulier lors de mariages et de célébrations. La cuisine marocaine, fruit d'une longue tradition, a fait l'objet de nombreux ouvrages.

Existe-t-il une cuisine berbère dans le secteur de la restauration ? Est-il possible de préparer la cuisine traditionnelle berbère dans les restaurants marocains, sachant que certains plats demandent du temps et que les puristes préfèrent une préparation authentique et non différée ?

Peut-on envisager de codifier la cuisine marocaine berbère, comme beaucoup d'autres cuisines, afin de faciliter sa production à plus grande échelle et d'élargir son enseignement ?

I. Le tourisme culinaire (Gastronomique)

a. Histoire

Le tourisme culinaire a gagné en importance en 2001, lorsque **Erik Wolf**, président de l'Association internationale pour le tourisme culinaire (**ICTA**), a présenté un livre blanc sur le tourisme culinaire à son organisation. Ce document a évolué pour devenir un livre qui documente l'intérêt croissant pour l'alimentation et le tourisme viticole, ainsi que la manière dont la demande croissante de visites culinaires a poussé les entreprises locales et les restaurateurs à répondre à cette demande grandissante. Selon notre point de vue, le "tourisme gourmand" peut être défini comme une forme de tourisme où les voyageurs goûtent la cuisine typique d'une région, découvrant ainsi les plats locaux, l'histoire, le savoir-faire ainsi que les talents et l'ingéniosité de ses artisans.

b. Définition

En fait, tourisme culinaire ou le tourisme gourmand est l'expression de nos racines culinaires et s'associe bien avec le tourisme culturel. "Le voyage alimentaire est la rencontre de deux modèles alimentaires et nous confronte aux limites de notre identité sociale. Ce faisant, il peut nous apprendre autant sur l'autre que sur nous même" (...)

c. Fonction

Le but du tourisme culinaire est d'éduquer et d'inspirer les aliments tout en donnant au voyageur l'occasion d'explorer la région et découvrez les tendances alimentaires au sujet local, les techniques de cuisson et de l'histoire des aliments. Les voyageurs peuvent le faire en participant à une immersion expérience culturelle à choisir des destinations dans le monde entier. Culinaires excursions et des forfaits voyage peut inclure un large éventail d'activités liées à l'échantillonnage de cuisson des aliments, les tendances alimentaires, la fabrication du vin et de la cuisson. En plus des semaines restaurant dans des villes différentes, à manger des événements et des concours de cuisine, le tourisme culinaire comprend des expériences culinaires, tels que cave et visites des brasseries, des visites de restaurants et usines de

fabrication alimentaire, des conférences et des événements avec des professionnels culinaires et auteurs livre de recettes, et des dégustations d'aliments ethniques.

d. Types

Les voyageurs intéressés à manger, dégustation de vin et de bière, la cuisson et l'apprentissage de l'histoire de certains aliments peuvent choisir parmi une variété de forfaits dans les destinations du tourisme culinaire de renom et des sites à travers le monde. Amoureux de la cuisine française peut tenir compte des cours de cuisine à Paris ou pour assister à une école de cuisine française en tant qu'invité. Italie, Espagne et autres pays de la ferme offre des vacances cuisine méditerranéenne, où les visiteurs peuvent vivre dans une ferme. Ou une villa pour une longue période de temps et découvrez locales et régionales sur la cuisine. Certaines destinations proposent des visites et les expériences culinaires de spécialité à manger, où les voyageurs visite de nombreux restaurants, cafés et bistrots, rencontrer les chefs et participer à des séminaires ou des événements alimentaires. Culinaires instituts et écoles de formation de chef, comme le Culinary Institute of America, des États-Unis culinaire Premier Collège, offrent des programmes et des événements aussi pour les amoureux de la nourriture qui veulent en apprendre davantage sur l'industrie de la restauration locale, les tendances alimentaires nouvelles techniques et la préparation des aliments.

e. Potentiel

Selon l'Association internationale pour le tourisme culinaire, le tourisme culinaire est en croissance exponentielle chaque année. Avec l'augmentation constante dans l'intérêt des chaînes alimentaires, Voyage spectacles de cuisine locale et régionale, des documentaires et des denrées alimentaires en ligne montre Voyage culinaire, plus de consommateurs se rendent dans diverses destinations justes pour profiter d'un nouvel aliment et de l'expérience du vin.

f. Considérations

Les consommateurs intéressés par la réservation d'un voyage culinaire ou des vacances culinaires peuvent travailler avec un agent de Voyage spécialisée dans le Voyage de spécialité. Ils peuvent également se tourner vers l'Internet à la recherche des écoles de cuisine locale et de la cuisson des forfaits vacances dans leur destination préférée. Agents Voyage et les voyagistes qui se spécialisent dans le tourisme culinaire peut offrir des conseils d'initiés et les recommandations pour la création d'un itinéraire personnalisé basé sur Traveler's objectifs et du budget. Les voyageurs peuvent choisir parmi des visites autoguidées, des événements de démonstration colis de nourriture et de cuisson de leçon en fonction de leur budget et de destination.

II. La Cuisine Marocaine

« Si la cuisine est un art, au Maroc elle est aussi une manière d'être, un signe d'identité, un rite de passage balisé de geste millénaires et de saveurs exquises. »¹

La cuisine marocaine reflète l'histoire complexe du pays et les différentes populations qui s'y sont installées. Le tajine et la harira viennent des Berbères, premiers habitants de la région.

¹HAL, Fatima. *Les saveurs et les gestes*. Edi(on stock Paris, 2001 (p5)

Les Bédouins ont apporté les dattes, le lait, les céréales et le pain tandis que les Maures ont introduit l'huile d'olive, les amandes, les fruits et les herbes. Les Arabes ont apporté les épices, sans oublier les Britanniques qui, au XVIIIème siècle, ont importé le fameux thé.

Au Maroc, la cuisine est exclusivement le domaine des femmes, excepté pour la préparation du méchoui et des brochettes. Les femmes reproduisent les gestes de leurs mères et de leurs grands mères. Elles ignorent généralement les livres de recettes et les dosages précis. Aussi, si la cuisine marocaine est simple, ses variantes sont infinies.

« Il y a autant de couscous que de villages, autant de tajines que de jardins potagers, autant de desserts que de vergers et autant de recettes, secrets jalousement gardés, que de familles »¹.

Le premier rituel du repas est de se laver les mains, puis on prononce "Bismillah !" ("Au nom de dieu") en se mettant à table. On mange souvent sur un tapis ou sur des coussins autour d'une table basse ronde. Le pain, rond et plat, sert de fourchette, car les plats sont dégustés traditionnellement avec le pouce, l'index et le majeur de la main droite (la main gauche est considérée comme impure dans les pays musulmans). Enfin, sachez que les repas marocains étant généralement très copieux, il n'est pas poli de ne pas terminer son assiette.

a. Les Traditions culinaires

Toute une vie de tradition culinaires plus au moins étrangers, plus au moins symbolique, se perd peu à peu, emportée par le tumulte de la vie moderne.

De la naissance à la mort, ces traditions amassées, petit à petit au fil des ans, étaient suivies fidèlement dans ce pays de civilisation millénaire.

A l'occasion de la naissance, le « sellou » pyramide de farine et d'amandes grillées et moulues, rendra ses forces à la nouvelle maman, ces forces que le bébé puisera dans le sein maternel.

Pour symboliser le mariage de l'enfant, l'accouchée déjeunera le premier jour, soit d'une poule représentant la future épouse de son petit garçon, soit d'un poulet, mari comblé de sa petite fille.

Le septième jour de la naissance on égorgera le mouton qui laissera son prénom à l'enfant, et ce matin-là, crêpes de toutes sortes (m'loui, rghaif, beghrir, etc...) seront servies au petit déjeuner. D'autres festivités nous attendent. Mariage, circoncision, fête religieuse. Et chaque réception sera marquée par sa tradition gastronomique.

Nous allons suivre une jeune mariée à partir du premier jour.

Tandis qu'elle attend, anxieuse, de partir chez sa nouvelle famille, sa mère lui présente des mets « qu'aucune louche n'a remués » afin que sa vie future soit « paisible et sans tourment ». Pendant ce temps, chez le marié, au son d'une musique andalouse, les hôtes s'appêtent à déguster après bastela, mechoui ou poulet aux citrons confits, la traditionnelle « tfaia » décorée d'amande et œufs durs, et la fameuse « halwa rhifa », préparée par des spécialistes.

¹ MAZOUZ, Mourad. 240 Recettes de cuisine marocaine. Edition Jaques Grancher, 1982 (p6)

Le lendemain, les parents de la mariée enverront au jeune couple, coupe de riz au lait et tête de mouton à la vapeur. Et la mariée, aussi pure que le « lait » saura alors diriger son ménage avec toute sa « tête ».

Une semaine après, elle sera mise à l'épreuve. De bon matin, elle préparera le levain qui fera lever le pain, introduisant l'abondance dans son foyer.

Toujours curieuse, sa belle-mère testera ses talents culinaires. Un tagine au poisson la consacrera peut-être peut être cordon bleu. Et afin que le parfum du musc fasse disparaître les odeurs de cuisine. Ce jour-là, elle ira, accompagnée, au bain maure. A son retour, thé à la menthe, café parfumé à l'eau de fleur d'oranger et à la cannelle, « krachel » œuf à la coque, amende grillée, lui permettront de retrouver ses forces, forces dont elle aura besoin, car tant qu'elle habitera chez sa belle-famille, au fil des jours, en attendant le premier garçon qui la consacrera, elle obéira avec respect à sa belle-mère, elle roulera le couscous, préparera la pâte de la bastela, confectionnera des gâteaux pour les fêtes.

Le jour de l'Aid el kebir, elle saura doser les épices pour la « mrouzia » (plats sucrés aux raisins secs d'amandes, pouvant se conserver plus d'un mois sans réfrigérateur).

Pour l'Aid el mouloud, l'on dégustera avec délice « Lââssida », semoule cuite arrosée de miel que la jeune femme aura préparée de bon matin pour le petit déjeuner.

Elle assistera à la cérémonie du « khlii », (viande séchée). Elle manifestera sa joie avec d'autres femmes, au rythme des tambourins, tandis que le boucher s'apprête à égorger le veau ou le bœuf.

Continuant le périple, elle préparera pour le premier jour de l'an, le « herbel », blé concassé au lait, promesse d'abondance pour l'année. Ce jour-là, elle brûlera ses petits doigts en confectionnant des crêpes se gonflant d'air de contact de la chaleur (rghaif mekhtamrine), et chaque crêpe bien gonflée signifiera pour elle prospérité et bonheur.

Elle sera fière de cuisiner la meilleure harira » pour ramadan, de préparer les « griouch » les plus sablés, le « sellou » le plus fortifiant. Elle trempera du « bejmat » dans le lait pour le convalescent, elle offrira dattes, noix œufs à la coque à « Achoura », fête des enfants. Elle verra égorger avec joie le mouton, en offrande aux maçons, pour l'édification des fondations de sa future maison.

Et une fois ce havre construit, elle le nettoiera avec amour, l'arrosera de lait, brûlera du bois de santal un peu partout et ouvrira ses portes aux « tolbas » pour leur faire goûter le premier couscous, le premier méchoui de son indépendance, tandis que les « fquihs » prieront pour la prospérité du couple ; cette prospérité qui fera de cette jeune femme à son tour, une mère attentive, une belle mère sévère, une grande mère indulgente.

« Tant de chose disparaît, mais néanmoins, ancré en chacun de nous, il reste ce petit quelque chose, ce petit regret indéfinissable, qui nous fera rêver dans un monde de plus en plus matérialiste.

Lorsque ma grande mère, d'une voix nostalgique, me racontait ce que sa fût sa vie. Cette vie de tradition, de principe et de simplicité, j'admire un peu sa plénitude, la sérénité qui se

dégageait d'un visage sans tourment, tout en me tournant, reconnaissante, vers un monde nouveau »¹

« Prétexte, outre le dépaysement culinaire, à de savoureuses conversations et une meilleure connaissance d'un pays ami. Ces recettes parfumées et colorées ensoleilleront, j'en suis sûr, vos repas, créant autour de la table un climat chaleureux. N'oubliez pas de dépouiller à l'extrême la présentation de plats par eux-mêmes colorés par une intelligente et nouvelle utilisation des herbes et des épices locales »²

Certes, du nord au sud, on retrouve les grands classiques qui, à juste titre, ont fait la renommée de notre cuisine dans le monde entier, tels que la pastilla, le couscous et le méchoui. Cependant, ces plats varient considérablement d'une région à l'autre. Non pas en raison de différences de produits, mais plutôt en raison des conceptions et des coutumes divergentes. Chaque maîtresse de maison tient à préserver son originalité. De plus, les méthodes de cuisson se transmettent généralement de manière orale, de mère à fille ou à belle-fille

Le thé à la menthe

Au Maroc, on boit du thé à la menthe à tout moment et à toute occasion : pour conclure un marché, accueillir un hôte, finir un repas, ou tout simplement se désaltérer... Si cette coutume paraît ancestrale, elle ne remonte pas plus loin que le milieu du XVIII^{ème} siècle, lorsque les cargaisons de thé britanniques arrivèrent dans les ports marocains.

Pour suivre les traces de Paul Bowles, Jean Genet, Paul Morand ou de Pasolini, quoi de mieux qu'un thé à la menthe dans les cafés du Petit Socco à Tanger ? Certains répondront : un thé à l'absinthe (chiba).

b. Le rôle de la gastronomie dans le tourisme

Si les liens entre le tourisme et la gastronomie sont anciens, une prise de conscience émerge actuellement selon laquelle l'alimentation n'est plus simplement une composante secondaire de l'activité touristique, mais peut même devenir sa raison centrale. Pour décrire ce changement de perspective, diverses expressions sont employées, parfois avec plus ou moins de succès.

Dans ces circonstances, seule la notion de "tourisme gourmand" nous a semblé pertinente pour concilier à la fois l'intérêt d'une perspective historique et les perspectives qui n'ont finalement de sens que grâce au plaisir du consommateur. Il est essentiel de rappeler cette dimension, car les motivations économiques, ainsi que celles liées à l'offre de produits et de services, tendent à occulter d'autres aspects possibles d'analyse.

Le regard des touristes, au départ, accorde peu d'attention à d'autres aspects culinaires que ceux des cours royales. Cependant, progressivement, les voyageurs vont de plus en plus s'intéresser aux particularités alimentaires des pays qu'ils traversent. Les spécialités gastronomiques sont graduellement reconnues et deviennent des symboles forts de l'identité régionale, des marqueurs culturels légitimes. Au début du XX^e siècle, la convergence des intérêts entre les professionnels du tourisme et de la restauration d'une part, et les aspirations identitaires d'autre part, a conduit à la création des "terroirs" et à leur intégration dans une

¹ BENANI- SMIRES, Latifa. *La cuisine marocaine plus*. Société d'édition et de diffusion Al Madariss. 6^{ème} EDITION, 2003. (p12)

² BOCUS, Paul. *La cuisine marocaine plus*. Société d'édition et de diffusion Al Madariss. 6^e Edition, 2003 (p6)

perspective patrimoniale. C'est dans ce contexte que l'on peut comprendre la tendance actuelle à la "monumentalisation" des spécialités alimentaires.

Gérard Beaudet, pour sa part, pose une question centrale : le tourisme gourmand est-il défini par un espace géographique qui lui est propre ? Le concept de "terroir" occupe une place centrale dans sa réflexion, en tant que lieu de rencontre entre les paysages et les produits, où l'espace et la mémoire se conjuguent pour s'enrichir mutuellement. Cela soulève la question de savoir si c'est le paysage qui crée le tourisme gourmand ou si c'est le désir croissant de bien manger et de boire qui donne naissance à de nouveaux paysages.

III. La cuisine berbère dans la région d'Ouarzazate

Bien qu'ils aient été les premiers habitants d'Afrique du Nord, les Berbères ont longtemps vécu en communautés enclavées et très fermées, malgré diverses incursions phéniciennes, byzantines, romaines, arabes, ottomanes, ou encore françaises. Ces populations vivaient en dehors des facteurs d'acculturation, ayant peu subi d'influences extérieures.

La cuisine berbère est une cuisine traditionnelle ancestrale qui a peu évolué au cours du temps. Comme elle diffère d'une région à l'autre, il n'est guère aisé de parler de cuisine « typiquement berbère ». Afin de mettre en valeur les spécificités de chaque groupe berbère.

La cuisine est d'une simplicité remarquable, mais savoureuse. Elle est essentiellement basée sur le blé, l'orge, le maïs, le lait de brebis et de chèvres, le beurre, le miel, la viande et le gibier.

a. Cuisine berbère et littérature

La culture d'une société est définie par ses monuments, sa relation avec le passé, son ancrage dans l'histoire, et aussi par sa cuisine. La cuisine et la nourriture ont été abondamment explorées dans la littérature de fiction. Certains romans en font un sujet central. On pense bien sûr à Khair-EDDINE Mohamed, qui parle des préparations culinaires de sa région de TAFRAOUT, du matériel utilisé, des événements organisés ainsi que de leur contexte historique, notamment dans les pages :

P8 : « quignon à cuire sous la cendre, »

P9 : « un bon lait que la maîtresse de maison barattait dès la traite matinale, ensuite, elle le mettait au frais pour le repas de midi. Elle obtenait un petit lait légèrement aigrelet qu'elle parfumait d'une pincée de thym moulu et de quelques goûtes d'huile d'argan. »

« Le couscous d'orge aux légumes de saison »

P10 « ton tagine et fameux et le pain aussi »

P15 : « les enfants qui venaient là ne repartaient pas sans emporter une galette rembourrée d'un œuf dur en coque cuit à l'intérieur de la pâte »

P41 : Au souk ...on se retrouvait à la même gargote autour du même tagine de bouc. Une viande esculente car ces bêtes ne consommaient pas de déchets, mais les herbes et les aromates de la montagne. »

P64 : « Tagine d'agneau et pruneaux lorsqu'on pas de légumes

« J'ai préparé un jolie quignon bien rondet bien croquant et doré.»

P66 : « préparer un Tagine qu'elle condimenta d'aromates et aux fragrances rares.»

P70 : couscous d'orge sans viande agrémenté de jeunes navets coupées, le vieux avalait, boulette après boulette avec du petit lait parfumé de thym moulu.» P105 : « Un tagine de chevreau aux olives, citron et carottes »

P116 : « J'ai une bonne recette pour ce gibier délicat »

OUVRAGE SOUTENU PAR L'UNESCO ¹

« La cuisine, est un espace presque exclusivement réservé aux femmes, responsable des repas, La cuisine locale se distingue par l'utilisation de iskad : une variété d'épices composés d'un mélange d'oignon sec, de cumin, de poivre...l'arôme des oignons secs est présent dans tous les plats. L'utilisation des légumes reste liée au cycle de leur production, dépendant des saisons, »

La soupe : « consommé le matin, elle est préparée de la farine d'ers, kiker ou d'orge...la soupe est accompagnée de dattes. »

Le tagine : « Il est préparé avec des légumes de saison aux quels on ajoute épices, sel, oignon, viande de mouton ou de bœuf. La viande peut être fraîche ou séchée... »

Le pain : « tous les plats sont accompagné de pain, d'une région à l'autre et d'une festivité à l'autre, il existe, en effet bien des variétés de pain. Le pain à la graisse, le pain de coucha, le pain de pierre, le pain de sable ou mla.

Le couscous : Pour les Draoua, le couscous est un plat essentiel souvent consommé comme repas du soir. Il est préparé avec de la semoule de blé ou d'orge. Les deux types de couscous les plus répandus dans la vallée : le couscous aux grains fins pareil à ceux de la semoule, préparé avec des légumes : carottes, navet oignon et choux..., /le couscous aux grains consistants, nommé tissit, accompagné de légumes secs, fèves, carotte ou navets séchés. De plus, ces couscous sont agrémentés de viande fraîche ou séchée.

Les boissons :

Le thé : tous les foyers sont équipés d'ustensiles de thé, boisson officiel, symbole d'hospitalité. Dans la journée, les familles se réunissent plusieurs fois autour d'un thé.

Le thé chez les Aarib : Les tribus Aarib sont toujours à la recherche de la meilleure qualité de thé vert, d'un goût original par l'ajout de safran ou de résine de certains Aarib. De nombreux geste et rituel accompagnent la préparation.

Le thé chez les autres Aarib : Le thé, partout, a la même caractéristique que chez les Aarib ; la différence essentielle réside dans l'utilisation de la menthe qui, selon les types, donne un arôme particulier au thé.

Le Megli : Une boisson à base de farine, d'orge grillée, d'eau et de sucre et parfois de résine de certain arbre. Le megli a la réputation d'apaiser la soif et d'aider à mieux supporter la chaleur.

Tassbount ou lamris : Préparé par les femmes, essentiellement en automne, au moment des récoltes. La préparation commence par le khmir, sorte de levure. On laisse macérer dans

¹ TRESORS ET MERVEILLES DE LA VALLEE DE DARAA, Ouvrage soutenu par l'Unesco. Edition Marsam, 2004 (p21)

plusieurs plants aromatiques pendant trois jours sous les rayons du soleil. Il est préparé le matin à 10 heures, la femme met les dattes dans une bassine, se met à les malaxer pendant longtemps jusqu'à ce que leur couleur soit blanche, puis une autre femme verse le khmir pendant que la première agite le liquide jusqu'à obtention de la mousse. Le jus est alors épuré et consommé.

« La transmission d'une connaissance telle que la cuisine ne se limite pas à une science exacte. La cuisine, pour moi, c'est la vie, ...il ne suffit pas de prendre des notes, de collecter un corpus de recette comme un anthropologue qui resterait prudemment en dehors du cercle de son objet d'étude. Il faut goûter, manipuler, palper, sentir, quand ne touche pas la matière, on ne peut pas faire la cuisine, ...et j'ai bien peur que notre héritage soit emporté dans le raz de la marée de la fausse modernité. Aujourd'hui, nous risquons nous pas de troquer notre patrimoine contre une mode de l'alléger ? »¹

b. L'art culinaire et le produit de terroir

Identification des cultures phares

La région du Draa Tafilalet dispose d'un éventail extrêmement riche et diversifié de produits du terroir reposant sur des savoir-faire séculaires.

5 d'entre elles ont été identifiées comme levier de développement économique de la région.

Argan 86%, Rose 100%, Figues de barbarie 48,9%, Miel, Dattes 40%, Safran 100%.

La rose

La culture du rosier représente 100% de la production nationale. La rose est une culture traditionnelle et typique de la zone dite de la « vallée des roses ». Cette filière nécessite d'être développée et intégrée. Réorganisée, cette activité peut présenter une croissance forte et une création d'emploi importante (activité très demandeuse de main d'œuvre).

Figuier de Barbarie

La culture du figuier de Barbarie représente 57% du CA agricole total de la région 48,9% de la production nationale. Le développement de cette filière est une priorité économique. Cette activité est un levier de croissance très important. Aujourd'hui peu organisée et peu productive, cette filière a un potentiel de développement et de création de valeur, donc de richesses et d'emplois, considérable.

Miel

Produit d'importance au niveau culturel : dans l'alimentation, en particulier pendant le ramadan, et pour ses vertus thérapeutiques

Palmier dattier

La culture du palmier dattier représente près de 20% du CA agricole total de la région, 40% de la production nationale. Cette filière nécessite d'être développée et surtout réorganisée. La production globale des dattes au niveau des provinces d'Ouarzazate et Zagora au titre de

¹ HAL, Fatima. *Les saveurs et les gestes*. Edition stock Paris, 2001. Pp (14-15)

l'année 2000 est à l'ordre de 38.000 tonnes dont 5000 tonnes à Ouarzazate et 33.000 tonnes à Zagora.

Safran

La culture du safran représente 100% de la production nationale La culture du safran représente 100% de la production. Trois tonnes /600 hectares. Il s'agit d'une culture à très forte valeur ajoutée notamment sur les marchés internationaux. Cette culture est à soutenir et la filière à renforcer

c. Plats de la Cuisine berbère

« Surtout, et c'est l'erreur, une recette est considéré comme science exacte : on donne la composition et les ingrédients, on pèse, on mesure, on décrit. Mais comment retranscrivons-nous pour nos enfants le goût ? Comment ne perdront-ils pas la mémoire du goût si les recettes restent entre les pages d'un livre, si nos produits se standardisent, s'affadissent, se dénaturent ? »¹

« Notre plus grand souci est de rappeler et fixer pour les femmes marocaines, une qualité de vie que leurs mères transmettaient de génération en génération, usage qu'elles ne peuvent intégrer dans leurs activités actuellement, qu'elles se devront de conserver précieusement dans les recettes culinaires, véritable patrimoine national.»²

Liste de quelques plats de la cuisine berbère

N°	Plats	N°	Plats
1	ABADDAZ DIWSAYNE	27	RFISSA
2	ABADDAZ ISSALMAN/BOUZROUG	28	SACRIFICE DE CHIKH
3	ABATTAL	29	SEFFA
4	AGHRAUME ISDIDNE	30	TAACHAT
5	AGHRAUME NOURFANE	31	TAGINE AFOLOUS ABELDI
6	AGOURANE IJANE (1)	32	TAGINE AU GADID
7	AGOURANE IJANE(2)	33	TAGINE AUX AMANDES
8	ASEKIF OUSANGAR	34	TAGINE AUX POULETS ET AUX OLIVES
9	ASSIDA D' ROUZ	35	TAGINE DE CHEVREAU AU TERKMINE
10	AYENRI	36	TAGINE DE CHEVREAU AUX OIGNOS
11	BADDAZ	37	TAGINE DE VEAUX AUX PETITS POIS
12	BERKOUKES	38	TAGOLA
13	BOUFE	39	TAGOLA « de l'hiver »
14	BOUHAMOU	40	TAGOLA NFLA
15	BOUMSOUS	41	TAGOLA S'KHIZO D'TERKMINE
16	COUSCOUS AU BLE DUR ET AUX CAROTTES SECHES	42	TALABSISTE
17	COUSCOUS IFRASEN	43	TALAKHCHAT IBAWEN
18	EL METRED	44	TAMAGHRA AUKHSANE
19	IBIYINE	45	TAMAGHRA AUKHSANE
20	IBIYOUYNE	46	TAMARCHOUGTE
21	IBRINE	47	TOSSLIT
22	INGAL NTSLITE	48	TOUGDIMINE

¹ HAL, Fatima. *Les saveurs et les gestes*. Edition stock Paris. 2001 (p230)

² GUINAUDEAU, Zette. *Les secrets des cuisines en terre Marocaine*. PUBLICATION TAILLANDIER, 1981 (p11)

23	MAAROUT ZITOUNKORBANE	49	TOUMIRT
24	MAKHAL	50	TOUNIRT NTKINTE
25	OURKIMEN	51	VERMICELLE ET ŒUFS
26	POULET AUX AMNDES	52	WIRGHANE

IV. La cuisine juive dans la région d'Ouarzazate

La cuisine juive marocaine est avant tout une cuisine juive, profondément ancrée dans la religion et la tradition. Elle doit être préparée et servie dans un strict respect de la Loi, que ce soit dans la vie quotidienne, lors des fêtes religieuses, ou lors d'événements familiaux et de grandes réceptions. Cependant, cette cuisine est également marocaine, car elle a été élaborée par les Juifs du Maroc, exclusivement pour leur communauté. Elle a évolué au fil des siècles dans le cadre de vie spécifique au Maroc, où les hommes étaient souvent à l'extérieur, tandis que les femmes étaient responsables du foyer et de la préparation des repas. Les mères juives du Maroc ont ainsi consacré la majeure partie de leur vie à leur cuisine.

La cuisine juive marocaine représente une expression authentique de notre culture, étroitement liée à ses racines marocaines et profondément enracinée dans les valeurs du judaïsme. Elle a été transmise de génération en génération, tout en préservant son caractère traditionnel et religieux. Cependant, nous n'avons pas cessé de l'enrichir et de l'adapter aux évolutions de la vie moderne.

La cuisine juive marocaine particulièrement raffinée, témoigne de nombreuses influences, espagnoles, berbères, françaises. Elle associe ingrédients et arômes de la tradition sépharade à des techniques de diverses influences.

La cuisine juive a été grandement influencée par la cuisine des pays de la diaspora. Il existe plusieurs sortes de cuisine juive : la cuisine juive d'Europe centrale ; la cuisine juive orientale ; la cuisine juive d'Afrique du Nord.

Merveilleusement raffinée, cette gastronomie propose en fonction des fêtes, des mets spécifiques. Cette communauté, chassée d'Espagne par l'inquisition catholique trouvèrent refuge dans les pays nord Africains.

Au fil des temps, cette communauté, installée dans les Mellah, quartiers juifs, s'est constituée un merveilleux répertoire culinaire, influencé par les traditions Marocaines et Andalouses.

a) Liste de quelques plats de la cuisine juive dans la région d'Ouarzazate :

✓ Les salades :

N°	Plats	N°	Plats
1	Salade de betteraves	7	Salade de blette
2	Salade de pois chiches aux épinards	8	Salade merk-hzina
3	Salade de fenouils	9	La salade de carottes cuites
4	Salade d'aubergines ou Zaalouk	10	La salade de tomates et poivrons cuits

5	Keffta grillés	11	Sardine grillées
6	Tchoutchouka	12	Salade de blettes et carottes au cumin et paprika.

✓ **Les plats :**

N°	Plats	N°	Plats
1	Tajine d'agneau au pruneau et amandes	6	Poivrons à l'huile d'argan
2	Epaule d'agneau aux terfès (truffes)	7	Les fèves cuire à la vapeur au cumin
3	PASHTIDA ou MGUINA ou MHEMMER	8	Boulettes de poisson
4	LE MEGUINA aux légumes	9	Haricots blancs
5	LA DAFINA	10	Artichauts farcis et petits pois

✓ **La pâtisserie :**

N°	Plats	N°	Plats
1	LES BRIKS AU THON	6	LE PETIT PAIN DE PORUME
2	Petites boules aux amandes et aux noix	7	Beignet de la première dent
3	LA HALAH	8	LES MANTECADOS OU MONTECAOS
4	LES CIGARES AU MIEL.	9	
5	Les brioches tressées à l'anis	10	

b) Différences entre la cuisine berbère et la cuisine juive dans la région d'Ouarzazate

La région d'Ouarzazate au Maroc est caractérisée par sa diversité culturelle et historique, ce qui se reflète dans sa cuisine. La cuisine berbère et juive dans cette région présente des différences en termes d'ingrédients, de plats emblématiques et d'influences culturelles. Voici quelques distinctions entre ces deux cuisines dans la région d'Ouarzazate :

Cuisine berbère à Ouarzazate :

Ingédients locaux : La cuisine berbère dans la région d'Ouarzazate met en avant les ingrédients locaux disponibles tels que les céréales (orge, blé), les légumes, les dattes, les amandes et les épices comme le safran.

Plats emblématiques : Le couscous est l'un des plats berbères les plus emblématiques de la région. Il est généralement servi avec des légumes et de la viande (généralement de l'agneau). Les tajines à base de viandes et de légumes mijotés lentement dans des plats en terre cuite sont également courants.

Influences culturelles : La cuisine berbère dans la région d'Ouarzazate reflète les traditions ancestrales et les coutumes des populations berbères locales, qui sont les peuples autochtones de la région.

Cuisine juive à Ouarzazate :

Ingrédients spécifiques : La cuisine juive dans la région d'Ouarzazate respecte les règles alimentaires casher, ce qui signifie qu'elle exclut certains aliments non conformes aux lois alimentaires juives. Les plats juifs de cette région utilisent souvent des ingrédients tels que le poulet, l'agneau, les légumes et les épices.

Plats traditionnels : Des plats spécifiques à la cuisine juive marocaine, comme la pastilla (une pâtisserie à base de feuilles de brick, de viande et d'amandes saupoudrées de sucre glace), peuvent être trouvés dans la région. Le couscous et les tajines sont également préparés conformément aux règles casher.

Héritage culturel : La cuisine juive à Ouarzazate est le reflet de l'histoire juive présente dans la région depuis de nombreuses générations. Elle conserve des éléments de la culture et des traditions culinaires des communautés juives locales.

En résumé, la différence entre la cuisine berbère et juive dans la région d'Ouarzazate réside dans les ingrédients utilisés, les plats emblématiques et les influences culturelles. Alors que la cuisine berbère met l'accent sur les traditions berbères et les ingrédients locaux, la cuisine juive respecte la règle casher et reflète l'histoire et les coutumes des communautés juives de la région.

Conclusion

Le patrimoine gastronomique marocain, en particulier berbère, joue un rôle essentiel dans le développement du tourisme culturel. La cuisine berbère est l'une des composantes du riche patrimoine culturel du Maroc.

La diversité des plats savoureux au Maroc n'est pas le fruit du hasard, mais résulte de sa position géographique privilégiée, située à la croisée des cultures et des civilisations depuis l'Antiquité. Le Maroc se nourrit de son authenticité, de ses recettes qui reflètent pleinement la longue histoire riche en traditions, ainsi que les spécificités régionales. Le pays renferme de profonds trésors culinaires hérités d'un savoir-faire ancestral, qui sont le reflet du patrimoine local.

La cuisine est un art qui témoigne du degré de civilisation d'un pays, car les habitudes alimentaires d'un peuple sont intimement liées à la géographie de sa région. L'alternance d'austérité et de magnificence, de simplicité et de sophistication, de mesure et d'excès, reflétée par les montagnes, les plaines, les mers et les lacs, se retrouve dans la cuisine marocaine, à la fois rustique et opulente. En somme, le patrimoine culinaire marocain est le reflet d'un passé séculaire et riche.

La gastronomie marocaine témoigne du mélange des cultures et civilisations que cette terre a connues, en tant que carrefour de rencontres et de coexistence pacifique. Enfin, cette gastronomie est le fruit d'un amalgame de savoirs et de savoir-faire venus de divers horizons.

« A quelques belles exceptions près, les restaurant marocains en arrivent à mieux représenter la cuisine des autres pays que la nôtre. Pourquoi ne pas créer des restaurants qui

nous ressemblent, des maisons accueillantes qui sauraient concilier notre grande cuisine et notre art de table, Les étrangers ne seront pas les seuls clients. Nous avons envi aussi, de temps en temps à consacrer à la cuisine. Nous avons envie aussi de nous retrouver ailleurs qu'à la maison, dans un lieu raffiné où nous goûterions des plats préparés dans la vieille tradition, ou peut-être les créations originales d'une cuisinière inventive. Les secrets de notre cuisine sont encore enfermés dans nos maisons. Peut être serait-il temps d'ouvrir les portes »¹

"La gastronomie est l'une des composantes essentielles de l'offre touristique. Étant donné qu'on ne peut concevoir l'hôtellerie, et en particulier le tourisme, sans inclure la restauration, l'hébergement, entre autres, nous considérons que le patrimoine culturel est l'une des composantes importantes et fondamentales de cette industrie du loisir. Par conséquent, il n'est pas concevable de s'en passer, car c'est le moyen le plus efficace pour transmettre le savoir-faire des citoyens dans ce domaine, ce qui contribue à la promotion de la culture locale ancestrale.

La cuisine ne consiste pas seulement à préparer des repas, mais aussi et surtout à faire appel à une culture, à une cérémonie, à des traditions, propres à chaque région et à chaque tribu. Le patrimoine marocain occupe donc une place prépondérante dans la promotion du tourisme et, s'il est correctement mis en valeur, contribue efficacement au développement de ce secteur. Une cuisine savoureuse, délicieuse, riche et variée, comme la cuisine marocaine, ne peut qu'améliorer la qualité de l'offre touristique. Par conséquent, il est de notre devoir à tous de mieux l'enseigner et de la préserver."

Jusqu'à présent, la formation dans ce domaine reste largement insuffisante, car un seul centre est chargé de dispenser ce savoir-faire. Le Centre de Qualification Professionnelle Hôtelière et Touristique de TOUARGA à Rabat forme des jeunes filles à la cuisine traditionnelle marocaine, et il est efficace dans cette formation. Cependant, cela demeure insuffisant. En revanche, dans le secteur privé, il n'existe aucun établissement formant dans ce domaine. Afin de promouvoir ces formations et de préserver ce patrimoine, il est essentiel de multiplier les centres de formation, d'établir des écoles de formation et de créer des associations professionnelles dédiées à cette cuisine."

«Il serait maintenant utile de créer un conservatoire de la cuisine marocaine pour recenser, conserver, étudier ces recettes .Mais comment faire pour que la cuisine reste un art vivant, pour évoluer sans rien perdre de nos acquis ? »²

Nécessité de créer une Académie Nationale de Gastronomie

De nombreux auteurs ont écrit sur la cuisine marocaine, tels que GUINIDEAU Zette, ainsi que ceux qui ont exploré les traditions de leur famille et de leur région, comme Fatima HAL, Latifa Bennani, Fatima Benkiran, Touria Agourram, et Alain Jaouhari, qui évoque la cuisine de sa mère en disant : 'Elle cuisinait tous les jours un plat différent, et tout ce qu'elle préparait était si délicieux qu'on en léchait les doigts.' À travers elle, il évoque la préparation de ces repas qui rythment la journée des femmes, ces gestes qui se transmettent de mères en filles. La cuisine marocaine est une cuisine simple, dont les dosages et les temps de cuisson sont déterminés par l'instinct. C'est une cuisine non écrite qui se transmet de génération en génération. Des écrivains comme Mohamed KHAIR-EDDINE, dans son livre 'Il était une fois

¹ HAL, Fatima. *Les saveurs et les gestes*. Edition stock Paris, 2001 (p231)

² HAL, Fatima. *Les saveurs et les gestes*. Edition stock Paris, 2001 (p 230)

un couple amoureux', ont également évoqué la cuisine berbère de leur région et comment elle a influencé les couples et les populations.

Le Maroc est un pays réputé pour sa grande cuisine et son patrimoine culinaire extrêmement varié et riche. La création d'une Académie Nationale de Gastronomie est nécessaire pour préserver et mettre en valeur cette culture ancestrale. Cette initiative permettrait également d'établir un laboratoire culinaire national pour ajuster et équilibrer les recettes en fonction des besoins des organismes et des circonstances. Il est tout aussi essentiel de collecter et de préserver les ustensiles, équipements traditionnels, ainsi que les condiments et épices utilisés dans la préparation des plats de la cuisine du terroir, ce qui pourrait conduire à la création de musées d'art culinaire dans les régions réputées pour leur cuisine.

Le conservatoire de la Gastronomie Nationale aurait pour mission essentielle de redonner de la valeur aux cuisines et produits en voie de disparition, tout en préservant et en promouvant l'authenticité des cuisines régionales et nationales. Cette démarche vise à empêcher toute dénaturation de cet art culinaire ou sa descente vers la médiocrité. Une fois mise en place, l'Académie de Gastronomie Nationale devrait entreprendre, en tant que noble mission, une action constante en faveur d'une cuisine de qualité élaborée à partir de produits naturels et authentiques, tant sur le plan du goût que de la valeur nutritive. L'implantation du centre de qualification hôtelière et touristique à Touarga, à Rabat, reflète pleinement cette volonté d'assurer la pérennité de cette facette de la richesse culturelle marocaine. Ce centre a pour mission de contribuer à la préservation du patrimoine civilisationnel, culturel et humain.

L'art culinaire marocain traditionnel, transmis inlassablement de mère en fille, représente aujourd'hui la noble mission confiée au centre de qualification de Touarga. La préservation, la transmission du savoir-faire et l'authenticité de la culture marocaine sous toutes ses formes ont toujours été une préoccupation majeure de Feu Sa Majesté Hassan II, ainsi que de son successeur, Sa Majesté Le Roi Mohamed VI, qui continue à en faire une priorité, conscients que cela constitue la clé de notre identité nationale.

L'art culinaire représente, au sein de tout cela, la facette la plus complète de la culture, car il est intrinsèquement lié à l'ensemble des connaissances de l'humanité. Il constitue un patrimoine global, reliant la science, l'agriculture, l'artisanat, la médecine, et bien plus encore. Les actions entreprises par l'Académie de Cuisine auront une dimension scientifique visant à promouvoir une nutrition préventive des maladies et au maintien de la santé. Cela nécessitera une approche conjointe, combinant l'aspect humain et scientifique, de la science de l'alimentation et de l'art culinaire.

« L'homme d'aujourd'hui ne passe plus des journées entières à table, et les menus de dix services ont disparu. Mais, plus que jamais, la nourriture, par le choix des aliments et de leurs apprêts, fait partie de sa vie affective et reste l'expression privilégiée de la convivialité »¹

Bibliographie

- AGGOURAM, Touria. *La cuisine marocaine de mère en fille*. Editeur : Albin Michel, (15 novembre 2000)

¹ COURTINE, Robert j. *La Rousse Gastronomique*. Librairie Larousse, 1984 (p1)

- BENANI-SMIREs, Latifa. *La cuisine marocaine plus*. Société d'édition et de diffusion AL MADARISS. 6 EME EDITION, 2003.
- EL ASSRI, Ahmed. *240 Recettes de cuisine marocaine*. Edition Jaques Grancher, 1982
- JAOUHARI, Alain. Maroc, *cuisine de ma mère*. Edition Minerva, 2 octobre 2002.
(Responsable du célèbre restaurant marocain « El Mansour » à Paris dans le 8ème arrondissement)
- HAL, Fatima. *Les saveurs et les gestes*. Edition stock Paris, 2001.
(Propriétaire de restaurant « Le Mansouria » à Paris)
- <http://fr.wikipedia.org/wiki/Cuisine>
- <http://rol-benzaken.centerblog.net>
- GUINAUDEAU-FRANC, Zette. *Les secrets des cuisines en terre marocaine*. Publication Taillandier, 1981.
- KHAIR-EDDINE, Mohamed. *Il était une fois un vieux couple amoureux*. Librairie d'édition et de diffusion Al Ouma. 1ER Edition, 2007.
- *Larousse Gastronomique*. Librairie Larousse, 1984
- *TRESORS ET MERVEILLES DE LA VALLEE DE DARAA*. Ouvrage soutenu par l'UNESCO, Edition Marsam, 2004.
- www.cuisine-marocaine.com

قواعد النشر بالمجلة

- § أن يكون البحث أصيلاً معدّ خصيصاً للمجلة، وألا يكون جزءاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- § تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- § مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- § ألا يكون البحث قد نشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- § أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- § تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سري من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- § يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- § يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- § الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- § يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- § للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: ISSN 2626-093X
- § لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- § أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

§ تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.

§ تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

§ لغات المجلة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.

§ في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقة على شكل ملف مايكروسافت وورد،

إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

§ يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

§ الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشرات الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقاً بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتّمه "المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائياً في القائمة حسب اسم المؤلف وفقاً للآتي:

- أ- إذا كان المرجع بحثاً في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.
- ب- إذا كان المرجع كتاباً، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.
- ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.
- د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراجع عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Sakkal Majalla
 - حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
 - حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12 عادي بالنسبة للملخص و10 عادي للهوامش.
 - نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.
 - يراعى عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.
- وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية،
والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز
الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات
الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التاييري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طایل

تنسيق: الدكتور بنيونس بنعائشة

العدد الواحد والعشرون

ديسمبر 2023 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

